شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير



شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور الاشبيلي



شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الأول

تحقيق

د. صاحب أبو جناح







شكر وامتنان

الكتاب ومحققه مدينان لجماعة من فضلاء عصرنا ، أخص بالذكر منهم أستاذنا الجليل أحمد عبدالستار الجواري ، فقد حبّب إليّ هذا العلم منذ أن تلقّيته عنه في دراستي الجامعية الاولية ، وسعى إلى العمل على نشر هذا الكتاب منذ أن أنجزت تحقيقه عام ١٩٧١م .

وأخص بالذكر ايضاً الاساتذة الاجلاء الدكتور شوقي ضيف والاستاذ علي النجدي ناصف والدكتور رمضان عبد التّواب والدكتور محمود فهمي حجازى، فقد أفاضوا عليّ من الفضل والعلم مالايحيط به الثناء .

المحقق



القسم الاول

الدراسة



مقدّمة

بقلم الاستاذ الجليل الدكتور شوقي ضيف

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا جهد علمي قيم نهض به الدكتور صاحب جعفر ابو جناح في تحقيق كتاب من أمهات كتب النحو هو شرح جمل الزجاجي لابن عصفور واحيائه كي ينتفع به الباحثون في تاريخ النحو والنحاة . ومعروف ان الزجاجي احد الائمة الذين اسسوا المدرسة البغدادية في النحو واقاموا صرحها الشامخ ، وقد نال كتابه (الجمل) شهرة مدوية في العصور الوسطى لدقة تنظيمه وتبويبه وحسن صياغته ويسر أسلوبه ، مما جعل النحاة يعكفون قرونا ،،متطاولة على تدريسه لطلابهم في مشارق العالم العربي ومغاربه ، وقد ظل المصريون والشاميون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتّى ظهور ابن مالك في للقرن السابع وابن هشام في القرن الثامن لايعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به ، ومايزال المغرب العربي حتّى اليوم يعتمد عليه في تعليم الناشئة النحو ، وهيأ ذلك كله لان تتكاثر شروحه من قديم حتّى لتبلغ اكثر من مائة وعشرين شرحاً ، ،،

وفي مقدمة شروحه التي طالما تدارسها النحاة وطلابهم «شرقاً وغرباً» شروح ابن عصفور حامل لواء العربيه في القرن السابع الهجري بالاندلس والمغرب ، وله عليه شروح مختلفة : اصغر واوسط واكبر ، وقد اختار الدكتور صاحب جعفر ابو جناح اكبرها واكثرها عسرا ومشقة لكي يبعثه ويعيده إلى الحياة ويمكن الباحثين منه ، معتمداً في ذلك على نسختين : نسخة مكتبة جامع بني باستانبول ونسخة مكتبة امبروز يانا بميلانو ، ودرسهما دراسة دقيقة مقابلا بينهماوموازنا، مستخلصاً «نصاً» صحيحاً ضابطاً له خير ضبط ومؤدياً له خير اداء ، منحيًّاً عنه كل تصحيف ونافياً عنه كل تحريف ، وقد مضى يقرؤه ويعرضه عرض

الباحث المنقب الذي يرد كل رأي فيه إلى مصادره ، حتى يستكشفه من جميع وجوهه ، وعلى نحو ما حاول من استكشاف الاراء حاول استكشاف كل ماتناثر في الشرح من أشعار وابيات تعد بالمئات ، ولم يترك كتاباً من كتب شواهد النحو الا رجع اليه مقارناً ، مع المراجعة ايضاً على كتب معاني القرآن الكريم الامالي والمختارات الشعرية ودواوين الشعراء وكتب اللغة والمعاجم ، ومع مقارنة مافيه من القراءات القرآنية على الكتب الخاصة بالقراءات . وقد مضى يعرف في الهوامش باعلام النحاة كما مضى يبسط كثيراً من مسائل الخلاف في النحو راجعاً إلى كثير من الاصول التي لم تنشر حتى الان مثل المسائل الشيرازيات لابي علي الفارسي وسر صناعة الاعراب لابن جني وشرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لابي حيان ، أما الاصول المطبوعة فكاد لايترك منها اصلا الا رجع اليه مستضيئاً به ، كمثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والحجة لابي علي الفارسي والخصائص لابن جني وشرح ابن يعيش على المفصل ، غير كتب ابن عصفور المخطوطة وغير كتب ابن مالك وابن هشام وهمع الهوامع للسيوطي .

ومعنى ذلك كله ان الدكتور صاحب جعفر استطاع ان يستوفي لتحقيق شرح الجمل لابن عصفور شرائطه العلمية ، بل لقد صعب هذه الشرائط اذ اشترط على نفسه أن يتحول بكل مسألة من مسائل النحو المبثوثة فيه إلى قضية يعرضها على مصنفات النحو الاساسية دارساً لها درساً علمياً متقناً ، مستكملا من هذا الدرس في هوامش الشرح ما ييسر فهمه ويذلل صعابه ، غير مدخر في ذلك أي لون من الوان العناء والمشقة . وقد وضع بين يدي هذا التحقيق العلمي الخصب تمهيدا عرض فيه حياة ابن عصفور موضحاً من تلمذ لهم ومن تلمذوا له ومصنفاته المختلفة ، وتلا ذلك بثلاثة فصول : تحدث في أولها عن كتاب شرح الجمل محللا تحليلا واسعاً لمادته ، مصورا ترتيبه ونسقه في التقسيمات وعنايته بالحدود ، ثم أخذ يفيض في بيان مصادره ؛ وفي مقدمتها كتاب سيبويه ، ثم كتب ائمة النحو من البصريين والكوفيين والبغداديين والاندلسيين ، مما جعل الشرح يستحيل إلى مايشبه دائرة معارف نحوية تستوعب اكثر آراء

النحاة في بيان كل قاعدة وكل ظاهرة نحوية او صرفية ، وكأنما تحول عقل ابن عصفور إلى مايشبه عقلا آلياً يحصي اراء النحاة المختلفين رأياً رأياً ، وهو لايحصيها فحسب ، بل يناقشها شارحاً ومعللا أو محتجاً نافذاً في أحيان كثيرة إلى اراء اجتهادية جديدة. وجعل الدكتور صاحب جعفر الفصل الثاني(١) لبيان منهج ابن عصفور النحوي ، موضحاً كيف كان يستعين بالقياس إلى أبعد حد متابعاً في ذلك البصريين تبعية شديدة ، وتابعهم ايضاً في استعانته بالسماع ، مع تأويله لصياغات الشعر والقراءات التي تشذ على قواعد النحو المطردة ، ومع استظهاره للشعر والقرآن والحديث النبوي وكلام الفصحاء ، وكذلك تابع البصريين في العناية بالعلل والحجج المنطقية المعقدة ، مع الاهتمام الشديد بالاحتمالات الاعرابية . وخص الفصل الثالث ببيان آراء ابن عصفور النحوية والصرفية ذاهباً إلى أنه كان يؤثر المذهب البصري على نحو مايتبين في اعتناقه لكثير من آراء البصريين واعلانه في غير موضع من كتاباته الانتماء اليهم ، وقد اوضح الاراء التي خالف فيها ابن عصفور الكوفيين ومواطنيه الاندلسيين ، وصور موقفه من اراء الزجاجي ، غير منكر تمثله لكثير من اراء ابي علي الفارسي . مما قد يشهد من بعض الوجوه بنزعته البغدادية .

ولعل في كل ماقدمت مايصور بوضوح الجهود العلمية المخلصة التي انفقها الدكتور صاحب جعفر ابو جناح ، في تحقيق هذا الشرح القيم لابن عصفور تحقيق الباحث الذي يحاول بكل مافي وسعه ان يفقه مايقرأ ويفسره ويعلله ، وانه لتحقيق جدير بالشكر والتهنئة المخلصة الصادقة ..

شوقي ضيف
تموز ١٩٧١
القاهرة

---

(١) نشر الفصل الثاني من هذه الدراسة في العدد التاسع من مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة عام ١٩٧٤ ورأيت بعد اعادة النظر فيما تبقى منها ان اقتصر هنا على نشر التمهيد والفصل الاول ، فجعلت التمهيد فصلا أول وجعلت الفصل الاول فصلا ثانيا الحقت به الفقرتين ٤ ، ٥ من الفصل الثالث من الأصل .

«المحقق»



الفصل الأول

حياة ابن عصفور وآثاره

أ ـ عصر ابن عصفور
ب ـ حياته :

١ ـ اسمه ولقبه وكنيته ونسبه
٢ ـ مولده ونشأته
٣ ـ شيوخه وثقافته
٤ ـ نشاطه العلمي ومنزلته
٥ ـ وفاته

جـ ـ آثاره



١ـ عصر ابن عصفور

امتدت الحياة بابن عصفور نيفا وسبعين عاما (٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ) عاصر فيها دولتين من دول المغرب العربي . أولاهما الدولة الموحدية (٥٣٧ ـ ٦٦٨هـ) التي حكمت شمال إفريقية من طرابلس حتى ساحل المحيط الأطلسي واكثر بلاد شبه جزيرة الأندلس .

وثانيتهما الدولة الحفصية (٦٣٤ ـ ٩١٧هـ) التي انفصلت عن الدولة الموحدية فحكمت تونس و ما حولها من أقاليم الشمال الافريقي .
وكانت الأندلس خلال العصر الموحدى قطرا من أقطار الدولة الموحدية الكبرى يضم عدة ولايات منها اشبيلية ـ موطن ابن عصفور التي كانت أعظم هذه الولايات رقعه حيث كانت تشتمل على قواعد شريش وشلونة وأركش وقرمونة وأستجة ، ونظرا لما كانت تتمتع به من ميزات جغرافية واقتصادية جعلتها خير قاعدة لنزول الجيوش الموحدية القادمة من وراء البحر او العائدة من الغزو لتعبر البحر مرة أخرى إلى أوطانها بالمغرب ، فقد أصبحت قاعدة للحكومة الموحدية بالأندلس ومركزاً لتجمع الجيوش فيها (١)، مما جعلها في ظل الحكم الموحدى أعظم حواضر الأندلس ، بل كانت كما يصفها عبد الواحد المراكشي حاضرة الأندلس ، قال: وقد زاد أمر هذة المدينه على صفة كل واصف وأتى فوق نعت كل ناعت . (٢)
وكان يتولى منصب الحاكم العام للأندلس على الأغلب واحد من أبناء الخليفة الموحدى أو أخوته ، وفي اشبيلية كان ينتظم حول ولد الخليفة أو اخيه بلاط موحدى صغير كان يسطع أحيانا بمن يلتف حول الحاكم

---

(١) عصر المرابطين والموحدين محمد عبد الله عنان . القسم الثاني ص : ٦١٢ ، ٦٤٢ .

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ٣٧٣، ولا بد من الاشارة هنا الى ان اشبيلية كانت قبل ذلك عاصمة لملك بني عباد ثم صيرها المرابطون قاعدة لهم ايام كانوا بالأندلس فبنوا بها قصوراً عظيمة واجروا فيها المياه وغرسوا البساتين .

من أكابر الشخصيات الأندلسية . (١)

ومن برز في تاريخ الولاة الموحدين على اشبيلية أبو يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن الذي كان واليا عليها لأبيه بين عامي ٥٣٨ — ٥٥٨هـ . وكان هذا الأمير — الذي صار فيما بعد خليفة للدولة الموحدية بوفاة أبيه عبد المؤمن عام ٥٥٨ هـ — عالما من اكابر علماء عصره وأديبا متمكنا وفقيهاً ومحدثاً بارعا يصفه عبد الواحد المراكشي بأنه كان أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لايامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، وقد لقى في اشبيلية رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) فأخذ عنهم جميع ذلك وبزع فيه ، وكان أحسن الناس ألفاظا بالقرآن ، واسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية . (٢) قال المراكشي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر الى ان أجتمع له منهم مالم يجتمع لملك من قبله ممن ملك المغرب . (٣)

ثم ولى اشبيلية من بعده ابنه أبو يوسف المنصور الذي كان أيضا عالما مستنيرا متمكنا من الحديث والفقه واللغة ، وكان شغوفا كأبيه بأن يجمع حوله العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ويجزل صلتهم ويجرى المرتبات على الفقهاء والطلبة وفقا لمراتبهم وطبقاتهم . (٤)

وقد كان لهذه النزعة العلمية التي غلبت على معظم الخلفاء الموحدين أثـر كبير فيما جرت عليه الدولة الموحدية طوال أيامها من رعاية للعلماء والمفكرين وحشد لأعلام الكتاب حول البلاط الموحدى سواء في

---

(١) عبد الله عنان : المصدر السابق : ٦٤١ .
(٢) المعجب ٢٣٧ .
(٣) المعجب ٢٣٩ .
(٤) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ٦٤٦ .

مراكش أو اشبيلية ، مما جعل عصر الدولة الموحدية الذي استمر زهاء قرن ونصف أحفل عصور التاريخ الأندلسي والمغربي بالحركات الفكرية ، على الرغم من مرحلة الانحلال والانهيار التي توالى فيها سقوط القواعد الأندلسية الكبرى بيد الأسبان ثم الاضطراب الذي ساد الدولة في شمال إفريقية وتسبب في انفصال أجزاء عديدة منها ثم سقوطها نهائيا عام ٦٦٨هـ .

أما الدولة الثانية التي عاش ابن عصفور في ظلها شطرا من حياته فهي الدولة الحفصية (٦٣٤ – ٩١٧هـ) التي استقلت عن الدولة الموحدية وبسطت نفوذها على تونس وما حولها من أقاليم شمال إفريقية ،

وقد كان مؤسسها المولى أبو زكريا يحيي بن زكريا الحفصى واليا للدولة الموحدية على تونس ، فلما رأى ضعف سلطان الموحدين وا ضطراب مملكتهم استقل بما تحت يده وسمى نفسه بالأمير منذ اوا ئل عام ٦٢٧ هـ ثم مالبث عام ٦٣٤ هـ أن عقد البيعة لنفسه وخلع طاعة الموحدين وا تخذ لنفسه صفة السلطان(١)

وأخذ يتوسع في حدود امارته ويسعى لضم الأقاليم المجاورة بالقوة حيناً وبالمصالحة حينا آخر فأصبحت الدولة الحفصية أعظم الدول التي ورثت مجد الموحدين . (٢)

ويعد عصر أبي زكريا عصر نهضة وازدهار وبعث ساعد على انشائه وتكوينه عناصر اسلامية جديدة دخلت البلاد آتية من الاندلس التي كانت قواعدها ومدنها يومذاك تتهاوى تحت هجمات الأسبان المستمرة . وكان أبو زكريا عالما أديباً عمرانيا ترك آثارا كثيرة ودامت امارته احدى وعشرين سنة . (٣)

على ان الدولة الحفصية بلغت ذروة مجدها في عهد ثاني أمرائها محمد المستنصر (٦٤٧ – ٦٧٥هـ) الذي ولى السلطة بعد وفاة أبيه أبي زكريا في ٢٢

---

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ١٧ .
(٢) المغرب في بداية العصور الحديثة للدكتور صلاح العقاد ١٨ .
(٣) تونس العربية لاحسان حقي ٧٦ .

جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ (١) . وكان قبل ذلك واليا لأبيه على بجاية من أعمال تونس منذ عام ٦٣٨ هـ .

وكانت الدولة الحفصية تبدو بما تتمتع به من القوى والموارد والفتوة ملاذا افضل وأقدر على تأدية رسالة المغرب في انجاد الأقاليم الاندلسية حين كانت تتعرض لهجمات الأسبان المتتالية عليها ، ثم في استقبالها للكثيرين من ابنائها وعلمائها الذين اضطرتهم ظروفهم إلى الهجرة إلى ثغور إفريقية وقواعدها ولاسيما تونس وبجاية وتلمسان ، فكان من جراء ذلك أن قامت في شمال إفريقية في أواسط القرن السابع الهجري حركة فكرية وأدبية زاهرة (٢).

وتبتدىء علاقة ابن عصفور بالدولة الحفصية منذ رحل عن الأندلس أول مرة ليستوطن تونس مدة يسيرة ثم ينتقل إلى بجاية بانتقال الأمير أبي عبدالله محمد بن أبي زكريا الذي صار واليا عليها لأبيه ، وكان هذا الأمير يقرأ على ابن عصفور .(٣)

فاذا علمنا أن الامير محمدا تولى أعمال بجاية في يوم الخميس الثاني من من شهر رجب سنة ٦٣٨ هـ (٤)، استطعنا أن نقدر أن مغادرة ابن عصفور للأندلس كانت في حوالي هذا التاريخ ، لأن اقامته بتونس كانت قصيرة حيث لم يقم بها الا مدة يسيرة كما يقول ابن الزبير ثم غادرها إلى بجاية بصحبة الأمير المذكور . (٥)

---

(١) الزركشي ص ٢٤ .
(٢) عبد الله عنان ص ٦٤٧ .
(٣) عنوان الدراية للغبريني ١٨٩ .
(٤) الزركشي ٢١ .
(٥) صلة الصلة لابن الزبير ١٤٢ .

ب- حياة ابن عصفور

١ - اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلى الحضرمى وكنيته أبو الحسن ، ويعرف بابن عصفور . كذا روى اسمه ونسبه عند من أرخوا له من أصحاب الطبقات مثل معاصره الغبريني (ت ٧١٤هـ) (١) وابن الزبير (ت ٧٠٨هـ) (٢) والصفدى (ت ٧٦٤ هـ) (٣) وابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) (٤) والسيوطي (ت ٩١١هـ) (٥) وابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) (٦) .

ورواه ابن عبد الملك المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجرى او اوائل القرن الثامن (٧) ، كما يلي : على بن أبي الحسين ابن مؤمن بن محمد بن على بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ابن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمى . (٨)

فجعل أباه أبا الحسين ، وزاد في سلسلة نسبه ستة من اجداده ممن لم يذكرهم غيره من المؤرخين . والواقع أننا نقف أمام هذه الزيادة موقفا لايمكن أن نحكم فيه بشيء ، فابن عبد الملك مؤرخ ثقة ، وهو قريب العهد بعصر ابن عصفور كما أنه مواطن مغربي لابد ان تكون مراجعه في تاريخه مراجع قريبة العهد أيضا بابن عصفور بل معاصرة له .

(١) عنوان الدراية لأحمد بن احمد الغبريني : ١٨٨ .
(٢) صلة الصلة لأبي جعفر احمد بن الزبير : ١٤٢ .
(٣) الوافي بالوفيات لصلاح الصفدي (مخطوط مصور بجامعة بغداد) ٢١٨/١٢ .
(٤) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى ١٨٤/٢ .
(٥) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٥٧ .
(٦) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٣٠/٥ .
(٧) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني لعبد الله عنان : ٧١٠ .
(٨) الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ٤١٣/٥ .

ولكن أبا الحسين ، الذي جعله ابن عبد الملك أبا لابن عصفور وهو مالم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير ولا غيرهما ممن أرخ له ، نقف أمامه بشيء من التردد ، ونحتمل أنه تحريف أو وهم سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي أبو الحسن ذلك لأن جميع من ارخوا لابن عصفور ذكروا أن اسمه علي بن مؤمن ، ولم يذكر واحد منهم أبا الحسين هذا . (١)

٢- مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة ٥٩٧ هـ ، كما يروى ابن عبد الملك والصفدى وابن شاكر والزركشي (ت بعد ٩٣٢هـ) ، وبها نشأ وتعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي اطلعنا عليها شيئا عن نشأته الأولى أو احوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، كما لم تحدثنا عن مراحل تعليمه الأولى وما أخذ من علوم العصر أو مبادئها مما يتلقاه التلاميذ في مراحل التعلم الأولى .

ولكن التاريخ يحدثنا أن اشبيلية كانت يومذاك قاعدة الدولة الموحدية في الاندلس وأعظم الحواضر الأندلسية حيث ازدهرت فيها الحياة العلمية والفكرية وغدت مركزا عظيماً من مراكز الاشعاع الثقافي وموطنا يلتقي فيه كبار علماء الأندلس ومفكريه .

وكانت ولادة ابن عصفور في تلك المدينة العظيمة ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقي علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدى علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس وامتدت الى اطراف بعيدة من العالم الاسلامي آنذاك .

---

(١) من مؤرخي المغاربة الذين ترجموا لا بن عصفور الزركشي في تاريخ الدولتين ٢٩ .

٣ــ شيوخه وثقافته :

يذكر مترجمو ابن عصفور اثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم ، هما أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) وأبو الحسن الدباج (ت ٦٤٦هـ) ولم يزيدوا عليهما .

أ ــ أما الشلوبين فهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي ، من أهل اشبيلة . يكنى أبا علي ويعرف بالشلوبين وهي بلسان أهل الأندلس الأشقر الأزرق العينين ، وكان والده أشقر أزرق (١) وقيل نسبة إلى شلوبينة من حصون غرناطة الساحلية (٢) .

ولد سنة ٥٦٢ هـ بأشبيلية وكان والده خبازاً بها فأنفت نفسه من صنعته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه .

روى عن الحافظ أبي بكر بن الجد وأبي عبدالله بن زرقون وأبي بكر بن حسين وابن بشكوال وأبي بكر بن زهر وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم . (٣)

كان إماماً في العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر ذكره ، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعاً في التعليم قال ابن الزبير : وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوى لايستند ولو بواسطة إليه . (٤)

ووصفه المقري بأنه آية الله تعالى في العربية . (٥)

كما وصفه ابن عبدالملك المراكشي بانه كان ذا معرفة بالقراءات حاملا للآداب واللغات ، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث متقدماً في العربية

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٥ .

(٢) اختصار القدح المعلى لابن سعيد ١٥٢ .

(٣) وينظر في ترجمة الشلوبين المغرب لابن سعيد ١٢٩/٢ ، الديباج المذهب لابن فرحون ١٨٥ والتكملة لابن الأبار ٦٥٨ وبغية الوعاة للسيوطي ٣٦٤ وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ وابن خلكان ٣٨٢/١ ، والقفطي ٣٣٢/٢ .

(٤) صلة الصلة ٧١ .

(٥) نفح الطيب ٤٩٠/٣ .

كبير أساتيذها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققاً بها ، حسن الالقاء والتعبير عن أغراضها . قال : تصدر تدريسها – أي العربية – بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عاماً وإليه كانت الرحلة فيها واستفاد بسبب ذلك جاها عريضاً ومالا عظيماً وذكراً شائعاً ... ثم تخلى عن ذلك في نحو الأربعين وستمائة بالكبرة التي لحقته واشتغال أهل بلده بما كان قد دهمهم من اشتعال نار الفتنة التي آلت إلى أخذ الروم بلده .
قال : وكان آنق أهل عصره طريقة في الخط وأسرعهم كَتْبًا وأكثرهم كُتُباً وأبعدهم في الاستاذة صيتاً (١) .

وقال عنه تلميذه ابن سعيد (ت ٦٨٥ هـ) : وكان مع امامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها . (٢)

ومن مصنفات الشلوبين : شرح الجزولية ، والتوطئة ، وهي ثلاث نسخ كما يقول ابن سعيد ، وتعليقات على كتاب سيبويه .

وكانت وفاته بإشبيلية في العشر الأواخر من صفر عام ٦٤٥ هـ خلال حصار الأسبان لها الذي انتهى بتسليمها لهم في الخامس من شعبان عام ٦٤٦ هـ . ويروى ابن سعيد أن وفاته كانت عام ٦٤٦هـ قبل استيلاء الأسبان على إشبيلية بقليل (٣)

ويروى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوبين نحوا من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو سبعين طالباً . ثم يقول : قال العلامة أبو حيان الذي نعرفه أنّه ماأكمل عليه الكتاب أصلا . (٤)

ويروى ابن عبدالملك أنه اختص به كثيراً (٥) . كما يروى ابن الزبير أنه

---

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥ .
(٢) اختصار القدح المعلى ١٥٤ .
(٣) نفس المصدر ١٥٤ .
(٤) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .
(٥) الذيل والتكملة ٤١٣/٥ .

لازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيراً ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة (١).

وتعكس لنا هذه الحكاية التي يرويها صاحب نفح الطيب صورة لهذه المنافرة التي وقعت بين الشلوبين وتلميذه ابن عصفور .

فقد روى المقري أن أبا جعفر اللبلي قرىء عليه يوماً قول امرىء القيس :

حَيِّ الحُمولَ بجانبِ العَزْلِ إذ لايلائم شكلُها شكلي

فقال لطلبته : ماالعامل في هذا الظرف ؟ يعني إذْ . فتنازعوا القول فقال : حسبكم قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين فسألنا هذا السؤال وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس ، وكان الشلوبين يغض منه فقال لنا : اذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ، يعني ابن عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قددارت به حلقة كبيرة وهو يتكلم بغرائب النحو فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا.

ثم جئنا بَعدُ على عادتنا لأبي علي فنسي حتى قرىء عليه قول النابغة :

فَعَدِّ عمّا ترى إذ لاارتجاعَ لهُ ....

فتذكر وقال : مافعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث فأقسم ألا يخبرنا ماالعامل فيه (٢) .

وحين نقرأ سيرة الشلوبين لانعجب لهذا الذي وقع بينه وبين ابن عصفور. ، فهو كما يروى عنه تلميذه ابن سعيد اشتهر في اقرائه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، لايبالي من وضع فيه لسانه (٣) .

ويروى ابن سعيد أيضاً أن أبا العلاء بن المنصور — من أمراء الموحدين — قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه فمنع

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) نفح الطيب ٢/٢٠٩ .

(٣) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

الحضور من حينئذ وقيل له : أنت رجل لاتترك عادتك وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك (١) .

كما يروى عنه في هذا الشأن حكاية طريفة وقعت له مع أحد طلبته تبين مدى حدة خلقه وثورته وانفعاله حيث تشعبت المذاكرة بينه وبين هذا للطالب الذي كان يلقب بالحمار فغضب الشلوبين وثار بهذا الطالب وشتمه ثم زحف نحوه وهو يضع اصبعيه في أذنيه وينهق مقلداً صوت الحمار حتى اجتمعت العامة بباب المسجد وكانت حالة مضحكة كما يقول ابن سعيد (٢) .

وفي ذلك يقول ابن عتبة الطبيب الذي كان يلم بمجالس الشلوبين إلماماً قليلا :

تجنّبِ إن رُشِدتَ أبا عليٍّ ولا تقربه مابين الأنـامِ
ونكّبْ نحوه إن كُنتَ تأبى وتأنف هِمـةً سقْطَ الكلامِ
يمُـدُّ الرجلَ في الأقراءِ جهلا ويلعنُ سيبويه بـلا احتشامِ
وان باراهُ معتـرضٌ بحقٍ سمِعتَ لديه غَوغـاءَ الطَّغامِ

فهذه الطباع التي عرفت عن الشلوبين ثم ماكان يتصف به من غفلة شديدة صدرت عنه بسببها نوادر غريبة تناقلها الناس (٣) ، كل هذا يمكن أن يفسر لنا الجفوة التي وقعت بينه وبين تلميذه الذي لازمه طويلا وأخذ عنه ثم برع وتصدر للتدريس على عهد شيخه الذي يبدو أنه رأى فيه منافساً ومنازعاً له على ماكان له من منزلة علمية بين مواطنيه .

ب– ابو الحسن الدباج :

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرىء من أهل إشبيلية ، يكنى أبا الحسن ويعرف بالدباج ،ولد بإشبيلية سنة ٥٦٦هـ وأخذ القراءات عن

(١) نفس المصدر ١٥٣ .
(٢) اختصار القدح ١٥٣ .
(٣) اختصار القدح ١٥٤ وانظر الذيل والتكملة ٥/٦٢ وصلة الصلة ٧٠ .

أبي بكر بن صاف ، وتلا بالسبع على صهره أبي الحسن نجبة ولم يكمل عليه . وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وغيرهما .

وكان كما يصفه ابن الزبير نحوياً أديباً ومقرئاً جليلا فاضلا ، آخر المقرئين الجلة بأشبيلية ، أقرأ عمره كله وروى عنه ناس كثير (١).

ووصفه تلميذه ابن سعيد بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية ، قال : وهو ممن قرأت عليه مدة ورويت عنه من الكتب عدة ، وكان مع رقة حاشيته وتلطفه مع أصناف غاشيته أمتن الناس ديناً وأخلصهم لله يقيناً حتى ان أهل أشبيلية ارتضوه لجامع العديس اماماً (٢) .

وقال عنه ابن عبدالملك إنه كان حسن السمت والهدى ديّناً صالحاً سنّياً فاضلا ظريف الدعابة حسن اللوذعية مقرئاً مجوداً متعلقاً برواية يسيرة من الحديث متقدماً في العربية والأدب ، يقرض قطعاً من الشعر فيها قال : عكف على إقراء القرآن وتدريس العربية نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه ولا عرج على غيره نزاهة عن الأطماع وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها ، وكان مبارك التعليم فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقاً كثيراً (٣).

وكانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦هـ قبل استيلاء الأسبان عليها بتسعة أيام . قال ابن عبدالملك : ولم يحضر الصلاة عليه الا ثلاثة نفر لما حل بالناس حينئذ من الموت وباء وجوعاً (٤) .

فابن عصفور اذن أخذ علوم العربية والقراءات عن رجلين من أجل شيوخ العصر وكانت امامتهما مسألة لاتحتمل الجدل او النزاع فيها . وكان الشلوبين إلى جانب تدريسه للنحو يقرىء طلابه كتب الأدب مثل الكامل

(١) صلة الصلة ١٣٧ .
(٢) اختصار القدح ١٥٥ .
(٣) الذيل والتكملة ١٩٩/٥ .
(٤) نفس المصدر . وانظر في ترجمة الدباج ايضاً : التكملة ٦٨٣/٢ ، المغرب لابن سعيد ٢٥٥/١ ورايات المبرزين لابن سعيد ١٦ ، والبغية ٣٣١ وشذرات الذهب ٢٣٥/٥ .

للمبرد ودواوين الشعر مثل ديوان المتنبي (١) فالراجح أن ملازمة ابن عصفور له التي امتدت نحواً من عشر سنين جعلته يتلقى عنه علوم النحو والأدب كما كان يتلقى القراءات والعربية والأدب عن أبي الحسن الدباج الذي عكف على تدريسها نحو خمسين سنة .

لهذا نجد ابن الزبير يقول في ترجمة ابن عصفور أنه لم يكن عنده مايؤخذ عنه سوى ماذكر ، أي علوم العربية (٢) .

ويروى الصفدى عن الشيخ شمس الدين ان أبن عصفور لم يكن له تعلق بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث (٣) .

وتدل قائمة كتب ابن عصفور التي وضعها على أنه لم يكن له اهتمام بغير علوم العربية وأدابها من نحو وصرف وشروح لاشعار الجاهليين والاسلاميين. غير أن الغبريني يروي ماينقض ظاهره هذا الكلام اذ يقول : وأخبرني بعض أصحابنا أنه شرح جزء من كتاب الله العزيز وسلك فيه مسلكا لم يسبق اليه من الأيراد والأصدار والأعدار بما يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بأيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة وقال : لو أعانني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزع لكان ذخيرة العالم . قال الغبريني : وهو محسن وله القدرة على هذا وهو أولى الناس بشرح كتاب الله تعالى (٤).

والغبريني قريب العهد بابن عصفور ، بل هو معاصر له وهو من أهل بجاية التي سكنها ابن عصفور مدة وأقرأ بها ، فروايته لابد أن نضعه موضع الاهتمام لاسيما انه ثقة وكان قاضيا للقضاة في بلده .

وحين ندقق النظر في هذه الرواية لانرى فيها ماينقض ابن الزبير

(١) اختصار القدح : ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ١٤٣ وانظر فوات الوفيات ١٨٤/٢ والبغية ٣٥٧ .

(٣) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٤) عنوان الدراية ١٩٠ .

وغيره من ان ابن عصفور لم يتأهل لغير تدريس العربية ولم يكن عنده مايؤخذ عنه سوى علومها ، فهذا الشرح الذي ينسب لابن عصفور لم يزد عن كونه شرحا لغويا يغلب عليه طابع الاهتمام بالمسائل الأدبية في لغة القرآن واسلوبه ولم يكن تفسيرا يعالج أحكام الآيات وما يتعلق بها من أمور الفقه والمعاملات او نحوها من العلوم القرآنية التي تتطلب تبحرا واختصاصا عميقاً بها ، وهذا هو ماتوحى به عبارة الغبريني ، وابن عصفور كما سنرى ترك عددا من المصنفات التي شرح بها أشعار الجاهليين والاسلاميين شرحا أدبياً يكشف عن تمكنه من فهم النصوص الأدبية ، والقرآن لاشك نص أدبي يمثل أعلى مراتب الفصاحة في العربية ، فليس عسيرا على ابن عصفور الذي يلقب بحامل لواء العربية أن يتصدى لشرح جزء منه شرحا أدبيا يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بايراد الأسئلة الأدبية على انحاء مستحسنة كما يقول الغبريني ، وله في هذا سلف في أبي عبيدة الذي وضع كتابه (مجاز القرآن) على هذا النحو .

ويقول الغبريني أيضا في ترجمة ابن عصفور : وتدل تآليفه على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن ايراده فيها تقسيما وحدودا واستعمالا للأدلة . (١)

وليس غريباً على ابن عصفور الذي نشأ في أشبيلية ودرس بها أن يقرأ علوم الفلسفة والعلوم العقلية على شيوخها . فقد كانت اشبيلية كما يحدثنا التاريخ مستقراً لأعلام الفلسفة في الأندلس مثل ابن طفيل (ت ٥٨١هـ) وتلميذه ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) وكانا مع الأمير الموحدى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن حينما كان هناك عام ٥٦٦ هـ وما بعدها (٢) واليا عليها لأبيه عبد المؤمن .

وكان هذا الخليفة شغوفا بالدراسات الفلسفية مما جعله يختص ابن طفيل

---

(١) عنوان الدراية ١٩٠ .
(٢) المعجب ٢٣٨ - ٢٤٢ .

برعايته وملازمته متخذا اياه طبيبا خاصا ، ثم استمرت حال ابن طفيل كذلك مع ولده أبي يوسف يعقوب . كذلك كان ابن رشد مقرباً عند الخليفة أبي يعقوب كما كان طبيبه الخاص إلى جانب شيخه ابن طفيل . وولي قضاء مدينة اشبيلية ومدينة قرطبة بعد ذلك ، ولقي نفس هذه الحظوة عند الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور بن الخليفة أبي يعقوب (١).

ولابد أن تكون الدراسات الفلسفية والعقلية التي نضجت على أيدي هذين الفيلسوفين العظيمين وما تركاه فيها من المصنفات التي ظلت عمادا للدراسة الفلسفية في أوربا حتى عصور متأخرة ، لابد أن تكون قد أعطت ثمارها في البيئة الاندلسية وحواضرها المهمة مثل أشبيلية وغرناطة وقرطبة وغيرها ، ولابد ان تكون هذه الدراسات قد لقيت من يعني بها من الشيوخ والدارسين ويقوم على رعايتها حتى تستمر جذوتها في الديار الاندلسية.

وفي حديثنا عن شرح الجمل سنعرض لبعض المظاهر التي يظهر فيها تأثر ابن عصفور بعلم المنطق عندما يحلل المادة النحوية ويدافع عن وجهة النظر التي يتبناها .

٤ ـ نشاطه العلمي ومنزلته :

يحدثنا مترجمو ابن عصفور أنه بعد أن استكمل دراسته على شيوخه مثل الشلوبين والدباج تصدر للتدريس،وكان ذلك في بلده اشبيلية اول الأمر(٢) وكانت له حلقة كبيرة يدرس فيها طلابه بعد ان برع واستقل ، (٣)

ثم مالبث ان غادر اشبيلية ليتجول في بلاد الأندلس يقرىء فيها فدخل شريش ثم شذونة ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية . وأقام بكل بلد من هذه اشهرا وأقبل عليه الطلبة بكل بلد منها ، وكما يقول ابن الزبير فانه أملى بها تقاييده

---

(١) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني ٧٢٠ .

(٢) صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) نفح الطيب ٢/٢٠٩ .

على الجمل للزجاجي وايضاح الفارسي والكراسة المنسوبة للجزولي وكتاب سيبويه ، وكان ذاكرا لها يمليها من حفظه وهي كما يصفها ابن الزبير من أنفع التقاييد في بابها (١).

ثم غادر ابن عصفور الأندلس وعبر البحر إلى افريقية وأقام بتونس مدة يسيرة مع الأمير ابي عبدالله محمد بن الأمير ابي زكريا يحي بن أبي حفص صاحب تونس ، ويظهر أن ذلك كان باستدعاء من الأمير المذكور الذي كان يقرأ عليه قبل ان تنتقل الامارة اليه بوفاة ابيه ابي زكريا عام ٦٤٧هـ.

وحينما انتقل الأمير محمد الى بجايه من أعمال الدولة الحفصية واليا عليها عام ٦٣٨ هـ انتقل ابن عصفور معه وكان أحد خواص مجلسه بها ، وكما يروى الغبريني فقد قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في هذه المدينة . (٢)

ومن بجاية عاد ابن عصفور ثانية إلى تونس ثم عبر البحر إلى الأندلس وقصد لورقة في شرقي شبه الجزيرة ثم رحل إلى غرب الأندلس وعبر إلى مدينة سلا وأقام بها يسيراً .والظاهر أن عودته إلى الأندلس كانت بعد عام ٦٤٦ هـ وهو العام الذي سقطت فيه اشبيلية بيد الأسبان ، حيث لم يذكر لنا ابن الزبير أو غيره أنه زارها في رحلته هذه ،وهي كما نعرف بلده الذي نشأ وعاش فيه صدر حياته.

وبعد أن أقام بمدينة سلا فترة قصيرة عاد إلى إفريقية (تونس) ثانية باستدعاء الأمير أبي عبدالله المستنصر الحفصي الذي كان معه في تونس وبجاية قبل ذلك. وأقام بتونس حتى توفي بها .

وفي رواية ابن عبدالملك أن ابن عصفور زار مراكش أيضاً في اثناء تجواله بديار الأندلس والمغرب (٣).

وعن منزلة ابن عصفور العلمية يحدثنا مترجموه فيقول ابن عبدالملك في ترجمته

---

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) عنوان الدراية ١٨٨ وانظر صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٤١٤.

له : وكان ماهراً في علم العربية ريّان من الأدب حسن التصرف ،من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان .قال : ومصنّفه في الصرف — أي الممتع — جليل نافع ومقرّبه في النحو شاهد بذكره العربية واشرافه على مشهورها وشاذها .(١)

ويقول الغبريني :وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب،واجلهم عندي رجلان ،الأستاذ أبو الحسن هذا والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع ،وأجل الاستاذين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ،وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيذ أجل منه ، جمع رحمه الله بين الحفظ والاتقان والتصور وفصاحة اللسان.وهو حافظ متصور لما هو حافظ له قادر على التعبير عن محفوظه وهذه هي الغاية ؛وهي أن يكون المرء حافظاً له متصوراً معبراً،وقل أن يجمع مثل هذا الا الآحاد، ثم يقول: وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين ، قال : وتآليف أبي الحسن رحمه الله في العربية أحسن التصانيف ومن أجل الموضوعات والتاليف ...وكلامه في جميع تآليفه سهل منسبك مُحَصَّل والذي قيّد عنه أصحابه أكثر من تآليفه التي ألفها ثم قال : وبالجملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة . (٢)

والغبريني (ت٧١٤هـ) هذا تونسي من أهل بجاية ، كان قاضياً للقضاة فيها وألف كتابه في نهاية القرن السابع الهجري ترجم فيه لمن عرف من العلماء ببجاية خلال ذلك القرن . فهو قريب العهد بابن عصفور ، كما أن صاحبه الفقيه أبا زكريا يحيى اليغريني أخذ عن ابن عصفور وانتفع به، فهو يعرف لابن عصفور قدره ومنزلته في نفوس معاصريه وطلابه.

ويتحدث عنه تلميذه ابن سعيد المغربي (ت٦٨٥هـ) في تذبيله لرسالة ابن حزم في فضل الأندلس فيقول : واليه انتهت علوم النحو وعليه الاحالة الآن

---

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) عنوان الدراية ١٨٩ .

من المشرق والمغرب،وأتيت له من أفريقية بكتاب المقرب في النحو فتُلُقّى باليمين من كل جهة وطار بجناح الاغتباط. (١)

ويقول عنه في القدح المعلى: وأبو الحسن الآن امام بهذا الشأن (أي النحو) في المغارب والمشارق، وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ومقابل بالبر الفائق . (٢)

أما الصفدى فيصفه بأنه حامل لواء العربية في الأندلس، وكذلك يصفه ابن شاكر والسيوطي وابن العماد. (٣)

على أن هذه المنزلة التي أشاد بها مترجمو ابن عصفور ومعاصروه كانت مبعث ضيق وحسد في نفوس بعض الناس من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم.

فالمقرى بروى في نفح الطيب ان ابن عصفور لما الف كتاب المقرب انتقده جماعة من أهل قطره وغيرهم ، ومنهم ابن الضائع وابن هشام الخضراوى ووضع في ذلك كتابا سماه : المنهج المعرب في الرد على المقرب، قال المقرى : وفيه تخليط كثير وتعسف ، ثم أنشد :

(وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل ان يأتي له بضريب). قال: ومنهم ابن الحاج وابو الحسن حازم القرطاجني الخزرجي وابن مؤمن القابسى وبهاء الدين بن النحاس . (٤) .

وقال في ترجمة أبي عبدالله محمد بن الأزرق : ولما انشد ابن الأزرق المذكور في كتابه روضة الأعلام قول القائل (٥) في مدح ابن عصفور :

نقل النحو إلينـــا الدؤلـى عن أمير المؤمنين البَطَـــلْ

(١) نفح الطيب ١٨٤/٣ .

(٢) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ ، فوات الوفيات ١٨٤/٢ ، البغية ٣٥٧ ، شذرات الذهب ٣٣٠/٥ .

(٣) نفح الطيب ١٤٨/٤ .

(٤) نفح الطيب ١٤٨/٤ .

(٥) هو القاضي ناصر الدين بن المنير المالكي الاسكندري (ت ٧٣٣ كا في البغية ٣٥٧ .

بـدأ النحـو عليٌّ وكـذا ختم النحـو ابنُ عصفورٍ علي

قال بعده مانصه : على ان صاحبنا الكاتب الأديب الأبرع ابا عبدالله محمد ابن الأزرق الوادى اشي رحمه الله تعالى قد قال فيما يدافع ابن عصفور عما اقتضاه هذا المدح له بتفضيل الأستاذ المحقق ابي الحسن بن الضائع عليه، ولقد ابدع في ذلك ماشاء لما تضمن من التورية .

بضائعك ابنَ الضائعِ النّدبَ قد أتت بحظٍ من التحقيقِ والعلمِ موفور

فطرتَ عُقاباً كاسراً اوماترى مطارك قد اعيى جناحَ ابنِ عصفور(١)

٤ـ وفاته :

تختلف الرواية في تاريخ وفاة ابن عصفور على اربعة اوجه .

١ ـ يروى ابن الزبير والغبريني انه توفى في عَشر السبعين وستمائه دون ان يحددا السنة التي توفى فيها .

٢ ـ يروى ابن عبد الملك أنه توفي بدار سكناه من قصبة تونس بعد ظهر يوم السبت لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وخمسين وستمائة ودفن عقب العصر من يوم وفاته. (٢) والمرجح أن «خمسين» محرفةمن ستين حيث يذكر ابن شاكر أن ابن عصفور توفي سنة ٦٦٩هـ بتونس وكذلك الزركشي الذي يحدد ليلة الأحد ٢٥ ذي القعدة سنة ٦٦٩ تاريخاً لوفاته وكذلك الصفدي في احدى روايتيه ، وابن العماد في شذرات الذهب حيث يذكر وفاته ضمن أحداث سنة ٦٦٩هـ .

كما أن رواية ابن الزبير والغبريني ترى أنه توفي في عشر السبعين .

---

(١) نفح الطيب ٧٠١/٢ .

(٢) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ وانظر الوافي ٢١٨/١٢ وفوات الوفيات ١٨٥/٢ والشذرات ٣٣٠/٥ .

٣- يروى الصفدي أنه توفي بتونس في رابع عشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٣هـ قال : وقيل سنة تسع وستين وستمائة . وينقل عنه هذا السيوطي في البغية .

٤- ينقل الزركشي عن وفيات ابن قنفذ أنه توفي سنة ٦٦٧هـ غريقاً بتونس . ثم يقول : في وفاته روايات ٦٦٣، ٦٧، ٦٩. (١)

فأمامنا الآن أربع روايات الاولى منها لاتحدد سنة بعينها ولكنها تؤكد وفاته في العقد السابع من القرن السابع الهجري . والرابعة مستبعدة لأنها مفردة وليست صادرة عن أحد من معاصري ابن عصفور أو القريبى العهد به .

فتبقى أمامنا روايتان ، الأولى رواية ابن عبد الملك والزركشي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٩هـ ويؤيدها ابن شاكر وابن العماد والصفدي في احدى روايتيه ، والثانية احدى روايتي الصفدي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٣هـ ، وهو لم يرجحها أو يجزم بها .

أمام هذا نؤثر أن نختار رواية ابن عبد الملك وهو معاصر لابن عصفور وهي أيضاً رواية الزركشي وليس هناك ما ينقضها أو يعارضها غير رواية الصفدي وهي محتملة وليس قاطعة .

فتكون وفاة ابن عصفور اذن عام ٦٦٩هـ ويكون بذلك قد عمر حوالي اثنين وسبعين عاماً .

واذا كان الخلاف قد وقع في تاريخ وفاة ابن عصفور فهو وارد أيضاً في سبب هذه الوفاة . فالزركشي ينقل عن ابن قنفذ أن ابن عصفور توفي غريقاً بتونس (٢) . لكن الصفدي ينقل رواية غريبة في سبب هذه الوفاة فيقول في ترجمته له : ولم يكن بذاك في الورع ، قلت : كان الشيخ تقي

---

(١) الاعلام ١٧٩/٥ .

(٢) الأعلام ١٧٩/٥ .

الدين بن تيمية يدعي أنه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس شراب الى أن مات(١). وهذه الرواية نقلها عنه ابن شاكر والسيوطي وابن العماد .

أما عن تناول ابن عصفور للشراب فهو أمر غير مستبعد ، لاسيما أن هناك أبياتاً يرويها عنه الصفدي والسيوطي وابن العماد يقول فيها :

لما تدنّستُ بالتفريطِ في كِبَرِي   وصرتُ مُغرًى بشربِ الراحِ واللعس
رأيت أنّ خضابَ الشيب أسترلي   انّ البياضَ قليلُ الحَمْلِ للدنسِ

لكن الأمرَ المستبعد أن يجلس شيخ عالم تجاوز السبعين ، وفي منزلة كالتي كانت لابن عصفور في نفوس معاصريه ، في مجلس شراب يتبذل فيه ويُستَخَفُّ به حتى يُرجمَ بالنارنج الى أن يموت !

ولولا أن هذه الرواية تروى عن ابن تيمية وهو امام كبير لما كانت شيئاً يستحق التعرض له أو مناقشته .

ولكن الرواية التي ينقلها الزركشي في وفاة ابن عصفور تبدو أقرب الروايات الى الصحة فهو يقول : وكان سبب موته فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجاني (٢) وغيره أنه دخل على السلطان – أي المستنصر الحفصي (ت٦٧٥هـ) – يوماً وهو جالس برياض أبي فهر في القبة التي على الجابية الكبيرة فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته ، : قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا . فوجدها السلطان في نفسه ، فلما قام الاستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه في الجابية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ثم قال لمن حضره : لاتتركوه يصعد ، مظهراً اللعب معه ، فكلما أراد الصعود ردوه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمة بقي ثلاثة أيام وقضى نحبه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا قرب

(١) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٢) هو الشيخ الفقيه المفتي ابو العباس احمد القلجاني (٧٧٨ – ٨٦٢ هـ) من علماء تونس وممن تولوا الفتيا والقضاء والخطابة في جامع الزيتونة وغيره .
انظر الزركشي : ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

جبانة الشيخ ابن نفيس شرقي باب يتجمى أحد أبواب القصبة . (١)

والذي يجعلنا نطمئن الى صحة هذه الرواية . أن المستنصر كان معروفاً بسرعة غضبه والنزق في تصرفاته . وقد سبق له أن قتل الفقيه المؤرخ المشهور ابن الأبار القضاعي (ت٦٥٨هـ) بعد أن ضربه بالسياط كثيراً . لأسباب تافهة لايجوز أن تكون سبباً في اراقة دمه . وهو العالم الحجة بين أبناء عصره.(٢)

كما أن هذه الرواية يمكن أن تكون أصلا تفرعت عنه الروايتان الأخريتان في وفاة ابن عصفور . فالقاؤه في البئر أو هم بعض الناقلين أنه توفي فيه غريقاً كما جاء في رواية ابن قنفذ . كما أن معاتبة السلطان له وأمره أصحابه بأن يردوه الى البئر كلما أرد الخروج منها . أوهم الاخرين بأن وفاته كانت بسبب من رجمه بالنارنج الذي لايستبعد أن يكون بين أيدي الحاضرين آنذاك ولكنه لم يكن سبباً في الوفاة كما رأينا .

جـ - اثار ابن عصفور

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات في النحو والصرف والأدب جاوزت عشرين مصنفاً . وما بقي بأيدينا من هذه المصنفات شيء يسير بالنسبة الى مالم يصل إلينا . ولما لم نستطع ترتيب هذه الآثار ترتيباً تدريجياً بحسب الزمن الذي وضعت فيه ،لاننا لانملك الوسيلة التي تهيئ إلى ذلك فقد اخترنا ان نرتبها بحسب الحروف الاولى من أسمائها . مبتدئين بما وصل الينا منها أولا ثم مالم يصل إلينا أو مالم نطلع عليه .

١ - **شرح الجمل** : يروى السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور ثلاثة شروح على جمل الزجاجي . كما يروى الغبريني أن له شروحات على الجمل . وينقل صاحب كشف الظنون في حديثه عن جمل عبد القاهر الجرجاني أن لابن عصفور ثلاثة شروح عليها (٣). وهو لاشك وهم منه وفي حاشيته

---

(١) تاريخ الدولتين للزركشي ٣٠ .

(٢) الزركشي : ٢٧ وانظر : عصر المرابطين والموحدين لعبد الله عنان (القسم الثاني) ٧٠٦ .

(٣) كشف الظنون : ٦٠٢ .

علق الناشر مايلي : وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي ، وهكذا في هامش الاصل بخط بعض الفضلاء ولم يذكره بين شراح الجمل .

والذي وصل الينا من شروح الجمـــل اثنان . أحدهما يقع في مائة وستين ورقة ومنه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) وهي مكتوبة سنة ٧٤٧هـ. ومنه أيضاً نسخة أخرى في ليدن بهولندا تحت رقم (٤٣). وقد استحصلت منها مصورة فوجدتها مطابقة للنسخة التيمورية . والثاني يقع في حوالي مائتين وسبعين ورقة ، وهو الذى حققناه اعتمادا على نسختين احداهما مصورة في الجامعة العربية عن نسخة مكتبة بني جامع بتركيا برقم ١٠٧٣، والثانية موجودة في مكتبة اميروزيانا بايطاليا تحت رقم ١٥٤، والنسختان بخط ناسخ واحد .

٢ ـ شرح المقرب : يذكر الغبريني أن لابن عصفور شروحات على المقرب . والذي يظهر ان لابن عصفور شرحين على المقرب احدهما كبير، وهو الذي اختصره أبو حيان في كتاب سماه، «الموفور من شرح ابن عصفور (١)، وهذا الشرح لم يصلنا والثاني شرح صغير جعله ابن عصفور في ستين ورقة وغرضه أن يوضح فيه المسائل التي وردت في المقرب ولحقها الغموض بسبب الاختصار الذى صيغ به المقرب كما مثل فيه لكثير من المسائل التي عرضها في المقرب بدون ان يوضحها بالأمثلة ويذكر ابن عصفور في مقدمة كتابه هذا انه الفه استجابة لطلب الامير أبي عيسى (٢) بن الأمير أبي زكريا يحيى أمير تونس (ت٦٧٥هـ). ولهذا الكتاب نسخة في جامعة استنبول ومنها مصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (١٠٦نحو) .

٣ ـ المقرب : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور استجابة لطلب الأمير أبي زكريا (ت٦٤٧هـ) أمير الدولة الحفصية في تونس وجعله كما يقول : تأليفاً منزهاً عن الاطناب الممل والاختصار المخل محتوياً على كلياته (أى

---

(١) لهذا الكتاب نسخة بخط المصنف في تركيا وهي في ٦٢ ورقة ، ومنها مصورة بدار الكتب بالقاهرة ضمن مجموع تحت رقم (٦٤٩٩ هـ) .

(٢) كذا في الأصل ولعله تحريف : يحيى وهي كنية المستنصر الحفصي الذي مر ذكره .

النحو) مشتملا على فصوله وغاياته ، عارياً عن ايراد الخلاف والدليل مجرها أكثره عن التوجيه والتعليل .

فابن عصفور في المقرب يسوق القاعدة النحوية أو الصرفية ويمثل لها او يستشهد بالشعر أو النثر دون أن يتطرق إلى خلاف فيها بين اهل المذاهب إلا في النادر ، كما لم يتعرض إلى تعليل الظواهر النحوية او الصرفية او الاحتجاج لها كما فعل في شرح الجمل الكبير .

والكتاب جامع لعامة الأبواب النحوية والصرفية وبعض الأبواب اللغوية ومجموعها أربعة وستون بابا آخرها باب الضرائر ، وهو يقع في ١٦٧ صفحة ، ووصفه أبو حيان بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً ، وقد اختصره في كتاب سماه التقريب ثم شرحه بكتاب آخر سماه التدريب . (١) ولهذا الكتاب نسخ خطية كثيرة منها اثنتان بدار الكتب بالقاهرة ، الاولى تحت رقم (٧٩م) والثانية تحت رقم ٦٠٩ نحو تيمور. ونشر في بغداد بتحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري وفي الكويت بتحقيق يعقوب الغنيم .

٤ ـ **الممتع في التصريف** : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور لابي بكر ابن الشيخ أبي الاصبغ بن صاحب الرد من أعلام أشبيلية (٢) وهو يقع في اثنين وثلاثين بابا تضمنت عرضاً لبيان الحروف الزوائد وأبنية الأسماء والافعال وأبواب الابدال والقلب والحذف والنقل والادغام وما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح . ووصف أبو حيان هذا الكتاب بأنه أحسن ماوضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه تهذيباً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً(٣). وقد لخصه في كتاب سماه المبدع الملخص من الممتع . قال السيوطي عن الممتع : كان أبو حيان لايفارقه . وقال عنه ابن الزبير : وهو كتاب حسن وتأليف نافع . وقد طبع

(١) الموفور من شرح ابن عصفور ١ ظ (٦٤٩٩ هـ) دار الكتب بالقاهرة .

(٢) انظر ترجمته في اختصار القدح المعلى لابن سعيد ١١٢ .

(٣) المبدع الملخص في التصريف لأبي حيان ، و (٦٤٩٩هـ) دار الكتب بالقاهرة .

هذا الكتاب في جزأين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب وذلك عام ١٩٧٠م .

هذه هي مصنفات ابن عصفور التي استطعنا الاطلاع عليها والتعرف على مافيها . أما تلك التي ذكرها أصحاب التراجم فهي :

١ ــ كتاب الأزهار ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٢ ــ انارة الدياجي ، ذكره الصفدى وابن شاكر .

٣ ــ البديع ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٤ ــ السالف والعذار ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٥ ــ سرقات الشعراء ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٦ ــ السلك والعنوان ــ رجز ، ذكره بروكمان ١:٥٤٦ وذكر أن له نسخة في الرباط .

٧ ــ شرح أبيات الايضاح ذكره الغبريني

٨ ــ شرح الاشعار الستة (١) ذكره الصفدى وابن شاكر والسيوطي وابن العماد وحاجي خليفة

٩ ــ شرح الجزولية ذكره الصفدى وابن شاكر والسيوطي وابن العماد وذكر حاجي خليفة أنه لم يكمله وكمله تلميذه محمد بن علي الأنصارى المالقي المتوفي في حدود سنة ٦٧٠هـ.

١٠ ــ شرح الايضاح ذكره الغبريني ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر.

١١ ــ شرح الحماسة ، ذكره الصفدى وابن شاكر وذكرا أنه لم يكمله.

١٢ ــ شرح كتاب سيبويه ، ذكره ابن عبدالملك .

---

(١) وهي اشعار امرئ القيس وزهير والنابغة وعلقمة وطرفة وعنترة ، وقد رواها الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) عن الأصمعي في كتاب سماه العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين . وانظر كشف الظنون ١:٤١

١٣ – شرح المتنبي ذكره الصفدي وابن شاكر .

١٤ – مختصر الغرة ذكره الصفدي وابن شاكر ، والغرة كتاب في النحو لابن الدهان المتوفى سنة ٦١٢هـ ببغداد .

١٥ – مختصر المحتسب ذكره الصفدي وابن شاكر والسيوطي وحاجي خليفة ، والمحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ المتوفى سنة ٤٦٩هـ.

١٦ – المفتاح ذكره الصفدي وابن شاكر .

١٧ – ذكر طاش كبرى زادة أن لابن عصفور كتابا مبسوطاً في القوافي ووصفه بأنه جم الفوائد ، ولكنه لم يذكر اسمه . مفتاح السعادة ١ / ٢٢٠ .

١٨ – ينقل البغدادي في مواضع كثيرة من الخزانة عن كتاب « الضرائر » الذي ينسبه لابن عصفور ، غير أن أحدا ممن ترجموا لابن عصفور لم يذكر هذا الكتاب بين كتب ابن عصفور . ويذكر هنا ان ابن عصفور أفرد في شرح الجمل بابا كبيرا للضرائر ، غير ان بعض الشواهد التي ينقلها البغدادي أحياناً عن ابن عصفور لانجدها في هذا الباب من شرح الجمل مما يجزم بأنه كتاب مستقل . وقد وردت الاشارة اليه في كتاب الممتع للمصنف .



الفصل الثاني

كتاب شرح الجمل: عـــرض وتحليل

١ ــ أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيمها
٢ ــ الحدود
٣ ــ تحليل المادة
٤ ــ شرح الجمل في مصنفات المتأخرين
٥ ــ ابن عصفور والزجاجي
٦ ــ أراؤه ومسائله الخاصة



في تاريخ النحو العربي مصنفات، كتب لها من الذيوع والانتشار ما لم يكتب لغيرها ، وتداولتها أيدي الطلاب والدارسين والشراح بعناية واهتمام لم يتهيأ لغيرها من المصنفات النحوية . والمعروف أن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى في سنة ٣٣٧هـ واحد من المصنفات التي حظيت بعناية الدارسين والعلماء فقد أقبل عليه الطلاب يدرسونه في جميع أقطار العالم الاسلامي حتى صار كتاباً للمصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام (١) ، وانصرف عدد غير قليل من العلماء لوضع الشروح والتعليقات عليه حتى كان يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مائة وعشرون شرحاً (٢)

ولا يخفى ان المنهج الذي اتبعه الزجاجي في تصنيف الجمل كان له أكبر الاثر فيما لقيه الكتاب من عناية ، فهو يشمل عامة أبواب النحو والصرف يعرضها بلغة ميسرة بعيدة عن الغموض والالتواء الذي نلحظه في كتابات كثير من النحاة يضاف الى ذلك خلو الكتاب من التعليلات والاحتجاجات التي يغرم بها عدد من النحاة يثقلون بها مؤلفاتهم وهي لاتمس من بعيد ولا من قريب القواعد التي يهم الدارس أن يتعرف عليها ويستوفي دراستها . مما جعل كتاب الجمل قريباً الىأذهان الطلاب سهلا على مداركهم .

يعزز ذلك ما عرف عن هذا الكتاب من أنه كتاب مبارك فيه ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به ، فالزجاجي كتبه حينما كان مجاوراً بمكة ، وكان كلما فرغ من كتابة باب من أبوابه خرج ليطوف بالبيت الحرام اسبوعاً (٣) .

---

(١) انباه الرواة للقفطي ١٦١/٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، ولا بد هنا من الاشارة إلى ان الاهتمام الذي كان يحظى به كتاب الجمل في المشرق قد انحسر بعض الشيء ، اذ يذكر المؤرخون ان ظهور كتاب الايضاح للفارسي واللمع لابن جنى جعل الناس ينشغلون بهما عن الجمل . انباه الرواة ١٦١/٢.

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، كشف الظنون : ٦٠٣ وانظر : ابو علي الفارسي للدكتور شلبي ٦٢٩ ، ويخيل لي ان اسبوعاً تحريف «سبعاً»

ويذكر هنا أن لكتاب الجمل نسختين ، نسخة صغيرة مختصرة ونسـ
كبيرة ، والذي يظهر أن ما بين أيدينا اليوم هي النسخة المختصرة التي حذ
منها الزجاجي كثيراً من الأمثلة التي كان القدماء يعيبون على الكتاب كثرتها
كما اختصر أيضاً فصول الكتاب حتى أفرط في الايجاز مما جعل ابن السـ
البطليوسي (ت٥٢١هـ) يصنف كتابه الذي سماه :اصلاح الخلل الواقع
كتاب الجمل ، ليشرح به كتاب الجمل ويستدرك ما أهمله الزجاجي ،
مسائل النحو والصرف .

١ ــ ابواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها :

في الحديث عن ابواب شرح الجمل وترتيب هذه الأبواب لا
من تقرير أن ابن عصفور لم يخالف الزجاجي في منهجه الذي اختاره لترتيـ
أبواب الجمل ، بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الذ
وضعها عليه الزجاجي .

أما الصورة التي أختارها الزجاجي ليرتب بموجبها أبواب كتابه فليـ
بين أيدينا من كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلحظ أثره في كتا
الزجاجي ، فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السرا
شيخ الزجاجي يمكن ان نعده نموذجاً تأثر به الزجاجي في ترتيب أبوا
كتابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذا السبيل أن الزجاجي ــ تأثرا
بنظرية العامل ــ عرض في اول كتابه مجموعة من الأبواب النحوية الـ
يتضح فيها دور العامل مثل باب الأعراب والفاعل والمفعول به والتوا
وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبوا
التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض
في الأسماء او الافعال . بعد ذلك عرض طائفة من الأبواب الصرفية مـ
أبواب التصغير والنسب ثم مجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعا
لغوية مثل باب ألف الوصل وألف القطع وباب الهجاء و أحكام الهمز

والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة ونحوها ، بعد ذلك عاد ثانية الى مجموعة من الأبواب النحوية التي لم يتناولها مع المجموعة الأولى وهي تدور – في أغلبها – حول بعض الحروف مثل لولا وما ومن وأي وأم وأو والنون الثقيلة والخفيفة وأبواب الحكاية ، ثم عاد ثانية لبعض الأبواب الصرفية مثل أبواب جمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقها وأبنية الأسماء والأفعال والتصريف ، ثم عرض لبعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الادغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها .

وهذا النحو الذى عمد اليه الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه والقائم على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية ولغوية ، مبتدئاً بالابواب النحوية التي يكون مدار البحث فيها حول اثر العامل في الاسماء والأفعال وما يحدثه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، هو الذى تبعه ابن عصفور في شرحه دون أن يحاول احداث أى تغيير فيه من تقديم أو تأخير . واذا كان هناك اختلاف بين الكتابين – من هذا الجانب – فهو اختلاف يمكن بيانه فيما يلي :

اولا : زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل الذى بين أيدينا :

ثانياً: زاد باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل .

ثالثاً : زاد باب الاستثناء المقدم وهو أيضاً ليس في كتاب الجمل .

رابعاً : زاد فصلا في شواذ النسب .

خامساً : أورد في باب ما ينصرف ومالا ينصرف طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف في الاسم وأحكامها ، وهي مسائل لم يتعرض لها الزجاجي .

سادساً : وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير وهي في كتاب الجمل

ثمانية أبواب (١) تحت عنوان واحد وهو « باب الجمع المكسر » .

سابعاً : أهمل باب أبنية المصادر وباب اشتقاق اسم المصدر والمكان وباب أبنية الاسماء فلم يشرحها (٢). ولعله أرجأها ليشرحها في آخر الكتاب مع باب التصريف الذى تركه وما بعده من الابواب وعددها خمسه (٣)على امل أن يشرحها ، ولكن أسباباً نجهلها منعته أن يتم مهمته بعد أن كان قد وعد في نهاية الكتاب أن يفرد للتصريف بابا على حدة .

فهذه أهم الفروق التي بين الجمل وشرحه من حيث ترتيب الابواب في كل منهما .

أما من حيث تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول فالواضح أن صيغة الاختصار التي تمسك بها الزجاجي عند كتابته « للجمل » لم تسمح له بتقسيم هده الابواب إلى فصول ، غير ان شارحه ابن عصفور الذى أسهب كثيرا في شرح هذه الابواب اقتضته ضرورات البحث أن يقسم أبواب كتابه إلى فصول يتناول في كل فصل منها جانباً من جوانب الباب علماً بأنه لم نعمد إلى وضع فواصل أو عناوين بين هذه الفصول ، غير ان القارىء المتمعن لاتخفى عليه الحدود البينة التي تفصل بين هذه الفصول ، ويمكن ملاحظة ذلك — على سبيل المثال — في باب التثنية والجمع . فقد عمد ابن عصفور أولا إلى تعريف التثنية ثم حلل التعريف الذى أورده .

بعد ذلك قسم التثنية ثلاثة أقسام : تثنية في اللفظ والمعنى ، وتثنية في اللفظ لافي المعنى ، وتثنية في المعنى لافي اللفظ ، ممثلا لكل منها بمثال :

(١) هي باب الجمع المكسر ، باب ابنية اقل العدد ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف وفيه حرف لين ، باب جمع ماكان على افعل ، باب تكسير ماكان على فاعل ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف او خمسة ، باب جمع ماكان على فعلة او فعلة ، باب مايجمع من الجمع .

(٢) وكذلك فعل في الشرح الصغير .

(٣) هي باب الادغام ، الحروف المهموسة ، الحروف المجهورة ، حروف الأطباق ، من شواذ الادغام . ولعله تجاوزها لأنه لم يكن متبحراً بعلم الأصوات .

ثم قسم الاسم المثنى قسمين . منقوص وغير مقوص وعرض لكل من القسمين بالامثلة والشواهد .

ثم انتقل إلى الجمع فعرفه وحلل التعريف الذى اورده .

بعد ذلك قسمه إلى أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير واسم جنس . واسم جمع ، تناول كلا منها بالتعريف ثم عرض للحديث عن الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث ، وهو الذى جعله مدار الباب من بين أنواع الجمع .

بعد ذلك عرض لأحكام جمع الاسم المنقوص ، ثم أحكام نون الاثنين وحركتها ثم أحكام المؤنث السالم ، ثم ماالحق بجمع المذكر السالم ، كل ذلك يعرض له بالشرح المقرون بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية .

هذه الظاهرة التي تتجلى فيها مقدرة ابن عصفور على حسن التقسيم والعرض نراها ماثلة في جميع أبواب الكتاب ، بل هي ماثلة في سائر كتبه مثل المقرب والممتع مما دفع أبا حيان النحوى (ت٧٤٥هـ) إلى أن يشهد بذلك لابن عصفور فوصف المقرب بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً (١) ووصف الممتع بأنه أحسن ماوضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه تهذيباً وأجمعه تقسيداً وأقربه تفهيماً(٢). كما شهد الغبريني (ت٧١٤هـ) معاصر ابن عصفور بحسن التقسيم في مصنفاته . (٣)

وقد عمدنا إلى وضع فواصل بين ما نعتقد أنه فصول تنطوي عليها أبواب الكتاب ليتنبه القارىء إلى الاقسام المختلفة التي يتضمنها كل باب من أبواب الكتاب . وتتبين أمامه صورة هذه التقسيمات جلية واضحة .

ولا يفوتناهنا ان نشير إلى ان أبن عصفور لم يلتزم – على عادة شراح المتون

---

(١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبى حيان : ورقة ١ ظ (٦٤٩٩هـ) دار الكتب .

(٢) المبدع في التصريف لأبى حيان : ورقة ٢ و (٦٤٩٩هـ) دار الكتب .

(٣) عنوان الدراية : ١٩٠ .

ـ أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، بل هو يهمل ـ فيما عدا ألابواب الثلاثة الأولى ـ نص كلام الزجاجي اهمالا يكاد يكون تاماً ولا يورد من عباراته شيئاً الا في معرض مخالفته له في رأى أو مسألة .

ويمكن القول أن من يقرأ كتاب ابن عصفور لايكاد يشعر ـ حين يتجاوز الابواب الاولى ـ أنه يقرأ شرحاً على كتاب الجمل ، بل يظن أن أمامه مؤلفاً في النحو مبتكرا وليس شرحاً عل متن لمؤلف آخر .

٢ ـ الحدود

لابن عصفور عناية واضحة بالحدود والتعريفات فهو يحرص على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوى أو بين ثنايا أقسامه . وهو لايكاد يترك بابا من أبواب النحو يمكن ان يخضع للتعريف والتحديد دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف ، بل ان اهتمامه وحرصه على ان يحد كل ما يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطوره الاولى بمناقشة الزجاجي الذى اهمل أن يحد الكلام حين قال : أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ،ثم شرح المراد بكل قسم من هذه الاقسام(١)

قال ابن عصفور : قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة ، مضاف ومضاف اليه ، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ماأضيف اليه ، فكان ينبغي أن يبين ماأراد بالكلام وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لان الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معاني كثيرة . (٢)

ثم عرض لهذه المعاني المختلفة (٣) ممثلا لكل منها بمثال من شعر أو نثر وختمها بأن عرف الكلام عند النحويين بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع .

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) شرح الجمل ١ ظ .

(٣) من هذه المعاني المعاني التي في النفس،وما يفهم من حال الشيء ، ومنها الأشارة ومنها الخط ، ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع .

وابن عصفور حريص على ان تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة لأنواع المحدود يتضح هذا في مناقشته للحد الذى وضعه الزجاجي للاسم حيث عرفه بأنه ماجاز ان يكون فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من حروف الجر . (١)

قال ابن عصفور : وهذا الحد الذى حد به الاسم فاسد ، لأنه ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لايشذ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنه ليس بجامع أن « أيمُن » التي في مذهبنا اسم مفرد لاتستعمل الا في القَسَم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة .(٢)

وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض مترجمي ابن عصفور فقال في ترجمته له : وتدل تآليفه النحوية على ان له مشاركة في علم المنطق ولاجل ذلك حسن ايراده فيها تقسيماً وحدوداً . (٣)

وفي بعض الأحيان لايكتفي ابن عصفور بتعريف واحد للموضوع بل نراه يدرج له تعريفين كما فعل حين عرف الاسم بأنه كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان . أو أنه لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه . (٤)

وكذلك فعل حين حد الفعل فأدرج له تعريفين . وفي الكتاب تلقانا تعريفات للاعراب وللفعل الماضي والمستقبل والمضارع وللتثنية والجمع بأنواعه وللفاعل والمفعول به والنعت والعلم وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف

---

(١) الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٢ ظ .

(٣) الغبريني : عنوان الدراية ١٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٣ و .

النسق والابتداء والاشتغال والقسم والتعجب والتأريخ والنكرة والمعرفة والتمييز والاغراء وغيرها .

والمصنف يحرص على أن يسوق في بعض المواضع تعريف الباب لغة واصطلاحا كما فعل في باب الاعراب وباب الاغراء . (١)

ولا يمكننا أن نغفل هنا الاشارة الى أن ثقافة ابن عصفور التي يغلب عليها التأثر بالمنطق العقلي مما هو واضح في منهجه النحوي الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل ، كان لها أثر بالغ في هذا الالتزام الذي ألزم به نفسه من اهتمام بالحدود والتعريفات ما وجد الى ذلك سبيلا .

٣ ـ تحليل المادة

بينا سابقاً أن الذي بين أيدينا من شروح ابن عصفور على الجمل هو شرحه الكبير ، وكتاب بهذا الحجم لابد أن يتسع لكثير مما يريد أن يقوله مصنفه وما يرغب في أن يعرضه علينا من علمه وأفكاره في مجال الثقافة النحوية ، والذي نريد أن نقرره هنا هو أن تحليل المادة النحوية في هذا الكتاب تتمثل في مجالين واضحين :

أولهما تحليل الحدود والتعريفات .

وثانيهما تحليل المادة بصورة عامة وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليلات واحتجاج .

ففي المجال الأول نرى ابن عصفور حين يمهد للباب بتعريف عام يعقبه بتحليل واف لهذا الحد حتى لايدع مجالا للبس أو غموض أو اعتراض يمكن أن يوجه الى ذلك التعريف .

فهو حين يعرف الاعراب في اصطلاح النحويين بأنه تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً يقول : فقلت : تغيير أواخر الكلم لاتحرز بذلك عن تغيير ما ليس بآخر كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير

(١) شرح الجمل : ٥ ظ ، ١٩٥ و .

والتكسير وقلت : لاختلاف العوامل لاحترز بذلك مما تغير آخره لغير اختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكي بمن نحو قولك : من زيد ؟ لمن قال : جاءني زيد ، ومن زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً ، ومن زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ... ثم قال : فان قلت : ينبغي ألا يكون في الحد حشو وأنت لو قلت تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج الى قصر التغيير على الآخر . فالجواب أنه لو لم نزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير الراء من امرىء والتنوين من ابنم ، الا ترى أن تغييرهما انما هو اتباع للاعراب يعني الراء والنون . (١) ثم قال : وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بسبحان وسحر وأمثالهما من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره وهذا الاعتراض فاسد ، لأني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع الى نصب أو الى خفض ، بل اختلافها من الوقف الى الحركة أو من الحركة الى السكون في الجزم ، ألا ترى أن الاعراب انما دخل في الاسم والفعل بسبب العامل ، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب وكذلك الفعل .

ويسترسل بعد ذلك في تحليل هذا الحد وما يثار عليه من اعتراضات كما هو مفصل في الكتاب (٢) .

فهذه الصورة من التحليل والتقصي لجوانب المسألة تقدم لنا جانباً من منهج ابن عصفور في تحليل المادة النحوية .

مثال آخر من تحليل الحدود نجده في تعريف البدل وتحليله . قال : البدل اعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . قال : فقولنا أعلام السامع بمجموع الاسمين مثال ذلك قام زيدٌ أخوك ، الا ترى

(١) شرح الجمل ٥ ظ .
(٢) شرح الجمل ٦ و .

أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك ...وقولنا : على جهة البيان :تحرز من العطف ، ألا ترى أنك أذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، أعلمته بالقيام بمجمع زيدٌ وعمرو الا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ .. وقولنا : على أن ينوى بالأول منهما الطرح تحرز من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك اذا قلت : قام زيدٌ العاقل أو قام زيد نفسُه ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه ، لكنه لم ينو بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل ، لأنك اذا قلت: قام زيد أخوكَ ، د.، اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد ، فكأنك قلت : قام أخوك فأضربتَ عن قولك أولا : زيد ...وقولك: من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل ضربتُ زيداً يدهُ ، أذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في « يده» ما يعود عليه . (١)

فهذه كما رأينا صورة واضحة لنموذج التحليلات التي يهتم بها ابن عصفور في مجال التعريفات والتي تشكل سمة بارزة في منهجه في التأليف .

ويمكن التعرف على مزيد من هذه التحليلات في أبواب الكتاب المختلفة مثل باب عطف البيان وباب القسم وغيرهما .

أما المجال الآخر الذي يتجلى فيه اهتمام ابن عصفور بالتحليل وهو تحليل عامة المادة وما يرتبط به من تقسيم وتعليل واحتجاج فيمكن أن نعرض مثالا له التحليل الذي عرضه حين أراد اثبات زمن الحال .

قال : فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته ، والمنكرون له على قسمين ، منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه ، فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن

---

(١) شرح الجمل : ٤٤ ظ .

الحال أوقع أم لم يقع ، فان وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ولا سبيل الى قسم ثالث . قال ابن عصفور : فالجواب : أن زمن الحال لقصره يتعذر الاخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فالسائل أذن عن الاخبار عن زمن الحال مع تعذر الاخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن الفعل مثلا هل هو طويل أو قصير أو منحن أو مستقيم ، والفعل لايتصور الاخبار عنه بشيء من ذلك لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لايتصور الاخبار عنه بالمضي ولا بالاستقبال ، لانهما ليسا بصفتين له ، فان قال : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟

فالجواب أن يقال : ان الموجود في حال وجوده لابد له من زمان . والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لايتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

قال : ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت له بنية تخصة كالماضي والمستقبل لأن كل موجود لابد له من بنية تخصه ، قال ابن عصفور : وهذ غير لازم ، لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة ولا تخص دون رائحة . ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الاطلاق كجون وأمثاله لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وانما أنكر ان لا يكون للشيء ما يعبر به عنه لان ذلك للفظ لمشترك نحو رائحة ، لأنه لايعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجون ، لا وان وقع على الأسود والأبيض فان الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود .

فان قيل : ان الرائحة تتخصص فيقال : رائحة المسك ورائحة العنبر فالجواب : إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال : يفعل الآن ويفعل غداً (١) .

---

(١) في شرح الجمل : ١١ ظ .

فهذا التعليل ، على ما فيه من اقحام لمسائل منطقية بعيدة كل البعد عن واقع اللغة ولا يمكن مقارنتها بها بحال من الأحوال – فانه لاشك يظهر لنا قدرة كبيرة على تحليل المسائل النحوية عند ابن عصفور .

ومن الضروري أن نقول اننا لاندعي أن ما أورده ابن عصفور هنا من احتجاجات وجدل من مبتكرات ذهنه،بل لابد من القول أنه يعتمد في كثير مما يسوقه فيهذا السبيل على نحاة سابقين عليه،ومع ذلك فان هذا لاشك يبرز لنا جانباً منجوانب عقلية الرجلوأسلوبه في معالجة قضايا النحو ومسائله المختلفة.

وتلقانا نماذج أخرى، من هذه التحليلات في باب النعت عند تعليل امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الاشارة (١) ، وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (٢) ، وفي باب ما لم يسم فاعله (٣) ، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل (٤) ، وغيرها من الأبواب .

ولا يفوتنا هنا التنبيه على براعة ابن عصفور في عرض المادة النحوية ، فهو حريص على أن يختار لنفسه اسلوباً يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة ألى أذهان متوسطي الثقافة مع مقدرة على تجنب الركاكة والضعف الذي يعيب الكلام ، وهذه الميزة التي توفرت لدى ابن عصفور أثارت انتباه بعض مترجميه فشهد له بها حين قال : وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك محصل . وقال أيضاً : وبالجملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة (٥) . ولعل هذا أيضاً يفسر لنا الشهرة التي حظيت بها مصنفاته في المغرب والمشرق حتى عده بعضهم من أبرع من تخرج على الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان (٦) .

(١) شرح الجمل : ٢٩ ظ .
(٢) شرح الجمل : ٥٥ ظ .
(٣) شرح الجمل ١٠٩ و .
(٤) شرح الجمل : ١١٩ و .
(٥) الغبريني : عنوان الدراية : ١٨٩ .
(٦) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة ٤١٤/١ .

٤ – ابن عصفور والزجاجي

اهتمام ابن عصفور بجمل الزجاجي وتناوله اياه بالشرح موجزاً مرة ومفصلا مرة أخرى لم يمنعه أن يحتفظ لنفسه بموقف الباحث المستقل الذي ينظر فيما أمامه من نص نظر الباحث المدقق ، فيعترض حين يرى وجهاً للاعتراض ويستدرك حين يجد مجالا للاستدراك ، بل هو لم يلتزم أساساً ايراد نصوص المتن عند شرحه اياه على عادة شراح المتون ، بل تحرر من هذه القاعدة الى أبعد حد حتى أن قارئه لايكاد يشعر حين يتجاوز الأبواب الأولى بأن ما أمامه شرح لكتاب آخر والواضح أن أبن عصفور اتخذ من كتاب الزجاجي دليلا عاماً يرتب بموجب ما جاء فيه أبواب كتابه ويعرض مسائله وقضاياه، ثم ترك لنفسه بعد ذلك حرية مناقشة الزجاجي في آرائه ومنهجه والاعتراض على ما يراه موضعاً للاعتراض .

ويمكن القول أن خلافات ابن عصفور مع الزجاجي تنحصر في جانبين اثنين : اولهما : خلاف في الحدود والمصطلحات .

ثانيهما : خلاف في الآراء النحوية والصرفية واللغوية .

١ – الخلاف في الحدود والمصطلحات :

يعرف الزجاجي الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر فيعترض ابن عصفور على هذا الحد الذي يراه فاسداً معللا اعتراضه بأن هذا الحد ليس جامعاً ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لايشذ منها شيء مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود . ثم يقول : فهذا الحد منتقد من ثلاثه أوجه : أحدهما: أنه تسمح فيه والتسامح لايجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لان الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى . والثالث انه حد الاسم

بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك الى جهل الاسم . (١)

ومثل هذا الاعتراض يورده ابن عصفور على ما حد به الزجاجي الفعل والحرف ، ويرى أنهما غير صحيحين لأنهما غير مانعين من دخول غير الأفعال وغير الحروف في هذين الحدين ، كما أنهما غير جامعين لكل أنواع الأفعال والحروف لأن من الأفعال والحروف مالا يدخل تحت هذين الحدين . (٢)

كما يعترض على اطلاق الزجاجي مصطلح أقسام الكلام على أجزاء الكلام، قال : وذلك تسامح منه لأن الأقسام انما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم واسم المقسوم هنا وهو الكلام لايصدق على الاسم ولاعلى الفعل ولا على الحرف .

٢ ـ الخلاف في الآراء

يخالف ابن عصفور الزجاجي في جملة من آرائه التي أثبتها في الجمل وفي غيره من المصنفات ويتوقف عند هذه الآراء يناقشه فيها ويردها.
فمن ذلك :

١ ـ أجاز النحويون العطف بلا بعد الفعل الماضي في مثل قولنا : قام زيد لاعمرو ، ومنع ذلك الزجاجي «في معاني الحروف» واستدل على مذهبه بأن «لا» لاينفى الماضي بها واذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيد لاعمرو ، فكأنك قلت : لاقام عمرو ، ولا قام عمرو لايجوز فكذلك ماني معناه . وخالفه ابن عصفور وقال : والذي يدل على فساد مذهبه أنه ينفى بها الماضي قليلا نحو قوله تعالى : فلا صَدَّق ولا صَلَّى ، يريد : فلم يصدق ولم يُصلِّ . فاذا

---

(١) شرح الجمل ٣ و وانظر الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٤ ظ ، ٥ ظ .

جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى (١).
٢ - ذهب الزجاجي إلى أن أخوات «إنّ» اذا لحقتها «ما» فانه يجوز فيها جميعاً الاعمال والالغاء فتقول : انما زيدٌ قائمٌ وانما زيداً قائمٌ ، وخالفه ابن عصفور في ذلك وقصر جواز الاعمال والالغاء على ليت وحدها لأنها وحدها التي سمع فيها الاعمال والالغاء (٢) .قال وأما القياس فان هذه الحروف انما كان عملها بالاختصاص واذا لحقتها ما فارقها الاختصاص فينبغي الا تعمل الا ليت فأنها تبقى على اختصاصها .
٣ - ذهب الزجاجي الى أن درهماً في قولنا: أعطي زيدٌ درهماً ، انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله ، وحجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب اذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيدٌ قائماً ، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطي زيد درهماً ، وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنا اذا قلنا في قائم أنه خبر فأنما نعني به الخبر الذي عملت فيه ما وسمي خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولنا أعطى زيد درهماً لانه لم يكن خبراً قط .(٣)
٤ - قرر الزجاجي أن الرفع في (يومان) من قولنا : ما رأيته مذ يومان، على الابتداء وأن مذ خبر مقدم ظرف والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنه لايسوغ هذا التقدير في قولك : ما رأيته مذيوم الجمعة ، لأنك ان قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ، لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . (٤)
٥ - قرر الزجاجي أن التنوين في جوارٍ انما هو عوض من الحركة المحذوفة من ياء جواري في الرفع والخفض للاستثقال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع

(١) شرح الجمل ٣٦ و .
(٢) شرح الجمل ٨٣ ظ .
(٣) شرح الجمل ١١١ ظ .
(٤) شرح الجمل ١٨٠ و .

ساكنان : التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار . وخالفه ابن عصفور في ذلك محتجاً بأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة فالتنوين في جوار انما جاء ليعوض عن النقص الناشيء عن حذف الياء في حالتي الرفع والجر (١) .

٦ — في باب المقصور والممدود ذكر الزجاجي طائفة من الأسماء المقصورة على أنها من المقصور السماعي ، وخالفه ابن عصفور وعدها مما يدرك بالقياس وليست من المسموع . من هذه الأسماء التوى بمعنى الهلاك ، لأنه من توِيَ يتوى توى ، والدمى جمع دمية ، وهو على قياس عروة وعرى ، والجلى وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس لأنه يقال جَلِيَ يجلى جلى ، فهو أجلى وأمرأة جلواء . والنوى جمع نواة وهو مثل حصي وحصاة ، والغوى ومعناه بشم الفصيل ، يقال : غَوِيَ يغوى غوى فهو غوٍ ، واللوى في البطن والغبى الجهل وهو من المقيس يقال : غبِيَ يغبى غبًى ولوِيَ ياوى لوى .

وأدخل الزجاجي في الممدود المسموع وهو مقيس : الدعاء والرُغاء والثغاء والمكاء والغناء ، وهي أسماء أصوات فبابها المد (٢) .

٧ — في باب ماينصب على أضمار الفعل المتروك اظهاره أدخل الزجاجي طائفة من المصادر اعترض عليها ابن عصفور وعدها من قبيل الأسماء المنتصبة بأضمار فعل يجوز اظهاره . من هذه المصادر : حمداً وشكراً وغفرانك وسعة ورحبا . ومنها كلمته مشافهةً ولقيتُه فجأةً وكفاحاً وقتلتُه صبراً ولقيتُه عياناً وأتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً .

قال ابن عصفور : وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال . وذلك أن ركضا في الأصل منتصب بفعل مضمر

(١) شرح الجمل ١٨٠ و .

(٢) شرح الجمل ٢١٥ و — ظ .

هو في موضع الحال تقديره : أتيتُه أركضُ ركضاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبة بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأعرب باعرابـه (١) .

٨ ـ منع الزجاجي الرفع في الاسم الواقع بعد واو المعية من قولنا : استوى الماءُ والخَشبةَ . وخالفه ابن عصفور في ذلك فأجاز فيه الرفع على العطف وقال : وكأن الذي حمله ـ أي الزجاجي ـ على ذلك أنه لايسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، وهذا لاحجة فيه لأنه وان لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، بالرفع ، وان لم يسغ : واختصمَ عمروٌ . (٢)

بعد هذا يمكن القول أن ماذكرناه هو أهم مايخالف فيه ابن عصفور الزجاجي وهو لاشك يعكس لنا المقدرة على الاستقلال في النظر عند ابن عصفور والتمكن من الاحاطة بالمادة النحوية واستقصاء جزئياتها وتفاصيلها مما يكشف عن شخصية اجتهادية في النحو عرف لها المتأخرون قدرها ومنزلتها .

٥ ـ آراؤه ومسائله الخاصة :

يتردد اسم ابن عصفور كثيراً في كتب المتأخرين وبخاصة كتابات أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) الذي كان شديد الاهتمام بمؤلفات ابن عصفور كثير العناية بها ، حتى وضع عليها بعض الشروح والمختصرات كما فعل مع الممتع وشرح المقرب .

وفي كتاب الارتشاف لأبي حيان يلقانا اسم ابن عصفور في مواضع كثيرة حتى لاتكاد تخلو صفحة منه . كذلك الأمر مع مصنفات ابن هشام (ت ٧٦١هـ) كالمغني والتوضيح ، ومصنفات السيوطي (ت٩١١هـ) كالهمع والأشباه والنظائر ومصنفات الأزهري (ت٩٠٥هـ) كالتوضيح ، بل حتى

---

(١) شرح الجمل ٢٢٧ و .

(٢) شرح الجمل ٢٣٥ و .

معاصره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يورد آراءه في جملة مواضع من كتابه «شرح التسهيـــل ».

والواقع انّ عامة مايورده هؤلاء النحاة من آراء ابن عصفور هي في جملتها اختيارات يقف فيها ابن عصفور إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك يختار رأيها ويعلل له أو يحتج .

من ذلك مانقله أبو حيان ، قال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع ... وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور (١) .

وقال : وفي دخول إنَّ على ما خبره نهي خلاف ، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل ، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله :

.... إنّ الرياضَةَ لاتُنْصِبْكَ للشيبِ (٢)

وقال : المفعول معه مذهب أبي الحسن أنه لايجوز الاخبار به وصححه ابن عصفور وإلى الجواز ذهب غيرهما وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع فتقول في جاء البردُ والطيالسةَ : الذي جاءَ البردُ واياها الطيالسةُ ، والجائي البردُ وايّاها الطيالسةُ (٣).

وأمثال هذه الاختيارات هي عامة مانرى اسم ابن عصفور مقرونا بها في كتب النحاة (٤).

غير أن هذا لايعني أن آراء ابن عصفور الخاصة به معدومة أو نادرة بل أن هذه الكتب التي ذكرتها نقلت الينا طائفة صالحة من هذه الآراء والمسائـــل .

---

(١) الارتشاف ١٢٦ ظ وانظر شرح الجمل .
(٢) الارتشاف ١٧٧ ظ وانظر الهمع ١٣٥/١ ، شرح الجمل
(٣) الارتشاف ١٤٧ و وانظر شرح الجمل ٤١٠/٢
(٤) انظر - مثلا - الارتشاف ٩٣ظ ، ١٠٠و ١٤٦و ، ٢٦٢ ظ ، ٢٦٧و ، ٣٠٥و ، ٣١٥ ظ ، المغنى ١٦ ، ٣٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٣ ، ٥٧٦ والهمع ١٠٨/١ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٩ وغيرها .

من ذلك مانقله أبو حيان في مبحث «ماذا» قال : الرابع من الأحوال (أي أحوال ماذا) أن تخلع ماعن الاستفهام وذا من الاشارة وتستعمل مجموعها موصولا ، وعليه قوله :

دَعَي ماذا عَلِمتُ سأتقيهِ ....

أي دعي الذي علمت . وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لايصح : وتأول البيت وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه (١).

ومنه مانقله في باب المقصور والممدود عن «فعولاء» . قال : وهو وزن مختص بالألف الممدودة عند ابن عصفور وابن مالك . وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى اثبات فَعُولَى مقصورا وأوردا من ذلك : عَبَيد سَنُوطَى وخَطُورَى ودَبُوقَى ودَقُوقى وقَطُورى ... والصحيح أنه وزن مشترك (٢) .

وقال : وذكر ابن عصفور أن الاسم يرفع اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو : واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةُ . والذي أذهب اليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطفي (٣).

وقال : وزعم ابن عصفور أنَّ «أنْ» من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه ان كانت الجملة الواقعة جواباً للو وما دخلت عليه نحو قوله :

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حراً ....

وقد رد عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الضائع (٤).

---

(١) الارتشاف ٣٧و وانظر المغنى ٣٣٣ وشرح الجمل.
(٢) الارتشاف ٧٥ ظ وانظر شرح الجمل .
(٣) الارتشاف ١٥٠و وانظر شرح الجمل .
(٤) الارتشاف ٢٦٩و وانظر شرح الجمل .

وقال في باب الاضافة : وهذه الاضافة (أي اضافة الصفة إلى الموصوف) ذهب ابن عصفور إلى أنّها غير محضة وغيره إلى أنّها محضة ، وابن مالك إلى أنّها شبيهة بالمحضة (١).

وقال في باب عطف البيان : وقول ابن عصفور : عطف البيان يجري فيه الأعرف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه (٢).

وفي المغنى ينقل ابن هشام جملة من آراء ابن عصفور ومسائله التي قال بها . من ذلك مانقله في فصل «لما» قال : يكون جواب «لما» فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ... الدليل : فلما ذهب عن ابراهيمَ الرّوْعُ وجاءته البُشرى يُجادِلُنا (٣) . قال وهو مؤول بـ (جادلنا) (٤) .

وفي فصل كأن قال : الرابع (من معانيها) التقريب ، قاله الكوفيون وحملوا عليه ، كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ وكأنّك بالفرج آتٍ .. وقال ابن عصفور : الكاف في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأنّ عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ (٥).

وفي اعراب«لكنْ» من قولنا : ماقام زيدٌ ولكنْ عمرو ، نقل ابن هشام رأى يونس في أن لكنْ غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد ورأى ابن كيسان في أن لكنْ عاطفة والواو زائدة غير لازمة ، قال : والثالث لابن عصفور أنّ لكنْ عاطفة والواو زائدة لازمة (٦).

وأمثال هذه الآراء تتردد كثيراً في كتاب المغني (٧).

---

(١) الارتشاف ٢٩٩ ط وانظر شرح الجمل.
(٢) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .
(٣) هود : ٧٤ .
(٤) المغنى ٣١١ وانظر الهمع ٢١٥/١ ، شرح الجمل .
(٥) المغنى ٢١٠ وانظر شرح الجمل .
(٦) المغنى ٣٢٤ وانظر شرح الجمل .
(٧) انظر المغنى ١٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٢ .

وفي التصريح قال الأزهري : والأصحّ جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد لأنّ الخبر كالنعت فيجوز تعدده ، والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعى تقدير هو للثاني من الخبرين أو يدعى أنه أي المبتدأ جامع الصفتين .. نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحى الجمل (١) .

وفي الاشباه والنظائر للسيوطي تلقانا نقول كثيرة عن ابن عصفور وبخاصة عن كتاب شرح الجمل ، وتحمل هذه النقول في عامتها توجيهات وتعليلات لابن عصفور . من ذلك مانقله السيوطي عن شرح الجمل :

قال : وقال ابن عصفور في شرح الجمل : الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة أنها اذا أخبر بها عن الأسماء فأنّما المقصود الأخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر فدلّ ذلك على أنها مذكرة اذ اللفظ على حسب مايراد به من تذكير أو تأنيث (٢).

وقال أيضاً : قال ابن عصفور في شرح الجمل : كم اذا كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على ربَّ وذلك أنها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أنّ رُبَّ كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة رُبَّ لأنّ رُبَّ للتقليل والنقيض يجري مجرى مايناقضه كما أنّ النظير يجري مجرى مايجانسه (٣) .

وقال : قال ابن عصفور في شرح الجمل : لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعاً من كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفاً ، ولا على الفاعل ، لايقولون : والطيالسةَ جاءَ البردُ ولا جاءَ والطيالسةَ البردُ ، لأن الفروع لاتحتمل من التصرف ماتحتمله الأصول (٤).

---

(١) التصريح ١٨٢/١ وانظر المغنى ٤٨٠ والهمع ١٠٨/١ وشرح الجمل .
(٢) الأشباه والنظائر ٨٦/١ وانظر شرح الجمل .
(٣) الأشباه والنظائر ١٩٦/١ وانظر شرح الجمل .
(٤) الأشباه والنظائر ٢٦٢/١ وانظر شرح الجمل .

وأمثال هذه النقول تلقانا كثيراً في كتاب الأشباه والنظائر (١) .

.وفي همع الهوامع أورد السيوطي جملة من آراء ابن عصفور التي انفرد بها من ذلك قوله: ولايبعد عندي ان تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهد يتين. لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة (٢)

وقال السيوطي : وقد تزاد الباء في خبر فعل ناسخ منفى نحو ألم أكن بقائم؟ قال : ومنع قياس ذلك ابن عصفور (٣).

وقال : الثامن (من حروف النداء) وا . ذكرها ابن عصفور نحو :

وافَقْعَسَاً وأيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

والجمهور انها مختصة بالندبة لاتستعمل في غيرها (٤).

وقال عن «مذ ومنذ» : والمشهور أنهما ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك . وقيل إلى زمان مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور، لأنهما لايدخلان عنده الاعلى أسماء الزمان ملفوظا بها او مقدرة، فالتقدير في مارأيته مذ زيدٌ قائمٌ: مذ زمنِ زيدٌ قائمٌ (٥).

وعن الكاف في «كذا» قال السيوطي: هي زائدة لازمة فرارا من التركيب اذ لامعنى للتشبيه فيها وذا مجرورة بها كما في كأيِّنْ سواء ، وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور (٦).

وقال : قال أبو حيان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الأتيان بما هو دونه (٧).

---

(١) انظر – مثلا – ١/١٥ ، ١٧ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢/٢٣٨ وغيرها
(٢) همع الهوامع ١/٨٠ وانظر شرح الجمل .
(٣) همع الهوامع ١/١٢٧ وانظر شرح الجمل .
(٤) همع الهوامع ١/١٧٢ وانظر شرح الجمل .
(٥) همع الهوامع ١/٢١٦ وانظر شرح الجمل .
(٦) همع الهوامع ٢/٧٦ وانظر شرح الجمل .
(٧) همع الهوامع ٢/١٢١ وانظر شرح الجمل .

وبعد ، فهذه جملة من آرا ء ابن عصفور وا ختياراته انتقيناها من مجموع مانقله عنه المتأخرون الذين جاءوا بعده ، وغرضنا من ذلك أن تكون دليلا على ماكان يتمتع به هذا العالم من منزلة في نفوس أعلام النحاة وما كانت تلقاه مصنفاته من عناية لدى الدارسين والعلماء .



القسم الثاني

التحقيق



مقدمة

حين خطر لى ان أحقق كتاب شرح جمل الزجاجى لابن عصفور كانت أمامى نسخه منه في المكتبة التيمورية في القاهرة . وهذه النسخة تقع في مائه وثمان وخمسين ورقة من القطع المتوسط .

وبعد أن استقر رأيي على تحقيق هذا الكتاب سعيت للحصول على صور لكل نسخه الّتي ذكرها أصحاب الفهارس ، وهي في مجموعها خمس نسخ بما فيها نسخة المكتبة التيمورية .

١ — نسخة منها في مكتبة جامعة ليدن بهولندا ، وهي في حوالي مائه وأربع وخمسين ورقة ، وتبين لى بعد مقارنتها بنسخة المكتبة التيمورية أنهما متطابقتان .

٢ — نسخة في المكتبة الأحمدية بتونس وهي مطابقة للنسختين السابقتين

٣ — نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وهي مصورة عن نسخة موجودة في مكتبة يني جامع باسطنبول . وتقع في مائتين وسبع وستين ورقة .

٤ — نسخة في مكتبة أمبروزيانا بميلانو (ايطاليا) وتقع في مائتين وأربع وثمانين ورقة . وبمقارنة النسختين الأخيرتين ببعضهما وجدت أنهما متطابقتان وأنهما تمثلان شرحا آخر للجمل غير الشرح الذي تمثله نسختا المكتبة التميورية ومكتبة ليدن .

واعتمادا على ماوردت الاشارة اليه في كتب متأخري النحاة كأبي حيان والسيوطي وكتب التراجم من أن هناك شرحا كبيرا للجمل وضعه ابن عصفور كما وضع شرحا آخر صغيرا على نفس الكتاب ، فقد انتهيت إلى أن نسخة المكتبة التيمورية ونسخة مكتبة ليدن ونسخة الأحمدية تمثل الشرح الصغير وأن نسخة تركيا ونسخة أميروزيانا تمثلان الشرح الكبير . واستجابة لرغبة كريمة أبداها استاذنا الجليل الدكتور شوقي

ضيف الذي أشرف على هذا البحث في عامه الأول . وتجاوزا عن كل المصاعب والمشاق التي كنت أقدر أنني سأواجهها أمام ضخامة حجم الكتاب وغزارة مادته

وأمام حداثة عهدى بفن التحقيق ، رأيت أن أنهض بتحقيق الشرح الكبير تاركا تحقيق الشرح الصغير إلى فرصة أخرى تتاح لى في مستقبل أرجو ان لايكون بعيدا .

وصف النسخ :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين هما كل ماعلمت بوجوده في مكتبات العالم من مخطوطات .

١ ـ نسخة مكتبة يني جامع في اسطنبول بتركيا وكما قدمت فانني اعتمدت على مصورة لهذه النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

وهذه النسخة هي التي اعتمدتها أصلا ورمزت لها بالحرف ج . وهي تقع في ٢٦٧ ورقة ، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة . وهي بخط على بن سالم الشافعي ولم يذكر تاريخ الفراغ من نسخها ، غير أن مفهرس مخطوطات الجامعة العربية ، المرحوم فؤاد السيد ذكر أنها كتبت في القرن الثامن الهجرى كما أن مفهرس مكتبة يني جامع كتب تاريخا لنسخها ، غير أنه مطموس بسبب خلل حدث أثناء تصوير الكتاب كما يظهر .

وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب كما يلي :

كتاب شرح الجمل للاستاذ أبي الحسن
على بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي تغمده .
الله برحمته ولجميع المسلمين بمنه وكرمه

وكتب تحت العنوان مباشرة مايلي :

باب الحكاية باب ماذا باب مواضع ان المكسورة الخفيفة باب مواضع المفتوحة باب الجواب ببلى نعم باب أو وأم باب النون الثقيلة والخفيفة باب الاخبار باب الجمع المكسر باب مايجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر باب الامالة .

وتحت هذه السطور الثلاثة إلى جهة اليسار وضع خاتم وقف السلطان أحمد خان وهناك سطور وكتابات أخرى تحت السطور السابقة ، ولكنها طمست بسبب بلل تعرضت له صفحة العنوان .

ويلاحظ أن الابواب التي كتبت على صفحة العنوان هي آخر ابواب الكتاب.
وعلى ظهر صفحة العنوان يبتدىء نص الكتاب بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم يسر ياكريم ... الخ .

واختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٦٧ بعبارة : كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى على بن سالم الشافعي ... الخ كما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق.
وإلى ناحية اليمين من أسفل هذه الصفحة وضع خاتم وقف السلطان أحمد خان .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى أنها قوبلت على الأصل الذي نقلت عنه كما هو مدون على حواشي كثير من صفحات الكتاب ، وبخط غير خط الناسخ.
كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٥٦ وبخط غير خط الناسخ أيضا مايلى : بلغ مقابلة فلله الحمد والمنة على نسخة المصنف .
وكتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٦١ وبخط مخالف لخط الناسخ أيضا مايلى : بلغ مقابلة بأصله ، فلله الحمد والمنة على نسخة المصنف .
وتكررت هذه العبارة في الصفحة ٢٦٦ ظ .

ولانستطيع أن نجزم بأن هذه النسخة قد قوبلت بأكملها على نسخة المصنف

بل الذي نميل اليه أن صفحاتها الأخيرة فقط هي التي قوبلت ، لأن التحريفات والتصحيفات التي وقعت في هذه النسخة وبقيت دون تصحيح ترجح هذا الاعتقاد الذي يغلب على الخاطر .

كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ١٣١ عند بداية باب (مايجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لايجوز) مايلي : وتم الجزء الأول وقد كانت هذه الاشارة هي الأساس الذي اعتمدناه في تقسيم الكتاب إلى جزئين .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ ، وهو خط متوسط الجودة ، غير أن التصوير كان سببا في طمس كثير من الحروف والحواشي مما جعلني أواجه عناء شديدا في تبين كثير من الألفاظ والعبارات .

والنسخة خالية من علامات الشكل والترقيم، بل ان الأبيات فيها تساق كما لو كانت كلاماً منثوراً ، وكثير منها يقتصر مايرد منه على شطر أو عبارة صغيرة، مما يستدعي انتباها شديداً واطلاعاً جيداً على شواهد النحو واللغة، حتى يسلم التحقيق من مزالق الخلط بين ماهو شعر وماهو نثر .

كما يلاحظ أن الناسخ كثيراً مايقع في تحريفات وتصحيفات سببها سوء فهمه لما يقرأ وعدم ادراكه ، لأنه كما يظهر ناسخ محترف وليس من أصحاب العلم أو المعرفة بمسائل النحو واللغة.

ولابد من الاشارة إلى أن ثمة خطأ حصل أثناء تجليد هذه النسخة كما يظهر اضطرب بسببه تسلسل أوراق الكتاب حيث تأخرت الورقة ٢٠ــ ٣٩ فأخذت رقم ٢٢٩ ــ ٢٤٨ ، فحصل بذلك اضطراب في أربعة مواضع من الكتاب .

وبأعادة هذه الورقة وما بعدها إلى موضعها الأصلي استقام ترتيب الكتاب وزال عنه الاضطراب.

٢ – نسخة مكتبة امبروزيانا .

وقد رمزت لها بالحرف ر. وهي تقع في ٢٨٣ ورقة ، في كل صفحة منها ٢٥ سطراً ومتوسط كلمات كل سطر ١٤ كلمة.

وهي بخط علي بن سالم بن مسلم الشافعي، وهو نفس الناسخ الذي كتب نسخة ج. وعلى وجه الورقة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب على النحو التالي:

كتاب شرح الجمل لابن عصفور
في النحو رحمه الله

وبخط آخر مخالف لخط الناسخ كتب تحت العنوان السابق مايلي:

كتاب شرح جمل الزجاج (كذا)
لابن عصفور في النحو رحمهما
الله تعالى بجاه مولانا محمد وآله وصحبه أجمعين

وإلى يسار العنوان كتب البيتان التاليان:

بقارعة الطريق جعلت قبري   لأحظى بالترحّم من صديقي
ويامولى الموالي أنت أولى   عليَّ بالترحّم من صديقي

وكررت كتابة البيتين ثانية على صفحة العنوان .

وعلى ظهر الورقة الأولى ابتدأ نص الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر ... الخ .

وأختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٨٣ بقوله : كتبه العبد الفقير الراجي عفو ربه المعترف بكثرة ذنوبه علي بن سالم بن مسلم الشافعي ..... الخ »وكما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق . ويلاحظ أن هذه النسخة لم تقابل بأصلها الذي نقلت عنه ، كما لم تقابل باية نسخة أخرى . ولم يذكر أيضا تاريخ الفراغ من نسخها .

ولتصور العلاقة بين النسختين وجدت أمامي عده احتمالات :

١ – أن تكون نسخة ر منقولة عن نسخة ج. وبمقابلة النسختين ببعضهما استبعدت هذا الاحتمال لان في ر زيادات ليست في ج .

وهذه الزيادات تأتي على صورة كلمة ساقطة من ج ومثبتة في ر ، أو عبارة كاملة أحياناً لانجدها في ج ، وان كانت هذه الزيادات قليلة جدا . وقد نبهت على هذه الزيادات في حواشي التحقيق .

٢ ـ أن تكون نسخة ج منقولة عن نسخة ر . ورأيت أيضا بعد مقابلة النسختين أن هذا الاحتمال مستبعد ، لأن في نسخة ر سقطاً كثيرا أثبت في ج ، وقد بلغ هذا السقط في أحد المواضع حوالي خمس صفحات كما اشير اليه في الصفحة ٤٧٤ من الجزء الثاني .

٣ ـ أن تكون النسختان منقولتين عن أصلين مختلفين . وقد استبعدت هذا الاحتمال لنفس الأسباب التي قوت في نفسي قبول الاحتمال الرابع وهو

٤ ـ أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد .

وقد دفعتني إلى قبول هذا الاحتمال جملة اسباب هي :

أ ـ تطابق الحواشي والتعليقات التي كتبت على هوامش النسختين وبخط ناسخهما ، مما يدل على أنها حواشي وتعليقات النسخة الأم ، نقلها الناسخ كما وجدها هناك .

ب ـ تطابق التحريفات والتصحيفات التي وقعت في النسختين مما يدل على وحدة الأصل الذي نقلتا عنه .

ومثال لهذه التصحيفات والتحريفات النماذج التالية :

الشاهد ٢٩٢ حرفت فيه كلمة لوسيمة إلى لو سمية

الشاهد ٢٢٨ حرفت فيه كلمة به إلى بين

الشاهد ٢٧٨ حرف فيه الشطر : بأعين أعداء وهن صديق

إلى : ياويحه أعداوهن صديق

الشاهد ٤٢٩ حرف فيه الشطر : فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه

إلى : فنعم من كامن ضاقت مذاهبة

وأمثال هذه التحريفات التي وقعت على صورة واحدة في النسختين كثيرة ، اشرنا اليها في حواشي التحقيق .

جـ – تطابق مواضع النقص والاضطراب الواقع في كل من النسختين . وقد نبهنا على ماوقع من ذلك في تعليقاتنا على الكتاب .

د – ان مابين النسختين من فروق لايكاد يذكر . وهي ان وجدت فلا يمكن أن توحى بأن ثمة خلافا كبيرا بينهما يبعث على الاعتقاد بتباين الأصل الذي نقلت عنه كل منهما ، بل هو لايعدو في واقعه ان يكون تصرفا يحصل عن سهو أو عن تساهل من الناسخ .

فهذه الملاحظات والوقائع بعثت في نفسي اعتقادا بوحدة الأصل الذي نقلت عنه هاتان النسختان ، وبخاصة ان الناسخ الذي كتب النسختين واحد.

توثيق نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

اذا كان ثمة شك يخطر في بال أحد في صحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور فيمكننا أن نقدم بعض القرائن لازالة مثل هذا الشك .

١ – ان أكثر الآراء التي عرفت عن ابن عصفور ونسبت له في كتب متأخرى النحاة كالارتشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام وهمع الهوامع للسيوطي والخزانة للبغدادي نجدها ماثلة أمامنا في هذا الكتاب ، وفي أحيان كثيرة نجد العبارة بنصها منقولة عن شرح الجمل . وقد أشرت إلى كثير من هذه المسائل في مواضعها من الكتاب ومن خلال تعليقاتي أثناء التحقيق. كما نبهت على كثير منها في الفصل الثاني من الدراسة ، في القسم الخاص بآراء ابن عصفور ومسائله المستقلة .

٢ – ان ديباجة هذا الشرح هي نفسها الديباجة التي يبتدىء بها شرح الجمل الصغير لابن عصفور ، وبحوزتي منه ثلاث نسخ كما بينت في بداية هذه المقدمة ، مما يثبت الاعتقاد بصحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

٣ ــ ان العلاقة بين ابن عصفور وشيخه ابي علي الشلوبين ينعكس صداها واضحا هذا الكتاب وبخاصة حين ينقل آراء الشلوبين ويناقشها فقد اعتاد أن يبدأ ذلك بعبارة : قال الأستاذ أبو علي ، او قال الأستاذ رضي الله عنه مما يوحي بنوع الرابطة التي تربط بين التلميذ وشيخه .

منهج التحقيق :

حين شرعت في تحقيق شرح الجمل وضعت نصب عيني جملة أسس وقواعد حاولت جاهدا الالتزام بها رغبة في اخراج عملى على الوجه الذي اعتقدت انه الصواب . من هذه القواعد والأسس .

١ ــ المحافظة على صورة النص كما وضعه مصنفه، ولم اشأ التدخل في متنه بالتغيير أو التحوير ، ولهذا حاولت ان اميز بين ماأجده فيه من أوهام او أخطاء أو تحريفات ، فما ظننت أنه وقع من المصنف بسبب السهو او الوهم أبقيته على صورته واكتفيت بالاشارة إلى الوجه الذي اعتقد انه الصواب، وذلك من خلال تعليقاتي على الكتاب ، وماعتقدت انه تحريف أو تصحيف وقع أثناء النسخ أثبتُّ صوابه في موضعه من المتن وأشرت في الحاشية إلى صورته التي كان عليها ، حفاظا على صورة الكتاب كما هو في أصل مخطوطاته .

٢ ــ اعتمدت في تخريج شواهد الكتاب على المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وكتب الفارسي وابن جنى ونحوها .

كذلك اعتمدت على كتب المفسرين القدامى ممن كانوا يعولون في تفاسيرهم على المباحث النحوية مثل تفسير أبي عبيدة (مجاز القرآن) وتفسير الفراء (معاني القرآن) .

كما اعتمدت على كتب الأمالي والنوادر مثل نوادر ابي زيد والكامل للمبرد ومجالس ثعلب وأمالي الزجاجي وابن الشجري وغيرها مما كان النحو فيها بشكل ركنا هاما من أركانها .

والتزمت أيضا الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية كالمفضليات وشرحها والاصمعيات وشروح المعلقات والنقائض .

كما التزمت الرجوع إلى كتب شروح الشواهد كشرح العيني والخزانة للبغدادى وشرح شواهد الشافية له أيضا .

ولم اغفل الاستفادة من كتب اللغة والمعاجم وبخاصة في شواهد اللغة فرجعت إلى صحاح الجوهرى ومقاييس ابن فارس والمخصص والمحكم لابن سيدة واللسان لابن منظور وغيرها من كتب اللغة والأضداد .

كما التزمت الرجوع إلى دواوين الشعراء أصحاب الشواهد ماوجدت إلى ذلك سبيلا .

٣ــ عنيت بتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير وبعض الكتب الأخرى التي تنقل هذه القراءات . كما عنيت بتخريج الأحاديث ماأمكنني ذلك .

٤ ــ جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من مضانها الأصلية في مصنفات أصحابها أو في كتب المسائل الخلافية أو غيرها مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح السيرافي وشرح ابن يعيش وكتاب الانصاف لابن الانباري ونحوها .

٥ ــ بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من المواضع الافاضة في شرح الشواهد ، وحاولت الاستغناء عن شرح المعاني التي تبدو واضحة لاتحتاج إلى فضل تفسير أو شرح ، مؤكدا على الاشارة إلى مافي الشاهد من مسائل خلافية في النحو أو في اللغة .

٦ ــ التزمت التعريف بايجاز بأعلام النحاة واللغويين ممن ترد أسماؤهم في متن الكتاب .

٧ ـ اعتاد الناسخ ن يرسم بعض الحروف المقصورة على صورة الممدودة مثل المعطى يكتبها : المعطا ، فحاولت أن أرسمها على الوجه الصحيح دون الاشاره إلى الأصل الذي كتبت عليه .

كما حاولت اصلاح الغلط الذي لاوجه له مثل كتابة لم يؤد بالياء والذي اظنه ان ذلك ناتج عن ان الناسخ كان يستعين بمن يملي عليه .

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

(الشـــرح الكبير)

الجزء الاول

كتـــاب
شـــرح الجمـــل
للأستاذ أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي



اللهم يسر ياكريم (١)

قولُ أبي القاسم (٢) : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ ....

مضافٌ ومضافٌ اليه ، ولا يُعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يُعلم ماأضيف إليـه ، فكان ينبغي أن يُبيّن ماأراد بالكلام ، وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه ، لأنّ الكلام ، بالنظر إلى اللغة ، لفظ مشترك بين معان كثيرة ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول الأخطل :

انّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنّمـا جُعِلَ اللِسانُ على الفؤادِ دَليلا (٣)

ومنها مايُفهم من حال الشئ ، ودليلـه قولـه .:

٢ ياليتَنِي أُوتيتُ عِلـمَ الحُكْلِ علمَ سُليمانَ كلامَ النَملِ (٤)

لأنّه يقال : إنّ سليمانَ عليه السلام كان يفهم من دبيب (٥) النمل مايفهم المخاطَبُ من الكلام . ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير :

---

(١) (ياكريم) ليس في ر

(٢) ابو القاسم هو الزجاجي مصنف الجمل وقد ترجمناه في المقدمة

(٣) قبله : لايعجبنك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام اصيلا
والبيتان في ملحق ديوان الأخطل على انهما مما نسب اليه . ابن يعيش ٢١/١ شذور الذهب ٢٠ ديوان الأخطل ٥٠٨ .

(٤) لرؤبة ، وروى في الجمهرة والصحاح : لو انني اعطيت . والحكل : العجم من الطيور والبهائم ومالايسمع له صوت والحكلة كالعجمة لايبين صاحبها الكلام . تأويل مشكل القرآن: ٨٤ ، مقاييس اللغة ٩١/٢ ، جمهرة اللغة ١٨٤/٢ ، الخصائص ٢٢/١ ، الصحاح واللسان: حكل ، المخصص ١٢٢/٢ ، الديوان ١٢٨ .

(٥) في ر : دبيبه ، وهو تحريف .

٣ أمِنْ أمِّ أوفَى دِمنَةٌ لم تَكَلَّمِ .... البيت (١)

أي ليس لها أثر يُستبانَ لقدم عهدها بالنزول ، ولو (٢) كان لها أثر (٣) يستبان لكان ماتبيَّن من أثرها كلاما لها .

ومما يدلّ على أنّ المعنى القائم في النفس وما يُفهم من حال الشيْ يسمى كلاما ، تسميتهم إيّاهما (٤) قولا. قال الله تعالى : «ويقولون في أنفُسِهِم لولا يُعذِّبُنا اللهُ» (٥) . فجعل المعاني التي في النفس قولا. وقال النابغة:

٤ قالت له النفسُ إنّي لا أرَى طَمَعاً (٦) ......:....... البيت (٧)

فأضاف القول إلى النفس . وقال تعالى :«يومَ نقولُ لِجهنَّمَ هل آمتلأتِ وتقولُ هل مِنْ مزيدٍ» (٨) . فأضاف القول إلى جهنّم مجازاً .وقال الشاعر:

---

(١) عجزه : بحومانة الدراج فالمتثلم
وهو مطلع معلقة زهير ، والدمنة : آثار الديار وما سودوا بالرماد وغيره ، تكلم : مخفف تتكلم ، يريد به لم تبين ، الحومانة : المكان الغليظ المنقاد ، وحومانة الدراج والمتثلم : موضعان بالعالية .
شرح العشر : ٥٣ ، الديوان ٤ .

(٢) في ر : فلو

(٣) في ر : امر

(٤) في ج ، ر : اياها ، وهو تحريف

(٥) المجادلة : ٨

(٦) في ر : طمأ ، وهو تحريف

(٧) عجزه : وإن مولاك لم يسلم ولم يصد
والضمير في له يعود على واشق وهو كلب صيد رأى الثور الوحشي يصرع الكلب الذي كان معه. المولى : الناصر ويريد به هنا صاحب الكلاب او الكلب القتيل . الأضداد للسجستاني : ١٣٩ ، الخصائص : ٤٧٦/٢ ، شرح العشر : ١٥٤ ، الخزانة ٥٢٢/١ ، العقد الثمين : ٧ ، الديوان ١٢ .

(٨) سورة ق : ٣٠

٥ امتلأَ الحَــوضُ وقالَ : قَطْــنِي (١)

فأضاف القول إلى الحوض

ومنها الأشارة ، وعليه قوله :

٦ إذا كلَّمَتني بالعيونِ الفَواتِر رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البَوادِرِ (٢)

فجعل الأشارة بالعين كلاما

ومنه الخطُّ ، ودليله تسمية المكتوب بين دفتَيْ المصحف كلام الله تعالى(٣) .وتقول: رأيتُ كلاما، وإن كنت إنّما رأيت خطاً منبئاً عن كلام .

ومنها اللفظ المركب غير المفيد ، يقال : تكلَّمَ، وإن (٤) لم يفد ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع ، يقال: تكلّم ساهياً ونائماً، ومعلوم أنَّ الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للأفادة ولا قصداها

ومنهـا اللفظ المركبُّ المفيد بالوضع ، وهذا الأخير هو (٥) الذي أراد أبو القـاسم بـــالكلام ، لأنَّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاما . ألا ترى أنَّ النحويّين إنّما يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولايتكلمون في أحكام الإشارة ، ولا غير ذلك مما يُسمّى كلاما والعذرله، في أنْ لم يُبيّن ماأراد بالكلام الإحالةُ على العرف بالكلام ، إذْ الكلام عرفاً إنّما هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يأتلف

---

(١) بعده : مهلا رويـداً قـد ملأت بطنـي

قط : اسم فعل امر بمعنى حسب ، والنون للوقاية ، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين .ولم ينسبه احد ممن رووه .

إصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ مجالس ثعلب : ١٨٩ . مقاييس اللغة ١٣/٥ ، امالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، الأنصاف : ٧٦ .

(٢) لم اعثر على هذا البيت فيما رجعت إليه من المصادر .

(٣) (تعالى) ليس في ر

(٤) سقطت (ان) من ر

(٥) سقطت (هو) من ر

منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأنّ (١) الأقسام إنّما (٢) تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم ، واسمُ المقسوم هنا وهو الكلام ، لايصدق على الاسم ولاعلى الفعل ولا على الحرف .

•••

ويترتب على قوله : أقسامٌ الكلامِ ثلاثةٌ / أسئلةٌ : [٢و]

الأول : ماالدليل على أنّ هذه الثلاثة خاصة ؟ بل لعلّها أزيد .

الثاني : كيف قال : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، فأفرد . وإنّما أقسام الكلام : الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ كلُّها ؟

الثالث : لِمَ خصّ بـ مجيئه لمعنى الحرفَ ، والاسمُ والفعلُ قد جاءا لمعنى ؟ والجواب عن الأول أن تقول : اللفظ الذي يكون جزءَ كلام لايخلو من أن يدلّ على معنى أو لا يدلّ ، وباطل ألاّ يدلّ على معنى أصلا فانّ ذلك عبث . فان دلّ فأما أن يدلّ على معنى في نفسه أو في غيره ، فان دلّ على معنى في غيره فهو حرف ، وإن دلّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرّض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرّض ، فان تعرّض فهو الفعل وإن لم يتعوّض فهو الاسم .

والجواب عن الثاني : إنّه أراد بالاسممعقوله ، وبالفعل معقوله وكذلك الحرف ، ومعقول كلّ واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً ونظير ذلك قول العرب : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ، ولم تُرِدْ رجلا واحداً بعينه بل كأنّك قلت : هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس ، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه من وضع المفرد موضع الجمع ، نحو قوله :

٧ في حَلقِكُمْ عَظمٌ وقد شَجِينا (٣)

---

(١) سقطت (لأن) من ر

(٢) سقطت (إنما) من ج

(٣) قبله : لاتنكروا القتل وقد سبينا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوى يخاطب اعداء قومه .

الكتاب : ١/١٠٧ ، مجاز القرآن ١/٧٩ ، ٢/٤٤ ، ١٩٥ ، المقتضب ٢/١٧٢ المحتسب ١/٢٤٦ ديوان النابغة لابن السكيت ٩٠ ، التوجيه للرماني ٢٧٥ ، المخصص ١/٣١ ، ١٠/٣٠ ، النشر ٢/٢٢٣ ، الخزانة ٣/٣٧٩ .

يريد في حلوقكم ، فأنّ ذلك لايجوز الا في ضرورة (١) .

والجواب عن الثالث : إنّه احترز بقوله : وحرفٌ جاء لمعنى ، من الحرف الذي لم يجئ لمعنى وهو حرف التهجّي ، نحو الزاى من « زيد » .

ولايسوغ قول من قال: إنّ « جاء لمعنى » حدّ الحرف، وزعم أنّ الذي جاء لمعنى إنّما هو الحرف فأمّا الاسمُ والفعلُ فكلّ واحد منهمـا جاء لمعانٍ ، ألا ترى أنّ الاسم يدل على مسماه ويكون مع ذلك فاعـلا ومفعولا ومجرورا إلى غير ذلك من المعاني التي تَعتَوِرُ الاسمَ (٢) ؟ وكذلك الفعل يدلّ على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومُستَفهَماً عنـه ، إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعـال ، وأمّا الحرف فلا يعطى في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره ، فأنْ دلّ الحرف على معنيين فصاعدا نحو « مِنْ » التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولاستغراق الجنس ، وما أشبهها من الحروف ، فانمّا ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أنّ الكلام الذي (٣) تكون فيه « مِنْ » مُبَعِّضَة ، لا تكون فيه لابتداء الغاية ، والاسم يدلّ في حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية ، مثلا ، وعلى التصغير وغيره ، وكذلك الفعل يدلّ في حين واحد على الحدث والزمان والخبر والأمر والنهي ، إلى غير ذلك من المعاني .

وإنّما قلنا إنّ ذلك فاسد ، لأنّ الاسم يَشرَكُ الحرفَ في ذلك ، ألا ترى أنّ الاسم إنّما يدل على معنى مفرد وهو المسمى ، فلذلك (٤) حدّهُ أبو بكر بن السراج (٥) فقال : الاسم مادلّ على معنى مفرد غير

(١) الضرورة مذهب سيبويه والمبرد ، والفراء يراه جائزاً في الاختيار وهو مذهب ابي عبيدة وابن جني والزمخشري ، وقد قرئت آيات كثيرة بالأفراد والجمع في السبع .
مجاز القرآن ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المحتسب ٨٧/٢ النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣.

(٢) في ر : للاسم ، وهو تحريف

(٣) ج ، ر : التي ، وهو سهو

(٤) في ر : فكذلك ، وهو تحريف

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي ، صحب المبرد وكان من انبه تلاميذه ، وعنـه اخذ الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، توفي عام ٣١٦ هـ . ترجمة ابـن النديم : ٩٢ ، ابن الأنباري ٣١٤ ، ياقوت ١٩٧/١٨ ، ابن خلكان ٤٦٢/٣ .

مقترن بزمان مُحصّل(١). وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من المعاني ، فانّما هي مفهومة من/أمور تلحق الاسم كالأعراب لامن الاسم بعينه.[٢ظ]

وأيضاً فلو كان أبو القاسم رحمه الله قصد هذا لصرّح بذلك فقال : حرفٌ جاءَ لمعنى مفرد .

وأيضاً فانّه قد حدّ الحرفَ بعد ذلك بأنّ معناه في غيره لا بأنّه يدلّ على معنى مفرد(٢).

وكذلك أيضاً لا يسوغ قول من قال : إنّه أراد : وحرفٌ جاءَ لمعنى في غيره ، فحذف «في غيره» لأنّه معلوم . فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه لمعنى لأنّه إذا عُلِم أن معناه في غيره ، فقد عُلِم أنّه جاء لمعنى ، وأيضاً فانّه قد حَدّ الحرف بعد ذلك بأنّ معناه في غيره فيكون ذلك ، على هذا ، تكراراً لا فائدة فيه .

* * *

قوله : فالاسم ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر (٣) ، بيّنٌ قصده بذلك أن يَحُدّ الاسم ، لأنّ الاسم أمر مفرد والمفرد لايعرف إلاّ بالحدّ ، وهذا الحدّ الذي حدّ به الاسم فاسد ، لأنّه ليس بجامع ، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتّى لايشذّ منها شيءٌ ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنّه ليس بجامع أن أيمُن التي (هي)(٤) في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل(٥) إلاّ في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجرّ ولا تكون فاعلة ولا مفعولة.

ولا مطعن في هذا الحد بأكثر من أيمُن ، فأما من رأى أنه يخرج عن هذا الحد الأسماءُ المختصة بالنداء ، نحو : هَناه ولَكاعِ وفَساقِ وأخواتها ، والأسماء التي التُزِم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرّف نحو : سُبحانَ اللّـهِ ومعاذَ اللّـهِ وسَحَرَ وبُعَيْدات بَيْنٍ ، وأينَ ومتَى

(١) الأصول لابن السراج ٢/١ ، والايضاح في علل النحو للزجاجي ٥٠ .
(٢) انظر الجمل ١٧ .
(٣) الجمل ١٧ (٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : يستعمل
(٦) ر : الأسماء الموصولة المختصة .. وهي زيادة

والأسماءِ التي للشرط والاستفهام ولَعَمْرُ اللّهِ وعَوْضِ وجَيْرِ ، فما ذهب إليـه فاسد .

أما أسماء الشرط والاستفهام فانّه امتنع فيها أن تكون فاعلة ، لكون الاستفهام والشرط أخذا صدر الكلام ، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائغٌ فيها ، وحدُّ أبى (١) القاسم لا يقتضى أنّه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة ، لأنه أتى فيها بلفظ أو .

وأما المنــادى فمفعول بأضمار فعـــل لا يجوز إظهاره في مذهبنا ، فهو داخـــل تحت الحد . وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها ، لأنّ المصدر يسمّى مفعولا مطلقا ، أعنى يقال فيه مفعول (٢) ولا يقيّد بشيْ، وكذلك الظرف يسمى مفعولا فيه ، وأبو القاسم إنّما حدّ الاسم بأنّه ماجاز أن يكون مفعولا على الإطلاق . أيَّ مفعول كان.

وأمّا لَعَمْرُ اللّــهِ ، فالعَمْرُ هو (٣) البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلا ومفعولا وأن يدخل عليه حرف من حروف الجرّ . تقول : سرّني عَمْرُكَ وأحببتُ عَمْرَكَ وانتفعتُ بعَمْرِكَ ، وإنّما لزم الابتداء ولم يتصرّف في القسم ، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره .

وكذلك عَوْضُ هو منصرف في غير القسم ، نحو قوله :

٨ ولولا نَبـلُ عَـوْضٍ في حُظُبّـايَ وأوصالِـي (٤)

(١) ر ابو ، وهو تحريف

(٢) ر : معقولا ، وهو تحريف (٣) سقطت (هو) من ر

(٤) في ر : خطتاي ، وهو تصحيف ، وفي ج : خطياتي ، وهو تحريف ، والبيت للفند الزماني .
عوض : الدهر ، الأبد . وهو معرفة علم يبنى على الحركات الثلاث ، وقيل : يضم ويفتح ، وقد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب الحظبى : الصلب ، ظهر الرجل . وروي عند المرزوقي : خضماتي ، والخضمة : ماغلظ من الساعد والذراع . قال المرزوقي : ويبدل من ميمة الباء أه . اراد ان الدهر قد اضعف قوته . المقصور والممدود لابن ولاد : ٢٩ ، شرح مشكلات الحماسة ١٧٨ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٥٣٧ ، الصحاح واللسان : عوض ، المخصص ١٥/٢، ٢٠٧/١٥ ، المحكم ٢١٣/٣ ، الخزانة ٢٠٠/٣ .

وأما «جيّرِ» فمبنى،وجائز أن يكون في موضع نصب بأضمار فعل /ونحو: [٣و] يَمينُ اللّـهِ وأما «أيمُنُ» الذي هو اسم مفرد من اليمين ، فلم يستعمل الا في القسم ، ولم يستعمل مع ذلك إلاّ مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحد ، لأنّ هذا الحدّ إنّما وضعه أبو القاسم على التسامح ، وقد بين ذلك في الايضاح له فزاد في الحد وما كان في حيّز (١) ذلك (٢) فيدخل (٣) بهذه الزيادة ، تحت الحدّ جميع الأسماء ، ألا ترى أنّ «أيمُن» في حيّز مايجوز أن يكون فاعلا لأنّ المبتدأ مخبر عنه كالفاعل ، فهذا الحدّ(٤)منتقد(٥) من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّه تسمّح فيه ، والتسامح لايجوز في الحدود . والآخر : أنه أتى في الحدّ بما وهي للابهام وأو وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدّ لأنّ الحَدّ موضوع لتحديد(٦) اللفظ ونَصّ على المعنى . والثالث : أنّه حَدّ الاسم بأنه ماجاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يُبيّن ماالفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم .

ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع فيقال : الفعل أيضا قد يكون فاعلا في مثل قوله (٧)«ثُمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ لَيَسجُنُنّهُ حتّى حين» (٨). فإنّ ذلك مؤول ،وفاعل بدا ضمير المصدر الذي يدل عليه بدا كأنّهقال (٩) : بدا (١٠) لهم بداءٌ . وكذلك ماجاء من هذا .

* * *

وقد أكثر الناس في حَدّ الاسم ، فأوضح ماحُدّ(١١)به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوّته قوة كلمة تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرّض ببنيتها للزمان . فقولنا : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولنا : أو ما

---

(١) في ج ، ر : خبر ، وهو تصحيف

(٢) الايضاح للزجاجي ٤٨ (٣) ر : متـدخـل

(٤) يريد به الحد الذي اثبته الزجاجي في الجمل . (٥) ر :فاسد

(٦) ر : ليحدد (٧) ج ، ر : قولهم ، وهو تحريف (٨) يوسف :٣٥

(٩) ج : قالوا (١٠) ر : ابدا ، وهو تحريف (١١) ر : يحد

قوّته قوة كلمة ، يحترز (١) من تأبّط شراً وأمثاله لأنه وان لم يكن كلمة واحدة، قوّته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في غيره . ولا يعترض(٢) على ذلك بالموصولات فيقال : هي أسماء ولا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ، ألا ترى أنّه لايقال : جاء ني الذي ، ويسكت بل لابّد من الأتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك (٣) :

من اللـواتي واللتي واللاتي يزعُمن أنـي كبرتَ لداتـي (٤)

فصلة اللواتي واللتي محذوفة لدلالة يزعمن عليها .

وانما كان الاعتراض بذلك فاسداً لان الموصول يدل على معنى في نفسه لكن مع غيره ، والدليل على ذلك أن الموصول لايغير معنى ما يدخل عليه ، تقول : زيد أبوه قائم ، فيكون المفهوم من الجملة التي هي : أبوه قائم بعد الذي (٥) ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها ، والحرف يغير معنى ما يدخل عليه،تقول : قبضتُ الدراهم،فتكون (٦) الدراهم تعطي معنى (٧) العموم ، فاذا قلت :قبضتُ من الدراهم ، خرجت الدراهم من العموم بالنص وكان المقبوض بعضها .

ولايعترض (٨) على ذلك بأسماء الشرط فيقال : هي أسماء وقد دلت على معنى في غيرها ، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد كان قبل دخولها ليس كذلك ؟ لان / حد الاسم : ما دل على [٣ ظ] معنى نفسه ، لايقتضي أنه لايدل مع ذلك على معنى في غيره بل قد

(١) ر : نحترز (٢) ج ، ر : يتعرض ، وهو تحريف .

(٣) كذا والأولى : قولـه .

(٤) لم اعثر على نسبة لهذا الرجز ، قال البغدادي : لااعرف ماقبله ولا قائله مع كثرة وجوده في كتب النحو . ا هـ . والرواية فيه : زعمن ، وفي النسخ : لذاتي . مجاز القرآن ١/٩ ، ١/١١٩ ، الصحاح واللسان : لتي ، ابن الشجري : ٢/٢٤ ، الشعر والشعراء : ٨٨ ، الشيرازيات ٩٤ ظ ، القرطبي ٥/٨٣ ، الخزانة ٢/٥٥٩ .

(٥) في ج : التي (٦) في ج : فيكون ، وهو تصحيف

(٧) (معنى) ليس في ر . (٨) ج ، ر : يتعرض .

يشترك (مع) (١) الحرف في الدلالة على معنى في غيره ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه ، وأسماء الشرط وأن دلت على معنى في غيرها فلها معان في أنفسها . ألا ترى أنك اذا قلت :

من يقم أقم ، أحدثت «مَن» في الفعل الشرط ، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل (٢) وقولي : ولا تتعرض ببنيتها الزمان يحترز من الفعل ، ولا يعترض (٣) على ذلك بأمس وغد ولا بالصبوح والغبوق وأمثال ذلك فيقال : هي أسماء وقد تعرضت لزمان ، ألا ترى أن أمس يعطى اليوم الذي قبل يومك ، «وغداً» يعطى اليوم الذي بعد يومك ، والصبوح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي ؟ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك ، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت الى اعتراض الفارسي (٤) على هذا الحد بعدم المنع ، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) (٥) لا يتعرض ببنيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال «لان» «يفعل» قد تعرض ببنيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً ، فهذا حدٌ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الأتيان بـ «أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود .

وان شئت قلت في حدّ الاسم ، حتى تسلم من الاعتراض: الاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي: لفظ ، جنس للاسم(٦) والفعل والحرف ويدخل تحت ذلك تأبّط شرّاً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلّ وكثر .وقولي : يدلّ على معنى في نفسه ، يحترز من الحرف كما تقدم، وقولي : ولا يتعرض ببنيته للزمان ، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً . وقولي: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) في ر : يفعل ، وهو تحريف .

(٣) ر : تتعــــرض .

(٤) هو ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد واخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم ، وعنه اخذ ابن جني والمرزوقي والربعي . توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ . الخطيب البغدادي : ٢٧٥/٧ . ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي : ٢٧٣/١ .

(٥) سقط مابين القوسين من ر (٦) في ج ٤ : الاسم

معناه، يحترزمن الجملة مثل زيدٌ قائمٌ ، فأنها بأسرها(١) تدلّ على معنى في نفسها ولاتتعرض ببنيتهاللزمان، الاترى أن الجزءمنهوهو زيداو قائم(٢) يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فقائم يدل على الخبر وزيد يدلّ على المخبر عنه ، والجملة تدل على مجموعهما (٣) والاسم يدل على مسماه ، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لايدل على بعض المسمى ، الا ترى أن الزاي من زيد لايدل على عضو من اعضائه (٤)، ولا على معنى من معانيه ؟

* * *

قول أبي القاسم : والفعل مادلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل .

قصده بذلك أن يحدّ الفعل. فقوله :«مادلّ على حدث وزمان ، يحترز بذلك عما يدلّ على حدث دون زمان وهو المصدر نحو قيام، أو على زمان دون حدث نحو أمس وغد وقوله : ماض أو مستقبل، يحترز بذلك أيضاً ممّا يدل على حدث وزمان ولاّ يعطي أنّ الزمان ماض ولا مستقبل ، نحو الصّبوح والغَبوق ، ألا ترى أن الصّبوح يدل على الشرب وهو حدث،وعلى الصباح وهو زمان ، وكذلك الغبوق يدل على الُشرب وهو حدث ، وعلى العَشيّ وهو زمان ، إلا أنهّما ٤و لايعطيان أن الزمان ماض ولا مستقبل .

وهذا الحدُّ أيضاً (٥) فاسد من وجهين :

أحدهما : أنّهأورد في الحد لفظ «ما» و «او» وقد تقدّم أنهّمامن الالفاظ الّتي لا تورد في الحدود . والآخر : انه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنّه لايدخل تحت هذا الحّد من الأفعال ما هو حال،بل كان الظاهر(٦)منهذا الموضع أنّه من الفئة المنكرة لفعل الحال (٧) لولا نصّه على اثباته في باب الأفعال ، ومن جهة أنّه لايدخل تحت ذلك من الأفعال مالا يدل على حدث ككان الناقصة

(١) في ر : تأثيرها ، وهو تحريف .
(٢) ر : زيداً قائم . وهو تحريف
(٣) في ج : مجموعها .
(٤) ج : اعضائه زيد ، وهي زيادة .
(٥) زيادة من ر
(٦) في ر : ان ، وهو تحريف .
(٧) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، وسيأتي ذلك في باب الأفعال .

وأخواتها (١) ونعم وبئس وحبّذا وعسى وفعل التعجب .
ولا يلتفت الى قول من قال : إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت أفعالا مجازا لمّا كانت تشبه الأفعال ، لأنّ ذلك خلاف ما ذهب اليه النحويون ، بل لو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف (٢) بينهم في هذه الأفعال وجه اذ لاتثريب(٣)في الاصطلاحات فاذاذهب ذاهب من النحويين إلى تسمية حرف من الحروف فعلا لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة فعلا لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك . والخلاف محفوظ عنهم في ليس وفعل التعجب .

ولا يلتفت أيضاً إلى قول من قال:إنه قصد أن يحد الفعل المطلق . أعني الذي يقال فيه : فعل ، دون تقييد وما اعترضوه لايقال فيه فعل الا بتقييد . ألا ترى أنّ كان وأخواتها تسمى أفعالا ناقصة ونعم وبئس يسميان فعلى مدح وذم ، وأفعل في التعجب يسمّى فعل تعجب ، وعسى يسمّى فعل مقاربة ، لانّه إنمّا قصد حد الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام ، فينبغي أن يأتي بحد يعمّ مطلق الافعال ومقيّدَها .

والحد الصحيح في الفعل أن يقول : الفعل كلمة أو ما قوّته قوّة كلمة ، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان .

فقولي : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولي : أو ما قوّته قوّة كلمة ، يحترز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر . وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف ، وقولي : وتتعرض ببنيتها للزمان يحترز من الاسم .

(١) دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وعدمها مسألة خلافية بين النحاة ، فالثاني راي جماعة منهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين وهو الظاهر من كلام سيبويه والأول راي ابن مالك وابن هشام .
الكتاب ٢١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٥٥ و ، المغنى ٤٤٨ .

(٢) في ج ، ر : لخلاف .　　　(٣) ج ، ر : يترتب ، وهو تصحيف .

وإن شئت : الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس عام للاسم والفعل والحرف . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحترز من مثل : قمت ، فأنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان،لأنه اذا تعرض الفعل الذي هو «قام» للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزّل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي: قمت، بأنها تعرّضت ببنيتها للزمان. فيتخلص ذلك بأن تقول: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء منه أجزاء معناه، كما فعلت/ذلك في حد الاسم [٤ظ]

* * *

قوله : والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه . لما كان قد أخذ في حد الفعل إنّه : مادل على حدث ، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف ، لأنه في العرف : المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي اصطلاح النحويين : اللفظ الصادر عن الفاعل (١) خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج الى تبيينه فبيّن أن الحدث انما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل .

الفصل ظاهرة متناقض ، لأنه من حيث جعل المصدر اسما للفعل مشتقاً يلزمه أن يكون الفعل قبل المصدر ، لأن المسمى قبل الاسم ، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل ، لأن المشتق منه منه قبل المشتق . وفي الانفصال عن ذلك طريقان :

أحدهما : أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل ، كأنه قال : والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، واراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين ، كأنه قال : والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر

(١) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف . (٢) ج : والاسم وهو تحريف .
(٣) ر : فأراد .

عن الفاعل ، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده .

والطريق الثاني أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني ، وهو اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام ، ويكون معنى قوله : اسم الفعل ، الاسم الذي أُخذ منه ، كما تقول : هذا تراب الآنية الذي صيغت منه ، فلا يكون الفعل على أنه مسمى للمصدر وهو أولى ، بدليل قوله في باب ما تتعدى اليه (١) الأفعال المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدّي الفعل الى المصدر لأنه اسمه (٢) يريد لان المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل ، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه .

* * *

وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٣) .

فمذهب أهل الكوفةأن المصدرمشتق من الفعل واستدلوا على ذلك(٤) بأن الفعل عامل في المصدر ، لأنه به انتصب والعامل (٥) قبل المعمول والبعدى مأخوذ من القبلى .

ولا حجة في ذلك لأن العامل انما هو قبل عمله لا قبل معموله . وعمله انما هو النصب ، واذا كان الفعلقبل النصبالذي في(٦)المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر ، وأيضاً فأن العمل إنما حصل في المصدر بعد التّركيبونحن إنمّا تدعى أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التّركيب .

واستدلوا أيضاً بأنّ المصدر مؤكّد للفعل والفعل مؤكد ، بدليل أنك اذا قلت : قمت قياماً ، لم يكن في قيام زيادة فائدة والمؤكد قبل المؤكد .

وذلك أيضاً فاسد ، لان التأكيد انما طرأ بعد التّركيب ، وهذه الأفعال إنما اشتقت منها قبل ذلك . وأيضاً فان المصادر لايلزمها أن تكون مؤكدة بل انما يكون ذلك فيها اذا انتصبت بعد أفعالها .

---

(١) سقطت اليه من ر .   (٢) انظر الجمل ٤٧ .

(٣) انظر الايضاح للزجاجي ٥٦ ، والانصاف : مسألة ٣٨ .

(٤) ر : هذا .   (٥) ر : والفعل .   (٦) ج : هو ، تحريف .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته/ نحو: قيام [٥و] اعتلت فقلبت واوه ياء والأصل: قوام، كما اعتل «قام» وصح اجتوار لصحة أجتور (١)، والفروع أبدا هي المحمولة على الأصول.

ولا حجة في ذلك، لأنّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع (٢) وفرع في الاصل، الا ترى أنّ الاسماء تحمل على الحروف فتُبنَى وان كانت الأسماء قبلها، لانّ البناء أصل في الحروف فكذلك المصادر حملت على الافعال وان كان المصدر قبله، لانّ الاعتلال أصل في الفعل.

واستدلوا أيضاً بأنّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها نحو فعل التعجب ونِعْمَ وبئسَ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب أن لايوجد فعل الاّ وله مصدر. وهذا لاحجة لهم فيه، لان العرب قد وجدناها ترفض الاصول وتستعمل الفروع نحو: كاد زيد يقوم، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خبرا لكاد إلاّ في موضع (٣) الضرورة. ومثل ذلك كثير.

ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد من المصادر ولم يستعمل له فعل نحو: الرجولة والابوّة والأمومة، فلو كان المصدر مأخوذا من الفعل على زعمهم للزم ان لا يوجد مصدر الا وله فعل مستعمل.

وأيضاً فإنّهم راموا إثبات كون المصدر (٤) بعد (٥) الفعل، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من ابطال أن يكون الفعل مشتقاً منه، وبقي عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل، اذ لايلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقاً منه، بل لعلّه أصل في نفسه غير مشتق.

---

(١) اجتور القوم وتجاوروا: جاور بعضهم بعضاً. الكتاب ٢/٢٤٤.

(٢) ج: الفروع. (٣) زيادة من ر.

(٤) سقطت (المصدر) من ر. (٥) ر: قبل، وهو تحريف.

وذهب أهل البصرة إلى أنّ الفعل مشتّق من المصدر. واستدلوا على ذلك بأنّ الفعل خاص بالزمان (١) ، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص ،فالمصدر قبل الفعل والبَعدى مأخوذ من القَبْلى فالمصدر مأخوذ من الفعل .

واستدلوا أيضاً بأنّ المصدر مبهمُ الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجرى على أوزان محصورة لايتعداها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين(٢) من الفعل ، فلما كثرت أبنيته وانتشرت دل ذلك على أنّه اسم أوّل وان الفعل هو الذى اشتُق منه .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال فالمصدر قبل الفعل والبعْدىمأخوذ من القَبْلِى ، فالفعل مأخوذ من المصدر.

والصحيحأن هذه الأدلة الثلاثة غيركافية في إثبات أنّ الفعل مشتق من المصدر اذ لا يثبت اكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصلٌ بنفسه ، وإذا كان أصلا في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر. لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرئت المشتقّات فوجدت تدل على مااشتُقّت منه وزيادة وتلك الزيادة تعنى (٣) فائدة الاشتقاق نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص والافعال تدل على المصدر (٤) مع زيادة الزمان / فدل ذلك على أنهّا مشتقة منه . [٥ظ]

* * *

قوله : والحرف مادل على معنى في غيره ، ليس بحدّ صحيح للحرف ، لأنّه (٥) ليس(٦) بمانع لأن الاسماء قد تدلّ على معنى في غيرها ،الا ترى أنّك إذا قلت : قبضتُ بعضَ الدراهمِ ، أدت « بعض» من المعنى

---

(١) ج : الزمان . (٢) ج : المشتق .

(٣) ر : معنى ، وهو تحريف . (٤) ر : الحدث .

(٥) سقطت (لأنه) من ر . (٦) ر : وليس ، وهو تحريف .

في الدراهم ماتؤديه « مِنْ » اذا قلت : من الدراهم ، فلا بد أن يقول (١) في حد الحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذ لاتدخل عليه الأسماء ، لان الاسماء وان دلّت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالّة على معنى في نفسها ، ويسلم الحدّ أيضاً من ادخال « ما» فيه .

---

(١) ر : نقول .

باب الاعراب

قوله : إعراب (١) الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ .... الفصل .
الأعراب في اللغة الابانة عن المعنى ، يقال : أعربَ الرجلُ عن حاجتهِ إذا أبان عنها ، ومنه قوله صلّى اللهُ عليه وسلم : والثيّبُ تُعربْ عن نفسها(٢) أى تُبينُ . ويكون أيضاً بمعنى التغيير ، يقال : عَرِبَتْ مَعدةُ الرجُلِ ، إذا تغيّرتْ ، وقريبٌ(٣) من هذا المعنى أعرَبَتْ الدابّةُ في مرعاها ، اذا لم تستقر في جهةٍ منه . ويكون ايضاً بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى : «عُرُباً أترابا» (٤). أى حِساناً (٥).

وأما في اصطلاح النحويّين فهو تَغيّرُ آخر الكلمة(٦) لاختلاف (٧) العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً .

(فقلت تغيير آواخر الكَلِم)(٨) لأحترز(٩) بذلك عن تغيّر ماليس بآخر كالتغيير الذى يكون لسبب التصغير والتكسير ، نحو زُبَيْد (١٠) وزيود وأسْد .

وقلت : لاختلاف العوامل لاحترز بذلك مما تغيّر آخره لغير اختلاف (عوامل ككيفية آخر أفعى) (١١) في الوقف ، فانه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو والألف . وقلت : الداخله عليها لأحترز(١٢) بذلك مما يُغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكيّ بمَنْ نحو قولك :

---

(١) ج : الاعراب ، وهو تحريف . (٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٩٢/٤ ، وابن ماجه في سننه : ١٨٧٢ ، وانظر الجمل ٢٦١ ، والاشتقاق ٥٢٤.
(٣) ج ، ر : قرب ، وهو تصحيف . (٤) الواقعة : ٣٧ .
(٥) عرب جمع عروب وهي الحسنة التبعل ، أي المتحببة إلى زوجها ، مجاز القرآن ٢٥١/٢ ، الصحاح : عرب ، الخصائص ٢١/١ . (٦) ج : الكلام .
(٧) ر : لاطلاق ، وهو تحريف . (٨) سقط مابين القوسين من ر .
(٩) ر : نحترز . (١٠) ر : زيد ، وهو تحريف .
(١١) ر : عامل لكفية اخرى اعنى ، وهو تحريف . (١٢) ر : لأحترز .

مَنْ زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ ، ومَنْ زيداً ؟ لمن قال : رأيتُ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ؟ لمن قال : مررتُ بزيدٍ ، فالآخر من زيد قد تغير لاختلاف العوامل في كلام المستثبت .

وهذا التغيّر يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكن ماقبلها إذا لم يضف إلى ياء المتكلم ، ويكون تقديراً فيما كان آخره ألفاً في الاحوال الثلاثة ، أعنى الرفع والنصب والجرّ ، وفيما آخره واو مضموم ماقبلها في الرفع خاصة ، وفي ماآخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والخفض .

فأن قلت : ينبغي ألا يكون في الحدّ حشوٌ ، وأنت لو قلت : تغيير (١) الكلمة (٢) لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج إلى قصر التغيير على الاخر . فالجواب إنّه لو لم تَزِد في الحدّ اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغيّر الراء من«امرىء»والنون من«ابنمن» (٣) ألا ترى أنّ تغييرهما إنّما هو إتباع للاعراب(٤)يعني الراء والنون والاعراب بسبب العوامل يمكن أن يقال : إن هذا التغيير بالعامل وان كان بواسطة الاعراب .

وقد اعترض بعض الناس هذا الحدّ بسُبحانَ وسَحَرَ وأمثالها من الاسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره .

وهذا الاعتراض فاسد ، لأنّي لم أرد بالتغيير أحوال الاخر من رفع إلى نصب أو إلى خفض بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة أو من الحركة إلى السكون أو الحذف في الجزم ، ألا ترى أنّ الأعراب إنما دخل في الاسم بسبب العامل ، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب؟ وكذلك الفعل ، ألا ترى أنّ أسماء العدد مثل : واحد ، إثنان ، ثلاثة إذا لم ترد الاخبار عنها بل مجرد العدد ولم تعطف بعضها على بعض ، بل أردت

(١) ج ، ر : آخر الكلمة ، وهو سهو . (٢) ج : الكلم .
(٣) ر : ابنم ، وهو لغة في ابن . (٤) سقطت (للاعراب) من ر .

بها مجرد العدد كانت موقوفة ؟ وكلّ معرب(إذن بتغيّر الآخر (١) من الوقف

فان قيل: يلزم من اشتراط كون التغيّر في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون كلّ معرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل ، «وسبحانَ» . لاتختلف عليه العوامل . ألا ترى أنّه أبداً منصوب باضمار فعل كأنّك قلت : سبّحتُ الله سُبحاناً(٢) . أى نزهتُهُ تنزيها ؟ فالجواب (٣) : إنّ الذى أردت بقولي : لاختلاف العوامل . أن الاعراب لم يدخل في الكلم كلها لعامل واحد . بل لعوامل مختلفة . فكأني قلت : تغير أواخر الكلم لعوامل مختلفة .

ويمكن أن يكون النحويّون سمّوا هذا النوع من التغيير إعراباً إمّا لمجرد(٤) كونه تغيرا أو لما يقع به من تبين المعاني ، ألا ترى أن هذا التغيير هو الفاصل بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني او لما يقع به من التحسين : لأن زوال اللبس عن الكلم تحسين لها . اذ الاعراب لغةً يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه . فيكون منقولاً من واحد منها (٥).

فأن قلت : فقول أبي القاسم : إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ ولا جزمَ فيها ... الفصل بيّن أنّ الاعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح النحويين لاعلى ماذكرته من التغيير . فالجواب : إنّه يريد بقوله : رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ المصادر لأسماءَ الحركات ؛ كأنّه قال : رفعُكَ أيها المتكلم ونصبُكَ وخفضُكَ ، وهو التغيير الذى ذكرنا . والدليل على أنّ مراده ذلك أنّ الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمّى واحد منهما(٦) رفعة وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون ولا يُسمّى شيٌ من ذلك نصبه . ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب والخفض والجزم ألقاباً للاعراب(٧) ، أعني لكون المراد بها التغيير لأسماء

(١) ر : اذا لم يتغير آخره ، وهو تحريف . (٢) ر : سبحن ، وهو تحريف

(٣) ر : والجواب . (٤) ر : بمجرد.

(٥) ج : منهما ، وهو (تحريف)

(٦) ر : منها . (٧) ر : القا بالاعراب ، وهو تصحيف .

الحركات ، وكذلك الجزم لأنّ المراد به القطع لأن المجزوم يُقتطع ، عند اعرابه ، حركةٌ أو حرفٌ من آخره . وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والكسر لأنّها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنّه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير .

* * *

وقوله : إعرابُ الأسماء وإعرابُ الأفعال يعني بذلك الأسماء المعربة والافعالَ المعربة فحذف الصفة لفهم المعنى ، اذ لايكون الاعراب إلا في معرب وحذفُ الصفة ، اذا فهم المعنى ، جائز . قال الله تعالى : إنّهُ ليسَ من أهلكَ(١) . والان جئتَ بالحقِ(٢) .والمعنى:من أهلكَ الناجينَ. وبالحقِ البيّنِ ،ألا ترى أنّ ابنَ نوح من أهله وأنّ موسى عليه /السلام [٦ظ] لم يجيء آخرا الا بما جاء بهأولا من تبليغ الامر بذبح البقرة ؟ فيجب لذلك أن يُبيّن المعرب من الاسماء والأفعال .

أما الاسماء فمعربة كلّها الا ما ماأشبه الحرف ،كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فأنّها كلّها أشبهت الحرف في الافتقار . لأنّ المضمر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلات ، وأسماء الأشارة تفتقر إلى حاضر .

أو تضمّنَ معناه كأسماء الشرط فأنّها تضمّنت معنى «إنْ» الشرطية . وأسماءِ الاستفهام فأنّها تضمّنت معنى همزة الاستفهام .

أو وقع موقعالمبنى كالمناديات،فإنّها وقعتموقع ضمير الخطاب . ألا ترى أنّك إذا قلت : يازيدُ فإنّك (٣) (ناديت مخاطباً) (٤)) والخطاب إنّما (ينبغي أن)(٥) يكون بالضمائر الموضوعة له . وأسماءَ الأفعال نحو : نَزالِ وشَتّانَ فإنّها وقعت موقع الفعل المبني . أو ضارعَ ماوقعَ مَوقعَ

---

(١) هود : ٤٦ .
(٢) ج : انك ، ر : كأنك .
(٣) البقرة : ٧١ .
(٤)ج : ينبغي ان تخاطب .
(٥) سقط مابين القوسين من ج.

المبنّي ، وهو كلّ اسم معدول لمؤنّث على وزن فَعالِ نحو : فَجارِ في المصدر وحَذامِ ، اسمِ امرأةٍ ، والصفةُ الغالبة من هذا تجري مجرى العلم نحو حَلاقِ ، للمنيّةِ .

أو أضيف الى مبني نحو قوله تعالى : مِن خزي يومئذٍ.(١)في قراءة من فتح الميمْ (٢) . ونحو قول الشاعر :

١٠ لمْ يَمنعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ (٣)

ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف إلى الجملة ، فإنّه لا يُبنى في مذهبنا حتى تكون الجملة صدرُها فعل ماضٍ ، خلافاً لأهل الكوفة (٤) نحو قوله :

١١ على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا ....البيت (٥)

أو خرج عن نظائره ، نحو بناء أيٍّ « في مذهب سيبويه (٦) ، فإنّها خرجت عن

---

(١) هود : ٦٦ .

(٢) هي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر : التيسير ١٢٥ ، التقريب ١٢٥ .

(٣) لأبي قيس بن الأسلت (صيفي بن عامر ، جاهلي ادرك الاسلام ولم يسلم) من قصيدة يصف فيها ناقته . في بمعنى على ، الأوقال : جمع وقل وهو الثمر اليابس لشجر الدوم ، وفي البيت قلب اذ المعنى : لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت الحمامة . الكتاب ٣٦٩/١ ، المفصل ٢٥ ، الأنصاف ١٦٥ ، المغنى ١٧١ ، ٥٧١ ، اللسان : وقل ، الخزانة ٤٥/٢.

(٤) انظر معاني القرآن ٣٢٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٤ ، الأنصاف م ٣٨ .

(٥) عجزه :

وقلت ألما تصح والشيب وازع

وهو للنابغة الذبياني . الوازع : الزاجر . و حين يجوز فيها هنا الأعراب فتخفض بحرف الجر . الكتاب ٣٦٩/١ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الكامل ١٨٥/١ ، الأيضاح الزجاجي ١١٥ ، التوجيه للرماني ١٨٩ ، المفصل ١٢٦ ، الخزانة ١٥١/٣ ، الديوان ٤٤ .

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيبويه هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي ولد بفارس وانتقل إلى البصرة وبها تعلم واخذ عن الخليل ويونس وغيرهم ، كما اخذ عن فصحاء الأعراب اللغة . توفي في فارس عام ١٨٠ هـ على اشهر الروايات . ترجمة السيرافي ٣٧ ، الزبيدي : ١٥ ، ياقوت ١١٤/١٦ ، القفطي ٣٤٦/٢ وانظر : على النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة ، د. صاحب أبو جناح : سيبويه (سلسلة كتاب الجماهير ـ بغداد)

نظائرها من الموصولات بجواز حذف أحد (١) جزأي الجملة الاسمية اذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول ، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف . قال اللهُ تعالى : ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أشدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً (٢) .

فهذه جملة المبنيات ، وما بقي من الأسماء فمعرب .

ومن النحويين من ذهب الى انه لايبني الاسم الا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة ، وسنبيّن بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .

وأما الأفعال فمبنية كلها الا ما في أوّله احدى الزوائد الأربع : الهمزة التي (٣) تعطي المتكلم وحده ، نحو : أقوم ، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره ، نحو : نَقومُ ، أو المعظّم نَفسَهُ ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو : أَنتَ تقومُ وهيَ تقومُ ، والياء التي تعطي الغيبة نحو : هو يقومُ ، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة نحو : هل يقومَن زيدٌ ؟ وهل يخرُجَنَّ عمرو ؟ ومن نون جماعة المؤنّث نحو : هُن يَفْعلْنَ . وما بقي من الافعال فهو مبني إلاّ الأمر بغير اللام ، فأن فيه خلافا (٤) والصحيح أنّه مبني وسنبيّن ذلك كلّه في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأمّا الحروف فمبنيّةٌ كلّها .

* * *

قوله : تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ... الفصل .

إنما ذكر(٥)جملة ممّا تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره ، اذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل (٦) الأعراب ؛ لأنّه

(١) ج ، ر : احدى ، وهو وهم .
(٢) مريم : ٦٩ .
(٣) ر: وهي .
(٤) هذه القضية احدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وسيأتي الحديث عنها في باب المعرب والمبني.
(٥) ر: ذكره وهو تحريف .
(٦) ر: قبل .

خاف أن يتعذر اعتبار الاسم / بالحدّ الذي ذكره(١)وحد به من كونه[٧و] فاعلا أو مفعولا أو مجرورا في بعض المواضع فيتوصّل الى معرفته بوجود واحد من هذه الأشياء فيه أو لتَعرفَ الاسم من جهات أو ليكونَ في ذلك تأنُّساً (٢) بانفراده بالخفض .

وينبغي أن يبين أوّلا ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم بالخفض والفعل بالجزم،فأن ذلك مشكل جدّا ، إذ لاينبغي أن يعتذر(٣)إلا عمّا كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد. وإذا كان كذلك فالفعل لاينبغي أن يعتذر عنه .

وأمّا الخفض فلا يكون إلاّ في الأسماء كما زعم . وأما التنوين فيكون لتمكّن . وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى ، ولم يشبه الفعل فيعرب إعراب مالا ينصرف . وتنوين التنكير , هو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو : سيبَويْه آخرَ ، وإيهٍ ، اذا استزدت من حديث معيّن (٤) ، كأنّك قلت : حَدِّثْ حَديثَكَ (٥) ، وإيهٍ ، اذا استزدت حديثاً مبهماً كأنّك قلت : حَدِّثْ حديثاً .

وتنوين المقابلة وهو (٦) الذي يلحق جمع المونث السالم نحو : هندات وزينبات ، وسمّى تنوين مقابلة لأنّه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أنَّ الكسرة منه في مقابلة الياء . والدليل على أنّه جرى مجرى النون ، أنّك إذا سمّيت حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدين

---

(١) سقطت الواو من ج ، ر .

(٢) ر: تأنشا ، وهو تصحيف .

(٣) ج ر: يتعذر ، وهو تحريف .

(٤) ر: معنى ، وهو تحريف .

(٥) ر: حديثاً ، وهو تحريف .

(٦) ج: هو .

اذا سميت به وحكيته ، قال الله تعالى : فإذا أفَضْتُمْ مِن عرَفاتٍ (١) فلولا أنّه نزّله منزلة النون لكان غير منصرف ؛ للتأنيث والتعريف ولذهب التنويـــــن .

وتنوين العوض : وهو الذي يلحق إذْ (٢) عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها إذْ قبل الحذف.قال اللّه تعالى : ويومَئذٍ يَفرحُ المؤمنونَ(٣). أي ويوم إذ غَلَبتِ(٤)الرومُ . وقال اللّه تعالى وأنتم حينئذٍ تَنظُرونَ(٥). أي حينَ إذ تبلغُ(٦)الروحُ الحُلقومَ ، فحذف الجملة وعوّض منها التنوين ، ولذلك لايجتمعان . فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام : ويومئذٍ غَلَبتِ الرومُ يَفرحُ المؤمنونَ ، فتُثبت التنوين .

ومن تنوين العوض أيضا التنوين اللاحق لكلّ اسمٍ معتلّ اللام على مثال مفاعل ، (٧) الذي لاينصرف ، في حال الرفع والخفض نحو : غَواشٍ وجوارٍ(٨) . تقول : هذه جَوارٍ ومررتُ بجَوارٍ ، وذلك أنّه لما اجتمع فيه ثلاثة أثقال : ثِقَلُ الكسرةِ أو الضمة وثقل حرف العلّة وثقل البناء ، حذفت الياء بحركتها وعوّض منها التنوين .

ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنّه لايجوز حذف الياء إلاّ حيث يمكن دخول التنوين . فلذلك (٩) لاتحذف الياء في الجواري ولا في

---

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) ر: اذا .

(٣) الروم : ٤.

(٤) كذا والوجه : ويوم اذ تغلب .

(٥) الواقعة : ٨٤ .

(٦) ر: بلغت .

(٧) سقطت (الذي) من ج .

(٨) الواضح ان غواش وجوار ينونان في الرفع والخفض لأ نها نقصا عن وزن فواعل وانظر الكتاب ٥٦/٢، المنصف : ٧٠/٢.

(٩) ر: وكذلك ، وهو تحريف .

جواريك،لأنه لايجوز دخول التنوين فيهما،لأجل الألف واللام أوالأضافة.
وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء .

وتنوين الترنُّم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الأطلاق . وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف(١) .
فمثال كونه في الاسم قول الشاعر :

١٢ ياصاحِ ماهاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ من طللٍ كالأتحميِّ أنهجَنْ(٢)

يريد أنهج أي : خلُقَ (٣) . وقال الآخر :

١٣ أقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ وقُولِي إنْ أصبتُ لقد أصابنْ(٤)

ومثال كونه في الحرف قول النابغة :

١٤ أفِدَ الترحُّلُ غير أن رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأن قَدِنْ(٥)

(١) تسمية النحاة لهذا النوع من التنوين تنوين ترنم فيها تسامح ، فالذى صرح به سيبويه وحققه ابن هشام أنه تنوين جيء به لقطع الترنم وان الترنم إنما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها ، وهو يرد في إنشاد بعض بني تميم ، فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكان حرف الاطلاق وانظر الكتاب ٢٩٨/٢، المغني ٣٧٨.

(٢) الشاهد ملفق من أرجوزتين للعجاج . مطلع الاولى :

ياصاح ماهاج العيون الذرفا من طلل أمسى يحاكى المصحفا

ومطلع الثانية :

ماهاج أحزاناً وشجواً قد شجا من طلل كالاتحمى أنهجا

الاتحمي : ضرب من البرود بها خطوط دقيقة . الكتاب ٢٩٨/٢ ، الخصائص ١٧١/١، المغنى ٤١٢، العيني ١٦/١، التصريح ٣٧/١، الديوان ٨٢،٧.

(٣) في نسخة بحاشية ج : أخلق .

(٤) مطلع قصيدة لجرير في هجاء الراعي النميرى . عاذل : منادى مرخم عاذلة ، والتنوين وقع في الاسم (العتاب) والفعل (أصاب) . الكتاب ٢٩٨/٢ النقائض ٤٣٢، المقتضب ٢٤٠/١، الخصائص ٩٦/٢، المنصف ٢٢٤/١،الخزانة ٣٤/١، الديوان ٦٤ .

(٥) أفد : دنا ، قال ابن السكيت في شرح الديوان : ويروى ازف ، وهو مثله معنى ووزناً . الركاب : الابل ، وصلة قد محذوفة تقديرها : وكأنها قد زالت . المقتضب ٤٢/١ ، الخصائص ٣٦١/٢، المفصل ٣١٧ ، المغنى ٣٧٨ . العيني ٨٠/١، الخزانة ٢٣٢/٣ الديوان ٣٠.

انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدلّ على أنَّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله (١) تنوين تمكين (٢) .
وانفردت ٣ بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفةو النكرة ،والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير وانفردت بتنوين المقابلة لأنّه يلحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لايكون فيها جمع فلا يكون فيها تنوين مقابلة .
وانفردت بتنوين العوض لأنّه عوض من (٤) المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لاينصرف ، والأفعال لاتضاف ولا يحذف (٥) منها حرف العلّة فلا يكون فيها تنوين عوض . والألف واللام تكون لتعريف العهد في شخص أو في جنس ، نحو جاءني الرجلُ الذي جاءكَ ، إذا دخلت على معهود ، والرجلُ خيرٌ من المرأة ، يريد : هذا الجنسُ خيرٌ مِن هذ الجنسِ (٦) ولتعريف الحضور وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار اليه نحو : هذا الرجلُ وعلى الاسم المنادى نحو : ياأيّها الرجلُ ، وعلى الاسم لواقع بعد ذا التي للمفاجأة نحو : خَرجتُ فإذا الأسدُ ، أي ففاجأ الأسدُ ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين .

وللمح الصفة : وهي الألف واللام الداخلة (٧) على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل نحو : الحارث والعبّاس ، لأنك تقول : رجلٌ حارثٌ ورجلٌ عبّاسٌ ، وهذه الألف واللام لاتلزم ، تقول الحارث وحارث والعبّاس وعبّاس .

---

(١) ر : يدخل .
(٢) ر : التمكين .
(٣) ج ، ر : الفرد .
(٤) ر : عن .
(٥) ح : حذف ، وهو تحريف .
(٦) (الجنس) ليس في ر :
(٧) ر : الداخل .

وللغلبة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تَغلب بعد ذلكَ عليه نحو : النَّجم - الثُريَّا . وهذه الألف واللام تلزم فلا يجوز أن تقول نجم وأنتَ (١) تعنى الثُريّـا .

وتكون أيضا زائدة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس بصفة في الأصل . ولا يوجد إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٥ أما ودماء لاتزالُ مُراقَـةً على قُنَّـةِ العُزّى وبالنَّسرِ عندما(٢)

فأدخل الألفَ واللام على نَسْرٍ وهو علم .

وهذه الأضرب الأربعة لاتوجد الا في الأسماء خاصّة .

وبمعنى الذي : وهي الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو: الضارب والمضروب وقد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر (٣) نحو قوله:

١٦ ماأنت بالحكم الترضى حكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدل(٤)

يريد : الذي تُرضى حكومتـه .

---

(١) ر : تريد تعنى ، واحداهما زائدة .

(٢) الشاهد اول ابيات ثلاثة لعمرو بن عبد الجن خليفة جذيمة الابرش ، والرواية : مائرات تخالها . وقلة الشيء : اعلاه ، العندم : شجر احمر وقيل : دم الاخوين ، ويريد هنا دماء النذور . تاريخ الطبرى ٧٦١ (طاوربا) معجم المرزباني ٢٠٩ . المنصف ١٣٤/٣ . والمسلسل ١٦٧ . المخصص ٢٠/٩ ، ١٠٥/١٣ . ابن الشجرى ٣٤١/٢ . الانصاف ١٧٩ . الصحاح واللسان : عزز ، عندم الخزانة ٣٤٠/٣ .

(٣) يجيز الاخفش وابن مالك دخول ، أل على الفعل في الاختيار على قلة انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤ ، ٢٠٢٠٦٠ ، المغني ٥٠ .

(٤) للفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة فضل عليه جريرا بحضرة عبدالملك فهجاه الفرزدق ببيتين هذا ثانيهما . الحكومة : التحكيم . الجدل : شدة الخصومة . والشاهد ليس في الديوان . شرح التسهيل : ٣٤ ، اللسان : أمس ، لوم ، العيني ١١١/١ ، التصريح ١٤٢/١ ، الخزانة ٢٠٢ .

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٧ مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ مِنهُـم   لهم دانَتْ رِقابُ بني مَعَدِّ(١)

يريد : الذينَ رسولُ اللّـهِ منهم .

وانفردت الأسماء بالنعت لأنّه خبر في المعنى . والفعل لايكون مخبرا عنه فلا يكون منعوتاً. وانفردت / بالتصغير لأنّه نعت في المعنى. ألا ترى[٨و] أنّ قولك : رُجَيْلٌ . يغنى عن وصفه بالحقارة والصغَر . فكأنّكَ إذا قلت . رُجَيل . قلت : رجلٌ حقيرٌ . وأعلم أنّ التصغير لايكون في فعلٍ من الأفعال إلاّ في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين : شبهٌ عامٌّ وشبهٌ خاصٌّ . فالشبه العام أنّه لا مصدرَ له وأنّه لايتصرّف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أنّ الاسم كذلك .

والشبه الخاص أنّه لايُبنى إلاّ ممّا يُبْني (٢) منه أفعل التفضيل . وأنّه للمبالغة كما أنّ أفعل كذلك . لأنّ التعجُّب مبالغة في وصف المُتَعجَّبِ منه . والتفضيل مبالغة في صفه الفاضل . ومن ذلك قول الشاعر :

١٨ ياما أُميلِحَ غِزلاناً شَدَنّ لنا   من هؤليّائكُنّ الضّالِ والسمر(٣)

وانفردت (٤) بالنداء . لأنّ المنادي مفعول بإضمار فعل . والفعل لايكون

---

(١) هذا الشاهد أنشده النحاة ولم ينسبه أحد ، وروى البغدادى نظيرا له قول الاخر :

بن القوم الرسول الله فيهم   هم اهل الحكومة من قصى

وقيل : ان أل بقية الذين . اللامات للزجاجي ٣٦، شرح الكافية الشافية ١٧ظ، المغنى ٤٩، العيني ٤٧٧/١، الخزانة ١٥/١ .

(٢) ح : بنى

(٣) نسب البيت للعرجي وغيره . شدن الغزال : قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . الضال: السدر البرى . السمر : جمع سمرة وهو شجر الطلح .

المخصص ١٠١/١٤ ، الصحاح واللسان : ملح . الانصاف : م١٥ ، المغنى ٧٦١، العيني ٦٤٣/٣، ٤١٦/١، الخزانة ٤٥/١.

(٤) ح : وانفرد .

مفعولا فلا يكون منادي . وإن وجد حرف النداء قد دخل على مالا يصحّ نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين (١) في ذلك قولان :

منهم من ذهب إلى أنّ المنادى محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أنّ الحرف للتنبيه لاللنداء وهو لأحسن ، لأنّه لو حُمل على حذف المنادي لأدّى ذلك إلى إخلال كثير(٢) لأنّ المنادي قد كان حُذفَ العامل فيه ، فلو حُذفَ لكانت الجملة قد حُذِفت ولم يبقَ منها سوى حرف النداء. فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر :

١٩ ألا ياأسقياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ ....(٣)

ومثال دخوله على الحرف قوله :

٢٠ ياليتَ زوجَكِ قد غَدا مُتقلّداً سيفاً ورُمحاً(٤)

* * *

قوله : وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف بيّن . التصرف في الأفعال اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها نحو : ضَربَ يَضرِبُ إضربْ (٥) .

قوله : وإنّما لم تُجزَمْ الأسماء ....

يعني التي لاتنصرف.وقد كان ينبغي أن تُجزم حملا للخفضِ فيها على الجزم

(١) ج ، ر : والنحويين . (٢) ر : كبير . (٣) عجزه :

وقبل منايا غاديات وآجال

وهو مطلع قصيدة للشماخ ، وروى في المعرب واللسان : اصبحاني ... قد حضرن . سجال قرية بأرمينية ، (يا) للتنبيه ويجوز أن تكون للنداء ، والتقدير : ألا ياصاحبي ، او نحوه ، وحذف المنادي،الكتاب ٣٠٧/٢ ، المعرب ١٩٢ ، المفصل ٣٠٨ ، معجم البلدان ١٤٦/٥ ، المغنى ٤١٣ ، ابن يعيش ١١٥/٨ ، اللسان . سجل ، شواهد المغنى ٢٦٩

(٤) نسب في الكامل لعبد الله بن الزبعري ، ورواية الفراء : ورأيت ، ولا شاهد فيها . والنحا يستشهدون أيضاً لاضمار عامل النصب في رمحا وهو مفهوم من قوله : متقلداً ، والتقدير : وحاملا رمحاً . الكتاب ٣٠٧/١ ، معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، مجاز القرآن ٦٨/٢ ، المقتضب ٥١/٢ ، الكامل ٣٢٤/١ ، ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الانصاف ٣٢٢ .

(٥) ر : واضرب .

لشبهها بالمضارع لأنّها متمكنة في الاصل يلزمها حركة وتنوين ، لأنّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والأضافة وغير ذلك من المعاني، والتنوين يدلّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، فلو جُزمت لذهب منها الحركة للجزم ، وقد كان ذهب منها التنوين الشبه فكانت تختل بحذف التنوين والحركة .

وكذلك المنصرفة لو جزمت لذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة.

وقوله : لاتملك شيئا ولا تستحقه . الهاء (من تستحقه) (١) عائدة على شيء والمعنى : لاتملك شيئا كما يملكه الاسم في : غلام زيدٍ ، ولاتستحقّ شيئا كما تستحقهُ الأسماء أيضا في نحو : حَصيرُ المَسجِدِ .

---

(١) مابين القوسين سقط من ر .

باب معرفة علامات الاعراب

قَصْدُ (١) أبي القاسم في هذا الباب أن يبيّن علاماتِ الأعرابِ وعدَدَها وعِدّتَها (٢) ومواقِعَها من الاسماء والأفعال .

قوله : للرفع (٣) أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون .

اعلم أنّ هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال / [٨ ظ]

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو . فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو : جاءني رَجُلان وغلامان . والواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي : أبوكَ وأخوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذو مالٍ وهَنُوها وفي جمع المذكر السالم نحو : جاءني الزيدونَ والعَمْرونَ . والسالم هو ماسلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة .

والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون . والنون تكون علامة للرفع في كلّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما وهو الألف ، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى «هم» نحو قوله تعالى: وَكلٌّ في فلكٍ يَسبَحُونَ (٤) . أو ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنّث وهو التاء نحو : أنتِ تقومينَ يامرأةُ .

فضمير الاثنين نحو : الزيدان يقومانِ ، وعلامتهما نحو : يقومانِ الزيدان وضمير جماعة المذكرين نحو : الزيدونَ يقومونَ ، وعلامتهم نحو : يقومونَ الزيدونَ .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة . والضّمة تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة . فتَرفعُ الاسمَ اذا كان فاعلا

---

(١) ر : تبين قصد ، وهي زيادة .
(٢) كذا وهو تكرار في المعنى . (٣) ر : وللرفع .
(٤) يس : ٤٠ .

أو مفعولا لم يُسم فاعلـــه و مبتدأ أو خبر مبتدأ أو اســم كان وأخواتها أو اسم ما وأختيها : لا ولاتَ ، أو خبر انّ وأخواتها أو تابعا لمرفوع نعتا أو عطفا أو تأكيدا أو بدلا .

وترفع الفعل اذا لم يدخله ناصب ولا جازم .

وفي الألف والواو خلاف وسنبين ذلك إن شاءالله تعالى .

* * *

قوله : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة (وحذف النون) (١) . اعلم انّ هذه العلامات أيضا تنقسمُ ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال .

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة . فالألف تكون علامة للنصب (٢) في الأسماء الستة وهي : رأيتُ أخاكَ واباكَ وحَماكَ وفاكَ وذا مالٍ وهَناها .

والياء تكون علامة للنصب في التثنية وجمع المذكر السالم نحو : رأيت الزّيدَيْنِ والزّيدِينَ . والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنّث السالم . ونعني بالسالم أيضا ماسلم فيه بناء الواحدة نحو : رأيتُ الهنداتِ وأكرمتُ الزينباتِ والقسم الذي تنفرد به الافعال هو حذف النون . وحذف النون يكون علامة النصب في الأفعال التي(٣) رفعها بثبات النون نحو : لَنْ تَفعلا ولن تفعلِي ولن تفعلُوا .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة . والفتحة تكون علامة النصب فيما بقي من الأسماء والأفعال (٤) المعربة. فتنصب الاسم اذا كان مفعولا به أو مفعولا (٥) فيه او مفعولا (٥) معه او من أجله او مفعولا مطلقاً أو تمييزاً او حالا اواستثناء أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها (٦)

---

(١) مابين القوسين سقط من ج . (٢) : النصب .

(٣) ج : اللي ، وهو سهو. (٤) (والأفعال) سقط من ر .

(٥) (مفعولا) ليس في ر . (٦) ر : أخواتها .

أو اسم إنّ واخواتها أو منادى او تابعاً لمنصوب : نعتاً أو عطفاً أو تاكيداً أو بدلاً

وتنصب الفعل اذا دخل عليه ناصب او عطف على منصوب او كان بدلا من منصوب وقد اجتمع ذلك في قول الشاعر : / [٩و]

٢١ إنّ علَيّ اللهَ أن تُبايعـــــا تؤخذ كرها أوْ تَجِيَ طائِعا(١)

وفي الألف والياء خلاف وسنبين ذلك ان شاء الله تعالى .

قوله : وللخفض ثلاث علامات : الفتحة والياء والكسرة .

هذه العلامات تنفرد بها الأسماء . فالفتحة تكون علامة الخفض في كلّ اسم وجدت فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو علّة تقوم مقام علّتين . والعلل التسع : العدل والتعريف والصفة والتأنيث والعجمة والتركيب والجمع الذي لانظير له في الآحاد ووزن للفعل وزيادة الألف والنون .

والعلة الّتي تقوم مقام علّتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالهمزة في حمراء وبالألف نحو حبلى ، والجمع الذي لانظير له في الآحاد وهو ماكان على وزن مفاعل أو مفاعيل نحو دراهم ودنانير .

والياء تكون علامة للخفض في الأسماء الستة نحو : أخيكَ وابيكَ وحَميكَ وفيكَ وذى مالٍ وهنيها . وفي التثنية وجمع المذكر السالم نحو : الزيدَيْنِ والزّيدينَ .

والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من معربات الأسماء ، فتخفض الاسم اذا دخل عليه خافض أو اضيف اليه اسم أو كان تابعاً لمخفوض نعتاً او عطفاً او تاكيداً او بدلاً . وفي الياء خلاف وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى .

قوله : وللجزم علامتان : السكون والحذف .

(١) الشاهد من أبيات الكتاب الخمسين الّتي لا يعرف لها قائل ، وأراد بقوله : علي الله ، القسم ، والأصل : والله ، فحذف حرف القسم ونصب المقسم به . قال البغدادي : البدل في الحقيقة إنما هو بمجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض . الكتاب ٧٨/١ ؛ المقتضب ٦٣/٢ ، التوجيه ٩٤/٢ ، العيني ١٩٩/٤ ، الخزانة ٣٧٣/٢ .

هاتان العلامتان تنفرد بهما الأفعال . فالحذف يكون علامة للجزم (١) فيما آخره حرف علة : ياء او واو او الف نحو : يقضي ويغزو ويخشى ، تقول : لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخشَ ، وفيما رفع بالنون نحو : لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي .

والسكون : علامة للجزم (٢) فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو : يقومُ ويقعدُ تقول : لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ، فتجزم الفعل اذا دخل عليه جازم أو عُطِف على مجزوم أو كان مبدلا(٣) من مجزوم،وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى : ومَنْ يَفْعلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ لهُ العذابُ يومَ القيامةِ ويَخلُدْ فيه مُهاناً (٤) .

فجميع علامات الأعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة ، وتسع دون تكرار ،وتكرر منها علامات (٥) النصب كلها ، فالالف استعملت في الرفع والنصب ، وحذف النون في النصب والجزم ، وفيما بقي استعمل في النصب والخفض .

والخلاف الذي في حروف العلة هو : هل هي (٦) من علامات الاعراب أم لا ؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم . فاول ماأذكر الأسماء الستة .

اعلم ان الناس فيها على ستة مذاهب .منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف(٧). ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع (٨) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة

---

(١) ر : الجزم .

(٢) ر : الجزم . ر (٣) : بدلا . (٤) الفرقان : ٦٨ — ٦٩ .

(٥) ج : علامتان ، وهو تحريف . (٦) ج : هو .

(٧) هذا رأي قطرب والفراء والزيادي : أسرار العربية : ٢٣ .

(٨) هذا رأي المازني : الانصاف : مسألة ٢ .

من الحروف(١)ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف معاً (٢)
ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات المقدّرة في الحروف (٣) .
ومنهم من ذهب إلى انّها معربة بالتغيير (٤) والانقلاب (٥) .

فأما مَن ذهب إلى أنّها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ، لانّ الأعراب زائد على الكلمة،ومن جملة هذه / الأسماء : فوك وذو مال،فيؤدّى[٩ ظ] ذلك إلى بقائهما على حرف واحد ، واسمٌ معربٌ على حرف واحد لايوجد في كلام العرب . وأيضاً فأن فيّ ذلك خروجا عن النظائرّ ، لأنّ نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات .

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع ، فمذهبه فاسد ، لأنّ الاشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء : فيكَ وذي مالٍ ، على حرفٍ واحد ، وايضا فأنّ الأشباع لايجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، فاشباع الواو :

٢٢ الله يعلمُ أنّـــا في تَلَفُّتِنا ، يومَ الفراقِ إلى أحبابِنـــا صُوُرُ (٦)

(١) ذهب إلى ذلك الربعي في الرفع والجر وقال ان الحركة في النصب أصلية ليست منقولة ، الأنصاف الأنصاف : مسألة ٢ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، الأنصاف : مسألة ٢ ، الهمع ٣٨/١ :

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين ، ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون بل هي دلائل عل الاعراب ، الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٥٤/٢ ، الأنصاف م٢ .

(٤) هذا رأي أبي عمر الجرمي ، المقتضب ١٥٣/٢ ، أسرار العربية ٢٣ .

(٥) ر : الانتقالات .

(٦) البيتان أنشدهما الفراء ، ونسبهما الزوزني لا براهيم بن هرمة ، والرواية المشهورة : حوثما وحوث : لغة في حيث . صور : جمع أصور وهو المائل من الشوق . ونقل ابن سيدة أن الأشباع لغة لطي يقولون : نظرت أنظور . الحجة ٥٩/١ ، الصاحبي ٢١ ، سر الصناعة ٣٠/١ ، المحتسب ٥٩/١ ، الديوان ١١٧ المبهج ٦٤ ، المخصص ١١٥/١ ، المغنى ٤٠٧ ، اللسان ، شرى ، الخزانة ٥٨/١.

وأنّي حيثما يثني الهوى بَصري   مِن حَيْثُما سلكوا أدنو فأنظور

وقال في إشباع الألف :

٢٣ أعوذُ باللهِ من العَقرابِ   الشائلاتِ عُقَــدَ الأذنابِ (١)

وفي إشباع الياء :

٢٤ يُحبكِ قلبِي ماحييت فانأمت   يُحبكِ عظم في التراب تَريبُ(٢)

وانّما يقال : عظمٌ تَربٌ ، اي لاصِقٌ بالتّراب .

وأما من ذهب الى انها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد ، لانّ النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن في الوقف ، كقول الشاعر :

٢٥ أنا ابنُ ماويةَ إذ جدَّ النَقُرْ (٣) .

أراد : جَدَّ النَقْرُ ، وهذا بالعكس لانّه إلى متحرك في الوصل .

وامّا من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف فمذهب (٤) فاسد، لأنّ العامل لايحدث علامتي إعراب (٥) في معرب واحد ، وأيضا فأنّه يؤدّي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ، لانّ الأعراب زائد على الكلمة كما تقدّم .

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالتغيير والانقلاب (٦) فمذهبه فاسد، لأن هذه الأسماء من جملة المفردات كغلامِ زيدٍ وصاحبِ عمروٍ ، وسائر المفرداتِ إنّما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب(٦)

---

(١) لم أعثر له على نسبة ، الشائلات جمع شائلة وصف به العقرب وهي واحدة لأنه قصد بها الجنس . الارتشاف ٣٨٣ و ، المغني ٤١٢ ، اللسان : سبب ، الضرائر ٢٨٥ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه أيضاً . الارتشاف ٣٨٣ و .

(٣) نسب في الكتاب لبعض السعديين ونسبه الجوهري لعبيد الله بن ماوية الطائي ، ونسب لغيره أيضاً . النقر : صويت يسكن به الفرس اذا اضطرب بصاحبه .، وقيل : يصوت به للدابة لتسير . يريد أنه الشجاع اذا اشتدت الحرب . الكتاب ٢٨٤/٢ ، الكامل : ١٦٢/٢ ، الحلل ٣٠٠ ، الصحاح واللسان : نقر ، المحكم ٤/٣ ، العيني ٥٥٩/٤ .

(٤) كذا في النسخ . (٥) ر : الاعراب . (٦) ر : الانتقالات .

لأدّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ الاّ أنّها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف ، وهو الصحيح قياسا على نظائرها من الأسماء المفردة .

فأن قيل(١) : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض،لأنّها معتلّة اللام على وزن «فَعَلٌ» وحرف العلة اذا تحرك وانفتح ماقبله انقلب (٢) ألفاً . فالجواب انّه لولا ما (٣) أتبِعَ فيه ماقبل الآخر تنبيها على أنّ العين قد كانت محلا للاعراب في حال الانفراد (٤) لكان كذلك . ونظير ذلك ابنُمُنٌ ، لانّهم يقولون : جاءني ابنُمُنٌ ورايتُ ابنَمَنٌ ، ومررتُ بابنِمِنٌ،فيتبعون حركةُ النونِ حركةُ الميمِ تنبيهاً على أنّ النون قد كانت محلاً للاعراب قبل زيادة الميم فيقولون: جاءني ابنٌ ورايتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لانّ معنى ابنٍ وابنِمِنٌ واحد.

فإن قيل : إنّما يطرد الأتباع في أخيكَ وابيكَ وحميكَ وهنيكَ ولايطّرد في فيك ولا في ذى مال ، لأنّه لايجوز إفرادهما، فالجواب انّهما حملا على سائر أخواتهما في الأتباعِ .

ولما أتبعوا في هذه الاسماء ماقبل الآخر قالوا في الرفع : جاءني أخوك ، ثم حذفوا الضمة من الواو استثقالا فقالوا : [١٠ و]

جاءني أخُوكَ ، وقالوا في النصب : رأيتُ أخَوَكَ ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفا فقالوا : رايتُ أخاكَ . وقالوا في الخفض : مررتُ بأخِوِكَ ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقالا فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا : مررت بأخِيكَ ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء .

• • •

وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب .

منهم من ذهب إلى انّهما مُعربان بالحروف (٥) . ومنهم من ذهب إلى انّهما

---

(١) ر : فإنك لو ، وهو تحريف . (٢) ر : انقلبت ، وهو تحريف .

(٣) سقطت (ما) من ر . (٤) ر : الافراد .

(٥) هذا مذهب قطرب والكوفيين ، الايضاح للزجاجي ١٣٠ ، ١٤١ ، الأنصاف م٣ .

معربان بالحركات المقدرة في الحروف (١). ومنهم من ذهب إلى انّهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع .(٢) .

فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه: الأول : انّ الأعراب زائد على الكلمة ، وإذا قدّر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدّرنا إسقاط هذه الحروف لاختلّ معنى التثنية والجمع .

والوجة الآخر : ان هذه الحروف تدل على التثنية والجمع فلو كانت علامات للاعراب لادى ذلك إلى انْ يدلّ كلُّ واحد منهما على معنيين في حال واحد والحرف لايدلّ في حين واحد على اكثر من معنى واحد .

والوجه الثالث : أن الأعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل ، لانهم قالوا : زيدانِ وزيدونَ كما قالوا : اثنان وثلاثون قبل التركيب فدل ذلك على انهما ليسا معربين بالحروف في الرفع ، واذا ثبت ذلك حُمِلَ النصب والخفض عليه في انّ الاعراب ليس بالحروف ، اذ لايتصور ان يكون الاسم معربا في الرفع بما لايكون به (٣) معربا في حال النصب والخفض .

وأما من ذهب إلى انهما معربان بالحركات المقدّرة في الحروف فمذهبه فاسد،لأنه يجب ان يُحرّك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لاتستثقل فتقول : رأيت الزّيديَنَ . ويجب ان تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالالف لتحرك الياء منهما وانفتاح ماقبلها فتقول : رأيتُ الزيدانِ ومررتُ بالزيدانِ .

---

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الحروف ليست باعراب ولا حروف اعراب وإنما هي دلائل على الاعراب الكتاب ١/٤ المقتضب ١٥٤/٢ ، الانصاف م٣ .

(٢) هذا مذهب الجرمي ، ورده المبرد بأن المثنى ، والجمع مثله – سيكون على هذا الرأي مبنياً في حال الرفع لأنه الأصل ، معرباً في حالي النصب والجر ، لأن الانقلاب سيكون معهما . المقتضب ١٥٣/٢ – ١٥٥ ، ايضاح الزجاجي .١٤١ .

(٣) سقطت (به) من ر .

والصحيح انّهما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك انّ الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع ان يكون بالواو نحو : زَيدانِ وزيدونَ ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون . وا ذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة لهما علامة . واذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء و (١) كان ذلك علامة النصب والخفض . وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير ، لأنّه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع .

* * *

واعلم أنّه إنّما ينبغي أن يكون الرفع بالضَّمة ،فإن تعذّر فبما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة فأن تعذّر فبما يجانسها وهو الألف ،والخفض بالكسرة فإن تعذّر/ فبما يجانسها وهو الياء والجزم بحذف علامات الإعراب لأنّ [١٠ ظ] الجزم هو القطع. فينبغي إذن أن يُسأل لِمَ رُفِعَ بالألف والنون وليسا من جنس الضمة ؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذفِ النون وليست من جنس الكسرة؟ وكان (٢) يجب على هذا أن يقال في رفعِ التثنية والجمع : قام الزَيدُونَ التثنية : قام الزَيدَونِ ، وفي النصب : رأيت الزيدانَ ، في الجمع ، وفي وفي التثنية: الزَيدانِ ، وفي الخفض : مررتُ بالزيدِينَ ،في الجمع ،ومررتُ بالزيدَيْنِ ، في التثنية ، فيفرقَ(٣)بضمّ ما قبل الواو وفتح مابعده في الجمع وبفتح ماقبل الواو(٤)وكسر مابعده في التثنية ، ويفرق بين تثنية المخفوض وجمع المذكر بكسر ماقبل الياء وفتح مابعدها في الجمع وبفتح ماقبل الياء وكسر مابعدها في التثنية . ويفرقَ بين تثنية المنصوب بفتح مابعد الألف في الجمع وكسره في التثنية ، لأن الألف لايكون ماقبلها الا مفتوحاً ، فإذا أضفتَ أو وقفتَ وقع

---

(١) ج ، ر : أو ، وهو تحريف . (٢) ر : فكان .

(٣) ر : فيعرب ، وهو تحريف . (٤) ج ، ر : الياء ، وهو سهو .

الفرق في المنصوب بشئٍ واحد (١) فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور وفي التثنية والجمع لشبهه به في الضمير، لأنك تقول: رأيتُهُ ومررتُ بهِ ورأيتُكَ ومررت بِكَ، ولأنَّ الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو، لأنَّ الألف من الحَلْق والياءَ من وَسْط اللسان والواو من الشفتين.

ورفع بالألف لأنَّ التثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو: جاءني الزَيدَوْن، لالتبست بجمع المنقوص(٢)في مثل مُصطَفَوْن فقلبت لذلك ألواو(٣) في التثنية ألفاً حملا على يأجَل لأنَّ أصله يَوْجَل.

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملا على نظيره وهو جمع المذكر السالم، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنّث نظير الجمع بالواو والنون في المذّكر في أن كل واحد منهما جمع سلامة، وكما (٤) حمِل منصوب (٥) جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمِلَ منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة، وأيضا فإن المذكر أصل في المؤنّث والمؤنّث فرع عنه والفروع كثيرا ماتحمل على الأصول.

ورُفِعَت الأمثلة الخمسة بالنون لمّا تعذّر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم وفي أن في(٦)الواو ليناً وفي النون غُنّة والغُنّة شبيهة باللين الذي في الواو ومما يبيّن شبه الواو بالنون إدغامهم لها في: من والٍ(٧)، ولا يدغم الا المثلان والمتقاربان.

ونصبت (٨) هذه الأمثلة أيضا بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملا للنصب فيها على الجزم وحمل النصب فيها على الجزم حملا لها على نظائرها من الأسماء وذلك أن (٩) يفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلينَ نظير الزيدان والزيدونَ

(١) سقطت (واحد) من ر. (٢) الصواب: المقصور.
(٣) ج، ر: واو وفي، وهو تحريف.
(٤) ر: فكما. (٥) سقطت (منصوب) من ج.
(٦) سقطت (في) من ر. (٧) الرعد: ١١ وانظر التيسير ٤٥.
(٨) ر: وتنصب. (٩) سقطت (أن) من ر.

والزيدينَ في لحاق النون الزائدة وحرف العلة،والخفض في الأسماء نظير [١١و] الجزم في الأفعال في أنّ هذا يختص بالأسماء وهذا يختصّ بالأفعال ، فلمّا حُمِلَ منصوب الاسم المثنى والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في الجزم الذي انفردت به الأفعال فنُصِبَ بحذف النون .

وخُفِضتْ الأسماء التي لاتنصرف بالفتحة لأنّها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ لها بحَكمها فلم تُنون ولم تخفض كالأفعال حُمِلَ فيها الخفض على النصب كما أنّه لمّا تعذّر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما .

باب الافعال

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماض ومستقبل وحال . فأمّا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنّه لا خلاف في زمنهما . فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته (١) ، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .

فحجّة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم (٢) لم يقع فإن وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ، ولا سبيل إلى قسم ثالث .

فالجواب: إنّ زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبارعنه لأنّه الزمن المتوهّم الفاصل (٣) بين الماضي والمستقبل . فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذّر الإخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن العقل مثلا(٤)هل هو طويل أو قصير أو منحنٍ أو مستقيم ؟ والعقل لايُتصوّر الإخبار عنه بشئ من ذلك ، لأنّه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لايتصوّر الإخبار عنه بالمضيّ ولا بالاستقبال لأنّهما ليسا بصفتين له .

فإن قال قائل : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟ فالجواب أن يقال : إنّ الموجود في حال وجوده (٥) لابدّ له من زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل(٦)على مازعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لايتصوّر ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتجّ بأن قال : لو كان ثمّ فعل حال لكانت

---

(١) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، فقالوا بوجود فعل ماض وآخر مستقبل وثالث سموه الدائم مثل قائم وذاهب وأشباههما ، وأثبت البصريون فعل الحال . انظر ايضاح الزجاجي : ٨٦ وابن يعيش ٤/٧ ، والكتاب ٢/١ ،

(٢) ر : أو ، وهو تحريف . (٣) ج : الفاصل .

(٤) سقطت (مثلا) من ر . (٥) ج : وجود . (٦) ر : الاستقبال .

له بنية تخصه كالماضي والمستقبل(١)، لأنَّ كلَّ موجود لابدَّ له من بنية تخصه. وهذا غير لازم لأنّه قد نجد من الموجودات ماليس له(٢)بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كلّ رائحة ولا تخصّ رائحة دون رائحة . ولا يرِدُ عليه ماوجد من الألفاظ مشتركاً على الاطلاق ، كجَوْن (٣) وأمثاله (٤) لأنه لم يُنكِر أن يُجعل للشئ لفظ مشترك وإنّما أنكر أن لايكون للشئ مايعبّر به عنه إلاّ ذلك اللفظ المشترك نحو رائحة ، لأنّه لايعبّر عنها بشئ سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنّه وان وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود ، فإن قيل : إن الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر ، فالجواب / إن يفعل أيضا المشترك بين الحال والاستقبال يتخصّص فيقال : يَفعل الآنَ ويفعل غداً . [١١ ظ]

واحتج أيضا بأن قال : زمن الحال لقصره يتعذر الأخبار عنه فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه ، لأنّه بِقَدْرِ مايلفظ به عاد الزمان ماضياً .

فالجواب : إنّه لم يُرَدْ بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنّما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع(٥) للأخبار (٦) عن الفعل فيه .

فإن قال قائل : فما الدليل على اثبات فعل الحال ؟ فالجواب : أنْ يقال : إنّهم يقولون : يفعل الآنَ ، ولا يقولون : إفعلْ الآنَ ، ولا فَعَلَ الآنَ ، إلاّ قليلا على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال .

فصلاحية الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال . ودليل ثان هوأن (٧) قول زهير :

---

(١) ر : الاستقبال . (٢) ر : فيه .

(٣) من معاني الجون الليل والنهار ، وهو من الأضداد ، مجالس ثعلب ٣٠٦ . الأضداد لأبي الطيب اللغوي ١٥١

(٤) هذا الرد أورده الزجاجي في الايضاح : ٨٧ .

(٥) ج : مسيغ ، وهو تحريف . (٦) ر : الاخبار .

(٧) كذا ، وهي زيادة .

٢٦ وأعلَم مافي اليومِ والأمسِ قبلَهُ ولكنّني عن علم ما في غد عم(١)

ووجه الدليل من هذا البيت أنّ اليوم والأمس وغد لاتخلو أن تؤخذ (٢) على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة، فان أخِذَت(٣) على حقائقها اختلّ معنى البيت لأنّه لايَعلَم من علم اليوم إلاّ ماهو فيه ولا فائدة في اقتصاره على الأمس وغد، لأنّه يعلم علمَ ماقبل الأمس ويجهل علمَ مابعدَ غد، فإذا بطل أن تؤخذ(٢) على حقائقها ثبت أنّها كنايات عن الأزمنة. فكنّى باليوم عمّا هو فيه وكنّى بالأمس عمّا مضى وكنّى بغدٍ عمّا يستقبل.

والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن. فينبغي اذن أن تكون ثلاثة: ماضٍ ومستقبل ومضارع.

فالماضي: ماوقع وانقطع وحسُنَ معه أمسِ، وكان مبنيّاً على الفتح مالم يمنع من فتحه مانع. والمستقبل: مالم يقع وحسُن معه غدٌ وكان مبنيّاً على السكون مالم يمنع من سكونه مانع. والمضارع: مااحتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآنَ وغدٌ وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة الّتي تعطى المتكلّم وحده نحو: أقوم أنا، والنون الّتي تعطى المتكلم ومعه غيره نحو نحن نقوم، أو الواحد المعظّم نفسَه. قال اللّه تعالى: إنّا نحن نزلنا الذكْرَ(٤)، والتاء تعطى التأنيث والخطاب نحو: أنتَ تقوم وهندٌ تقوم، والياءَ الّتي(٥) تعطى الغيبة نحو: زيدٌ يقوم.

وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءَه، وقد تقدم ومرفوع إذا عرِيَ من النواصب والجوازم.

* * *

(١) البيت من المعلقة، وعم على وزن حذر من عمي والياء محذوفة للتنكير والرفع. شرح العشر ٦٦، الديوان ٢٩.

(٢) ج: توجد، وهو تصحيف. (٣) ج: وجدت، وهو تحريف.

(٤) الحجر: ٩. (٥) ج، ر: الذي، وهو سهو.

واختلف النحويون في الرافع له ، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم(١) بدليل أنّه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لايرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لايسوغ وقوع الاسم بعدها . ألا ترى أنك لاتقول في مثل : لن يَقومَ زيدٌ، ولم يَقُمْ زيدٌ :(لم قائمٌ ولا لن قائمٌ)(٢) ويسوغ ذلك دونها ، نحو : يقوم زيدٌ ؟ لأنك تقول : قائمٌ زيدٌ (٣) ، فيحلّ(٤)الاسم محلّه ، وكذلك أيضا : زيدٌ يقوم ، لأنّك تقول : زيدٌ قائمٌ ، فيحلّ الاسم محله .

فإن قيل: لايسوغ ذلك في باب كاد/لأنك لاتقول في كاد زيدٌ يقوم: كاد[١٢و] زيدٌ قائماً ، وقد ارتفع الفعل . فالجواب : إنّه واقع موقعه ، وإنّما لم يجز الإتيان به فيقال : كادَ زيدٌ قائماً ، لِعلّة ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء اللـه تعالى.ومما يدلّ على أنّه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة(٥). قال الشاعر :

٢٧ فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِـدتُ آيباً ... وكَم مِثلِها فارقتُها وهي تصفر(٦)

فقال : وما كِدتُ آيباً ، وما قال :وما كدت أؤوب(٧) .

---

(١) رد ابن هشام ذلك لا تتقاضه بنحو : هلا تفعل . التوضيح ١٦٣/٢ ، وانظر الكتاب ٤٠٦/١ المقتضب ٥/٢ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر . (٣) ج : قائم زيد يقوم ، وهي زيادة .

(٤) ج : فحل . (٥) قيل هو شاذ بعد كاد وعسى ومنه قولهم : عسى الغرير أبؤساً . التوضيح ٧٤/١ .

(٦) البيت من أبيات تسعة رويت في الحماسة ، والرواية فيها : ولم أك ، وصحح ابن جني رواية وما كدت ، فهم : قبيلة الشاعر . تصفر : من صفير الطائر وهو هنا كناية عن التعجب لخفته وجرأته .
شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤ ، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧ .
الخصائص ٣٩١/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزانة ٥٤١/٣ ، الضرائر ٢٣٥ .

(٧) ر : أبوت ، وهو تحريف .

وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل (١)،وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت،وعوامل (الأسماء لاتعمل في(٢) الأفعال ،فإن دخل عليه ناصب نصبه وان دخل عليه جازم جزمه .

* * *

والناصب ينقسم قسمين: ناصب بنفسه وناصب بإضمار «أنْ»بعده . فالناصب(٣) بنفسه : أنْ ولن وإذَنْ ولكي وكي في لغة من قال : لكي . والناصب بأضمار أنْ بعده مابقي ، وينقسم قسمين : ناصب باضمار أنْ بعده ويجوز اظهارها وهي لام كي إذا لم يكن بعدها«لا»وحرف العطف المعطوف(٤) به الفعل على الاسم الملفوظ به نحو قوله :

٢٨ للبُس عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبس الشُفوفِ(٥)

وقول الآخر :

٢٩ ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزَّةٌ وآلُ سُبيعٍ أو أسوءكَ علقَمَا(٦)

فان كان بعدها لا لزم اظهارها هروباً من اجتماع المثلين نحو : جئت لئلايقوم زيدٌ ،لأنّك لو لم تظهرها لقلت : للا يقوم زيدٌ.

وناصب بأضمار أن بعده ولا يجوز اظهارها وهو لام الجحود ، وحتّى وكي

---

(١) هذا رأي الفراء وجمهور الكوفيين وعامة المتأخرين ، ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في اوله . معاني القرآن ٥٣/١ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر . (٣) ر : والمناصب . (٤) ج : والمعطوف .

(٥) لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ، وذكر البغدادي أن الرواية الصحيحة : ولبس . الشفوف ، جمع شف وهو الثوب الرقيق . الكتاب ٤٢٦/١ ، المقتضب ٢٧/٢ ، التوجيه ٢٤٦، الجمل ١٩٩ ، المغنى ٢٩٥ ، التصريح ٢٤٤/٢ ، الخزانة ٥٩٣/٣ ، ٦٢١ .

(٦) للحصين بن حمام المرى من قصيدة مفضلية ، ورزام حي من تميم ، سبيع : قبيلة ، علقم : مرخم علقمة ، وحرف النداء محذوف والألف اشباع لفتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح المفضليات ١٠٩ ، سر الصناعة ٢٧٥/١ ، العينى ٤١١/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ .

في لغة من قال : كيمه ،فحذف الألف ،والجواب بالفاء والواو وأو ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي وكان أو ما يصرّف منها .

فهذه الأماكن التي تضمر فيها أنْ ،وما عدا ذلك لايجوز فيه النصب بإضمار أنْ إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام، قال الشاعر :

٣٠ ألا أيُّهذا الزاجري أحضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنتَ مُخلدي(١)

يريد : أنْ أحضُرَ الوغى .وقال الآخر:

٣١ فلم أرَ مِثلها خُباسة واحد ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كدت أفعلَهْ (٢)

يريد : أنْ أفعلَهْ .وحُكِيَ مَن كلامهم:مُرْهُ يَحفُرَها(٣) . ولابُدّ من تَتْبَعَها ،يريد أنْ يحفِرَها ولابدّ من أن تَتْبَعَها.

* * *

والجازم ينقسم قسمين : جازم فعل واحد وجازم فعلين ،فالجازم لفعلٍ واحد لَمْ ولَمّا وألَمْ وألَمّا ولام الأمر و«لا» في النهي ،والجازم لفعلين مابقي . وينقسم قسمين: حرف واسم،فالحرف:إنْ وإذْ ما في مذهب سيبويه (٤) ،والاسم مابقي ،وينقسم قسمين: ظرف وغير ظرف.فغير الظرف : من وما ومهما وأي وكيف في مذهب قطرب (٥) ومن أخذ بمذهبه ،والظرف مابقي .

---

(١) لطرفه بن العبد . قال التبريزي : ويروي : الا أيها اللاحى ان احضر ، ولا شاهد فيه . ورواية سيبويه والمبرد برفع أحضر وهو مذهب البصريين، والكوفيون يروونه منصوباً بأن المحذوفة من غير بدل وهو جائز عندهم ، والمصنف يراه نادرا ، وغيره يراه شاذا . الكتاب ٤٥٢/١ ، الشـ والشعراء ١٩٣ ، المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦ ، شرح العشر ٤٣ الانصاف ٧٧ . المغنى ٤٢٩ ، ٧١٣ ، الخزانة ٥٨/١ ، ٥٨/١ ، ٥٩٤/٣ ،الديوان٢٧.

(٢) لعامر بن جوين الطائي . وروى صدره في المغنى : أردت بها فتكا فلم ارتمض له . والضمير في "بها" يعود على ابل الشاعر امرئ القيس . الخباسة : الظلامة ، وقيل : المغنم . نهنهت : كففت وزجرت . الكتاب ١٥٥/١ ،الحجة ١٠٣/١ ، شرح السيرافي ٢٧٢/٢ (التيمورية) . الانصاف ٢٩٦ ، المغنى ٧١٢ ، العينى ٤٠١/٤ ، ديوان امرئ القيس ٤٧٢ .

(٣) الكتاب ٤٥١/١ . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري ، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة، توفي ببغداد عام ٢٠٦ هـ. السيرافي ٣٨ ،ياقوت ١٩/ ٥٢ .

وينقسم قسمين : ظرف زمان وظرف مكان فظرف الزمان : متى وأيّانَ وأيَّ حين وإذا في الشعر ، وظرف المكان : أنّى وأينَ وأيَّ مكان وحيثُ .

واعلم أنَّ جملة الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبُكَ إذا ضُمِّنَ كلٌّ واحدٍ منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط .

فمثال جملة الأمر: أطعِ اللّهَ يَغفرْ لكَ، ومثال جملة النهي/لاتَضرِبْ[١٢ظ] زيداً يُكرِمْكَ ، ومثال جملة الاستفهام : أين بيتُكَ أزُرْك ؟ ومثال جملة التمنّي : ليت لي مالا أُنفِقْ منه ، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر : اتقّى اللّهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه ، أي لِيتّقِ اللّهَ امرؤٌ يَفعلْ خيراً يُثَبْ عليه . ومثال الجزم بـ «حسبك»حَسبُكَ يَنمْ الناسُ ، أي أكفف عما أنت فيه يَنمِ الناسُ . ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر : نَزالِ أُكرِمْكَ ، قال الشاعرِ :

٣٢ وقولي كلَّما جَشأتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي (١)

فجزم تحمدي (أو تستريحي) (٢) على جواب: مكانك، أي إنْ تلزمي (٣) مكانك تُحمدي . والجازم لفعلين ينقسم قسمين : قسم تلحقه ((ما) وقسم لاتلحقه، فالقسم الذي تلحقه ينقسم قسمين: قسم تلحقه) (٤) وتلزمه وهو: إذْ وحيثُ ، وقسم تلحقه ولا تلزمه وهو : متى وأنّى وكيف وأينَ وإذا وأيّ ، وما عدا ذلك لاتلحقه أصلا .

---

(١) لعمرو بن الاطنابة (جاهلي من الخزرج) من أبيات له في الحماسة . جشات : نهضت وارتفعت من شدة الفزع، وكذلك جاشت، والضمير في جاشت يعود على نفسه. الوحشيات ٧٧ ، حماسة البحتري ٩، الكنى والالقاب ١٣٩ ، الكامل ٦٨/٤ . مجالس ثعلب ٦٧ ، الاشتقاق ٢٦٨ ، أمالي القالي ٢٥٨/١ ، الخصائص ٣٥/٣ ، من نسب من الشعراء إلى أمة ٩٥ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر ، وهو أولى .

(٣) ج : تكرمي ، وهو تحريف .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

واعلم أنَّ ماكان من الجوازم حرفاً فلا (١) موضع له من الإعراب وما كان اسماً فلا (١) يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكان أو اسم مصدر أو غير ذلك .

فإن كان اسم زمان أو مكان فهو في موضع نصب على الظرفية وإن كان اسم مصدر فهو في موضع نصب على المصدرية . واسم المصدر هو أي المضافة إلى مصدر نحو قولك : أيَّ ضَربٍ تَضْرِبْ أضرِبْ .

وإن كان غير (٢) ذلك فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل ، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها نحو : بِمَنْ تَمْرُرْ أمرُرْ بهِ ، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ .

فإن كان غير متعدٍّ فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : من يَقُمْ أقُمْ مَعَهُ ، ومن يَقُمْ زيدٌ إليه أقُمْ معه وإن كان متعدّياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون . فان كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : من يُكرِمْ زيداً أُكرِمْهُ ، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لايعود على اسم الشرط نحو : مَنْ يَضرِبْ زيدٌ (٣) أضرِبْه ، ومَنْ تَضرِبْ أضرِبْه ، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه ، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصب به(٤)(نحو)(٥) : مَنْ تَضرِبْ (٦) أضرِبْهُ ، ومَنْ يَضرِبْ زيدٌ أضرِبْه . وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل نحو : مَنْ تَضرِبْهُ (٧) أضرِبْهُ (ومَنْ يَضربْه زيدٌ أضرِبْهُ (٨)

---

(١) ج : لا .
(٢) ج : على غير .
(٣) ج ، ر : زيدا ، وهوتحريف .
(٤) سقطت (به) من ج .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) ج ، ر : يضرب ، وهو تصحيف .
(٧) ج ، ر : يضربه .
(٨) سقط مابين القوسين من ر .

باب التثنية والجمع

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً .

فقولنا : ضم اسمٍ تحرّز(١) من ضمّ(٢)الفعل والحرف لأنّهما لا يُثنّيان.
وقولنا : إلى مثله ، تحرّز (١) من الجمع لأنّه ضمّ شيءٍ إلى أكثر منه .
وقولنا : بشرط اتّفاق اللفظين ، تحرّز(١)من اختلافهما نحو: زيد وعمرو.
وقولنا : والمعنيين ، تحرّز(١)من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين نحو: عينٌ وعينٌ(٣) ، اذا أردت بإحداهما / البصر (٤) وبالأخرى الماء ، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية . [١٣و]
ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية : رَجُلٌ ورَجُلٌ ، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجوليّة . وكذلك مبدآن. في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلا(٥)وهو النقطة ، فقد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأولية ، لأنّ أول الحائط أساسه وأول الخط النقطة .

فعلى هذا لايخلو أن يتّفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا يجوز التثنية الا فيما غلّب فيه أحد الاسمين على الآخر ، وذلك موقوف على السماع (٦) نحو : العُمَرَيْنِ ، في أبي بكر وعمر ، قال الشاعر :

٣٣ ماكان يَرضى رسول الله فِعلَهما   والعمَران أبو بكر ولا عُمَرَ(٧)

والقمرين (٨) في الشمس والقمر ، قال الشاعر :

---

(١) ر : يحترز .
(٢) سقطت (ضم) من ر .   (٣) ج : عين عين .
(٤) الأولى : الباصرة أو عضو البصر .   (٥) سقطت (مثلا) من ر .
(٦) ينظر في التغليب : اصلاح المنطق ٤٠١ ،والمخصص ٢٢٣/١٣ .
(٧) لجرير من قصيدة في هجو الأخطل وقومه . ورواية الفراء والديوان : دينهم والطيبان ، وعليها لاشاهد فيه . وفي الكامل : فعلهم ، معاني القرآن ٨/١ . الكامل ١٤٤/١ ، المغنى ٧٦٥ ، الديوان ٢٦٣ .
(٨) ج ، ر : والقمران وهو سهو .

٣٤ أخذنا بآفاقِ السماءِ عليكــــمُ لنـا قمراها والنجومُ الطّوالِـعُ (١)

والعجّاجين في رؤبة بن العجاج وأبيه (٢) .

وغُلّب عمر على أبي بكر لخفّته (٣) ، لأنّ عمر مفرد وأبا بكر مضاف ، وغُلّب القمر على الشمس لأنّه مذّكر والشمس مؤنثة ، وغُلِّبَ العَجّاج على رؤبة لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤبة تاء التأنيث .

وان اتفقا في اللفظ فلا يخلو أن يتّفقا في المعنى أو يختلفا ، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز التثنية نحو : عينٌ وعينٌ ، وان كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو : الاحمرين، في اللحم والخمر ، والأصفرين : في الذهب والزعفران ، والأبيضين في الشحم والشباب (٤) .

وان اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقيين على عَلَميتَهما أولا يكونا فأن كانا علمين باقيين على عَلَميتّهما فالعطف ولاتجوز التثنية. لأنّ الاسم لايثنى إلا بعد تنكيره . قال الفرزدق :

٣٥ إنَّ الرَّزِيـةَ لارَزِيّـةَ بَعْدَهـا فقدانُ مثلِ مُحمّدٍ ومحُمّدِ (٥)

يريد مُحَمَّدَ بن الحجّاج ومَحمداً أخاه . ومنه قول الحجّاج لما بلغة موتهما :

إنا لله محمّدٌ ومحمَّدٌ في يومٍ .

وإن لم يكونا علمين باقيين على عَلَميتّهما فالتثنية ولايجوز العطف إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

---

(١) الفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . آفاق السماء : أطرافها ، قال المبرد : يريد الشمس والقمر لأ نهما قد اجتمعا في قولك: النيران،وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذا الخفةاً. ٨ . الكامل ١٤٣/١ . المقتضب ٣٢٦/٤ ، ابن الشجري ١٤/١ ، الديوان ٥١٩ .

(٢) ج ، ر : وابنه ، وهو تصحيف . (٤) انظر اصلاح المنطق ٤٠١ .

(٣) انظر اصلاح المنطق ٤٠٢ ، وجنى الجنتين للمحبى .

(٥) رواية الديوان ..... مثلها للناس فقد محمد ومحمد الكامل ١٠٧/٢ ، المغنى ٣٩٣ ، الديوان ١٩٠ .

٣٦ لَيثٌ ولَيثٌ في مَحَلٍ ضَنْكِ (١)

وقول الآخر :

٣٧ كأنَّ بينَ فكِّها والفكِّ فارةَ مِسكٍ ذُبِحَت في سُكِّ (٢)

* * *

والتثنية تنقسم ثلاثةاقسام:تثنية في اللفظ والمعنى نحو الزيدين والعمرين وتثنية في اللفظ لا في المعنى نحو مِقَصَّيْنِ وجَلَمَيْنِ (٣) . وتثنية في المعنى لافي اللفظ نحو : قَطَعتُ رؤوسَ الكَبشَيْنِ (٤) ، ألا ترى أن اللفظ لفظ الجمع والمعنى على التثنية ؟

والذي نتكلم به في هذا الباب إنّما هو التثنية في اللفظ والمعنى ، وفي اللفظ لا في المعنى .

وجميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة وهي : كلّ وبعض وأجمع وجمعاء وأفعَل (٥) مِنْ والأسماء المتوغّلة في البناء وهي الّتي تكن معربة قطّ نحو:مَنْ وكَمْ ، والأسماء المحكية نحو تأبط شرّا [١٣ظ] وبَرِقَ نَحره ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أحَد وعَريب (٦) ،

(١) بعده : كلاهما ذو أشر ومحك وهو من رجز لجحدر بن مالك الحنظلي ، ونسبة البغدادي لواثلة ابن الأسقع قاله في وقعة مرج الروم حينما كان في جيش خالد بن الوليد وبرز لبطريق من بطارقة الروم . الضنك : الضيق ، الاشر : البطر ، المحك : اللجاج . ابن الشجري ١٩٦/٢ ، الخزانة ٣٤٠/٣ .

(٢) نسب في اللسان لمنظور بن مرثد الأسدي في وصف جارية ، ونسب لأبي نخيلة ، فارة المسك : نوافحة التي يكون فيها وهي سرر ضباء المسك . ذبحت : شقت وفتقت ، السك : نوع من الطيب . اصلاح المنطق ٧ ، جمهرة اللغة ٩٥/١ ، المخصص ٢٠٠/١١ ، ٣٩/١٣ ، اللسان : ذبح ، زكك ، الخزانة ٣٤٣/٣ .

(٣) الجلمان والجلم : الآلة التي يجز بها الصوف ونحوه

(٤) نظير ذلك قول أبي لهب لابنيه – حين نزلت سورة المسد – : رأسي بين رؤوسكما حرام ان لم تطلقا ابنتي محمد . الاصابة ٢٧٣/٨ (١٤٦٢ قسم النساء) .

(٥) ر : أبمفعل .

(٦) يقال : ما بالدار عريب أي مابها أحد ، الصحاح : عرب .

وأسماء العدد ماعدا مائة والفاً ، واسم الجنس نحو : ضَرْب وقَتْل ، والتثنية وجمع المذكر السالم ، وكذا اسم الجمع أيضا نحو قوم ورهط وجمع التكسير لا يُثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام . قال الشاعر في تثنية اسم الجمع .

٣٨ وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإن هُما تعاطى القَنا قَوْمَا هُما أخوان(١)

وقال الآخر في تثنية جمع التكسير :

٣٩ تَبَقَّلَتْ في زمنِ التَبَقُّلِ بينَ رِماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ(٢)

وحُكِيَ من كلامهم : لِقاحانِ (٣) سوداوان (٤) . وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته .

فلم يُثَنَّ كلٌّ وبعض لأنهما لايعطيان بعد التثنية الا مايُعطيان قبلها من الكلّيّة والبعضيّة . ولم يُثَنّ أجمع وجمعاء لأنّه استغني عن تثنيتهما بكلا وكلتا ، ولم يثنَّ أفعل (٥) من لتضمنها (٦) معنى الفعل والمصدر وكلاهما لايُثنّى ،لأن معنى قولك: زيدٌ أفضلُ منعمرو ، زيدٌ يزيد فضلهعلىعمرو.

ولم تُثَنّ الأسماء المتوغّلة في البناء لأنّها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لاتثنى فكذلك مأأشبهها . ولم تثنَّ الأسماء المحكية لأنَّ التثنية تبطل الحكاية . ولم تثن الأسماء المختصة بالنفى لأنها وضعت للعموم ،

(١) من قصيدة للفرزدق . ورواية الديوان : القنا ، وهي الرماح ، وتعاطى القنا كناية عن العداء . شرح مشكلات الحماسة ٨٩ ،المغنى ٢١٦ ، شرح شواهد المغنى ١٨٢ ، الخزانة ٣ / ٣٨٤ ، الديوان ٨٧٠ .

(٢) لابي النجم العجلي ، تبقلت : رعت البقل ، مالك ونهشل : قبيلتان نشأت بينهما حرب تحامى الناس من أجلها الرعى بين فلج والصمان مخافة الشر ، فجاءت ابل بنى عجل قوم الشاعر الى ذلك المكان فرعته ولم تخف رماح الحيين لعزها . امالي القالي: ٢/٢٣٣،شرح الحماسة التبريزي ٣٤/١،المخصص ١٠/١٧٥،١٧/١٠٥،معجم البكري ١٠٢٨ ، اللسان بقل ، الخزانة ٤٠١/١ .

(٣) في حاشية ر : لقاح : جمع لقحة .

(٤) اللقاح الأبل بأعيانها الواحدة لقوح وهي الحلوب . انظر الكتاب ٢٠٢/٢ ، والصحاح واللسان : لقح .

(٥) ر : أفضل . (٦) كذا في الأصول وهي على معنى الصيغة .

والتثنية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُثَنَّ أسماء العدد لأنَّ بعضها يغني عن تثنية بعض ، ألا ترى أنَّ قولك : ستة ، تغني ثلاثتان ؟ وكذلك سائر أسماء العدد .

ولم يُثَنَّ اسم الجنس لانَّه ليس له مايُضَمّ اليه فأن ثُنِّي فبعد الذهاب مذهب النوع . ولم تُثَنَّ التثنية ولا جمع المذكر السالم لأن تثنيتهما تؤدى إلى جمع علامتي اعراب في كلمة واحدة ، ألا ترى أنَّ زيدانِ وزيدونَ مرفوعان ولو ثنيتهما لكانت علامة التثنية فيهما تعطى الأعرابَ ؟

ولم يُثَنَّ اسم الجمع وجمع التكسير لأنَّهما لايُعطيان بعد التثنية إلاَّ مايُعطيان قبلها ، ألا ترى أن قَوماً يقع على مايقع عليه قومان ، وكذا رجال يقع على مايقع عليه رجالان (١).

* * *

والاسم المثنّى ينقسم قسمين : منقوص وغير منقوص ، فالمنقوص هو مانقص حرف من آخره اى حذف . وينقسم قسمين : مقيس : وغير مقيس.

والمقيس ماقُدِّر إعرابه في الحرف المحذوف نحو : جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ ، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدَّرة في الياء المحذوفة .

وغير المقيس مالم يُقدَّر إعرابه بل ظهر فيما ولى المحذوف نحو : جاءني أخٌ وابٌ ، لأنَّ الأصلَ فيهما : أخوٌ وأبَوٌ .

فاذا ثنيتَ المقيس رددتَ المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين نحو : جاءني قاضيانِ ورأيت قاضِيَيْنِ ومررتُ بقاضيين .

واذا ثنيتَ غير المقيس ألحقت العلامتين من غير أن تردَّ المحذوف نحو يديْنِ في تثنية يَدٍ ودَمَين في تثنية دَمٍ ، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة شعر فأنّك تَردُّ المحذوف (٢) .

(١) ج ، ر : رجلان ، وهو تحريف .

(٢) وقيل هو لغة لأن بعض العرب يقول يدى بوزن رحى وفتى . الصحاح يدي ، ابن يعيش ٤/ ١٥٢

قال :

يَدَيان بَيضاوانِ عند مُحَلِّمٍ قد يَمنعانِكَ أن تُضامَ وتُضهَدا (١)

وقال آخر :

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحنا جرَى الدَّميانِ بالخَبَرِ اليَقينِ (٢)

والاربعة الأسماء هي : أخٌ وابٌ وحَمٌ وهَنٌ .تقولُ في تثنيتهما: أخوانِ وابوانِ وحَمَوانِ وهَنَوانِ / فتردُّ المحذوف . [١٤و]

وغير المنقوص لايخلو أن يكـون صحيح الآخر أو معتلّة أو مهموزه ، فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامتين من غير تغيير الاّ ماشذَّ من قولهم : أليانِ وخُصْيانِ في تثنية اليةِ وخُصْيةٍ (٣) . قال :

٤٢ تَرتَجُّ أَلياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ (٤)

وقال الآخر :

٤٣ كأن خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ ظَرفُ عَجوزٍ فيه ثِنتا حَنظلِ (٥)

---

(١) لم اعثر لهذا الشاعد على نسبة ولم يذكر ماقبله ومابعده . محلم : يقال إنه من ملوك اليمن . وكنى ببياض اليد عن نقائها وطهارتها ، ويجوز أن يريد باليد هنا النعمة وبياضها كناية عن كرم صاحبها . شرح السبع ٥٧ . المنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ المخصص ١٩٧/١٣ ، المفصل ١٨٥ ، ابن الشجرى ٣٥/٢ ، ابن يعيش ١٥٢/٤ ، الخزانة ٣٤٧/٣.

(٢) آخر أبيات ثلاثة لعلي بن بدال ونسبت في الوحشيات لمرداس بن عمرو ونسبت لغيره أيضا . وأراد بالخبر اليقين ماشتهر عند العرب من أنه لايمتزج دم المتباغضين . الوحشيات ٨٤ ، المقتضب ١٢٣/١ ، ٢٣٨/٢ ، جمهرة اللغة ٣٠٣/٢ ، مجالس العلماء ١٤ ،المنصف ١٤٨/٢ ، المفصل ١٨٦ ، الخزانة ٣٤٩/٣ شواهد الشافية ١١٢.

(٣) ذكر المبرد أن أليان مثنى ألي وأليتان مثنى ألية وان خصيان مثنى خصي وخصيتان مثنى خصية. وقال ابو عمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان . المقتضب ٤١/٣ ، إصلاح المنطق ١١٦ ، اللسان : خصى .

(٤) لم ينسب هذا الرجز . الارتجاج : الاضطراب ، الوطب : سقاء اللبن . والرجز في هجاء عطية بن كعب . النوادر ١٣٠ ، المقتضب ٤١/٣ ، المنصف ١٣١/٢ ، الاقتضاب ٩٣ المفصل ١٨٤ ، ابن الشجرى ٢٠/١ ، الخزانة ٣٦٦/٣ ، الضرائر ١١٢ .

(٥) من رجز لخطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير .وظرف العجوز خلق متقبض قد تشنج لقدمه وهو مزودها الذي تخزن فيه متاعها . وسيأتي الشاهد في باب العدد ثانية . الكتاب ١٧٧/٢ ٢٠٢ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المقتضب ١٥٦/٢ ، المنصف ١٣١/٢ ، المخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، المفصل ١٨٤ ، الخزانة ٣١٤/٣ .

كان القياس أن يقول: أليتان وخُصْيتان . وقد جاء ذلك فيهما على القياس(١).
وان كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالألف أو بالياء .
فأن كان معتلا بالياء أو بالواو نحو ظَبْيٍ وغَزْوٍ ألحقته العلامتين (٢) من غير تغيير ، فتقول ظَبْيانِ وغَزْوانِ ، في الرفع ، وظَبْيَيْنِ وغَزْوَيْنِ في النصب والخفض .

وان كان معتلا بالالف فلا يخلو أن يكون ثلاثيا أو رباعياً أو غير ذلك فإن كان ثلاثياقلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء وان كان أصلها واوا قلبتها واوا وألحقت العلامتين فتقول : رَحَيانِ وعَصَوانِ في الرفع ، ورحَيَيْنِ وعَصَوَيْنِ ، في النصب والخفض،في تثنية رَحَى وعصا، لأنّك تقول : رَحَيتُ بالرحى وعَصَوْتُ بالعَصَا ، أى ضربتُ بها . فإن جهل (أصل) (٣) الألف فلا يخلو أن تمال الألف نحو بَلَى . اذا سمّيت بها ، أو تقلب ياءً في حال من الأحوال نحو : لدَى وعلَى وإلى ، اذا سميت بها أيضاً ، لانك تقول : لدَيه وعلَيه وإليه ، أو لا تُمال ولا تقلب . فأن كانت قد أُميلت أو قلبت فتقلبها ياء نحو: بَلَيانِ ولَدَيانِ وعَلَيان،وفي إلى : إليانِ في الرفع،وبلَيَيْنِ ولَدَيَيْنِ وعَلَيَيْنِ وإلِيَيْنِ في النصب والجر .
وان كانت لم تُمَل ولم تقلَب ياء في حال نحو : إلى ، إذا سمّيتَ بها فتقلبها واوا .

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيا على وزن فَعَلٍ فالأمر على ماوصفتم ، وأما ان كان على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ نحو هُدًى وغِنى فيقلبون الألف واوا (٤) إلاّ لفظتين شذّتا فبُنيتا بالياء والواو فقالوا: حِمَيانِ وحِمَوانِ ورِبَوانِ ورِبَيانِ ، في تثنية حِمَى وربا .

(١) أنظر اللسان : خصى ، والخزانه ٣٥٩/٣ ففيهما شواهد عدة على ماجاء من ذلك .
(٢) ر : بالعلامتين (٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) في المخصص انهم يقلبون الألف ياء نحو : الضحى والرشى وما أشبههما ١١٣/١٥ .

وان كان رباعياً قلبت الألف ياء بالاتفاق وألحقت العلامتين فتقول : مَلْهَيَانِ ومُوسَيَانِ ، في الرفع ، ومُوسَيَيْنِ ومَلْهَيَيْنِ في النصب والخفض ، في تثنية مُوسى ومَلْهى .

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبتَ الألف ياء في مذهب أهل البصرة كالرباعي ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في تثنية حُبارَى وجُمادَى على مذهب البصريين : حُبارَيانِ وجُمادَيانِ ، وعلى مذهب الكوفيين : حُبارانِ وجُمادانِ (١) . والصحيح في القياس ماذهب اليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله :

٤٤ أصبحَ زيدٌ خَفَشَ العَيْنَيْنِ (فعلتُهُ لا تنقضي شهرَيْنِ
شَهرَيْ ربيعٍ وجُمادَيَيْنِ (٢)

فقال : جُمادَيَيْنِ (٣) .

وإن كانَ مهموز الآخر فلا يخلو ماقبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإن كان متحركاً نحو : نَبَأ وأجَأ (٤) ألحقتَ العلامتين من غير تغيير فتقول : [١٤ظ] نَبَآنِ وأجَآنِ ، في الرفع ونَبَأَيْنِ وأجَأَيْنِ ، في النصب والخفض وإن كان / ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو عِبْءٍ ودِفْءٍ جاز فيه وجهان : إلحاقُ العلامتين من غير تغيير فتقول : عِبْئانِ ودِفْئانِ ، في الرفع ، وعِبْأَيْنِ ودِفْأَيْنِ في النصب والخفض ، ونقلُ حركة الهمزة إلى الساكن وحذفها فتقول : عِبانِ ودِفانِ ، في الرفع ، وعِبَيْنِ ودِفَيْنِ ، في النصبِ والخفض .

---

(١) الحبارى نوع من الطيور ، وانظر الكتاب ٩٣/٢ ، المقتضب ٢٥٩/١ ، ٤٠/٣ ، المخصص ١١٤/١٥، الانصاف : م ١١٠ .

(٢) مابين القوسين سقط من ج ، روهو في حاشية ج الحقه المصحح .

(٣) أنشده ابن دريد ولم ينسبه والرواية عنده : العينينه ، شهرينه ، جمادينه ، والماء للسكت ، الجمهرة ٤٨٨/٣ ، شرح السيرافي ١٧٤/٤ظ .

(٤) في حاشية ج : أحد جبلى طيء والآخر سلمى أ. هـ ، وانظر اصلاح المنطق ٣٩٩ .

وان كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائد ، فإن كان غير زائد نحو : شَيْء وضَوْء ، فحكمه حكم الصحيح فتقول في تثنية شيء وضوء : شَيْئان وضَوْءان . وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير ، تقول : نَبِيء (١) ووُضُوء ، تقول في تثنيتهما : نَبِيئان وَوُضُوءان ونَبِيئَيْن ووُضُوءَيْن ، وإن شئتَ قلبت الهمزة مع الياء ياءً أو مع الواو واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو وألحقتَ العلامتين فتقول : نَبِيّان وَوُضُوّان ، في الرفع ، ونَبِيّيْن ووُضُوّيْن في النصب والخفض .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلا أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للالحاق وإمّا للتأنيث . فإن كانت أصلا نحو : قَرّاء لأنّه من قرأ يقرأ (٢) ، ألحقتَ(٣) العلامتين من غير تغيير فتقول : قَرّاءان ، في الرفع وقَرّاءيْن ، في النصب والخفض وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً فيقال : قَرّاوان وقَرّاوَيْن . وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين نحو : حمراء فتقول : حَمْراوان في الرفع وحمراوَيْن في النصب والخفض . وقد يجوز إقرارها فتقول : حمراءان وحمراءَين وذلك شاذّ .

وإن كانت بدلا من أصل نحو كِساء أو زائدة للالحاق نحو عِلباء(٤) جاز فيها وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً نحو : كِساءَين وكِساوَيْن وعِلباءَيْن وعِلباوَيْن . والأحسن في علباء وبابه القلب ، والأحسن في كساء

---

(١) نبي لغة في نبي وهو من أنبأ ينبيء، وكان الرسول (ص) يكره أن يقال له : نبيء، بتحقيق الهمزة ، الاشتقاق ٤٦٢.

(٢) القراء : الحسن القراءة .. جمعة قراءون والقراء بوزن زهاد، وهو الناسك وفعله تقرأ. يتقرأ انظر الصحاح : قرأ

(٣) ر : ألحقتها .

(٤) العلباء : عرق في العنق أو هو عصب العنق .

وبابه الأقرار(١)، وبعض بنى فزارة يقلبون الهمزة فيها ياء فيقولون : كِسايان وعِلبايان (٢) .

وإذا اجتمع مذكرٌ ومؤنث فلا يخلو أن يتفقا في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غُلّب فيه أحد الاسمين على الآخر وذلك موقوف على السماع نحو أبٌ وأمٌ ، قالوا فيهما : أبوان . وأما مثل شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تثنيتهما فلا تقول : شيخانِ ولا رجلانِ إلا على لغة من قال : شيخ وشيخة(٣) ، فيكون في باب مااتفق فيه اللفظان قال الشاعر في شيخـــة :

وتَضحكُ مني شَيخةٌ عبشَميَّةٌ كأنْ لمْ تَرَى قَبلِي أسيراً يَمانيا (٤)

وقال آخر في رَجُلَــة :

٤٦ خَــرَّقوا جيبَ فَتَاتِهِم لم يُبالوا حُرْمَــةَ الرَّجُلَـهْ (٥)

وإن اتّفقا في اللفظ غُلّب لفظ المذكر على المؤنث نحو : قائم وقائمة، تقول في تثنيتهما : قائمان، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر الا في ضَبُع/[١٥و] للمؤنث وضِبْعان للمذكر فأنك تقول فيهما : ضَبعانِ ، فتغلب لفظ المؤنث

---

(١) انظر الكتاب ٢/٩٤ ، المقتضب ٣/٣٩ ، ٨٧ ، المخصص ١٥/١١٥.

(٢) حكى الكسائي عن بعض العرب قولهم : كسايان وردايان المخصص ١٥/١١٦

(٣) أنظر الكامل : ١/٢٨٠ ، والمذكر والمؤنث للمبرد : ١١٦ .

(٤) من قصيدة مفضلية لعبد يغوث بن وقاص الحارثي قالها في الأسر ، ويريد بالشيخة أم الرجل الذي أسره اذ كان أهوج وكان عبد يغوث عظيم الخلقة وكان سيد قومه ، وقوله: لم ترى : رجوع من الاخبار إلى الخطاب . المفضليات : ١٥٥ ، النقائص ١٥٢ ، الجمل ٢٥٧ ، المذكر والمؤنث ١١٦ المحتسب ١/٦٩ ، ابن يعيش ٥/٩٧ ، المغنى ٣٠٧ ، الخزانة ١/٣١٦ .

(٥) روى في الصحاح : مزقوا ، والضمير يعود على بني جبلة في البيت السابق ، وكنى بالجيب عن هنها ، ولم ينسب لقائل . الكامل ١/٢٨٠ ، المذكر والمؤنث ٨٤ ، الأصول لابن السراج ٢/٣٤٤ ، المخصص ١٦٥/٩٩، ابن الشجرى ٢/٢٨٧ ابن يعيش ٥/٩٨ الصحاح واللسان : رجل .

على المذكر لانّه أخفّ منه لقلّة حروفه(١)، وقد جاءوا به على الأصل فقالوا : ضبعانان ، بتغليب المذكر على المؤنث .

* * *

والجمع : ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا .

فقولنا : ضم اسم ، تحرز من الفعل والحرف لانّهما لايجمعان(٢)وقولنا : إلى أكثر منه تحرّز من التثنية لانّها ضماسم(٣)إلى مثله.وقولنا:بشرط اتفاق الالفاظ تحرّز من اختلافها . وقولنا : والمعاني ، تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني نحو : عين وعين وعين ، إن أردت باحداها (٤) العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء. وقولنا:او يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية ، فأنّ ذلك يجوز جمعه نحو:الأحامرة،في اللحم والخمر والزعفران .

فعلى هذا لاتخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف ، فأن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلاّ فيما غُلّب فيه (٥) أحد الأسماء على سائرها ، وذلك موقوف على السماع نحو : المهالبة في المهلّب وبنيه ، والحُوص في الأحوص واخوته (٦).

وان اتفقت فلا تخلو المعاني أن تتفق أو تختلف فأن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من ان يكون واحدا أولا يكون ، فأن كان واحداً فالجمع

(١) في حاشية ج : قال ابن الأنباري : ان الضبع تقع على الذكر والانثى فعلى هذا لاتغليب فيه ٨١ ، وانظر اللسان : ضبع .

(٢) ج : يجتمعان . (٣) ر : شيء .

(٤) ج ، ر : باحداهما وهو تحريف.

(٥) ج: عليه ، وهو تحريف .

(٦) الاحوص لقب غلب على ربيعة بن جعفر بن كلاب ، لصغر عينيه ، وابناؤه هم عوف وعمرو وشريح وربيعة ، وقول المصنف : واخوته ، الظاهر أن الأولى : وبنيه ، وانظر اصلاح المنطق ٤٠١ ، الاشتقاق ٢٩٦ . والشاهد ٥٩٠ .

نحو : الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران ، قال الشاعر :

إنّ الأحامرةَ الثلاثةَ أتلفَتْ   مالي وكنتُ بهنّ قدْماً مُولَعاً
الراحَ واللحمَ السمينَ وأطّلي   بالزعفرانِ فلا أزالُ مُوَلّعاً(١)

وان اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ولا يجوز الجمع نحو عين وعين وعين ، يعني بذلك عين السحاب وعين الماء والعضو المبصر .

وان اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على علميتها أولا تكون فأن كانت أعلاماً باقية على علَميّتها فالعطف ولا يجوز الجمع ، لأنّ الاسم لايجمع إلاّ بعد تنكيره ، وإن لم تكن باقية على علَميّتها فالجمع ولا يجوز العطف إلاّ في ضرورة الشعر . قال الشاعر :

٤٨ أقمنا بها يَوماً وَيوماً وثالثاً   ويَوماً له يَومُ التّرحلِ خامِس (٢)

فعطف وكان القياس أن يقال : أقمنا بها أياماً أربعة(٣) ، فجمع لولا ضرورة الوزن .

* * *

والجمع ينقسم أربعة أقسام : جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس واسم جمع . فجمع السلامة : ماسلم فيه بناء الواحد نحو الزيدين والهندات .

(١) نسب البيتان للأعشى وليس في ديوانه ، وهما في ملحقات طبعة أوربا ، ونسبهما ابن السيد لأعشى بكر . وقيل : الأحمران ، الذهب والزعفران ، ويقال لهما : الأصفران ، أو اللحم والخمر ، فاذا قلت : الأحامرة ففيها الخلوق أو الزعفران . نوادر الاعرابي ٣٧٣ إصلاح المنطق ٣٩٥ ، مقاييس اللغة ١٠١/٢ ، المخصص ٢٢٤/١٣ ، المحكم ٢٤٩/٣ ، الاقتضاب ٣٦٥ ، جنى الجنتين ١٧ ، ملحق ديوان الأعشى ٢٤٧ .

(٢) لأبي نواس ، والضمير في (بها) يعود على الدار التي ذكرها في مطلع القصيدة . وأبو نواس (ت ١٩٨هـ) لايستشهد بشعره لتأخره الكامل ١٤٤/٣ ، أمالي الزجاجي ١٤٧ ، ابن الشجري ١١/١ ، الارتشاف ٣٩٠ و ، المقرب ١١٦ ، المغني ٣٩٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) قوله : أياما أربعة ، فيه نظر ، فقد قرر ابن هشام أن مدة اقامتهم ثمانية أيام ، اذ ان يوم الترحل خامس بالنسبة اليوم الرابع لا اليوم الأول . المغني ٣٩٣ .

وجمع التكسير : ما تغير فيه بناء الواحد نحو رقود وهنود .

واسم الجمع : هو ماليس له واحد من لفظه نحو : قوم لأنَّ واحده رَجُل ونحو إبِل ، فأنّ واحدة ناقة أو جمل. واسم الجنس : هو الذي/ بينه وبين واحدة حذف التاء نحو : شجرة وشجر وثمرة وثمر . والذي [١٥ظ] نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة .

وينقسم قسمين : جمع بالواو والنون وجمع بالألف والتاء .

فالاسم المجموع بالواو والنون لايخلو من أن يكون صفة أو غير صفة .

فأن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعَلَمِيّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث نحو : زيد وعمرو ، فأن نقص منه العلمية كرجل أو العقل كضَمْران وواشق(١) أو الذكورية كهند أو الخلو من تاء التأنيث كطلحة ، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد(٢) في هذا الشرط الاخير(٣) ، فأنهم لايشترطون الخلو من تاء التأنيث ويجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض فيقولون : طلحون وحمزون ، وذلك لايجوز عند البصريين ، لأنّه اذا جمع بالواو والنون لم يخلُ من أن يثبت الياء أو تحذف ، فأن أثبتت فقيل : حمزتون وطلحتون ، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التأنيث والواو التي تعطي التذكير ، وان حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضاً منها ، فلذلك لم يجمعوه الا بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التأنيث.

واستدلّ الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدّى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض ، نحو قوله :

---

(١) ضمران وواشق من أسماء الكلاب .

(٢) من ذهب إلى ذلك من البغداديين ابن كيسان . الانصاف م ٤ .

(٣) ج ، ر : الآخر ، وهو تحريف .

٤٩ وعقبةُ الأعقابِ في الشّهرِ الأصمّ (١)

فجمع عقبة على اعقاب ، وهذا عندنا من القلة بحيث لايقاس عليه (٢) .

وان كان صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكوريّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث وأن لا (٣) يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو: عالم ومهندس، تقول في جمعه : عالمون ومهندسون .

فأن نقص الخلو من تاء التأنيث نحو: رَبعة (٤)، أو العقل نحو : شاحج ، والشحيج صوت البغل ، أو الذكوريّة نحو : حائض ، لم يجمع الواو والنون . وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنثة من الجمع بالألف والتاء نحو : أحمر وسكران وصبُور وشكُور .

وذلك أنّ أفعل فعلاء وفعلان فَعلى وكلّ صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذا أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع . فممّا جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ليسَ في الخَضْراواتِ صدَقَةٌ (٥) .

وقول الكميت :

٥٠ فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائلَ أسودينَ وأحمرينا(٦)

---

(١) الشهر الاصم: رجب سمى بذلك لانه من الاشهر الحرم فلا يسمع فيه صوت قتال ولاقعقعة سلاح ، ولم عثر على نسبة البيت . الانصاف ٢٨ ، الدرر اللوامع ١٩/١ .

(٢) قال الآنبارى : فهو (أى الشاهد) مع شذوذة وقلته لاتعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير . الانصاف ٢٨ .

(٣) ر : لم

(٤) رجل ربعة : لاطويل ولا قصير ، ومثله امرأة ربعة .

(٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٣١٤/٣ وانظر المقتضب ٢١٧/٢ والترمذي كتاب الزكاة ١٣

(٦) الشاهدمن قصيدة لحكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام يهجو مضر ويرمى امرأة الكميت بأهل الحبس لما فر منه متخفيا بثياب امرأته ، ووهم المصنف في نسبته الكميت . ونزار هو والد مضر وهو ابن معد بن عدنان . شرح السيرافي ٥٤/٥ ظ وفيه : بنات ابني نزار ، ابن يعيش ٦٠/٥ ، الخزانة ٨٦/١ ، شواهد الشافية ١٤٣ .

فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف (١).

* * *

وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو : هند أو كلّ اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو / لمؤنث ماعدا فَعْلَى فَعْلان وفعلاء أفعل[١٦و] خاصة وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل نحو دُرَيهمات ودُنَيْنيرات .

وما عدا ذلك لايجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع نحو : حَمّامات وسُرادُقات واصْطَبلات وسِجِلاّت ، ولذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله :

٥١ – إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً للدولـةِ ففي الناسِ بوقاتٌ لهاوطبولُ(٢)

فجمع بوقا على بوقات وليس ذلك بابه .

* * *

والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية مالم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف . فان كان منقوصاً الحقت العلامتين له من غير أنْ تردّ المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء فتقول في : قاضٍ : قاضُونَ ، في الرفع وقاضِينَ في النصب والخفض .

فان كان في آخره الف حذفتها والحقت العلامتين ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى : موسَوْنَ في الرفع وموسَيْنَ في النصب والخفض .قال الله تعالى:وأنتُمُ الأَعلَوْنَ(٣). وقال وإنّهم عندنا لمنَ المُصطَفَيْنَ (٤) .

---

(١) ظاهر البيت يقتضي أن أحمرين وأسودين نعت لحلائل ، وجمع فعيل على فعائل شذوذا وكلام ابن عصفور يقتضي أن تكون حلائل حالا من نساء واسودين مفعولا (ع .ت عل النجدي)

(٢) من قصيدة في مدح سيف الدولة .وابن جني يصحح جمع بوقات لأنه لما لايعقل قرىء : ثمرات كل شيء وقالوا : ياثارات فلان، المحتسب ١٥٣/٢ وانظر المقرب ١١٦ ،الدرر اللوامع ٦/١ ، العرف الطيب ٣٧٥ ، الديوان ٨٧/٢ .

(٣) آل عمران ١٣٩ (٤) سورة ص : ٤٧ .

وأجاز (١) أهل الكوفة مع هذا الوجه وجها آخر وهو ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملا على غيره من جمع السلامة فتقول : موسُونَ في الرفع وموسِينَ في النصب ، وذلك غير مسموح ولا جائز قياساً ، لأنك إذا ضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدلّ على الألف المحذوفة .

* * *

ونون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين ونون الجمع مفتوحة أبدا فتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف ، فأنّ الكسرة مع الياء والواو مستثقلة . وقد حكي فتح نون الاثنين مع الياء وهذا ممّا يقوّي ما ذكرنا من (٢) انّ نونَ الجمع فتحت طلباً للتخفيف . فمن ذلك قوله :

٥٢ يارُبَّ خالٍ لكَ من عُرَيْنَهْ حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ
فَعِلَتُهُ لا تَنقضي شَهْرَيْنَهْ شَهْرَيْ رَبيعٍ وجُمادَيْنَهْ(٣)

وأجازَ بعضهم فتحها مع الألف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٣ أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومَنْخِرَيْنِ أشبهَا ظبيانا(٤)

وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لايعرف قائله .

* * *

(١) ج : اختار .

(٢) ج : في .

(٣) روى قطرب هذا الرجز لأمراة من فقعس ، وعرينة قبيلة باليمن . جوينة مصغر جونة وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والابل . والبيتان الاخيران رويا مع الشاهد ٤٤ من غير ها سكت وبكسر النون على اللغة الشائعة في نون الثنى ولا يخفى ما بين البيتين الاخيرين والذين قبلهما من عدم التجانس فالأولان يفهم منهما الفخر وتفضح السخرية والهزء في البيتين الأخيرين المخصص ١١٤/١٥ ، ابن يعيش ١٤٢/٤ ، الخزانة ١٣٨/٣ ، الضرائر ١٦١ .

(٤) من رجز أنشده المفضل لرجل من بني ضبة ، وقيل مصنوع ، ظبيان : اسم رجل واراد : منخرى ظبيان فحذف المضاف . تلقيب القوافي لابن كيسان ٦٤ ، سر الصناعة ٦٤٦(خ) العيني ١٨٦/١ ، التصريح ٧٨/١ ، الخزانة ٣٣٦/٣ ، ديوان رؤية ١٨٧ .

ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة خثعم وهي فخذ من طيئ (١). قال الشاعر :

٥٤ إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها(٢)

فغايتاها في موضع نصب وهو بالألف .

* * *

والاسم المجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية مالم يكن فيه تاء التأنيث ولم يكن على وزن فَعْلٍ أو فُعْلة أو فُعْلٍ أو فَعْلة، فأن كانت فيه تاء التأنيث حذفتها والحقت الألف والتاء تقول في فاطمة : فاطمات وفي عائشة عائشات. وان كان وزن فِعْلٍ او فِعْلَة او فُعْلٍ او فُعْلَة فلا يخلو ان يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام، فإن كان صحيحاً جاز فيه ثلاثة [١٦ظ] أوجه : بقاء العين على سكونها نحو هِنْد وهِنْدات وجُمْل اسم امرأة وجُمْلات، وفتحها طلباً للتخفيف فتقول: هِنَدات وجُمَلات، واتباعها للفاء فتقول : هِنِدات وجُمُلات .

وإن كان معتلّ العين نحو دِيمَة ودُولَة (٣) فالأسكان ليس إلاّ فتقول في جمعه ديمات ودُولات .

وإن كان معتل اللام فحكمه حكم الصحيح مالم تكن اللام ياء فإن كانت ياء فإنّها لا يجوز فيها الاتباع نحو : مِرْيَة (٤) تقول في جمعه : مِرْيات، ومِرَيات ، ولا يجوز مِرِيات بإتباع حركة العين للفاء .

(١) وقيل انها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم . النوادر ٥٨، ١٦٤ معاني القرآن ٢/٨٤ سر الصناعة ٦٤٥ ، المغنى ٣٧ .

(٢) روى في رجز نسبه الجوهرى لابي النجم وقيل لرؤبة ولبعض أهل اليمن و لرجل من بني الحارث . وأراد بالغايتين : الطرفين من شرف الأبوين النوادر ٥٨، ١٦٤، التوجيه ٢٧٧ الصحاح واللسان : على المغنى ٣٧ العيني ١/١٣٣ ، الخزانة ٣/٣٣٦ ؛ ديوان رؤبة ١٦٨.

(٣) الديمة ، السحابة المطرة ، والدولة : المال يتداول بين الناس .

(٤) المرية الشك ، ومرية الناقة : انزال لبنها بالمسح على ضرعها .

وان كان على وزن فَعْلٍ جاز في عينه الفتح والإسكان نحو : دَعْدٍ ، تقول في جمعه دَعْدات ودَعَدات .

وان كان على وزن فَعْلَة فلا يخلو من أن يكون صحيح العين أو معتله (١) فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة فإن كان اسماً ففتح العين ليس إلاّ نحو : جَفْنَةٍ وجَفَنات ، ولا يجوز الإسكان إلاّ في ضرورة نحو قوله :

٥٥ أو تَستريحَ النفسُ من زَفْراتِها (٢)

وان كان صفة فالإسكان ليس إلاّ نحو : ضَخْمَةٍ وضَخْمات ، ألا لفظتان شذتا وهما : رَبْعَةٌ ولَجْبَة (٣) ، قالوا في جمعهما : رَبَعات ولَجَبات ، بفتح العين .

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين نحو : جَوْزَةٍ وجَوْزات وبَيْضَةٍ وبَيْضات الا في لغة بني هذيل ، فإنّهم يجرونه مجرى صحيح العين في الفتح فيقولون : جَوَزات وبَيَضات (٤) .

• • •

واختلف الناس في نون الاثنين والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنّها عوض من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة مع الألف

---

(١) كذا في النسخ والاولى : معتلها .

(٢) لم ينسب هذا الرجز والرواية فيه : فتستريح ، وهو جواب التمنى في الأبيات السابقة عليه. الزفرة: الشدة. اللامات ١٤٦، الخصائص ٣١٦/١، التمام ١٨٠ تثقيف اللسان ٢٣٥، الانصاف ٢٢٠، المنفى ١٦٧، الصحاح واللسان: زفر، لمم، شواهد الشافية الشافية ١٢٨.

(٣) ج،ر: لجبة، وهو تصحيف، واللجبة : الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها. وفيها ثلاث لغات: فتح اللام وضمها وكسرها، والجمع لجاب ولجبات، وهو شاذ لأن حقه التسكين. مجالس ثعلب ٥٣٧، الصحاح: لجب.

(٤) انظر الشاهد ٨١٠

واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف . الا ترى أنّك اذا قلت : رأيت زيداً ، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ثم حمل المنصوب في التثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون. وكذلك حمل الجمع على التثنية في لحاق النون وهو مذهب الفرّاء (١) . ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع . فإذا قلت : زيدانِ : فالنون عوض من التنوين في زيدٌ وزيدٌ ، واذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيود (٢) ؛ وهو مذهب ابن يحيى (٣) من الكوفيين .

ومنهم من ذهب إلى أنّ هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين (٤) كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح واليه ذهب سيبويه (٥) .

فأما من ذهب إلى أنّها / عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها مع(٦) [١٧و] الألف واللام . وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة فمذهبه فاسد، لسقوطها في (٧) الاضافة . وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة والتنوين

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي، امام الكوفيين في النحو واللغة ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي واخذ عنه، توفي عام ٢٠٧هـ. ترجمة ابن النديم ٩٨ ، ياقوت ٢٠/٩، الانباري ١٢٦.

(٢) ر: زيدين.

(٣) ر: أحمد بن يحيى. أهـ. وهو أبو العباس احمد بن يحيى المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، عاصر المبرد وكانت بينهما منافسة. توفي ببغداد عام ٢٩١هـ، ترجمة الخطيب البغدادي ٢٠٤/٥، ياقوت ١٠٢/٥، القفطي ١٣٨/١، ابن خلكان ٨٤/١.

(٤) ر: الذي .

(٥) في الكتاب: وتكون الزيادة الثانية (أي في المثنى) نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ٤/١.

(٦) ر: من، وهو تحريف.

(٧) ر: من، وهي ليست في ج.

فمذهبه فاسد ، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض ، لأنه يلزم اثباتها في الاضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام .

وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الاضافة فمذهبه فاسد ، لأن الاسم لاينون (١) في حال إضافته ولا حال تعريفه ، وأما من ذهب إلى أنّها عوض من تنوينين فصاعداً ، فمذهبه فاسد ، لأنه لايجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فإنّه لا نظير له في كلامهم .

وأما من ذهب إلى أنّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه. وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي(٢) أن يلتفت اليه ، وأيضاً فإنّه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها (٣) للاضافة .

فاذا بطلت هذه المذاهب لم يبق الا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى ، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة.ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام ، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف اليه ، لحلوله محل التنوين .

• • •

فإن سأل سائل : هل العقود نحو عشرين وثلاثين من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع نحو قوم وإبل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال ؟ فالجواب : إنّها من أسماء الجموع . فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والخفض ؟ فالجواب : إن الذي منع من ذلك

---

(١) ج، ر: ينبى، وهو تحريف. (٢) ر: فلا.
(٣) ر: بحذفها، وهو تحريف.

شيئان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنّها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا (١) اسما علما ولا صفة؟ والآخر : ان ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحدة ثلاثا أو ثلاثة وكلاهما لاينبغي أن يجمع بالواو والنون ، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن ، والمؤنث لايجمع بالواو والنون . وأيضا فأنّه لو كان جمع ثلاث لكان أقل ماينطلق عليه تسعون أو تسعة لأن أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان ثلاثون جمع ثلاث لأعطي ثلاثاً ثلاثَ مرات فأن عنى بالثلاث آحادا كانت تسعة وإن عنى بالثلاث عشرات كانت تسعين .

فقد بانَ أن هذه العقود ليست جموع سلامة ، ولو كان عشرون جمعا لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لايتغيّر فيه الواحد .

فأن قيل : / وما المانع أن تكون جموع تكسير ؟ فالجواب : إن جمع التكسير [١٧ظ] هو الذي له واحد من لفظه بني الجمع عليه ، وقد تبيّن أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها لامتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث ، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك ، في أنه لايتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود ، فثبت أنها من قبيل اسماء الجموع . فالواحد من عشرين رجلا أو امرأة على حسب مايراد به من المعدودات كما ان الواحد من قومٍ رجلٌ ومن ابلٍ جَمَلٌ .

فأن قيل : ماوجه كونه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة ؟ فالجواب : انّه جاء على حدّ ماعليه سنون وأرضون ، الا ترى ان سنين ليس بجمع سلامة ، لتَغيُّر لفظ سنة ، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هَنَةٍ (٢) وشَفَةٍ

(١) ج ر : تلحقها، وهو تحريف.

(٢) ر : هند، وهو تحريف، والهنة من هنو وهي تأتي بمعنى المرأة وخصلة الشر والجمع هنات وهنوات. الصحاح : هنو.

ألا ترى أنهما لايجمعان بالواو والنون . فهو وان كان له واحد من لفظه اسم(١) جمع كركبٍ في مذهبنا ، ألاترى أنه اسم جمع وان كان واحده راكبا لكونه لم يَطّرد ، أعني فاعِل على فَعْلٍ .

فاذا (٢) ثبت أن اسماء الجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك .

فان قيل : فأنّما يكون ذلك في المنقوص نحو سَنَة وعِضَة وثُبَة ،

فالجواب : إنّه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة (٣) عوضًا من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل، اذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ألاترى أنّهم قد فعلوا ذلك في أرضٍ فقالوا : أرَضُونَ ، ليكون ذلك عوضا من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل فكذلك هذه العقود جاءت بالواو والنون والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أخواتها ، لأن اسماء العدد كلها مؤنثة فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال . فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة أرَضِينَ .

---

(١) ر : فهو، وهو تحريف. (٢) ر : واذا.

(٣) ر : انما. (٤)ج ، ر : لعلاثة، وهو تحريف.

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : هو كل اسم أو ماهو في تقديره أسنِد اليه فعل او ماجرى مجراه وقُدِمَ عليه على طريقة فَعَل أو فاعِلٍ .

فأما الاسم فقد تقدم حدُّه،واما ماهو في تقديره فهو أنَّ وأنْ وما وكي المصدريّات وسمّيت مصدريات لأنّها مع مابعدها في تأويل المصدر الا أنَّ كي كي لاتكون فاعلة .

فالفاعل اذن لايكون الا أسماً وأنَّ وأنْ وما مع مابعدهن ، خلافا لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلا ، وأحتج بقوله تعالى : ثُمَّ بدا لهم من بعدِ مارأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حينٍ (١) وهذا لاحجة فيه لأنه يحتمل (أن يكون)(٢) فاعل بدا ضمير المصدر الدالّ عليه وهو البَداءُ كأنه قال : ثم بدا لهم هو أي البَداءُ ونظير ذلك قول الشاعر :

٥٦ إذا اكتحَلتْ عيني بعينِـــكِ مَسّهـــا
بخَيرٍ وجَلّى غَمْـــرةً مِن فؤاديا (٣)

يريد : مسّها هو ، أي الاكتحال ، وتكون اللام من قوله : لَيَسجُنُنّهُ إما جوابا لقسم محذوف تقديره:واللهِ / لَيَسجُنُنّهُ،واما جوابا لبدا[١٨و] لهم ، لأنَّ بدا من افعال القلوب ، وأفعال القلوب قد تجرى مجرى القسم فتحتاج إلى جواب ، بدليل قول الشاعر .

---

(١) يوسف: ٣٥، وهذا راى الكوفيين، واشترط الفراء لصحته أن يكون المسند قلبياً. المغني ٤٤٨.

(٢) سقط مابين القوسين من ج.

(٣) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق يبدأها بالنسيب، والرواية عن مكان من. النقائض ١٧٤، الديوان ٦٠٣. والذي يلاحظ أن التنظير بين البيت والآية غير دقيق، لأن الفاعل في الآية هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل بدأ، وفي البيت ضمير المصدر المفهوم من الفعل المتقدم اكتحلت ، وهو مستوف لفاعله (عيني) (ع.ن)

٥٧ ولقد عَلِمتُ لَتأتِينَّ مَنِيـتِي　　　　إن المَنِيةَ لاتَطِيشُ سهامُها (١)

فجعل لَتأتِينَّ جواباً لعَلِمتُ.

والفعل أيضاً قد تقدم حدُّه، وأما ماجرى مجراه فهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بأسم الفاعل وغير المشبهة والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر المقدَّر بأنْ والفعل والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر نحو : ضَرباً زيداً، أي: اضرِبْ زيداً ، وقائماً وقد قَعدَ الناسُ، أي: أتقومُ وقد قَعدَ الناسُ؟ وأسماء الافعال نحو :نَزالِ أُكرِمْكَ، أي إنْ تَنزِلْ أُكرِمْكَ، والظروف والمجرورات إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً نحو :جاء زيدٌ وعليه ثوبُهُ، أي كائناً عليه ثوبه، أو صفات نحو: مررتُ برجلٍ عليه ثوبُهُ، أي كائنٌ عليه ثوبُهُ، أو أخباراً نحو: زيدٌ عليه ثوبُهُ وأمامَكَ أبوهُ أي كائنٌ عليه ثوبُهُ وكائنٌ أمامَكَ أبوهُ، أو موضع ماهو خبر في الأصل وذلك في المفعول الثاني في باب ظننت والثالث في باب أعلمت نحو : ظننت زيد عليه ثوبه وأمامك أبوهُ أي كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامَك أبوه، وكذلك : أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبُهُ ، أي ثابتاً عليه ثوبُه، أو موضع الفعل في باب الاغراء نحو: عَليكَ زيداً، أي إلزَمْ زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش(٢) فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في

---

(١) هذا الشاهد ملفق من بيتين أولهما لبيد وهو يصف فيه بقرة وحشية أصابت الذئاب ولدها والبيت.

صادفن منها غـرة فأصبنـه　　　　إن المنايا لا تطيش سهامهـا

والثاني لم يذكر قائله وهو:

ولقـد علمـت لتأتين منيـتي　　　　لا بعـدها خوف علي ولا عـدم

الكتاب ٤٥٦/١، شرح السبع ٥٥٧، ابن الناظم ٧٦، المغنى ٤٤٨، ٤٥٥، العيني ٤٠٥/٢، شواهد المغنى ٢٨٠، الخزانة ١٣/٤.

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل بن أحمد وسيبويه وكان أسن منه، كان اماماً في النحو واللغة والعروض والقراءات توفي عام ٢٢١هـ أو ٢١٥هـ أو ٢١٠هـ. ترجمة السيرافي ٣٩، ابن النديم ٧٧، ياقوت ٢٢٤/١١، ٣٦/٢.

رفع الفاعل على الاطلاق، قويت فيها جَنَبة الفعلية أو لم تقو نحو قولك: في الدارِ زيدٌ وعندكَ عمروٌ، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلا بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى(١) .

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلا وانما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل تأثير ان واخواتها فيه في مثل : انَّ في الدارِ زيداً وانَّ عندكَ عمراً ، لأنها لاتعمل الا في المبتدأ خاصة . فأن قيل : فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا أخرى ؟

فالجواب : إنَّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه وأما الفاعلية فتحتاج إلى دليل على اثباتها .

فأن قيل : واذا ثبت أنّهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي يمنع من حمل غيرها عليها في مثل : في الدارِ زيدٌ وعندكَ عمروٌ ؟ فالجواب : انَّ الظروف والمجرورات لاتقوى فيها جَنَبَةُ الفعلية هنا على ما قويت فيها هنالك .

وقولنا : وقُدِّم عليه، تحرّز ممّا أُخبرَ عنه ما أُسند اليه ، خلافاً لأهل الكوفة فأنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو : زيدٌ قامَ، تقديره قامَ زيدٌ (٢) ويستدلون على ذلك بقول الزّباء :

٥٨ ما للجمالِ مَشيُها وئيدا أجَنْدَلاً يَحمِلنَ أم حديدا (٣)

قالوا : معناه وئيداً مشيُها . ويقول امريء القيس :

---

(١) في الانصاف أن ذلك مذهب الأخفش والكوفيين والمبرد. مسألة ٦.

(٢) ووافقهم الأخفش ورده المبرد في المقتضب ١٢٨/٤، وانظر اسرار العربية ٧٩- ٨٤، المغني ٦٤٣.

(٣) الوئيد البطيء المتمهل الجندل: الحجر، ورواية الفراء بجر (مشيها) على أنه بدل من الجمال. معاني القرآن ٧٣/٢، ٤٢٤، الكامل ٨٥/٢، أمالي الزجاجي ١٦٦، مجمع الميداني ٢٣٦/١، المغني ٦٤٤، العيني ٤٤٨/٢، الخزانة ٢٧٢/٣.

٥٩ فَظَلَّ لنا يومٌ لـذيذٌ بنعمـةٍ فقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ مُتَغَيِّبِ(١)

قالوا : معناه مُتغيِّب نحسُه . ويقول النابغة :

٦٠ ولابدَّ من عوجاءَ تَهوى براكب إلى ابن الجلاح.سيرُها الليل قاصدِ (٢)[١٨ظ]

قالوا معناه قاصدٍ سَيرُها ، إذْ لو لم يكن كذلك لقال : قاصدُهُ .

أمّا قول الزباء : مشيُهما وئيدا ، فمشيها بدل من الضمير الذى في الجمال لأنه موضع خبر المبتدأ الذى هو ما .

وأما قول امرىء القيس : فقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ مُغيِّبِ . فنحسه مرفوع بمقيل ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، كأنه قال : قائل نَحسُهُ ويكون معناه ومعنى متغيب واحد . وأما (قول النابغة) (٣) سيرُها الليل قاصد ، فقاصد(٤) ، صفة عوجاء وحذفت منه التاء كما قالوا : ناقة ضامر وأيضاً فأنّه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر والدليل على ذلك قول الشاعر :

صددتَ فأطولتَ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصُدودِ يدومُ (٥)

أراد وقلّ ما يدومُ وصالٌ ، فقدَّم الفاعل على الفعل ، لأنَّ قلّما من الحروف التي لا تليها إلاّ الأفعال ظاهرة .

---

(١) المقيل: اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة. قل: فعل أمر من قال يقيل. مجالس العلماء ٣١٩، الديوان ٤٠ (طالسندوبى).

(٢) ابن الجلاح هو النعمان بن جبلة بن وائل الكلابي وكان قد أتاى ابنة الشاعر بعد أن أسرها مع قوم كانت فيهم. العوجاء: الناقة التي اعوجت من الهزال. تهوى به: تسرع. العقد الثمين ٩، الديوان ١٧٠.

(٣) مابين القوسين ليس في ر

(٤) ج، ر: قاصدى، والياء زيادة من الناسخ.

(٥) للمرار بن سعيد الفقعسي يخاطب نفسه، ونسب لغيره. وجاء تصحيح الفعل: اطولت شاذا قياساً. وقيل: وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لأن البصريين لايجيزون تقديم الفاعل في شعر ولانثر. الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، المقتضب ٨٤/١، الخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، المغني ٣٣٩، ٦٤٤، ٦٥٢، الخزانة ٢٨٧/٤.

وثمرة الخلاف أنّهم يجيزون في فصيح الكلام : الزيدونَ قامَ ، على تقدير قامَ الزيدون ، ونحن لانجيز ذلك الا في ضرورة الشعر .

وقولنا: على طريقة فَعَلَ نعني(١) اسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ماهو كالفاعل ، نحو قامَ زيدٌ ، وتحرزّتُ بطريقة فَعَلَ ، من طريقة فُعِلَ ، وهي اسناد الفعل إلى المفعول الذى لم يُسمَّ فاعله في المعنى ، نحو ضُرِبَ زَيدٌ .

وقولنا : على طريقة فاعِلٍ ، نعني به اسناد الاسم الذى جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ وحسنٍ وجهُهُ ، وتحرزّت بها من طريقة « مفعول » وهي اسناد الاسم الذى جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررتُ برَجلٍ مضروبٍ أبوهُ ، لأنَّ «أبوهُ» مفعول مالم يُسمَّ فاعله .

واما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلا للفعل خاصة نحو: ضربَ زيدٌ عمراً لان الفضلة مما(٢) يستغنى عنها والعمدة مما لايستغنى عنها، الا ترى انك تقول ضرب زيد ولا تذكر عمراً فيتم (٣) الكلام دونه ولا تقول: ضَرَبَ عمراً، دون زيد، لأنَّ الفاعل لايتم الكلام دونه . فقولنا : كلّ فَضلةٍ انتصبت بعد تَمام الكلام ، يدخل تحته جميع الفضلات .

وقولنا : يكون محلاً ، يخصّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنّهما محلان وما سواهما ليس بمحلّ .

وقولنا : الفعل خاصة ، يخصّ المفعول به دون ظرفي (٤) الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول ، وذلك نحو : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً أمامَكَ يومَ الجُمعةِ ، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما ، ومحلاّن للضارب

(١) ر: نعنى به.
(٢) سقطت مما من ر.
(٣) ج : فتم
(٤) ر : ظرف.

والمضروب من حيث كانا فيهما ، والمفعول انّما هو محل من حيث وقع الضرب به لافيه ..

* * *

وانما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما .

فأن قيل : فهلاّ كانَ الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنَّ الفعل لمّا كان يطلب جملة من المفعولين أقلّها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف الزمانِ وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك : قامَ زيدٌ وعمراً قياماً يومَ الجمعةِ أمامَكَ خوفاً مِن كذا ، واكثرها ثمانية . وذلك اذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين(١)، تقول أعلمتُ وعمراً بكراً زيداً (٢) منطلقاً إعلاماً يومَ الجُمعةِ أمامكَ خوفاً مِنهُ، ولا يطلب من الفاعلين الا واحداً نُصِبَتْ طلباً للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل .

فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل / الا الرفع أو الخفض، فكان[و١٩] الرفع به اولى (٣) من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض ثانياً عنهُ لأنَّ الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف ، ألا ترى أنك اذا اشبعتها صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان ، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول فأعطى الأول للاول مناسبة.

فأنْ قيل : فما الدليل على تقدّم مرتبة الفاعل ؟ فالجواب : انَّ الدليل على ذلك كون الفعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع وليس هو كذلك مع المفعول .

---

(١) ر : مفاعيل

(٢) ـ : زيداً بكراً.

(٣) ر : أولى به .

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل مثل : يَفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلانِ وتَفعلُونَ وتفعلينَ ، ألا ترى أنَّ إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل ، لكونه قد تَنزَّل (١) مع الفعل كالشيء الواحد وذلك نحو : الزيدانِ يقومانِ والزيدُونَ يقومونَ ؟

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل ضَرَبْتُ ، دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة ، ألا ترى أنّهم انما فعلوا ذلك كراهة توالى أربعةَ أحرف متوالية التحريك ، وذلك لايُكره إلاّ في كلمة واحدة . فلولا أنّهما قد جعلا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالى الحركات فيسكنون .

* * *

وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبيّن نحو ضَرَبَ زيداً عمرٌ ، أو معنى مُبين نحو : أكلَ كُمثرى موسى ، او تابع مبيّن نحو ضَرَبَ موسى الكريمَ عيسى العاقلُ أو لفظٌ مبيّن نحو : ضَرَبَتْ موسى سلمى ، لأنَّ التاء علامة لتأنيث الفاعل . فأن لم يكن في الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدَّم والمفعول هو المؤخّر . والمفعول بعد ذلك قسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر نحو ضَرَبني زيدٌ . أو يكون المفعول مضافاً اليه المصدر المقدَّر بأن والفعل او اسم الفاعل نحو يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ (وهذا ضارب زيد أبوهُ ،أى ضاربٌ زيداً أبوه . أو يكون الفاعل مقروناً بألاّ نحو ماضَرَب زيداً الاّ عمرو . أو في معنى المقرون بألاّ نحو : إنّما ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، يريد ماضَرَب زيداً إلاّ عمرٌ) (٢) أو متّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو : ضَرَبَ زيداً غلامُهُ أو (٣) في ضرورة شعر نحو قوله .

(١) ج : ينزل.
(٢) سقط مابين القوسين من ر.
(٣) ر : الا، وهو تحريف.

٦٢ وكانت لهم ربعيّةٌ يحذَرُونَها   إذا خَضْخَضَتْ ماء السماء القبائلُ(١)

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل وذلك اذا كان الفاعل ضميراً متصلا نحو : ضَرَبتُ زيداً . أو مضافا اليه المصدر المقدَّر بأن والفعل نحو : يعجبني ضربُ زيدٍ عَمْراً . أو مقروناً بإلاّ نحو : ماضربَ زيدٌ إلاّ عُمراً . أو في معنى المقرون بإلاّ نحو إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمراً أي ماضرب زيدٌ الاعمراً . أو لا يكون في الكلام مايُبيّن الفاعل من المفعول . أو في ضرورة شعر .

وقسم انت فيه بالخيار وهو ماعدا ذلك / [١٩ظ]

* * *

وينقسم أيضا المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً منفصلا نحو : إيّاكَ نَعبدُ (٢) . أو اسم شرط نحو : من تضربْ أضربْه . أو اسم استفهام نحو أي رجل تضرب ؟ أو كم الخبرية نحو : كم غلام ملكت ! أي كثيراً من الغلمان ملكت . أو في ضرورة شعر .

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً متصلا نحو : ضربني زيد . أو كان العامل غير متصرّف ، وغير المتصرف من العوامل الفعلية الواصلة إلى منصوب ، هو : ليس وعسى وفعل التعجب ، فإنّه لاينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولا الا هذه الأفعال . وتصرف الفعل أن يكون منه ماض ومستقبل وحال . وغير المتصرف من العوامل الاسمية ماعدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع وضع الفعل نحو : ضربا زيدا .

وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل .

(١) النابغة الذبياني من قصيدة في الرثاء. الربعية: غزوة في الربيع. وقوله: خضخضت ماء السماء، أي ان الخيل اذا وجدت ماء ناقعاً في الأرض شربته فقطعت به الأرض ويكون صلة لها في الغزو. مجالس ثعلب ٩٥، أبيات المعاني ٨٩٤. المحكم ٢/١٠٠، اللسان: خضض، الديوان ١١٧.

(٢) سورة الفاتحة ٥.

ويلزم أيضاً تأخيره اذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر (١) وهي : ماالنافية نحو : ماضَرَبَ زيدٌ عمراً ، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام التأكيد نحو : لأضرِبَنَّ زيداً ، لا تقول : زيداً لأضرِبَنَّ ، وأدوات التحضيض وهي : هلاّ ولولا ولوما وألا ، اذا كانت بمعنى هلاّ . أو يقع العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول ، فإنّه لا يجوز تقديم المفعول إذ ذاك على الموصول ولا على الموصوف نحو : يُعجبني الذي ضربَ زيداً ، ويُعجبني رجلٌ ضربَ زيداً ، أي ضاربٌ زيداً ، لا يجوز أن تقول يعجبني زيداً الذي ضَرَبَ ولا : يعجبني زيداً رجلٌ ضاربٌ .

وما عدا ذلك أنت فيه بالخيار ، إن شئت قدَّمت المفعول على العامل وان شئت أخّرته عنه .

* * *

واختلف الناس في الرافع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ وذلك أنّه (٢) مخبر (٣) عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر (٤) . وذلك فاسد لأنَّ الشبه معنى (٥) والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء .

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لكونه فاعلا في المعنى نحو : قامَ زيدٌ . وهذا فاسد بدليل قولهم : ماتَ زيدٌ وما قامَ زيدٌ (٦) .

ومنهم من قال : ارتفع باسناد الفعل إليه مقدَّما عليه . وذلك فاسد ، لأنَّ الاسناد هو الاضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول ، فلو كان الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضا (٧) .

(١) ر : المصدر، وهو تحريف.
(٢) سقطت أنه من ر.
(٣) ر : يخبر.
(٤) انظر المقتضب ١/٨.
(٥) سقطت معنى من ج .
(٦) انظر المقتضب ١/٨ .
(٧) هذه الآراء التي نقلها المصنف متفرقة نراها مجموعة في كلام سيبويه والمبرد حول الفاعل وهي في حقيقتها ترجع إلى راى واحد. الكتاب ١/٧، المقتضب ١/٨.

ومنهم من (١) قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً ، وذلك أنّ الفعل أبداً طالب للفاعل لايستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل واذا أخذ الفاعل استقلّ به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الأسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً ، إلاّ أنّه يخرج الأسناد عن معناه اللغوي الذي هو الأضافة .

• • •

وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب / إلى أنّه انتصب [٢٠ و] بالفاعل بدليل أنه اذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو : ضُرِبَ زيد (٢) . وذلك فاسد فأنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد اذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلا ، لايجوز أن تقول : عندي رجلا عشرون ، فكان ينبغي اذن أن لايجوز : ضرب عمراً زيدٌ ، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب .

ومنهم من ذهب(٣)إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل(٤) ، وذلك فاسد ، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحدا في جميع المواضع ، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه . وأيضاً فانه يؤدي إلى اعمال عاملين فيمعمول واحد .

ومنهم من ذهب إلى أنّ العامل فيهالفعل أو ما جرى مجراه(٥) . وهو الصحيح. بدليل أنه(٦)يكون على حسب عامله ، فأنكان العامل فعلامتصرفاً تصرف فيه

(١) سقطت من ج (من).

(٢) ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين. ونقل ابن الانباري أن هشاماً الضرير صاحب الكسائي نص على أن زيداً في قولك: ظنت زيداً قائماً، منصوب بالتاء وقائماً منصوب بالظن. الانصاف ٥٣.

(٣) ج ،ر: رحمه، وهو تحريف.

(٤) ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين واحتجوا له. الانصاف م١١.

(٥) ذهب إلى ذلك البصريون واحتجوا له. الانصاف م١١.

(٦) ر: على أنه، وهي زائدة.

بالتقديم والتأخير نحو : زيداً ضربَ عمروٌ . وان كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو : ما أحسنَ زيداً ، لايجوز أن يقال : زيداً ما أحسنَ .

* * *

واعلم أن الفعل اذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من افراد وتثنية وجمع وتأنيث ، وسبب ذلك أن الفاعل اذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لابد له من فاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع . واذا تقدم على الاسم كان موحدا ابدا لان الاسم حينئذ فاعل فلا يكون في الفعل ضمير .

وبعض العرب يُلحقُ الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، وهي لغة ضعيفة (١) . فمن ذلك قول الشاعر :

٦٣ يلومُونَني في اشتراءِ النخيلِ أهلي فكلهُمُ يعذِلُ (٢)

ولو جاء على الفصيح لقال : يلومُني . وكذلك قولـه :

٦٤ الْفيتَا عيناكَ عندَ القَفا أولى فأولى لكَ ذا واقيه(٣)

ولو جاءَ على الفصيح لقال : الْفيَتْ .

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب . منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم . ومنهم من يجعله ضميراً فاعلا وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر . ومنهم من جعل مابعده بدلا منه (٤) .

---

(١) قيل: هي لغة طيىء أو أزد شنوءة او بلحارث. ابن الشجري ١/١٣٢. المغنى ٤٠٥.

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح. ورواية المرزوقي: لقد لامنى، ولا شاهد فيها. معاني القرآن ١/٣١٦، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢/٣٣٥، ابن الشجري ١/١٣٣، ابن يعيش ٧/٧، التوجيه ١٤٨.

(٣) لعمرو بن ملقط (جاهلي). أولى: كلمة تهديد ووعيد، ذا واقية: ذا وقاء وهو منصوب على الحال. وفي ج: عند القفا والمعنى لايستقيم بها. النوادر ٦٢، ابن الشجري ١/١٣٢، أبيات المعاني ٨٩٩، ابن يعيش ٧/٧، المغنى ٤١٠ ، العينى ٢/٤٥٨، الخزانة ٣/٦٦٣.

(٤) الأول مذهب سيبويه والثالث مذهب الفراء، الكتاب ١/٥ ، ٢٣٦، معاني القرآن ١/٣١٦ ابن الشجري ١/١٣٤.

والصحيح أنّ اللاحق علامة ،اذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع العرب .التأنيث ؟ فالجواب : إنّ التأنيث لما كان لازما الفاعل لزمت علامته ، علامة فأن قيل : فلم قلّ المجيء بعلامة التثنية والجمع ، وهلا كان ذلك بمنزلة والتثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل .اذ قد يفرد ،لم تلزم علامتهما .

نـــوع منـــه آخـــر

يعني (١) نوعاً من باب الفاعل والمفعول به ، وذلك أنّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة . وفي هذا الباب اما أن يكونا ناقصين نحو قولك : أعجبَ من في الدار ما في القصْرِ ، واما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً . وفي الباب المتقدم يظهر الأعراب فيهما، وفي هذا الباب ايس كذلك/ . وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولا والمفعول/فاعلا وليس [ظ٢٠] كذلك في هذا الباب ، لأنّ فيه مسائل لايكون الفاعل فيها مفعولا ولا المفعول فاعلا ، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على مانُبيِّن بعد ان شاء الله تعالى .

فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبيِّن معانيها ، فإنّ مَدار مسائل الباب على ذلك ، فأقول :

الموصولات تنقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف « أنْ وما وأنّ وكي » المصدريات ، والاسمُ : مَنْ وما والذي والتي وأيّ بمعناهما والألف واللام بمعناهما أيضاً ، أعني : الذي والتي ، وذو وذات في لغة طيّء ، واللائي بمعنى الذين، وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميتين وأُريد بها معنى الذي والتي .

وأجاز الكوفيون في أسماءِ الأشارة كلّها أن تستعمل موصولات (٢) ،

(١) فاعل (يعني) ضمير يعود على الزجاجي.

(٢) تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، ابن الشجري ١٧١/٢، الانصاف مسألة ١٠٣.

واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: وما تلكَ بيمينكَ ياموسى (١). فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

٦٥ عَدَسْ مالِعبّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهذا تَحملينَ طليقُ(٢)

فقالوا: تحملين من صلة هذا، والتقدير عندهم: فالذي تحملين طليقٌ. وهذا كله لاحجة فيه لأن بيمينك يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالاً من المشار إليه. ويحتمل أن يكون تحملين خبراً ثانياً لهذا. لأنّ المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم: هذا حُلوٌ حامضٌ(٣)، أي مزٌّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة؛ ومن ذلك قول الشاعر:

٦٦ ينامُ بإحدى مُقلتَيْهِ ويتّقي المنايا بأخرى فهو يقظانُ هاجعُ (٤)

فيقظان وهاجع خبران لـ «هو».

وكذلك أجازوا في الأسماء الجامدة المعرّفة بالألف واللام أن تكون موصولة نحو قولك: جاءني الرجلُ قامَ أبوهُ، أي جاءني الرجلُ الذي قامَ أبوه(٥). واستدلُوا على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) سورة طه: ١٧.

(٢) من ابيات ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري يهجو بها عباد بن زياد والي سجستان لمعاويه. عدس: زجر للبغل، وقيل: عدس اسم بغلة الشاعر، وروى في التصريح: أمنت. معاني القرآن ١٧٧/٢، الأغاني ١٩٦/١٨، ابن الشجري ١٧٠/٢، الانصاف ٣٨٤، اللسان: عدس، العيني ٤٤١/١، التصريح ١٣٩/١، الخزانة ٥١٤/٢.

(٣) أنكر ابن هشام أن يكون هذا مثلاً من تعدد الخبر، التوضيح ٥٤/١. لأن الاثنين بمعنى خبر واحد وهو مز. وانظر التسهيل ١٨.

(٤) من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي في وصف الذئب، والعرب تزعم أن الذئب ينام باحدى عينيه والأخرى مفتوحة. وفي حاشية ج: المحفوظ: ويتقى بأخرى اهـ. واثبت المصنف رواية ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٣٩١، العقد الفريد ٢٦١/٤، وفيه: الأعادي العيني ٥٦٥/١، الديوان ١٠٥.

(٥) الانصاف مسألة ١٠٤.

٦٧ لَعَمري لأنتَ البيتُ أكرِمُ أهلَهُ وأقعدُ في أفنائهِ بالأصائلِ (١)

فأكرِم عندهم من(٢)صلة البيت ، كأنّه قال : الذي أكرم . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لأنت (٣)، ويكون قوله : أنت البيت ،تعظيماً له، أي أنت البيت المعظّم بمنزلة قوله : أنتَ الرجلُ ، أي الرجلُ العظيمُ .

* * *

وفي الذي والّتي لغات : الذي ، بتسكين الياء ولشهرتها لاتحتاج إلى دليل. والذيّ ، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الاعراب أو كسرها على كلّ حال نحو (٤) قوله :

٦٨ وابس المالُ فاعلَمْهُ بمَالٍ وإنْ أنفَقْتَهُ الا الـــذيِّ(٥)

تَنالُ بهِ العلاءَ وتَصطفيهِ لأقربِ أقربيكَ وللصَفيِّ

والذِ ، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها نحو قوله :

٦٩ والّذِ لو شاءَ لكنــتُ صخـرا أو جبلا أشــمَّ مُشْمَخـرا(٦)

والّذْ ، بتسكين الدال ، وعليه قوله :

---

(١) لابي ذؤيب الهذلي الأصائل: جمع أصيل وهو مابين العصر إلى مغرب الشمس، وقيل: العشي، وقيل: آخر النهار. وقال المبرد: الأصائل جمع اصيلة مثل خليفة وخلائف. مجاز القرآن ٢٣٩/١ ، ٣٢٨، اصلاح المنطق ٣٢٠، الكامل ٧٠/٣، الانصاف ٣٨٧، الخزانة ٤٨٩/٢، ديوان الهذليين ١٤١/١.

(٢) ر : في.

(٣) هذا توجيه البصريين، الانصاف ٣٨٧.

(٤) ر: وعليه، وكذلك هو في نسخة في حاشية ج.

(٥) البيتان للحطيئة، وروى عجز الأول في اللسان والانصاف: من الأقوام إلا للذي. وروي في الخزانة: وان اغناك، وفي ر: المصطفى مكان الصفي. ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٥٧، اللسان: لذا، الهمع ٨٢/١، الخزانة ٤٩٧/٢، الديوان ٦٩.

(٦) رواه قطرب ولم ينسبه. وفي الانصاف وغيره: لكانت برا، والضمير يعود على الأرض. التمام ٤٢، شرح السيرافي ٦٣/٢ (التيمورية) ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٥٧، الخزانة ٤٩٨/٢.

٧٠ فكنتُ والأمرَ الذي قد كيدا كالَّذْ تزبى زُبيةً فاصطيدا(١)

وهذه اللغات كلها جائزة في التي (٢) .

* * *

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع الا الذي والتي ، فتقول في تثنية الذي : اللذانِ ، في الرفع ، واللذْين في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت اللذانّ واللذَيْنّ ، وقد قُرِيء : واللذانِّ يأتيانها منكم . بتشديد النون (٣) .

وان شئت حذفت النون تخفيفاً (٤) فقلت : اللذا والذي وعليه قوله : [٢١ و]

٧١ أبني كليبٍ إنّ عمّيَّ اللذا قَتلا الملوكَ وفككا الأغلالا(٥)

ومثل ذلك في تثنية التي (تقول في الرفعِ: اللتانِ وفي النصبِ والخفض اللتينِ (٦) وتقول في جمع الذى : اللذِينَ ، رفعاً ونصباً وخفضاً وهو أشهرها وأفصحها . وان شئت حذفت النون(٧)فقلت الذى وعليه قوله :

(١) من رجز لرجل من هذيل. والزبية: حفيرة يستتر فيها للصيد. الكامل ١/١٧، المقصور والممدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٢/٣٠٥، الانصاف ٣٤٥، الخزانة ٢/٤٩٨، ديوان الهذليين ١/٢٨٦، الضرائر ٦٩.

(٢) ر: الذي ،وهو سهو،وانظر في لغات الذي والتي: المخصص ١٤/١٠٠، اللسان لتى ، لذا.

(٣) هذه قراءة ابن كثير، الطبرسي ٥/٤٦، النشر ٢/٢٤٠، سورة النساء، ١٦.

(٤) الكوفيون يرون ان حذف النون لغة، وقيل إنها لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة. انظر ابن الشجري ٢/٣٠٦، التوضيح ١/٣٣.

(٥) للأخطل يهجو جريراً وقومه . الكتاب ١/٩٥، المقتضب ٤/١٤٦، النقائض ٤٦٠، ابن الشجري ٢/٣٠٦، المفصل ١٤٣، العينى ٤٢٣١، الخزانة ٢/٤٩٩. الديوان ٤٤، الضرائر ٦٨.

(٦) مابين القوسين ليس في ج.

(٧) نقل ابن الشجري ان حذف النون لغة ٢/٣٠٧.

فأنَّ الذى حانَــتْ بفَلْـج دِماؤهـم   همُ القوم ُكلّ القَـوم يا أم خالد(١)

وقوله الآخر :

يارّبَ عَبْسٍ لاتُبارِكْ في أحَـدْ   في قائم منهم ولافيمن قَعَدْ (٢)

إلاّ الـذى قامـوا بأطراف المَسَدْ

ومنهم من يقول : اللذونَ ، رفعاً ، واللذينَ نصباً وجراً ، وعليه قوله:

وبنو نُويجيَـةَ اللـذونَ كأنّهـم   مُعْـطٌ مخدَّمَـةٌ مـن الخزانِ (٣)

وإن شئت حذفت النون فقلت : اللذو والذي . وبنو هذيل يقولون : اللائين في الرفع والنصب والجر . وان شئت حذفت النون ، وعليه قراءة ابن مسعود(٤) اللائي آلوا من نسائهم (٥) . ومنهم من يقول : اللاؤون ، رفعاً ، واللائين ، نصباً وجرا ، وعليه قوله :

---

(١) للأشهب بن رميلة في رثاء قوم قتلوا في وقعة بفلج ، ونسب لغيره. وروى في البيان: وإن الألى، ولاشاهد فيه. حانت: هلكت. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولاقصاص. الكتاب ٩٦/١، مجاز القرآن ١٩٠/٢، المقتضب ١٤٦/٤، الكامل ٥٢/١، ١٧/٣، البيان والتبيين ٥٥/٤، ابن الشجري ٣٠٧/٢، الخزانة ٥٠٧/٢.

(٢) استشهد به ابن جنى ولم ينسبه، قال: فظاهره انه يريد: الذين قاموا، وقد يمكن أن يكون وضع (الذي) على الجنس ا.هـ. وروى في الروض الأنف ٢٢٢/١: غير الألى شدوا، ولا شاهد فيها،والمسد حبل الدلو سر الصناعة ٤٨٠ ،شرح مشكلات الحماسة ٢١١، شرح المقرب ٦و، اللسان: حرف الألف الية ٣٤٣/٢٠.

(٣) نسبه ابن الشجري لأحد الهذليين وليس في ديوانهم. المعط: جمع الامعط وهو الذي سقط شعره، المخدم: الأبيض الأطراف، الخزان: جمع الخزز، وهو ذكر الأرنب. اعراب ثلاثين سورة ٣٠. ابن الشجري ٣٠٧/٢ .

(٤) هو عبدالله بن مسعود احد السابقين والبدريين، اهتم بجمع المصحف وتدوينه ، وهو من هذيل، وكانت وفاته عام ٣٢هـ طبقات ابن الجزري ٤٥٨/١، الاصابة: ٤٩٤٥.

(٥) في المصحف : للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر . وفي ر: واللائي عن نسائهم ، وهو تحريف . وهذه القراءة شاذة . ويؤلون مضارع الى بمعنى حلف أو أقسم ، وقرأ ابن عباس : للذين يقسمون من نسائهم . انظر شواذ ابن خالوية ١٣، مجاز القرآن ٧٣/١ القرطبي ١٠٢/٣، وسورة البقرة ٢٢٦.

٧٥ هم اللاؤون فكّوا الغلّ عنى بمروِ الشاهجانِ وهُم جناحي(١)

وان شئت حذفت النون ، وتقول في جمع التي : اللائي واللاتي واللواتي وان شئت حذفت الياء في جميع ذلك . واللاتِ (٢) بتاء مكسورة واللاتْ (٢) بتسكينها .

* * *

فأما «ما» فانها تقع على مالا (٣) يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات فمثال وقوعها على مالا(٤) يعقل قوله تعالى :ماعندكم ينفَدُ وما عندَ الله باقٍ(٥). ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : فانكحوا ماطابَ لكم من النساء (٦) أى من أنواع النساءِ أى أنكحوا الأبكارَ والثيّبات أو الصغار أو الكبار او الحرائر أو الاماء .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات واستدل على ذلك بقوله تعالى : والسماءِ وما بناها والارضِ وما طحاها ونفسٍ وما سوّاها(٧)، فقال : الذي طحا(٨) الارضَ وبنى السماءَ وسوّى النفسَ هو اللهُ تعالى(٩). وكذلك استدلّ بقوله تعالى : ولا أنتم عابدونَ ماأعبدُ(١٠). فقال: الذي يَعبدُ النبيُّ صلّى الله عليه وسلم إنّما هو الله سبحانه وتعالى،وهو (من أولي العلم) (١١). واستدل أيضاً بما جاء من قولهم: سبحانَ ماسبّحَ الرعدُ بحمدهِ وسبحانَ ماسخّركُنَّ لنا (١٢) .

(١) أنشده ابن خالوية عن الفراء ولم ينسبه . مرو الشاهجان : أشهر مدن خراسان وقصبتها . اعراب ثلاثين سورة ٣٠، ابن الشجرى ٣٠٨/٢ . شرح المقرب ٦و، الدرر اللوامع ٥٨/١، معجم البلدان ٣٣/٨ .

(٢) ح.ر: واللائي ، وهو تحريف .

(٣) سقطت (لا) من ر ، (٤)النحل : ٩٦. (٥) النساء : ٣. (٦) الشمس : ٥،٦،٧ .

(٧) ر: بني ، وهو تحريف

(٨) الذى ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي بن أبي طالب وابن خروف همع الهوامع ٩١/١، حاشية ياسين على التصريح ١٣٤/١ .

(٩) الكافرون : ٣. (١٠) سقط مابين القوسين من ر .

(١١) ر : واستدلوا . (١٢) سقطت (لنا) من ر :وانظر المقتضب ٢٩٦/٢وابن يعيش٥/٤.

وهذا كله لاحجة فيه ، لاحتمال أن تكون مامصدرية في قوله : والسماء وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها . كأنه قال . وبنائها وطحوها وتسويتها (١) فان قيل : إنّ حمل هذه الايات على ماذكرت لايجوز لأنّ طحا وبنى وسوى مضمر فاعلها وليس للضمير مايعود عليه إلاّ ما وإذا كانت كذلك تبيّن أنّها ليست بمصدرية ، لأنّ المصدرية حرف والضمير إنّما يعود على الاسم. فالجواب : إنّ الضمير يعود على اسم الله تعالى وان لم يتقدم ذكره ، لأنه قد علم أنّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوّي النفس إنمّا هو الله ، فيكون من قبيل الضمير الذي يفسره مايفهم من سياق الكلام . وكذلك أيضاً « ما » من قوله تعالى : ولا أنتم عابدون ماأعبد ، أي عبادتي .

وأما قولهم : سبحانَ ماسبّحَ الرعدُ بِحَمدِهِ وسبحانَ ماسَخّرَكُنّ لنا ، فأنها ظرفية / مصدرية وهي التي تقدر بالظرف والمصدر ، والتقدير : سبحانَ [٢١ظ] اللهِ مدّةَ تسبيحِ الرعدِ بحَمدِهِ ومدّةَ تسخيرِكُنّ لنا ، ثم حذف المضاف اليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحان غير مصروف لأنّه جُعل علماً مثل قوله

٧٦ أقولُ لمّا جاءني فَخرُهُ سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ (٢)

أي براءة ، وكثيراً ما تستعمل « ما » طرفية مصدرية في كلامهم ، قال الشاعر :

أطوّفُ ماأطوفُ ثمَّ آوى إلى بَيتٍ قعيدتُه لَكاعِ (٣)

---

(١) انظر المقتضب ٤٢/١ ، ٥٢/٢ ، ٢٩٦

(٢) للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ، سبحان : علم على التسبيح وهو التنزيه والبراءة ، وهو هنا للتعجب والتبرؤ وسبحان لا ينون لأنه ممنوع من الصرف عند البصريين وعلى تقدير الكاف المضافة لغلبة استعماله معها عند الفراء وثعلب . الكتاب ١٦٣/١ ، مجاز القرآن ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٧/٣ ، جمهرة اللغة ٢٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢١٦ ، مقاييس اللغة ١٢٥/٣ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، الخزانة ٤١/٢ ، الديوان ١٤٣ .

(٣) للحطيأة في هجاء زوجته ، وروى في ديوانه مفردا ، لكاع : صفة ذم للمرأة وهي المتناهية في اللؤم ، والاصل في اللكع : الوسخ ، وسيأتي الاستشهاد به ثانية في باب النداء ، المقتضب ٢٣٨/٤ ، الكامل ٢٦١/١ ، ٣٠٢/٣ ، اللسان : لكع ، العيني ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، الخزانة ٤٠٨/١ ، الديوان ١٤٨ ،

أي أطوف مدة تطويفي

* * *

وأما « مَنْ » فأنّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل اذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فُصّل بمن ، وعلى (١) مالا يعقل اذا عومل معاملة من يعقل من المذكرين والمؤنّثات .

فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى : ومن كان في هذه أعمى فهوَ في الآخرة أعمى(٢). ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصلَ بمَنْ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يمشي على أربعٍ(٣). فوقعت على ذوات الأربع وان كانت من جنس مالا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى : كلٌّ دابةٍ من ماءٍ(٤). الا ترى أنَّ الدابة تقع على كل مايدبُ من عاقل وغيره. فعومل الجميع معاملة من يعقل ،ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل.

ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه منْ : ومنهم مَنْ يَمشي على رجلينِ (٥) . ألا ترى أنَّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالانسان وغير عاقل كالطائر (٦) .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله :

٧٨ ....وَهل ينعمنْ مَنْ كانَ في العُصر الخالي(٧)

فأوقع من على الطلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه .

---

(١) ر: ولا، وهو تحريف.

(٢) الاسراء: ٧٢.

(٣) النور: ٤٥.

(٤) النور: ٤٥.

(٥) النور: ٤٥.

(٦) ر: كالطير

(٧) صدره:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي.

وهو مطلع قصيدة لامرىء القيس فيها كثير من الشواهد العصر لغة في العصر وهو الدهر. الخالي: البالي. شرح السيرافي ٢١١/٥ (التيمورية)، التوضيح ٣٤/١، العينى ٤٣٣/١، التصريح /١٣٣، الخزانة ٢٩/١، الديوان ٢٧.

وزعم بعض النحويين أنها تقع على مالا يعقل عموماً . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أفمَنْ يُخلقُ كمن لايخلق(١).قال يعني بذلك الاوثان والاصنام (وهي لاتعقل)(٢): و لاحجة في هذا ،لاحتمال أن يكون اجرى ما عُبد من دونه مجرى العاقل ، لاعتقاد من اعتقد فيها أنّها عاقلة فعّالة .ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على مالا يعقل لأنّه قد عُبد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون .

* * *

وأما الذي فأنّها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين . وكذلك تثنيته. وأما جمعه فلا يقع الا على من يعقل خاصة ، نحو قولك : رأيتَ الذي رأيتَ . تعني رجلاً أو حماراً .

وأما التي فأنها تقع على من يعقل وعلى مالايعقل من المؤنّثات ، نحو قولك: رأيتُ التي رأيتَ ، تعنى امرأةً أو أتاناً (٣) ، وكذلك تثنيتها وجمعها .

والألف واللام بمعنى الذي والتي ، تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين(٤) والمؤنثات نحو : الضارب والضاربان والضاربون أي الذي ضرب واللذان ضربا والذين ضربوا . والضاربة والضاربتان والضاربات ، أي التي ضربت واللتان ضربتا واللواتي واللاتي ضربن .

وأما «أيّ» بمعنى الذي والتي فأنها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين والمؤنثات . وبعض العرب اذا اراد التأنيث قال : أية ، نحو قولك : جاءتني أيّتُهُنَّ في الدار ، تعنى امرأةً / وأتاناً،وضربت أيتّهما في الدار(٥)، [٢٢و] ولاضربنَّ أيّتهُنَّ في الدارِ .

---

(١) النحل: ١٧، وهذا مذهب قطرب اذ قال بوقوع من على غير من يعقل دون اشتراط. الهمع ٩١/١.

(٢) بين القوسين سقط من ر.

(٣) الأتان: انثى الحمار.

(٤) ر: المذكر.

(٥) لايقال مثل ذلك لان الماضي لايستعمل مع أيّ بل يستعمل معها المضارع فتقول :ستحضر أيتهن في الدار واكرم أيّتهما في الدار .

وأما «ذو» في لغة طيّيء فأنّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المذكرين وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث (١)، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

(٧٩) فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي وبئري ذو حَفَرتُ وذو طَويتُ (٢)

فقال: معناه بئري التي حفرتها والتي طويتها. وهذا لا حجة فيه لأنّه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكر على معنى قَليب، كأنه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته. ومثال ذلك قول الشاعر:

٨٠ يا بِشرُ يا بِشرَ بني عَديّ لأنزَحنْ قَعرَكِ بالدُّليّ (٣)
حتّى تعودي أقطعَ الوليّ

فقال: أقطع، فذكّر حملا على معنى قَليب، ولو أنّث لقال قطعاء.

و«ذات» الطائية تقع على من يعقل ومالا يعقل من المؤنثات، ومن كلامهم: بالفضلِ ذو فضَّلكم اللهُ بِهِ والكرامةِ ذات أكرمكم الله بِها (٤) (أي التي اكرمكم الله بها) (٥).

وقولنا: والألى بمعنى الذين تحرّز منها بمعنى صاحب نحو قوله:

---

(١) وهو مذهب أبي زيد وابي حاتم والمرزوقي. النوادر ٨٥، ٢٢٢، المخصص ١٤/١٠٢، ابن الشجري ٢/٣٠٦، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩٠.

(٢) من أبيات لسنان بن الفحل الطائي. طويت البئر: بنيتها بالحجارة. وحفرت صلة ذو، العائد محذوف تقديره: حفرتها. شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١، المسلسل ١٠٩، ابن الشجري ٢/٣٠٦، شرح التسهيل ٣٤و، العيني ١/٤٣٦، التصريح ١/١٣٧، الخزانة ٢/٥١١.

(٣) هذا الرجز أنشده المازني عن الأصمعي ولم ينسبه. وروى في الخزانة: يابِئرنا، بالاضافة. الولي: المطر بعد الوسمي، والوسمي هو المبكر من المطر. اخبار النحويين البصريين ٦٣، ابن الشجري ١/١٥٨، المنصف ٢/٧٠، المخصص ١٦/١٤٨، ١٧/٨، الانصاف ٢٦٦، الخزانة ٢/٥١١.

(٤) حكى هذا الفراء، وعند ابن مالك: به مكان بها، بحذف الألف والقاء حركة الهاء على الباء. ابن الشجري ٢/٣٠٥، شرح التسهيل ٣٤و.

(٥) مابين القوسين سقط من ر.

٨١ لقد علمتْ أولى المُغيرةِ أنّني لحقتُ فلم أنكلْ عن الضرب مسمعا (١)

معناه أصحاب المغيرة .

وأمّا « ذا » إذا كانت مع مَنْ(٢) الاستفهاميّة وأريد بها معنى الذى والتي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو قولك : مَنْ ذاعندكَ ؟ أى من الذى عندك أو التي عندك ، ومنه قوله تعالى : من ذا الذى يُقرضُ اللهَ قرضاً حَسَناً (٣).

واذا كانت مع ما وأريد بها معنى الذى والتي وقعت على مالا يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو : ماذا عندكَ ؟ تريد: ما الذى عندكَ؟ أو ما التي عندك (٤)؟ وقولنا : أريد بها معنى الذى والتي تحرز منها اذا جعلت معها بمنزلة اسم واحد ، فتكون ماذا ومن ذا حينئذ بمنزلة من وما وحدهما .

* * *

واختلف النحويون في الالف واللام بمعنى الذى والتي ، هل هي اسم أم حرف ؟ فمذهب جمهور النحويين أنّها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها في مثل قول العرب : مررتُ بالقائمِ أبوهما ، والضمائر لاتعود إلاّ على الاسماء . وذهب المازني (٥) ومن آخذ بمذهبه أنها حرف ، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف لأنّ معنى قولك بالقائم أبوهما ،

(١) لمالك بن زغبة الباهلي (جاهلي). أولى: مؤنث أول، وهو خلاف ما فهمه المصنف. المغيرة: الخيل المغيرة أو الجماعة المغيرة، وليس هو اسم شخص كما ظن المصنف، ومسمع هو ابن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة ورئيسهم في الموقعة. وفيه شاهد على اعمال المصدر المقرون بال (الضرب) عمل فعله. الكتاب ٩٩/١، المقتضب ١٤/١، الجمل ١٣٦، ايضاح الفارسي ١٦١، المفصل ٢٢٤، العينى ٤٠/٣، ٥٠١.

(٢) سقطت (من) ج، د.

(٣) البقرة: ٢٤٥.

(٤) انظر الشاهدين (٧٨٦،٧٨٥) ومجالس ثعلب ٤٦٢.

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنى البصري. أخذ كتاب سيبويه عن الأخفش وكان في عصره امام البصريين في النحو والصرف. توفى بالبصرة عام ٢٤٨هـ، وقيل غير ذلك. ترجمة السيرافي ٥٧، القفطى ٢٤٦/١.

بالرجلين القائم أبوهما .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد . بدليل أنّه لايجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا أذا كانت الصفة خاصة ، نحو : مررت بمهندس (أي برجل مهندس) (١) لأن الهندسة من صفة من يعقل . أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته نحو قولهم : ألا ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ، فحذف للدلالة .

ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أن لايجوز : مررت بالقائم أبوهما واشباهه ، لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقدم ما يدل على الموصوف .

واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الاعراب ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررت بالقائم ، فالاعراب انما هو في الاسم الذي بعدها .

فالجواب : ان الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعلَ الاعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في [٢٢ظ] الذي وأخواته (٢) لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الاعراب .

* * *

وهذه الموصولات لابد لها من صلات ، ولا توصل الا بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي ، فانها لاتوصل الا باسم الفاعل واسم المفعول نحو : جاءني الضارب ، واسم المفعول نحو المضروب ، ولا توصل بالجمل الا في ضرورة شعر نحو قوله :

من القوم الرسولُ اللهِ منهم   لهم دانت رِقابُ بَنِي مَعَدِّ (١٧)

ونحو قولَ الآخر :

ما أنت بالحَكَم التُرضَى حكومَتُه .... (١٦)

ويشترط في الظروفَ والمجرورات أن تكون تامة ، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصول بها فائدة نحو : جاءني الذي في الدار والذي عندك ، الا ترى

(١) مابين القوسين سقط من ر . (٢) ر : أخواتها .

أنك لوقلت : جاءني الذي اليومَ أو جاءني الذي لكَ ، لم تستفد بها فائدة .
ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب ، عريَّةً من معنى التعجب فلا يجوز : جاءني الذي ما أحسَنَه ، ولا : الذي هَلْ ضربتَه ، ولا الذي لاتضْرِبْهُ ، لأنَّ معنى (١) الجملة(٢)لايحتمل الصدقَ والكذبَ . فأما قوله :

٨٢ وانّي لرامٍ نَظرةً قبلَ التي لَعلّي وانْ شطَّتْنواها أزورُها(٣)

فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أزورها صلة التي وفصل بينها وبين التي بلعلّي وان شطت نواها على جهة الاعتراض فيكون خبر لعلي محذوفاً تقديره : لعلّي أبلغ ذلك ، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز .قال الشاعر

٨٣ ذاك الذي ، وأبيكَ ، يَعرفُ مالكاً والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ(٤)

ففصل بين الصلة والموصول بالقسم .
والآخر : أن يكون على اضمار القول ، كأنّه قال : أقول : لعلّي وان شطّت نواها أزورها (٥) ، والقول كثيراً ما يضمر ، قال الله تعالى : والملائكةُ يدخلونَ عليهم من كلِّ بابٍ ، سلامٌ عليكم(٦).وكذلك قوله تعالى : فأمّا الذين اسودّت وجوهُهم أكفرتم بعد ايمانكم(٧). تقديره : فيقال لهم : اكفرتم ؟

* * *

وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلاّ في الحرف الموصول ، لانَّ أنَّ وأنْ الخفيفة لا توصلان الا بما هو جملة اسمية في الأصل ، وأن الناصبة للفعل

---

(١) ج ، ر : بعد وهو تحريف . (٢) ر : الكلمة ، وهو غير متجه .
(٣) نسب للفرزدق وللفرزدق قصيدة في المدح يقول فيها :
واني لرام رؤية قبل التي لعلي وإن شقت علي أنالهـــا
المغنى ٦٤٧ ، همع الهوامع ٨٥/١ ، الخزانة ٤٨١/٢ ، الديوان ٦٦١.
(٤) لجرير ، ورواية الخصائص ، والديوان : تعرف مالك ، بالرفع على أنه خبر ذاك ، الخصائص ٣٣٦/١ ، الصحاح واللسان : تره ، الديوان ٣٤٥ .
(٥) هذا تخريج الفارسي في التذكرة القصرية كما نقل في الخزانة ٤٨١/٢ .
(٦) الرعد : ٢٣ .
(٧) آل عمران : ١٠٦ .

وكي لا توصلان الا بالفعل . وأما ما المصدرية فمذهب سيبويه أنّها لاتوصل إلا بالفعل نحو : يعجبني ما صنعت ، تريد : صنيعك (١) . ومذهب طائفة من النحويين منهم الأعلم (٢) أنها توصل بالجملة الاسمية (٣)، وجعل من ذلك قوله :

٨٤ أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّـدِ بَعدَما أفنانُ رأسِـكَ كالثّغامِ المخلس (٤)

و«ما» عندنا ليست مصدرية بل هي كافّة لـ «بعد» (٥) عن العمل ومهيئّة لها للدخول على الجمل (٦) .

وانما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجّب لأن التعجب خفيّ السبب والصلة مبيّنة للوصول ، ولا يجوز تبيين شيْ بما هو خفيّ في نفسه . ولم يجز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة في نفسها فكيف يتبيّن بها غيرها .

* * *

ولابد في الجملة من ضمير يعود على الموصول ، وقد يغنى عنه ظاهر هو الموصول في المعنى الا أن ذلك من القلّة بحيث لايقاس عليه ولا يقال إلا /[٢٣و] حيث سُمِعَ . والذي سُمِع من ذلك : أبو سعيدٍ الذي رويَتُ عَنْ الخُدريِّ ، والحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يوسفَ ، أي : الذي رأيته ورويتُ عنهُ ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) الكتاب ٤١٠/١ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . الشنتمرى الأندلسى ، أديب لغوى نحوي ، توفي بأشبيلية عام ٤٧٦ هـ ، ترجمة ياقوت ٦٠/٢٠ ، ابن خلكان ٧٩/٦ ، اليافعي ١٥٩/٣ .

(٣) وجوزه ابن هشام أيضا ، المغنى ٣٤٤ ، وانظر الاعلم على الكتاب ٦٠/١ .

(٤) للمرارين بن سعيد الفقعسي (اسلامي) يخاطب نفسه . الثغام : نبت له خيوط طوال دقاق اذا جفت ابيضت ، ويشبه بها الشيب ، المخلس : الكلأ اليابس ينبت في أصله الرطب . الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ ، المقتضب ٥٤/٢ ، الكامل ٣٤٢/١ ، اصلاح المنطق ٤٥ ، ابن الشجرى ٢٤٢/٢ ، المغنى ٨٥٤ ، الخزانة ٤٩٣/٤ .

(٥) ر : لأن ، وهو سهو .

(٦) ظاهر كلام الأعلم ان مجي «ما» . كافّة لبعد عن طلب المضاف إليه المفرد لم يمنع مصدريتها . الكتاب ٦٠/١ (حاشية)

٨٥ فيارب ليلى أنتَ في كل موطن   وأنت الذي في رحمة الله أطمع (١)

أي : الذي في رحمته أطمع .

وزعم قوم من قدماء النحويين أنّه لايجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه اذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك أيضاً لايجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء اذا عريت إحدى (٢) الجملتين من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أقسِمُ باللّهِ لقد قامَ أبوه ، ولا جاءني الذي إن قامَ عمرو قام أبوه . وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً .

أمّا القياس فإنّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لاتفيد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكتُفِي فيهما بضمير واحد كما يُكتَفَى به في الجملة الواحدة . وأما السماع فقوله تعالى : وإنّ كُلاّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهم (٣) .

فـ«ما» موصولة في موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليوفينهم جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه (٤) في صلة ما .

فإن قيل : فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : إن ذلك يؤدّي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتّى كأنّك قلت : لَلَيُوَفِّيَنَّهم ، وذلك لايجوز .

* * *

ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، فان كان مرفوعاً فاما أن يكون مبتدأ أو غيره ، فإن كان

(١) ينسب للمجنون وليس في ديوانه ، ارتشاف الضرب ١٣٥ ظ ، المغنى ٢٣٠ ، همع الهوامع ٨٧/١ .

(٢) سقطت (احدى) من ر وهي في حاشية ج اثبتها المصحح .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) ر : جوابه .

غيره لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ فلا يخلو اذ ذاك أن يكون في صلة «أيّ» أو في صلة غيرها .

فان كان في صلة «أيّ» جاز حذفه على كل حال ، قال الله تبارك وتعالى؟ ثُم لَنَنْزِعَنّ من كلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً (١) . تقديره : أيُّهم هو أشدُّ . وانّ كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لايكون فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يومَ الجُمعةِ ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ زيداً . ومن كلامهم : ما(٢) أنا بالذي قائلٌ لكَ سوءاً ، أي بالذي هو قائل لك سوءاً .

وان لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائم ، لم يجز حذفه إلاّ حيث سمع كقراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسنُ ، برفع أحسن(٣).و: مَثَلاً ما بعوضةٌ ، بالرفع (٤). تقديرهما : على الذي هو أحسنُ ، ومثلا الذي هو بعوضةٌ فما فوقها (٥) .

وان كان الضمير منصوباً فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا ، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلاّ قليلا كجاءني الضاربُهُ زيدٌ ، لايجوز الضاربُ زيدٌ ، إلاّ قليلا وكذلك جاءني الذي إنّهُ قائمٌ ، ولا يجوز الذي إن قائمٌ إلاّ قليلا .

---

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) ر : وما .

(٣) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق في الشواذ . معاني القرآن ١/٣٦٥ ، شواذ ابن خالوية ٤١ ، القرطبي ٧/١٤٢ .

(٤) رواها أبو عبيدة عن رؤبة بن العجاج وهو من الفصحاء وليس من القراء. مجاز القرآن ١/٣٥ ابن خالوية : ٤ ، معاني القرآن ١/٢٢ ، البقرة : ٢٦ .

(٥) قال ابن هشام : والكوفيون يقيسون على ذلك ، التوضيح ١/٣٩ وانظر معاني القرآن للفراء ١/٢٢.

وان كان فعلافلاتخلوالصلة من أنيكون فيها ضمير غيره / أو لايكون فإن[٢٣ظ] كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه ، لما يؤدي ذلك اليه من اللبس ، وذلك نحو قولك : جاءني الذي ضربتُهُ في دارِه ، ألا ترى أنّك لو قلت : جاءني الذي ضربتُ في داره ، لم يعلم هل أردت أنّكَ ضربتَه في داره أو ضربتَ غيرَه في دارِه .

فان لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو أن يكون متّصلاً أو منفصلاً ، فإن كان منفصلا لم يجز حذفه ، وذلك نحو قولك : الذي ظنّنِي إيّاه زيدٌ قائمٌ ، لايجوز أن تقول : الذي ظنني زيدٌ قائمٌ .

وإن كان متّصلا فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة غيرها . فإن كان في صلتها لم يجز حذفه وذلك نحو قولك : جاءني الضاربُهُ زيدٌ ، لا يجوز أن تقول فيه : جاءني الضاربُ زيدٌ ، فإن جاء من ذلك شئٌ فيحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه الإثبات والحذف نحو قولك : جاءني الذي ضَرَبتُهُ . وان شئت قلت : جاءني الذي ضَرَبتُ .

وان كان الضمير مخفوضا فلا يخلو أن يكون مخفوضاً باضافة اسم له أو بحرف جرّ فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه نحو قولك: جاءني الذي قام غلامُهُ . وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم اذا كان في الكلام ما يدلّ عليه ، إلاّ أنّه من القلة بحيث لايقاس عليه . قال الشاعر :

٨٦ أعوذُ باللّهِ وآياتِـــــــهِ مِنْ بابِ مَن يُغلقُ مِنْ خارج (١)

تقديره : مِن باب مَنْ يُغلِقُ بابَهُ مِنْ خارجٍ ، فحذف بابه بجملته. وان كان مخفوضاً بحرف (فلا تخلو) (٢) الصلة من أن يكون فيها ضميرٌ غيرُه أو لا يكون ، فإن كان فيها ضميرٌ غيرُه لم يجز حذفه لما يؤدي اليه ذلك

---

(١) لم اعثر على نسبة لهذا الشاهد واستشهد به الكسائي لجواز حذف الضمير المجرور بغير وصف. فيحذف معه المضاف اليه . المقرب ٩ ، همع الهوامع ١/٩٠ ، الدرر اللوامع ١/٦٨ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر .

من اللبس وذلك نحو قولك : الذي أحسنَ إليه غلامُهُ عمروٌ ، لأنك لو حذفت « إليه » فقلت : الذي أحسنَ غلامُهُ ، لم يجز ، لأنّه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع (١) لسيّده أو لغيره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو الموصول من أن يدخل عليه حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أو لايدخل ، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلا . فإن سمع من ذلك شيْ فيحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو قولك : جاءني الذي مرَرتُ بهِ لايجوز أن تقول : جاءني الذي مررتُ ، وتحذف المجرور .

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه ، نحو قولك : أمرُرْ بالذي نمرُّ بهِ (٢) . قال الشاعر :

٨٧ نُصلّي للذي صلّتْ قُريشٌ ونعبُدُهُ وإن جَحدَ العُمومُ (٣)

يريد : الذي صلّتْ قريشٌ لهُ :

وان تَعلّق (٤) المعنى لم يجز حذفه نحو : مَررتُ بالذي مَررْتُ بهِ ، لايجوز الذي مَررتُ ، إلاّ في ضرورة شعر نحو :

٨٨ أبلِغا خالدَ بنَ نَضْلَةَ (٥)

* * *

واعلم أنّه لايجوز أن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة ، ولا يستثنى منه الا بعد استيفائه صلته . فأما قول الأعشى :

٨٩ لسنا كمَنْ جَعلَتْ إيادُ دارَها تَكريتَ تَمنعُ حبَّها أن يُحصَدا(٦)

(١) ر : واقع . (٢) ر : مررت به .

(٣) استشهد به ابن عصفور في المقرب ٩ ولم ينسبه .

(٤) ما بين القوسين سقط من ر وأثبته مصحح ج في حاشيتها .

(٥) لم استطع تبين الشاهد وقراءته في المخطوطة ، كما لم اجد له ذكراً فيما رجعت اليه من مظان

(٦) من قصيدة يفخر فيها الشاعر بقومه ، ورواية الديوان والفراء : تنظر ، والخصائص : ترقب يريد أنهم بدو لا يستذلون وليسوا كأياد الذين أقاموا في تكريت فعالجوا الزرع والحرث فهم فهم لاصقون بالأرض ينتظرون الحصاد . وتكريت بلدة شمال بغداد على دجلة . معاني القرآن ٤٢٨/١ ، الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، المخصص ١٨٩/١٣ ، الديوان ٢٣١ .

فضرورة ولا يلتفت اليها . وأيضا فيحتمل أن صلة مَنْ «جعلتْ» ليس إلا ثُم أبدل إياد مِن (مَنْ) بعد كمالها بِ« جعلتْ» ويكون «دارها» منصوباً باضمار فعل يدل عليه ماتقدم كأنه قال :جعلت دارها تكريت (١)

* * *

واعلم أنه لايجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي،أعني بما ليس من الصلة إلا أن يكون/الفاصل جملةاعتراض وهي ماكان فيه – من الجمل – تأكيد[٢٤و] أو تبيين للصلة .فمثال التأكيد قول الشاعر :

ذاك الذي وأبيك تَعرِفُ مالكاً (٢) والحق يدفعُ تُرّهاتِ الباطلِ (٨٣)

ففصل بالقسم الذي هو وأبيك ، بين الذي وصلته.لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال : ذاك – الذي تَعرِفُ – مالكاً حقاً(٢).

ومثال التبيين قوله تعالى: والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيّئةٍ بمثلِها وترهقهم ذِلّةٌ (٣).فقوله: وترهقهم ذلّةٌ ،من كمال الصلة لأنه معطوف على كسبوا،وفصل بينه وبين الموصول بقوله : جزاء سيئة بمثلها ،وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى : وتَرهقُهم ذلّةٌ ألا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلّة لهم ؟ (٤) (وأما قوله :

٩٠ كذلكَ تِلكَ وكالناظــــرات صواحبُها مايَرى المسحَلُ (٥)

فضرورة . وقد يُخرج على أن يكون: مايرى المسحل منصوباً بإضمار فعل يدل عليه الناظرات كأنه قال : ينظُرنَ مايَرىَ المِسحَلُ(٦))

* * *

(١) هذا التخريج في الخصائص ٤٠٢/٢ ، ولعله عن الفارسي شيخ ابن جني.

(٢) كذا في ج ، ر، والصواب : مالك ، بالرفع لأنه خبر ذاك ، وانظر تخريج الشاهد تحت رقم٨٣

(٣) يونس :٢٧ .

(٤) مابين القوسين مثبت في حاشية ج عن نسخة أخرى ، وورد في ر بعد الشاهد ٩١ مباشرة ، وليس هو موضعه .

(٥) للكميت بن زيد في وصف ناقته ، المسحل : الحمارالوحشي . ورواية السيرافي : تيك الشيرازيات ٦٤ و ، الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ . شرح السيرافي ٢٨/٣ (التيمورية) .

(٦) هذا التخريج للفارسي في الشيرازيات ٦٤ و .

واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ،فإن جاء ماظاهره ذلك فهو مُؤوّل ، نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين(١). وقول الشاعر :

٩١ رَبيّتهُ حتّى إذا تَمَعـّـدَدا كانَ جزائي بالعَصا أنْ أُجلَـدا (٢)

فظاهر فيه من قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين ، أنّه من صلة الزاهدين ، كأنه قال: من الزاهدين فيه .وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر : كان جزائي بالعصا أن أجلدا أنّه من صلة «أن» كأنه قال :أن أُجلَد بالعَصا . لكن ينبغي (٣) أن يحمل ذلك على اضمار فعلٍ كأنه قال : أعني فيه ،وأعني بالعصا (٤).

* * *

واعلم أنه لايجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه(٥) نحو قول الشاعر :

من اللواتي والتي واللاتي يَزْعُمْنَ أنّي كَبِرتُ لِداتي(٦)

يريد من اللواتي يَزعُمْنَ والتي زَعَمت(٦) فحذف ذلك لدلالة يَزعُمْنَ عليه. ونحو قول عَبيد :

٩٢ نحنُ الألى فاجمعْ جُمُـوعَكَ ثُم وَجِّهْهُمْ الينْا(٧)

يريد نحن الذين تطلبُ أو تريدُ ، فحذف الصلة لفهم المعنى .

* * *

(١) يوسف : ٢٠ .

(٢) من رجز للعجاج يريد به ابنه رؤبة وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز .تمعدد الغلام غلظ واشتد. المنصف ١٢٩/١ ، ٢٠/٣ ، المحتسب ٣١٠/٢ ، اللامات ٤٣ ، المخصص ١٧٥/١٤ العيني ٤١٠/٤ ، الخزانة ٥٦٢/٣ ، شواهد الشافية ٢٨٥ ، الديوان ٧٦ .

(٣) في نسخه في حاشية ج : لكن ذلك ينبغي .

(٤) أول ابن جنى المحذوف مصدرا او وصفا من نفس لفظ المذكور. المنصف ١٣٠/١ .

(٥) اى على المحذوف .

(٦) ج ، ر : زعمن ، وهو تصحيف .

(٧) من قصيدة يخاطب بها الشاعر امرأ القيس بن حجر وكان يطالبهم بثار أبيه . الألى : الذين وفسره العينى : نحن الذين عرفوا بالشجاعة ، وهو مخالف لما هنا . العيني ٤٩٠/١ ، همع الهوامع ٨٩/١ ، ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٧ .

وأعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحــد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحملُ على اللفظ في حـــال التثنية والجمع فيفرد وعلى المعنى فيُثنّى أو يُجمـع . فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يَستمعُ إليكَ (١) . فجعل الضمير العائد عـلى من يستمع مفرداً ، وان كانت في المعنى واقعة على جمع . وقال في موضع آخر : ومنهم مَنْ يستمعونَ إليكَ (٢) . فجمع على المعنى .

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر :

٩٣ تَعالَ فإنْ عاهَدتَني لاتَخونُني نكنْ مثلَ مَنْ ياذئبُ يصطحبان (٣)

فأعاد الضمير من يصطحبان (٤) على «مَنْ» مثنى حملا على المعنى .

وكذلك ، يجوز أيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أنْ يُحمل اذا وقع على المؤنث على لفظه فيُذكّر أو على معناه فيؤنّث نحو : يُعجِبُني من قامَ ومن قامَتْ . وأنت تعني المؤنّث . قال الله تعالى : ومن يَقنُتْ منكنَّ لِلّهِ ورسولِهِ (٥) بالياء حملا على لفظه . وتَعمَلْ صالحاً ، حملا على معناها .

وكذلك يجوز في جميعها اذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن (٦) تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت / بعده ، أعني [٢٤ظ] ضمير غيبة وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول

---

(١) الأنعام : ٢٥ .

(٢) يونس : ٤٢

(٣) الفرزدق من قصيدة الشاهد (٣٨) ورواية الديوان : تعش فأن وانتني . وفيه فصل بين الموصول وصلته . الكتاب ٤٠٤/١ ، مجاز القرآن ٤١/٢ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، الخصائص ٤٢٢/٢ ، المخصص ٧٥/١٧ ، ابن الشجرى ٣١١/٢ ، العيني ٤٦١/١ ، الديوان ٨٧٠ .

(٤) ر : يصطلحان ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٣١ .

(٦) ج : أو ، وهو تحريف .

هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم ، أو ضميرَ مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب ، فتقول : أنا الذي قامَ ، على لفظ الذي ، وأنا الذي قمتُ ، على معنى الذي لأن «الذي» في المعنى هو أنتَ . فمن الحمل على المعنى قوله :

٩٤ أنا الذي فررتُ يومَ الحَرَّةْ والشيخُ لايفِرُّ إلاّ مَرَّةْ (١)

وكذلك قوله :

٩٥ أنا الذي سمتّنِ أمّي حيدرَه(٢)

ولو حمل على اللفظ لقال : أنا الذي فَرّ ، وأنا الذي سَمّتْهُ أمُّهُ .

ومن الحمل على اللفظ قوله :

٩٦ وأنا الذي عَرفَتْ مَعَدٌّ فَضلَهُ .... (٣)

فاذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى نحو : ومن يَقنُتْ منكُنَّ للّهِ ورسولِهِ وتَعمَلْ صالحاً(٤) . وقد يجوز أن يتقدّم الفعل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة ، فإنّهم لايجيزون ذلك (٥) . والدليل على جوازه قوله :

٩٧ أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرّةً سمِعنا بهِ والأرحَبيُّ المُغلّبُ(٦)

(١) من رجز لعبدالله بن مطيع بن الأسوار العدوى قاله يوم حصار الحجاج لمكة . وبين البيتين ثم ثنيت كرة بفرة . الاغاني ٢٣٢/١٧ ، العقد الفريد ٧٧/١ ، ١٤٢/٣ .

(٢) من رجز للامام علي قاله يوم خيبر . وبعده: أضرب بالسيف رؤوس الكفرة الروض الأنف ٢٤٢/٢ ، تهذيب اللغة ٤١٠/٤ ، الصحاح واللسان: حدر ، الاقتضاب ٣١٥ ، الخزانة ٥٢٣/٢ .

(٣) عجزه : ونشدت عن حجر بن أم قطام .
وهو لامرىء القيس من قصيدة في الفخر . نشدت : رفعت ذكره في الناس . شرح المقرب ٩ ظ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ ، الديوان ١١٨ .

(٤) الاحزاب : ٣١ . (٥) همع الهوامع ٨٧/١ .

(٦) نسبه ابن فارس لحميد بن ثور وليس في ديوانه . وروايته في الصاحبي والمقرب : الملف ورواية الهمع : المهلب ، قال الشنقيطي : والرواية الصحيحة الملق بدل المهلب .
أ هـ . الأرحبي : بعير الشاعر ، اى وهذا الأرحبي وهو نسبة إلى أرحب حي من همدان.
الصاحبي ٢٣٣ (بيروت) ، المقرب ١٠ ، الارتشاف ٣٤٩ و ، همع الهوامع ٨٧/١ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ .

فقوله : كنت ، على معنى الذي لأن الذي في المعنى : أنت ، وقوله : سمعنا به : على لفظه. فأما قوله تعالى : ومن يؤمنْ باللّهِ ويَعْمَلْ صالحاً يُدْخلْهُ جنّات تَجري من تَحتِها الأنهارُ خالدِينَ فيها أبداً قد أحسنَ اللّـهُ له رِزقاً (١) .

فلا ينبغي أن يُحتجَّ به فيقال : قد قال خالدين ، بالجمع على معنى مَنْ ، ثم قال بعده : قد أحسنَ اللّهُ له رِزقاً ، بالإفراد على لفظها ، لأنَّ خالدينَ حالٌ من الضمير في يُدخِله على معناه ، لأنّه في المعنى جمع والضمير في له عائد على مَنْ على لفظه . وانما كان يكون فيه حُجّة لو كان «خالدين» حالا من نفس مَـنْ .

وكذلك أيضا (٢) يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شئٌ له لفظ ومعنى ، موصولا كان أو غير موصول .

• • •

وأعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب وهو النون والياء ، ومن الموصول اسماً ظاهراً في معناه على حسب ماتقدم في معاني الموصولات . فإن صحّت المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلاّ فهي فاسدة .

فإن قيل : هل يجوز أعجبَ زيدٌ ماكَرِهَ عمروٌ ؟ فالجواب : أن تقول : إن أوقَعتَ ما على مالا يعقل لم يجز ، لأنَّ تقدير المسألة اذ ذاك : أعجبَ(٣) الحمارَ ، وذلك فاسد . وان أوقعت ما على أنواع من يعقل جازت المسألة، لأنَّ التقدير اذ ذاك أعجبَ النساءَ والرجالَ .

---

(١) في ج : ومن (يقنت منكن) يؤمن بالله .. وما بين القوسين مقحم من آية الأحزاب : ٣١، وانظر سورة الطلاق : ١١ .

(٢) ر : وكذلك يجوز الحمل على اللفظ أيضا .

(٣) ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فإن قيل(١): هل يجوز أعجبَ زيدٌ مَنْ كرِه عمرو ؟ فالجواب إنّك إن (٢) أوقعتَ مَنْ على مَنْ يعقِل جازت المسألة ، لأنّ تقدير المسألة اذ ذاك أعجب (٣) زيداً ، وان أوقعتَ مَنْ على مالا يعقل المختلطة بمَنْ يعقل لم تجز المسألة ، لأنّ تقديرها إذ ذاك : أعجبَ (٤) زيداً والحمارَ ، مثلا ، وذلك غير جائز .

فعلى هذا تمشي مسائل هذا الباب .

* * *

قوله : ومثل ذلك : مادعا زيداً إلى الخروج ... إلى آخر الباب .
يعني أنّه مثل ماتقدّم في أنّ الاعراب لايظهر في « ما » وإن لم تكن موصولة. وفي أنّها تقع على ماتقع عليه الموصولة،وفي أنّه يجوزلك أن تعتبرها / [٢٥و] بما اعتبرتَ به الموصولة من إبدالكَ من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب . وتبدل منها اسماً في معناها .

---

(١) : قيل لك .
(٢) ر : اذا لي.
(٣) ر : اعجبت ، وهو تحريف فالمعنى : أعجب زيد زيداً .
(٤) ج ، ، ر : اعجبت وهو تحريف والمعنى : اعجب زيد زيدا والحمار .

باب مايتبع الاسم في اعرابه

وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل .

ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصّة بالأسماء ، وليس كذلك ، لأنّها تنقسم قسمين : قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد نحو : جاءني زيدٌ العاقلُ ، وجاءني زيدٌ نفسُهُ ، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو العطف والبدل .

ومثالهما من الأسماء : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، وقام زيدٌ أخوكَ ، ومثالهما من الأفعال قوله تعالى : ومَنْ يَفعَلْ ذلك يلقَ أثاماً يُضاعَفْ له العذابُ يومَ القيامَة ويَخْلُدْ فيه مهانا (١) وقال الشاعر :

إنَّ عليَّ الله أنْ تُبايعا تُؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا (٢١)

---

(١) الفرقان : ١٩ .

باب النعت

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم ، يتبع ماقبله لتخصيص نكرة أو لأزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحمّ أو تأكيد ، مما يدلّ على حليتـه أو نسبـه أو فعلـه أو خاصةٍ من خواصـــــه .

فقولنا : عبارة عن اسم أو ماهو في تقديره . أما الاسم فقد تقدّمَ حدُّه . وأما ماهو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل ، وذلك : مررتُ برجلٍ عـندكَ ، أو(١) برجُلٍ في الدارِ أو (١)برجُلٍ قامَ أبوهُ .
ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي في وصف الموصوف بها فائدة وإلاّ فلا يجوز الوصف بها نحو : مررتُ برجُلٍ اليومَ وبرجُلٍ لكَ ، ألا ترى أنّ ذلك غير مفيـد .

ويشترط في الجمل أن تكون محتملة للصدق والكذب . فأمّا قوله :

٩٨ (مازِلتُ أسعَى بينهم وأختَبِطْ   حتّى إذا جَنّ الظلامَ واَختلَطْ) (٢)
جاءوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ (٣)

(فوصف المذق بما لا يحتمل الصدق والكذب (٤)، كأنه قال : بمَذْقٍ أغبرَ . والمَذْقُ : اللبن الذي مُذِقَ بالماء أي مُزِجَ بالماءِ ، فإنّه يتخرّجُ على إضمار القول ، كأنّه قال : بمَذْقٍ تقولُ فيه إذا رأيته : هل رأيتَ الذئبَ قطّ ؟ والقولُ كثيراً ما يُحذفُ .

---

(١) ر : وبرجل .
(٢) مابين القوسين نقله ناسخ ج من حاشية وهو ليس في ر .
(٣) لم اعثر على نسبة هذا الرجز ، وقيل هو للعجاج . وروي : التبط ، ومعناه أعدو ، كناية عن سعيه عندهم للقرى ، الاختباط : سؤال المعروف من غير وسيلة . الكامل ١٤٩/٣ ، المحتسب ١٦٥/٢ ، ابن الشجري ١٤٩/٢ ، الانصاف ٦٩ ، العيني ٦١/٤ ، الخزانة ٢٧٥/١ .
(٤) مابين القوسين ليس في ر .

ويشترط كونه في الجمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف ، وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلاّ أن يكون مرفوعاً فإنّه (١) لايجوز حذفه أصلاً ، مبتدأ كان أو خبراً (٢) .

واعلم أنه لايوصف بما هو في تقدير الاسم إلاّ النكرة ، فإن أردت أن تصف به المعرفة فلا بدّ من جَعلِه في صلة موصول وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو قولهم : مررت بزيد الذي قام أبوه وبزيدٍ الذي في الدار وبزيد الذي عندك .

وقولنا : لتخصيص نكرة ، مثاله : مررت برجلٍ عاقلٍ ، ألا ترى أنّه كان يحتمل جميعَ الرجال فلما وصفته بعاقل صار لايقعُ إلاّ لمن (٣) هذه صفته . وقولي : ولإزالة اشتراك عارض في معرفة ، مثاله : مررتُ بزيدٍ الخيّاط ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زيدين أحدهما خياط والآخر ليس كـذلك .

وانما قلنا أنّ الاشتراك في / مثل هذا عارض ، لأن [المعر...] [د ٢٤ ظ]
وضعت على أن تخصّ مسماها ، والنكرة بعكس ذلك .

وقولنا : أو مدح ، مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم ، فالرحيم نعت لله على جهة المدح .

وقولنا : أو ذم ، مثاله : أعوذ باللّهِ من الشيطان الرّجيمِ . فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم ، لأنّ الشيطان لايعرض فيه الاشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به .

وقولنا : أو ترحّم ، مثاله : مررت بزيدِ المسكينِ ، إذا كان زيد معلوما عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحّم والتحنّن عليه .

• • •

---

(١) ر : فلا

(٢) في ر وفي نسخة بحاشية ج : غير مبتدأ . وفي ر بعده : قال الله تعالى«والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم» ، أى يقولون سلام عليكم . أو خبراً . اهـ . وهذه العبارة لا تتفق مع السياق ويمكن وضعها بعد قوله : والقول كثيرا مايحاف .

(٣) ر : على من .

واعلم أنّه لايجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم الا اذا كان المنعوت معلوماً نحو ماذُكِر أو مُنَزّلا منزلة المعلوم نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، إذا قدَّرت في نفسك أنّه لِعِظَم شأنه لايحتاج إلى النعت بل هو معلوم وان أتى باسم نكرة . أو كانَ الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو الترحّم قد تقدمه وصف آخر في معناه فيكون الأول اذ ذاك للتحصيص والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو : مررت برجلٍ شجاعٍ وبَطلٍ ، فشجاع اذ ذاك نعت أوّل (١) على جهة التخصيص وبطل(٢)ثناء ومدح له. وقولنا : أو تأكيد ، مثاله قوله تعالى : نَفخةٌ واحدة(٣) .فواحدة نعت على جهة التأكيد لأنه قد علم أن النفخة واحدة . ومثاله أيضا قول الشاعر :

٩٩ .... تركتْ منازِلَهم كأمسِ الدابِرِ (٤)

أي الماضي ، ومعلوم أنّ أمسِ ماضٍ ، لكنّه جاء على طريق التأكيد .

وقولنا : مما يدلّ على حِليتهِ ،الحلية الصفة الثابتة كالزَرَقِ والكَحَلِ والطولِ والقِصَرِ والسواد والبياض .

وقولنا : أو نسبه ، النسب قد يكون إلى بلد نحو رجل بغدادي وإلى قبيلة نحو قُرشي ، وإلى صنعة ،وأكثر مايكون هذا على وزن فعّال نحو :خيّاط ونجّار. وقولنا : أو فعله ،نحو قائم وقاعد .

---

(١) ج ، ر : للأول ، وهو تحريف .

(٢) في نسخة بحاشية ج : والثاني على جهة المدح ، وهي في ر بعد قوله : ومدح له .

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) صدره : خبلت غزالة قلبة بفوارس .
وهو لعمران بن حطان زعيم الخوارج ، والرواية : منازله ، والضمير يعود على الحجاج بن يوسف . وأنشد أبو عبيدة لصخر أخى الخنساء : .
ولقد قتلتكم ثناء وموحـــــــــــدا وتركت مرة مثل أمس المدبر
وروى : الدابر . مجاز القرآن ١/١١٥ ، الخصائص ٢/٢٦٧ ، الأغاني ١٦/١٥٥ (بولاق) ، العقد الفريد ٣/٢٠٤ ، ٣٢١ ، الاقتضاب ٤٦٦ ، الدرر اللوامع ٢/٧ ،

وقولنا : أو خاصّة من خواصّة ،مثاله : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ،أو برجلٍ قائم أبوه ،لأن ماله وقيام أبيه من خواصه.

* * *

واعلم أن النعت لا يخلو من أن يرفع (١) ضمير المنعوت أو ظاهرا من سبب المنعوت . فان رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق. والمشتق ما أُخذ من المصدر نحو : قائم ، من القيام ،وقاعد من القعود ،والذي في حكم المشتق ماهو في معنى ما أُخذ من المصدر نحو : رجلٌ أسدٌ ،أي شجاع ، فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال أي صاحب مال، وصاحب مشتق من الصحبة .

فأن كان مشتقاً فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أو غير جار ، ومعنى الجاري(٢) أن يكون مجيئه مشتقاً من فعله على قياس مطّرد في به نحو : فاعل من فَعَلَ كضارب من ضرب وفَعيل من فَعُلَ كظريف من ظَرُفَ ،وشبه ذلك .

وغير الجاري مالا يكون مجيئه في بابه مطرداً نحو : مِفعال من فَعَلَ كمِضراب ضَرَب .فأن كان جاريا فأنّه يتبع النعت في أربعة من عشرة ،وهي : الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث،نحو قولهم: /مررتُ برجلٍ قائمٍ وبرجُلين قائمين وبأمرأةٍ قائمةٍ [٢٦و] وبأمرأتينِ قائمتَينِ وبنساءٍ قائمات .

وان كان غير جار نحو فعول بمعنى فاعل ،كضروبٍ بمعنى ضاربٍ وفَعيلٌ بمعنى مفعول كجَريح بمعنى مجروح، أو مفعال أو مِفعيل نحو : رجلٌ مِضرابٌ وناقةٌ مِخطيرٌ(٣) ،فأنّه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية ،وهي الرفع والنصب

---

(١) ر : ينعت .

(٢) ر : ونعنى بالجارى .

(٣) مخطير : من الخطر وهو التبختر في المشي ، وناقة خطارة : تخطر بذنبها أى ترفعه مرة بعد مرة وتضرب به ماظهر من فخذيها .
الصحاح واللسان : خطر.

والخفض والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع ، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، نحو مررت برجُلٍ صبورٍ ، وبامرأةٍ صبورٍ ، وبرجُلَيْنِ صبورَيْنِ ، وبامرأتَيْنِ صبورينِ وبرجالٍ صُبُرٍ (١) وبنساءٍ صُبُرٍ (١) . ماعدا أفعل التي للمفاضلة فأنّها لاتخلو من أن تكون مع مِنْ أو مضافة أو معرفةً بالالف واللام . فإن كانت معرّفة بالألف واللام تبعت ماقبلها في أربعة من تسعة ، لأنّها إنما تكون معرفة في كل حال . فأمّا مع مِنْ فأنّها تتبع الموصوف في في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنّث بلفظٍ واحد .

وأما إذا كانت مضافة فأنّه يجوز فيها أن تتبع ماقبلها في أربعة من العشرة المذكورة ، وأن تكون بمنزلتها مع من فلا تتبع الا في اثنين من خمسة :مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجُلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ . وبامرأةٍ أفضلِ القومِ وبامرأتَينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ.

فأن أتبعتها في أربعة من عشرة قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجُلَينِ أفضلي القومِ وبرجالٍ أفاضلِ القومِ وبأمرأة فُضلى القومِ وبامرأتَيْنِ فُضليَيْ القومِ وبنساءٍ فُضلياتِ القَومِ.

وان كان في حكم المشتق فلا يخلو أن يكون منسوباً أو غير منسوب ،فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله فيتبع ماقبله في أربعة من عشرةٍ وان كان غير منسوب فلا يتبع ماقبله إلا في أثنينِ من خمسة(٢).فتقول : مررتُ بامرأةٍ حَجَرِ الرأسِ وكذلك : مَررتُ بامرأةٍ أسدٍ ، ولا تقول : حَجَرةِ الرأسِ قال الشاعر :

١٠٠ مثبَرةُ العُرقوبِ إشفَى المرفقِ(٣)

---

(١) ج ، ر : صبور ، وهو تحريف . وانظر اللسان : صبر .

(٢) ر : في خمسة من اثنين ، وهو وهم .

(٣) انشده المازني ولم ينسبه وهو في هجاء امرأة ، المثبرة : الابرة ، يريد أنها دقيقة العرقوب والعرقوب :وترة الساق التي تتصل بمؤخر القدم .وفي ج : مبصرة ، وهوتحريف، وسقطت=

فقال : إشفَى ولم يقل : إشفاة ، وهو من صفات المؤنث . (١)

ماعدا «أيا» فإنّها تفرد وتذكر على كل حال ، ولا تثنى ولا تجمع ولا يلزم تأنيثها ، فتتبع في اثنين من خمسة ، واحدمن وجوه(٢) الاعراب والتنكير.

وما عدا مِثْلاإنّها تذكر على كلّ حال فتكون كأيّ ، وقد تفرد على كل حال . وقد يجوز جمعها وتثنيتها ، وأما(٣)اذا كانت غير مضافة فيلزم تثنيتها وجمعها نحو : مررتُ برجُلَين مِثلَيْنِ وبرجالٍ أمثالٍ .

والوصف بالمصدر — عندنا — من قبيل ماهو في حكم المشتق وله في الوصف طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغة ، والثاني : أن لاتريدها . فإن لم ترد المبالغة فهو — عندنا — على حذف مضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ عَدْلٍ ، تريد : ذي عَدْلٍ ، فإن أردتَ المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو : مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ ، تريد أنّ الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ، ونظير هذا قوله تعالى : خُلِقَ الإنسانُ من/ عَجَلٍ(٤) .فجعل الانسان من العجل لكثرة وقوعه منه ، [٢٦ظ] خلافاً لأهل الكوفة ، فإنّهم يزعمون أنّ المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون ضَرباً وعَدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك اخراج للمصدر عن أصله ، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى .

ومما يبيّن أنّه باق على أصليته أنه لايُثنّى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان

ـمن ز . الأشفى : المثقب الذي يستخدمه الاسكاف الشيرازيات ٣٤ ظ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٦ ، الخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٥/٣ ، المخصص ٨١/١ ، الاقتضاب ٢٧٨ اللسان : شفى .

(١) في حاشية ج : أنشده الفارسي ، منبرة المرقوب : من الابرة المعروفة والابرة عظم مؤخر المرقوب وهو عظم لاصق بالكعب ..... أ هـ . مقدار سطر لم يظهر في التصوير .

(٢) ج : وجه ، وهو تحريف .

(٣) ر : فأما .

(٤) الأنبياء ٣٧ .

قبل أن تصف به إلاّ ماحُكِيَ شاذاً ، فقد حكي : فرسٌ طَوْعةٌ القِيادِ(١)، بتأنيث طوع ، وان كان في الأصل مصدراً . وأنشدو أيضاً :

١٠١ والحيّةُ الحتَفْةُ الرَّقشاءُ أَخرَجَها من جحرها آمنات اللهوالكلم(٢)

وقد حُكِيَ أيضاً ؛ أضياف وضيوف وضِيفان في ضَيْفٍ ، وهو في الأصل مصدر أضافَهُ يُضيفُهُ ضيفا . ومثل هذا موقوف على السماع .

وان رفع(٣)النعت ظاهراً من سبب المنعوت نحو : مررتُ برجلٍ قائم أبوهُ ، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير . وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال : أكلوني البراغيثُ ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفرداً على كل حال ، ويتبع في التذكير والتأنيث .

* * *

والنعت يكون اعرابه أبدا على حسب اعراب المنعوت في اللفظ الا فيما كان له من المنعوتين لفظ وموضع فانه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه فيتفق اعرابهما ، وأن يتبعه على الموضع فيختلف اعرابهما ، وسنبين ماله لفظ وموضع في باب العطف ان شاء الله تعالى .

* * *

واعلم أنّ النعت لايكون الا مشتقا أو في معناه ، وقد تقدم . ومساوياً للمنعوت في التعريف وأقلّ منه تعريفاً . فلابد من ذكر المعارف ومراتبها في

(١) طوعة العنان وطوع العنان : سلس القياد ، التهذيب ١٠٦/٣ .

(٢) لأمية بن ابي الصلت . الحتفة مؤنث الحتف وهو الهلاك ، وفعله مهمل ويريد بآمنات الله والكلم العزائم التي يذكرها الحاوى ليخرج الحية من جحرها . شرح مشكلات الحماسة ٤٧ ، الخصائص ١٥٤/١ ، ٢٠٥/٢ ، المبهج ٦ ، الحيوان ١٨٧/٤ ، المحكم ٠١/٢ ، ٢٠٤/٣ ، اللسان حتف ، عدل ، الديوان ٣١ .

(٣) ج ، ر : وقع ، وهو تصحيف .

التعريف(١). فالمعارف خمسة أشياء : المضمرات وأسماء الاشارة والأعلام وما عرفَ بالألف واللام وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة (٢) .

فأما الموصولات فمن قبيل ماعُرفَ بالألف واللام ، وفي الذي تعرفت به خلاف ، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل الذي أو المرادة معنى في مثل مَنْ وما ، وسنبين ذلك في بابه ان شاء الله تعالى .

وأما الموصولات فقد تقدَّم ذكرها في باب « نوع منه آخر » .

وأما المضمرات فتنقسم ثلاثة أقسام : ضمير متكلّم وضمير مخاطب وضمير غائب . وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . والمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : هو ، هي ، هما ، هم ، هنَّ ، والمتصل : « هو » المستتر في مثل فَعَلَ ، (وهي) المستترة في مثل فَعَلَتْ ، والألف في مثل فَعَلا وفَعَلتا ، والواو في مثل فعلوا والنون في مثل فَعَلْنَ .

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : اياه ، إياها ، إيّاهما ، إيّاهم ، إيّاهن . والمتصل ما بعد الفعل في مثل : ضربَهُ ، ضَرَبَها ، ضَرَبَهما ، ضَرَبَهم ، ضَرَبَهُنَّ .

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : به ، بها، بِهِم، بِهِنَّ .

وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل. فالمنفصل : أنتَ ، أنتِ، أنتُما[٢٧و] أنتم ، أنتُنَّ والمتصل ما بعد الفعل في مثل : فَعَلتَ ، فعَلتُما ، فعلتُم ، فعلتُنَّ والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل فالمنفصل: إيّاكَ ، إيّاكِ ، إيّاكم ، إياكُنَّ . والمتصل : ما بعد الفعل في مثل :

(١) ر : التعارف ، وهو تحريف.

(٢) بقي المعرف بالنداء ، وهو النكرة المقبل عليها . انظر همع الهوامع ٥٥/١ .

ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكِ ، ضربكما ، ضربكنَّ .
(والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: بِكِ ،بكما، بكم، بكُنَّ)(١).
وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . فالمرفوع ينقسم قسمين :متّصل ومنفصل ، فالمنفصل : أنا ، نحن ، والمتصل ما بعد فَعَلَ في مثل : فَعَلْتُ ، فعلنا . والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل . فالمنفصل : إيّايَ ، إيّانا . والمتصل ما بعد الفعل في مثل ضَرَبَنِي ، ضَرَبَنا .

والمخفوض كله متّصل ، وهو ما بعد الخافض في مثل بِي ، بنا .

واختلف في الياء من « تفعلِيَن » هل هي ضمير أو علامة تأنيث . والصحيح أنّها ضمير على ما نُبيّن في بابه إن شاء الله تعالى . فجملة المضمرات على هذا أحد وستون مضمراً .

* * *

وأما أسماء الأشارت : فتنقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، قسم للبعيد ، وقسم للمتوسط ، وقسم للقريب .

والذي هو للقريب ينقسم قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر ينقسم ثلاثة أقسام :

مفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك المؤنث .

فللواحد المذكّر: ذا وهذا، وللاثنين: ذانِ وهذانِ ، وللجماعة : أولاءِ وهؤلاءِ. والواحدة المؤنثة: ذِي وتِي وتا وهذِي وهاتِي وهاتا وهذِهِ في الوصل وذِهْ وهذِهْ بسكون الهاء في الوقف. وللاثنتين: تانِ وهاتانِ. والجمع كالجمع والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين : مذكّر ومؤنث . وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام (فالمذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث .

(١) سقط مابين القوسين من د .

فللواحد المذكر : ذاك ، وللاثنين : ذانِكَ ، وللجمع : أولاكَ) (١) وأولاّك ، بتشديد اللام وتخفيفها ، وعليه قوله :

(١٠٢) من بين أولاّكَ إلى أولالِكا (٢)

وأولئك ، وقد قيل : إنّ أولئك للبعيد . وللواحدة المؤنثة : تيكَ . وللاثنتين : تانِكَ . والجمع كالجمع .

والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر مفرد ومثنى ومجموع . وكذلك المؤنث . فللواحد المذكر ذلكَ . وللاثنين : ذانّك بتشديد النون(٣) وذانّيكَ ،بابدال ياء من احدى النونين. وقد قرىء فَذانِيّكَ بُرهانِ مِن ربّكَ(٤). بابدالِ احدى النونين ياء . وفي الجمع : أولالكْ وعليه قوله :

١٠٣ أولئكَ قَومي لـم يكونوا أُشابةً وهل يعظُ الضّلّيلَ إلا أولالِكا(٦)

وللواحدةالمؤنثة : تِلكَ وتَلكَ ،بفتح التاءوكسرها ، وتالِكَ ،وعليه قوله :

---

(١) تكرر مابين القوسين في ر .

(٢) لم ينسب لقائل . وفي الدرر : أولاك في الموضعين . ونقل أنها لغة حكاها بعض أهل اللغة وهي المتوسط . الدرر اللوامع ١/٥٠ .

(٣) الأصل تخفيف النون والتشديد لغة وبها قرأ ابن كثير . النشر ٢/٢٤٠ .

(٤) رويت هذه القراءة في الشواذ عن ابن كثير ، والقراءة المشهورة عنه : فذانك ، بتشديد النون – ابن خالويه ١١٣ ، النشر ٢/٢٤٠ ، القصص ٣٢ .

(٥) انظر المنصف ١/١٦٥ .

(٦) من إبيات رواها أبو زيد لأخي هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكلحبة. وصدره في النوادر : ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى .

ورواية المنصف واللامات : أولالك قومي وهي أسلم لأنها لاتجمع بين لغتين في بيت واحد الاشابة : الاخلاط من الناس يصف قومه بالصفاء في النسب وإخلاص النصح له . النوادر ١٥٤ اصلاح المنطق ٣٨٢ اللامات ١٤٢، المنصف ١/١٦٦، الخزانة ١/١٩٠.

١٠٤ إلى الجُودِيِّ حتّى عادَ صَخْراً   وحانَ لتالِكَ الغُمرِ انحسارُ (١)

وللاثنين تانّك بتشديد النون ، وتانيْك بابدال إحدى النونين ياء ، والجمع ، كالجمع . فهذه جميع المشارات .

* * *

وأما العلم فهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه (في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب) (٢) .

فقولي : ما عُلّق في أوّل أحواله على مسمى ، يحترز من المعرف بالألف واللام أو بالأضافة، فأنه كان نكرة قبل ذلك .

وقـولي : في جميـع الأحـوال (٣) مـن غيـة وتكلـم وخطاب / تحـرز مـن المشار اليه الـذي لايقع على المسمّى إلاّ في حال الأشارة ومن المضمر لأنّه لايقع أيضاً على المسمى إلاّ [٢٧ظ] في حال الغيبة ان كان ضمير غائب ، أو التكلّم ان كان ضمير متكلم أو الخطاب ان كان ضمير مخاطب .

* * *

وأما المعرّف بالألف واللام : فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف واللام ، فأذا زالت عنه صار نكرة . وهذا تحرّز من مثل : الحارث والعبّاس فأنّ كلّ واحدٍ منهما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل . فهو أذن من قبيل الأعلام .

* * *

وأما المعرّف بالاضافة : فهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف اضافة محضة . والاضافة كلّها محضة إلاّ في أماكن محصورة وهي : إضافة

(١) للقطامي (عمير بن شييم) . وفي البيت إشارة إلى قصة قوم نوح واهلاكهم بالطوفان : والغمر جمع غمرة ، وغمره كل شيء شدته . والغمر : الماء الكثير . اللسان : غمر ، الديوان ١٤٤ .

(٢) سقط مابين القوسين من ح .

(٣) ج : أحواله .

اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل واضافة « غيرك وشِبهُكَ ومِثلُكَ وخِدْنُكَ وتِربُكَ وهدُّك وكَفيُك بفتح الكاف وكسرها وكُفُيُكَ بضم الكاف والفاء وكَفائكَ وشَرعُك وحَسبُكَ وناهيكَ من رجلٍ (١) وواحد أُمِّه وعبدُ بطنِه وعُبْرُ الهَواجرِ وقيدُ الأوابدِ . وهذه كلها لا خلاف في أنّ إضافتها غير محضة . والذي في اضافته خلاف هو أفعل التي(٢) للمفاضلة إذا أضيفت الى معرفة الى(٣)ما فيه الألف واللام نحو أفضلُ القومِ ، والصفة المضافة للموصوف نحو قراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ ربّنا(٤). بضم الجيم ، أصله : ربُّنا الجُدُّ أي العظيم ، فقدّمت الصفة على الموصوف . وكذلك قول الشاعر :

١٠٥ ياقُرُّ إنّ أبـاك حَيُّ خُوَيلِـد قد كنتُ خائفَهُ على الأحماقِ(٥)

أراد : خويلداً الحيَّ ، فقدّم الصفة وأضافها الى الموصوف . والموصوف المضاف الى صفته نحو قوله تعالى:ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ (٦) . وقولهم : صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامعِ ، المعنى : الدارُ الآخرةُ والصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ .

والصحيح أنّ إضافة ذلك كلّه غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى

---

(١) هدك : اى أثقلك وصف محاسنه أو هو المنسوب إلى الجلادة والكفاية ، وشرعك أي حسبك انظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٦٤ .

(٢) كذا والإولى : الذي .

(٣) سقطت (إلى) من ج .

(٤) سورة الجن : ١١ .

(٥) لجبار بن سلمى (جاهلي) . قر : مرخم قرة وهو المهجو . الاحماق : ولادة الأحمق والفارسي والمرزوقي والزمخشري يرون زيادة (حي) وانها مقحمه . النوادر (٦) الخصائص ٢٨/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٥٣ ، المفصل ٩٥ ، الخزانة ٢١٣/٢.

(٦) يوسف : ١٠٩ .

واعرف هذه المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المشار ثم ما عُرِّف بالألف واللام . وقد تقدّم أنّ الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام . وما أضيف الى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف اليه إلاّ المضاف الى المضمر فأنّه في رتبة العلم . هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح (١) .

وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف الى معرفة فأمّا المُشار فزعم الفراء أنّه أعرف من العلم (٢). وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة . وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرّد (٣) أنه أدون ممّا أضيف اليه في التعريف قياساً على المضاف إلى المضمر لأنه دونه في التعريف (٤). والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله :

١٠٦ .... كخُذروفِ الوليدِ المُثقَّبِ (٥)

والمثقبُ نعت للخذروف ، وقد تقدم أنّ النعت لابد أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلّ منه تعريفاً ، فلو كان الأمر على ما ذهب اليه لم يجز لان المثقّب على [٢٨ و] مذهبه هو (٦) نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت . وقوله أيضاً :

١٠٧ كتيسِ الظباءِ الأعفرِ انضرجَتْ له عقابٌ تدلّت من شماريخ ثهلانِ (٧)

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام .

---

(١) الكتاب ٢٢٠/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ، اللمع ٥٥/١ .

(٢) الانصاف : مسألة ١٠١ ، اللمع ٥٦/١ .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي بالولاء ولد بالبصرة واخذ عن المازني وقصد بغداد فكان امام عصره في النحو اللغة والأدب . توفي ببغداد عام ٢٨٥ هـ . السيرافي ٧٢ ، الزبيدي ٢٣ ياقوت ١١١/١٩ .

(٤) المقتضب ٢٨٢/٤ .

(٥) تمامة : فأدرك ، لم يجهد ولم يثن ، شأوه يمر ....
وهو لامرىء القيس في وصف فرسه . الديوان .

(٦) ر : وهو.

(٧) لامرىء القيس يصف فرسه . الاعفر الذي لونه بين الحمرة والغبرة . ثهلان : اسم جبل وشماريخه : رؤوسه . جمهرة اللغة ٧٩/٢ . المنصف ١٢/٣ ، تثقيف اللسان : ١٧٩ الديوان ٩٢ .

وهذا كله دليل على صحة ماذكرنا من أنّ ما أُضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف .

* * *

واعلم أنّ الاسماء تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم ينعت ولا يُنعت به . وقسم لايَنعت ولايُنعت به . وقسم يَنعت ويُنعت به .

فالذي لايَنعت ولا يُنعت به خمسة : المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء (١) نحو : الآن وأينَ ومنْ .

والذي يَنعت ولا يُنعت به : الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمرو ومكةَ وعثمانَ .

والقسم الذي يَنعت وينعت به : المشارات وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقاً أو في حكمه .

والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة . فأما النكرة فلا تنعت الا بالنكرة وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة .

أما المضمر فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدّم . وأما المضاف فبمنزلة العلم فيوصف بما يوصف به العلم والعلم يوصف بما فيه الألف واللام ، وبالمشار وبما أُضيف إلى معرفة . وأما المشار فلا يوصف الا بما فيه الألف واللام خاصة. والمضاف إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف واللام وبما أضيف اليهما . اما المعرّف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أضيف إلى مافيه الألف واللام . والمضاف إلى مافيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرّف بالألف واللام .

* * *

---

(١) في حاشية ر : وفي بعض النسخ وكل اسم غير متمكن ، وغير المتمكن هو الذي (يلزم) موضعاً واحداً كا التعجبية أو موضعين كقبل وبعد، وهذا أجود لانه يرد على الأول الموصولات كلها وأسماء الاشرة فانها كلها متوغلة في البناء ويمت بها . اهـ .

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر . فأن لم تتكرر فلا يخلو المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولا ، فان كان مجهولا فالأتباع ليس الا نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وبزيدِ العاقلِ ، اذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب الا أنّ تقدّره ، وان كان مجهولاً ، تقدير المعلوم فأنه اذ ذاك يجوز الاتباع والقطع وكأنّ المخاطب يبني على أنّ الصفة يتبين بها الموصوف وإن لم تورد تابعة لأنها لاتتبيّن (١) الاّ به وذلك نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وكريماً . وان كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكونَ صفة مدحٍ أو ترحم أو ذم أو غير ذلك . فأن كانت غير ذلك فالأتباع ليس الاّ نحو : مررتُ بزيدِ الطويلِ وبزيدِ الأزرقِ . وان كانت الصفة صفة مدح أو ذمّ أو ترحمّ وكانّ الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الأتباع والقطع ، فأذا قطعت فأنّ القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، وإلى النصب باضمار فعل تقديره أمدح ان كانت الصفة صفة مدح ، أو أذمّ إن كانت الصفة صفة ذم . أو أرحم ان كانت الصفة صفة ترحّم .

ومن الناس من لم يجز القطع الا بشرط تكرار الصفة وذلك/فاسد لأنه قد[٢٨ ظ] حكي من كلامهم : الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ ، والحمدُ للهِ الحميدَ بنصب الحميد وأهل الحمد ، وحكى ذلك سيبويه (٢) .

فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولا ، فان كان مجهولا فالاتباع ، الا في موضعين ، فإنّه يجوز الاتباع والقطع : أحدهما أن يقدره وان كان مجهولا تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنّ المخاطب يبنى على أنّ الصفة وان لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأ نها لاتتبين إلا به نحو قولك : مررتُ برجلٍ كبيرِ الأقدام شريفِ الآباءِ .

والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى وذلك نحو قولك: مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٌ ، لأنّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن ذلك :

(١) ج : تليق ، وهو تحريف .
(٢) الكتاب ٢٤٨/١ .

١٠٨ ويأوى إلى نسـوةٍ عُطـلٍ وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السعالى (١)

فنصب شعثا على القطع لأنه لما وصفهن(٢)بالعطل فهم من ذلك أنّهن شُعث.

فإن كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحّم أو لاتكون. فان لم تكن فالاتباع ليس الا، نحو: مررت بزيدٍ الطويل الابيض الأشمِ.

وان كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم، أو ذم كالفاسق والخبيث أو ترحم كالمسكين والفقير جاز لك ثلاثة أوجه: اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض وقطع بعض.

واذا أتبعت بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالاتباع قبل القطع، ولايجوز القطع ثم الاتباع، لأنّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ألا ترى أنّ الصفة اذا قطعت إلى النصب فأنّ الصفة منصوبة باضمار فعل فتكون قد فصلت بجملة فعلية أجنبية. واذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمر فتكون الجملة اسمية أجنبية. فمثال قطع الجميع: مرت بزيدٍ الكريمُ الشجاعُ الطويلِ، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض.

وأما اتباعها كلها فأن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور، وأما اتباع البعض وقطع البعض فان تخفض الكريم في المثال المذكور وتقطع مابعده، ولا يجوز أن تنصب (٣) الكريم أو ترفعه على القطع ثم تخفض مابعده على الاتباع لما يؤدي اليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالجمل الأجنبية كما تقدم.

* * *

(١) لامية بن أبي عائذ الهذلي في وصف صياد، ورواية السكرى:

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع مثل السعالى

ولا شاهد فيه. ورواية سيبويه بجرشعث في اول الموضعين من الكتاب ونصب شعثاً بفعل قدره الخليل: أذكرهن، الفراء: أذمهن، والرضى: أرحمهن. الكتاب ١/ ١٩٩، ٢٥٠، معاني القرآن ١/ ١٠٨، المخصص ١٦/ ١٣٠ المفصل، ٤٩ الخزانة ١/ ٤١٧، ديوان الهذليين ٢/ ١٧٢.

(٢) ر: وصفن. (٣) ر: ينتصب.

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض لأنّ ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ، الا أن تختلف معاني النعوت نحو قولك : مررت بزيدٍ الكريمِ والشجاعِ والعاقلِ وسواء كانت متبعة أو مقطوعة .

* * *

واذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرّقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين (١) وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين . فأن جمعتها نحو قولك : قام الزيدون العقلاءُ . أو فرقتها نحو قولك : زيدٌ العاقلُ وعمروٌ الكريمُ وعبدُ اللهِ الظريفُ ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت نحو قولك : الزيدونَ العاقلُ والكريمُ والشجاعُ ، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الاتباع /والقطع في اماكن القطع ،إلا أنه يجوز جمع المنعوتين [٢٩ و] وتفريق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله :

١٠٩ بكيتُ وما بُكاء رجـلٍ حـزيـنٍ على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالِ (٢)

إلا في أسماء الاشارة ، فأنه لا يجوز ذلك فيها . فلا يجوز أن تقولَ : مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ ، لعلةٍ تذكر بعدُ ان شاء الله تعالى .

فان فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الاعراب من أن يتفق أو يختلف فان اختلف فالقطعُ ليسَ الا نحو : ضرب زيدٌ عمراً العاقلانِ ، بالرفع على خبر ابتداء مضمر تقديره : هما العاقلان ، والنصب بأضمار فعل تقديره : أعني العاقلين .

هذا مذهب أهل البصرة (٣) وأما أهل الكوفة فيفصّلون المختلف الاعراب لمتفق في المعنى ومختلف . فما اختلف فالقطع ليس الا ، نحو ماتقدم من : ضربَ

---

(١) ر : يفرق المنعوتون .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من باهله ونسبة السيوطي لا بن ميادة . ويجوز في «مسلوب وبال» الرفع على القطع ، وأعربهما السيوطي بدلين . الكتاب ٢١٤/١ ، المقتضب ٢٩١/٤ ، المغنى ٣٩٣ ، شواهد المغني ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٢٤٦/١ ، المقتضب ٣١٦/٤ .

زيدٌ عمراً. وما أتفق أجازوا فيه الأتباع بالنظر الى المعنى،والقطع في أماكن القطع وذلك نحو : ضاربَ زيدٌ عمراً . فأنَّ كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى (١) .

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو (٢)، فيغلب المرفوع خاصة لأنّه عمدة وهو مذهب الفراء (٣). .

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الاتباع فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كلّ واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب ، وهو مذهب ابن سعدان . (٤)

والصحيح أنه لايجوز الا القطع ، بدليل أنه لايجوز : ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلة ، برفع العاقلة ،على أن تكون نعتاً لهند على المعنى ، باتفاق من البصريين والكوفيين ..

فكما لايجوز في نعت الاسم اذ أفرد الحمل على المعنى كذلك لايجوز اذا ضممته الى غيره . فأن اتفق الاعراب فلا تخاو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتنكير أو تختلف في التعريف أو التنكير .

فان اختلفت فالقطع ليس الا نحو قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان ، على أنه خبر ابتداء مضمر ، والكريمين على النصب بأضمار فعل ولا يجوز الاتباع لأنَّ المعرفة تطلب نعتاً معرّفاً والنكرة تطلب نعتها منكراً ، وذلك لايمكن في اسم واحد في حال واحدة .

---

(١) مجالس ثعلب ٤١٧، همع الهوامع ١١٩/٢.

(٢) الصواب : زيد ، ليتفق مع المثال .

(٣) همع الهوامع ١١٩/٢.

(٤) انظر الهمع ١١٩/٢. وابن سعدان هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير ، ولد ببغداد وكان من مذهب الكوفيين في النحو واللغة وكان مقرئاً له اختيار لم يخالف فيه المشهور توفي عام ٢٣١هـ. ابن النديم ١٠٤، ياقوت ٢٠١/١٨ ، ابن الأنبارى ٢١٢.

فان اتفق الاعراب والتعريف أو التنكير فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه ، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره . فأن كان (١) البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجز الا القطع نحو قولك : من أخوكَ وهذا محمدٌ العاقلان . على أنه خبر ابتداء مضمر ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل : « أعني » ولا يجوز أن يكون العاقلان نعتاً لمحمد « وأخوك » ، (٢) لما نذكر بعد ان شاء الله تعالى .

فان اتفق المنعوتون في الاعراب والتعريف أو التنكير والاستفهام أو غيره . فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً فالاتباع والقطع في أماكن القطع ، نحو : أعلمتُ زيداً بكراً اخاكَ العقلاء . ونحو قولك : قام زيدٌ وجعفرٌ العقلاءُ ، لان قام هو العامل في زيد بنفسه وفي عمرو وجعفر بواسطة حرف العطف ، فان كان العامل أزيد من واحد [٢٩ظ] فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف . واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدها (٣) من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف. والحروف المختلفة المعاني(٤)أيضاً بمنزلة العوامل المختلفة الجنس . فان اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس الا خلافا للجرمي (٥) ، فانه يجيز الاتباع والقطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك : قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان . على أنّه خبر ابتداء مضمر ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل . لأنّ العامل في زيد «قام» (٦) .

---

(١) سقطت كان من ج ، ر

(٢) الكتاب ٢٤٧/١.

(٣) ر : أحدهما . (٤)ر : بالمعاني

(٥) هو أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي ، ولد بالبصرة ، أخذ النحو عن الاخفش الأوسط واللغة عن أبي عبيدة والاصمعي وأبي زيد ، توفي عام ٢٢٥هـ . ترجمة السيرافي ٤٦ ، الزبيدي ٤٦ ، ياقوت ٥/١٢ ، القفطي ٨١/٢ .

(٦) في الهمع ان الاتباع جوّزه قوم منهم الأخفش ١١٨/٢ وأنظر المقتضب ٣١٤/٤.

وكذلك لو قلت : مررت بزيدٍ ودخلتُ الى أخيك العاقلين لم يجز إلاّ القطع كما تقدّم لمخالفة معنى الباء لمعنى إلى . فان اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى ، نحو : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، أو في اللفظ لا في المعنى ، نحو : وجَدَ الضالةَ زيدٌ ووجَدَ زيدٌ على عمرو (١) ، أي غضبَ عليه . أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ ، نحو : ذهب زيدٌ وانطلَقَ بكرٌ ، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وأدبَرَ عمروٌ . فان اختلفت في اللفظ والمعنى ، او في المعنى دون اللفظ ، فمذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه القطع والاتباع في أماكن القطع ، ومذهب المبرد وأبي بكر السراج القطع ليس إلاّ(٢)،لما يذكر بعد(٣)، ان شاء الله تعالى .

وان اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدّم من : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فمذهب سيبويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الأتباع والقطع في أماكن القطع . ومذهب أبي بكر القطع ليس الا(٤)لما نبيّن بعدُ .

وان اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، فمذهب كافة النحاة الأتباع والقطع في أماكن القطع،إلاّ أبا بكر فأنّه(يقطع ولا)(٥)يجيز الاتباع الا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيداً للاول غير عامل في الاسم الثاني ، فحينئذ يجوز الاتباع والقطع لأن العامل واحد نحو قام زيدٌ قامَ عمروٌ ، اذا جعلت قام الثاني تأكيداً للأول (٦) .

فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الاشارة فسبب ذلك أن كل نعت لابد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به ،الا أسماء الاشارة

---

١) ر : وجد على زيد عمرو .
(٢) انظر الكتاب ٢٤٧/١ والمقتضب ٣١٥/٤، والاصول ٣٢/٢، المع ١١٨/٢
(٣) ر : بعد في موضعه . (٤) الاصول ٣٢/٢، المع ١١٦/٢.
(٥) سقط مابين القوسين من ج .
(٦) الاصول ٣٢/٢، همع الهوامع ١١٩/٢.

فانها لا توصف الا بالجوامد ، نحو : مررتُ بهذا الرجلِ ، وان وصفت بالمشتق فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد ، نحو : مررتُ بهذا العاقلِ ، تريد بهذا الرجلِ العاقلِ ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، ولذلك يقل مجيئه بالمشتق في صفة المشار .فأذا تقرر أنها توصف بالجوامد والجوامدلاتحتمل (١)الضمير جعلوا (٢) نائباً عن الضميرفي الربط كونه موافقاً لموصوفه في الافراد والتثنية والجمع ، فلذلك لم يجز أن تقول : مررت بهذينِ الطويلِ والقصيرِ ، لأ نك لو فعلت ذلك لزالت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الاشارة كما تقدم ،

وأما امتناع الاتباع اذااختلف/ الاعراب فلانّ أحدالمنعوتين يطلب النعت [٣٠و] مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً ، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع ،

وأما امتناع الاتباع اذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه فمن قبل أنّ النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى ، فاذا قلت: منْ أخوكَ العاقل ؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأ خ ، حتى كأنك قلت : من العاقلُ ؟ والمستفهم عنه مجهول . واذا قلت : هذا زيدٌ العاقلُ . فالعاقل خبر هذا كزيد ، حتى كأنك قلت ، هذا العاقلُ ، فالعاقل معلوم(٣) ،فلو قلت : هذا زيدٌ ومنْ أخوكَ العاقلانِ ، على النعت لزيد والأ خ ، لوجب أن يكون العاقلان معلوماً مجهولا في حالة واحدة ، فلذلك عدل إلى القطع . واما امتناع الاتباع اذا اختلف جنس العامل فسببه أن النعت داخل في معنى المنعوت ، كما تقدم ، فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فالعاقلُ فاعل في المعنى ، كأنك قلت : قامَ العاقلُ . فاذا قلت : هذا زيدٌ وقام عمروٌ العاقلانِ ، على الاتباع ، لكان

---

(١) ر : تتحمل .

(٢) ج : وجعلوا ، والواو وزيادة .

(٣) ر : معلوم هذا .

العاقلان خبرا من حيث هو نعت للخبر (١) ومخبراً عنه من حيث أنه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه ، واسم واحد لايكون خبرا مخبرا عنه في حال واحدة .
وكذلك حرفا الجر المختلفا المعنى بمنزلة العامل المختلف الجنس ، وذلك أنك اذا قلت : مررتُ بزيدِ العاقلِ ، فالعاقل ممرور به(٢)حتّى كأنك قلت:مررتُ بالعاقلِ . واذا قلت : دَخلتُ إلى أخيكَ الكريمِ ، فالكريم مدخول اليه كأنك قلت : دخلتُ إلى الكريمِ ، فلو قلت : مررتُ بزيدِ ودخلتُ إلى أخيكَ العاقلينِ ، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجرورا على الالصاق(٣)وعلى انتهاء الغاية ، واسم واحد لاينجر على معنيين مختلفين .
وتوهّم الجرمي أنّ منع ذلك انما هو من طريق أنّ عاملين لايعملان في معمول واحد ، وتقرر عنده أنّ العامل في النعت انما هو التبع كما نذهب نحن اليه ، فأجاز الاتباع وانما الامتناع عندنا لما ذكرت .

وأما امتناع الاتباع عند المبرد اذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وادبرَ عمروٌ . أوفي المعنى لافي اللفظ نحو : وجدَ الضالةَ زيدٌ ووجدَ على بكرٍ عمروٌ ، فمن طريق أنك اذا قلت : أقبل زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل في المعنى مقبل ، فكأنك(٤)اذا قلت : أدبرَ زيدٌ العاقلُ ، فالمعنى أيضاً : أدبرَ العاقلُ . فلو قلت : أقبل زيدٌ وأدبرَ عمروٌ العاقلانِ ، على الأتباع لزيد وعمرو لكان العاقلان . فاعلين، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر، وذلك غير جائز عنده (٥) اذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم ، وهو عندنا جائز(٦)بدليل قولهم : اختلف الزيدانِ ، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر .

---

(١) ج : للخبر عنه ، وهي زيادة . (٢) سقطت (به) من ر .
(٣) الاطلاق ، وهو تحريف . (٤) ر : فانك .
(٥) احتج المبرد لرايه هذا في المقتضب ٣١٥/٤ .
(٦) ر : جائز عندنا .

فان قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف ،قيل له وكذلك في مسألتنا / قد[٣٠ظ] اتفق زيد وعمرو في جنس الفعل .

وأما امتناع الاتباع اذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما ، او أتفق اللفظ والمعنى عند أبي بكر في نحو : ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، فلأنَّ العامل عنده في النعت العامل في المنعوت ، فيؤدي الاتباع عنده في ذلك الى اعمال عاملين في معمول واحد ، فلذلك بطل الاتباع للمنعوتينَ إذا لم يعمل فيهم عامل واحد . ولم يجز قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ العاقلانِ ،على الأتباعِ الاّ بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً (١) على أنَّ هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد،فكان(٢)ينبغي أن يكون: قامَ قامَ زيدٌ وعمروٌ ، ولمّا كان العامل عندنا في النعت إنّما هو الأتباع أجزنا الأتباع في هذه المسائل .

والذي يدل على أنَّ العامل في النعت انما هو(٣)التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت ، أنّا قد وجدنا في النعوت مالا يصحّ دخول العامل عليه ، نحو : مَررتُ بِهِم الجَمّاءَ الغَفيرَ(٤)،ولا يجوز في الغفير الاّ أن يكون نعتاً للجمّاء .

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون : ما زيدٌ بأخيكَ العاقلِ ، بالنصب على موضع الخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت ، وهو الباء ، لأن الباء اذا عملت في شيء جرته ، فدلّ ذلك على أنَّ العامل فيهِ إنّما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى .

• • •

---

(١) الأصول ٣٢/٢، همع الهوامع ١١٩/٢.

(٢) ر : وكان (٣) سقط (هو) من ر .

(٤) الجماء الغفير: جماعة الناس وهو ينصب كما ينصب جميعاً وقاطبه والالف واللام زائدتان . الصحاح : غفر ، جمم .

فأن قيل : فلأيّ شيء لم يُنعَت المضمر ولم يُنعَت به ؟

فالجواب : إنّه إنّما امتنع أن ينعت لأنّ المضمر يتقسم ثلاثه أقسام كما تقدّم . ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب .

فأما ضمير الغائب (١)فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم ، فكما أنَّ الاسم اذا كُرِّر فلا ينعت فكذلك المضمر النائب منابه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : رأيتَ رجلاً فضربتُ الرجلُ ، لا يجوز أن تقول : فضربتُ الرجلَ العاقلَ ،لئلا يوهم (٢) من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره. واذا قلت : رأيت رجلاً عاقلاً فضربتُ الرجلَ العاقل ، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولا ، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن لايزاد كما لا يزاد على الاسم المكرر ، فأنّه كذلك (٣) لايجوز أن تقول : ضَرَبتُهُ العاقلَ .

فان قيل : وأنت(٤)قد تقول: لقيتُ رجلا فضربتُ الرجلَ المذكورَ ، فتصفه بالمذكور .

فالجواب : إنلكّ قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنّك تعني الرجلَ المتقدّمَ الذكر لا غيره ، وأذا قلت : زيدٌ ضَرَبتُهُ ، فقد عُلِم أنّه لا يمكن أن يراد بالضمير إلاّ المتقدم الذكر فلذلك لم تحتج الى نعته بالمذكور .

وأمّا ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنّهما لم يدخلهما لبس .

فان قيل : فهلاّ نُعتا على جهة المدح أو الذم أو الترحم ، اذ كونهما لايدخلهما لبس انّما يوجب أن لايُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك .

فالجواب : إنّ نعت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعاً ، لأنّ الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل / وانما جاز الاتباع [٣١و] فيهما تشبيهاً وبالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما

---

(١) ج ، ر: المتكلم ، وهو سهو .
(٢) ر : يتوهم .
(٣) زيادة من ر .
(٤) زيادة من ر .

أنّه نعت ، فلما لم يجز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة ازالة الاشتراك لم يجز أن ينعتا بما أشبهه ، أذ من المحال وجود المُشبّه دون المُشبّه به ، فلهذا لم ينعت المضمر .

وامتنع أن ينعت به لأمرين : أحدهما أنّه ليس بمشتق ولا في حكمه . والآخر : أنه أعرف المعارف كما تقدّم (فمن المحال) (١) أن ينعت به غيره من المعارف ، لأنّ النعت انما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه تعريفاً .

• • •

واعلم أنه لم تنعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء (٢) نحو: الآن وأين ومَن ومتَى لأنّها وضعت على الابهام ، فلو وصفت لكان الوصف لهاتخصيصاً فيخرجها عما وضعت له من الابهام . ولم ينعت بها لأنّها ليست بمشتقة ولا في حكمه ،

• • •

وأما العلم فلم ينعت به لأ نه ليس بمشتق ولا في حكمه ،لأ نّ العلمية تذهب منه معنى الاشتقاق وان كان لفظه لفظاً مشتقاً.ونُعت لأ جل أنه قد يدخله اللبس. وكذلك سائر اسماء الجوامد لم يُنعَت بها لأ نها ليست بمشتقة ولا في حكمها ونُعِتت لأ جل اللبس الذي يدخلها .

وأما سائر الأ سماء المشتقة و ما في حكم المشتق فنُعتَت لان اللبس أيضاً يدخلها . ونُعتَ بها لأ جل الاشتقاق أو حكمه .

• • •

واذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدّمتَ ماهو اسم على ماهو في تقديره (٣) ، وذلك نحو قولك: مررتُ برجلٍ قائمٍ

---

(١) سقط مابين القوسين من ر .

(٢) انظر ص ٢٠٦ تعليق ١ .

(٣) في ر وفي نسخة بحاشية ج : تقدير اسم .

في الدار اذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ في الدارِ قائمٍ الا في ضرورة شعر أو في نادر كلام : قال امرؤ القيس :

١١٠ وفرعٍ يغشّي المَتْنَ أسودَ فاحـمٍ ....(١)

فقدم يُغَشّي على أسود .

• • •

ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف الا حيث سُمع ، وذلك قليل . قال الأستاذ (٢) : وللعرب فيما وجد منه وجهان : أحدهما أن تُقدَّمَ الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله :

١١١ و بالطّويـلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَرا (٣)

فقدّم ، وقول الآخر :

١١٢ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ ... .(٤)

فقدم . وفي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب . «العائذات» . نعتا

---

(١) عجزه : أثيث كقنو النخلة المتشكل .
الأثيث : الكثيف المتراكب ، قنو النخلة : عذقها وهو مجتمع الثمر .
المتشكل : الذى دخل بعضه في بعضه لكثرته ، الديوان ١٦ .

(٢) يريد بالاستاذ شيخه أبا علي الشلوبين ، وقد ترجمنا له في المقدمة .

(٣) الشاهد من أبيات أوردها الزمخشرى في الكشاف ولم ينسبها ، كما لم ينسبها شارح شواهده والحيدر هنا القصير . الكشاف ٢٥/١ (بولاق) . المقرب : ٦٧، شواهد الكشاف ١٠٧ (القاهرة ١٢٨٦هـ).

(٤) هذه قطعة من بيت النابغة الذبياني ، وتمامه :
والمؤمـن العائـذات الطيـر تمسحهـا ركبان مكـة بين الغيل والسـنـد
والغيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الغيل والسند : أجمتان بين مكة ومنى ، وروى : السعد . والزمخشرى يراه من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامة . المفصل ٩٢، المستقصى ٩/١ . الخزانة ٣١٥/٢، الديوان ٢٠.

للطير مقدماً (١) ،والثاني : أن تجعل الطير مجروراً بالبدل(٢)والعائذات مجروراً باضافة المؤمن اليه وتجعل ما بعدها بدلا منها .

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين : أن تضيف الصفة إلى الموصوف اذا قدمتها عليه ، كقراءة من قرأ : وأنّه تعالى جُدُّ ربِّنا . بضمّ الجيم(٣)أصله : ربُّنا الجدُّ ، أي العظيم ، فقدّمتْ الصفة وحذفتْ منها الألف واللام وأضيفت إلى الموصوف ، ومثل ذلك قوله :

يا قُرَّ إنَّ أباكَ حيُّ خوَيلـد قـد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ(١٠٥)

يريد خويلدُ الحيُّ ، فقدّم وأضاف ، وتكون الصفة اذ ذاك معمولة للعامل الذي قبلها ، وتخرج عن كونها صفة / [٣١ظ]

• • •

قال رضي الله عنه (٤) : ولاتخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره فأنْ كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الاّ مع منْ ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعمَ نحو قولك : نعمَ الرجلُ يقومُ ، تريد : نعمَ الرجُل رجلاً يقومُ ، وقولهم : منّاظعنَ ومنّا أقامَ (٥) . يريد منّا انسانٌ ظعنَ ومنّا إنسانٌ أقام . (قال رضي الله عنه) (٦): وما عدا ذلك لاتُقام الصفة فيه مقام الموصوف إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله:.

١١٣ لو قُلتَ ما في قومِها لـم تَيْثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ وميسم (٧)

---

(١) ج : هذه ، وهو تحريف . (٢) ج ، ر: بالباء ، وهو تحريف .

(٣) سورة الجن : ٣ . (٤) يريد شيخه الشلوبين.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/١، مجالس ثعلب ٤٤٥.

(٦) سقط مابين القوسين من ر .

(٧) من رجز لحكيم بن معية الربعي (اسلامي) في وصف امرأة ، ونسب لغيره أيضاً .
تيثم أصله تأثم، جاء على لغة من يكسر تاء المضارع فقلبت الهمزة ياء . الميسم:الجمال . الكتاب ٣٧٥/١، معاني القرآن ٢٧١/١، الخصائص ٣٧٠/٢، المخصص ٣٠/٤. المفصل ١١٨، العيني ٧١/٤، الخزانة ٣١١/٢ .

يريد أحدٌ يفضلُها (١)، على لغة من قال : أنا أعلمُ وأنت تعلمُ . (ومثله قول النابغة :

١١٤ كأنّكَ من جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ)(٢) ... ... (٣)

وقول الآخر :

١١٥ والله ما ليلى بنامَ صاحبُهُ (ولا مُخالطِ اللّبانِ جانبُهْ)(٤)

يريد برجلٍ (٥) نامَ صاحبُه . وقول الآخر :

١١٦ تَرمِي بكفّي كانَ مِنْ أرمَى البَشَر (٦)

يريد بكفَّيْ رجلٍ كانَ مِن أرمَى البَشَرِ وسنبيّن ذلك في الضرائر ان شاء الله تعالى .

وان كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف الا بشرط أن يقدم (٧)

---

(١) ر : فضلها (٢) سقط مابين القوسين من ر .

(٣) عجزه : يقعقع خلف رجليه بشن

بنو أقيش : حي من اليمن في أبلهم نفار القعقعة : صوت الجلد البالي ، وهو الشن عندما يحرك يصف عيينه بن حصن الفزارى بسرعة الغضب وشدة النفور ، الكتاب ٣٧٥/١، مجاز القران ٤٧/١، ٢٢٦/٢، المقتضب ١٣٨/٢، الكامل ٣٨٦/١، المفصل ١١٨، الخزانة ١٢/٢، الديوان ١٩٨ .

(٤) لم أعثر له على نسبة . الباء زائدة في خبر ما والتقدير :ماليل بمقول فيه نام صاحبه ، على حذف القول . وقدر أيضاً : ماليل بليل نام صاحبه الكامل ٣٨٣/١ ، الخصائص ٣٦٦/٢ . الشجرى ١٤٨/٢ . الا نصاف ٦٨، العيني ٣/٤، الخزانة ١٠٦/٤ وما بين القوسين تكلة من ر .

(٥) هذا على رواية من روى : مازيد ، وعلى روايته هنا التقدير : بليل .

(٦) لم أعثر له على نسبه . وقبله :

مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

المقتضب ١٣٩/٢ ، مجالس ثعلب ٤٤٥ ، الخصائص ٣٦٧/٢ ، ابن الشجري ١٤٩/٢، المفصل ١٢٠، الا نصاف ٦٩، الخزانة ٣١٢/٢.

(٧) ر : يتقدم .

الموصوف في الذكر ، نحو : أعطني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ، فحذف ماءً لدلالة المقدّم عليه . أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف ، نحو : مررتُ بكاتبٍ ، يريد : برجلٍ كاتبٍ ، لأنّ الكَتْبَ خاصٌ بجنس العقلاء ، أو تكون الصفة قد استعملتها العربُ استعمالَ الأسماء ، وحُفِظَ ذلك عنها ، نحو : الأبطحِ والأبْرَقِ (١) ، في صفةِ المكان ، والأدهَمِ ، يعنون القيدَ ، والأسودِ يعنون الحيّةَ ، والأخْيَلِ(٢) يعنون الطائر . وسنبيّن كونها صفات في باب ماينصرف ومالا ينصرف ، ان شاء الله تعالى .

وما عدا ذلك لايجوز فيه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا في ضرورة الشعر نحو قولـه :

١١٧ وقُصْرَيْ شَنِجِ الأنسـاءِ نبّـاجٍ من الشُعْـبِ (٣)

يريد : وقُصرَيْ ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ ، وشَنِجُ الأنساءِ(٤) ليس بخاصٍّ ببقر الوحش ، بل قد يوصف بشَنِجِ النّسا الفرسُ والغزالُ .

* * *

قال(٥): واعلم أنّه لايجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني بالأجنبي ماليس بصفة ، الا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وجملة الاعتراض هي(٦) التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه ، فمن ذلك قوله تعالى : وإنّهُ لَقَسَمٌ ــ لو تَعلمونَ ــ عَظِيمٌ(٧) ، ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله : لو تعلمون ، لأنّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبيّنتم أنّه عظيم(٨)

(١) الا بطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى . والا برق : غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة

(٢) الأخيل : طائر هو الشقراق .

(٣) لا بي دؤاد الايادي في وصف فرس . القصران مثنى القصرى او القصيري .
وهو آخر ضلوع الفرس . الانساء: جمع نسا وهو العرق. النباج: الشديد الصوت. الشعب: جمع أشعب وهو المفترق القرنين أو الملتويهما.
اسماء الوحوش للأصمعي ١٧ ، الاصمعيات ٣٩ مقاييس اللغة ١٩١/٣ .
جمع أشعب وهو المفترق القرنين او الملتويهما . ٣٧٩/٥ ، الاقتضاب ٣٣٢ ، اللسان ، شلج ، لبج ، شعب .

(٤) ر : النسا . (٥) يريد الشلوبين . (٦) ر : هي كل جملة التي .

(٧) الواقعة : ٧٦ . (٨) ر : عظيم لمثلكم .

(وقوله : لو تعلمون ذلك لتبيّنتُم أنّه عظيم)(١) تأكيد لمعنى قوله تعالى (٢) : وإنّه لَقَسَمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ . ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر نحـــو قولـــه :

١١٨ أمرَّتْ من الكتّانِ خَيطاً وأرسلَتْ   رسولاً إلى أُخرى جرِيّاً يُعينُها(٣)

ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جَرِيّ :

وقول الآخر وهو لبيد :

١١٩ فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَــــةً   وصُداءٍ ألحقَتْهُم بالثَّلَلْ (٤)

ففصل بين صَلْقَةً وصفته وهو ألحقتهم بالمعطوفِ .

ولا يقاس على شيءٌ من ذلــك .

* * *

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أنَّ ذلك من القلة بحيث لايقاس عليه ، لأنَّ فيه إضافة الشئْ إلى نفسه ، لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، فمن ذلك : صلاةُ / الأولى ، ومَسجدُ الجامعِ ، دارُ الآخرةِ ،[٣٢و] يريدون : الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ والدارُ الآخرةُ .

---

(١) سقط مابين القوسين من ر .   (٢) سقطت (تعالى) من ج .

(٣) لم ينسب لقائل وهو في وصف امرأة تتهيأ لأخذ زينتها بأمرار الخيط على وجهها والاستعانة بصاحبة لها . أمرت : فتلت ، والحبل المرير : المشدود ، ووصف الرسول بأنه جرى لإنه يجري لأداء ما يحمل مزرسالة أو نحوها . شرح السبع ٨٨ ، ١٦٤، الخصائص ٢/٣٩٦ المحتسب ٢/٢٥٠، شرح مشكلات الحماسة ١٤٦، ١٦٢.

(٤) من قصيدة في الفخر ،وفي البيت اشارة إلى يوم فيف الريح وكانت بنو الحارث وبنو جعفر وقبائل سعد العشيرة ومراد وصداء قد تجمعت فيه ، صلق القوم : أوقع بهم وقعة شديدة الثلل : الهلاك ، وفي البيت فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر . شرح مشكلا الحماسة ١٤٦ ، الخصائص ٢/٣٩٦ ، المحتسب ٢/٢٥٠ ، الاتباع ٣٤ ، اللسان ثلل صلق ، الديوان ١٧٤.

باب العطف

العطف ينقسم قسمين : عطف بيان وعطف نسق . فعطف النسق : هو حَمل اسمٍ على اسمٍ او فعلٍ على فعلٍ او جملةٍ على جملةٍ ، بشرط توسّط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك .

فقولنا : حَمْلُ اسمٍ على اسمٍ أو فِعلٍ على فِعلٍ أو جُملةٍ على جُملةٍ ، لأنّه لايجوز العطف فيما عدا ذلك ، فإن وجد اسمٌ معطوفاً على فعلٍ ، أو فعل (١) معطوفاً على اسم فلا بدّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل أوالفعل في تقدير الاسم. وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بدّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة . وسنبيّن ماجاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى .

والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة : الواو والفاء وثُمّ وحتى وأو وإمّا وأم وبل ولا بل ولكِنْ ولا . وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنّه ليس بحرف عطف إلاّ أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها ، وهو إمّا(٢). والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيئان ، أحدهما : مجيئه مباشراً للعامل فتقول : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فتلى إمّا قامَ ، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه .

والآخر : أنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت : وإمّا عمرو ، وحرف العطف لايدخل عليه حرف عطف .

وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو لكنْ . فمذهب

---

(١) ج : فعلا ، وهو وهم .

(٢) هذا مذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . الهمع ٢/١٣٥.

يونس (١) أنّها ليست بعاطفة ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها ، قال(٢) تعالى : ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكُم ولكنْ رسولَ اللّهِ وخاتَمَ النَّبِيِّينَ (٣). فرسولُ الله معطوف على خبر كان ، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف (٤) .

ومذهب سيبويه أنّها عاطفة لأنّها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ماقام زيدٌ لكنْ عمروٌ (٥) .

فإن قيل : إنَّ العرب لاتستعمل لكنْ إلاّ مع الواو ، فالجواب : إنّه قد حكى من كلامهم : مامررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، بغير واو .

فإن قيل : فلعلّ لكنْ هنا غير عاطفة وطالح هنا محمول على إضمار فعل لدلالة ماتقدّم عليه كأنّه قيل : لكنْ مررتُ بطالحٍ . فالجواب : إنّ اضمار الخافض وابقاءَ عمله لايجوز إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

١٢٠ رَسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ .... (٦)

يريد : رُبَّ رسمِ دارٍ . أو في نادر كلام لايقاس عليه نحو : خيرٍ عافاكَ اللّهُ (٧) يريد : بخيرٍ عافاكَ اللّهُ ، فتبيّن إذن أنّ الصحيح في لكن أنّها من حروف العطف .

---

(١) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء . وحبيب اسم أمه . كان امام نحاة البصرة في عصره ، أخذ عنه الكسائي والفراء وسيبويه وغيرهم توفي عام ١٨٢ هـ. السيرافي ٢٧ الزبيدى ٤٨، ياقوت ٢٠/٦٤ . وانظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار.

(٢) ج : بقوله . (٣) الاحزاب ٤٠ .

(٤) التصريح ٢/١٣٥ .

(٥) الكتاب ١/٢١٦، المقتضب ١/١٢، الانصاف مسألة ٦٨ .

(٦) عجزه : كدت اقضي الغداة من جلله .

وهو لجميل بثينة ، من جلله : من أجله ، وقد روى بها ، والرضي يراه شاذا في الشعر لا ضرورة ، شرح السبع ٣٩، الخصائص ١/٢٨٥ . ٣/١٥٠ ، الصحاح : جلل ، المغنى ١٢٩، ١٤٥، العيني ١٢٦، الخزانة ٤/١٩٩، الديوان ١٨٧.

(٧) حكي هذا عن رؤبة ، وكان اذا سئل : كيف اصبحت يقول : خير عافاك الله ، وانظر الكامل ٢/٩٢، الخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠.

وقسم لاخلاف بينهم أنّه من حروف العطف وهو مابقي . قال الأستاذ(١) :
وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس» واستدلّوا على ذلك بقوله :

١٢١ وإذا وُلِّيتَ قرضاً فاجـــزِهِ   إنّما يَجزِي الفتى ليسَ الجَمَلْ(٢)

/فالجمل عنده معطوف على الفتى(٣) بليس، كأنه قال: لا الجَمَلُ، وهذا [٣٢ظ] لاحجة فيه لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبره محذوف لفهم المعنى، كأنــه قـــال : ليس الجمل جازياً .(٤) وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة الشعر نحو قولـــه :

١٢٢ لَهفِي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائفٍ   يَبغِي جِوارَكَ حينَ ليس مجيرُ(٥)

يريد : ليس في الدنيا مجيرٌ، فحذفَ في الدنيا وهو الخبر، لفهم المعنى .

وزاد الكوفيون في أدوات العطف : كيفَ وأينَ وهلاّ ،واستدلوا على ذلك بأنّ العرب تقول : ماأكلتُ لحماً فكيفَ شحماً ،وما يُعجِبني لحمٌ فكيفَ شَحمٌ ، ولقيتُ زيداً فأينَ عَمراً ، وهذا زيدٌ فأينَ عمروٌ ،وضربتُ زيداً فهلاّ عمراً ، وجاءكَ زيدٌ فهلاّ عمروٌ ، وقالوا :فمجيءُ الاسم الذي بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف(٦).

---

(١) يريد به شيخه الشلوبين ونسب هذا القول للكوفيين . التصريح ١٣٥/٢.

(٢) البيت من قصيدة الشاهد ١١٩. ورُوى في الكتاب والمقتضب : غير الجمل ولا شاهد فيه . الكتاب ٣٧٠/١، المقتضب ٤١٠/٤ ، مجالس ثعلب ٤٤٧ ، الميداني ١٦/١ ، الخزانة ٦٨/٤ ، ٤٧٧، الديوان ١٧٤.

(٣) ج : على المعنى ، وهو تحريف .

(٤) ر : جائزا . وهو تحريف ، وهذا التخريج نقله ثعلب عن سيبويه وقدر الخبر (يجزي) مجالس ثعلب ٤٤٧ .

(٥) لعبد الله بن أيوب التيمي (مخضرم ، من قصيدة في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية . وروى عجزه : كنت المجير له وليس مجير شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠، مقطعات من مراث ١١٥ الخزانة ٤٧٧/٤ .

(٦) وزادوا فيها ايضاً : أي والا ولولا وحتى ، ونقل السيوطي أن العطف بكيف لم يقل به من الكوفيين الاهشام وحده . الهمع ١٣٨/٢، المغني ٢٢٧ .

قلت : وهذا خطأ ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف مايعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: «امررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأة؟ ولا يقولون : فكيفَ امرأة (١)، فدلَّ ذلك على أنها ليست بعاطفة ، وأنَّ مابعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل ، فكأنّك قلت : فكيفَ آكلُ شحماً ؟ و فكيف يُعجِبُني عمروٌ ؟ و فأينَ ألقى عمراً ؟

وأما فأينَ عمرو ؟ فعمرو مبتدأ وأين في موضع خبره فكأنّك قلت : فهلاّ لقيتُ عمراً و فهلاّ جاء عمروٌ فإن قيل : فهلا قلت: فكيف امرأةٍ ، على تقدير : فكيفَ مررتُ بامرأةٍ ؟فالجواب : إنَّ إضمار الخفض وابقاء عمله لا يجوز كما تقدم الا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام .ومما يدلّ على أنَّ كيف وهلّا وأين ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء .

قال الأستاذ : والحروف المذكورة تنقسم قسمين : قسم يَشرَك في اللفظ والمعنى وقسم يَشرَك في اللفظ لا في المعنى .فالذي يَشرَك في اللفظ والمعنى هو الواو والفاء وثُمَّ وحتى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام القومُ حتى زيدٌ ، وقام زيدٌ فعمروٌ أو ثُمَّ عمروٌ ، فأنَّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الاعراب والقيام ؟

والحروف المُشرِكة في اللفظ لا في المعنى مابقي ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيد أو عمرو أو قام زيد لاعمروٌ فأنَّ القائم أحدهما والآخر ليس كذلك وكذلك سائر مابقي .

قال الأستاذ : فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة . فاذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، احتمل الكلام ثلاثةُ معانٍ ، أعني أن يكون زيد قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونا قاما معا .

---

(١) الكتاب ١/٢١٦ - ٢١٧ .

وزعم بعض الكوفيين أنّها للترتيب ، فأذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ فالقائم أولا — على مذهبه — زيد وعمرو بعده بلا مهلة . واستدلوا (١) بقوله تعالى : اذا زُلزِلَتِ الأرضُ زِلزالَها وأخرجَتِ الأرضُ أثقالَها(٢) قال : فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقالَها والواو (٣) هي التي دلّت على ذلك(٤).

قلت : وهذا عندنا خطأ ، وانّما فُهِم أنّ زلزالَ الأرضِ قبل (٥) إخراجها أثقالَها / من طريق المعنى . والذي يدل على أنّ الواوليست بمنزلة / [٣٣و] الفاء أنّها لو كانت بمنزلتها لم يجز : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، كما لايجوز اختصمَ زَيدٌ فعمروٌ . ومما يدلّ أيضا على أن الواو لاتُرتّب قول أميّة بن أبي الصلت :

١٢٣ فَمِلّتُنا أنّنا المسلمون على دينِ صِديقنا والنّبي(٦)

ولو كانتَ أيضا للترتيب لقدمَّ النبي صلى الله عليه وسلم على الصدّيق لشرفه. وقول الآخرِ أيضا ، وهو حسان بن ثابت .

١٢٤ بهاليلُ منهم جَعفرٌ وابنُ أمِّه عليٌ ومنهم أحمدُ المُتخَيَّرُ(٧)

ولو كانت للترتيب لقدّم النبيّ صلى الله عليه وسلم على جعفر وابن أمه . وقوله:

١٢٥ فَقلتُ لهُ لمّا تمطّى بِجَوْزِهِ وأردفَ اعجازاً وناءَ بكلكلِ(٨)

(١) ر : واستدل .

(٢) سورة الزلزلة : ١، ٢،

(٣) سقطت (والواو) من ج .

(٤) التصريح ٢/١٣٥، الهمع ٢/١٢٩.

(٥) ر : من قبل ، وهي زيادة .

(٦) نسبة المبرد للصلتان العبدي . وهو ليس في ديوان أمية ، قال المبرد : وهو في الواو جائز أن تبدأ بالشيء والمقدم غيره ، الكامل ٣/١٨٣ .

(٧) البهلول ، السيد الشريف ، قال المبرد : العرب اذا كان العطف بالواو قدمت وأخرت ، الكامل ٢/١٨، ٣/١٨٥، مجالس ثعلب ٣٨٦ ، الديوان .

(٨) لامرىء القيس من معلقته ، والضمير في له يعود على الليل الذى طال على الشاعر فضاق به . العيني ٤/١٣٧، الديوان ١٥ .

ولو كانت للترتيب لقدّم الكلكل وهو الصدر ثم الجوز وهو الوسط ثم الاعجاز وهي المؤخّر. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: «واسجُدي واركَعي (١)» ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ماأدعيناه أنّها لغير الترتيب .

وحتى بمنزلة الواو في انّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فاذا قلت: قام القومُ حتّى زيدٌ ، احتمل أن يكون القائم أولا زيدا (٢) وأن يكون القائم أولا القوم ، بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونوا قاموا في وقت واحد . الاّ أنّها تفارق الواو في أنّ مابعدها لايكون أبدا الا جزءا مما قبلها ، فلو قلت قامَ زَيدٌ حتّى عمرٌ ، لم يجز ، لانّ عمراً ليس بعضَ زيد ؛ وأن يكون مابعدها إماّ حقيرا أو عظيماً ، فلا تقول : قام القومُ حتى زيدٌ الاّ وزيدٌ عظيمٌ أو حقيرٌ . فمثال العظيم : خرج الناسُ حتّى الأميرُ ، ومثال الحقير استَنّت الفِصالُ حتّى القَرعَى (٣) . والقرعى هي التي أصابها القَرعُ وهو جُدَريٌّ الفِصال . وقولهم : كلٌّ شيء يُحبٌّ ولدَهُ حتى الحُبارَى لأنّ الحُبارى توصف بالحمق .

وأما الفاء فيفها خلاف . فمذهب البصريين أنّها للترتيب في كل موضع ، والفراء موافق لهم في أنّها للترتيب إلاّ في الفعلين اللذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فأنها لاتكون عنده اذ ذاك مُرتّبة . وذلك نحو قولك أعطيتَني فأحسنتَ إليّ ، وأحسنتَ إليّ فأعطيتَني ، يجوز أن يتقدم عنده الأحسان على الإعطاء وان كانَ الأحسانُ إنّما وقع بعد الاعطاء ، لأن الاعطاء سبب الأحسان ، وهو إحسانٌ في المعنى (٤).

---

(١) آل عمران : ٤٣ . (٢) ج ، ر : زيد ، وهو وهم .

(٣) هذا مثل يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره . الميداني ٣٢٣/١.

(٤) انظر همع الهوامع ١٣١/٢، والتصريح ١٣٨/٢ وقد نقل السيوطي والازهري ان الفراء أنكر الترتيب في الفاء مطلقاً .

وذهب الجرمي أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فأنه زعم أنك تقول عفا موضعُ كذا فموضعُ كذا فكذا (١) وان كانت هذه الأماكنِ إنما عفت في وقت واحد . ونزل المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا ، وإن كان المطرُ انما نزلَ في هذه الأماكن في وقت واحد (٢) . وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لاترتب بمنزلة الواو (٣) .

والصحيح من ذلك كله القولُ الأول على مانبين (٤).

واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى :

فأذا قرأتَ القرآن فاستعذْ باللهِ (٥) . وبقوله جل ذكره : وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنا (٦).فقدم الأهلاك على مجيء البأس ، وقدم القراءة على الاستعاذة ، ومعلوم أنهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الأهلاك (٧) وهو / الهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعا [٣٣ظ] وهي قراءة في المعنى .

ولاحجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون قرأت بمعنى أردتَ أن تقرأ لان العرب قد تقول : فَعَلَ فلانٌ ، بمعنى قاربَ أن يفعلَ أو أراد أن يفعلَ فمن ذلك قولهم : قد قامتِ الصلاةُ ، أى قد قرب قيامُها أو أريد قيامها . ومنه قول الفرزدق :

١٢٦ إلى ملكٍ كادَ النجومُ لفقده يقعْن وزال الراسيات من الصخر(٨)

يريد وارادتَ الراسياتُ من الصخرِ أن تزولَ ، أو قاربت أن تزولَ. فيكون التقدير : فأذا اردت أن تقرأ القرآن فاستعذْ باللهِ ، وتكون الفاء اذ ذاك باقية على بابها من الترتيب .

---

(١) ج : عفى موضع كذا فكذا ، وفي نسخة بحاشية ج : عفى موضع كذا الموضع .

(٢) انظر همع الهوامع ١٣١/٢. (٣) انظر ص٢٢٨ تعليق ٤.

(٤) في نسخة في حاشية ج : نذكر . (٥) النحل : ٩٨.

(٦) الأعراف : ٤ (٧) ر : الهلاك .

(٨) من قصيدة في رثاء بشر بن مروان وهي ليست في الديوان وروى على ملك . وفي المغنى : كاد الجبال لفقده تزول ، المغنى ٧٦٧ .

وأما قوله تعالى : وكم مِنْ قَرية أهلكناها فجاءها بأسُنا (١) . فيحتمل أمرين ، احدهما أن تكون كما تقدم ، كأنه قال : اردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا .

والآخر : أن يريد بقوله تعالى : أهلكناها ، أنه أهلكها هلاكا (٢) من غير استئصال ، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . وعلى مثل هذا يتخرج ماجاء من هذا النوع . واستدل الجرمي على أنها ترتب في الأماكن بقول النابغة:

١٢٧ عفا ذو حُسىً من فَرْتَنَى فالفوارعُ فجنبا أريكٍ فالتِلاعُ الدوافع (٣)

ومعلوم أنَّ هذه الأماكن لم تعفُ على ترتيب ، اذ الوقوف على مثل هذا صعب متعذر أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير مهلة بينهما .وبما (٤)ذكرناه أولا منقول العرب : نزل المطر مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا ، وان كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد .

والصحيح انَّ الفاء قد استقر لها الترتيب ، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقرَّ لها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن تَجعلَ الترتيبَ بالنظر إلى الذكر ، وذلك أنَّ قولهم عفا موضع كذا فموضع كذا فموضع كذا ، قد لاتحضره أسماءُ الاماكن في حين الأخبار دفعةً واحدةً ، فهو (٥) في حين الأخبار متذكّرٌ لها متتبّعاً ٦ ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولا وما تأخر في ذكره

---

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) كذا في الأصول والوجه إهلاكاً

(٣) مطلع قصيدة اعتذارية ، ورواية الديوان والجمهرة : عفا حسم وما هنا رواية أبي عبيدة ، ذو حسى : بلد في بلاد بني مرة ، فرتني اسم امراة ويريد من منازلها . الفوارع : جمع فارعهوهي اعلى الجبل . أريك:موضع في ديار غني بن يعصر ،وقيل في بلاد بني ذبيان . التلاع : مجارى الماء إلى الاودية . الدوافع : التي تدفع الماء إلى الوادى . جمهرة اللغة ٩٩/٢. الاضداد لابي الطيب : ١٠٨ الخزانة ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : وانما ، وهو تحريف . (٥) ر ، فيبقى .

(٦) كذا ولعل العبارة : يتذكرها متتبعاً .

أتى به بالفاء ، وتجعل الفاء منبئه عن هذا المعنى لانها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى .

واستدل من ذهب إلى أنّها لاترتّب في جميع الأماكن (١) بما استدلّ به الفراء والجرّمى ، إلا أنّهم حملوا سأئر الأماكن على ذلك .

والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء ان العرب تقول: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، ولا تقول : اختصم زيدٌ فعمروٌ . فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب ان يجوز في مثل هذا العطف (٢) بالفاء .

وأما «ثم» فللجمع والترتيب والمهلة .فأذا قلت : قام زيدٌ ثمّ عمروٌ ، فالقائم أولا زيدٌ وعمروٌ بعده بمهلة . وزعم بعضهم (٣) أنّها بمنزلة الواو لاتُرتب واستدل على ذلك بقوله تعالى: خَلَقَكُم من نفسٍ واحدة ثُمَّ جَعَلَ منها زوجها (٤) ومعلوم أنّ جعل زوج آدم منه إنّما كان قَبلَ خَلقنا (٥) .وبقوله تعالى ولقد خَلَقناكم ثُمَّ صوّرناكم ثُمّ قلنا للملائكة اسجُدوا لآدَم (٦).ومعلوم أنّ أمرَ الملائكة بالسجود لآدَم إنّما /كان قبل خَلقنا وتصويرنا [٣٤و] فدلّ ذلك على أنّ ثُمَّ بمنزلة الواو. ولاحجة في شيء من ذلك.أما قوله تعالى ثُمَّ جَعَلَ منها زوجَها .فالفعل الذي هو جَعَلَ معطوف على ما في «واحدة» من معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وُحِّدَتْ ، اى أفرِدَتْ ثم جَعَلَ منها زوجَها . ومعلوم أنّ جَعلَ زوجها منها إنّما كان بعد إفرادها . وأما قوله تعالى : ثم قلنا للملائكة اسجُدوا لآدمَ . فمعطوف على خلقناكم إلاّ أنّ الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى ، كأنه قال : ولقد

(١) يريد بالأماكن هنا الأحوال .

(٢) ر : اللفظ .

(٣) هو قطرب كما في همع الهوامع ٢/١٣١ .

(٤) في الاصل : هو الذي خلقكم ، وهو التباس بآية الأعراف ١٨٩ ، وانظر الزمر ٦.

(٥) ج ر، خلقها ، وهو تحريف . (٦) الاعراف : ١١.

خلقناكم ثُمَّ صوّرنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . ومعلوم انّ أمر الملائكة بالسجود انّما كان بعد خلقه وتصويره . ومما يدلّ على فساد مذهبهم انّ ثُمَّ لو كانت بمنزلة الواو لجاز : اختصمَ زيدٌ ثُمَّ عمرو كما يجوز : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، بالواو . فامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بمنزلة الواو .

وأمّا «إمّا» فلها ثلاثة معان : الشك ، وذلك نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، اذا كنت لاتعلم القائم منهما .

والأبهام : نحو قولك : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، إذا كنت قد علمتَ القائمَ منهما إلا أنّك قصدت الأبهام على المخاطب .

والتخيير : نحو قولك : خُذْ من مالي إمّا ديناراً وإمّا درهماً .

والأفصح فيها كسر همزتها . وقد حُكِي فتحها قليلاً . وانشدوا في ذلك :

١٢٨ تُنَفّحُها أمّا شَمالٌ عَرِيّــــةٌ ... وأمّا صبا جُنْحَ الظلام هبوب(١)

بفتح الهمزة ، لكنّ (٢) ذلك قليل جدا .

وكذلك أيضا الأفصح فيها أن تستعمل مكرّره . وقد تستعمل بخلاف ذلك وذلك اذا كان في الكلام مايغنى عن تكرارها نحو أو وإلا ، فمن ذلك قول المُثقّبِ :

١٢٩ فأمّا أن تكون أخي بحق ... فاعرِفَ منكَ غَثّي من سميني (٣)

والا فا طّرِحْنِي واتّخِذْنِي ... عَدُواً أتّقيكَ وتتّقيــني

---

(١) لأبي القمقام كما في الخزانه ، وروابة الفراء . أيما ، بابدال الميم الأولى ياء في الموضعين ، عربة : باردة ، من العرى وهو البرد . جنح الظلام يريد به جنح الليل وهو طائفة منه . الخزانة ٤٣٢/٤. الدرر اللوامع ١٨٢/٢.

(٢) ر : ولكن .

(٣) من قصيدة مفضلية ،ولم ولم يعرف المخاطب بالبيتين .الغث من اللحم : المهزول ،ومن الحديث : الردىء و من الأولى ابتدائية والثانية للبدل .المفضليات ٢٩٢ ،شرح المفضليات ٥٧٤، الشعر والشعراء ٣١١، ١٦٧ ، ابن الشجري ٣٤٤/٢، المغنى ٦٣، العيني ١٤٩/٤، الخزانة ٤٢٩/٤.

فلم يكرر إمَّا استغناءً عنها بالا .

وقد تستعمل غير مكررة وان لم يكن في الكلام مايغني عن تكرارها ، وذلك قليل جدا . فمن ذلك قوله :

١٣٠ تُهاض بدار قد تقادمعهدها وإمَّا بأموات ألمَّ خيالها (١)

يريد تُهاضُ إمَّا بدارٍ وإمَّا بأمواتٍ . وقال الآخرَ :

١٣١ سَقَتْهُ الرواعُد مِن صَيِّفٍ وإنْ مِن خَرِيفٍ فلن يَعدَما (٢)

فحذف «إمَّا» من الأول ثم حذف ما من الثانية(٣)لأنَّ إمَّا مركّبة من إنْ وما ثم أدغمت النون من إنْ في الميم من ما . .

أما أو فلها خمسة معان : الشك نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، اذا كنت لا تعلم القائم منهما،إلاَّ أنَّ الفرق بين أو في الشكّ وبين إمَّا أنّك بنيت كلامك على الشك في إمَّا ابتداء وأنّك في أو بنيت كلامَكَ على اليقين فقلت: قام زيدٌ ، ثم أدركك (٤) الشك فقلت : أو عمروٌ .

والإبهام : نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، وأنت تعلم القائم منهما إلاّ أنّك أبهمتَ على المخاطب .

والتخيير نحو قولك : خُذ من مالي ديناراً أو حبّةً .

والإباحة نحو قولك : جالِسْ الحَسَنَ (٥) أو ابنَ سيرين .

(١) للفرزدق . والضمير في تهاض يعود على نفسه،وهاض العظم : كسره بعد الجبر.ووهم العيني فنسبه لذي الرمة ،معاني القرآن ٣٩٠/١، المغني ٦٢، العيني ١٥٠/٤ ،الخزانة ٤٢٧/٤، الديوان ٦١٨ .

(٢) للنمر بن تولب الصحابي ،وروى في مجاز القرآن : سقتها ، والضمير يعود على عين ماء يألفها وعل وهي في جبل حصين ، الرواعد : السحب الممطرة مع رعد .الصيف :مطر الصيف .قوله من خريف، أي من مطر خريف .والأصمعي والمبرد يريان أن«إن»شرطية .الكتاب١٣٥/١ ، مجاز القرآن ٢٣٠/٢ ،الخصائص٤٤١/٢،المغني ٦١، ٦٣، العيني ٥٧٥/١،الخزانة٤٣٤/٤ .

(٣) ر : الثاني ،وفي حاشية ج، ر :من الثاني أي من خريف .

(٤) ر : أدركت، وهو تحريف. (٥)ج،ر : الحسين،وهو تحريف والمثال مشهور في كتب النحو، والحسن هو ابن يسار البصري الفقيه المحدث المشهور توفي عام ١١٠ هـ ، وابن سيرين هو محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف ،توفي عام١١٠ هـ .

والفرق بين الإباحة في أو والتخيير أنّك لا يجوز لك الجمع بين الشيئين في التخيير فلا يجوز للمخيَّر الجمع بين أخذ الحبّة والدينار معاً ، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً، لأنّه إنّما أراد جالِسْ هذا/الصنفَ من الناسِ أي[٣٤ظ] جالس الفضلاءَ . وكذلك لو قال : جالِسْ الفقهاءَ أو النحويين ، لجاز له أن يجالسهما معاً ، لأنّه إنّما أراد أن يقول له : جالِسْ هذا الصنفَ من الناسِ ، أي جالِسْ العلمـاءَ .

فإن قيل : هل بين أو التي للإباحة وبين الواو فرق (أو يجوز الجمع بين الشيئين كما يجوز مع الواو؟)(١). قلت: الفرق بينهما أنّه لو قال له: جالِسْ الحسنَ وابنَ سيرين ، لم يجز له مجالسةَ أحدهما دون الآخر ، وإذا قال له : جالِسْ الحَسَنَ أو ابنَ سيرين ، جازَ له أن يجالسهما معاً أو أحدَهما أو أن يجالسَهما وغيرَهما ممن هو مثلهما في الفضل .

والتفصيل : نحو قوله تعالى: وقالوا كونوا هوداً أو نصارى(٢).ألا ترى أنَّ أو هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشكّ ، لأنّه ليس من الأمم من يُخَيِّر بين اليهوديّة والنصرانية ولا من أباحهما معاً ولا من شكَّ فيهما بل اليهود يقولون : كونوا هوداً ، والنصارى يقولون : كونوا نصارى .

وكذلك أيضاً الإبهام غير متصوَّر هنا وقصد كل طائفة من الملّتين الحضّ على اتّباع مِلّتها ، وتعلم أن ذلك هو (٣) الحق في زعمها ، فلم يبق إلاّ تكون أو للتفصيـــل .

وذلك أنَّ الله تعالى أخبر عن اليهود والنصارى بأنّهم قالوا ، ثُمَّ فَصَّلَ ما قالت اليهود مما قالت النصارى .

فهذه جملة معاني « أو » وزاد الكوفيون في معانيها معنيين :

---

(١) في حاشية ج: هذا ليس في بعض النسخ ،ولعله تفسير .

(٢) البقرة : ١٣٥ .   (٣) ر : أنه .

أحدها : أن تكون للجمع بمنزلة الواو (١) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٣٢ فلو كانَ البكاءُ يَردُّ شَيْئاً   بكيتُ على بُجَيْرٍ أو عَفاقِ (٢)
على المرأيْنِ إذ هلكا جميعاً   لِشأنِهما بشَجْوٍ واشتياقِ .

قالوا : بكيتُ على بُجير وعَفاقِ . بدليل قوله بعد ذلك : على المرأيْنِ ، الا ترى أنَّ المرأيْنِ بدل من بُجَيْرٍ وعفاقِ ، كأنّه قال : بكيتُ على المرأيْنِ .
قلت : يحتمل أن تكون أو هنا للتفصيل ، كأنه قال : بكيتُ على بجيرٍ تارةً وعلى عفاقٍ أخرى ، ثم فصّل بأوبكاءه على بجير من بكائه على عفاق .
والمعنى الثاني : أن تكون بمنزلة بل ، واستدلوا بقوله :

١٣٣ بدَتْ مثلَ قَرنِ الشمسِ في رَونقِ الضُحَى   وصورتِها أو أنتِ في العَيْنِ أملحُ (٣)

قالوا : معناه بل أنتِ في العينِ أملح ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني ،
قلت : والصحيح أنَّ أو هنا للشك ، ويكون المعنى أبدع ، كأنه قال : لأفراط شبهها بقَرن الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح ، وإذا خرج التشبيه مخرج الشاك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه(٤)فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة .

١٣٤ فياظَبيةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ   وبينَ النَقا آ أنتِ أم أمُّ سالمٍ (٥)

(١) ووافقهم الأخفش وأبو عبيدة وقطرب والجرمي وابن مالك. مجاز القرآن ١٤٨/٢، معاني القرآن ٧٢/١، ٣٩٣/٢، الأضداد لابن الانباري ٢٨٢، مجالس ثعلب ١١٢، الخصائص ٤٦١/٢، الانصاف م ٦٧.

(٢) نسبهما ابن بري لمتمم بن نويرة ، وبجير أخو عفاق . ويقال : غفاق . وهو ابن مليك أو ابن أبي مليك وهو عبدالله بن الحارث بن عاصم ،وكان بسطام بن قيس أغار على بني يربوع فقتل عفاقاً وقتل بجيرا أخاه بعد ذلك بعام وأسر أباهما ثم أعتقه الأضداد ٢٨٠ ، اللسان: عفق.

(٣) نسبه ابن جني لذي الرمة وليس في ديوانه ،ولم ينسبه الفراء .قرن الشمس أعلاها وهو أول ما يظهر منها في الشروق .وصورتها معطوف على قرن معاني القرآن ٧٢/١، الأضداد ٢٨٢، الخصائص ٤٥٧/٢، المحتسب ٩٩/١، الانصاف :٢٥٤، الخزانة ٤٢٣/٤.

(٤) ورد هذا التوجيه في الخصائص ٤٥٨/٢، والانصاف ٢٥٥.

(٥) استشهد به سيبويه والمبرد على ادخال الألف بين الهمزتين كراهية اجتماعهما في أأنت . الوعساء موضع بين الثعلبية والخزيمية وهي شقائق رمل متصلة . جلاجل :موضع .النقا : كثيب الرمل الكتاب ١٦٨/٢ المقتضب ١٦٣/١ الكامل ٥٥/٣ ، الخصائص ٤٥٨/٢ ، ابن الشجري ٣٢١/١، المفصل : ٢٥ شواهد الشافية ٣٤٧، الديوان ٦١٢ .

ألا ترى أنّ قوله : أأنتِ أمْ أمُّ سالمٍ ، أبلغ من أن يقول : هي كأنّها أمُّ سالم ، لأن الشك يقتضي افراط الشبه حتّى يلتبس أحد الشيئين بالآخر .

وكذلك أيضاً استدلوا بقوله تعالى : وأرسلناهُ إلى مائة ألفٍ أو يزيدونَ(١). قالوا معناه : بل يزيدون(٢)، ولا يُتصوَّر هنا الشك لأنّ الشّك (من الله تبارك وتعالى (٣) مستحيل (٤) .

قلت : والجواب عن هذا أنّ الشك قد يَرِد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطَبينَ، كأنّه قال : وأرسلناهْ إلى مائة ألفٍ ، جمعٍ تشكُّون في مَبلَغِه ، فيكون نظير قوله تعالى: فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكّرُ أوْ يَخشَى (٥) . واللّهَ تعالى قد علِمَ أنّه لا يتذّكر ولا يَخشَى ، كأنّه قال له ــ وهو أعلم ــ لعلّه يتذّكر أو يَخشَىعلى رجائكما وطمعكما (٦) .

ويحتمل أن تكون « أو » من قوله : أو يزيدونَ ، للإبهام .

وأما أم فتكون متّصلة ومنفصلة، فالمنفصلة(٧) يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها الا الجملة وتقدّر وحدها ببل والهمزة وجوابها نعم أولا ، ومثال ذلك : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ ؟ وقامَ (٨) زيدٌ أم عمروٌ منطلقٌ ؟

فأمْ في المسألة الأولى قد تقدّمها الاستفهامُ وفي الثانية الخبرُ ، ووقع بعدها في المسألتين جملةٌ ، وتقدّر فيهما ببل والهمزة كأنّك قلت : بل أعمرو قائمٌ ، أوبل أبكرٌ مُنطلقٌ ، وجوابها نَعَمْ أولا ، ألا ترى أنّ القائل : أعمروٌ قائم ؟ وأبكرٌ منطلقٌ ؟ أنّ جوابه نعم أو لا .

---

(١) الصافات ١٤٧.

(٢) في حاشية ج : واحتجوا بالرواية عن ابن عباس في قوله وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون، قال : كانوا مائة ألف وبضعة .وأو تعني ألف. قال السيراني رحمه الله : أو فيها على وجهين ،على الاباحة وعلى الابهام ، كأنه قال: جمع كبير يحزره بعض الحزار بمائة ألف وبعض بأكثر . اهـ

(٣) سقط مابين القوسين من ر .

(٤) ر : يستحيل.

(٥) سورة طه : ٤٤ .

(٦) ليست في ج.

(٧) ج،ر: المتصلة ،وهو تحريف.

(٨) ج : وأقام .والهمزة زيادة .

وسُمّيتْ أم هذه المنفصلة لأنّ مابعدها كلام مستأنف منقطع ممّا قبلها ، وليست بعاطفة ، لأنّ مابعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ماقبلها كلام واحد .

والمتّصلة لايتقدمها إلاّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاّ المفرد أو ماهو في تقديره وتقدّر مع الهمزة بأيْ . وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء . ومثالها : أقامَ زيدٌ أم عمرو فأمْ هذه قد تقدّمتها الهمزة ووقع بعدها عمرو وهو مفرد ، وتقدرمع الهمزة بأي كأنّه قال : أيّهما قامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ وجوابُها أحدُ الشيئين (وهو زيدٌ أو عمروٌ) (١) أو الأشياء إن قلتَ : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ أم جعفرٌ أم خالدٌ ؟

ومثال ماهو في تقدير المفرد بعدها : أقامَ زيدٌ أم قَعدَ ؟ تريد أيّهما فَعلَ ، القيامَ أم القعودَ ؟ فوقع أم قَعدَ موضع القعود في المعنى ، وهذه هي العاطفة لأنّ مابعدها مع ماقبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول .

فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

١٣٥ تقول عجوزٌ مدرجي مُترَوّحاً ... على بابها من عندأهلي وغاديا (٢)
أذو زَوجةٍ في المصر أم ذو خصومةٍ ... أراكَ لها بالبصرةِ العام ثاويا
فقلت لها : لا إنّ أهلي جيرةٌ ... لأكثبةِ الدّهنا جَميعاً وماليا

فأجاب أم من قوله : أذو زوجةٍ أم ذوخصومةٍ وهي المتصّلة (٣) بقوله : لا ، وهي متصلة ، ألا ترى أنّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد ؟

فالجواب : إنّ قوله : لا ، جواب لاعتقادها وذلك أنّها لم تسأل بأم المتصلة إلاّ بعدما قطعت في ظنّها أنّه إما ذو زوجةٍ وإما ذو خصومة ، فأجابها عن ذلك بلا ، كأنّه قال : لستُ ذا زوجة ولا ذا خصومة . ولو كان سؤالها بأم سؤالا صحيحاً لم يكن الجواب إلاّ بأن يقول : ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ .

---

(١) مابين القوسين سقط من ر .

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . مدرج : من درج يدرج أي مشى.ويقال الصبي درج إذا بدأ المشي .الدهنا :مقصور وممدود ، بلاد نجد وهي من مواطن تميم . الكامل ٥٤/٢ أمالي الزجاجي ٨٩/الأضداد لأبي الطيب ٣٣٩ ،الديوان ٦٥٣.

(٣) ر : المصدرية ، تحريف .

فان قال قائل : فلعل أم هذه منفصلة ويكون ذو خصومة خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال أم أنتَ ذو خصومة ، فيكون مابعدها جملة ولذلك أجاب لا .
فالجواب :انّ أم المنفصلة إنّما يجاب مابعدها خاصة لانّ ما قبلها مضرب عنه فلا يحتاج إلى جواب ، وهو هنا قد أجابَ عن قولها : أذو زوجة ؟ وعن قولها : أم ذو خصومة ؟ فنفى أن يكون ذا زوجة بالمصر بقوله : إنّ أهليَ جيرةٌ لأكثبةٌ الدّهنا ، ونفى أن يكون ذا خصومة بقوله : / [٣٥ظ]

وما كنتُ مُذْ أبصرْتِنِي في خصومةٍ ....(١)

فلم يبقَ الا أن يكون محمولا على ماذكرنا .

والأحسن في أم المتصلة (٢) أن توسط مالا تسأل عنه وتوخّر أحد المسئولين عنهما وتقدم الآخر فتقول : ازيدُ قامَ أم عمروٌ ؟ فتوسط قامَ لانّك لاتسأل عنه. وقد يجوز تقديم مالا تسأل عنه وتأخيره فتقول: ازيدٌ أمْ عمروٌ قائم(٣) أو اقائمٌ (٣) زيدٌ أم عمرو ؟ الاّ أن الأفصح ماذكرناه أولا .
وكذلك تقول : أقامَ زيدٌ أم قعدَ ؟ فتوسّط زيدا ، لانّك لاتسأل عنه وقد يجوز تقديمه وتأخيره فتقول : أقامَ أم قعدَ زيدٌ ؟ وأزيدٌ قامَ أم قعدَ؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتّصلة لفهم المعنى ، وذلك قليلٌ فتقول : قامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ تريد : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ ومن ذلك قوله :

١٣٦ لعَمْرُكَ ماأدري وإن كُنتُ دارياً ... بِسَبْعٍ رمينَ الجمْرَ أم بثمانِ (٤)

يريد : أبسبع رمينَ الجمرَ ؟

---

(١) عجزه: أراجع فيها يابنة الخير قاضيا
(٢) ر : المنفصلة، وهو تحريف.(٣) ر : قام .
(٤) امىر بن أبي ربيعة ،ورواية الديوان :
فوالله ماأدري وإني لحاسب ... بسبـــع رميـــت . . . .
والجمر والجمار هي الحصيات التي يرميها الحاج في منى وهي من مناسك الحج . وسيبويه والمبرد يريان حذف الهمزة هنا ضرورة والأخفش يقيسه في الاختيار عند أمن اللبس. الكتاب ٤٥٨/١، إصلاح المنطق ٥ ، المقتضب ٢٩٤/٣، الكامل ٢٤٥/٢، ١٧٨/٣، ابن الشجري ٢٦٦/١، المفصل ٣٢ ، الخزانة ٤٤٧/٤، الديوان ٢٥٧.

واما بل ولابل : فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد ، فان كان الواقع جملة كانا حرفي ابتداء وكان معناهما الاضراب عن الأول واثبات القصة التي بعدهما ، فتقول : قامَ زيدٌ بل قَعدَ عمروٌ ولابل قَعدَ عمروٌ ، وما قامَ زيدٌ بل خَرَجَ بكرٌ ، وإن كان الواقع مفردا كانا حرفي عطف .

ولا يخلو أن يقعا بعد ايجاب (١) او نفي ، فإن وقعا بعد ايجاب (١) كانا للاضراب في حق الأول والاثبات (٢) في حق الآخر ، نحوقولك : قامَ زيدٌ بل عمروٌ ، فأضربتَ عن القيام في حقّ زيدٍ وأثبتّه في حق عمرو .

وان وقعا بعد نفي فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حقّ الأول والإيجاب في حق الثاني ، كما كان ذلك بعد الأيجاب نحو قولك : ما قامَ زيدٌ بل عمروٌ ، ومعناه عنده : بل قام عمرو(٣) . والمعنى عند المبرد الأضراب في حق الأول وايجاب ماأضربت عنه في حق الثاني ، فاذا قلت : ماقامَ زيدٌ بل عمروٌ ، فالمعنى عنده : بل ماقامَ عمروٌ ، فأوجبتَ في حقِ الثاني نفَي القيام الذي أضربتَ عنه في حقّ الأول ، ويجوز عنده ماذهب اليه سيبويه (٤) .

والصحيح أنّ الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنّه كلام العرب وما انفرد به لايحفظ (له ما يدلُّ عليه) (٥) .

وأما لا : فلإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلاّ بعد إيجاب وذلك نحو قوله : يقومُ زيدٌ لا عمروٌ . فـ « لا » أخرجت عمراً من القيام الذي دخل فيه زيد .

---

(١) ر : المجاب ، وهو تحريف . (٢) ر : للاثبات .
(٣) أنظر الكتاب ١/ ٢١٨ – ٢١٩ .
(٤) مانسبة المصنف للمبرد من مخالفة سيبويه نسبه له أيضاً ابن هشام والسيوطي وليس في المقتضب ما يؤيده . المقتضب ١/ ١٢ ، ٤/ ٢٩٨ ، المغنى ١٢٠ ، همع الهوامع ٢/ ١٣٦ .
(٥) ر : له شاهد .

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك : قامَ زيدٌ لاعمروٌ ، فمنهم من أجاز ذلك وهم (١) جُلُّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجّاجي في « معاني الحروف » واستدل على ذلك بأنَّ « لا » لاينفى الماضي بها ، واذا اعطفتَ بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيدٌ لاعمروٌ ، فكأنك قلت : لا قامَ عمرو ، و لا قام عمرو لا يجوز ، فكذلك مافي معناه .

والذي يدل على فساد مذهبه أنّه قد يُنفى بها/الماضي قليلا نحو قوله تعالى: [٣٦و] فلا صَدَّقَ ولا صَلّى (٢) ، يريد : فلم يصدِّقْ ولم يُصَلِّ ، فإذا جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى (٣) أن تكون نافية له في المعنى .

ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله :

١٣٧ كأنَّ دِثاراً حَلّقتْ بلَبونِـهِ   عُقابُ تَنوفَى لاعقابُ القَواعِلِ (٤)

فعطف بـ لا بعد حلّقتْ وهو ماضٍ .

واما لكن : فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد . فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وخرجت من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادّة لما قبلها في المعنى ، نحو قولك : قامَ زيدٌ لكن عمروٌ لم يَقُمْ ، وما قَعدَ بكرٌ لكن قَعدَ عَمروٌ . ولا يجوز أن تكون موافقة لها . لا تقول ماقامَ زيدٌ لكن ماقامَ عمروٌ .

---

(١) ج ، ر : وهو .

(٢) القيامه : ٣١ .   (٣) ر : فاحرى .

(٤) لامريء القيس من أبيات قالها حين أغير على ابله فنهبت وهو جوار طيء . دثار : راعي ابله . تنوفى : جبل مشرف ، وروى في الخصائص تنوف من غير الف ، قيل هو موضع ببلاد طيء . القواعل : جبال صغار واحدتها قاعلة ، وقيل : آكام . ورواية ثعلب أو عقاب . مجالس ثعلب ٣٩٨ ، جمهرة اللغة ١٣٩/٣ ، الخصائص ٣/ ١٩١ ، المخصص ١٤٧/٨ ، المحكم ١٣١/٢ ، المستقصى ٢١/١ ، اللسان : منع ، العيني ١٥٤/٤ ، الخزانة ٤٧١/٤ ، الديوان ٩٤ .

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادّة لما قبلها أو لا يجوز نحو : قامَ زيدٌ لكن خرَجَ عَمروٌ فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، وهذا(١)الصحيح. لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب .

وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي نحو قولك : ماقامَ زيدٌ لكن عمرو ، فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو بـ «لكن» ، ولو قلت : قامَ زيدٌ لكن عمروٌ ،لم يجز (٢) .

* * *

واعلم أنّه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط ، إلاّ ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض .

فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلاّ بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد . فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى : أسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنّةَ (٣) ، فأنت تأكيد للضمير المستتر في اسكن ، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر .

والطول القائممقام التأكيد هو أن يقع (٤)قبلحرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف لا .

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى : هو الذي يُصلّي عليكموملائكتُه (٥) . فقوله تعالى : وملائكتُهُ ، معطوف على الضمير الذي في يُصلّي فلم تحتج الى تأكيد(٦)لطول الكلام بـ عليكم الذي هو معمول لـ«يُصلّي» العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة .

---

(١) كذا في النسخ ولعله : هو .

(٢) وجوز ذلك الكوفيون فلم يشترطوا لصحة العطف بها أن يسبقها نفي.المقتضب ١٢/١، الانصاف مسالة ٦٨ .

(٣) البقرة : ٣٥ .

(٤) ر : بين ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٤٣ .

(٦)ر : تاكيده .

ومثال الفصل (١) قوله تعالى : ما أشركنا ولا آباؤنا (٢) . فقوله : ولا أباؤنا ، معطوف على الضمير في أشركنا . ولم يحتج الى التأكيد للطول بـ«لا» التي بعد الواو ، وإنّما احتيج الى التأكيد أو الطول لأنّهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يُعطف عليه ، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه .

فإن قلت : إنّما يُتصور هذا اذا كان الضمير مستتراً في نحو : زيدٌ قامَ فأنّكَ لو قلت : زيدٌ قامَ وعمرو ، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو .
وأما في مثل : قمتُ وعمروٌ ، فكان ينبغي أن لايُحتاج الى تأكيد ولا لطول لتقدم المعطوف عليه في الذكر . فالجواب عن هذا شيئان :
أحدهما : أنّ الضمير المتّصل وإن كان بارزاً في اللفظ فأنّه قد/ تنزّل من [٣٦ظ] الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه سُكّن له آخر الفعل في مثل : ضربتُ هروباً من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لايُكره إلاّ في كلمة واحدة .
والآخر : انّه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حذفوا الواو من يَعِد وأصله يَوعِد ، لاستثقال الواو بين ياء وكسرة ، ثم حذفوه في : أعِد ونَعِد ، حملاً على الياء .

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول الا في ضرورة الشعر (٣) ، نحو قوله :

١٣٨ قلتُ إذْ اقبلَتْ وزهرٌ تَهادَى   كنعاجِ الملا تعسفن رَمْلا (٤)

---

(١) يريد الفصل بـ لا .   (٢) الأنعام / ١٤٨ .
(٣) جوز ذلك الكوفيون في الاختيار . مجالس ثعلب ١٧٤ ، الانصاف م ٦٦.
(٤) لعمر بن أبي ربيعة . زهر : جمع زهراء وهي المرأة البيضاء المشرقة . تعسفن الرمل : ملن عن الطريق وركبن الرمل وهو أسكن للمشي لصعوبة السير فيه . الكتاب ١/ ٣٩٠ ، الكامل ١/ ٣٢٢ ، الخصائص ٢/ ٣٨٦ شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، الانصاف ٢٥٢ ، العيني ٤/ ١٦١ .

فزُهرٌ معطوف على الضمير في أقبلَت ، من غير تأكيد ولا طول . وقول الآخر .

١٣٩ ورجا الأُخَيطِلُ مِن سفاهةِ نفسِه مالم يكن وأبٌ لهُ لِينالا (١)

فأبٌ معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول .

وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلاّ بأعادة الخافض نحو قولك : مررتُ بكَ وبزيدٍ . ولا يجوز أن تقول : مررت بكَ وزيدٍ (٢) . والسبب في ذلك أنّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فينزّل لذلك معه منزلة شيء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفتَ اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ ، إذ لا يُتصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك أعدتَ الخافضَ حتى تكون قد عطفتَ اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله .

وزعم المازني أن أمتناع ذلك لأجل أنّ المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، اذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز مثل : قام زيدٌ وعمروٌ ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروٌ وزيدٌ ، وذلك مستقيم .

ولا يجوز : مررتُ بكَ وزيدٍ ، لانّك لو قلت : مررت بزيد وكَ ، لم يجز ، فاذا قلت : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، جاز ، لأنّكَ لو قلت : مررتُ بزيدٍ وبكَ ، جاز .

وهذا الذي ذهب اليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ، والا فقد يجوز (٣) في باب العطف (٤) مالا يجوز عكسه ، ألا ترى أنّك تقول : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه

---

(١) لجرير يهجو الأخطل . والرواية : رأيه مكان نفسه وهي كذلك في ر . الكامل ٣٢٢/١ ، الانصاف ٢٥٢ ، العيني ٤/ ١٦٠ ، الديوان ٤٥١ .

(٢) واجازة الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك وابو حيان وابن هشام، وانكره الفراء من الكوفيين وعده من ضرورات الشعر . معاني القرآن ١٥٢/١ ، الانصاف م ٦٥ ، شواهد التوضيح لا بن مالك ٥٥، التوضيح لا بن هشام ١٠٤/٢ ، الخزانة ٢/ ٣٣٨ . وفي مجالس ثعلب أن الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده : ٣٢٤.

(٣) ر : يجيء . (٤) ر: المعطوف ، وهو تحريف .

وكلُّ رجلٍ وضيعتُه ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأنَّ رُبَّ وكلاً لايدخلان مباشرة إلا على النكرات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولا .

ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

١٤٠ الآن قرَّبتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ (١)

وكان الوجه أن يقول : وما بِكَ وبالايّامِ . وقول الآخر :

١٤١ آبَكَ أيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُرِ الجِلَّةِ جأْبٍ حَشْوَرِ(٢)

وكان الوجه أن يقول : وبِمصدرٍ . وقول الآخر :

١٤٢ تُعلّق في مثلِ السواري سيوفُنا فما بينها والأرضِ غوْطٌ نَفانِفُ(٣)

وكان الوجه أن يقول : فما بينها وبين الارض .

وأما قوله تعالى : وكفر بهِ والمَسجدِ الحرامِ (٤). بخفض المسجدِ ، وقوله تعالى : واتقوا الله الذى تساءلونَ بهِ والأرحامِ (٥) ، بخفض الأرحام في قراءة حمزة (٦) ، فقد يتخرّج ذلك على القسم ، وقد يتخرّج ذلك أن يكون من باب

(١) من ابيات الكتاب الخمسين . والرواية : فاليوم قربت . ومن زائدة . قربت مشددة قيل بمعنى المخففة وقيل : معناها أخذت من أفعال الشروع . الكتاب ١/ ٣٩٣ ، الكامل ٣٩/٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٩، الانصاف ٢٤٧، العيني ١٦٣/٤ ، الخزانة ٢/ ٣٣٨ .

(٢) لم أعثر له على نسبة . آبك : ويحك ، أيه : فعل أمر من أيه الأبل اذا صاح بها،ومصدره التاييه وهو الدعاء . المصدر : الشديد الصدر . الجلة : المسان ، واحدها جليل . الجأب : الغليظ . الحشور : الخفيف . الكتاب ١/ ٣٩١ .

(٣) لمسكين الدارمي . الغوط : جمع غائط وهو المطمئن من الارض . النفانف :جمع نفنف وهو المفازة ، وقيل : الهواء الشديد ، قال العيني : وهو الأنسب لأنه روى : وما بينها والكعب مهوى نفانف . معاني القرآن ١/ ٢٥٣ ، الحيوان ٦/ ٤٩٤ ، شرح السيرافي ٣/ ٤٠١ (التيمورية) ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ٤/ ١٦٤ الديوان ٥٣

(٤) البقرة : ٢١٧ .   (٥)النساء : ١ .

(٦) هي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري كما في معاني القرآن ١/ ٢٥٢ .

حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف / منابه ، [٣٧و] وذلك أيضاً قليل ، وسنبينّ الدليل على أنّ العرب تحذف الخافض لدلالة ماتقدم عليه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

* * *

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة ، وذلك بثلاثة شروط .

أحدهما : أن لايؤدّي إلى وقوع حرف العطف صدراً فلا تقول : وعمرٌ زيدٌ قائمانِ . وأنت تريد : زيدٌ وعمرٌ قائمانِ .

والآخر : أن لايؤدّي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا . تقول : إنّ وعمراً زيداً قائمانِ ، تريد إنّ زيداً وعمراًقائمانِ .

والآخر : أن لايكون المعطوف مخفوضاً ، فلا تقول : مررتُ وعمروٍ بزيدٍ ، تريد مررتُ بزيد وعمروٍ .

فهذه الأماكن لايجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويجوز فيما عدا ذلك . فمن ذلك قول الشاعر .

١٤٣ جمعتَ وفُحشاً غيبـةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوى (١)

يريد : جمعتَ غيبةً وفُحشاً ونميمةً . وقول الآخر .

١٤٤ ألا يانخلةً من ذاتِ عـرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السـلامُ (٢)

(١) ليزيد بن الحكم الثقفي يخاطب ابن عمه . شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ ، الخصائص ٢/٣٨٣، أمالي القالي ١/ ٦٨ ، ابن الشجري ١/١٧٧ ، الخزانة ١/ ٤٩٦ .

(٢) من ابيات للأحوص ، وقيل لايعرف لها قائل. وورواية ثعلب : برود الضل شاعكم السلام. ولا شاهد فيها . وكنى بالنخلة عن امرة بعينها . ذات عرق : موضع بالحجاز . وابن جني يرى ان العطف على الضمير في عليك وهو خبر مقدم ، ولا تقديم فيه . ولا يخفى مافيه من التكلف . مجالس ثعلب ١٩٨، الجمل ١٥٩ ، أمالي الزجاجي ٥٢ ، الخصائص ٢/ ٣٨٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، ابن الشجري ١/ ١٨٠ . الخزانة ١/ ٣١٢.

يريد : عليكِ السلامُ ورحمةُ اللهِ . وقول ذى الرمة :

١٤٥ كأنّا على أولادِ أحقبَ لاحَها ورَمْيُ السَفا أنفاسَها بسِهامِ (١)

جنوبٌ ذوتْ عنها التناهي فانزلت بها يوم ذباب السبيب صيامِ

يريد : لاحها جنوبٌ ورَمْيُ السفا ،، وقول ذى الرمة أيضاً :

١٤٦ وأنتِ غريمٌ لاأظنّ قضاءَهُ ولا العنَزيُّ القارظُ الدَهر جائياً (٢)

يريد : لاأظن قضاءَه جائياً هو والعنَزيُّ

فان قيل : فقد جاء التقديم في «أو» قال الشاعر :

١٤٧ فاست بنازل إلاّ ألمّت برحْلي أو خيالتُها الكَذوب (٣)

يريد : إلاّ ألمت الكَذوبُ برَحْلي أو خيالتُها ، فالجواب : إنّ الكذوبَ صفةٌ لخيالتها، وقوله : أو خيالتُها (٤) عطف على الضمير في ألمت ولم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور ، وهو برحلي .

* * *

ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلاّ بالقَسَمِ خاصّة أو

(١) البيتان في وصف رواحل ضامرة سريعة شبهها لسرعة مشيها بأولاد أحقب وهي الحمر الوحشية ، وسميت بذلك لبياض موضع الحقيبة منها وهو مؤخرها . لاحها : ضمرها. السفا : شوك البهمى وهو ضرب من الحرشف . واراد بانفاسها أنوفها . التناهي : جمع تنهية وهي الغدران . السبيب : شعر اذنابها . يريد أن الجنوب أنزلت بالحمر يوم حر شديد وهاجت الذباب فهي تذبه باذنابها . الكتاب ١/ ٢٦٦ ، شرح السيرافي ٢/ ٥٦٠ (التيمورية) ، المخصص ١٣/ ٢١٦ ،

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة ، والخطاب لمية صاحبة الشاعر . القارظ العنزى رجل من عنزة يقال له المنخل خرج يطلب القرظ — وهو ثمر السلم — فلم يرجع ، وقيل هما رجلان.وهو مثل عند العرب يقولون : لا آتيك القارظ العنزى،أي قد ذهب ذا فلا آتيك ، يضعونه موضع أبد الدهر . مجال ثعلب ٣٢١ ، الديوان ٦٥٢ .

(٣) من أبيات رويت في الحماسة غير منسوبة . ونسبت في الخزانة لرجل من بني بحتر بن عنود . الخيال والخيالة : الطيف وجعلها كذوبا لما لم يتحقق فعلها وقولها . شرح مشكلات الحماسة ١٢٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، الخزانة ٢/ ٣٣٧ .

(٤) ج ، ر : وخيالتها .

بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله : قامَ زيدٌ ثُمَّ والله عمروٌ أوبل والله وعمرو ، وقامَ زيدٌ في السوق ثم في الدارِ عمروٌ. ولا يجوز أن تقول : قامَ زيدٌ فواللهِ عمروٌ ، ولا : وواللهِ عمروٌ ، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُ افتقارهما فكرهوا الفصلَ لذلك .

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعر ، نحو قوله :

١٤٨ يوماً تراها كشبهِ أرديةِ العَصْبِ ويوماً أديمها نَغِلا (١)

ففصل بـ (يوماً)(٢) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها .

* * *

واذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ أو بحتى أو بغير ذلك من حروف العطف ، فان كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ماتقدم نحو قولك : زيدٌ وعمرٌ قاما ، زيدٌ وعمرٌ وخالدٌ قاموا ، لايجوز أن تُفرِد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلاّ حيثُ سمع ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى: واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يرضوه(٣) كان الوجه أن يقول : يُرضُوهما ، فأفرد بتقدير : واللهُ أحقُ أن يُرضوه ورسوله احق ان يرضوه . فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه .

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر :

١٤٩ إنَّ شَرْخَ الشَبابِ والشَعَرَ الأَسوَدَ مالم يُعاصَ كانَ جنُوناً(٤)

(١) للأعشى . الضمير في تراها يعود على الأرض . العصب : ضرب من البرود ، النغل : من نغل الشيء اذا فسد . ويريد به هنا تهشم وجه الأرض من الجدب . الخصائص ٢/٣٩٥، ٣٩٦ ، الديوان ٢٣٣.

(٢) سقط مابين القوسين من ج . (٣) التوبة : ٦٢ .

(٤) لحسان بن ثابت . شرخ الشباب : جدته وقوته . وكنى بالشعر الأسود عن حداثة السن، مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ ، ٢٢/٢، ١٦١، الكامل ٣/ ١١٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٧، اللسان : شرخ ، الديوان ٤١٣ .

كان الوجه أن يقول : مالم يُعاصيا ، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه تقديره : إنَّ شَرْخَ الشَبابِ مالم يُعاصَ كان جنوناً والشَعرَ الأسودَ مالم يُعاصَ كان جنوناً .

وحتّى في ذلك بمنزلة الواو .

فأن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو ، فتقول :

زيدٌ فعمروٌ قاما ، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى . ويجوز أن تقول : زيدٌ فعمروٌ قامَ ، فتفرد وتحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وإنّما جاز ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني وكلاهما حسن . وإن كان العطف بثُمَّ جاز الوجهان معاً ، والاحسن الأفراد لما في ثُمَّ من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني فتقول : زيدٌ ثُمَّ عمروٌ قامَ ، وهو الأحسن ، ويجوز أيضاً : قاما.

وان كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فأنّما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة فتقول : زيدٌ أو عمروٌ قامَ . وزيد لا عمرو قام .

وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنّما لم يجز أن تقول : قاما ، فتجعل الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى، ألا ترى أنَّ القائم إنّما هو أحدهما لاغير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ماتقدم إلا في أو خاصة ، وذلك شذوذ لايقاس عليه .قال الله تعالى :إن يكنْ غنياً او فقيراً فالله أولى بهما (١) . فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقديمهما في الذكر.

* * *

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم الا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل .

فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول اذا

(١) النساء : ١٣٥ .

وقعا في صلة الألف واللام نحو الضارب والمضروب ، فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا فتقول : جاءني الضاربُ (وقامَ) (١) ، وقامَ زيدٌ الذي ضربَ وقائم(٢) ، قال ألله تعالى : إنَّ المُصَّدقينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقرضوا اللهَ قرضاً حَسَناً (٣) فعطف وأقرضوا على المُصَدِّقينَ كأنّه قال : إنَّ الذينَ تصدَّقوا وأقرضوا اللهَ .

و الموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لذي خبر أعني خبراً لمبتدأ أو لكانَ وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالا لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب أُعلمت .

فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع (٤) الفعل موقع الاسم قوله :

١٥٠ فألفيتُهُ يوماً يُبيرُ عَدُوَّهُ وبَحرَ عَطاءٍ يَستخِفُّ المعابِرا (٥)

وقول الآخر :

١٥١ باشر راعٍ وسطَهـا لجابِـرِ باتَ يُغَشّيها بعَضْبٍ باتِـرِ (٦)
يَقصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

يريد : قاصدٍ في أسوقها / وجائرٍ . [٣٨و]

ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله تعالى: أولم يَرَوْا إلى الطَيرِ فوقَهم صافّاتٍ ويَقبِضْنَ(٧) .تقديره: صافّاتٍ

(١) مابين القوسين سقط من ج ، ر .
(٢) ج ، ر : وقام ، وهو تحريف (٣) الحديد : ١٧ .
(٤) ج ، ر : فانه لوقوع ، وهو زيادة .
(٥) للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر .وروى في الديوان : دهراً . يبير : يهلك . المعابر : جمع معبر وهو المركب . العينى ٤/ ١٧٦ ، الديوان ١٣٤ .
(٦) لم أعثر على نسبة لهذا الرجز ، ورواية الفراء : بت أعشيها ، وفي ر : يعشيها ، والضمير يعود على الابل . العضب : السيف القاطع . يقصد : يصيب الهدف . جائر : من جار يجوز أي مال عن القصد . يريد أن سيفه يخطى مالا يستحق النحر كالحوامل وذوات الفصال معاني القرآن ١/٢١٣ ، ٢/ ١٩٨ ، المحكم ٢/٢٠٧ ، ابن الشجري ٢/ ١٦٧ ، العينى ٤/ ١٧٤ ، الخزانة ٢/٣٤٥ . (٧) الملك : ١٩ .

قابضاتٍ (١) أي وقابضاتٍ .

ولا يجوز عطف فعل على فعل الا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلا على ماض ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان ، فتقول : زيدٌ قامَ وخَرَجَ ، وزيدٌ يقومُ ويخرجُ .

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو : إن قامَ زيدٌ ويَخرُجْ يقُمْ بكرٌ ، فعطف يخرج على قامَ لاتفاقهما في الاستقبال . ومن ذلك قوله تعالى : ألمْ تَر أنَّ الله أنزَلَ من السماءِ ماءً فتُصبحُ الأرضُ مُخضَرّةً .(٢)الا ترى أنَّ المعنى : أنزلَ من السماء ماءً فأصبَحتِ الأرضُ مخضّرةً . وقول الشاعر :

١٥٢ ولقـد أمرُّ على اللئيمِ يَسبُّني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لايَعنيني(٣)

فعطف فمضيتَ وهو ماض على أمرّ ، لأن أمرُّ في المعنى ماض ، ألا ترى أنَّ المعنى : لقد(٤) مررتُ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتَ ؟

وأما اذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول : زيدٌ قامَ ويخرجَ، تريد : قامَ فيما مضى ويخرجُ فيما يستقبل .

* * *

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهم المعنى كقوله تعالى : سرابيلَ تقيكم الحَرّ(٥).تقديره : تقيكم الحرَّ والبردَ ، فحذف والبرد لفهم المعنى ، ألا ترى أنّه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحرّ . ومن كلام

---

(١) ر : صافافات وقابضات . (٢) الحج : ٦٣ .

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول ، وفي الاصمعيات لشمر بن عمرو الحنفي . وروى في الخزانة : واعف ثم أقول ، وفي الكامل : فأجوز ، وعيهما لاشاهد فيه . الكتاب ١/٤١٦ الأصمعيات ١٢٦ ، الكامل ٣/ ٢٨٠ ، الخصائص ٢/٣٣٠ ، ٣٣٢، التمام٢٨ ، الخزانة ١/ ١٧٣ .

(٤) ر : ولقد . (٥) النحل : ٨١ .

العرب : راكبُ الناقَةِ طَلِيحان (١).أي مُعْيِيان تقديره : راكب الناقةِ والناقةُ طَلِيحانِ ، فحذف والناقة لفهم المعنى .

وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى ، فمن ذلك قوله تعالى: فأوحينا(٢) إلى موسى أنْ اضرِبْ بعَصاكَ البَحر فانفلَقَ . وقوله تعالى : وأوحينا إلى موسى (اذا استسقاه قومه) (٣) أن اضرِبْ بعصاكَ الحَجَرَ فانبجَسَتْ . وقوله تعالى : فمنْ كانَ منكُم مريضاً أو على سَفَرَ فعِدَّةٌ من أيام أُخَرَ (٤) .

التقدير : فضَرَبَ فانفَلَقَ ، فضَرَبَ فانبجَسَتْ ، وفأفطرَ فَعِدَّةٌ . فحذف ضربَ وأفطرَ وفاءَ العطفِ مما بعدها من أيّام أُخَر . وعلى ذلك يتخرّج ماروواه قطرب مو قول النابغة :

١٥٣ قالت ألا ليتما هـذا الحمامُ لنـا   إلى حَمامَتنا أو نصفهُ فقد(٥)

تقديره : أو هذا الحمامُ ونصفُه ، فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف وهو الواو (٦) .

وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى نحو قوله (٧):

---

(١) انظر التهذيب ٣٨٣/٤، الصحاح : طلح ، المحتسب ٢٢٧/٢ .

(٢) ج ، ر : وأوحينا . وانظر سورة الشعراء : ٦٣ .

(٣) سقط مابين القوسين من النسخ وانظر سورة الاعراف ١٦٠ .

(٤) البقرة ١٨٤ وانظر الخصائص ٢٩٨/١ .

(٥) رواية الكتاب وأبي عبيدة والديوان : ونصفه ، وستأتي به الرواية كذلك في باب التنازع. والضمير يعود على زرقاء اليمامة . وقوله : فقد ، بمعنى فقط وهو اسم فعل كسر للروى والأصل فيه البناء على السكون . الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، شرح العشر ١٥٥ ، المستقصى ٢٠/١ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، الانصاف ٢٥٦ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الديوان ١٦ .

(٦) هذا تخريج البصريين كما في الانصاف ٦٧ وبه قال ابن جني في الخصائص .

(٧) ج : قولهم ، وهو تحريف .

١٥٤ ضرباً طَلَخْفاً في الطُّلي سَخيناً (١)

يريد ضرباً طلَخْفاً وسخيناً ، والطلَخْفُ : الشديد والسَّخين : دونَه في الشدة ، والطُّلى : جمع طُلْيَة وهي صفحة العنق ، وقول الآخر :

١٥٥ كيفَ أمسيتَ كيفَ أصبحتَ مما يزرعُ الوُدَّ في فـؤادِ السقيمِ (٢)

يريد كيفَ أمسيتَ وكيفَ أصبحتَ ، فحذفَ الواو .

* * *

والمعطوف أبداً يكون اعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فأنّه يجوز أن يعطف/تارة على لفظه وتارة على موضعه . فلا بدّ اذن [٣٨ظ] من تبين ماله لفظ وموضع .

والذى (٣) له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام ، قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم إنّ ولكنّ ولا التي للتبرئه . فأن عطفتَ على اللفظ نصبتَ وإن عطفتَ على الموضعِ رفعتَ . وقد قرىء : إنّ اللهَ بَرىء من المُشرِكينَ ورَسولُه (٤). برفع رسولهُ على موضع إنّ على أحد الوجوه الجائزة(٥)فيه . وسنتبين ذلك إنْ شاء الله تعالى في بابه . ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) أنشده ابن جني ولم ينسبه . قال : وقالوا : الطلخف أشد من السخين وقد يجوز أن يكون أراد : وسخينا ، فحذف حرف العطف . ا هـ . وفي اللسان : ضرب سخين : حار ،ؤلم شديد ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٤ ، اللسان : طخف ، طلخف ، طلحف ، ستن .

(٢) أنشده الأخفش ولم ينسبه . والرواية بتقديم أصبحت وابدل الكريم مكان المستقيم . شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ ، الخصائص ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ . شرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠١ ، همع الهوامع ٢/١٤٠ ،

(٣) ر : فالذي . (٤) قراءة الرفع هي قراءة عامة القراء وقرأ بالنصب الحسن ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر ويعقوب . وقرىء بالجر شذوذا . الطبري : ١١/١٠ ، القرطبي ٨/٧٠ ، التوبة : ٣ .

(٥) ر : الجارية .

١٥٦ لانَسَبَ اليومَ ولا خِلّــةٌ اتّسعَ الخَرَقُ على الراقِــعِ (١)

روى برفعِ خِلّةٍ على موضع نَسَب ، ونصبه على لفظِه .

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو : يازيدُ والرجلُ ، بنصب الرجل على موضع زيد ، ورفعه على لفظه ، وقد قُرِىء : ياجبالُ أوِّبي مَعَهُ والطير (٢). بنصب الطير على موضع جبال ورفعه على لفظه.

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب ، وهو الاسم المخفوض بأضافة اسم الفاعل اليه بمعنى الحال او الاستقبال ، نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمرو ، بالخفض على اللفظ وعمراً بالنصب على الموضع ، وعليه قوله:

١٥٧ هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا أو عبدَ رَبٍ أخاعَونِ بنِ مخراقِ (٣)

فنصب عبد على موضع دينار .

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كلّ اسم مخفوض بأضافة مصدر فعل لايتعدى إليه نحو قولك : يُعجِبُني قيامُ زيدٍ وعمرو ، بالخفض على لفظ زيد والرفع على موضعه (وعمروٌ على الموضع) (٤) كأنّك قلت : يُعجِبُني أنْ قامَ زيدٌ وعمروٌ .

وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً ، وهو كلُّ

---

(١) لانس بن العباس بن مرداس . وضرب اتساع الخرق مثلا على تفاقم الأمر . الكتاب ٣٤٩/١ شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ ، المستقصى ٣٥/١ . االعينى ٣٥٢/٢ ، التصريح ٢٤١/١ اللسان : عتق ، قمر .

(٢) قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمةبن عبدالملك ويعقوب والأعرج وقرأ الباقون بالنصب . مجاز القرآن ١٤٣/٢ ، الطبرسي ١٨٥/٢٢ ، القرطبي ٢٦٦/١٤ وانظر سورة سبأ : ١٠ .

(٣) نسب لجابر بن رألان السنبسي ولتأبط شرا ولجرير وليس في ديوانه . وقيل مصنوع . وسيبويه والمبرد والزجاجي ينصبون (عبد) بتقدير فعل يفسره اسم الفاعل . الكتاب ٨٧/١ ، المقتضب ١٥١/٤ ، الجمل ٩٩ ، شواهد الكشاف ٢٠٦ ، العينى ٥٦٣/٣ ، الخزانة ، ٤٧٦/٣ .

(٤) ما بين القوسين زيادة لا فائدة فيها .

اسمٍ مخفوض باضافة مصدر فعل مُتَعدٍ إليه ، فيكون الموضع رفعاً إن قدَّرت المصدر مضافاً لفاعلٍ أو مفعولٍ لَمْ يُسمَّ فاعلهُ ، ونصباً إن قدَّرته مضافاً إلى المفعولِ نحو قولك : يُعجِبُني ضرب زيدٍ ، تريد : أن ضَرَبَ زيدٌ . ويكون في موضع نصب إن قدَّرته ، مضافاً للمفعول نحو قولك : يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ ، تريد : أنْ ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله :

١٥٨ قد كنتُ داينتُ بهـا حسّانا مخافةَ الأفلاسِ واللّيّانا (١)

يُحسِنُ بيْـعَ الأُصُلِ والقيانـا

فعطف والقيانا على موضع الأُصُلِ ، كأنه قال : يُحسِنُ أنْ يَبيعَ الأصل والقيان (٢) .

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجرّ منصوباً . ويكون في موضع رفعٍ إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً .

فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجرّ قولك : ليسَ زيدٌ بقائمٍ ، لأنَّ اصلَه : ليس زيدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله :

١٥٩ مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلَسْنا بالجِبـالِ ولاالحَدِيدا(٣)

فعطف الحديد على موضع الجبال .

(١) نسب لرؤبه ولزياد العنبري . والضمير في بها يعود على قينة أخذها الراجز عن دين له. الليان : المطل، الاصل جمع أصلية وهي الحرة. وفيه أيضاً عطف الليان على موضع الافلاس. الكتاب ١/ ٩٨ ، المفصل ٢٢٥ ، ابن الشجري ٢/٣١ المغنى ٥٢٨ ، ديوان رؤبة ١٨٧ .

(٢) في ج ، ر : والقيانا ، ولا ضرورة لألف الاطلاق .

(٣) لعقيبة بن هبيرة الأسدي يخاطب معاوية بن ابي سفيان . والقصيدة مجرورة القوافي . والنحاة ينشدون البيت بالنصب . قال الأعلم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر . ١ هـ . الكتاب ١ /٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، معاني القرآن ٢/ ٣٤٨ ، المقتضب ٢/٣٣٨ ، ٤/١١٢ ، ١ ٣٧ ، التوجيه للرماني ٩٠ ، الانصاف ١٨٧ ، الخزانة ١/ ٣٤٣ .

ومثال ما هو في موضع رفع : ما جاءني مِنْ أحدٍ ،لأنّه كان قبل حرف الجر: ما جاءني أحدٌ ، ولو عطفتَ على / موضعه لقلتَ : ماجاءني من أحدٍ [٣٩و] ولا أمرأةٌ ، برفع امرأة .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في قوله : إن يقُمْ زيدٌ فيقومُ عمروٌ ، فلفظه رفع وموضعه جزم ، بدليل أنّه لولا الفاء لكان مجزوماً ، فلو عطفت على الموضع لجزمت ، وقد قُرِىء : فيغفِر لِمَنْ يَشاءويُعَذّبُمَنْ يَشاء(١). برفع يُعذّبُ وجزمِه (٢)،وسنبيّن ذلك(٣) في بابه إن شاء الله تعالى .

* * *

ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول : ضَرَبَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً،فتعطف بالواو بكرا وخالداً على زيد وعمرو. وتقول ظَنّ زيدٌ عمراً منطلقاً وبكرٌ جعفراً مُقيماً ، فتعطف بالواو بكراً وجعفراً ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق ، وتقول : أعلَمَ عبدُ الله بِشْراً أخاكَ مُنطَلِقاً وزيدٌ عمراً بَكراً ضاحِكاً ، فتعطف بالواو زيداً وعمراً وبكراً وضاحكاً على عبدِ الله وبشر وأخيكَ ومنطلقٍ .

وكلّ ذلك جائز ما لم يؤدّ الى العطف على عاملين ، فأنّ ذلك لا يجوز ، فلا يجوز أن تقول : مرّ زيدٌ بعمرو وبَكرٍ خالدٌ ، فتعطف بكراً على عمروٍ وخالداً على زيدٍ ، لأنّ ذلكَ يؤدّي إلى نيابة الواو مناب مرّ وهو العامل في زيد ومناب الباء وهي العاملة في عمرو ، ويكون التقدير : ومرّ ببكر خالدٌ ، فتكون الواو تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرفٌ واحدٌ يُعطِي في حينٍ واحدٍ أريدَ من معنى واحدٍ . وحرفٌ واحدٌ لايدلُ في حينٍ واحدٍ على أزيد من معنى واحد. فأن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بُدّ من ذكر الباء فتقول: مرّ (٤)زيدٌ

(١) البقرة : ٢٨٤ .
(٢) قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع وقرأ الباقون بالجزم . التيسير ٨٥ ، التقريب ٩٩ .
(٣) د : جميع ذلك .
(٤) ج : مررت ، وهو تحريف .

بعمرو وبكر خالدٌ . حتى لاتنوب الواو إلاّ منابَ عامل واحد .

وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويقول : لمّا ناب حرف العطف مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد ، إلاّ أنّه اذا أجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدّم المخفوض على غيره . ولا يجيز غير ذلك وذلك نحو : مرّ زيدٌ بعمرو وبكر خالدٌ ، ولا يجيز : وخالدٌ بكرٍ ، لئلا يكون كأنّك قد فصلتَ بين الخافضِ والمخفوضِ ، ألا ترى أن بكرا كأنّه مخفوض بالواو . ويستدل على ذلك بقول الفرزدق :

١٦٠ وباشَرَ راعيها الصِلّى بِلِبانِه وجَنْبَيْهِ حرَّ النارِ مايَتَحَرَّفُ(١)

فعطف وجنبيه على لبانه وعطف حر النار على الصلى ونابت الواو مَنابَ باشَرَ ومناب الباء .

وكذلك استدل بقوله تعالى: إنّ في السّموات والأرضِ لآياتٍ(٢) .ثم قال بعد ذلك : وتصريفِ الرياح آياتٌ(٢). في قراءة من قرأ بخفض(٣) آيات (٤)، فنابت الواو من تصريف مناب في ومناب إنّ ، كأنّه قال: وإنّ في تصريف الرياح آياتٍ(٥).

والجواب : إنّ الآية تتخرّج على أن تكون آيات توكيدا لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها . فلم يَعطِف إذّن الا تصريف الرياح على السماوات ، فنابت الواو مناب في خاصة وأما البيت فيتخرّج على أنْ يكون(٦) الأصل : وبِجَنْبَيهِ حَرَّ النارِ . فنابت الواو مناب باشَرَ خاصة ، فحُذِفت(٧) الباءُ ولم يَنُبْ منابَها حرف العطف فيكون من باب : رَسْمُ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ (١٢٠)

---

(١) روى في الديوان : وكفيه حر ، وضمير في راعيها يعود على ابل . الصلى : النار : الدلاء . موضع اللبن . يتحرف : يميل ويبتعد عن الندر . شرح المفضليات : ١ / ٣٨٩ ، شرح السبع ٤٤٠ ، الديوان ٥٥٩ .

(٢) الجاثية : ٣ ، ٥ . (٣) الأولى أن يقول : بكسر .

(٤) قرأ بالكسر حمزة والكسائي ويعقوب : االتيسير ١٩٨ ، التقريب ١٧٣ .

(٥) همع الهوامع ٢/ ١٣٩ . (٦) سقطت (أن) من ج ، ر .

(٧) ر : وحذفت .

يريد رُبَّ رسمِ دارٍ ، فحذفَ رُبَّ /من غير أن ينيب شيئاً منابها وأبقى عملها[٣٩ظ].
ومن قبيل قولهم : خيرٍ عافاكَ اللهُ(١) . يريد بخيرٍ عافاكَ اللهُ . فحذف الباء من بخيرٍ من غير أن يُعوِّض عنها شيئاً وأبقى عملها ، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا ولم يجيء إلاّ نادراً في الشعر وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر :

١٦١ أَكُلَّ امرىءٍ تَحسبينَ امرءاً ونارٍ توقّد بالليلِ نــــارا (٢)

فعطف ناراً على قوله : توقّد بالليل نارا . لا على أنه عطف قوله ونارٍ (٣) على امرىءٍ وناراً (٤) على قوله امرءاً لما في ذلك من العطف على عاملين .

فأن قلت : إنّما يَثبُت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق أنّه يؤدّي إلى أنّ يكون للحرف في حين واحدٍ أزيدَ من معنى واحد . وقد وجدنا الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد . الا ترى أنّ الواو في قولك : الزيدون ، تعطي الجمع والسلامة والأعراب والعقل والتذكير . فالجواب : إنّ الواو إنّما أعطت الجمع خاصّة بدليل أنّها لو زالت لبطل معنى الجمع وأمّا الأعراب فقد تبيّن أنّه بالتغيير والانقلاب (٥) . و أما السلامة والتذكير والعقل فلا تُعطي شيئاً من ذلك الواو ، بدليل أنّها لو زالت من الجمع لبقي الاسم لمذكر عاقلٍ سالمٍ ، فهذه الواو مصاحبة (٦) لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعطى منها الا معنى واحداً وهو الجمع ، .

فاذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني رحمه الله أن الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله . فنقول في نفي : قام زيدٌ

(١) انظر على ص ٢٢٤ تعليق ٧ .

(٢) لابي داؤد الايادي . والرواية : ونار ، بالجر لا نها مضافة إلى كل محذوفة ، وس أنته ابن عصفور رواية من لم يعطف على عاملين كما نقل النحاس . الكتاب ٣٢/١ . انكس ١ /٢٨٧ ، ٣/ ٩٩ ، العينى ٣/ ٣٣٥ ، ديوان ابي داؤد ٣٥٣ ، ذيل ديوان عدي ١٩٩ . (ونسبه له المبرد) .

(٣) هذا على الرواية المشهورة .

(٤) يريد بها نارا الّتي في القافية .

(٥) انظر ص : ١٢٢ من هذا الجزء

(٦) ر : مضاهية ، وهو تحريف

فعمروٌ ، ما قامَ زيدٌ فعمروٌ ، وفي نفي : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ : ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ .

وفي نفي : قام زيدٌ ثُمَّ عمروٌ . ما قام زيدٌ وثُمَّ عمر . وسيبويه يوافقه في ذلك كلّه إلاّ في الواو اذا قلت : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، فأنّه يفصل فيقول : لايخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكونَ مررتَ بزيدٍ على حدته ومررتَ بعمروٍ على حدته ، أو يكون على فعلٍ واحد أعني أن يكون مررتَ بزيدٍ) (وعمروٍ) (١) على مرورٍ واحد . فتقول في النفي اذا عنيت مرورين : ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمروٍ ، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي اذا عنَيت مروراً واحداً : ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ (٢) .

وإنّما لم يكن في الأول بدٌ من تكرير العامل لحذف اللبس ، لأنّك لو قلت : ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، لاحتمل أنْ تريد أنّك لم تمر بهما ولا بواحدٍ منهما . وانّك لم تمرّ بهما معاً بل مررتَ بأحدِهما . فلما كان النفي من غير إعادة العامل مُلبِساً لذلك لم يكن بُدٌ من اعادةِ النفي .

وحجّةُ المازني أن حرف النفي لايُغيّر ما بعده(٣) على ما كان عليه قبل دخوله نحو : ما قامَ زيدٌ ، ألاترى أنّه قبل دخول ما (٤) : قامَ زيدٌ .

والصحيح ما ذهبَ إليه سيبويه لأنّه قد وُجِد النفي مُغيّراً لما دخل عليه عن حالة قبل ذلك ، ، ألا ترى أنّك تقول في نفي سيفعل : لن يفعلَ ، وفي نفي قد فَعلَ لمّا يفعل (٥) ، وفي نفي فَعَلَ : لم يَفعَلْ ولا تقول : لن سيفعلَ ولا لمّا قد فَعلَ ولا لم فَعَلَ (٦) ، فأذا كانوا يُغيرون ما بعد حرف النفي عمّا كان عليه مع أنّه لم تدعُ اليه ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك اذا دعت إليه ضرورةٌ وهو خوف اللبس .

---

(١) زيادة يقتضيها السباق . (٢) الكتاب ١/ ٢١٨ .
(٣) ر : مابعد ، وقوله : على ، الصواب عن .
(٤) ر : دخول النفي ما . (٥) ج ، ر : مايفعل ، وهو وهم .
(٦) ج ، ر لم يفعل وهو تحريف .

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فتقول : قامَ زيدٌ اليومَ وعمروٌ ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنّه ليس بأجنبي من الكلام . ومن ذلك قوله :

١١٩ فَصَلَقْنــا فــي مُــرادٍ صَلْقَةً وصُداءٍ ألحَقَتْهُـم بالثَلَلْ

ففصل بين مُراد وصُداء بالمصدر وهو صَلقَة لأنّه ليس بأجنبي .

وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى (١) : فاغسِلوا وجوهَكُم وايديَكُم إلى المَرافِقِ وامسَحوا برؤوسِكُم وأرجُلَكم(٢). ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو جوهكم بالجملة وهي : وامسحوا برؤوسكم ، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها . وحروف العطف كلّها مُشرِّكة في العامل (٣) .

وكل موضع لايُتصوَّر فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فأن العطف لايتصوَّر فيه ألا بالواو خاصة ، فتقول : المالُ بينَ زيدٍ وعمروٍ . ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنّك لو قلت : المالُ بينَ زيدٍ ، لم يستقل الكلام ، وكذلك اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، لايجوز العطفُ فيه إلاّ بالواو لأنّك لو قلت : اختصمَ زيدٌ ، لم يستقل الكلام . فأن قلتَ : المالُ بينَ الزيدَيْنِ فالعَمرَيْنِ (٤)،جاز العطف بالفاء ، لأنّك لو قلت المالُ بينَ الزيدَيْنِ ، لكان الكلام مستقلا ، فأما قوله :

١٦٢ ... ... بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ (٥)

(١) كان الواجب أن لايستعمل كلمة أقبح مادام مورد الشاهد كلام الله تعالى (٢) المائدة : ٦

(٣) ر : العوامل . (٤) ر : والعمرون ، وهو تحريف .

(٥) تمامه : قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى .... وهو مطلع معلقة امريء القيس . وسقط اللوى : منقطع الرمل . ورواية الديوان : وحومل الكامل ١/٢٥٠، شرح السبع ١٥ ، شرح العشر ٢ ، المنصف ١/ ٢٢٤ ، المغني ١٧٤ ، الخزانة ٣٩٧/٤، الديوان ٨ .

فأنّما جاز العطف هنا بالفاء لأنَّ الكلام على حذف مضاف كأنّه قال : بينَ نواحي الدخول . ونظير ذلك قوله :

١٦٣ رُبّما ضربة بسَيفٍ صقيـلٍ بينَ بُصرَى وطعنةٍ نَجْـلاء (١)

يريد بين نواحي بُصرَى ، وقد يجوز الا تحتاج إلى هذا التقدير لأن الفاء قد تكون مُرتّبة بالنظر إلى الذكر فتكون اذ ذاك بمنزلة الواو ، ومّما يؤكد أنَّ الفاءَ هنا (٢) بمنزلة الواو رواية الاصمعي (٣): بين الدّخُولِ وحوملِ بالواو (٤) .

* * *

وجميع حروف العطف يشترك مابعدها مع ماقبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قامَ زيدٌ فعمروٌ ، أنَّ التقدير : فقامَ عمروٌ ، وكذلك في سائر مسائل العطف إلاّ بالواو فأنّها تنقسم قسمين : جامعة غير مُشرّكة وجامعة مُشرّكة ، فمثال المشرّكة : قام زيدٌ وعمروٌ ، ألا ترى أنكَ لو قلتَ : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ لساغَ ؛ وغير المشرّكة في مثل : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ .

ألا ترى أنكَ لو قلت : اختصمَ زيدٌ واختصمَ عمروٌ ، لم يجز ، لأن اختصم لايستقل بفاعل واحد . وكذلك أيضاً : هذانِ زيدٌ وعمروٌ ، الواو غير مشركة . الا ترى أنّك لو قلت : هذانِ زيدٌ وهذانِ عمروٌ . لم يجز ،

---

(١) لعدى بن الرعلاء الغساني ». وروى في الاشتقاق : دون بصرى ، وعليها لا شاهد فيه . بصرى : بلد قرب الشام كان يقوم فيها سوق للجاهلية . النجل : سعة العين وغيرها . الأصمعيات ١٥٢ ، جمهرة اللغة ٢/١١٢ ، الاشتقاق ٤٨٦ ، معجم المرزباني ٥١ ، الخزانة ٤/١٨٧ .

(٢) سقطت (هذا) من ج .

(٣) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب الباهلي ، أديب لغوي اخباري محدث من أهل البصرة توفي عام ٢١١ هـ على المشهور من الروايات . وله مصنفات في اللغة والشعر والغريب . السيرافي ٤٥ ، الزبيدي ١١٧ ، القفطي ٢/ ١٩٧ .

(٤) انظر الكامل ١/ ٢٥٠ وشرح القصائد السبع ١٩ .

لأنك لاتخبر عن اثنين بواحد . فلو قلت : هذانِ ضاحكانِ وقائمانِ ، كانت مشركة لانّك(١) لوقلت هذانِ ضاحكانِ وهذانِ قائمانِ لساغَ.

* * *

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فأذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ فالعامل في عمرو قام بواسطة الواو وكذلك تفعل مع سائر حروف العطف .

فأن قال قائل: فهلاّ كان العاملُ حرفَ العطف نفسَه(٢)، فالجواب: إنّه [٤٠ظ] لايعمل الحرف حتى يختص — في مذهبنا — وحروف العطف ليست بمختصة لأنّها تدخل على الاسماء والأفعال .

فأن قال قائل : فلعلّ العامل مضمر بعد حرف العطف فأذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، فالعامل في عمرو قام مضمرة ، كأنّه قال : فقامَ عمروٌ ، فالجواب إنّه قد تَبينَ أنّه لايسوغ تكرير العامل في مثل : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ . فأذا تبيّنَ في هذه المسألة أنّه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم أختصاصه ولا عامل مضمر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبيّن أنَّ العامل إنّما هو العامل في المعطوف عليه ، وهو اختصم ، بواسطة حرف العطف ، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف .

---

(١) سقطت (لانك) من ج .

(٢) ر : بنفسه .

باب التوكيد

التوكيد لفظ يراد به تثبيت(١) المعنى في النفس وازالة اللبس عن الحديث أو المُحدَّث عنه ، وذلك أنَّ التوكيد ينقسم قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي. فالتوكيد اللفظي يكون باعادة اللفظ على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة .

فمثاله في المفرد قوله تعالى : دَكّاً دَكّاً ، وصَفّاً صَفّاً (٢) ومنه قوله :

١٦٤ أبوكَ أبوك زيدٌ غيرَ شَكٍّ أَحلّكَ في المَخازي حيثُ حلاّ (٣)

وقول الآخر :

١٦٥ أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا لهُ كساعٍ الى الهَيْجا بِغَيرِ سِلاح (٤)

وقامَ قامَ زيدٌ . إلاّ أنّه لا يؤكّد الحرف إلا باعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك: مررتُ بزيدٍ بزيدٍ ،أو مررتُ بزيدٍ به ،قال الله تعالى: وأمّا(٥) الذين سُعِدُوا ففي الجَنّة خالدينَ فيها (٦) . ففيها تأكيد لقوله : في الجَنّةِ . ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضَرورةِ، نحو قوله :

---

(١) ر : تثبيت تمكين ، وهي زيادة . (٢) الفجر : ٢١ ، ٢٢ .

(٣) لجميل بثينة في هجاء ابن ميادة . ورواية الحماسة والديوان : إربد وهي رواية ابن جني ، ورواه البطليوس : أبرد . وجوز ابن جني أن يكون (أبوك) الثاني بدلا من الأول وأريد خبره أو أن يكون خبراً عن الأول أي أبوك الرجل المشهور بالدناءة والقلة . شرح مشكلات الحماسة ١٢٥ ، الخصائص ٣/ ١٠٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٢٩٩ ، ابن الشجري ١/ ٢٤٤ ، الاقتضاب ٣٠٨ ، ديوان جميل ١٩٠.

(٤) لمسكين الدارمي يخاطب معاوية بن ابي سفيان . الهيجا تمد وتقصر وقيل . قصره للضرورة. واستشهد به سيبويه لنصب أخاك الأول على الا غراء الكتاب ١٢٩/١ ، الخصائص ٤٨٠/٢ المستقصى ٢/ ٣٩٢ ، التوجيه للرماني ٨٠ ، الخزانة ٤٦٥/١، الديوان ٢٩

(٥) ج ، ر : فأما . (٦) هود ١٠٨ .

١٦٦ فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بي   ولا لِلِما بِهِم أبَداً دَواءُ (١)

فأدخل لام الجرِّ عليها من غيرِ اعادة المجرور .

ومثاله في الجملة قوله : اللهُ أكبرُ اللهُ اكبرُ ، ومنه قول الشاعر :

١٦٧ بئسَ مَقامُ الشَيخِ أمرِسْ أمرِسِ   إما على قَعوٍ وإمّا اقعَنْسِسِ (٢)

وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس . وذلك أنَّ القائل : قامَ زيدٌ ، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه المخاطب ، فأذا أكّد فقال : قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ ، كان في ذلك محافظة على الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام ، وأنّه لم يكن عن ظن .

* * * *

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين ، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم يراد به ازالة الشك عن المُحَدَّث عنه .

فالذي يراد به ازالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك : ماتَ زيدٌ موتاً ، وقتلتُ عمراً قتلاً . وذلك أنَّ الأنسان قد يقول : ماتَ فلانُ ، مجازا وإن كان لم يَمُت أي كاد يموت . وكذلك . قتلتُ زيداً ، قد يقوله ولم يقتله أي بَلَغتُ به القتلَ ، فأذا قال : مات عمرو موتاً وقتلتُ زيداً قتلاً ، كان الموت والقتل حقيقيين .

فأن قال قائل : فكيف قال الشاعر :

(١) لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) والضمير في بهم يعود على قومه . يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ولا لما بهم من داء الحسد . ويروى – كما نقل البغدادي – : وما بهم من البلوي دواء . وعلّتها لاشاهد فيه . والانباري وابن هشام يعدانه شاذا . معاني القرآن ١/ ٦٨ ، المحتسب ٢/ ٢٥٦ ، الانصاف ٣٠٠ ، المغني ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٣٩٠ ، العيني ٤/١٠٢ ، الخزانة ١/ ٣٦٤ ، ٢/٣٥٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . مرس الحبل اذا نشب في البكرة عند الاستقاء . الامراس اخراجه اذا نشب واعادته إلى مجراه فيها . القعو : البكرة . اقعنسس : من القعس وهو دخول العنق الصدر . يريد بئس حال الشيخ الذي لا يوقر . مجالس ثعلب ٢١٣ ، جمهرة اللغة ٢/٣٣٧، ٣/٣١ ،٣٩٩ ، المنصف ٣/ ١٤ ، ابن الشجري ٢/١٤٩ ، الانصاف ٧٠، اللسان :قعس مرس .

١٦٨ بكى الخزُّ من رَوْح وأنكَر جلدَه ُ وَعجَّتْ عَجيجاً من جُذام المطارف(١)

فأكدَّ عجّتْ بعَجيج وإن لم يكن أراد به الحقيقة .

فالجواب: إنَّ هذا من مُرشّح المجاز والحاقه بالحقيقة، فكأنّه قال : [٤١و] عجّت حقّاً لاتَجوّزوا مبالغه في المجاز . وكذلك ينبغي أن يُحمل قوله :

١٦٩ نعمْ صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي اذا قالَ قولاً أنبطَ الماءَ في الثرى (٢)

على غير التوكيد ، فيكون قولا مصدراً مُبيّناً محذوفَ الصفة كأنّه قال : إذا قال قولاً ما أيّ الأقوال كان حقيقةً او مجازاً أنبط الماءَ في الثرى ، ولا يكون من باب التوكيد لدفع المجاز ، لضعف المعنى . الا ترى أنَّ المراد : إن قولَه واشارته وجميع مايرد منه يقوم مقام القول الذى يُنبطُ الماءَ في الثرى ، لأنَّ الذى يُنبط الماء إنما هو قولُه الحقيقي .

والتوكيد الذى يراد به ازالة الشكّ عن المُحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر : نفسُهُ ، عينُهُ ، كلّه أجمعُ . أكتعُ (٣). وزاد أهل الكوفة : أبصَع ، وأهلُ بغداد أبتع (٤). وللاثنين : أنفسُهما ، أعينُهما ، كلاهما خاصة ، وأجاز أهلُ الكوفة وبغداد تثنية مابقي قياساً .

---

(١) لحميده بنت النعمان بن بشير الانصاري في زوجها روح بن زنباع الجذامي وكانت قد تزوجته ثم تركته . المطارف جمع مطرف وهو الثوب المعلم الطرف. ومنع صرف جذام على معنى القبيلة . الكتاب ٢/ ٢٥ ، المقتضب ٣/ ٣٦٤ ، الجمل ٢٣٠ ، المخصص ١٧ / ٤٠ ، الاقتضاب ١١٧ ، ٣٠٦ ، السمط ١٨٠ .

(٢) لسويد المراثد الحارثي من أبيات في رثاء أخيه حيي . وقوله : نعم صادقاً أي قلت صادقاً أيها الناعي فهو سيدنا وفارسنا . وقوله : أنبط الماء في الثري كناية عن انه يقرن القول بالفعل النافع . الكامل ٤/ ٣٤ ، البيان والتبيين ٢/ ١٨٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٤٠ ، ١٢٤ .

(٣) اكتع مأخوذ من قولهم أتي عليه حول كتيع أي تام .

(٤) أبصع كلمة يؤكد بها والانثى بصعاء ، تقول : أخذت حقى أجمع ابصع . وهو تأكيد مرتب لا يقدم على أجمع . وأبتع كلمة يؤكد بها تقول : جاؤا اجمعون أكتعون أبتعون . انظر الصحاح : بصع ، بتع .

وللجماعة من المذكّرين : أنفُسُهم ، أعينُهم ، كلُّهم ، أجمعون ، كُتعون . ومن زاد : أبتَع وأبصَع ، في حالة الأفراد أجارَهما في حالِ الجمعِ .

وللواحدة المؤنثة : نفسُها ، عينُها ، كلُّها ، جَمْعاءُ ، بصعـاء ، بَتْعاء عند من يقول في المذكّر : أبتَع وأبصع .

وجماعة مالا يعقل تُعامل(١) تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة المؤنثة فتقول : انكسرت الجذوعُ كلّهُنّ وكُلّها ، وللاثنين : أنفُسهما أعينُهما كِلتاهُما (٢) خاصة .

واهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقى (من الالفاظ) (٣) قياساً (٤) . والصحيح أنّه لايجوز ذلك لا في المذكّر ولا في المؤنّث لاستغناءِ العرب عنه بكِلا وكِلتا كما تقول : زيدٌ كعمروٍ ، ولا يجوز : زيدٌ كَهُ ، لاستغناء العرب بمثلِه ولا يجوز أيضا في : سرتُ حتّى الصباحِ : حتّاهُ ، لاستغنائهم عنه بـ«اليه». ويُجيزون أيضاً : كِلاهما في المؤنّثين(٥) ويستدلون على ذلك أيضاً بقول الشاعر

١٧٠ كِلا عقَبيْها قد تَشعَبَ رأسُها من الركضِ في جَنْبَيْ ثِفالِ مُباشِرِ(٦)

وبقول الآخر :

١٧١ يَمُتُّ بِقُربَى الزَيْنَبَيْنِ كِلَيْهِما اليكَ وقُربى خالدٍ وحَبيبِ(٧)

وذلك قليل جداً لم يجيء إلاّ في الشعر وينبغي أن يُحملَ على التذكّير على المعنى كأنّه لحظ في الزينَبَيْنِ معنى الشخص .

---

(١) ج : تعامله ، وهو تحريف . (٢) ج : كليهما .

(٣) سقط مابين القوسين من ر . (٤) في ر : جمعاوان بصماوان بتعاوان .

(٥) انظر معاني القرآن ٢/ ١٤٣ .

(٦) لم أعثر له على نسبة . ورواية الفراء : كلا عقبيه .. من الضرب ، وهو الصواب لان الظاهر أنه يصف سوطاً تشقق لكثرة ما ضرب به ، والثفال : البعير البطيء . معاني القرآن ٢/١٤٣.

(٧) نسبة العيني لهشام بن معاوية . يمت مضارع مت بمعنى توسل بقرابة . المقرب ٧٢ ، الا رتشاف ٣٠٠ و ، العيني ٤/ ١٠٦ .

وبجمع المؤنثات : أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كتع . ومن زاد بتعاء وبصعاء في حال الأفراد قال في الجمع : بتع ، بصع .

وهذه الألفاظ تنقسم قسمين ، قسم يراد به العموم والأحاطة ، وقسم لا يراد به ذلك .

فالذي يراد به الأحاطة والعموم: كل وما في معناها ، والذي لايراد به الأحاطة والعموم : النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما .

فالذي يراد به العموم لايؤكد به الا مايتبعض بذاته كالدراهم ، لانها تتبعض مع كل عامل ، أو بحسب عامله ، نحو رايت زيداً ، ألا ترى أن زيدا يتبعض مع رأيت ولايتبعض مع تكلم . فتبعض زيد اذن بحسب العامل الداخل عليه فتقول قبضت الدراهم كلها ورأيت زيداً كله .

والذي لايراد به العموم يؤكد به مايتبعض وما لايتبعض ، تقول : تكلم زيد نفسه ، وقبضت المال نفسه .

فائدة التأكيد بالنفس رفع مايحتمله المخبر عنه من أن لايكون صاحب حقيقة ، الا ترى أنك تقول : ضربت زيداً ، فيحتمل أن يكون المضروب زيداً نفسه أو من هو بسببه . فأذا قلت : ضربت زيداً نفسه ، كان المضروب زيداً لاغيره . وفائدة التوكيد بكل وما في معناها رفع ماكان يحتمله اللفظ من إرادة البعضية به .

ألا ترى أنك آذا قلت : قبضت المال ، احتمل أن يكون المقبوض بعضه وان يكون جميعه ، فاذا قلت : قبضت المال (١) كله ، ارتفع ذلك الاحتمال وثبت آن المراد الجميع .

واذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم بأجمع ثم بأكتع . وامّا أبصع وابتع عند من يزيدهما فلا تبال أيهما قدمت علي الاخر . فإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فان لم تأت بالعين ولا بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب المتقدم . فأن لم تأت بكل أتيت بأجمع وما بقى فأن لم تأت بأجمع لم (٢) تأت بما بعده ، وسبب ذلك أن أكتع

(١) سقطت (المال) من ج ، ر .   (٢) ج ، ر : لما ، وهو تحريف .

تابع لأجمع فلا يؤتي به إلاّ بعده ، إذ لايجوز أن يؤتَى بالتابع المرفوع على التَبعية دون المتبوع .

فأكتع بمنزلة بَسَنٍ من قولك : زيدٌ حَسَنٌ بَسَنٌ (١) ، فكما لايؤتى ببسَنٍ إلاّ بعدَ حَسَنٍ فكذلك لايؤتى بأكتعٍ الاّ بعد أجمع . فأما قوله :

١٧٢ تَرَى الثورَ فيهـا مُدخِلَ الظِل رأسَـهُ
وسائرُهُ بادٍ إلى الشَمسِ أكتَـعُ (٢)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع ،ووجهُه أنّه محمولٌ على البدل لا على التأكيـد.

* * *

ويجوز تأكيد الأسماء كلِّها الا النكرة فأنّها لاتؤكدّ على كلّ حالٍ خلافا لأهل الكوفه فأنّهم يُجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون مُتَبعّضة ويكون التوكيد بكلّ وما في معناها نحو قولك : أكلتُ رغيفاً كلّه (٣) . ولايجوز أن تقول : أكلتُ رغيفاً نفَسهُ . وسببُ ذلك أنّ التوكيد بالنفسِ والعينِ لافائدة فيه في النكرة ، الا ترى أنّك إذا قلتَ : ضربتُ زيداً نفَسهُ ،أفدتَ بالتأكيدِ(٤) بالنفس أنّ المضروبَ زيدٌ لامن هو منه بسبب .فإذا قلتَ :أهنتُ زيداً ،احتمل أن تريد أنّك أهنت أباه فتجوزت فجعلتَ (٥) اهانتك لأبيه إهانةٌ له .

وإذا قلتَ : رايتُ رجلاً نفَسهُ ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة اذ

---

(١) بسن كلمة يؤتي بها للاتباع بعد حسن ولم يفسرها من تعرضوا لها تفسيرا واضحا والراجح أنها لا معنى لها سوى أنها تاتي للاتباع . انظر الاتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٢، الاتباع لابي الطيب اللغوي ١٢ ، أمالي القالي ٢/ ٢١٦ .

(٢) لم ينسب لقائل . ورواية الكتاب والفراء : اجمع . • الضمير في (فيها) يعود على الهاجرة . وفي البيت قلب فهو يريد : مدخل رأسه الظل . الكتاب ٩٢/١ ، الأصول ٧١٩/٢ ، معاني القرآن ٨٠/٢ ، أمالي المرتضى ١٥٥/١ ، همع الهوامع ٢/ ١٢٣ ، الدرر اللوامع ١٥٦/٢ .

(٣) ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام ، مجالس ثعلب ٩٨ ، الانصاف م ٦٥ التوضيح ٨٥/٢ ، همع الهوامع ١٢٤/٢ .

(٤) ر : تأكيدا ، وهو تحريف .

(٥) ر : وجعلت .

المفهوم من : رأيتُ رجلاً ومن : رأيتُ رجلاً نفسَه ، واحد وهو رجل غيرُ مُعيّن ، وفي توكيد النكرة المتبعّضة بكلّ وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنّك إذا (قلت)(١) :أكلتُ رغيفاً، أمكن أن تريد أنّك أكلتَ جميعَه وأنّك أكلتَ بعضَه . فأذا قلت : كُلّه ، أفاد ذلك العموم والأحاطه . واستدلّوا على جواز ذلك من طريق السماع بقوله :

١٧٣ قدَ صَرّتِ البكرةُ يوماً أجمَعـــا (٢)

فأكد يوماً وهو نكرة بأجمعَ . ويقولِ الآخر :

١٧٤ أرمِي عليها وهيَ فـرعٌ أجمعُ
وهيَ ثلاثُ أذْرعٍ وإصبـــعُ (٣)

فأكدّ فرعاً وهو نكرة بأ جمَع . ويقولِ الآخر .

١٧٥ ياليتَني كنـــتُ صَبيّـاً مُرضعـاً
تَحمِلُني الذّلفاءُ حولاً أجمَعا (٤)

فأكد حولا وهو نكرة بأجمع .

---

(١) سقطت (قلت) من ج ، ر .

(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . صرت من الصرير وهو الصوت . يريد أنهم اذا بدأوا الاستقاء فلا يتقطع عملهم طيلة اليوم . شرح مشكلا ت الحماسة ٢٨٠ ، المفصل ١١٣ ، الانصاف : ٢٤١ ، العيني ٤/ ٩٥ . الخزانة ٨٧/١ ، ٣٥٨/٢ .

(٣) لم ينسب البيتان وهما في وصف قوس . وقوله : فرع أي غير مشقوقة . وقوله : عليها ، أي عنها لانه يجعل السهم عليها . اصلاح المنطق ٣٤٣ ، المخصص ٨٠/١٦ ، المحكم ٢/ ٥٧ ، أمالي المرتضى ٢٥/٢ ، البلغة للانباري ٧٠ ، الخزانة ١٠٤/١، اللسان: ذرع.

(٤) في ر : أكتعا ، وهي الرواية الصحيحة كما سيأتي . وفي حاشية ج ، ر : وزعم الاصمعي أن اعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبيا فإذا بكى قبلته فسكت فأعجب بها فقال :

ياليتني كنت صبيـاً مـرضعـا   تحملني الذلفـاء حـولا اكتعـا
اذا بكيـت قبلتنـي أربعـا   اذن ظللت الـدهـر أبكـي أجمعـا

فأكد حولا وفصل بأبكي ، والكوفيون يجيزون توكيد مثل هذه النكرة ويقولون : قبضت درهماً كله . اهـ . وانظر العقد الفريد ٢٩٠/٢ ، امغنى ٦٧٩ ، ٩٣/٤ ، التوضيح ٨١/٢ اللسان : كتع ، الخزانة ٢/ ٣٥٧ .

والصحيح أنّه لايجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا . ولابكُلّ ولا مافي معناها ، لأنّ اسماءَ التأكيد كلّها معارف إمّا بالأضافه نحو نفسه وعينه وكله وإمّا بالعَلَميّة نحو : أجمَع وأكتَع ، أوبنيّة الأضافة تريد أجمَعُه وأكتعُه . وسنبين الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى .

والتأكيد يشبه النعت في أنّه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن يُنوى بالأول الطرح ، وكما أنّ النكرة لاتُنعت بالمعرفة فكذلك لاتؤكّد بشيء من هذه الأسماء . فأمّا ماأنشدوا من قوله : حولا أكتعا ، ويوما أجمعا ، وفزعٌ أجمع ، فشاذّ وينبغي أن يُحمَل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء ، فأذا خرجت إلى البدل ساغَ إبدال المعرفة من النكرة ؛ ويكون الشذوذ اذ ذاك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ولا يُقاس على شي من ذلك . فأذا تبين أنّ أجمع وأكتع قد يُستعملان في غير التأكيد ساغَ لنا إذاك أن نجعلَ أجمع (١) مَنقوله : باد إلى الشمس (١)أجمعُ بدلا من الضمير في بادٍ ، لاتأكيدا .

* * *

و ما بقي من الأسماء المعارف فأنّه يجوز تأكيده من غير شرط الا ضمير الرفع المتّصل فأنّه لايؤكد بالنفس والعين الاّ بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو قولك : قمتَ أنتَ نفسُكَ ، وقمتُم أنتُم أنفُسكم ، وزيدٌ قامَ هو نفسُه ولايجوز أن تقول : قمتُم أنفُسكم ولاقمتَ نفسُكَ ولازيدٌ قامَ نفسُه .

فأن أكدت بكلّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل فقلت : قمتُم كلُّكم أجمعونَ ، وقمتُما كِلاكُما (٢) . والسبب في ذلك أنّ النفس والعين يستعملان يَليان العامل ، فلو لم تؤكّد إذا اردتّ التأكيد

(١) كذا ، والرواية التي أثبتها قبل قليل : أكتع ، وهي موضع الاستشهاد .

(٢) ج. د. كلكما وهو تحريف .

بهما – بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع ، ألا ترى أنّك إذا قُلتَ : زيدٌ قُبِضَ نفْسه (١) ، وهند ذهَبَتْ نفْسها ، احتمل أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُبِضَ وفي ذهبت ، وأن يكون مرفوعاً بهما فأذا اكّدت بالضمير المنفصل قلت : قُبِضَ هو نفْسه ، وذهبت هي نفْسها ارتفع اللبس ، ثم حُمِل ماليس فيه لبس في نحو : قمتَ أنتَ نفْسك ، على مافيه لبس .

واما أجمع فلا تستعمل أبداً تلي العامل ، فأذا قلت : المالُ قُبِضَ أجمع والدار انهدَمَتْ جمعاءُ ، عُلِمَ أنّ أجمعَ وجمعاءَ تأكيدان لامرفوعان بقُبِضَ وانهدَمتْ (٢) .

وأما كلّ فلم تحتج معَها إلى أنّ تؤكّد بالضمير المنفصل لأنّ ولايتها للعامل ضعيفة ولأنها بمنزلة أجمع في العموم ، فلمّا كانت في معناها حُمِلَت عليها .

* * *

ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغْني عن التأكيد ، فتقول : قامَ الزيدانِ كلاُهما لأنّه قد يجوز أنْ تقول : قامَ الزيدانِ ، وانّما قام احدهما قال الله تعالى : يَخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجانُ(٣) . وانّما يخرجُ من أحدهما. وقال تعالى(٤): نَسِيا حوتَهما (٥). وإنّما الناسي الفتى ،بدليل/قوله: فأني [٤٢ظ] نسيتُ الحوتَ . فأذا قلت : قامَ الزيدانِ كلاهُما أفاد التأكيد العمومَ والأحاطةَ ولاتقول اختصمَ الزيدانِ كلاُهما، اذلاَ يُتصور أن يختَصِمَ الزيدانِ وانتَ تعني أحدَهُما ، لأنّ الاختصام لايُتصور من واحد .

وأبو الحسن يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسد

(١) ج. ر قبض زيد نفسه وهو سهو.
(٢) ج. ر. تهدمت وهو تحريف .
(٣) الرحمن ٢٢ .
(٤) ر قال الله تعالى :
(٥) الكهف ٦١ .

لأنّك إذا قلت : قام الزيدونَ (١) كلُّهم ،جاز أن تعني بذلك البعضَ وأكدّت بكلّ مبالغةً ،فإذا قلت :أجمعون ،أزال ذلكَ الاحتمالَ .

وكذلك مابقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال ليه تطرّقاً ضعيفاً،فاذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زالَ ذلك الاحتمال وعُلِمَ أنّ المقصودالعموم. وإذا قلت : اختصَم الزيدانِ كلاهما ، لم يتَطَرّق الاحتمال أصلاً إلى أنّ المراد أحدهما فهذا فرق مابينهما .

* * *

ولا يجوز تأكيد ماليس بمقصود للمُخبِر من الكلام نحو قولك :ضربتُ عبدَ الزيدَيْن كليْهما .لا(٢) يجوز ذلك لأنّك لم تقصد الاخبار عن الزيدين فلو أكدّتهما لكنت كالمتناقض ،لأنّك من حيث أكّدت ينبغي أن تكون قاصداً نحوهما ،ومن حيث لم تنو الأخبار عنهما لم يكونا مقصودين ،فلذلك لم يجز تاكيده .

* * *

واذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعتِ ثمّ بالتوكيد ثمّ بالبدل ثمّ بالعطف وسبب تقدم (٣) النعت على التوكيد أنّك لاتؤكد الشيء إلاّ بعد معرفته واستقراره ولذلك لم تؤكّد النكرة كما تقدم .

وسبب تقدّم التأكيد على البدل أنّك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلتَ قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكّدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرحاً وذلك تناقض (٤) . وقُدّم البدل على العطف لأنّ البدل على كل حال مبيّن للأول ، وكأنه من كماله ، ولا يعطف على الاسم إلاّ بعد كماله ، والعطف -ليس- بمبين له ، فلم يجرِ لذلك مجرى المكمّل له .

(١) ج ، ر : الزيدان ، وهو تحريف .

(٢) ج : ولا ، والواو زيادة .

(٣) ر : تقديم .

(٤) ج : مناقض .

فأن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيتَ بما بقي على الترتيب المذكور .

وينبغي أن يعلم أن التأكيد بكلّ وأجمع لافرق بينهما في المعنى ، فأذا قلت : قام القوم كلُّهم أو قامَ القومُ أجمعون ، فالمعنى واحد .

وذهب بعض النحويين إلى التفريق (١) بينهما فقال (٢) إذا إذا قلت :قام القوم كلُّهم،احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرّقين فاذا قلت: قامَ القومُ أجمعونَ، أفاد ذلك أنّ القوم مجتمعون في وقتِ القيامِ (٣). والصحيح أنّه لافرق بينهما بدليل قوله تعالى :لأملأنّ جهنّم من الجنّة والناسِ أجمعين(٤)، ومعلوم أنّهم ليسوا مجتمعين في جهنّم بل منهم من هو في الدَّرَكِ الأسفل منها (٥) .ومنهم من هو بخلاف ذلك فدلّ ذلك على فسادِ مذهبه.

• • •

وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن أفعل كأجمع ،أو فعلاء كجمعاء، أو فُعَل كجُمَع فإنه لاينصرف .

أمّا أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف ،فإن قيل :فبِمَ تعرَّف أجمَعُ وأكتَعُ؟ فالجواب: إنّ في ذلك خلافاً .منهم من جعل تعريفهما[٤٣و] بالعَلَمِيّة كأنّهُ عُلِّق على معنى الأحاطة لما يتبعه .ومنهم من جعل تعريفهما بنيّة الأضافة لأنّكَ إذا قلتَ : قُبِضَ المالُ أجمعُ، فمعناه أجمعُهُ.

فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف انّماهو تعريف العَلَمِيّة ؟فالجواب : إنّ هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العَلَمِيّة من حيث لم تكن له أداة يتعرَّف بها في اللفظ كما أنّ سَحَرَ إذا أردته ليومٍ بعينه امتنع من الصرف للعدل ،وشُبِّهَ تعريفه بتعريف العَلَمِيّة من حيث

---

(١) ج ، ر : التفرق . (٢) ر : وقال .

(٣) قال ثعلب : قام زيد وعمرو معا ، لا يكون القيام وقع لهما الا في حالة ، واذا قلت : قاما جميعاً ، فيكون في وقتين وفي واحد . المجالس ٣٨٦ .

(٤) السجدة : ١٣ . (٥) ج ، ر : منهما .

كانَ تعريفه(١) بغير أداةٍ في اللفظ ،وان كان تعريفه(١) في رتبةِ تعريفِ مافيه الألف واللام

وأما جَمعاءُ وكتعاء فامتنعا من الصرف لأجلِ الهمزة وهي تمنعُ الصرفَ وحدَها من غير علّة تضاف إليها.

وأما جُمَعُ فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبَّه لتعريف العَلَمية لأنَّ جُمَعَ لايُتصور أن يكون عَلَما لأنَّه جَمْعٌ والجموع لاتكون أعلاماًفلم يبقَ إلا أن يكون مُعرَّفاً بنيَّة الأضافة.وكذلك كُتَعَ ألاترى أنَّ قولك مررت بالهندات جُمَعَ كُتَعَ معناه :جُمَعَهُنَّ كُتَعَهُنَّ.

فأن قيل : فعن أيّ شيء عُدِلَ؟ فالجواب : إنَّ فيه خلافاً ، فمنهم من قال: هو معدول عن فَعَالَى ،وذلك أن جمعاء أسم كصحراء، بدليل أنَّ التوكيد قد يكون بالجوامد كالنفس والعين ،فليس حكمه حكم النعت،فإذا كان بمنزلة صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جَمَاعَى كصَحارى ،فعُدِل عن ذلك إلى جُمَعَ.

ومنهم من قال : إنّهُ معدولٌ عن جُمْعَ الساكن العين إلى جُمَعَ وجَعَلَ جمعاء بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنّها تابعة وفي أنها مشتقة وفيأن مذكّرها على وزن أفعَل، فإذا كانوا قد جمعوا أحوَص الذي هو عَلَم علىحُوص(٢) وأجروه في ذلك مجرى الصفة فالأحرى أن يفعل ذلكفيهذا (٣). وهذا عندي أولى، لأنّه قد ثبت العدل في كلامهم من فُعْل الساكن العين إلى فُعَل، قالوا: ثلاثٌ دُرَعُ وهو جمع دَرْعاء(٤)وكان القياس دُرْعُ ، ولم يثبت العدلعن فعالى إلى فُعَل في موضع من المواضع .

• • •

(١) ر : تعرفه .

(٢) انظر الشاهد ٥٩٠ .

(٣) قال ثعلب : فجمع معدولة عن جمعاء . المجالس : ٩٨ .

(٤) الأدرع من الخيل والشاء ماسود رأسه وأبيض سائره ، الصحاح : درع .

وقد تجري العرب ــ مجرى كل في التأكيد ــ اليدَ والرجلَ والذراعَ والضّرعَ(١)والظهرَ والبَطنَ والسّهلَ والجَبَلَ والصّغيرَ والكبيرَ والقَوِيَّ والضعيفَ فتقول (٢) : ضُرِبَ زيدٌ الظّهرُ والبَطنُ ، وضُرِبَ عمروٌ اليدُ والرجلُ ، وكذلك : ضربتُ القومَ كبيرهم وصغيرَهم وقويّهم وضعيفَهم ، ومُطِرنا السّهلُ والجَبَلُ . والدليل على أنَّ مجيئَها الأول على معنى التأكيد كونُكَ قد أخرجتها عن معناها إلى العموم .ألا ترى أنّها لولم تخرج عن أصلِها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم .

.وكذلك أيضاً تُجرِي العربُ مجرى التأكيد كلَّ أسماءِ العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول(٢) : مررتُ بالقومِ ثلاثتَهم وأربَعتَهِم إلى العشرة. فأما ماجاوز العشرة ففيه خلاف .فمنهم من / أجاز ذلك ومنهم من لم يجزه، والصحيح اجازته وقد فعل ذلك الأخفش.وفيه ــ إذا كان العددمفسراً[٤٣ظ] بواحد منصوب ــ ثلاثة أوجه :

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكّد فيقول : أحدُعَشَرهم وعِشروهمُ، وهذا أضعف الأوجه ،لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه(٣) .ومنهم من يبقي التمييز ظاهراً. ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررتُ بالقومِ أحدَعشرَرجلاً وأحدَعَشَرَ،ومررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرينَ . فأن قالَ قائل: ماالدليلُ على أنّكَ إذا قلت:مررت بالقومِ ثلاثتهم ، على جهة التأكيد ولعلّه بدل ؟ فالجواب : إنَّ الذي يدلُّ

(١) الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تجمع اللبن ، ولعل المناسب : الزرع والضرع.

(٢) ر : فيقولون .

(٣) منع ذلك المبرد في المقتضب ١٨٠/٢ .

على ذلك أنك لاتقول : مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم إلا إذا كانوا ثلاثة، فلولا أنه قد أخرجَ عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك، لما يلزم من اضافة الشيء إلى نفسه(١)، لأنَّ الثلاثة هم القوم من غير زيادة ولا نقصان، فلما لُحِظَ فيه معنى كلِّهم جازت الأضافة كما يجوز في كلّ وان كان مابعد كلّ هو كلّ في المعنى. وجاز ذلك في كلّ حملاً على نقيضها وهو بعض، وأيضاً فان كلَّ الشيء هو جميع أبعاضه، فكما تقول : استوفيت أبعاضَ القومِ بالضّربِ، فتضيف الأبعاض إلى القوم، فكذلك تفعل في كلّ.

* * *

وفي كِلا وكلتا خلاف بين الكوفيين والبصريين، فمذهب أهل البصرة أنّهما مفردان في اللفظ مُثنيّان في المعنى كزوج الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، ومذهب أهل الكوفة أنّهما مُثنّيان لفظاً ومعنى كرجلَين (٢).

واستدل أهل الكوفة على أنّهما مثنّيان لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال اضافتهما إلى المضمر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، فتقول جاءني الرجلانِ كلاهُما، ورأيتُ الرجلَينِ كِلَيْهِما، ومررتُ بالرجُلَينِ كِليها.

واستدل أهل البصرة على أنّهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة : احدها : أنّهما اذا كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يُجعلا من باب المثنى الذي لاواحد له نحو اثنين، ألا ترى أنهم لايقولون : إثْنٌ، وكذلك لايقولون كلْ ولا كلْتَ في الواحد. وذلك قليل بل باب التثنية أن يكون مبنيا على واحد ملفوظ به كرجُلَينِ. فأما مازعم البغداديون من أنَّ واحد كلتا كِلتَ واستدلوا على ذلك بقوله :

(١) ج : مثله.

(٢) الانصاف : م ٦٢.

١٧٦ في كلتَ رجلَيْها سُلامى واحدَة   كلتاهما قد قُرِنَت بزائدة(١)

ففاسد ، لأنَّ كلتَ في البيت محذوفة من كلتا وليست بمفرد لها ، الا ترى أنَّ المعنى : في كلتا رجليْها . ولو كانت مفردة كلتا لكان المعنى : إحدى رجليْها ، وذلك غير متصورٌ في البيت بدليل قوله بعد : كلتاهما قد قرنت بزائدة .

والدليل الثاني : أنّهما لو كانامثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين(٢) فتقول : كلاالرجلين ، لئلا تكون قد أضفتَ الشيء إلى نفسه من غير مسوغ ، وانّما سوّغ ذلك عندنا كون كلا وكلتا مفردين (٣) / في اللفظ وما بعدهما مثنى ، فلما خالفاما بعدهما[٤٤و] بهذا القدر من المخالفة ساغت الأضافة ، ألا ترى أنّه لايجوز : اثنا رجلين في ضرورة و لا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله :

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنظَلِ (٤٣)

لما لم يكن حنظل مثنى اللفظ وإن كان انّما يغني عن حنظلتين .

والدليل الثالث : كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض ، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض .

فأن قيل : فلعل ذلك على لغة من يقول : الزيدان ، بالالف في الأحوال كلها فالجواب : انَّ ذلك إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خثعم وهي فخذ من طيِّ(٤) وجميع العرب تستعمل كلا وكلتا بالألف في كل

---

(١) أنشده الفراء عن بعض العرب ولم ينسبه . والرجز في وصف نعامة . ورواية الفراء : مقرونة بواحدة . السلامى : عظم في فرسن البعير وعظام صغار في أصابع اليد والرجل . قال الفراء : يريد بكلت : كلتا ، وقال أبو حيان وما من الكوفيين أحد يقول كلت واحدة كلتا و لا يدعي أن لكلا وكلتا واحداً منفرداً في النطق مستعملا . اهـ وقول الفراء يؤيد ذلك . معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٢٣٥ ؛ اللسان : كلا ، العيني ١٥٩/١ ، الخزانة ٦٢/١ .

(٢) ر : مثنى .   (٣) ر : مفردتين .

(٤) انظر ص ١٥١ تعليق ١ والشاهد ٥٤

حال إذا أُضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال ،فدلَّ ذلك على أنهما ليسا بمثنيين .

والدليل الرابع : كون العرب تخبر عنهما اخبار المفرد قال الله تعالى : كلتا الجنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها (١) . ولم يقل آتتا ولوكانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنَّكَ لاتقول: الهندان قامت والزيدانِ قامَ .

فإن قيل: لاحجّة في ذلك لأنَّ العرب قد تُخبر عن الاثنين إخبار المفرد، قال الفرزدق :

١٧٧ ولو رضيَتْ يَداي بهِ وضَنَّتْ لكانَ عَلَيَّ للقَدَرِ اختيارُ(٢)

ولم يقل وضنّتا . وقال الاخر

١٧٨ لِمَنْ زُحلوفةٌ زُلٌّ بهاالعينانِ تَنهَلُّ (٣)

ولم يقل تَنهلاّن ، وقال الآخر :

١٧٩ فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنفُلٍ أو سُنبُلاً كُحِلَتْ به فانهلّتِ(٤)

ولم يقل كُحِلَتا ولا فانهلّتا .

---

(١) الكهف : ٣٣ ، وانظر معاني القرآن ٢/١٤٢ .

(٢) لفرزدق في مطلقته النوار ، والرواية : بها مكان به ، ورواية الكامل : ولو أني ملكت يدي ونفسي ، وعليها لاشاهد فيه الكامل١/١٢١ ، الخصائص١/٢٥٨ المحتسب ٢/١٨١ شرح مشكلات الحماسة ٨٨،١٨٢،ابن الشجري ١/١٢٢ ، التنبيه ٤٠، الديوان ٢٦٤ .

(٣) لا مرئ القيس ، قيل أنشده وهو في مرضه حين رأى قبراً يحفر له .
الزحلوفة : آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، وروى : زحلوقة ، وهي بمعناها . الزل: ماتزل عنه القدم . جمهرة اللغة ١/١٩ ، المحتسب ٢/١٨٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٨٨، المسلسل ٣٧ ، أمالي القالي ١/٤٣ ، ابن الشجري ١/١٢١ ، الديوان ٤٧٣ .

(٤) لسلمى أو سلمي بن ربيعة الضبي . ونسبت في الأصمعيات لعلباء ابن أرقم . القرنفل والسنبل من أخلاط الأدوية التي تحرق العين وتسيل الدموع . النوادر ١٢١ ، الأصمعيات ١٦١، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، أمالي القالي ١/٨١ ، التنبيه ٣٩ ، ابن الشجري ١/١٢١، الخزانة ٣/٤٠٢ .

فالجواب : انَّ الأخبار عن كلا وكلتا إخبارالمفرد كثير ، وما أنشدناه قليل بابه الشعر ، وهو مع ذلك لايجوز إلا في الشيئين المتلازمين كالعينين واليدين وليس كذلك أمر كلا وكلتا .

فان قيل : فالذي يدلّ على أنّهما مُثَنَّيان اخبار العرب عنهما إخبار المُثنَّى قال :

١٨٠ كلاهمـــا لايطلقان (١)

فالجواب : إنَّ ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى ، لانَّ كلا وكلتا وان كانا مفردي اللفظ فهما مثنيان في المعنى ، ومثل ذلك قوله تعالى : ومنهم من يستعمونَ إليكَ (٢). فحملَ على المعنى ، وقال في موضع آخر : ومِنهم مَنْ يَستَمِـعُ إليكَ (٣) . فحمل على اللفظ . وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد فقال :

١٨١ إنَّ المَنيَّةَ والحتوفَ كلاهما يُوفِي المَنيَّةَ يرقُبانِ سَوادِى (٤)

فقال : يوفى حملا على اللفظ ويرقبان حملاً على المعنى .

فأن قيل : فلأى شيء كانا بالألف في الرفع والياء في النصب والخفض مع إضافتها إلى المضمر ؟ فالجواب : إنَّ العرب قد تقلب الألف ياء مع المضمر في نحو (٥): علَيه وإليه ولَدَيْه وإنّما تفعل ذلك إذا كان اللفظ / الذي في آخره ألف شديد الاتصَال بالمَضمر ، الا ترى أن لدى وإلى وعلى لاتستعمل واحدة منها مفردة

---

(١) لم أستطع تبين بقية الشاهد في الأصول كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان .

(٢) يونس : ٤٢ . (٣) الأنعام ٢٥ .

(٤) رواية أبي عبيدة : يوفى المخارم . قال ابن هشام : اذ لايقال إن المنية توفى نفسها ، اهـ، المخارم : الطرق ، سوادي : شخصي ، يوفى : يشرف على . مجاز القرآن ٣٦/٢ ، ٣٨، المفضليات ٤٤٥ . شرح المفضليات ٤٤٧ ، الأغاني ١٢٩/١١ ، المغنى ٢٢٤ ، الشيرازيات ١١٠ و .

(٥) ج ، ر : نحو في ، وهو تحريف .

فهي شديدة الافتقار إلى مابعدها . والمضمر أيضا لاتصاله شديد الافتقار لما قبله . فغيّروا آخر هذه الالفاظ بقلب آخرها كما غيروا آخر الفعل لضمير الفاعل كضربت ولم يفعلوا ذلك مع المفعول ، فكذلك أيضا قلبوا الألف من كِلا ياء مع المضمر كما فعلوا ذلك في لَديهِ وعليّهِ لشدة افتقار المضمر لما قبله ، ولأنّ كلا أيضاً لا تستعمل إلاّ مُضافة .

فأن قال قائل : فاو (١) كان الأمر على ماذكرتّهم لقلبوا مع المضمر في حالة الرفع فقالوا : جاءّني الرجلانِ كليْهما ، فالجواب : إنّ كلا وكلتا في الباب مشبّهان بعلّي ولدّى لانّهما أشدّ اتصالا بما بعدهما من كلا وكلتا ، فلذلك لم تقلب إلا في النصب والخفض ، ولانّ لَدى منصوبة وقد تكون مخفوضة في في مثل : مِن لَدّيهِ ولا تكون مرفوعة فلذلك لم تقلب إلاّ في الموضع الذي(٢) حملتها عليه .

باب البدل

البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . فقولنا : إعلام السامع بمجموع الاسمين ، مثال ذلك : قام زيدٌ أخوكَ ، ألا ترى أنّ السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيدٍ وأخيك .
وقولنا : أو فعلين ، مثال ذلك قول الشاعر:

١٨٢ متى تأتنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَباً جزلا وناراًتأججا (٣)
ألا ترى أنّ السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتِنا وتُلمِمْ .

(١) ر : لو . (٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .
(٣) لعبد الله بن الحر .
تأجج : قيل أصله تتأجج والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة والأصل : تتاججن ، وقيل هو ماض والألف للاطلاق ، وفي توجيه تذكيره أقوال عدة عرضها البغدادي وكلها يظهر فيها التكلف واضحاً . الكتاب ٤٤٦/١ ، المقتضب ٦٣/٢ ، التوجيه للرماني ١٩٤ ، الخزانة ٦٦٣/٣ .

وقولنا : على جهة البيان ، تحرز من العطف، ألا ترى أنّك اذا قلت :قامَ زيدٌ وعمروٌ أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو ، إلاّ أنّ الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قامَ زيدٌ أخوكَ ، بيانٌ لزيد بالأخ .
وقولنا:على أنْ يُنْوَى بالإولِ منهما الطرح ، تحرز(١)من النعت والتأكيد ،الا ترى أنّك إذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ أو قام زيدٌ نفْسهُ . فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني (وهو) (٢) نفسه . لكنه لم يُنْوَ بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل لأنّك إذا قلت : قامَ زيدٌ أخوك . فأنما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد . فكأنك قلت : قامَ أخوكَ ،فأضربت(٣) عن قولك أولا : زيد . فأن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟
فالجواب أن تقول : الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو مررتُ بزيدٍ بأخيك (٤)،قال الله تعالى، «قال الملأُ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لمن آمن منهم» (٥) فأعاد لام الجر مع مَنْ وهو بدل من الذي، فلولا أنّ النية في الأول الطرح لما جاز ذلك . اذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه لئلا يؤدى ذلك إلى ادخال العامل بين شيئين/قد جُعلا كالكلمة الواحدة.ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على[٤٥و] النعت لأنّه مع المنعوت كالشيء الواحد . فهو من كمال المنعوت كما أنّ الصلة من كمال الموصول .

وقولنا : من جهة المعنى لامن جهة اللفظ . لأنّه لو نوى بالأول الطرح لفظا ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل : ضربتُ زيداً يَدَهُ . اذ لو لم يعتد بزيد لم لم يكن للضمير في يده مايعود عليه .

(١) ر : يحترز .
(٢) زيادة يقتضيها السياق . (٣) ر : وأضربت .
(٤) ج : فأخيك ، وهو تحريف . (٥) الاعراف : ٧٥ .

والبدل ينقسم سته أقسام . ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع ، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع ، وواحد ورد به السماع إلا أنّ النحويين أختلفوا فيه ، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف .

فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء ، وهو ان تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد ، ومنه قوله تعالى : اهدِنا الصراطَ المستقيم صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم (١) . والصراط (٢) الثاني هو الأول .

وبدل البعض من الكلّ . وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض مايقع عليه الأول نحو قولك : ضربتُ زيداً يدَهُ ، ومنه قوله تعالى : ولله على الناسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استطاعَ اليهِ سَبيلا(٣).فمَنْ بدل من الناس وهو واقع على بعض مايقع عليه الناس . لأنّ الناس منهم المستطيع وغير المستطيع .

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أنّ بدل الاشتمال هو ان تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج(٤)،نحو قولك: أعجبَني عبدُالله عِلمُهُ ، ألا ترى أنّه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .

وذلك فاسد ، لأنّهم يقولون : سُرِقَ عبدُالله ثَوبُه ، والثوبُ ليس بمصدر . ومنهم من رأى أنّ بدل الاشتمال هوأن تُبدلَ اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به . فيدخل في هذا الحد : سُرِق عبدُالله ثوبُهُ . لأنّ الثوب مشتمل على عبدالله. (وهو فاسد)(٥)وذلك لأنّه يجوز أنَ تقول : سُرِقَ عبدُالله فَرَسُهُ . والفرس ليس مشتملا على عبدالله .

---

(١) الفاتحة : ٦ ، ٧ . (٢) ر : فالسراط ، وهو لغة في الصراط .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، أخذ عن ثعلب والمبرد وكان أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه في بغداد . كان عالماً في النحو واللغة والتفسير ، توفي ببغداد عام ٣١١هـ ، الزبيدي : ١٢٤ ابن النديم ٩٠ ، ياقوت ١/١٣٠ ، القفطي ١/١٥٩ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وانظر الهمع ٢/١٢٦.

والصحيح أنّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاعلى الثاني،وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء بهعن الثاني ، وذلك نحو : سُرِق عبدُالله ثوبُهُ أو فرسُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُالله ، وأنت تعني الثوبَ أو الفرسَ .

ومن هذا القبيل قوله تعالى :قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ ،النارِ ذاتِ الوقودِ (١) . فالنار بدل الأخدود لأنه يجوز أن تقول : قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ وأنت تعني النارِ ، ولأنّه قد علم إنمّا كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الاخدود لاحراق المؤمنين والمؤمنات ، لا الاخدود نفسه .

وعلى هذا يجوز : أعجبَني عبدُالله حُسنُهُ ، لأنّه قد يجوز أن تقول : أعجبني عبدُالله وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول ،أعجبني عبدُالله غلامُه، لأنه لايجوز أن تقول : أعجبَنَي عبدُالله وأنت تعني الغلامَ / لأنّه لايفهم[٤٥ظ] من الأول (٢).

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول، بل لابد من أن يجوز استعمال الاول وحده على حدة . ويكون الثاني مفهوماً منه ، فلا تقول : أسرَجْتُ القومَ دابتَهم ، وان كان معلوماً من قولك : أسرَجتُ القومَ ، أنّك إنّما تقصد(٣)الدابّة ،لأنه لايجوز :أسرجتُ القومَ، وأنت تعني الدابة وتقول : سُرِقَ عبدُالله ثوبُهُ ، لأنك قد تقول : سُرِقَ عبدُالله ، وأنت تعني الثوب .

والاثنان الجائزان(٤) قياساً ولم يرد بهما السماع : بدلُ الغَلَطِ ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للاول على جهة الغلط .

---

(١) البروج : ٥ ، ٦ .

(٢) في ر : وفي حاشية ج عن نسخة أخرى مايلي : ولا يكفينا في معرفة بدل اشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول . أه ، وهو تكرار .

(٣) ر : قصدت .

(٤) ج : الجاريـان .

وبدل النسيان : أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان ، ومثال ذلك أن تقول : مَرَرتُ بزيد حمار ، وذلك أن تكون قد توهمت أنّ المرور(١) به زيد،ثم تذكرت بعدُ أنّ المَمرورَ به حمارٌ وأتيت به على جهة البدل .

والاحسن في مثل هذا ان تأتي ببل فنشعر بالأضراب عن الاول لئلا يتوهم في(٢) ذلك أنّك قصدت الصفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : رأيتُ رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن تتوهّمَ أنّك رأيت رجلا جاهلا أو بليداً . (٣)

ومن النحويين من زعم أنّ ذلك قد ورد في كلامهم واستدلّ على ذلك بقول ذى الرمة .

١٨٣ لَمْياءُ في شفتيَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاثِ وفي أنيابِها شَنَبُ (٤)

فقال: الحُوَّة السوادُ الخالص،واللعَسُ سوادٌ يضربُ إلى الحُمرة ، فأبداله(٥) اللّعس من الحُوَّة على جهة الغلط (٦) .

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعَس صفة للحُوَّة كأنّه قال : حُوَّةٌ لَعْساءُ أى حُوَّة مشوبة بحُمرة ، كما قالوا : رَجلٌ عَدْلٌ ، يريدون عادل ، فيكون من باب الوصف بالمصدر .

والواحد الذى ورد به السماع واختُلِف فيه بدل البَداء (٧)وهو ان تبدل اسماً من اسم بشرط ان يكون الأول قد بدا لك في ذكره ، وذلك نحو ماذكره

(١) ج ، ر : المرور ، وهو تحريف . (٢) كذا ، والوجه : من

(٣) قال بذلك المبرد في المقتضب ٢٨/١ ، ٢٩٧/٤ وقال ابن هشام ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان . التوضيح ١٠٨/٢ .

(٤) لمياء من اللمى وهو سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن عند العرب . الشنب . تحديد الاسنان ودقتها . وقيل : برد وعذوبة فيها ، الكامل : ١٦٠/١ ، الخصائص ٢٩١/٣ العيني ٢٠٢/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٢/٢ ، الديوان ٥ .

(٥) ر : فأبدل .

(٦) نقل السيوطي أن قائله ابن السيد البطليوسى ، الهمع ١٢٦/٢ .

(٧) ج ، ر : النداء ، وهو تصحيف .

أبو زيد(١) من قولهم أكلتُ لحماً سمكاً تمراً(٢). وذلك أنّه أخبر أولا عن أكله اللحم ثم بداله في ذلك فأخبر عن أكله السمك ثم بداله فأخبر عن أكله التمر ، وقول الشاعر :

١٨٤ مالِيَ لأبكي علـى عَـلاّتِي صبائحي غَبائقي قَيْلاتِـي(٣)

وذلك أنّه أبدل الصبائح من العلاّت أولا فكأنّه قال : ماليَ لأبكي على صبائحي ثم بداله في ذلك فأبدل الغبائق .

ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحذف منه حرف العطف (٤). والصحيح أنّ الوجهين ممكنان .

والذى يُستَدل به على بدل البَداء قوله عليه السلام : إنّ الرجُلَ لَيُصلّى الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلثُها رُبعُها إلى العُشر(٥). اذمعلوم أنه ليس المعنى : وما كُتب له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء ، لأنّ ذلك لايوجد لشيء من الأجزاء واحد ، وأيضاً فأنّه مناقض لمقصود الحديث من أنّ الرجل قد يصلى (٦) الصلاة وما كُتِبَ له إلاّ بعضُها وكأنّه لما قال : إنّ الرجل ليصلى الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ، أضرب عن ذلك وأخبر أنّه قد يُصلّى وما كُتِبَ له ثُلثُها وكذلك يتنزلَ ما / بعد ذلك إلى العُشر . [٤٦و]

* * *

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري ، لغوى أديب نحوي ، توفي بالبصرة عام ٢١٥ هـ . ترجمه السيرافي ٤١ ، ابن النديم ٨١ ، ياقوت ٢١٢/١١ ، القفطي ٣٠/٢ .

(٢) انظر الخصائص ٢٩٠/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ .

(٣) أنشده ابن الأعرابي ولم ينسبه . العلات : جمع علة وهي مايتعلل به . وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات . والقيلات جمع قيلة ، يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة. الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ وفيه : وكيف لا. البيان للانباري ١٠٥/٢ ، اللسان : قيل .

(٤) ممن قالوا بهذا ابن جني ، وجوز أيضا أن تكون من البدل . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢.

(٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير(٤٠٧/١ وانظر الهمع ١٢٦/٢ .

(٦) ر : ليصل ، واللام زائدة .

والبدل لايتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلا في الاعراب خاصة، فيجوز بدل (١) المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة وبالعكس .

فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشيء من الشيء : ضَرَبْتُ زيداً أخاكَ.

ومثال النكرة من النكرة فيه : ضربتُ رجلاً صالحاً .

ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه ضربتُ زيداً رجلاً صالحاً .

ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه : ضربتُ رجلاً زيداً .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكلّ :أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ.
والنكرة من النكرة فيه : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، وبدل المعرفة من النكرة فيه : أكلتُ رغيفاً ثُلثَهُ، وبدل النكرة من المعرفة : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال : أعجبتني الجاريةُ حُسنُها ، والنكرة من النكرة فيه : أعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها ، والنكرة من المعرفة فيه : أعجبتني الجاريةُ حسنٌ لها ، والمعرفة من النكرة : أعجبتني جاريةٌ حسنُها .
ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ان يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يأتي دون ضمير الاّ قليلاً . فمن ذلك قوله تعالى: قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ النارِ (٢). ولم يقل نارِه ، وأما قوله تعالى: ولله على الناسِ حجُّ البيتِ منِ استطاعَ اليه سبيلا (٣). فمنْ بدل من الناس وحُذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال : من استطاعَ اليه سبيلا منهم *
وذهب الكسائي (٤)إلى أنه يجوز أن تكون منْ شرطاً والجواب محذوف فكأنه قال : فعليهم ذلك وراى أنّ حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، وهذا الذي ذهب اليه حسنٌ جدا .

---

(١) الأولى : ابدال .

(٢) البروج : ٤ ، ٥ . (٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي أحد القراء السبعة وامام الكوفيين في اللغة والنحو . توفي بالري من أقاليم فارس عام ١٨٩ هـ ، ابن النديم ٩٧ ، الزبيدي ٨٨ ، الانباري ٨١ ، القفطي ٢/٢٥٦ .

ومن الناسِ من جعلَ مَنْ فاعلة بحجّ كأنه قال : أن يَحجّ البيتَ مَنْ استطاعَ اليه سبيلا . وذلك فاسد من جهة المعنى ، لأنه يجيء على هذا معنى الآية : إنَّ اللهَ لهُ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجَّ البيت المُستطيع . وهذا خلف .

واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة الا كذلك كقوله تعالى : لنسفعاً بالناصيةِ ، ناصيةٍ .(١) وقول الشاعر :

١٨٥ وكنتُ كذي رِجلَيْنِ رِجلٍ صَحيحةٍ   ورِجْلٍ رَمَى فيها الزّمانُ فشلّتِ(٢)

واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ،واستدلوا على ذلك بأن النكرة لاتفيد في البدل ، الا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررتُ بمحمدٍ رَجلٍ ، لم يكن مفيدا اذ معلوم أنَّ محمداً رجلٌ فاذا وصفته أفاد (٣) .

وما ذهبوا اليه فاسد ، بل لايشترط عندنا الا أن يكون في البدل فائدة . (٤) والدليل على فساد ماذهبوا اليه قول الشاعر :

١٨٦ فلا وأبيكِ وليس خير منكِ أني   ليؤذينـي التحـمحـمُ والصهيلُ(٥)

فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول/ولاموصوفاً، ولايتصور أن [٤٦ظ] يكون نعتا لأنه نكرة والأب معرفة . ومنه قول الآخر :

(١) العلق : ١٥ ، وانظر همع الهوامع ١٢٧/٢ .

(٢) لكثير عزة . واختلف في معناه فقيل : إنه تمنى أن تضيع راحلته فيبقى عند قوم عزة فهو لفقدان راحلته كذى رجل مشلولة وهو ببقائه في حيها كذى رجل صحيحة . وقيل غير ذلك الكتاب ٢١٥/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، المسلسل ١١٦ ، أمالي القالي ١٠٨/٢ ، أمالي المرتضى ٣٦/١ ، العيني ٢٠٤/٤ ، الخزانة ٣٧٦/٢ ، الديوان ٤٦/١ .

(٣) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع كما في الهمع ١٢٧/٢ .

(٤) انظر الحجة للفارسي ١١١/١ واستشهاده بالشاهدين ١٨٦، او ، ١٨٧ .

(٥) لشمير بن الحارث وقيل سمير (جاهلي) ، وروى في الحجة : يؤذنني ومعناه : يعجبني . وقوله : يؤذيني أي يغمني وليس هو لي في ملك ، النوادر ١٢٤ ، الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٦١ ، الخزانة ٣٦٢/٢ .

١٨٧ إنا وجَدنا بني سَلمَى بمنزلةٍ كساعدِ الضبِ لا طول ولاقصرِ (١)
فلا طول ولا قصر نكرة وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا ولا هما من لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن ساعد الضب معرفة .

وأيضاً فأنّ قولك : مررتُ بمحمدٍ رَجُلٍ ، مفيد لأنه قد يمكن أن يكون محمد اسم امرأة لانّ الرجل يسمّى باسم المرأة وكذلك المرأة تسمى باسم الرجل ، قال الشاعر :

١٨٨ تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قِتالهِ إلى مَلكٍ أعشو إلى ضوء نارهِ (٢)
وقال الآخر :
١٨٩ يا جعفرٌ يا جعفرٌ ياجعفرُ إن كنتُ دَحداحاً فأنتِ أقصرُ (٣)

* * *

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الاظهار والاضمار أربعة أقسام : ظاهر من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر ، الا أنّ في بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال تكلّف وهو اعادة الظاهرة على حسب مايتبين :

(١) أنشده الأخفش ولم ينسبه . وروايته : بني جلان كلهم . وبنو جلان : حي من العرب من عنزة . ورواه ابن جني : ولا عظم . ساعد الضب ذراع يده ويقال إنه على طول واحد في جميع الضباب لايتفاوت طولا ولا قصراً . أراد أن هؤلاء القوم متساوون في مزية رشق السهام ، هكذا فسره البغدادي . الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ ، اللسان : جل ، الخزانة ٣٦٤/٢ .

(٢) من أبيات لعبد الله بن جذل الطعان ، وصواب الرواية :
إلى مالك أعشو إلى ضوء مالك . والأبيات كافية ، وهند ومالك ابنا خالد بن صخر بن الشريد.
ورواية العقد : تجنبت ، والسيرافي : ذكر مالك ، شرح السيرافي ١٥٦/١ ، العقد الفريد ٣٢٧/٣ ، اصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ ، التوضيح ٢٤٥/٢ ، العيني ٥٥٨/٤ ، التصريح ٣٣٩/٢ ، اللسان : هلك .

(٣) أنشده السيرافي وابن السيد ولم ينسباه ، والرواية عندهما : ان أك ، وهي كذلك في ر وحرفت إلى« أراك» . الدحداح : المستدير الململم ، شرح السيرافي ١٥٦/١ ، إصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربتُ زيداً أخاكَ.
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : زيدٌ ضربتُه ايّاه (١) .
ومثال بدل المضمر من الظاهر : ضربتُ زيداً ايّاه (٢).
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : زيدٌ ضربته أخاكَ .
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ .
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : الرغيفُ أكلتُهُ ثُلُثُهُ .
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُه إياه ، فالضمير في أكلته يعود على الرغيف،واياه يعود على الثلث .
ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ اياه ، فتعيد الضمير على الثلث ، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين الأخيرتين . ومثال بدل الظاهر من المضمر : القومُ ضربتهم ثُلُثهم .
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال : عجبتُ(٣) من الجاريةِ حسنها.
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : الجاريةُ عجبتُ منِها حُسنِها .
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : حُسنُ الجاريةِ عَجبتُ منها منهُ.
ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منهُ . فتتكلف أيضاً تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .
وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة فمنهم من منع ومنهم من أجاز .

(١) يرى الكوفيون أن (إياه) توكيد للضمير في ضربته وليس بدلا لأن البدل يقوم مقام الشئ وهذا لايقوم مقامه . مجالس ثعلب ١٣٣ ، ٥٥٧ .
(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيت زيداً إياه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، قال : ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلا ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢ و ، وانظر التوضيح ١٠٩/٢ .
(٣) ج ، ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فالذي منعها حمله على ذلك خلو الجملة الواقعة خبرا من ضمير يعود على المخبر عنه ، الا ترى أنك اذا قلت : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ أياهُ ، لم يكن في الجملة التي هي : أكلتُ الرغيفَ ، الواقعة خبراً للثلث ضمير عائد على الثلث . فان قلت : فأنّ إياه المبدل من الرغيف عائد على الثلث فلا يحتاج معه إلى عائد . فالجواب : انّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف، فكأنّكَ قلت : أياه أكلتُ ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير .

وكذلك مسألة : ثلثُ الرغيفِ أكلتُهُ إياه ، ألا ترى أنّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلتَه عائد عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها (١) . ولا يعتد باياه ، لأ نّه على نيّه الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة/المتقدمة .[٤٧و] والصحيح المنع لأ ن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل.

* * *

وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز الأ بدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأ خفش (٢) . ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيءٍ وأما غيره من أقسام البدل فجائز (٣) كقوله :

١٩٠ ذَريني انّ أمركِ لـن يُطاعا ... وما ألفَيتِنِي حلمي مضاعا (٤)

فأبدل حلمي من الياء في الفيتني .

---

(١) كذا ، والعبارة مشكلة .

(٢) ووافقه الكوفيون كما نقل السيوطي في الهمع ١٢٧/٢ .

(٣) من قالوا بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٤) لعدى بن زيد يخاطب امرأته . ونسب في الكتاب لرجل من بجيلة أو خثعم ، الكتاب ٧٨/١، معاني القرآن ٧٣/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، التمام ٢١ ، التوجيه ١٩٩ ، العيني ١٩٢/٤ ، الخزانة ٣٦٨/٢ ، الديوان ٣٥ ،

وانّما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأ ن المقصود بيدل الشيء من الشيء تبيين الأ ول وضمير المتكلم والمخاطب لايدخلهما لبس فلم يجز فيهما إذ لا فائدة فيه (١) .

والأ خفش يستدل على جوازه بالسماع والقياس ، فأما القياس فأنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله :

١٩١ على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً على جودِهِ لضنّ بالماءِ حاتِمِ (٢)

فحاتم بدل من الضمير في جوده ، فكما جاز ذلك ثمّ يجوز هنا ، لأ ن ضمير الغائب أيضاً لايدخله لبس ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته،فأذا ثبت جوازه حيث لا لبس (٣) لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب .

وهذا فاسد ، لأ نّ نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث نابَ منابَ مالا ينعت وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أنّ قولكَ: لقيتُ رجلاً فضربتُه ، الهاء نائبة مناب قولك : فضربتُ الرجلَ ، وانّتَ لو قلتَ : فضربتُ الرجُلَ العاقلَ ، لم يجز ، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وقد تقدم في باب النعت . وانما الذي امتنع نعته من المضمرات لأ نّه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب . فإذن تبين أنّ ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه ، فأن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله . واذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز

---

(١) هذا تعليل ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٢) للفرزدق في هجاء رجل من بلعنبر كان دليلا لهم فضل بهم ، ورواية الديوان : على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وعليها لا شاهد فيه ، الكامل ٢٣٣/١، التوجيه ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤ ، المستقصى ٥٤/١ ، العيني ١٨٦/٤ ، الديوان ٨٤٢ .

(٣) ر : يلبس .

الابدال منه ، اذ لامانع منه . وتبين أنّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الأبدال منهما كما يمتنع نعتهما .

وأما السماع فقولُه تعالى : كتب على نفسه الرحمةَ ليجمعنكم الى يوم القيامة لاريبَ فيه الذينَ خسروا أنفسَهم (١) .. فالذين عنده بدل من الضمير المنصوب في ليجمعنكم . وقول حُمَيد :

١٩٢ أنا سيفُ العشيرةِ فاعرِفُوني حميداً قد تذريتُ السناما(٢)

فحميد بدل من الياء في فاعرفوني . ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الذين محمولاً على الاستئناف وأن يكون حُميداً ، منصوباً باضمار فعل على الاختصاص(٣)، كأنه قال : أعنى حميداً ، فيكون (٤) نحو قول الاخر :

١٩٣ أناسٌ بثغرٍ لا تزالُ رماحُهم ....(٥)

* * *

واذا ابدلتَ من اسم الاستفهام لم يكن بدٌ من ذكر أداة الاستفهام معه حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى ، كقولك : كم مالكَ أعشرونَ / أم ثلاثون ؟ ومتى تخرج أيوم الخميس أم يوم الجمعة ؟ ومن ضربتَ أزيداً أم عمراً ؟

* * *

---

(١) الانعام ١٢ .

(٢) لحميد بن حريث بن بحدل ، وروى في الصحاح كما نقل البغدادي : جميعاً ، ولا شاهد فيه . وفيه إثبات ألف أنا في الوصل ضرورة . تذريت : علوت الذروة من سنام المجد . المنصف ١/١٠ ، البيان للانباري ٢/١٠٨ ، ابن يعيش ٩/٨٤ ، الخزانة ٢/٣٩٠ ، شرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، الضرائر ١٥٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج ، ر : على المدح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أي اعرفوا المشهور ، فأناب حميداً مناب قوله : المشهور ، لكونه علما . (٤) زيادة من ر

(٥) للفرزدق من قصيدة في الفخر ، ورواية السيرافي : أناساً ، على أنه مما ينتصب على المدح والتعظيم ، وعجزه :

شوارع من غير العشيرة في الدم

شرح السيرافي ٣/١٣ ظ ، الديوان ٨٢١ .

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع بأسماء تريد إبدالها منها فلا يخلو أن يكون ما ذكرته بعد العدد يفي بالعدد أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع أولا . فأن كان جاز فيه وجهان : الأبدال مما تقدّم والرفع على القطع ، وذلك قولك : لقيتُ من القومِ ثلاثةً ، زيداً وعمراً وخالداً . على البدل . ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ والاخرُ خالدٌ. ونحو قولك : لقيت رجالاً ، زيداً وعمراً وخالداً . على البدل . ولك أن ترفع كأنكَ قلتَ : أحدهم زيدٌ والآخُر عمروٌ والآخر خالدٌ .

فان لم يَفِ بالعددِ فالقطع ليس إلاّ كقولك : لقيتُ من القومِ ثلاثةً : زيدٌ وعمروٌ ولا يجوز الابدال لأنّ زيداً وعمراً لاتقع عليهما ثلاثة .

وان لم يكن مابعد الجمع يقع عليه الجمع فالرفع أيضاً على الاستئناف نحو : لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ ، ولا يجوز البدل ، لأنّ زيداً وعمراً لايقع عليهما رجال إلا أنْ يسمع ذلك من العرب فيتوقف عنده ولا تتعداه فيكون (١) اذ ذاك ممّا وقع فيه لفظ الجمع على الاثنين وإن لم يكن من باب ماالشيئان فيه من شيئين نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس بل يكون اذ ذاك نظير قولهم : رجلٌ عظيمٌ المناكب ، وإن لم يكن له الا منكبان وعليه يحمل قول النابغة :

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُـهـا ... لِستّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ (٢)
رمادٌ ككحلِ العَينِ لأياً أبينُه ... ونوىً كجِذمِ الحوضِ أثلَم خاشع

فأنه روى برفع رماد ونؤدى ونصبهما.

---

(١) ر : ويكون .

(٢) الآيات : العلامات ، والضمير في (لها) يعود على الدار .
توهمت : تفرست . اللأى : البطء ، وهو منصوب على نزع الخافض .
النؤى : حفرة تجعل حول الخباء لتمنع تسرب مياه المطر إليه .
الجذم : أصل الحوض المتبقي منه ، خاشع : لاصق بالأرض .
ورواية الديوان : ما إن تبينه . الكتاب ١/ ٢٦٠ ، مجاز القرآن ٣٣/١ ، المقتضب ٣٢٢/٤ ، العيني ٤٠٦/٣ ، الخزانة ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٣ .

واعلم أنّ كلّ شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا وقد تقدم ماله — من الأسماء — موضع خلاف لفظه في باب العطف . فأن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالأتباع ليس إلاّ نحو قام َ زيدٌ أخوكَ ورأيتُ زيداً أخاكَ وإن كان له موضع خلاف لفظه جازَ البدلُ على اللفظ والموضع نحو: يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ أخوكَ عَمراً ، على الموضع ، وأخيكَ على اللفظ . إلاّ في موضعين فأنّه لايجوز البدل منهما (١) إلاّ على الموضع خاصة .

أحدهما : أنّ تبدل الاسم الواقع بعد إلاّ من اسم مخفوض بحرف جر زائد لايزاد إلا في النفي ، وذلك نحو : ماجاءني مِنْ أحدٍ الاّ زيدٌ ، بالرفع لأنّك لو خفضت زيداً بالحمل على لفظ أحد لزم (٢) من ذلك زيادة مِنْ في الواجب ، لانّ البدل على تقدير تكرير العامل فيكون التقدير اذ ذاك : إلاّ من زيدٍ ، وزيادتها في الواجب لاتجوز . ومن ذلك : ليس القائمُ بأحدٍ الاّ زيداً، على الموضع ، ولا يجوز الاّ زيدٍ ، على اللفظ لانّ ذلك يؤدى إلى زيادة الباء في خبر ليس في الواجب(٣) ومن ذلك قوله :

١٩٥ يابنَي سُلَيمى لستُما بيدٍ إلا يدا ليست لها عضد (٤) .

فنصب يداً بعد إلاّ على موضع يد.

والآخر :/ أن تُبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إلاّ من الاسم المبني مع لا نحو[٤٨و] لا رُجلَ في الدارِ الاّ عمروٌ ، على البدل من موضع لارجلَ ، ولا يجوز النصب لأنّ البدل على تقدير تكرار (٥) العامل ولا تعمل في المعارف ، فأما قولهم : لارجلَ في الدارِ إلاّ عَمراً ، فعلى الاستثناء .

---

(١) ر : فيهما . (٢) ر : في .

(٣) أجاز الكسائي والفراء ذلك وانشد الفراء البيت بجر يد بعد إلا ، معاني القرآن ٣١٧/١، ١٠١/٢ .

(٤) لأوس بن حجر ، ورواية الفراء والمبرد والزمخشري والديوان : أبني لبيني لستم ، وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة ، يصفهم بالضعف وقلة النفع . الكتاب ٣٦٢/١، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، المفصّل ٧١ ، الديوان ٢١

(٥) ر : تكرير .

باب عطف البيـــان

عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت نحو : جاءني أبو حفص عُمرُ .
فقولي : جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة تحرّز من النعت ، لأن النعت لا يكون الا بالمشتق أو مافي حكمه ، وعطف البيان لايكون الا بالجوامد .
والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً ، وعطف البيان لايكون الا أعرف من المعطوف عليه .
وانّما قلت في الأكثر ، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات .
وقد أجاز الفارسي(١) في زيتونه من قوله تعالى : من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ (٢). أن يكون عطف بيان على الشجرة .

وقولي : يبينه كما يبيّنه النعت تحرّز من البدل ، فأنّ البدل يبينه بياناً مع أنّك تنوي بالأول الطرح ، وليس عطف البيان كذلك . فهذا فرق ما بينهما . والفرق بينهما أيضاً أنّ عطف البيان لايكون الا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حدٍ سواء .
والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بَيِّن جدا ، اذ التأكيد قد وضعت له العرب الفاظا مختصة به لايجوز أن يكون بغيرها (٣) .

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد فسمع الحديث وبرع في علم النحو والقراءات والعربية ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم، توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ ترجمه الخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ ، ابن الأنباري ٣٨٧ ، ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي ٢٧٣/١ .
(٢) النور : ٣٥ .
(٣) ر : غيرها .

ومما يتبيّن به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت أنَّ نعت المعرفة قصدك به ازالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ؛ فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فكأنّك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في (أنّه عاقل ، وكذلك اذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام . واذا قلت : قام زيدٌ صديقٌ عمروٍ ، فكأنك قلت : قامَ زيدُ الذي بيني وبينك العهدُ في) (١)صداقته لعمرو .

وعطف البيان انما يقصد به ازالة الاشتراك العارض في الاسم بماهو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فأذا قلت قام أبو حفصٍ عمرُ ، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عُمرَ الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه الاَّ أنّه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعنى بأبي حفص .

وأما البدل فأنَّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك (٢) لم تذكره .

ومما يظهربه الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعلِ المعرف [٤٨ظ] بالألف واللام المضاف إلى مافيه الألف واللام اذا أتبع ما أُضيف اليه اسما ليس فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ . فأنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البدل ، وذلك أنَّ البدل في نية أن يباشر العامل فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير : هذا الضاربُزيدٍ ، ولا يجوز اضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام ، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان ، ومن ذلك قوله :

(١) سقط مابين القوسين من ر .
(٢) ر : كأنه .

١٩٦ أنا ابنُ التاركِ البكري بشـرٍ عليـه الطيرُ ترقُبهُ وقوعاً (١)
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل ، لما ذكرناه .

وكذلك أيضاً يتبيّن الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب : يازيدُ زيداً ، إن جعلت زيداً بدلاً لم ينون لأنّه في نية تكرار حرف النداء، وانت لو أوليته حرف النداء لم يكن الا غير منون ، وإن جعلته عطف بيان كان منوناً لانه ليس في نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين .
ومن ذلك قولـه :

١٩٧ إني وأسطـارٍ سُطرنَ سَـطـرا لقائلٌ يانصرُ نصراً نصرا(٢)
فالثاني عطف بيان على الاول والثالث منصوب على الاغراء كأنه قال : عليك نصراً ، فأن قيل : فكيف يبيّن الشيء بنفسه ، ألاترى أنّ نصراً الثاني لايفهمُ منه إلاّ ما يُفهم من الأول ، فالجواب : إنّ البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لامكن أن يقع اللبس ، فلا يعلم مَنْ المخاطَبُ إذا كان بحضرتك مسميّان بنصر فصاعدا .

* * *

---

(١) للمرار بن سعيد الأسدي (أموي) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد .
ترقبه : تنتظر انزهاق روحه لأن الطير لاتقع على القتيل وبه رمق .
وقوعا : مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ضد الطائر ونصب على الحال من الطير ، ورواية المبرد بنصب بشر حملا على محل البكري وورد رواية الجر .
الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ٨٨/١ ، المفصل ١٢٣ ، ابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، التوضيح ٩٢/٢ ، العيني ١٢١/٤ ، الهمع ١٢٢/٢ ، الخزانة ١٩٣/٢ .

(٢) نسب لرؤبه وألحق بديوانه ، ونصر في البيت صاحب نصر بن سيار والي خراسان للأمويين ، وروى نضر ، بالضاد . الأسطار يريد بها أسطار المصحف ، ورواية المبرد : يانصرُ نصرٌ نصراً ، على أن الثاني عطف بيان على اللفظ والثالث على الموضع ، ورواه أيضا : يانصرُ نصرُ نصراً ، بجعل الثاني بدلا من الأول والثالث عطف بيان .
الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، ابن يعيش ٣/٢ ، المغ: ٥١٠ ، الخزانة ٣٢٥/١ ، الديوان ١٧٤ .

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الاعلام اذا جرت على الكنى في الاعراب أو في الالقاب اذا جرت على الكنى أيضاً أو على الاسماء الاعلام . فمثال الأول : قام أبو حفصٍ عُمرُ ، ومثال الثاني : قام أبو حَفصٍ قُفَّةُ أوْ قام عبدُالله قُفَةُ ، اذا كان قُفَةُ لقباً لابي حفص وعبدالله .

وأمّا اللقب المفرد اذا أجتمع مع الاسم المفرد فأنّ العرب تضيف الاسم إلى اللقب ولا تُجرى أحدهما على الاخر فتقول : هذا قيسُ قُفَّةَ وهذا سَعيدُ كُرزٍ ، ولا يجوز قيسٌ قُفَةٌ ولا سَعيدٌ كرزٌ . (١)

وسبب ذلك ان العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو : عبدالله وأبي محمد أو اسمين أحدهما مفرد والاخر مضاف نحو محمد وأبي بكر ، ولم يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين ، فلذلك اذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الاخر وكان المضاف الاسم لان اللقب أشهر ، وباب الاضافة ان يضاف فيه الاسم الاعمّ إلى الأخصّ نحو : غلامُ زيدٍ .

* * *

وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ولذلك أجاز النحويون في مثل : مررتُ بهذا الرجلِ ، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان .

فمَنْ حمَلَهُ على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومَنْ جَعَلَهُ نعتاً لحَظَ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله : الرجل ، بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار اليه . فأن قيل : فقد زعمتَ أنّ عطفَ / البيان أخصُّ من النعت وقد أجزت[٤٩و] في الرجل وهو معرَّف بألالف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام . فالجواب : إنّ الألف واللام لمّا كانت للحضور ساوى المعرَّف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لايعطي جنس المشار

(١) نقل أبو حيان وابن هشام جواز الاتباع في هذه المسألة وأيده ابن هشام بقولهم : هذا يحيى عينان ، ونسبه أبو حيان والسيوطي للكوفيين وبعض البصريين وابن مالك ، الارتشاف ١٢٩ ، التوضيح ١/٣٠ ، الهمع ١/٧١ . وانظر الكتاب ٢/٤٩ .

اليه ، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور ، ويعطي هو أنّ الحاضر من جنس الرجال ، فصار المشار اذن أعرف من هذا .

فأن قيل : فأذا قدّرته أعرف من « هذا » فكيف أجزت أن يكون نعته : والنعت لايكون أعرف من المنعوت ؟ فالجواب : إنّك اذا قدّرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدّم في بيان معنى النعت وكأنكَ قلت : مررتُ بهذا الرجلِ ، وهو الرجل الذى بينى وبينَكَ فيه العهدُ ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدّرته عطف بيان بل تجعلها للحضور ، وهذا الذى ذكرتُه هو معنى كلام سيبويه .

باب أقسام الافعال في التعدي

التعدي في اللغة : التجاوز ، يقال : عدا فلانٌ طورهُ أي جاوزهُ .
ومنه قوله عليه السلام : منْ طلبَ القوتَ لم يتعدَّ (١) .معناه لم يتجاوز ما يجب له . وهو في اصطلاح النحويين : تجاوُزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعولٍ به.
فان تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ولم يتجاوزه إلى مفعول به لا يسمونه متعدياً .
فالأفعال على هذا تنقسم قسمين : قسم يتعدّى وقسمٌ لا يتعدى .
فالذي لايتعدّى هو الذي لايُبنى منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو : جلسَ وقامَ ، لايبنى منهما اسم مفعول فيقال : مجلوس أو مقوم ، ولا يقال بأي شيء وقع قيامُ زيد . ولا بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ.
والمتعدي عكسه ، وهو الذي يبني منه اسم مفعول ويصبح السؤال عنه بأي شيء (وقع) (٢) نحو :ضربَ زيدٌ عمراً ، ألا ترى أنّه يصح أن تبنى منه اسم مفعول فيقال مضروبٌ ويقال : بأي شيء وقع ضربُ زيدٍ ؟
والمتعدّي ثلاثة أقسام : قسم يتعدى الى واحد بنفسه ، وقسم يتعدّى إلى واحدٍ بحرف الجرّ وقسم تتعدى إلى واحد (تارة)(٣) بنفسه وتارة بحرف جر.
فالذي يتعدى إلى واحدٍ بنفسه هو الذي يطلب مفعولا به واحداً ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو : ضربتُ زيداً ، ألا ترى أنَّ ضربت تطلب مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ .
فان قيل : فأنك تقول : ذكرتُ زيداً . وتوصل ذكرتُ إلى زيدٍ بنفسه ، والذكر لايحلُّ بزيد . فالجواب : إنَّ الأشخاص لاتذكر فأذا قلتَ ذكرت زيدا فأنما هو على حذف مضاف تقديره : ذكرتُ أمر زيدٍ أو شأنه أو قصته ، والذكر يحل بشأن زيدٍ وقصته أي يتسلط عليهما . [٤٩ظ]

---

(٢) زيادة يقتضيها السياق .   (٣) زيادة يقتضيها السياق

والذي يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لايكون محلا للفعلِ ، نحو : مررتُ بزيدٍ وجئت إلى عمروٍ وعجبت من بكرٍ . الا ترى أنّ المرور لايحلّ بزيد والمجيء لايحل بعمرو والتعجب لا يحلّ ببكر .

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحتُ زيداً ونصحتُ له ، وأمثاله .

وانّما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لانه قد وجد الفعل يصل تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرّ ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقل : نصحتُ زيداً اكثر من : نصحتُ لزيدٍ ، فتجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائدا ، ولا نصحتُ لزيدٍ اكثر من : نصحتُ زيداً ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كلٌ واحد منهما أصلا بنفسه .

وزعم بعض النحويين أنه لايتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنّه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حال واحدة (١) ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حينٍ واحدٍ وهو الصحيح .

فينبغي على هذا أن يُجعل : نصحتُ زيداً ، وأمثاله الأصل فيه : نصحتُ لزيدٍ ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لانّ النصح لايحلُ بزيد . فأن كان الفعل يحلُ بنفي المفعول ويوجد تارة متعدّ بنفسه وتارة بحرف جرٍ جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدا نحو :

---

(١) في نسخة في حاشية ج : وزاد الأستاذ أبو علي الشلوبين لما لقى هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة اذ يتصور أن يكون بعض العرب بلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بل يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين ، وانما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد.

مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي وخشّنتُ بصدرِه وصدرَهُ (١) ، لأنَّ التخشين يحلّ بالصدر والمسح يحل بالرأس .

وزعم ابن درستويه (٢) أنّ نصحتُ لزيدٍ من باب ما يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرّ ، وأنّ الاصلَ : نصحتُ لزيدٍ رأيه ، واستدلّ على ذلك بأنه منقول من قولك : نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ بمعنى خِطْتهُ ، فشبّه إصلاحَ الرأى لزيد بخياطة الثوب ، لانّ الخياطة إصلاح للثوب في المعنى ، فكما أنّ نصحت من قولك : نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ بمعنى خِطتُه من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والاخر بحرفٍ جرّ فكذلك مانُقِل منه ، ثم حذف المفعول الذى يصل اليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك اذا قلت : نصحت لزيد ، معناه نصحت لزيد رأيه .

وهذا فاسد لانّه دعوى لادليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع : نصحتُ لزيدٍ رأيهُ ، فتوصل نصحت إلى منصوب بعد المجرور فاذ لم يسمع ذلك دليل علىّ فساده .

* * *

والذى يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين : قسمٌ يتعدّى إلى مفعولين بنفسه وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والاخر بحرف جر .فالذي يتعدى الى إثنين بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوزُ فيه الاقتصار/على أحد المفعولين[٥٠و] وقسم لايجوز فيه ذلك ، فالذى لايجوز فيه الاقتصار على احد المفعولين هو ظَنَنْتُ ، إن لم تكن بمعنى أتهمت ، وعلمتُ اذا لم تكن بمعنى عرفتُ . وحسبتُ وزَعمتُ وخلتُ ورأيتُ ، اذا كان بمعنى ظننتُ أو بمعنى علمتُ ، ووجدتُ بمعنى علمتُ ، وأعلمتُ وأريتُ وأنبأتُ ونبأتُ وأخبرتُ وخبّرتُ وحدّثتُ. اذا كان بمعنى أعلمتُ .

وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال : هَبْ بمعنى ظُنَّ ، والفى بمعنى وَجَد ، وَعَدّ بمعنى حَسِب نحو : هَبْ زيداً شجاعاً ، والفيتُ زيداً ضاحكاً وعددت

(١) خشنت صدره : أوغرته ، أي أحميته من الغيظ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسى ، نحوى لغوى أخذ عن ابن قتيبه والمبرد وغيرهما . توفي ببغداد عام ٣٤٧ هـ ، الزبيدي ٢٦ ، الخطيب البغدادي ٤٢٨/٩ ، القفطي ١١٣/٢ ، ابن خلكان ٢٤٧/٢ .

زيداً عالماً (١). ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لاتقول : هَبْ زيداً الشُجاعَ ، ولا ألفيتُ زيداً الضحّاكَ ولا عددتُ زيداً العالمَ . فأما قوله :

١٩٨ تعدُّونَ عقرَ النيبِ أفضلَ مجدِكم
بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا (٢)

فأفضلُ مجدِكم نعت لعقر النيب . وعدَّ بمعنى حسِبَ كأنه قال : تحسبون عقْرَ النيبِ الذي هو أفضلُ مجدِكم ، ممّا تفخرونَ بهِ .

وأما سمعتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمَع أو من قبيل مالا يُسمَع ، فإن كان من قبيل المسموعات تعدّت إلى واحد باتفاق نحو : سمعتُ كلامَ زيدٍ وسمعتُ قراءَةَ بكرٍ ، وإن كان من قبيلِ مالا يُسمع نحو : سَمِعتُ زيداً يتكلّم ، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين .

فمنهم من جعلها مما يتعدّى إلى اثنين كظنَنْتُ ، وحجته أنّ سمعتُ لما دخلت على مالا يُسمع أتيتَ لها بمفعولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المسموع ، كما أنّ ظننتُ لما دخلت على زيد وهو غير مظنونٍ في المعنى أتيتَ بعد ذلك بمفعولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المظنون فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً .

على هذا يكون «يتكلّم» من قولك : سمعتُ زيداً يتكلّم في موضع مفعول ثان لسَمِعتُ . ومنهم مع جعلها متعدّية إلى مفعول واحدٍ ، فإذا قلت : سمعتُ زيداً يتكلّم ، فإنّ زيداً مفعولٌ لِسَمِعتُ ، على تقدير حذف مضاف كأنّك قلت : سمعتُ صوتَ زيدٍ يتكلّم ، ويكون في موضع الحال ، أي سمعتُ صوتَ زيدٍ في حال أنّ زيداً يتكلّم ، وتكون هذه الحال مبيّنة لأنّه قد سمع صوتَه

(١) التصريح ١/٢٤٧.

(٢) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق وقومه ، ورواية الديوان . سعيكم ... هلا . النيب جمع ناب وهي الناقة المسنة . الكمى : الشجاع ، وهو منصوب بفعل مقدر بعد لولا أي لولا تعقرون الكمى فتعدونه من مجدكم ، ويقال للقوم اذا كانوا لا يغنون : بنو ضوطرى ، الكامل ١/٢٧٨ ، النقائض ٨٣٣ ، الخصائص ٢/٢٥ ، ابن الشجري ١/٣٣٤ ، الخزانة ١/٤٦١ ، الديوان ٣٣٨ .

في حال أنّه يصيح أو يقرأ أو غير ذلك ، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى اذ معلوم أنّ زيداً في نفسه لا يسمع فيكون نحو قوله تعالى : هل يسمعونكم إذ تدعونَ (١) . ألا ترأن المعنى ، هـــل يسمعون دعاءكم ؟ فحذف الدعاء لدلالة قوله : إذ تدعون عليه . وهذا المذهبُ أولى ، لأنّ سمع من أفعال الحواس ، وهي كلّها متعدّية إلى مفعول واحد ، تقول : ذُقتُ طَعامَكَ ، وشَمِمتُ طيباً ، ولَمَستُ حريراً ، وأبصَرتُ زيداً ، فينبغي أن تكون «سمعتُ» مثلها .

وأيضا فإنّها لو كانت مما يتعدّى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظَننت ، فباطلٌ أن تكون من باب أعطيت لأنّ «يتكلم فعل»[٥٠ظ] والفعل لايكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله .

وباطلٌ أن يكون من باب ظننت ، لأنّ ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ، وأيضاً تقول : سمعت زيداً ، ولا يجوز ذلك في باب ظننت ، فثبت أنّها مما يتعدّى إلى واحد ، فأمّا قوله :

١٩٩ سَمِعت الناسُ يَنتَجعونَ غَيثــاً
فقُلتُ لصَيْدحَ (انتَجِعِــي بِلالا) (٢)

فليس بإلغاء وإنّما هو على الحكاية ، ألا ترى أنّ المعنى : سَمِعتُ هذا الكلام الذي هو الناسُ يَنتَجِعونَ غيثاً ، فليس معنى : سمعتُ زيدٌ يتكلم ، على هذا المعنى ، سمعتُ زيداً يتكلّم لأنّك اذا رفعت فالمسموع (٣) هذا الكلام الذي هو زيدٌ يتكلّم وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو زيدٌ يتكلم ، فلو

(١) الشعراء : ٧٢ .

(٢) لذى الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء. صيدح : اسم ناقة الشاعر .
ونقل النصب ابن السيد والفارقي والزمخشري كما في الخزانة .
وما بين القوسين سقط من ج ، ر ، وألحقه مصحح ج في حاشيتها ، المقتضب ١٠/٤ ، الكامل ٥٣/٢ ، التوجيه ٢٣٩ ، اللسان : صدح ، الخزانة ١٧/٤ ، شواهد الكشاف ٢١٢ ، الديوان ٤٢٩ .

(٣) ج ، ر بالمسموع ، وهو تحريف .

كان الغاء لكان معناهما واحداً ، كما أنَّ قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ ظَنَنتُ قائمٌ ، لافرق بينهما ، وأيضاً فإنَّ الفعل لايُلغَى في أول الكلام .

* * * *

والذي يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى ، نحو كسوتُ زيداً ثوباً ، وأعطيتُ عمراً درهماً ، ألا ترى أنَّ زيداً وعمراً آخذان في المعنى للثوب والدرهم .

والقسم الذي يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، ماعدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتُكَ بالخير .

والذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ : أعلَمَ وأرَى المنقولين من علِمَ ورأى المتعدّيين إلى مفعولين . وأنبأ ونَبّأ وأخبر وخَبّر وحدَّث إذا ضُمِّنَت معنى أعلمت .

* * *

وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال مابقي من أخوات رأيتُ وعلمتُ إذا نُقلت بالهمزة وأجاز أظنَنتُ زيداً عمراً قائماً : وأحسبتُ أخاكَ بكراً منطلقاً ، وأخَلتُ عبدَ الله بِشراً مُقيماً ، وأوجدتُ مُحمّداً عَمراً ضاحكاً ، قياسا على أعلمتُ وأرَيتُ (١) . وذلك غير جائز عندنا ، لأنّه لم يوجد من الأفعال المتعدّيةِ إلى مفعولين مانُقِل بالهمزة لا من هذا الباب ، أعني مالا يجوز فيه الاقتصار عليه ، ولا من غيره إلا أعلمَ وأرى ، ولفظان لاينبغي أن يُقاسَ عليهمـــا .

فصـــل

وينبغي أن يُعلم أنّه ماكان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جرٍّ لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاّ مع أنَّ وأنْ نحو : عجبتُ أنّكَ قائمٌ ، وعجبت أنْ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول أنَّ وأنْ بالصلة ،

(١) وأجازه أيضاً ابن السراج ، كما في همع الهوامع ١٥٩/١ .

والطول يستدعي التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها وهي اختارَ واستغفرَ وسَمّى وكَنّى ، بمعنى سَمّى ، وأمرَ . تقول : أمرتُكَ الخيرَ ، تريد بالخيرِ ، قال :

٢٠٠ أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ماأُمـرتَ بـه
فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ (١)

وتقول : اخترتُ الرجالَ زيداً ، تريد من الرجالِ ، قال الله تعالى : واختارَ موسى قومَهُ سَبعينَ رجلاً(٢)، معناهُ : من قومِهِ ، وسمّيتُكَ زيداً ، تريد بزيد قال الأخطل :

٢٠١ وسُمّيتَ كعباً بِشَرِّ العِظـام
وكانَ أبوكَ يُسمّى الجُعَلْ (٣)

يريد : سُمّيتَ بكَعبٍ ويُسمّى بِجُعَلَ .

وكنّيتُك أبا عبد الله ، تريد بأبي عبد الله / قال : [٥١ و]

٢٠٢ وما صفراءُ تُكنَى أُمَّ عَمـرو
كأنَّ سُوَيقَتَيْهـا مِنجَـلانِ (٤)

يريد تُكنَى بأمِّ عمروٍ . واستغفرُ الله ذَنبي يريد : من ذنبي ، قال الشاعر :

---

(١) ورد في شعر لعمرو بن معد يكرب ولأياس بن عامر والعباس بن مرداس. النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وقيل : جميع المال ، وعطفه من باب المبالغة . الكتاب ٧١/١ المقتضب ٣٦/٢ ، الكامل ٣٣/١ ، المؤتلف والمختلف ١٦ ، المفصل ٣٩١ ، ابن الشجري ٣٦٥/١ ، الخزانة ١٦٤/١ . (٢) الاعراف : ١٥٥ .

(٣) قاله الأخطل يهجو به كعب بن جعيل الشاعر التغلبي ، ونسب لجرير وهو في ديوان الأخطل مع ذكر القصة التي قيل فيها ، الأغاني ١٦٢/٧ ، العقد الفريد ٣٦٠/٣ ، التنبيه ١١٩ ، الاقتضاب ٤٥ ، ١٢٥ ، الخزانة ٢٢٠/١ ، ديوان الأخطل ٣٣٥ ، ديوان جرير : ٤٨٦

(٤) لحماد الراوية ، ونسب لأبي عطاء السندي . والرواية : أم عوف ، وهي كذلك في نسخة بحاشية ج وام عوف كنية الجرادة وهي التي أرادها بقوله صفراء . أبيات المعاني ٦١٢ الشعر والشعراء ٧٦٧ ، الأغاني ٣٣١/١٧ ، الحيوان ١٦١/٥ ، المحكم ٢٦٩/٢ ، اللسان : صفر .

٢٠٣ استغفرُ اللّـــه ذنبـاً لستُ مُحصيَـــهُ
رَبَّ العبادِ إليـهِ الوَجـهُ والعَمَلُ (١)

يريد من ذنبٍ ، ودعوتُكَ أبا عبد الله يريد بأبي عبد الله . قال الشاعر :

٢٠٤ دَعَتنيـــى أخاهـا أمُّ عمروٍ ولم أكـــنُ
أخاهـا ولـم أرضَعْ لها بِلبـــانِ (٢)

يريد دعتني بأخيها ، أي سمّتني بذلك . فإن أردتَ بدعا من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوتُ زيداً ، أي استدعيته .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعالِ إلاّ بشرط تَعيُّن موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ ،فإن نقَصَ هذانِ الشرطانِ أو أحدهُما لم يجز حذف حرف الجر أصلا . وما عدا ذلك لايجوز حذف حرف الجرّ من مفعولهِ إلى في في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

٢٠٥ تَمـرّون الديـارَ ولـم تعوجُـــــوا
كـلامكُـم علَـيّ إذنْ حَـرامُ (٤)

---

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . الوجه : القصد وهو بمعنى التوجه . الكتاب ١٧/١ معاني القرآن ٢٣٣/١ ،تأويل مشكل القرآن ١٧٧ ، مقاييس اللغة ٥٩/٦ ،الخصائص ٢٤٧/٣ ، الاقتضاب ٤٦٠ ، الخزانة ٤٨٦/١ .

(٢) رواه المبرد في الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن الحكم . الكامل ١٢٥/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٤ ، المفصل ٢١٥ ، المستقصى ٩٣/٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٨ .

(٣) قيل هو شاذ وليس ضرورة فقد ورد في النثر . الخزانة ٦٧١/٣ .

(٤) لجرير ، ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيي .
ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عمارة بن عقيل حفيد جرير : مررتم بالديار ، قال : فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة ،قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لاتعترض عليه الرواية الشاذة . الكامل ٣٤/١ ، المغنى ١٠٧ ، ٥٢٦ ، الخزانة ٦٧١/٣ ، الديوان ٥١٢ .

يريد على الديار فحذف على . وقول الآخر :

٢٠٦ تَحِنُّ فتُبْدِي مابها مِن صَبابةٍ
وأُخفِي الذي لولا الأسى لَقضاني (١)

يريد لقضى عليَّ ، وقول الآخر :

٢٠٧ فبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرَشْنَني هراساً به يُعلى فراشي ويُقشَبُ (٢)

يريد فرشْنَ لي .

وزعم عليُّ بن سليمان الأخفش(٣) أنّه يجوز حذف حرف الجرْ إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ماجاءَ من ذلك نحو : بريتُ القلمَ السكّينَ ، يريد بالسكين ، لأنّه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكّين . فإن اختلَّ الشرطان أو أحدُهما منع نحو : رغبتُ الأمرَ ، لايجوز لأنّه لا يعلم هل أردت : رغبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ ، وكذلك لايجوز : اخترتُ إخوتَكَ الزيدين ، لأنّه لايُعلم هل أردتَ : اخترتُ إخوتَكَ من الزيدينَ أوالزيدينَ من إخوتَكَ ، فلم يتعيّن موضع الحذف(٤) . والصحيح أنّه لايجوز شئٌ من ذلك وإن وُجدَ الشرطان فيه لقلّة ماجاءَ من ذلك إذ لايُحفظ منهُ إلاَّ الأفعالُ التي ذكرناها .

* * *

(١) لعروة بن حزام ، والضمير في تحن يعود على ناقة الشاعر ، الأسى : جمع أسوة وهي ما يتاس به الأنسان عن أحزانه ، الكامل ٣٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤ ، ١١٦٢ ، المغنى ١٥٢ ، اللسان : عرض قضى ، العيني ٥٥٢/٢ ، الدرر اللوامع ٢٣/٢ . الديوان .

(٢) النابغة الذبياني ، الهراس نبت كثير الشوك ، وفي حاشية ج ، ر : القشب : الخلط ونسر تشيب إذا خلطت له في لحم يأكله سماً فاذا أكله قتله فيؤخذ ريشه ، قال الهذلي :
به يدع الكمى على يديه يخر تخاله نسراً قشيباً
وقوله به يعنى بالسيف ، اه ، شرح المفضليات ٨٥٢ ، إصلاح المنطق ٤٠٦ ، اللسان قشب ، وفيه الحاشية السابقة . الديوان ٦٤ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير ، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما وبرع في النحو واللغة والأخبار . توفي ببغداد عام ٣١٥هـ ، ابن النديم ١٢٣ ، القفطي ٢٧٦/٢ ، ياقوت ٢٤٦/٣ .

(٤) في تعليقات الأخفش على الكامل مايتعارض وما نسب اليه هنا . الكامل ٣٤/١ .

وأمّا مايصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب مايتعدّى إلى واحد أو من باب مايتعدّى إلى أكثرَ ، فإن كان من باب مايتعدى إلى واحد نحو : ضربتُ زيداً ، فلا يخلو أن تقدّم المفعول أو تؤخرّه ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيداً ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ (١) ، قال الله تعالى: إن كنتم للرؤيا تَعبُرونَ (٢) ، وان لم يقدّم لم :يجز دخول اللام عليهِ إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله :

٢٠٨ فلّما أن تواقفنا قليـــــــلاً أنَخْنا للكلاكِـــل فارتميْنا (٣)

يريد أنخنا الكلاكِلَ .

وانمّا تدخل اللام عليهِ إذا تقدّم لأنّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ،فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية ولا يجوز دخول حرف الجّر عليه خلاف اللام إلاّ أن يُحفَظَ فيكون من باب ما زيدَ فيه حرف الجّر فلا يتجاوز نحو : مَسحتُ رأسَه وبرأسِهِ ،وخشّنتُ صدرَهُ وبصدرِه ، أو في ضرورة شعر نحو قوله / : [١٥ظ]

٢٠٩ هُنّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أخمرةٍ سودُ المحاجرِ لايقرأنَ بالسُوَرِ (٤)

يريد : لايقرأنَ السورَ . وقول الآخر :

٢١٠ نَضرِبُ بالسيفِ ونرجـو بالفـَرَجْ (٥)

يريد ونرجو الفـَرَجَ .

---

(١) ج ر : أزيد ، وهو تحريف . (٢) يوسف : ٤٣ .

(٣) لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني (جاهلي) يريد أنه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم . شرح الحماسة ٤٤٧ .

(٤) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي .
ويريد بربات الأخمرة النساء والخمار هو ماتستر به المرأة راسها .
المحاجر من الوجه حيث يقع عليه النقاب وما بدا من النقاب أيضا .
وروى : أحمرة وربات الأحمرة الإماء لأنهن يعملن عليها .
مجاز القرآن ٤/١ ، جمهرة اللغة ٤١٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٣ ، ٥٠٠ ، المغنى ٢٧ ، ١١٥ ، شواهد المغنى ١١٦ ، ديوان الراعي ٨٧ ، ديوان القتال ٥٣ .

(٥) نسب لراجز من بني جعدة . الفلج : موضع لبني قيس وقيل مدينة في أرض اليمامة لبني جعدة وبني قشير ، وفي الاقتضاب أن نرجو بمعنى نطمع . مجاز القرآن ٥/٢ ، ٤٤٩ . الاقتضاب ٤٥٨ ، معجم البلدان ٣٩٣/٦ ، المغنى ١١٥ ، الخزانة ١٥٩/٤ .

فأن كان من باب مايتعدى إلى أكثر من واحد لم يجز إدخال اللام على مفعوله ، تقدّم أو تأخرّ ، وسبب ذلك عندي أنّك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما ، وكذلك فيما تعدّى (١) إلى ثلاثة. فأن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير ، لأنّه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد .

وإن أدخلتها على أحدهما وتركتَ الآخر صار كأنّه قويٌّ ضعيف في حين واحد . قويٌّ من حيث قَوِيَ في حق الأول (٢) ، ضعيفٌ من حيث لم يقو في حقّ الآخر وذلك تناقض . لكنه يجوز في باب علمت أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيّره كأنه ظرف للفعل ، وتستغني به عن المفعولين ، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً فتقول : ظننتُ بزيدٍ وعلمتُ ببكرٍ ، أي جعلته موضعَ علمي وزيداً موضعَ ظنّي ، ومنه قولهُ :

٢١١ فقلتُ لهم ظُنّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ سَراتُهُم بالفارسيِّ المُسَرَّدِ (٣)

يريد : ظنّوا في ألفَي مدجّجٍ ، أي اجعلوهم موضعَ ظنّكم .

* * *

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذفَ اقتصار أو حذفَ الاختصار . فحذفُ الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له .

فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ ، في جواب من قال : أضربتَ زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢١٢ مُنعَّمَةٌ تَصونُ إليكَ منها كصونِكَ من رداءٍ شَرعَبيِّ (٤)

(١) ر : يتعدى . (٢) ر : الأصل ، وهو تحريف .

(٣) لدريد بن الصمة ، وقوله : ظنوا أي أيقنوا كما فسرها أبو عبيدة وابن الانباري والمرزوقي . سراتهم : خيارهم أو رؤساؤهم . الفارسي المسرد : الدروع المحكمة النسج صنعة فارس ، مجاز القرآن ٤٠/١ ، الاصمعيات ٢٣ ، جمهرة الأشعار ١١٧ ، الاضداد لابن الأنباري ١٤ ، شرح المرزوقي ٨١٢ ، الجمل ٢٠٨ ، أسرار العربية ٦٤ .

(٤) للحطيئة . الشرعبي : ضرب من ثياب اليمن . والضمير يعود على هند التي ينسب بها في أول القصيدة . الخصائص ٣٧٢/٢ ، المحتسب ١٢٥/١ ، ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ، الديوان ٣٥ .

يريد : تصون إليكَ منها الحديث .
ومثال حذف الاقتصار أن تقول : ضربتُ وأكلتُ ، تريد أنَّ هذين الفعلين قد وقعا مني . ولا تخبر بأيّ شيءٍ وقع . ومنه قوله تعالى: ﴿كلُوا واشربُوا﴾(١) أي أوقعوا هذين الفعلين .

وأمّا الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيتُ أو من باب علمتُ . فأن كان من باب أعطيتُ جاز حذفُ مفعوليه وحذفُ أحدهما وإبقاء الآخر حذفَ اقتصارٍ وحذفَ اختصارٍ .
فمثال حذف مفعوليه حذفَ اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوتَ زيداً ثوباً؟ كسوتُ. وفي جواب من قال : هل أعطيتَ زيداً درهماً؟ أعطيتُ. فحذفت المفعولين في الجواب للدلالة ماتقدّم عليه في السؤال .
ومثال حذفهما حذفَ اقتصار أن تقول : أعطيتُ أو كسوتُ، لاتريد أن تخبر أكثر من أنّه وقع منكَ هذان الفعلان .قال الله تعالى: ﴿فأما مَنْ أعطى واتّقى﴾(٢) . أي منْ وقع منه الإعطاء .
ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ زيداً، في جواب من قال: لمن أعطيتَ الدرهمَ؟ تريد أعطيتهُ زيداً ، فحذفت لفهم المعنى .
ومثال حذفه حذف اقتصار أن تقول: أعطيت/ زيداً ، ولاتُريد أن تخبر بما [٥٢و] أعطيت ، وأعطيتُ درهماً ، فلا تخبر لمن أعطيته .

وان كان من باب علمتُ فلا يخلو أن تحذفَ المفعولين أو أحدهما. فأن حذفت المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذفَ اقتصارٍ أو حذفَ اختصارٍ. فأن حذفتهما حذفَ اختصار جازَ ، ومنه قول الكميت :

٢١٣ بأيِّ كتابٍ أم بأيّةِ سُنّـــةٍ . ترىَ حُبَّهم عاراً علَيَّ وتَحسبُ (٣)
يريد : وتحسَبُ حُبّهم عاراً علَيَّ ، فحذف للدلالة ماتقدم.

---

(١) الطور : ١٩ . (٢) الليل : ٥ .
(٣) الشاهد من إحدى الهاشميات . والضمير في بهم يعود على آل بيت الرسول ، وقوله : بأي، متعلق بقوله : ترى ، الأغاني ١٥/١١٩ ، المحتسب ١/١٨٣ ، العيني ٢/٤١٣ ، الخزانة ٢/٢٠٧ ، ٤/٥ . الهاشميات ٣٦ .

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين .منهم مَنْ منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه (١) .ومنهم من أجاز وعليه أكثرُ النحويين(٢).ومنهم من فصّل فأجازَ في ظننتُ ومافي معناها ومَنَعَ في علمتُ ومافي معناها ،وهو مذهبُ الأعلم ومَنْ أخذَ بمذهبِهِ(٣) .

فأما الأخفش فحجته أنّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم.والدليل على ذلك أنّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم . قال الله تعالى :وظَنّوا مالَهُم مِنْ مَحِيصٍ(٤). فأجرى ظنّ مجرى والله ، كأنّه قال : والله مالهم مِن مَحِيصٍ . ومثل ذلك كثير . فكما لايبقى القَسَمُ دونَ جوابٍ فكذلك لاتَستَغني هذه الأفعال عن مفعولاتها (٥) .

وهذا لا حُجّة فيه ، لأنّ العرب لاتُضمّنُها معنى القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القَسَم ؟

وأمّا الأعلم ومن أخَذَ بمذهبه فحجّتهم أنّ كلّ كلام مبني على الفائدة . فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلّم به ،قال : فإذا قلت : ظَنَنتُ ، كان مُفيداً لأنّ الأنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله :ظَنَنتُ،أنّه قد وقع منه ظنٌّ ، وإذا قلت : عَلِمتُ ، كان غير مفيد لأنّهُ معلوم أنّ الأنسانَ لايخلو من عِلمٍ إذا له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعِلمِه أنّ الاثنين أكثر من الواحد .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : عَلِمتُ ،وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار لأنّ الكلام إذا أمكن حملهُ على مافيه فائدة كان أولى.

فإذا قال قائل : علمتُ، علِمنا أنّه أراد أنّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد.

(١) وهو الجرمي ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، الهمع ١٥٢/١ .

(٢) همع الهوامع ١٥٢/١ . (٣) همع الهوامع ١٥٢/١ .

(٤) سورة فصلت : ٤٨ .

(٥) قال ابن هشام : أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . المغنى ٤٤٨ ، وانظر الشاهد ٥٧ .

والصحيح أنّه يجوز حذف المفعولين في علمتُ وظنَنت وما في معناهما. وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكي سيبويه أنّهم يقولون : مَنْ يسمع يَخَل معناه : أي يقع منه خَيْلَةٌ ، وقال تعالى : أعندَهُ علمُ الغَيبِ فهو يرَى(١). أي يعلم. وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه.

وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً ، فأما الاختصار فجائز قليل ، فمن ذلك قوله :

٢١٤ ولقد نَزَلتِ فلا تظُنّي غيرَه مِنّي بمنزلةِ المُحَبِّ المُكرَمِ (٢)

تقديره : فلا تظُنّي غيرَهُ كائناً أو واقعاً . وقوله :

٢١٥ من را مثلَ معدانَ بنِ يَحيى إذا ما النسع طالَ على المَطِيّة (٣)

يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود ، فحذف لفهم المعنى ، ورأى بمعنى عَلِمَ لأنَّ العرب/ لاتحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم [٥٢ظ].

وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين فلا يجوز أن تقول : ظننت زيداً ، تريد وقع مني ظنٌّ بزيد ، ولا ظننتهُ . وسبب ذلك أنَّ هذه داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لابُدَّ له من خبر والخبر لابُدَّ له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر .

---

(١) النجم : ٣٥ .

(٢) لعنترة من معلقته ، المحب : اسم مفعول من أحب . قال التبريزي : وقوله : فلا تظني غيره ، أي لاتظني غير ماأنا عليه من محبتك . أهـ . وهذا يقتضي أنها اكتفت بنصب مفعول واحد ، وهو أيضا مذهب الرضي ، فلا حذف هناك ، شرح العشر ٩٢ ، المخصص ٢٤٢/١٢ ، العيني ٤١٤/٢ ، الخزانة ٥٣٩/١ ، ٤/٤ .

(٣) يروى هذا الشاهد في كتب اللغة لتخفيف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع الفين ، وفي النسخ : رأى ، وهو تحريف لأن الألف الثانية حذفت بعد تخفيف الهمزة وقد نص على ذلك ابن عصفور .
النسع : جلدة عريضة يشد بها الرحال . سر الصناعة ٧٢٨ ، اللسان : رأى .

وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاتُه أو أثنان منها ويبقى واحد ، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان .

فأن حُذفت كلها جاز على حذف الاقتصار وعلى حذف الاختصار .

فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمتُ ،في جواب من قال : هل أعلَمتَ زيداً عمراً منطلقاً ؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمتُ ، لا تريد أكثرَ من أن تعلمَ أنّه وقع منك إعلامٌ خاصة ، ولم تتعرّض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحدٍ فجائز على الاختصار ، وأمّا على الاقتصار فغير جائز ، فمثالُ حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً ؟ أعلمتُ زيداً ، أو أعلمتُ زيداً عمراً . وتحذف مابقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

ومثال حذف الاقتصار أن تقول : أعلمتُ زيداً أو أعلمتُ زيداً أخاكَ ، من غير دلالة على المحذوف ، وإنّما لم يجز ذلك لالتباس أعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من علِمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجز لذلك ، الا ترى أنّك إذا قلت : أعلمتُ زيداً أخاكَ ، لم تدرِ هل هي أعلمتْ المنقولة من علِمتْ بمعنى عرفتُ ، فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علِمتُ المتعدّية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولا واحداً ؟

واذا قلت : أعلَمتُ زيداً ، لم تدر أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفتَ مفعولين ، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفتَ مفعولاً واحداً فلّما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز .

ولم يجز في أخوات أعلمتُ ، وإن كان ذلك فيها لا يؤدّي إلى اللبس ، حملاً على أعلمتُ لأنّها إنّما تعدّت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها .

هذا مذهب سيبويه ومن أخذَ بمذهبه (١) ، وأما غير سيبويه فإنّه أجاز ذلك

---

(١) انظر الكتاب ١٩/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ .

مالم يؤدِ إلى بقاء أحد المفعولين اللذين أصلهما المُبتدأ والخبر وحذف الآخر. وأجازوا : أعلمتُ زيداً ، إذا قدّرت زيداً المفعول الأول ، فإن قدّرته الثاني أو الثالث لم يجز ، لأنّ الثاني لايستغنى عن الثالث ، ولاالثالث عن الثاني لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا : أعلمتُ زيداً أخاكَ ، إذا قدّرت هذين (١) المفعولين (٢) هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً ، فإن قدّرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً ، لما ذكرنا من أنّ المفعولين الثانيين لا يستغنى أحدهما عن الآخر/ وذلك عندنا كلّه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره .[٥٣و]

* * *

وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول ، وُسطّت أو أُخرّت ، بجواز الالغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخّرت نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ. إلا أنّ الالغاءَ أحسن مع التأخير والأعمال أحسن مع التوسط ، فاذا تقدمت لايجوز إلا الإعمال نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك ، فإنّهم يجيزون الالغاء مع التقديم وإن كان الاعمال عندهم أحسن ، ويستدلون على ذلك بقوله :

٢١٦ كذاكَ أدّبتُ حتى صارَ من خُلُقِي
أنّي وجدت مِلاكُ الشيمةِ الأدب (٣)

برفع مفعولي وجدتُ . وذلك لا حجة فيه ، لأنّ وجدتُ متوسط بين

---

(١) ر : هذا وهو تحريف (٢) ج : الفعلين

(٣) روى مع بيت آخر في الحماسة ونسبا لبعض الفزاريين ، والرواية فيهما بنصب القافية وعليها لاشاهد فيه . والبيت يخرج على تقدير لام ابتداء محذوفة فتكون وجد معلقة عن العمل لا ملغاة أو على تقدير ضمير الشأن كما نقل ابن جني . شرح المرزوقي ١١٤٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ ، التوضيح ١٢٣/١ ، العيني ٤١١/٢ ، الخزانة ٥/٤ .

اسم أنَّ وخبرها ، وهي الجملة من قولك: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ(١)، ولم يُعنَ بالتوسط إلاّ أن تجيءَ وسط كلام لاصدره .وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى في (٢) إلغائـها .

وقد أجاز البصريون : متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ؟ برفع المفعولين لكون تظن لم تجيْ صدر الكلام . وأيضاً فإنّه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي : ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، في موضع المفعول الثاني لوجدت ،ويكون مفعول وجدت الأولَ ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره :وجدتـه ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، أي وجدت الأمر هكذا .

وانما الغيت هذه الافعال ولم تلغ اعطيت وكسوت وماكان نحوهما ، لأنَّ بابها أن لاتعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر،وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك:قال زيدٌ عمروٌ منطلق، وقرأتُ الحمدُ للّه ربِّ العالمين ،لكنّها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنّها أفعال كما أنّها أفعال ، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك .

فإن قيل:فهلاّ نصبت «قرأتُ وقالَ» المبتدأ والخَبَرَ تشبيهاً بأعطيتُ كما فعلت ذلك بظننتُ وأخواتها ؟ فالجواب : إنَّ ظننتُ وأخواتها لا يليهاإلاّ اسمان أو ماهو بمنزلتهما ، كما أنَّ أعطيتُ وبابه لا يطلب إلاّ اسمين ، وقرأتُ وقالَ قد يقع بعدهما الجمل الفعلية نحو : قال زيدٌ : قامَ عمروٌ ، وقرأت : اقتَربَت الساعةُ (٣) . فلما كانت ظننتُ وأخواتها أشبهبأعطيتُ من قلتُ وقرأتُ وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها،فإذا ثبت أنَّ الأصل فيها أن لا تعمل تبيّنَ لِمَ انفردت بالإلغاء .لأنَّ في ذلكرجوعاً إلى الأصل.

فإن قيل : فلأيِّ شيءٍ لم تُلغَ الا متوسطة أو متأخرة ؟ فالجواب: إنّها إذا كانت في أول الكلام كان مابعدهامبنياًعليها ،وإن (٤) لمتكن أول الكلام فإنّك إن أعملتَها قدَّرت أيضاً أنّ الكلاممبنيعليها ، وإذا ألغيتَها قدَّرت أنَّ

---

(١) الصواب ان خبر (أن) جملة وجدت ملاك الشيمة الأدب.

(٢) ج ، ر : بن ، وهو تحريف .

(٣) القمر : ١ . (٤) ر : واذا .

الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم أو فيما تظنُّ أو فيما تزعم، فكأنّك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ، أردت أن/[٥٣ظ] تقول أولا زيدٌ منطلقٌ، ثم أردت بعد ذلك أن تبيّن أنّ ما ذكرته من قولك: زيدٌ منطلقٌ معلوم عندك أو مظنون أو مزعوم. فكأنّك قلتَ عُقَيْب قولك: زيدٌ منطلقٌ، فيما أظن أو فيما أزعم أو فيما أعلم.

فإن أكدّت هذه الأفعال بالمصدر فالاعمال ليس الا، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك: ظننتُ ظناً زيداً قائماً، وزيداً ظننتُ ظناً قائماً، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً، وإنّما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض، وذلك أنّك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملا لها ملغياً لها في حين واحد. وأيضاً فإنّك من حيث تلغى لم تبن الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدِّر أنّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام، إذ لا يؤكد من الكلام الا موضع الاعتماد والفائدة.

فإن أكدّت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالأعمال ولا يجوز الإلغاء إلاّ قليلا جداً، إلاّ مع التوسط والتأخر. والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر، وذلك نحو قولك: زيداً ظننتُهُ قائماً، أو زيداً ظننتُ ذاكَ قائماً، فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت، وكذلك ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير اليه.

فمثال إعادة الضمير عليه قولُه تعالى: اعدِلوا هو أقربُ للتقوى (١). أي العدلُ أقرب للتقوى.

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى: ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمور (٢). أي إنّ صبره.

فإن قال قائل: فلأي شئٍ جاز الالغاء معهما ولا يجوز مع المصدر؟ فالجواب:

(١) المائدة: ٨. (٢) الشورى: ٤٣.

إنّهما لمّا كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك إلغاؤها، اذ لا تكون كأنّك مُعمِلٌ مُلغٍ في حال واحد ،بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين وكالملغاة بالنظر إلى الضميرواسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما . فإن قال قائل : فلأىّ شيئٍ كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة ؟ فالجواب : إنّ الضمير وإن كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الاعراب في المصدر ، الا ترى أنّ كلّ واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب. فشابه الضمير المصدر من هذه الجهـة .

اما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولاله صيغة تقوم مقامَ الإعراب فبعد شبهه عن المصدر ، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير .

* * *

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين لايجوز(١) الاقتصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني ،والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث .

ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلافَ هذين المفعولين ، والسبب في ذلك/أنّ المفعول الثاني من باب ظَنَنت والثالث من باب أعلَمتُ [٥٤و] هما في الأصل خبر ابتداء ، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها.

* * *

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنيابة أنّ واسمها وخبرها وأنْ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من (٢)باب ظننتُ والمفعولين الثاني والثالث من (١) باب أعلمتُ ، ولا يسد في غير ذلك إلاّ مسد اسم واحد ،فتقول: ظننتُ أنّ زيداً قائم وأعلمتُ عمراً أنّ أباه قائم .

---

(١) ج ، ر : فلا ، وهو تحريف .

(٢) ر : في .

وإنّما جاز ذلك لطول أنّ بالاسم والخبر ، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف فكأنّ الأصل أن تقول : ظننتُ أنّ زيداً قائمٌ واقعاً، وأعلمت زيداً أنّ أباه منطلقٌ واقعاً ، أي ظننتُ قيامَ زيدٍ واقعاً، وأعلمته انطلاقَ أبيه واقعاً ، إلاّ أنّك حذفت للطول .ومما سهل ذلك أيضاً جريان المفعولين بالذّكر في صلة أنّ ، ألا ترى أنّك تقول: ظننتُ أنّ زيداً قائمٌ ، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، في صلة أنّ .

وكذلك اذا قلت :أعلمتُ زيداً أنّ أباه قائم ، قد جرى ذكر المفعولين في قولك أعلمتُ زيداً أباه قائماً ، في صلة أنّ .

* * *

وأجاز المازني إنابة ذلك(١)مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمتُ الثاني والثالث فأجاز أن تقول : ظننتُ ذلك ،في جواب من قال : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ وأشرت بذلك إلى مفعوليّ ظننت. وكذلكأعلمتُ زيداً ذلك في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ؟فتشير بذلك إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد ، كما فعلت ذلك في أنّواسمها وخبرها وهي تقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الاشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين لأنّ العرب قد تفعل ذلك(٢)،قال الله تعالى : لا فارضٌ ولا بِكر عوانٌ بين ذلك(٣) فأشار بـ «ذلك» وهو مفرد إلى الفارضِ والبِكر .

وهذا عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضاً فأنّ ذلك ليس فيه ما سوغ في أنّ وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

فأذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب : ظننتُ ذاكَ ، على أنّ ذاك إشارة إلى المصدر ، لأنّ ذلك قد ثبتَ في مثل قوله تعالى : ولَمَنْ صَبَرَ

---

(١) كذا في ج ، ر والأولى : ذاك .

(٢) الكتاب ٤٦١/١ . (٣) البقرة : ٦٨ .

وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لمَن عَزمِ الأمورِ (١) أي صبره .

ومما يدل على فساد مذهبه قوله :

٢١٧ ياعَمرو إنّكَ قدملَلتَ صَحَابتي وصَحابتَيك،أخال ُذاكَ قَليلُ (٢)

فأتى مع ذكر المفعولين «ذاك» ولو كانت إشارة الى المفعولين لم يحتج الى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أنَّ ذاك إشارة الى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنّه يجوز الألغاء مع تأكيد الفعل بالأشارة إلى المصدر .

وقد رد الفارسي أيضاً على المازني بأنّه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها فكنت / تقول في جواب من قال : هل (٣) زيدٌ قائمٌ ؟ ذاكَ . أي زيدٌ قائمٌ ، فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه .

وللمازني في الانفصال عن هذا بأنَّ جَعْلَ العرب لفظاً بدلا عن (٤) لفظ ليس بقياس ولو كان قياساً لجاز أن تُناب أنَّ واسمُها وخبرُها مناب اسمين في مثل : لعلَّ أنَّ زيدا قائم ، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنَّ ذلك ليس بقياس ، لكن الذي يفسد مذهبة ما قدمناه .

* * *

وانفردت أفعالُ القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه. والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً اليه اسم استفهام أو تدخل عليه لام الابتداء أو أنَّ وفي خبرها اللام أو ما النافية ، فهذا كلّه لايجوز معه الا التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) استشهد به ابن هشام لجواز الاشارة إلى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار اليه كقولك: ضربته ذلك الضرب . وجملة اخال ذاك اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، ولم أجد نسبة للبيت ، المقرب ٣٠ ، المغنى ٧١٤ .

(٣) ج : هذا ، وهو تحريف . (٤) ر : بن .

في المعنى . ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وان يعمل بالنظر الى المعنى .

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه: علمتُ أزيدٌ في الدارِ أمعمروٌ . ومثال كونه اسم استفهام: علمتُ أيّهم في الدارِ . ومثال كونهُ مضافاً إلى اسم استفهام: علمتُ أبو أيّهم زيدٌ . ومثال دخول اللام عليه : علمت لزيدٌ قائمٌ . ومثال دخول ما النافية عليه: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ . وظننتُ ما عمروٌ منطلقٌ . ومثال دخول إنّ وفي خبرها اللام: علمتُ إنّ زيداً لقائمٌ. فجميع هذا لاسبيل إلى اعمال الفعل معه . ومثال كونه مستفهما عنه في المعنى : عرفتُ زيداً أبو منْ هو ، الا ترى أنّ زيداً لم تدخل عليه همزةُ الاستفهام ، ولا أُضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام ، لكنه في المعنى مستفهم عنه ، لأ نكَ إذا قلت: عرفتُ زيداً أبو من هو، فمعناه : أزيدٌ أبوعمرو أم أبوغيره ؟ فلذلك جازَ أن تقول : عرفتُ زيداً أبو من هو ، برفع زيدٍ ونصبه، نظرا إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى.

ولا يعلق من غير أفعال القلوب الا سل نحو : سلْ زيداً أبو من هو ، وذلك أنّه سببٌ لفعل القلب ، الا ترى أنّ السؤال سببٌ من أسبابِ العلم ، فأجرى سبب مجرى المسبب .

وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وان لم تكن من أفعال القلوب ، فتكون في ذلك بمنزلة سلْ ، لانها سبب من أسباب العلـم ، واستدلّ بقول العرب : أما ترى أيَّ برقٍ ها هنا ؟

وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون «ترى» بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلم أي برقٍ ها هنا ؟ واذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ، لأ نّ التعليق بابه أن يكونَ في (١) أفعالِ القلوبِ .

* * *

واذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر

---

(١) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

نحو فكرت ، أو من باب ما يتعدى الىواحد بنفسه نحو عرفتُ ، أو من باب مايتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمتُ .

فأن كان من باب مايتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد استاط حرف الجر نحو : فكرتُ أيهم زيدٌ / كأنه في الأصل [٥٥و] فكرتُ في أيهم زيدٌ الا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب ، لأنَّ مايصلِ اليه الفعلُ بحرف جر اذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه ، نحو أمرتكَ بالخيرِ ، وأمرتكَ الخير

وان كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله . نحو : عرفتُ أيّهم زيدٌ .

وان كان من باب مايتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سدت الجملة مسد المفعولين ، نحو : علمتُ أيّهم زيدٌ ،

فأن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه واعماله فيه ثم أعلمتَ الفعل فيه فنصبته فأنَّ ذلك الفعل العامل فيه لايخلو (١) من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر ، فلا تقول : فكرتُ زيداً أبو منْ هوَ ، لانَّ فكرت لايصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرفِ الجرّ قياساً كما تقدّم .

فأن كان (الفعلِ من باب) (٢) مايتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو : علمتُ زيداً أبو منْ هو ، كان الاسمُ المنصوبُ المفعولَ الاولَ وسدت الجملة مَسدَّ المفعول الثاني .

وان كان من باب يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عـرَفتُ زيداً أبو مـَنْ هو ، كان الاسمُ مفعولا بعرفتُ ، باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف .

فمنهم (٣) من ذهب إلى أنها في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لانَّ جملة المبتدأ

---

(١) ج ، ر : فلا ، والفاء زيادة .

(٢) سقط مابين القوسين من ج ، ر .

(٣) ر : منهم .

والخبر اذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها ، ولا يتغير المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول الواو نحو : جاءَ زيدٌ يدُهُ على رأسهِ ، وان شئتَ قُلتَ : ويدُهُ على رأسهِ ، والمعنى واحدٌ ، وانتَ لو قلتَ : عرفتُ زيداً وأبو منْ هو ، لم يكن معناه كمعنى عرفتُ زيداً أبو منْ هو ، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو : عرفتُ أبو منْ زيدٌ ، ومع الواو ، عرفتُ زيداً وعرفتُ أبو منْ هوَ ، فدلَّ ذلك على أنَّ الجملة ليست في موضع الحال ؛

ومنهم من ذهبَ إلى انها في موضع مفعول ثان ، وأنَّ عرفتُ ضُمنَتْ معنى علمتُ فتعدَّتْ إلى مفعولين ، كما ضُمنَتْ نبأت وأنبأتُ وأخبرتُ معنى ، أعلمتُ فتعدَّت تعديها . وذلك فاسد لانَّ التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنّك قلت : عرفتُ زيداً عرفتُ أبو منْ هو .

فأن قيل : من أي أقسامِ البدلِ هذا ؟ فالجواب : انّه من باب بدل الشيءِ من الشيءِ . فأن قيل : فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو ، فالجواب : انَّ ذلك على مضاف محذوف تقديره : عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو منْ هو والقصة هي الجملة (١)

• • •

ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الاعمال ، كما تقدَّم (٢) الا مع أريتَكَ ، من قول العرب : أريتَكَ زيداً أبو منْ هو ، فأنَّ العربَ التزمت في الاسمِ النصبَ ، وذلك أنَّ رأيتُ وان كانت بمعنى [٥٥ ظ] علمتُ فأنَّ العربَ أدخلتها معنى أخبرني ، الا ترى أنَّ المعنى : أخبرني أبو منْ زيدٌ ، فلما دَخلها معنى أخبرني واخبرني لا تُعلق لانّه ليس من أفعالِ القلوبِ (٣) .

(١) الظاهر أن المصنف يختار الرأي الثالث لسكوته عنه وعدم رده .
(٢) ر : قدمنا .
(٣) العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لما وتقديره ، لم تعلق هي أيضا أو نحوه .

وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمنها معنى القسم ، فأذا فعل بها تلقيت بما يتلّقى به القسم ، فتقول: علمتُ ليقومَنّ زيدٌ ، وظننتُ لقد قامَ عمروٌ كما تقول : واللهِ ليقومنّ زيدٌ ، وواللهِ لقد قامَ عمروٌ (١)

ولا يخلو أن يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدٍّ . فأن كان غير متعد فلا موضع لجملة الجواب من الأعراب نحو قولك : بدا لي ليقومنّ زيدٌ . قال الله تعالى : ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآياتِ ليَسجُنُنّهُ حتّى حينٍ (٢) فقولك: ليقومنّ زيدٌ لا موضع له من الاعراب ، لأنّ بدا لا يتعدى . وان كان متعدياً نحو : علمتُ ليقومنّ زيدٌ وعرفتُ ليخرُجنّ عمروٌ ، ففي ذلك خلاف بين النحويين. منهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل . فأن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو : علمتُ ، كانت الجملة في موضع المفعولين ، وان كان يتعدى إلى واحدٍ نحو عرُفت كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الأعراب ، لأنّ الفعل وان كان متعدّياً قد ضمّن (معنى) (٣)مالا يتعدّى، فلذلك لم يتعدَّ، كما أنّ أنباتُ وان كانت في الاصل لاتتعدّى لما ضمّنت معنى مايتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت تعدّيه ، وهذا هو الصحيح عندي .

(١) انظر الشاهد ٥٧ وما بعده..
(٢) يوسف : ٣٥ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .

باب ما تتعدى اليه الافعالُ المتعدية وغيرُ المتعدية

جميع ما تتعدى اليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية ثمانية أشياء : المصدرْ وظرفُ الزمان وظرفُ المكان والحالُ والتمييزْ والاستثناءُ والمفعولُ معه والمفعولُ من أجله ، إلاّ أنّ الذي يذكرُ منه في هذا الباب أربعة ، وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، وما عدا ذلك يُفرد له مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإنّما لم يذكر في هذا الباب إلاّ هذه الأربعة لأنّ الفعل يتعدّى اليها على اللزوم ، والأربعة الأخرى لاتلزم ، ألا ترى أنّ كلّ فعل مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه ، وأنّه لابدّ له من زمان ومكان يكون فيهما . وكذلك أيضاً لابدّ للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها . وأمّا التمييز فقد لايكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج الى تمييز .

وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولا فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد لا يكون فلا يحتاج اذ ذاك إلى مفعول معه .

وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل اذ ذاك مفعول من أجله .

فقد تبيّن أنّ اللازم من هذه الثمانية الأربعه المتقدمة .

* * *

فأما المصدر فهو اسم الفعل نحو : ضَرْب وقِيام أو الاسمُ القائم مقامه نحو : سرتُ قليلاً ، وضَرَبْت سوطاً .الاصل: سِرتُ سيراً قليلاً،فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه / وضَرَبْتُ ضربةَ سوطٍ، فحذف المضاف وهو [٥٦و] ضربة وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب بأعرابه .

أو عددُه نحو : ضَربتُ عشرينَ ضَرْبةً ، فعشرين مصدر لأنّه عدد لمصدر.

او ماضيف اليه إذا كان المضاف هو المضاف اليه في المعنى نحو : ضَرَبتَ كلَّ الضَرْبِ، فكلّ مضافٍ إلى الضرب، وهو في المعنى شيء واحد .

أو بعضُه نحو ضَرَبتُ بعضَ الضَرْبِ. فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى جزء من الضرب .بشرط أن يكون منصوباً بعد فعله الذي أخذ منه نحو : ضَرَبتَ ضرباً أو بعد معنى الفعل الذي أخذ منه نحو.: أتيتُ مشياً ، فمشياً منصوب بعد أتيت ، وأتيتُ في معنى مشيتُ.

أو اسمٍ جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه .

* * *

وظرف الزمان : وهو اسم الزمان نحو اليوم والليلة أو ما قام مقامه نحو : سِرتُ قليلا ، تريد زمناً قليلا فحذفت الموصوف وهو زمان وأقمتَ صفته مقامه وهو قليل . ونحو : أتيتُ قدومَ الحاّج ، فحذفت اسم الزمان وهو وقت وأقيم المضاف اليه مقامه وهو قدوم . أو عدده نحو سِرتُ عشرينَ يوماً ، أو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سِرتُ جميعَ الشَهرِ ، فجميع مضاف الى الشهر (وهو) (١) والشهر في المعنى شيء واحد .

أو بعضُه ، نحو : سرتُ بعضَ الشهرِ ، فبعض مضاف إلى الشهر وهو في المعنى جزءٌ من الشهر ، بشرط أن يكونَ في جواب من سألَ بكم ، نحو : سِرتُ عشرينَ يوماً ، ألا ترى أنّ ذلك يصلح في جواب (من قالَ : كَم سرتَ أو في جواب من سأل بمتى ، نحو : سِرتُ يومَ الجمعة، ألا ترى أنّ ذلك يصلح في جواب) (٢) من قال : متى سِرتَ ؟

* * *

وظرف المكان : هو اسم المكان نحو : جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ ، أو ما قامَ مقامه نحو : جلستُ قريباً منكَ ، أصله : جلستُ مكاناً قريباً منك ، ثمّ حُذِف الموصوف وهو مكان وأُقيمت صفته مقامه ، وهو قريب ، ولا يُتصَوّر الا في الصفة خاصة . أو عدده نحو : سِرتُ عشرينَ ميلا،

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) سقط ما بين القوسين من ر.

فعشرين ظرف مكان لأنّه عدد للميل وهو مكان . أو ما أُضيفَ اليه اذا كان المضاف هو المضاف اليه في المعنى نحو : سِرتُ جميعَ المِيلِ ، فجميع مضاف الى الميل وهو الميل في المعنى . أو بعضُه نحو : سِرتُ بعضَ الميلِ ، فبعض مضاف الى الميل وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب كَمْ ، نحو : سِرت عشرينَ ميلا ، ألا ترى أنّ ذلك يصلح في جواب كم سرتَ ؟ أو في جواب أينَ نحو : جلستُ خلفَكَ ، ألا ترى أنّ ذلك يصلح في جواب من قال : أينَ جلستَ ؟

* * *

والحال : وهو كلّ اسمٍ منصوب على معنى «في» مفسر لما أُبهم من الهيآت نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنّك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيأة زيدٍ في وقت المجيىء مبهمة . ومثال المؤكدة : قامَ زيدٌ قائماً .ألا ترى أنّ المعنى قامَ زيدٌ/ في حال أنّه قائم.ومعلومٌ من قولك: قام زيدٌ[٥٦ظ] بانه قائم ، إلاّ أنّك أتيت بقائم تأكيداً ، ومن ذلك قوله تعالى : وأرسلناك للناسِ رسولا (١) ، الا ترى أنّ المعنى : أرسلناكَ في حالِ أنّك رسولٌ . ومعلوم من قوله تعالى : أرسلناكَ أنّه كان رسولا ، لكنّه أكدَ بذكر الرسول .

* * *

والمصدر ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود .

فالمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو قيام وضربٍ ، ألا ترى أنّ قياماً يقع على ما قلّ وكثُر ، وكذلك ضَربْ . والمختص : ما كان اسماً لنوع نحو القهقرى ، فأنه اسمٌ لنوع من الرجوع . والقُرفصاء فأنّه اسم لنوع من القعود، والصمّاءاسم لنوع من الاشتمال (٢). أو ما تخصص بأضافةٍ

(١) النساء : ٧٩ .

(٢) القرفصاء أن يقعد الأنسان على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضمهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب . والصماء : أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً فيسد المنافذ على يديه ورجليه .

نحو : ضربتُ ضربَ شُرطيّ ، أو بالألف واللام نحو الضَرب ، أو بالنعت نحو قولك : ضَربتُ ضرباً كثيراً ، أو شديداً . والمعدود : ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الأفراد نحو ضربةً وضربتين ، أو كان اسم عدد نحو عشرين ضربة .

* * *

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم ومختص ومعدود . فالمبهم ما يقع على قدر من الزمان غير معيّن نحو في(١) وقت وزمان وأمثال ذلك . والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصَفَر والأيام كالسبت والأحد أو مختص بالأضافة نحو يوم الجمل أو يوم حليمة(٢) ويوم قيام زيد وأَمثال ذلك . أو بالألف واللام نحو : اليوم والليلة أو بالنعت نحو : جلست مَعَك يوماً اجتمعنا فيه بزيد وأمثال ذلك . والمعدود ماله مقدارٌ معلوم من الزمان نحو سنة وشهر ويوم الجمعة .

* * *

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً : مُبهَم ومختص ومعدود . فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تُحيط به (نحو خلفَكَ وقدامه وأمثال ذلك . والمختص عكسه وهو ماله أقطار تحصره ونهايات تُحيط به) (٣) نحو الدار والمسجد . والمعدود : ماله مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد .

* * *

والحال تنقسم قسمين : مؤكّدة ومبيّنة ، فالمبيّنة هي التي تفيد من المعنى مالا يُفيده الكلام الذي يكون فيه نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكاً . ألا ترى أنّه لو لم تجيء بضاحك لم يكن قولك : جاءَ زيدٌ ، مفيداً معناه ، والمؤكّدة : هي التي يعطي معناها الكلام الذي تكون فيه نحو قوله تعالى :

(١) ليس في ر(في) ولعلها محرفة عن (حين) .

(٢) يوم حليمة احدى وقائع العرب في الجاهلية بين غسان والضجاعم . وحليمة ابنة رئيس غسان .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

وأرسلناكَ للناسِ رسولا (١).ألا ترى أنّه لو لم يذكر رسولاً لكانَ قوله تعالى : وأرسلناكَ للناسِ . يُعطِي معناه .

* * *

وأعلم أنَّ الأفعال كلّها تتعدّى الى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود والى ضربَي الحال المؤكّدة والمبيّنة بنفسها ، الاّ ظروف المكان المختصة فانَّ الفعل لايصل اليها الاّ بواسطة نحو : قمتُ في الدارِ وقعدتُ في المسجدِ ، لايقال : قمتُ الدارَ ولا قعدتُ المَسجدَ . وكذلك حكم كلّ ظرف مكان مختص، إلا أنَّ العرب شذّت من ذلك في نحو. «ذهبتُ» مع الشام و«دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص (٢) .

وزعم أبو الحسن أنَّ دخلت متعدّية الى/مفعول به وأنَّ الدار وأشباهها[٥٧و] منصوب بعدها على أنّه مفعول (٣).والذي حمل على ذلك اطراد وصول دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلتُ المسجدَ ودخلتُ الحمّامَ ، فجعلها من قبيل ما يتعدّى بنفسه ، لذلك فالبيتُ بعد دخلت - عنده - منصوب على حدّ انتصابه بعد هدّمتُ ، ولم يجعل : دخلتُ البيتَ ، من قبيل : ذهبتُ الشامَ ، لقلّته .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد من غير جهة .

و ذلك أنَّ دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعدّ فكذلك نقيضه ، لأنَّ النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه ، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدلّ على الامتلاء والتعظيم نحو ريّان ، ورجلُ جُمّاني للعظيم الجُمّة (٤) ورقباني عظيم الرقبة .ثمّ قالوا : عطشان ، فزادوا الألف والنون فيه وان لم يكن بابه ذلك ، حملا على نقيضه وهو ريّان . ومنها أنَّ نظيرها عبَرتُ وهي غير متعدّية فكذلك دخلت ، لأنَّ النظير أيضاً كثيراً ما يجري مجرى نظيره (٥) .

---

(١) النساء : ٧٩ . (٢) انظر الكتاب ١/١٥، ١٦.

(٣) والى مثله ذهب الجرمي والمبرد . المقتضب ٤/٦٠، ٣٣٧ .

(٤) الجمة : مجتمع شعر الراس أو ما سقط على المنكبين من شعر الراس .

(٥) الاحتجاج بالنظير والنقيض لصحة مذهب سيبويه نقل عن ابن السراج . أنظر حاشية المقتضب ٤/٦١ .

ومنها أنّ مصدر دخلت الدّخول ، والفعول في الغالب مصدر مالا يتعدّى نحو القعود والجلوس ، ولا يجيء في المتعدّى الاّ قليلا نحو اللزوم والنهوك والحمل على الأكثر أولى .

ومما يدلّ دلالة قطعية على فساد مذهبه أنّ دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أنّ الفرق بين الظرف وبين المفعول به انّ المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربتُ زيداً ، فزيداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو : قمتُ خافكَ ، فالخلف محلّ للقائم وقيامه ، فكذلكَ دخلتُ يتعدّى الى ما بعده على أنّه ظرف ، لأنّك اذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنّهم يقولون : دخلتُ في الأمرِ ، ولا يوصل الى الأمر وأشباهه من المعاني الاّ بفي ، فلو كانت «دخلتُ» متعدّية بنفسها لما عدّوها الى الأمر بـ «في» ، فدلّ ذلك على أنّها غير متعدّية بنفسها .

فأن قيل : فلأيّ شيء لم يقولوا : دخلتُ الأمرَ ، كما قالوا : دخلتُ الدارَ ؟ فالجواب : إنّ قولَكَ : دخلتُ في الأمرِ ، مجاز من جهة المعنى لأنّ الدخول حقيقة إنّما يُتصوّر في الأجسام وحذفُ حرف الجرّ مجازٌ فكرهوا التجوز بعد التجوز .

وما عدا «دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص ، و «ذهبتُ» مع الشام لايصل الا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً الاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

٢١٨ قلنَ عسفانَ ثُمّ رُحْنَ سِراعاً يَتطلّعنَ من نِقاب الثغورِ(١)

فأوصلَ الفعلَ الى عسفان بنفسه وهو ظرف مكان مختص . ونحو قول الآخر :

---

(١) لكثير عزة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن سراعاً طالعات عشية من غزال

ولعمر بن أبي ربيعة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن عشياً قاطعات ثنية من غزال

وعسفان وغزال موضعان بالحجاز بين مكة والمدينة . الأغاني ٢١٧/١ ، معجم البلدان ١٧٣/٦ ، تثقيف اللسان ٢٥٧ .

٢١٩ جَزَى اللهُ بالإحسانِ ما فَعلا بكم رفيقَينِ قالا خيمتي أم مَعبَدِ(١)

فأوصل قالَ بخيمتي وهو ظرف مكان مختص بنفسه ، ونحو قول الآخر :

٢٢٠ لَدنٌ بهزِّ الكفِ يَعسِلُ مَتنُهُ فيهِ كما عَسَلَ الطَّريق الثَّعلبُ(٢)

يريد : في الطريق ، فأوصل الفعل الى الطريق بنفسهِ وهو مختصّ ، ولا يجوز شيء من ذلك في الكلام .

* * *

وزعم بعض النحويين أنّ قول العرب : ذهبتُ الشامَ ، على معنى : في الشام وليس بشاذّ(٣).واستدلوا/ على ذلك بأنّ الشام في معنى(٤) شآمة [٥٧ظ] فكأنّك أذا قلت : ذهبتُ الشامَ قد قلت : ذهبتُ شآمةً ، وذهبت ينبغي أن يصل إلى شآمة بنفسه لابهامه ، فكذلك الشام ، وأجاز : ذهبتُ اليَمَنَ ، قياساً على : ذهبتُ الشامَ ، لأنّ اليَمَن فيه أيضاً معنى يَمْنَة ، وأنتَ لو قلت : ذهبتُ يمنةٍ ، لوصل الفعلُ اليه بنفسه لأبهامه، فكذلك اليَمَنُ .

ومما قويَ عنده مذهبه هذا — أعني أنّ اليَمَن فيه بمعنى يَمْنة — قوله :

(١) أول أبيات تنسب لرجل من الجن هتف بها في مكة حين تركها الرسول (ص) وابو بكر مهاجرين الى المدينة . ورواية البيت .

جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين حلا خيمتى ام معبد

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ولزهير بن ابي سلمى بيت يقول فيه

جزى الله بالأحسان ما فعلا بكم فابلاهما خير البلاء الذي يبلو

وام معبد هي المرأة الخزاعية التي ضيفت الرسول (ص) وابا بكر (رض) . الروض الأنف ٧/٢، المقرب ٣٩ شواهد الكشاف ٣٧٣، الدرر اللوامع ١٦٩/١ .ديوان زهير ١٠٩.

(٢) لساعدة بن جؤية الهذلي يصف رمحاً . اللدن : اللين الناعم . يعسل يشتد اهتزازه ، وعسل الثعلب في عدوه : اذا اشتد اضطرابه واسرع مع هز راسه والباء بمعنى عند . الكتاب ١٦/١، ١٠٩ ابن الشجري ٤٢/١ ، المغني ٥٧٩ ، الخزانة ٤٧٤/١ ، ديوان الهذليين ١٩٠/١

(٣) نسب السيوطي هذا القول للفارسي ومن وافقه ، الهمع ٢٠٠/١ .

(٤) ر: بمعنى

٢٢١ ... ... وبُردا يَمْنَةٍ عَطران (١)

يريد : بردَيْنِ يَمانيّينِ

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، لأنّ يمنة وشأمةً أنفسهما لو سُمّي بهما لخرجا من ابهامهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل اليهما بواسطة في ، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن ، وليس قول الشاعر في اليمن يَمْنَةً دليل على أنّهما في معنى واحد ، ذلك من التحريف الجائز في الشعر (٢) نحو قول الآخر :

٢٢٢ ... ...   مِن نَسجِ داود أبي سَلّامِ (٣)

يريد سليمان عليه السلام .

وزعم الفراء أنّ ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عُمان وخُراسان والعراق وأمثال ذلك ، فتقول : ذهبت عمان وذهبتُ العراقَ ، وحكى ذلك عن العرب (٤) . وأهل البصرة لايحفظون ذلك ، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقاس عليه النثر ، لانّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا ، أعني أنهم (٥) يجيزون في الكلام مالا يحفظ الاّ في الشعر . فأذا تبيّن أنّ هذا مذهبه ولم يصرّح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر ، لم يكن في ذلك حجة ، لاسيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونَجران والعراق وأمثالها وصولُ الفعل اليها بواسطة في اذا اردت بها معنى الظرفية .

* * *

(١) تمامه : اغركا مني قميص[ا] لبسته   جديد وبردا يمنه زهيان
وهو لعروة بن حزام العذري امالي القالي ١٥٨/٣ ، الخزانة ٣٢/٢ ، الديوان

(٢) ينظر في التحريف الجائز في الشعر وغيره الخصائص ٤٣٦/٢ . الجمهرة ٥٠٣/٣

(٣) للأسود بن يعفر في مدح الحارث بن هشام ، وهو في صفة درع .
وصدره : ودعا بمحكمة أمين نسجها .
الجمهرة ٥٠٣/٣ ، الموشح ٣٦٧ ، الخصائص ٤٣٦/٢ ، اللسان : سلم ، الضرائر ٥١ . التمام ٢٠٧ .

(٤) انظر همع الهوامع ٢٠٠/١ .

(٥) ح ،ر : ان ، وهو تحريف .

فأن عدَّيتَ الفعل إلى ضمير المصدر أوصلتَ الفعلَ اليه بنفسه فتقول : ضَرَبتُهُ زيداً ، تريد : ضربت الضَرْبَ زيداً .

وأما الحال فلا تُضمر لأنّها لا تكون الاّ نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك ، وأمّا ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل الى ضميرهما الاّ بواسطة«في».وذلك أنّ الأصل في الظروف كلّها أن يَصِلَ الفعل اليها بواسطة في ، لأنّ الفعل لايطلبها الاّ على معنى الوعاء وحرفُ الوعاء هو « في » والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، وسنبين ذلك في غير موضع ان شاءَ الله تعالى ، فلذلك لم يصل الفعل الى ضميرها الا بـ« في» . فأن قيل: فلأي شيء حُذِفت مع الظرف إذا كان ظاهراً ؟

فالجواب : إنّ ظرف الزمان لمّا أشبه المصدر وصل الفعلِ الى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعدود بنفسه كما يصل الى المصدر . ووجه الشبه بينهما أنّ المصدر يدلّ عليه الفعل بحروفه نحو : ضربت ، ألا ترى أنّه يدلّ على الضرب بحروفه . وظرف الزمان يدلّ عليه الفعل بصيغته ، ألا ترى أنّ صيغة / قام تُعطِي أنّ الزمان ماض وصيغة يقومُ [٥٨ و] تعطي أنّ الزمان غير ماض . فاجتمعا في أنّ الفعل يدلّ عليهما بلفظه . وأيضاً فأنّ الزمان فعلُ الفَلَكِ ، لأنّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار ، وهما موجودان في قُرب الشمس وبُعدها وذلك كائن عن حركة الفلك : والمصادر حركات الفاعلين نحو القيام والقعود.فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة.

وأمّا ظرف المكان فلا شَبهَ بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين ، ألا ترى أنّ المكان لايدل عليه الفعل بلفظه ، ولا هو حركة فاعل . لكنّه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل ، كما أنّ الزمان كذلك ، فوصل الفعل الى مبهمه ومعدوده بنفسه كذلك .

فأن قيل: فهلاّ شُبِّهَ مختصُ المكان بمختصُ الزمان فيصل الفعل اليه بنفسه ؟ فالجواب : إنّ هذا الشبه لمّا لم يكن قويّا لانّه شبه بمشبه لم يؤثر

إلاّ فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم ، ألا ترى أنّ الفعل إنّما يطلب مكاناً مبهماً . وأُلحق به المعدود لأنّه قريب من المبهم ، لأنّ فيه ابهاماً من حيث يمكن أن يقعَ على كل مكان ، ألا ترى أنّ ميلا يمكن أن يقع على كل موضع اذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بميل ، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبيّن في نفسه .

فأمّا المختص فلما لم تقوَ دلالة الفعل عليه ولا قرب ممّا تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه ، فوصل الفعل إليه بحرف الجرّ ، على أصله ، إلاّ ما شذّت العرب فيه من ذلك ، وقد تقدّم ذكره . أو في ضرورة .

* * *

ولا يعمل في المصدر الاّ فعلٌ أو ما جرى مجراه ، ظاهراً أو مضمراً . فمثال عمله فيه ظاهراً : ضربتُ زيداً ضرباً ، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم : ما أنتَ إلاّ سيراً ، تقديره : ما أنتِ إلاّ تَسيرُ سيراً ، فأُضمِر الفعلُ . ويجوز تقديمه على العامل وتأخيره ما لم يمنع من ذلك مانع .

* * *

فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل ، فمثال عمل الفعل فيها : قامَ زيدٌ خلفَكَ يومَ الجمعة ضاحكاً . ألا ترى أن العامل في خلفك ويوم الجمعة وضاحك « قامَ »وهو فعل . ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك : هذا زيدٌ قائماً ، ألاترى أنّ العامل في قائماً ما في «ذا»من معنى الفعل الذي هو آشير أو « ها » من معنى تَنَبّهْ .

ومثال عمله في الظرف قوله :

٢٢٣ أنا أبو المِنهالِ بعضَ الأَحيانْ (١)

(١) انشده الفارسي على تعليق الظرف بما في أبي المنهال من معنى الحدث كأنه قال : أنا المجدى أو الدافع بعض الأحيان ، وقال : الظرف يعمل فيه الوهم . ولم أجد من نسب البيت لقائل . الشيرازيات ٥٩ظ ، التمام ١٦٣ ،الخصائص ٢٧٠/٣ ، المغني ٤٨٥، ٥٦٨ ، اللسان : اين .

(وقولُه : أَنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النقُرْ (٢٥)

ألا ترى أنَّ العامل في بعض الأحيان) (١) وإذ ما في المنهال وفي ابن ماويّةَ من معنى المشهور والمعروف . كأنّه قال : أَنا المشهور بعضَ الأحيان ، وأنا المعروفُ إذْ جَدَّ النَقْرُ .

فأذا كان العامل فيها فعلا أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل مالم يمنع من ذلك مانع ، نحو قولك : خلفَكَ قَعَدْتُ ، ويومَ الجُمعةِ جئتُ/[٥٨ظ] وضاحِكاً خرجَ زيدٌ .

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً ، فتقول : إذ جدَّ النَقْرُ أنا ابنُ ماويّةَ . وبعضَ الأحيانِ أنا أبو المِنهال . ومن كلامهم : أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ تلبسه؟ العامل في كل يوم ما في «لك» من معنى الفعل ، كأنه قال : أكلَّ يومٍ مُستقِرٌ لك ثوب تلبسه ؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه ، لأنه صفة وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك الى تقديم الصفة على الموصوف ، وذلك غير جائز . فلا يجوز أن يكون العامل في أكلَّ يومٍ مضمراً يفسره ، «تلبسه» لأنّه لا يُفسّر الا ما يعمل وتلبسه لا يصح له العمل ، فلا يصح له التفسير .

* * *

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل اذا كان معنى ، فلا تقول في قولك : هذا زيدٌ ضاحكاً : ضاحكاً هذا زيدٌ ، ولاها ضاحكاً ذا زيدٌ ، إن (٢) قدَّرتَ العامل ما في «ذا» من معنى أُشير ، فإنْ قدرت العامل ما في «ها» (٣) من معنى تَنبّه ، جاز ذلك لأنَّ ضاحكاً قد وقع بعد العامل وهو «ها» .

---

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ر : اذا . (٣) ر : هذا .

وكذلك أيضاً لايجوز مثل : زيدٌ ضاحكاً في الدارِ ، لأنّ العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل ، فكأنّكَ قلت : زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار . وأنّما لم يجز ذلك في الحال لأنّ الباب في المعاني ألا تعمل الاّ في المجرورات والظروف ، لأنّ الظروف مجرورات في التقدير بنيّة«في وأما» الحال فليست كذلك ، ألا ترى أنّه ليس التقدير : زيدٌ في الدار في ضاحكٌ .

وإنّما أُعملتْ المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى«في»لا على تقديرها ، ألا ترى أنّ المعنى : زيد في الدار في حال أنّه ضاحك ، فلّما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرّفوا في المجرورات والظروف لأنّ المشبه لايقوى قوّة ما شبّه به .

وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف واستدل على ذلك بقراءَة مَنْ قرأ:والسَماواتُ مَطويّاتٍ بيَمينهِ (١) ، بنصب مطويّات . ويقول الشاعر :

٢٢٤ رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحقِبِي أَدراعِهِم فيهِم .... البيت (٢) :

ألا ترى أنّه قدّم مطويّاتٍ وهو منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في بيمينه من معنى الفعل . وكذلك قوله : مُحقِبِي أَدراعِهِم ، العامل فيه ما في قوله : فيهم من معنى الفعل وقد تقدم عليه .

---

(١) قرا بالنصب الحسن البصري . معاني القرآن ٤٢٥/٢ ، المحتسب ٢٣٣/١ ، التوضيح ٢٠٣/١ وانظر سورة الزمر ٦٧ .

(٢) تمامه : ورهط ربيعة بن حذار وهو للنابغة الذبياني .
ورواية الديوان : محقبو ، بالرفع ، والنصب رواية الأصمعي : ومعناه جاعلوها خلفهم موضع الحقائب . ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ ، أي هم رهط ، وابن كوز وربيعة بن حذار من بني أسد حلفاء ذبيان .
المسلسل ٥٥ ، العقد الثمين ١٣ ، الخزانة ٦٨/٣ ، الديوان ٩٩

وهذا الذي ذهب اليه غير صحيح ،لأنّه لايُحفظ منه الاّ هذا وما لا بالَ له لقلته فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل (١) .

وأيضاً فأنّه قد يتخرَّج على أنّه قد يُضمر لمحقبي ولمطويّات عامل تقديره : أعني مطويات ، وأعني محقبي ، وتكون الجملة اعتراضاً بينَ المبتدأ والخبر ، لأنَّ فيها تشديد الكلام وتبيانه .

* * *

ويشترط في الحال المبيّنة أن تكون نكرة أو في حكمها ، مشتقة أو في معناها ، منتقلَة أو في حكمها ، قد تمَّ الكلام دونَها ، أو في حكم ذلك من معرفة / أومقاربة للمعرفة إن جاءَت بعد ذي الحال،ويقلُّ وجودها [٩٥و] من نكرةٍ غير مقاربة للمعرفة وهي بعد ذي الحال ؛ فأن تقدَّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة والمؤكدة مثل ذلك الاّ في الانتقال ، فإنَّ ذلك لايشترط فيها .

فمثال مجيئها نكرة : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ومثال مجيئها في حكم النكرة : أرسلَها العِراكَ(٢) وطلبتُه جَهدِي ،وكلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ، وأمثال ذلك ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه .

وإنّما كانت هذه في تقدير النكرة لأنّها ليستبالحال في الحقيقة، وإنّما(٣) هي قائمة مقامها ، ألا ترى أنَّ الحال في الأصل انّما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة ، وأنَّ الأصل : كلّمتُه جاعلاً فاهُ الى فِيَّ ، وأرسلَها معتركةً العِراكَ وطلبتُه مجتهداً جَهدِي (٤).وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماءُ نكرة ، لكن لمّا حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مَقامَها

(١) لابن هشام تخريج لهذه القراءة أثبته في التوضيح ٢٠٣/١ ، وانظر المحتسب ٢٣٣/١ .

(٢) أرسلها العراك يريد أرسل الأبل الى الماء وهي معتركة أي تتزاحم على ورده .

(٣) ذ : بل .

(٤) نسب ابن يعيش هذا القول للكوفيين وقرر ان الناصب الحال الفعل المذكور لا عاملا مقدراً اذ لو كان كذلك لما كان من الشاذ ٦١/٢ ، وانظر ابن الشجري ١٥٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/١ .

أعربناها بأعرابهما ، ولذلك لايجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، فلا تقول : قامَ زيدٌ الضاحكُ ، خلافاً ليونس فأنّه يجيز ذلك قياساً على أرسلها العِراكَ وأمثالِه ، والفرق بينهما قد تقدم .

والمشتقة هي الأسماء الّتي أُخِذَت من المصادر ، وذلك نحو قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنّ ضاحكاً مأخوذٌ من الضحِك .

والّتي في حكم المشتقّة هي الّتي في معنى ما أُخِذ من المصدر ، ومثال ذلك : عَلَّمتُهُ الحسابَ باباً باباً ، ألا ترى أنّ باباً ليس بمشتق . لكن المعنى علّمتُه الحساب فصلا (فصلا) (١) ففصلاً مشتقٌ من التفصيل .

ومثال مجيئها منتقلةً : جاءَ زيدٌ مسرعاً ، ألا ترى أنّ الأسراع صفة غير لازمة لزيد . ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك : وُلدَ زيدٌ أزرَقَ ، ألا ترى أنّ الزَرقَ غيرُ منتقل ، ألا أنّه في هذا الموضع يشبه المنتقل ، لأنّه قد كان يجوز أن يولد أزرقَ وغير ذلك . ولو قلت: جاءَ زيدٌ أزرقَ ، لم يجز ، لأنّ زيداً أبداً استقرّ له الزَرقَ قبل مجيئه ، فمحال أن يجيء الا وهو ازرقُ ، وإنّما يجوز ورود ازرق(٢) وأمثاله أحوالاً بعد وُلِد أو ما في معناه .

ومن كلام العرب : خلقَ اللهُ الزرافَةَ يَدَيْها أطولَ مِن رجلَيْها . فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خَلَقَ ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٢٥ فجاءَت به سَبطَ العِظام كأنّما عِمامَتُهُ بينَ الرِجالِ لِواء (٣)

ألا ترى أنّ معنى سبط العظام : طويلٌ ، لكنّه ساغ ذلك لأنّ معنى جاءت به : ولَدَتْه كذلك .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) ر: الأزرق .

(٣) من أبيات نسبت لزيد بن كثوة العنبري في ابن له يدعى حنذج وهو ابن أمه . سبط الجسم : حسن القد والاستواء . البيان والتبيين ٣/١٠٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٦٩ ، الصحاح : سبط .

ومن الناس من زَعمَ أنَّ الحال لايُشترط فيها الانتقال ، واستدلَّ على ذلك بمجيء : دعوتُ اللهَ سميعاً . ألا ترى أنَّ سميعاً من صفات الله تعالى . فهي لازمة لاتنتقل وكذلك: هو الحقُّ مُصدِّقاً(١). لأن التصديق للحق لازم .
وهذا فاسد ، أما التصديق فغير لازم للحق ، لأنَّ الحقَّ قد يؤتى به لأنّه حقٌّ في نفسه لا لأنْ يُصدِّقَ به حقٌّ آخرُ ، وقد يؤتى به لأن يُصدِّقَ به حقّ آخر كالمعجزات فالتصديق إذَن غيرُ لازمٍ للحقِّ .
وأما دعوتُ اللّه سميعاً ، فسميعاً فيه بمعنى مُجيباً لأنَّ سمع قد يكون بمعنى أجاب ومنه : سمِعَ اللّهُ لِمَن حَمِدَهُ ، أي استجابَ / اللّهُ (٢). فمعنى دعوتُ اللـه سميعاً دعوتُهُ مُجيباً ، أي مُقدَّراً لأنْ يُجيبَني ،لأنَّ الحال قد يكون بالمستقبل فيكون تقديره نحو قولك :مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً ،ألا ترى أنَّ صائداً في معنى المستقبل . فلا يُتصوَّر مجيئه حالاً إلاّ على هذا التقدير ، كأنّك قلت : معه صقرٌ مقدَّراً الآنَ الصيد بِهِ غداً .
ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها : جاءَ زيدٌ راكباً ، ألا ترى أنّك لو أسقطتَ راكباً من هذا الكلام فقلت : جاءَ زيدٌ ، لبقي تاماً .
ومثال مجيئها في حكم ماهو بعد تمام الكلام : ضربي زيداً قاعداً ، وبابه ، أعني المصدر للمبتدأ الساد مسدّ خبره الحال .
وهذه الحال وإن كانت لازمةًلايجوز حذفهافالأصل فيها أن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر ، الا ترى أنَّ الأصل: ضربي زيداً إذا كان قائماً . أي إذا وجدَ على هذه الحال ،فحُذِفَ الخبر وأُقيم الحال مقامه والخبر لازم فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم .

(١) فاطر : ٣١ .
(٢) مما جاء في هذا المعنى قول شمير بن الحارث في النوادر ١٢٤
دعوتُ الله حتى خفتُ ان لايكون الله يسمع ماأقول

ومن الناس من جعل الحال لازمة في قوله :

٢٢٦ إنّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيباً .... البيت (١).

واستدلّ على ذلك بأنّك لو قلت : إنّما الميتُ من يعيشُ، كان خُلفاً ، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل،بل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما ، ألا ترى أنّك لو قلت : هذ زمانٌ إنّما الميت فيه من يعيش، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقلا .

ومثال مجيئها بعد معرفة : أقبلَ عبدُ اللّه باكياً ، فعبدُ الله معرفة .

والذي يُقاربُ المعرفة النكرة الموصوفة وأفعلُ مِنْ .

أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأما أفعلُ مِنْ فوجه قربها من المعرفة إختصاصها ، ولذلك لم تقبل الألف واللام،ومن ذلك قوله تعالى : فيها يُفرَقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ ، أمراً مِنْ عِندِنا (٢).

ولا تجيءُ الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفةوهي متأخرة عنها إلاّ حيث سُمع ، ولا يقاس على شيءٍ من ذلك ، والذي سُمعمن ذلك : وقعَ أمرٌ فجأةً ، ومررتُ بماءٍ قِعدَةَ رَجُلٍ (٣) .

فإن تقدمت الحال على صاحبها جازت من معرفة نحو : جاءَ ضاحكاً زيدٌ ، ومن نكرة نحو : جاءَ ضاحكاً رجلٌ ،لأنّها لا تكون صفة ، لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف فلزم النصب .

---

(١) عجزه : كاسفا باله قليل الرجاء

وهو لعدي بن الرعلاء الغساني (انظر الشاهد ١٦٣) وروى في الخزانة الرخاء.وهو لين العيش. الاصمعيات ١٧٠ ، المنصف ١٧/٢ ، معجم المرزباني ٢٥٢ ،المغنى ٥١٣، الخزانة ١٨٧/٤.

(٢) الدخان : ٤ ، ٥ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما اخذ من الأرض قعوده ، والمثال حكاه سيبويه عن يونس. الكتاب ٢٧٢/١ .

باب الابتداء

الابتداء هو جعل الاسم أولّ الكلام لفظاً أو تقديراً ،مُعرًّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه .

فمثال جعله في أول الكلام لفظاً: زيدٌ قائمٌ ، ومثال جعله أولاً تقديراً : أقائمٌ زيدٌ ، فزيد وإن كان مؤخراً في اللفظ فهو مقدّم في التقدير. والمبتدأ هو الاسم المجعول في أول الكلام لفظاً أو نيـة .

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنّك إذا قلت: زيد قائمٌ ، فإنّ المستفاد من هذه الجملة إنّما هو الإخبار عن زيد بالقيام .

والمبتدأ لايكون إلاّ معرفة ولا يكون نكرة إلاّ بشروط وهي :

أن تكون النكرة موصوفة نحوقوله تعالى:ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشرِكٍ(١).

أو مقاربة / للمعرفة وهي أفعلُ مِنْ نحو : أفضلُ مِن زيدٍ ضاحكٌ،[٦٠و] وخيرٌ من عمروٍ خارجٌ ومقاربَتُهُ للمعرفة في كونه لايقبل الألفَ واللام،لاتقول: الأفضلُ من زيـدٍ .

أو تتقدمها أداة استفهام نحو قولك:أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ؟ أو أداة نفي نحو : ماأحدٌ قائمٌ . أو تكون النكرة في معنى الدعاء نحو قوله:سلامٌ على آل ياسين (٢) . أي سلامُ اللّه على إل ياسين . أويكون في الكلام معنى التعجب نحو : ماأحسنَ زيداً ، في مذهب سيبويه ٣ ، وعجبٌ لزيد .

أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر وذلك لا يُحفظ إلاّ في : شرٌّ أهرَّ ذا ناب ، و شيءٌ ماجاءَ بِكَ ،لأنّ المعنى ماأهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ ،وما جاءَ بكَ إلاّ

---

(١) البقرة ٢٢١ .

(٢) الصافات : ١٣٠ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، الانصاف م ١٥ .

شيء ،أو تكون النكرة عامّة نحو قوله تعالى: كلُّ حزبٍ بمالديهم فَرِحون(١).
أو يتقدّمها خبرها بشرطِ أن يكون ظرفاً أو مجروراً نحو قولك: في الدارِ رجلٌ ، وعندك امرأةٌ ،أو تكونَ النكرة في جواب من سأل بالهمزة وأمْ نحو قوله: رجلٌ ، في جوابِ من قال : أرجلٌ عندكَ أم امرأةٌ ؟ ،وذلك أنَّ الجوابَ هنا لايكون إلا بأحد الاسمين .

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكونخلفاً من موصوفها، أي صفة في الأصل قد خلفت ،وصوفَها،نحو : مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشركٍ ، لأنّه في معنى : عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ .

وزادَ الأخفش في شروط الابتداءِ بالنكرة أن تكون في معنى الفعلِ نحو : قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وقد سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر.
ويكون على هذا مفرداً على كلّ حال،فتقول: قائمٌ الزيدانِ (قائم الزيدونَ) (٢)
ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ :ودانيةٌ عليهِم ظِلالُها (٣) . برفع التاء.
فدانية عنده مبتدأ وظلالها فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبره :

وذلك لادليل فيه ، لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالهامبتدأ. وهو أيضاً في القياس غير صحيح ، لأنَّ اسم الفاعل إذا ثبت أنّـه أُجرَى مجرى الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء بـه ، فلابد من دليل آخر يدل علي ذلك .

وأما ماأجازه أهل الكوفة منالابتداء بالنكرة اذا كانتخَلَفا فحسنٌ جداً .
وينبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أنيكون الموضع موضع تفصيل نحو قولـه :

(١) الروم : ٣٢ .
(٢) سقط ما بين القوسين من ر .
(٣) هذه القراءة وردت في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ، ولم يذكر من قرأ بها . وانظر سورة الانسان : ١٤ .

٢٢٧ .... بِشِـقٍّ وشِـقٌّ عندنا لم يُحوَّلِ (١)

فشِـقٌّ الثاني مبتدأ ، و عندنا في موضع الخبر و«لم يحوّل» خبر ثان في معنى الأول. فإنّما جاز الابتداء بشقّ الثاني وإن كان نكرة ، للتفصيل ، لأنّه في تقدير : والشقّ الآخر عندنا . فإن قيل : فلم لا يكون شق مبتدأ وعندنا في موضع الصفة ولم يحوّل في موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة في موضع التفصيل ؟ فالجواب : إنّ ذلك لا يجوز لأنّ الخبر ينبغي أن يُعطي مالا يعطيه المبتدأ ، وأنتَ إذا جعلتَ و «شِقٌّ عندنا» مبتدأ كان معنى «لم يحوّل» مفهوماً منه ، ألا ترى أنّ معنى « عندنا » ومعنى لم يحوّل واحد .

كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون/النكرة لا تُراد [٦٠ظ] بعينها نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : رجلٌ واحدٌ (٢) من هذا الجنس ، أي واحدٌ (٢) من جنس الرجال هو خيرٌ من كلِّ واحدٍ من جنس النساء ، إلاّ أنّ معناه يؤول إلى العموم ، إلاّ أنّه يخالف العمومَ في أنّه يدلُّ على كلّ واحد على جهة البدل أعني أنّه لا يتنـاول الجميع في دفعةٍ واحدةٍ ، و « كلُّ » يتناول الجميع دفعةً واحدةً .

* * *

ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلا ولا في ضرورة ، لأنّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد ، وهو بالإضافة إلى الكلام والشِعر واحد ، وأمّا قوله :

٢٢٨ مُرسَّعـةٌ بينَ أرسَاغِـهِ بِـهِ عَسَمٌ يبتغـي أرنبا (٣)

(١) صدره : إذا ما بكى من خلفها انصرفت له
وهو من معلقة امرئ القيس . الشق : شطر الجسم . وما اثبته المصنف رواية ابي عبيدة . شرح السبع ٤١ ، شرح العشر ١١ ، الديوان ١٢ .

(٢) ر : تريد واحدا .

(٣) لامرئ القيس بن مالك الحميري كما حققه الآمدي . المرسعة : التميمة يجعلها بعضهم في رسغه . والعسم اليبس في المرفق والرسغ .
المؤتلف والمختلف : اللسان : عسم ، العيني ٤٥٦/١ ، ديوان امرئ القيس ١٢٨ ، شرح ديوان امرئ القيس للسندوبي ٨٣ .

فإنّما جاز ذلك لأنّ النكرة ها هنا لاتراد لعينها ، ألا ترى أنّه لايريد مُرسّعة دون مُرسّعة . بخلاف قوله : رجلٌ قائم ، ألا ترى أنّ رَجُـلاً ها هنا لايقع إلا على الذي يقع(١)منه القيام خاصة . وقول من قال إنّما جاز ذلك في الضرورة فاسد لأنّه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لايفيـد .

وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الأخبار عنها فائدة ، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الاخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصرا فيما ذكرنا . (٢)

إلاّ أنّه يدخل على سيبويه إجازة مثل رجل في الدارِ ، لأنّ فائدته وفائدة: في الدارِ رجلٌ ، واحدة ، وهو مع تقديم الظرف جائزٌ فينبغي أن يجوزَ مع تأخيره ، وقد أجمعَ النحويّون قاطبة على أنّ ذلك لايجوز، وأنّه ليس بمسموع من كلام العرب . وإنّما لم يجز ذلك وإنْ كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس . وذلك أنّك لو قلت : رجلٌ في الدار ، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر ، لأنّ النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحملا على الصفة لأنّ النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

فإن قيل : فينبغي على هذا أن لايجوز : زيدٌ القائمُ ، لئلا يؤدي إلى اللبس، لأنّه يحتمل أن يكون القائم نعتاً ، فالجواب : إنّ النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها .

وقد يجوز على هذا أن يدخل في امتناع «رجلٌ في الدار»بحث عموم قول سيبويه: إنّه لايخبر عن النكرة إلا حيث يكون في الإخبار عنها فائدة(٣)، لأنه

(١) ر ، ؛ وقع .

(٢) في حاشية ج، ر :وقوله فيما ذكرنا ، قد حصر بعض المتأخرين المواضع اللاتي يفيد الابتداء بها نحو اربعين موضعاً . أهـ . وانظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ والهمع ١٠١/١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ .

إذا أدّى إلى اللبس صارَ غير مفيد ، لأنّه لايعلم المراد به .

* * *

وأما الخبر فينقسم قسمين : مفردٌ وجملة . فالمفرد ينقسم ثلاثة أقسام : قسم هو الأول نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيد هو القائمُ والقائمُ زيدٌ .

وقسم منّزل منزلة الأول نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، فزيد ليس هو بزهير ولكنه مشبه به ومُنّزل منزلته .

وقسم موضوع موضع ماهو الأول نحو : زيدٌ عندَكَ ، وزيدٌ في الدارِ . وكذلك سائر الظروف والمجرورات ، ألا ترى أنّ عندك ليس بزيدٍ وكذلك في الدار ليس أيضاً بزيدٍ . لكنهما نُزّلا منزلة كائن ومستقر الذي هو الأول . وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف / فمنهم من [٦١و] ذهَبَ إلى أنّها من حيّز الجمل ،واستدلّ على ذلك بوصل الموصولات بهما نحو: جاءني الذي عندك ، والذي في الدارِ، والموصولات لاتوصل إلا بالجمل (١).

ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه ،فاذا قلت : زيدٌ في الدارِ ،إن قدّرت أصل المسألة : زيدٌ مستقرٌ في الدارِ ، كان من حيّز المفردات لنيابته منابَ المفرد ، وان قدّرت أصل المسألة : زيدٌ استقرَّ في الدار كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة .

ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ، وهو مذهب أبي بكر بن السراج . واستدل على ذلك بأنك تقول : إنَّ في الدارِ زيداً ولو كان بمنزلة «مستقرّ أو استقرَّ لم يجز تقديمه على اسم إنّ كما لايجوز تقديمها عليه، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات (٢) ، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنه لايحتمل الصدق والكذب .

* * *

---

(١) نقل السيوطي أن هذا مذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب انظر الهمع ٩٨/١ وانظر المغني ٤٩٩.

(٢) في الأصول لابن السراج ما يخالف هذا ويوافق القول الثاني ٢٤/١ .

وأما الجمل فتنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف . والفعلية هي (الجملة) (١) التي صدرها الفعل .

ويشترط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو : زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، أو تكرار المبتدأ نحو : زيدٌ قائمٌ زيدٌ ، ومنه قوله :

٢٢٩ ليتَ الغُرابَ غَداةَ يَنعبُ دائماً

كانَ الغرابُ مُقطَّعَ الأوداجِ (٢)

او اشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى : ولِباسُ التَقوى ذلكَ خيرٌ (٣) . في قراءةِ من رفع لباسا (٤) كأنّه قال : هو خيرٌ منه . ومنه قولُه تعالى : ولَمَنْ صبرَ وغَفرَ إنَّ ذلكَ لَمِن عَزمِ الأمورِ (٥) . أي إنَّ صبرَه .

أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعني نحو قولك : هِجِّيرى أبي بكرٍ لاالَه إلاَّ اللّهُ ، فلا إلَه إلاَّ اللّهُ هي الهِجِّيري ، ومنه : هو زيدٌ قائمٌ ، إذا جعلتَ الضمير ضمير الأمرِ والشأنِ .

أو تكون الجملة نِعمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعلَها نحو : زيدٌ نِعمَ الرجلُ وزيد بئسَ الرجلُ ، وسنذكر السبب في أنْ لم يُحتَج في ذلك إلى ضميرٍ يعود على المبتدأ

وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو : زيدٌ قامَ أبو عمروٍ ، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد . واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى : أفَمَن زُيِّنَ له سوءُ عَمَله فرآهُ حَسَناً فإنَّ اللّهَ يُضِلُّ من يَشاءُ ويهدى من يَشاءُ (٦) . فإنَّ وما بعدها خبرٌ لمَنْ الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها ، والمعنى عندَه ، فإنَّ اللّهَ يُضلّه .

(١) زيادة من ر. (٣) الاعراف : ٢٦ .

(٢) لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . الأوداج : عروق الدم في العنق . ابن الشجري ٢٤٣/١ ، الديوان ٣٣ .

(٤) قرا بالنصب نافع وابو جعفر وابن عامر والكسائي وقرا الباقون بالرفع . التيسير ١٠٩ ، التقريب ١١٤ .

(٥) الشورى ٤٣ . (٦) فاطر : ٨ .

وبقوله تعالى إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنّا لانُضيّع أجرَ مَنْ أحسنَ عَمَلاً (١). فقوله تعالى : إنّا لانضيّعُ ،إلى آخرِ الآية جملة في موضع خبر أنَّ الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ ، التقدير : إنّا لانُضيّع أجرَهم

وهذا الذي استدلَّ به لاحجة فيه . أمّا قوله تعالى : أفَمَنْ زُيِّنَ له سوء عمله.فخبره محذوف لدلالة/ ماتقدم عليه وهو قوله تعالى: إنَّ الذين كفروا[ظ ٦١] لهم عذابٌ شديدٌ ، والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ (٢) . فكأنّه في التقدير : أفَمن زُيِّنَ لهُ سوءُ عملِه فلهُ عذابٌ شديدٌ أمّا مَنْ آمنَ وعَمِلَ صالحاً فلهُ مغفرةٌ وأجرٌ كبير ، فحَذف لفهم المعنى، ومثل ذلك في القرآن كثير ، وأما قوله تعالى : إنّا لا نُضيّع أجرَ مَن أحسنَ عَملاً ، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر ، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة ، فقد حُكِيَ من كلامهم : أبو سعيدٍ الذي رويتُ عَنْ الخُدْريِّ (٣) . والمعنى عنه ، ومنه :

الحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يُوسفَ ، أي الذي رأيتُهُ ، ومنه قوله :

فيارَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ وأنتَ الذي في رَحمةِ اللّهِ أطمعُ(٨٥)

أي في رحمته ، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ جداً .

* * *

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد أضربْهُ ، وزيدٌ لاتضربْهُ ، حمله على إضمار القول ، تقديره : زيدٌ أقولُ لكَ اضربْهُ . أو أقول لك لا تضربه ،و إلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج (٤).

(١) الكهف : ٣٠ .

(٢) فاطر : ٧ . (٣) انظر المبع ١/٩٨ .

(٤) في الأصول ١/٣٢ ما يفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة الى تقدير القول .

والذي حمله على ذلك أنّ الجملة خبر للمبتدأ ، وحقيقة الخبر مااحتمل الصدق والكذب . وذلك فاسد ، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلّف إضمار القول ، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك .

فإن قيل : إنّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنّما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قُرِن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدقَ والكذِبَ ، والأمر والنهي ليسا كذلك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ قام ، فإنّ ذلك يحتمل الصدقَ والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضرِبْهُ وأمثالهما .

والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضرِبْهُ وزيدٌ لاتضرِبْهُ وأمثالهما .

فالجواب : إنّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو : أي رجلٍ أخوك ؟ وكيفَ زيدٌ ؟ وأمثال ذلك .

وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة والتامة هي التي يكون في الأخبار بها فائدة .ولابد من اعطاء قانون تعرفُ به ماالسبب في ان كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تاماً .

فالظروف كما تقدم لاتكون أخباراً إلاّ بنيابتها مناب الخبر ، فينبغي أن تعلم أنّ الخبر لايجوز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلا إذا كان الحذف يفهم منه المحذوف ، والافلابدّ من ذكرالخبر ، فعلى هذا يجوزأن تقول : زيدٌ فيالدارإذا أردتَ: مستقرٌّ في الدار ،لأنّ «في» للوعاءِ فمعناها موافق الاستقرار، فلو قلتَ : زيدٌ في الدارِ ، على معنى ضاحك في الدارِ لم يجز بل لابدّ من الاتيان بضاحك لأنّه لايعلم من «في» أنّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار / [٦٢] وكذلك تقول : زيدٌ لكَ ، إذا أردتَ مملوكاً أومستحقاً لك ،لانّ الملكَ والاستحقاق مفهوم من اللام ، ولو قلت : زيدٌ لكَ ، تريد محبٌّ لكَ لم يجز لأنّ ذلكَ لايفهم من اللام . فاذا كان الحرف له معنى صالح مع كل شيء على السواء وليس هو

في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً .وذلك نحو : زيدٌ بكَ ، لايجوز لأنّه لايعلم هل المراد : زيدٌ واثقٌ بكَ أو مسرورٌ بكَ أوغير ذلك ، لأنّ الباء معناها الالصاق فهي صالحة مع كل محذوف لأنّها تلزقه بالمجرور:

وأما الظروف فإنّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار وذلك أنّ كلّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنّك تردها في ضمير الظرف فتقول : يوم الجمعة قمتُ فيه و «في» لايحذف معها كما تقدّم إلاّ الاستقرار أو مافي معناه ،فلذلك تقول: زيدٌ خلفَكَ ،إذا أردتَ مستقرٌ خلفَكَ ، ولو أردت ضاحكاً أو غيره لم يجز إلا أن تأتي به ، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الجثث، لأنّك لو قلت : زيدٌ اليومَ تريد مستقرٌ اليوم لم يكن مفيداً ،لأنّه معلوم أنّ كلّ موجود فإنّ اليوم يكون زماناً له لأنّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات، وليس كذلك المكان .

وكذلك لو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص لم يقع خبراً للجثث لما ذكرنا من أنّه لافائدة فيه ،وما جاء من ذلك فمؤول، فقد حكي من كلامهم: اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ(١) ،ومن كلامهم أيضاً: الجبابُ شهرين ، والثلج شهرين وقال الشاعر .

٢٣٠ أكـلُّ عـامٍ نَعَـمٌ تَحـوونَـهُ
يُـلقِـحُـهُ قـومٌ وتَـنتِـجـونَـهُ (٢)

وقـال الآخـر :

---

(١) حكي هذا عن امرىء القيس بن حجر بعد أن بلغه نبأ مقتل أبيه

(٢) من رجز لقيس بن الحصين الحارثي يخاطب بني مذحج .النعم : الابل ، ونتجت الناقة وأنتجتها اذا نتجت عندك أي استولدتها . الكتاب ٦٥/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، الشيرازيات ٥٩ ط. العيني ٥٢٩/١ ، الخزانة ١٩٦/١.

٢٣١ أفي كلِّ عامٍ مأتمٌ تَبعثونَهُ على مِحمَرٍ ثوَّبتموهُ وما رُضا(١)

وذلك كله على حذف مضاف تقديره : اليومَ شربُ خمرٍ ولبسُ الجبابِ شهرَينِ وشربُ الثلجِ وأفي كلِّ عامٍ حدوثُ مأتَمٍ ؟ وأكلَّ عامٍ أخذُ نَعَمٍ ؟ وكذلك إذا قلت : كانَ الحجّاج زمنَ ابنِ مروان ، تقديره : كانَ أمرُ الحجّاجِ زمنَ ابنِ مروان .

وإنّما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر نحو : القتالُ اليومَ ، لأنّكَ قصدتَ أن تُخبِر بوقتِ القتال وهو وقت وقوعها (٢) وذاك قد يكون غير معلوم ، فيكون في الأخبار به فائدة .

فإن أردت بالإخبار بظرف الزمان عن وقت وقوع الجثث فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر ، لأنَّ الوقوع من المصادر .

* * *

وقد تقدم أنَّ الجملة لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهو إمّا ضمير وإمّا اسم إشارة وإمّا تكرير المبتدأ بلفظه ، إلاّ أن تكون الجملة نِعمَ وفاعلها وبِئسَ وفاعلها أو تكون هي المبتدأ في المعنى .

وأمّا المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فإنّه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ وذلك نحو: زيدٌ عندكَ وعمروٌ فيالدار. ألاترى أنَّ التقديركما تقدَّم: عمروٌ مستقرٌ فيالداروزيدٌ /[٦٢ظ]

(١) لزيد الخيل الطائي يخاطب رهط كعب بن زهير . ورواية النوادر :
تجمعونه على محمر عود أثيب .
والمحمر : الفرس الهجين يشبه الحمار . اثيب : أعطى ثوابا .
رضا : اصله رضى بالياء وجاء على لغة طيء بقلب الياء المتحركة بعد الكسرة ألفا ، الكتاب ٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، النوادر ٨٠ ، أمالي القالي ٢٤/٣ ، الشيرازيات ٥٩ ظ ، الخزانة ١٤٨/٤ ، ديوان كعب ١٣١ ، النقائض ١٥٠ ، اللسان : أثم .

(٢) كذا في ج ، ر ولعله أنث الضمير على معنى الحرب .

كائنٌ عندَكَ . وفي كائن ومستقرٌ ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، فلمّا أنبتَ الظرف والمجرور منابَهما تحمّلا الضمير الذي كان فيهما .

فأن كان غير ظرف ولا مجرور فلا يخلو أن يكون مشتقّاً أو غير مشتق. فأن كان غيرَ مشتق لم يتحمل ضميراً نحو: هذا زيدٌ وأخوكَ عمروٌ، فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأنّهما ليسا مشتقينِ ، فلّما كانا كذلك لم يجز أن يقدّرا عاملين في ضمير مرفوع إذ لايعمل إلاّ الفعل أو مافي معنى الفعل . وأمّا الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل.

وإن كان مشتقاً كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ نحو: زيدٌ قائم، ففي قائم ضمير مرفوع على أنّه فاعل به وهو عائدٌ على زيد، ولو أردتَ العطف عليه لقلت: زيدٌ قائمٌ هو وعمروٌ، فأكدّته بضمير الرفع المنفصل ثم عطفتَ عليهِ ، ولايجوز مثل ذلك في: هذا زيدٌ، ونحوه . فدلَّ ذلك على أنَّ الجامد لايتحمل ضميراً. والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لايخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فأن كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلا إلاّ أن يكون مبتدأ نحو: زيدٌ هو القائم، فأنه يجوز حذفه فتقول: زيدٌ القائمُ : وتجعل القائمَ خبراً لمبتدأ مضمر إن شئت إذ لامانع من ذلك .

فأن كان منصوباً لم يجز حذفه إلاّ أن يكون العامل فيه فعلا أو ماجرى مجراه من أسماء الفاعلينَ والمفعولين فأنّه قد يجوز ذلك في الضرورة (١) نحو قوله:

٢٣٢ قَد أصبَحت أمُّ الخِيارِ تَــدَّعي. عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ (٢)

يريد: لم أصنعــهُ، فحــذفَ الضَّميرِ . وإنّما لم يجز ذلك إلا في

(١) قيل هو جائز في غير الضرورة ، ونسب للكسائي والفراء ، المحتسب ٢١١/١ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٢) لا بي النجم العجلي . ويريد بالذنب ظهور الصلع في راسه . ونقل الفراء أن بعضهم أنشده اياه بنصب كل . وفي المغني أن النصب فاسد معنى وضعيف صناعة . الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٤٠/١ ، ٢٤٢ مجاز القرآن ٨٤/٢ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، ابن الشجري ٨/١ ، المغني ٢٢٠ ، ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، العيني ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ .

ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا ترى أنْ لم أصنع مفرغ للعمل في كلّه ولم يعمل فيه.

وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بأضافة اسم إليه أو بحرف جرّ. فأن كان مخفوضاً بأضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو: زيدٌ أبَوهُ قائمٌ. وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لايؤدي إلى ذلك، فأن لم يؤد إلى ذلك جاز نحو قولك : السَمنُ مَنَوان (١) بدرهم، تريد مَنوان مِنهُ بدرهم، فحذفت «منه» لفهم المعنى. ومن ذلك قوله تعالى : فأما مَنْ طَغَى وآثَرَ الحياة الدنيا فأنّ الجَحيمَ هي المأوى (٢). فقوله تعالى : فأنّ الجَحيمَ هي المأوى ، في موضع خبر من طَغى ، والضمير محذوف تقديره : فأنّ الجَحيمَ هي المأوى له .

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجز ذلك نحو : زيدٌ مررتُ بهِ ، لايجوز أن تقول : زيدٌ مَررتُ ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى تهيئة مررتُ إلى العمل في زيد وقطعه عنه .

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد اولا نحو : لولا زيد لأكرمتكَ ، التقدير لولا زيدٌ حاضرٌ ، إلا أنّه لايجوز ذكر الخبر لأنّ الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف تخفيفاً (٣) ولذلك لُحّنَ المعرّي في قوله :

---

(١) ج : كل منوان ، وهي زيادة . (٢) النازعات : ٣٧ – ٣٩ .

(٣) قرر ابن الشجري أن خبر المبتدأ قد ظهر بعد لولا في غير آية (النساء ٨٣، ١١٣) ونقل ابن هشام ان الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك قرروا أن الخبر بعد لولا يجب ذكره اذا كان كوناً مقيداً ولم يعلم ، انظر ابن الشجري ٢١١/٢ ، المغني ٣٠٢ ، شرح التسهيل ٤٥ ظ .

٢٣٣ ... ... لولا الغمدُ يُمسكهُ لسالا(١)

/فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا .

وكذلك المبتدأ اذا كان مصدرا قد سدّ مسدّ خبره الحال . وذلك هو : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتاً ، وأكثرُ ركوبِيَ الفَرَسَ دارعاً ، وأخطبُ مايكونُ الأميرُ قائماً ، ألاترى أنّ الأصل : اذا كان ملتوتاً واذا كان قائماً، واذا كان دارعاً ، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأنيب الحال منابه فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوّض منه وذلك غير جائز .

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر وذلك كلّ خبرلايكون له (٢) لو حذف مايدّل عليه نحو : زيدٌ قائمٌ ، ألا ترى أنّك لو قلت : زيدٌ ، وحذفت قائماً من غير دليل عليه لم يدر هل أردتَ : زيدٌ قائمٌ أو ضاحكٌ أو غير ذلك .

وكذلك خبر ما التعجبية في نحو : ماأحسنَ زيداً ، لايجوز حذفه وإن كان له مايدلُ عليه بعد الحذف لأنّه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيّر .

وقسم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار وهو ماعدا ماذكرنا «مما»(٣) له دليل لو حُذف نحو قولك في جواب من قال مَنِ القائمُ ؟: زيدٌ ، ألا ترى أنّ المعنى زيدٌ القائم . فحذفت القائم استغناءً ، وإن شئت أثبتّ قائم فقلت : زيدٌ القائمٌ .

* * *

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف قسمين : قسم يلزم فيه إثبات المبتدأ وهو ما التعجبية نحو : ماأحسنَ زيداً . فما مبتدأ ولا يجوز حذفها لانّ التعجب جرى مجرى المثل كما تقدم فلا يغير ، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم

---

(١) تمامه : يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد ... ...
وهو في وصف سيف . واعتذر ابن هشام عن المعري باحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال او ان تقدر يمسكه جملة معترضة . المغني ٣٠٢ ، ٥٩٧ ، شروح سقط الزند ١/ ١٠٥ شرح الكافية الشافية ٢٤ و .

(٢) ر : دليل عليه . (٣) زيادة يقتضيها السياق

يكن عليه دليل .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له مايدلّ عليه نحو قولك : المسكُ ، إذا شممتَ رائحته ، تريد : هذا المسكُ ، وان شئت أظهرت المبتدأ .

* * *

والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ، وقسم أنت فيه بالخيار .

فالقسم الذى يلزم فيه تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يقمْ أقُمْ معَهُ ، أو أسم استفهام نحو قولك : أيُّ رجلٍ قائم ؟ أو كيفَ أو كمِ الخبرية نحو قولك : كم رجلٍ عندي ، أو ما التعجبيّة نحو قولك : ماأحسنَ زيداً ، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك : زيدٌ أخوك . أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً أو يكون المبتدأ ضمير أمر وشأن نحو قولك :هو زيدٌ قائمٌ ، تريد : الأمرُ أو الشأنُ زيدٌ قائم . أو يكون المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذى لم يُسم فاعله مضمران نحو قولك : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضُرِبَ .

والقسم الذى يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك: كيفَ زيدٌ ، أو يكون المبتدأ نكرة لامسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدّمين عليها نحو : في الدارِ رجلٌ وعندكَ إمرأةٌ . أو يكون المبتدأ قد اتّصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدارِ ساكنُها ، أو يكون المبتدأ أنّ واسمها / وخبرها نحو قولك:فيعلمي أنّكَ قائمٌ . [٦٣ظ] أو يكون الخبر كم الخبرية نحو قولك : كم درهمٍ مالُكَ .

والقسم الذى أنت فيه بالخيار مابقي ،مفرداً كان الخبر أو جملة،فمثال تقديم الخبر مفردا من كلامهم : تميميٌ أنا ، ومشنوءٌ مَنْ يَشنَؤكَ (١). والأصلُ : أنا تميميٌ ، ومَنْ يشنوءكَ مشنوءٌ . ومثال تقديمه جملة قوله :

---

(١) انظر الكتاب ٢٧٨/١ .

إلى مَلِكٍ ماأُمّهُ من محاربٍ . أبوهُ ولا كانت كُليبٌ تصاهرُهُ(١)
تقديره أبوه ماأمّهُ من محاربٍ.

* * *

واذا أجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو ان يكونا معرفتين أو نكرتين أو أحدهما معرفة والاخر نكرة ، فأن كانا معرفتين جعلت الذى تقدّر أنّ المخاطب يعلمه مبتدأ والذى تقدّر أنّ المخاطب يجهله خبراً ، وذلك نحو قولك: زيد أخو عمرو ، اذا قدّرت أنّ المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنّهُ أخو عمرو فأن قدرت أنّ المخاطبَ يعلم أخا عمرو ويجهل أنّه مُسمى بزيد قلت : أخو عمرو زيدٌ . وذلك أنّ المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله ، والخبر هو محل الفائدة ، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما .

فأن كانا نكرتين فأنّ ذلك لايتصوّر إلاّ بشرط أن يكون المبتدأ منهما له مايُسوغ الابتداء بالنكرة نحو : أرجلٌ قائمٌ ، وقد تقدّم ذكر المسّوغات للابتداء بالنكرة (٢).

فأن كان أحدهما معرفة والاخر نكرة كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة نحو قولك: زيدٌ قائمٌ ، لما ذكرنا من أنّ الخبر ينبغي أن يجعل المجهول ، ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة الا في ضرورة شعرٍ نحو قولك : قائمٌ زيدٌ ، على أن تقدّر قائم هو المبتدأ لا خبراً مقدّماً . وبيان ذلك بنواسخ الابتداء ، فمما جاء من ذلك قوله :

٢٣٥ قِفي قبلَ التفرّقِ يا ضُباعاً ولايكُ موقفٌ مِنكِ الوداعا(٣)

(١) للفرزدق من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك . ورواية الديوان . أبوها ، وعليها لا شاهد فيه . الخصائص ٢/٣٩٤ ، المغني ١٢٤ ، الديوان ٣١٢ .

(٢) انظر صفحة ٣٤٠

(٣) للقطامي . ضباعا : مرخم ضباعة وهي ابنة زفر بن الحارث الكلابي . ورواية الإخفش : ولا يك موقفاً منك الوداعا،بنصب موقف على ارادة قفي موقفاً ولا يكن الوداعا.ومذهب الرضى وابن مالك انه جائز في الاختيار .
المقتضب ٤/٩٤ ، الأصول ٤٣ المؤتلف والمختلف ١٦٦ ، الجمل ٥٩ ، المفصل ٢٦٤ ، المغني ٥٠٥ ، الخزانة ١/٣٩١ ، ٤/٦٤ ، الديوان ٣١ .

جعل موقف وهو نكرة اسم يَكُ والوداع وهو معرفة خبر يك . ولا يكون اسم كان وأخواتها الا ما هو مبتدأ في الأصل .

وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ ، وذلك بالنظر الى اللفظ . وأمّا المعنى فعلى ما ذكرتُ لك من الأخبار بالنكرة عن المعرفة . ونظير ذلك – أعني ممّا قُلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً – قوله :

٢٣٦ كانت فَريضةَ ما تقول كما كانَ الزِناءُ فَريضةَ الرَجْمِ (١)

وإنّما المعنى كما كان فريضةُ الزِنا الرجمَ ، فقلب .

* * *

والمبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في الرافع لهما ، ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال . منهم من ذهب الى أنّ الرافع له التهمّم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولا لفظاً أو نيةً . وذلك باطل لأنّ التهمّم معنى والمعاني لايثبت لها العمل في موضع .

ومنهم من ذهب الى أنّ الرافع له شبهه بالفاعل في أنّه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر كما لايستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل . وهذا باطل لأنّ الشبه معنى والمعاني كما تقدّم لم يثبت لها العمل . وأيضاً فأنّ المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع / وذلك أنّ اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر [٦٤و] لأنّ المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أنّ المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدّم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وافق (٢) المعنى .فأذا (٣) جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً .

(١) نسب للنابغة الجعدي ، والزنا مقصور ، قال أبو عبيدة : وقد يمد في كلام أهل نجد ، مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، معاني القرآن ٩٩/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٥٣ ، الصاحبي ١٧٢ ، الانصاف ٢٠٧ ، الخزانة ٣٢/٤ .

(٢) كذا والوجه : وفق. (٣) ر : واذا .

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بالخبر(١)، وذلك فاسد أيضاً ، لأنّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيدٌ قائم أبوه ، على أن يجعل الأب فاعلا لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملا في المبتدأ لأدّى ذلك إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للاخر وذلك لا نظير له في كلامهم . فاذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى .

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللفظية(٢). وهو الصحيح عندي ، لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرّي قد رُكبّ من وجه ما ، وذلك أنّ سيبويه حكى أنّهم يقولون : واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعةٌ ، أذا عدّوا ولم يقصدوا الاخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف . فأن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت: واحد اثنان ثلاثه أربعه .وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أنّ التعرّي رافع (٣) .

وما زعم ابن كيسان من ان هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدّرت أنّ التعرية عن عامل نصب أو خفض ، لأنّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدّرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض أذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع ، وأن قدّرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنّما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً .

وهذا باطل لأنا لانعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنّما كان يلزم ما ذكرنا لو قدّرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف .

(١) وهو مذهب الكوفيين ، الانصاف ، مسألة ٥ .

(٢) وهو مذهب المبرد ، وسيبويه يرفع المبتدأ بالابتداء . الكتاب ٢٧٨/١. المقتضب ١٢٦/٤.

(٣) قال أبو حيان معقباً على كلام ابن عصفور : والذي ذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطفي . الارتشاف ١٥٠ و

وفي الرافع أيضاً للخبر أربعة أقوال ، فمنهم من ذهب الى أنّه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ (١). وهذا لأباطل لأنّه قد تقدم إبطال اعمال الابتداء . وأيضاً فأنّه قد يؤدّي الى اعمال عامل واحد ، وهو الابتداء ، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للأخر وهما المبتدأ والخبر ، وذلك لا نظير له .

ومنهم من ذهب الى أنّ المبتدأ هو الرافع للخبر(٢) .وذلك باطل بدليلين: أحدهما أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك: القائم أبوهُ ضاحكٌ،ولو كان رافعاً للخبر لأدّى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للاخر ، وذلك لا نظير له كما تقدّم [٦٤ظ] والاخر أنّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو زيد ، والعامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدلّ ذلك على أنّه غير عامل فيه . والى هذا المذهب ذهب سيبويه(٢).لكنّه عندي باطل لما ذكرت لك .

ومنهم من ذهب الى أنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً(٣) .وذلك أيضاً فاسد لأنّه أيضاً يؤدّي الى منع تقديم الخبر ، لأنّه لا يتقدّم المعمول الا أذا كان العامل لفظاً متصرّفاً ، ولا يردّ على هذا المذهب بأنّه يؤدّي الى اعمال عاملين في معمول واحد لأنّه لايجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك ، بل يكونان اذا اجتمعا العاملين في الخبر ويتنزلان عنده منزلة الشيء الواحد .

ومنهم من ذهب الى أنّ الرافع له تعرّيه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنّه قد تقدّم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم .

* * *

(١) قال بذلك فريق من البصريين كما في الانصاف ، مسألة ٥ .

(٢) وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم سيبويه،الكتاب١/٢٧٨،الانصاف مسالة٥.

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج ، المقتضب ٢/٤٩ ، ٤/١٢ ، ١٢٦ ، الأصول ١/١٨.

يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين ، أحدهما : أن تذكر المبتدآت معرّاة من ضمير يتصل بها ، فأذا كان كذلك فأنك تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها حتى تنتهي الى المبتدأ الأول . وقد تقدّم أنّه لابدّ في الجملة من رابط فتأتي بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل فيكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل أوّل الروابط لآخر المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت ، وكذلك سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب ، وذلك نحو قولك : زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِه من أجله . فهند مبتدأ وخبره ضاربته، وفيه ضمير يعود على هند مستتر والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هندٌ ضاربتُهُ في موضع خبر بكر ، والضمير المنصوب في ضاربته يعود عليه وبكر وخبره في موضع خبر عمرو ، والعائد عليه الضمير الذي في داره ، وعمرو وخبره في موضع خبر زيد ، والعائد عليه الضمير في قولك : من أجله ، فكذلك جميع ما جاء من هذه المسائل ان طالت .

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الاخير وتخبر عنه بخبره ، ثم تجعل بدل كلّ مضمرٍ الظاهرَ الذي كان المضمر عائداً عليه .

فأذا قيل : ما معنى قولك : زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِه من أجلِه ؟ قيل :

معنى ذلك : هندٌ ضاربةُ بكرٍ في دار عمرو من أجلِ زيدٍ (١)

والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ الى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه ، ويكون هو وخبره في موضع

(١) وصف ابن السراج هذه التراكيب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون قال : ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً ، الأصول ٢٥/١ .

خبر ما قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول . ولا تحتاج في هذه المسائل الى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقتران كلّ مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله،وذلك نحو قولك : / زيدٌ عمه خالهُ أبوه قائم.فأبوه مبتدأ وقائم[٦٥و] خبره ، والجملة في موضع خبر الاخ،والاخ وخبره في موضع خبر الخال، والخالُ وخبرُه في موضع خبرِ العمّ ، والعمّ وخبرُه في موضع خبر زيدٍ . وكلّ جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً له ، وهو الضمير المضاف اليه المبتدأ .

وتلخيص هذا النوع من المسائل أنّ تضيف المبتدأ الآخر الى الذي قبله ، والذي قبله الى الذي قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول ثم تأتي بعد ذلك بالخبر . فأن قيل لك : ما معنى : زيدٌ عمـُّه خالُه أخوهُ أبوهُ قائمٌ ؟ فقل : معنى ذلك :

أبو أخي خالِ عمّ زيدٍ قائمٌ. وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وان طالت .

* * *

واعلم أنّ المبتدأ لا يقتضي أزيد (١) من خبر واحد الاّ بالعطف ، نحو قولك :

زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ الاّ أن تريد أنّ الخبر مجموعهما لا كلّ واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك : زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ ، جامعٌ للضحكِ والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج الى عطف لأنّهما خبران في اللفظ وبالنظر الى المعنى خبرٌ واحد ، فمن ذلك قول العرب : حلوٌ حامضٌ ، ألا ترى أن قولك ـ حلــو حامضٌ ، نائب مناب مُزّ ، حتى كأنّك قلت : هذا مزٌّ (٢). ومن ذلك قوله :

---

(١) ر : أكثر .

(٢) انظر المقرب : ١٨ (٧٩م) والتوضيح ١/٥٤ .

ينام بأحدى مُقلتيه ويتّقى المنايـــا بأُخرى فهو يَقظان هاجعُ (٦٦)
كأنه قال : فهو خبيث متحرّز ، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حينٍ واحد .
ومن ذلك قول الآخر :

٢٣٧ مَنْ يَكُ ذا بَتٍ فهذا بَتّي مُقيّظٌ مُصيّفٌ مُشتّـــى (١)

أي فهذا كسائي صالحٌ للقيظِ والصيفِ والشتاءِ ، وصلاحيّته لهذه الفصول في حينٍ واحد ، وكذلك قول الآخر :

٢٣٨ أترضَى بأنّا لـم تجفَّ دماؤنا وهذا عروسٌ باليمامةِ خالدُ (٢)

ألا ترى أنَّ المشار اليه قد جمع في حينٍ واحدٍ أنّه خالد وأنّه عروس .
فهذا النوع هو الذي لايحتاج فيه الى حرف العطف (وما عدا ذلك فلا بدّ من حرف العطف (٣) .

(١) نسب لرؤبة وألحق بديوانه . البت : الكساء وجعله مقيظا على السعة يريد مقيظ فيه . والصيف قيل هو عند العرب فصل الربيع آذار ونيسان وأيار ثم بعده فصل القيظ : حزيران وتموز وآب ثم الخريف ثم الشتاء . الكتاب ٢٥٨/١ ، مجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، الأصول ١٠٥/١ ، الصحاح واللسان : قيظ ، جمهرة اللغة ٢٢/١ ، العيني ٥٦١/١ الديوان ١٨٩ .

(٢) يروي هذا الشاهد بنصب عروس على الحال من هذا ، ورفعه على أنه خبر ولم أجد من نسبه لقائل والظاهر أن الاشارة في البيت إلى موقعة اليمامة وما حدث من مقتل مالك بن نويرة اليربوعي وزواج خالد بامرأته . الأصول ١٠٤/١ ، شرح السيرافي ٤/١ ، تثقيف اللسان ١٠٣ .

(٣) سقط مابين القوسين من ر .

باب الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه .

فقولنا : فعل متصرف ، تحرز من غير المتصرف من نحو نعمَ وبئسَ وأفعال التعجب وما جرى مجراها في عدم التصرف .

وقولنا : وما جرى مجراه ، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو : ضَرْباً تريد : إضربْ زيداً .

وقولنا: قد عمل في ضميره ، الضمير معلوم والسببي هو الاسم المضاف الى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: زيدٌ ضربتُ غلامَهُ، والمضاف بواسطة: زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيه .والموصوف بما فيه ضمير الأول كقولك : زيدٌ ضَربتُ رجلاً يُكرِمهُ ، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الأسم الأول عطف بيان نحو: زيدٌ ضربتُ عمراً / أخاهُ، أذا كان[٦٥ظ] عمراً أخا زيدٍ .

أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاه ، فإن عطفتَ عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنك اذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ثمَّ أخاه كانت الجملة من قولك : ضربتُ رجلاً ، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يُعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر ، لأنك عطفته بثم ، وثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ، واستقل الكلام ثم أخبرتَ بعد ذلك بضربك للأخ . فأذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاهُ ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو ، كأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل لأنّه على تقدير تكرار العامل ، فإذا قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ، وجعلت الأخ بدلا فكأنّك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ أخاهُ ، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ .
وقولنا : ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول ، مثال ذلك : زيدٌ ضربتُهُ ، وزيدٌ ضربتُ أخاهُ ، ألا ترى أنّ ضربت لو لم يعمل في الضمير ولا في الأخ لنصب زيداً ، فكنت تقول : زيداً ضربتُ .
وقولنا : أو في موضع الاسم المتقدم تحرز من : زيدٌ قامَ ، لأنّ زيداً لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون قام عامل في موضعه لو كان فيه ظرف أو مجرور أو حال ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن يُفسَّر لأنّه لايُفسّر إلا مايصحّ له العمل به إمّا في اللفظ ، وإمّا في الموضع إلا أنّ الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يفسّر حتى يضاف اليه أمرٌ آخر وهو أن يكون في الكلام مايطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها ، مثال ذلك قوله تعالى : وإن أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأَجِرهُ (١) . واذا عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك .

• • •

واعلم أنّ الاسم للذي يشتغل عنه العامل لايخلو أن يتقدّمه شيء أو لا يتقدّمه ، فأن لم يتقدّمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو جراً ، فأن عملَ فيه رفعاً فالرفع على الابتداء ليس إلاّ ، نحو زيدٌ قام وزيدٌ قامَ أخوهُ ، وإن عملَ نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان : الرفعُ على الابتداءِ والنصبُ على إضمار فعلٍ . فالرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلّف الأضمار والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في بعض ، فزيداً ضربتُه أقوى من : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً ضربتُ أخاه أحسن من : زيداً مررتُ بهِ ، وزيداً مررتُ بهِ ، أحسنُ من :

(١) التوبه : ٦.

زيداً مررتُ بأخيه ، ألا ترى أنّ تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين : لابستُ (زيداً مررتُ به ، وأحسنُ من هذا أن تقول : لقيتُ زيداً مررتُ به ، لأنّ المرور به أدلّ على اللقاء) (١) منه على الملابسة .

قلت : فأن قيل : فهلاّ أجزتم في الاسم إذا عَمِل في ضمير أو سببه جرّ الخفضَ كما كان منصوباً إذا عَمِل فيه النصبُ ؟

فالجواب : إنّك لو خفضت فقلت : زيدٍ مررتُ بهِ ، على تقدير مررتُ بزيدٍ مررتُ بهِ لادّى ذلك إلى إضمار الخافض / وإبقاء عمله مع أنه [٦٦و] أضعفُ العوامل ، وهذا لايجوز فأن قلت : فهلاّ قالوا : بزيدٍ مررتُ بهِ ، ولم يُضمر الخافض ؟

فالجواب : إنّ الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنّه يصل إلى معموله كما يصل بهمزة النقل ، فكما لايجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها فكذلك لايجوز هذا . فلما تعذّر الخفض عدلوا إلى النصب بأضمار فعل لقرب النصب من الخفض ، ألا ترى أنّهما قد اشتركا في الضمير نحو قولك : ضربتُكَ ومررتُ بكَ ، وأنّ كلّ واحد منهما فضله ، وأنّ المجرور في المعنى منصوب إذ لافرق في المعنى بين قولك : مررتُ بزيدٍ ولقيتُ زيداً . هذا مالم يدخل على العامل حرفٌ من حروف الصدور وهي ماالنافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإنّ ولام الابتداء ولام القَسَم أو يقع صلةً لموصول أو صفةً لموصوف .

فأن دخل عليه شيء مما ذكرنا أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجز إلاّ الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيدٌ ماضربتُه ، وزيدٌ أضَرَبتَهُ ؟ وزيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكرِمْكَ ، وزيدٌ إنّهُ يَضرِبُه عمرٌو ، وزيدٌ لَيَضرَبَنّهُ عمرٌو ، وزيدٌ هلاّ ضربتَهُ ، وزيدٌ أنا رجلٌ يحبُّهُ ، وأذكرٌ أنْ تَلِدَ ناقتُكَ أحب إليكَ أم أنثى ؟

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء ، وإنّما لم يجز لهذه العوامل أن تفسّر عاملاً في اسم لأنّه لايفسّر إلاّ ما يصلُح له العمل .

وكذلك الصفة والموصوف ، لانّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجز ، لأنّ ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على الموصوف ، لانّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وكذلك الصلة والموصول .

فان كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر ، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء او اسمٌ في هذا المعنى ، والاسم الذى في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر كقولك : ضرباً زيداً ، تريد إضرْبْ زيداً ، فأن كان كذلك فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، فأن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان : الرفعُ بالابتداء والنصبُ بإضمار فعل . مثال ذلك : أنتَ قُمْ ، وانتَ لاتقُمْ ، وزيدٌ ليَقُمْ أخوه ، وعمرٌو لايَقُمْ أخوهُ ، الأصل فيها ، ليَقُمْ أخوهُ ولا يقُمْ عمرٌو ولا يَقُمْ أخوهُ ، فأضمر الفعلَ الأولَ لدلالة الثاني عليه ، إلا أنّ هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط .

وإن عملَ فيهما نصباً أو خفضاً جازَ في الاسمِ وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصبُ بإضمار فعل ، مثال ذلك : زيداً أضرِبْهُ وعمراً لاتَشْتِمْهُ ، وبكراً رحِمهُ اللهُ . وكذلك حكمه مع الاسم الذى هو في معنى الأمر أو في معنى الدعاء كقولك زيداً ضرباً إيّاهُ ، وزيداً سقياً لهُ ، تريد إضربْ زيداً ، وسقى اللهُ زيداً .

والحمل في هذا كلّه على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لانّ الأمرَ والنهيَ والدعاء لايكون إلاّ بالفعل والخبر يكون بالفعل / وغيره فلذلك اختير [٦٦ظ] الحمل على إضمار فعل .

وزعم بعضهم أنّ الذى أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل إنك اذا لم تحمل على الفعل ورفعتَ على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ماليس بمحتمل للصدق والكذب ، لأنّ هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيُضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل . وهذا خطأ لما تبيّن قبلَ هذا من أنّ الخبر لايُشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ، ولا يحتاجُ إلى إضمار القول في: زيدٌ إضْرْبهُ وعمروٌ لاتَشْتمهُ ، وبكرٌ غَفَرَ الله لهُ، وآمثال ذلك .

والنّصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ماتقدّم في العامل إذا كان خبراً . وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل (عمل) (١) الفعلُ في ضميره رفعاً أحسن ممّا عمل الفعل في سببه رفعاً ، فالرفع في مثل : زيدٌ ليقُمْ أحسنُ منه في مثل : زيدٌ ليَقمْ أخوهُ ، كما كان النصب في قولكَ : زيداً إضْربْهُ . أحسن من النصب في قولك : زيداً إضْرِبْ أخاهُ .

فأن قيل : لأىّ شيءٍ أجزتم رفع زيد بأضمار فعل في قولك : زيدٌ ليقُمْ أخوه ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجيزوا ذلك في : زيدٌ قامَ ، وأمثاله؟ فالجواب : إنّه قد تقدّم أنّ الفعل الذى يفسّر اذا كان يعمل في موضع الاسم لافي الاسم بعينه لايصحّ له التفسير إلاّ حيث يكون في الكلام مُقوٍ لجنبه الفعلية ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوّى منه جانبَ الفعلية جاز في الاسم معها الرفع بأضمار فعل ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوّي لجانب الفعلية .

وينبغي أن تعلم أنّ الضمير والسببي اذا كانا مجرورين وكان موضعهما رفعاً حكم لهما بحكم المرفوع ، وذلك قولك : زيدٌ سِيرَبهِ ، وعمروَ دخِلَ إليه ، لايجوز في زيد وعمر الا الرفع كما لايجوز في قولك : زيدَ

(١) زيادة يقتضيها السياق .

ضُرِبَ وعمرٌو أُهينَ ، إلاّ الرفع وليس ذلك بمنزلة : زيداً مررتُ بهِ ، وزيداً دخلتُ إليهِ .

هذا حكم الاسم مالم يتقدَّمه شيٌ فأن تقدَّمه شيٌ فلا يخلو المتقدّم من أن يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى ، أوحرفاً لايليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فأن تقدَّمه حرفُ عطف فلا يخلو أنه يكون العطف به على جملة أسمية أو فعلية أو ذات وجهين .

فأن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل للمجانسة والمشاكلة . وان كان بعد حرف العطف ،،امّا،، ترك الأمر على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لان إمّا من حروف الصدور فكانت الجملة بعدها مستأنفة وان كان بعد حرف العطف ، اذا ، التي للمفاجأة لم يجز في الاسم الا الرفع على الابتداء ، لانّ إذا التي للمفاجأة لايقع بعدها الفعل وإنما يقع بعدها المبتدأ .

* * *

وإذا حملتَ الاسم على إضمار فعلٍ كان على حسب الضمير أو السببي ، فأن كانا مرفوعين أو في موضع رفع رفعتَ ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين نصبتَ ، وذلك قولك : قامَ زيدٌ وعمرٌو أكرمته ، وقام زيدٌ وعمراً مررتُ بهِ / فالرفع والنصب والاختيار النصب ، لكونه محمولا على الفعل وقام زيدٌ وعمرٌو سيرَبهِ أوضُرِبَ ، وقامَ زيدٌ وعمرٌو ضُرِبَ أخوهُ أو مرَّ بغلامهِ ، فالرفعُ على إضمار فعلٍ والرفعُ على الابتداء والرفع على إضمار فعلٍ هو المختار لما قدَّمنا من المشاكلة ، فلا سبيل إلى النصب .

وإن كان العطف على جملة اسميّة كان الامر على ماكان عليه قبل أن يتقدّم الاسم شيءٌ بل يزيد حسناً للمشاكلة .

فأن كان العطف على جملة ذات وجهين فلا يخلو أن يقدَّر العطف على الجملة الاسمية أو الفعلية ، فأن قدَّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل

على إضمار فعل ، فأن قدّرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدّمْهُ شيء .

* * *

واختلف الناس في جملة الاشتغال اذا كانت معطوفة على جملة صغرى ، فمذهب السيرافي (١) أنّه لابد في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ لأنّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ ، فأذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبرا للمبتدأ ، لأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فلما كانت شريكتها احتيج فيها إلى رابط . لأنّ خبر المبتدأ اذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط فلا يجوز : زيدٌ ضربتُهُ وعمراً أكرمتهُ ، على أن تقدّر عمراً أكرمته ، خبراً عن زيدٍ حتى يكون في الجملة ضميرٍ يعود على زيد يربطه بها ، فتقول : زيدٌ ضربتُه وعمراً أكرمته بسببهِ أو من أجلهِ أو في دارهِ ، وشبه ذلك .

وهذا الذي ذهب اليه ليس بشيء ، لأنّ القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزّ اسمه: والسماءَ رفعها ووضع الميزانَ(٢) . مع أنّه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر . فاجماعهم على النصب دليل على بطلان (قول) (٣) من قال : إنّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف .

وغيره من أئمة النحويين حكوا أنّ الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً . فأن احتجّ عنه بأن قال : إنّ سيبويه لم يتعرض لاصلاح اللفظ ، ونظير هذا قول أبي القاسم : لوقلت : مررتُ بهِ الكريمِ ، على أن تجعله نعتا له لم يجز ولكن إن جعلته بدلاً جاز ، وهو لايجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم (٤)

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ،ولد بسيراف في فارس وقدم إلى بغداد فولى القضاء بها.أخذ القراءات عن ابن مجاهد واللغة عن ابن دريد والنحو عن ابن السراج وغيره . توفي ببغداد عام ٣٦٨هـ . ترجمه ابن النديم ٩٣، القفطي ٣١٣/١ ، ياقوت ٤٧/١ .

(٢) الرحمن : ٧ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ج : فلا .

بتعرض لاصلاح اللفظ . فيقال له : هذا الذي تزعمه باطل ، اذ لو كان هذا لنبّه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال .

ومنهم من ذهب إلى أنّ جملة الاشتغال ان كانت معطوفة بالواو لم يحتج فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قلت في : زيدٌ ضربته وعمراً أكرمته زيدٌ جمعتُ بينَ ضربهِ واكرامِ عمروٍ . واذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنّهما جملة واحدة ، والجملة الواحدة يغني فيها ضمير واحد . وهذا فاسد . لأنّ يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا أنّ / الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب [٦٧ظ] وان خلت الجملة من ضمير .

وذهب الفارسي إلى أنّ النصب يختار (١) وان كان العطف على الجملة الكبرى وذلك أنّ الواو قد تقدّمها (٢) جملتان ، فأن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ، وان لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على اضمار فعل .

ولا يلزم أن تقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتّى تكون معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم : أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها اكلتُه ، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثمّ حرف عطف ، لأنّ حتى لاتعطف الجمل وانّما تعطف المفردات .

وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب .

وان كان المتقدم حرفاً هو بالفعل أولى كان المختار الحمل على اضمار فعل .

والحروف التي هي بالفعل أولى أدواتُ الاستفهام وما ولا النافيتان .

فان قيل : فلايّ شيء كانت بالفعل أولى ؟ فنقول : لشبهها بأدوات الجزاء وذلك أنّ الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء .

---

(١) ر : مختار .

(٢) ر : يتقدمها .

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصت به دون ما ولا وهما أنّ الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب ، وأنّها قد تضمّن معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول : أينَ بيتُك أزرْكَ ؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم .

ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنّ المشبّه بالشيء لايقوى قوة ما شبّه به . فأن وقع بعدها الاسم (اختير فيه الحمل على اضمار فعل لما ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببي .

فأن كان الاسم) (١) الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً . فأن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلا لأنّه لايخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده ، فقبله لايتصور لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ولايجوز أن يقدّر بعده لأنّ الفاعل لايعمل فيما بعده .

وان كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان : الرفع والنصب . وفيه خلاف بين سيبويه والأخفش .

فسيبويه يختار فيه الرفع ،ويشبهه بـ «زيد ضربته»(٢) ،والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى : زيداً ضربتُه .وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن ليس بشيء لأنّ القياس يرد عليه ، لأنّ الاستفهام لاتتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في : أزيداً ضربته ، فلا مسوغ اذن لاختيار اضمار الفعل .

وليس من أدوات الاستفهام مااذا اجتمع بعده الاسمُ والفعلُ يلزمه الاسم في فصيح الكلام الا الهمزة ، وسبب ذلك أنّها أمّ الباب ، فلذلك اتّسع فيها .

ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولاتدخل /أخواتها عليها [٦٨و] ولايجوز أن يلي الاسمُ أداةَ استفهام (٣) ماعدا الهمزة الا في ضرورة نتقول :

---

(١) سقط ما بين القوسين من ر. (٢) الكتاب ٥٤/١ . (٣) ج : الاستفهام .

أزيدٌ قامَ ؟ في فصيح الكلام ، ولايقال : هل زيدٌ قامَ ؟ الاّ في ضرورة (بل الفصيح : هل قام زيد ؟ (١) .

وأما ما ولا فليسا كذلك ، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى ، وسبب ذلك أنّهما لم يقويا على طلب الفعل قوّة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات الشرط وقوّة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم .

وهذا ما لم(٢) يفصل بين الاستفهام وما ولا والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ غير ظرف ولا مجرور فأن فصل بينهما فلايجوز في الاسم الا ما كان يجوز قبل دخول ما ولا وذلك قولك : أأنت(٣) زيدٌ ضربتهُ وما أنتَ زيدٌ ضربتَهُ ، الاختيار في المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهمزة وما .

فأن كان المتقدم حرفاً لايليهِ الا الفعل ، والذي لايليهِ الا الفعل قسمان : قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً ولايجوز غير ذلك مثل السين وسوف وقد وأشباههما ، وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب . وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمراً مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل ، فأن الاسم بعدها لا يكون أبداً الا على اضمار فعل على حسب الضمير أو السببي نحو : انْ زيداً ضربتَهُ ضربتُكَ وهلا زيداً ضربتَهُ ، واذا زيداً ضربتهُ ضربَكَ . وأدوات الجزاء اذا و قع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم الا في ضرورة ، قال الشاعر :

٢٣٩ صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائرٍ ... أينما الريحُ تميّلهُـا تمِلْ (٤)

وقال الآخر :

---

(١) ما بين القوسين مشطوب عليه في ر .

(٢) ر : هذا .　　(٣) ج ، ر :انت ، وهو تحريف .

(٤) لكعب بن جعيل يصف امراة . الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، الحائر : المطمئن من الأرض يستقر فيه الماء فيتحير . الكتاب ٤٥٨/١ ، معاني القرآن ٩٧/١، المقتضب ٧٥/٢ ، ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، الانصاف ٣٢٥ ، الخزانة ٤٥٧/١ .

٢٤٠ فمتى واغـلٌ ينُبْهُمْ ... . (١)

فقدّم الاسم ضرورة .

الا في«إنْ» من بين سائرأخواتها لانها أمّ الباب .ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فأنّ الاسم يليها في فصيح الكلام .قال اللهُ تعالى : وان أحدٌ من المشركين استجارَكَ فأجرْهُ (٢) . فأن كان الفعل مستقبلا لم يلها الا في(٣)ضرورة كسائر أخواتها .

وفي رفع الاسم الواقع بعد اذا خلاف بين سيبويه والأخفش . وقد تقدّم في باب الابتداء . وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام، لأ نّها لم تقو قوّة أدوات الجزاء ، لأنّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض ، وتزيد عليها بأنّ لها طلباً من طريق العمل . فأن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حدّه ، ان كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت وان كانَ منصوباً نصبت وان كانَ مخفوضاً خفضت . هذا مذهب سيبويه (٤) .

ومذهب أبي الحسن : ان لاحظت الجملة الكبرى(٥) كان الجواب على حدها وان لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدها ، وهذا ليس بشيء ، لأ نّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها .

* * *

واعلم أنّه لايجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصّل نحو: ضربتني وضربتكَ،وزيدٌ ضربَهُ ،يعني ضربَ نفسهُ،ولافعل / الظاهر [٦٨ظ]

---

(١) تمامه : فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي
وهو لعدي بن زيد العبادي . الواغل : الذي يدخل على الشرب ولم يدع ، ينبهم : ينزل بهم .
الكتاب ٤٥٨/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ، حماسة البحتري ١٤٠ ، ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الانصاف ٣٢٥، الخزانة ٤٥٦/١ ، الديوان ١٥٦ .

(٢) التوبه : ٦.

(٣) ج : الا ضرورة

(٤) الكتاب ٤٨/١

(٥) سقطت (الكبرى) من ج .

إلى مضمره المتصل نحو : ضربَهُ زيدٌ ، يعني ضربَ نفسه ، الا في باب ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ نحو ظننتُني قائماً ، وظننتكَ قائماً ، يعني ظننتُ نفسي وظننتَ نفسكَ . وزيدٌ ظنهُ قائماً ، وفقدتُني وفقدتكَ وعدمتُني وعدمتكَ ، يعني فقدتُ نفسي وفقدتَ نفسك وعدمتُ نفسي وعدمت نفسكَ وزيدٌ فقدَهُ وعدمهُ فقد فقدَ نفسه وعدمها .

ولايجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب نحو :زيداً ضربَ وزيداً ظنّ قائماً،يعني‌ضرب‌نفسَه وظنّ نفسه‌قائماً والسبب في امتناع تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل ، وفعل الظاهر إلى مضمره المتّصل أنّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى ، وذلك متنافض الا في باب الظنّ والفَقد والعدم فأنّه يسوغ ، وسبب ذلك أنّ المفعول الأول من مفعولي الظنّ وأخواته ليس بمفعول في الحقيقة ، وإنّما هو مفعول في اللفظ فقط ، وإنّما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة ، فأن أردتَ ذلك المعنى المتقدّم قلت : ضربَ زيدٌ نَفسَهُ .

وجاز هذا لأنّ العرب تُجرى النفس مجرى الاجنبي وكذلك تفعل في المضمر المنفصل أجرته مجرى الأجنبي فتقول : إيّاهُ ضربَ زيدٌ ، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنّ والفَقد والعَدَم ، لأنّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه ، ألا ترى أنّ المعنى : فَقدَني غيرى ، وعَدمَني غيرى ، وظننّي غيرى ، ولا يتُصوّر أن يكون هو (١) الفاقد لنفسه لأنّه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً ومن حيث أنه يكون فاقدا يلزمه أن يكون موجوداً وليس كذلك : ضَرَبتُني ، لأنّ الضاربَ هو المضروب لفظاً ومعنى ، فلذلك تعذّر ضربتُني وأشباهُه .

وامتنع تعدى فعل المضمر إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدى إليه في لزوم المفعول فيعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابه لأنّه فضلة ،

(١) في ر : هذا ، وكذلك هو في نسخة بحاشية ج .

والفضلات لاتلزم فعلى هذا كلُّ مسألة تؤدى في الاشتغال إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتصل او فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل لايجوز الا في باب الظن والفقد والعدم . وكلّ مسألة تؤدى إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره لاتجوز في باب من الأبواب نحو : زيداً ضَرَبَهُ .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لايخلو أن يكون من الابواب المستثنيات أو من غيرها ، فأن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحد أو سببيّ واحدٌ أو ضميران أو سببيّان أو ضمير وسببي .

فان كان له ضميرٌ واحد حملته عليه نحو : زيداً ضربتُ أخاهُ ، فأن كان له سببيان حملته على أيّهما شئت نحو : أزيداً ضربَ أخوهُ أباه ، وأزيد ضربَ أخوهُ أباهُ ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلا أو منفصلا ، فأن كان منفصلا حملتَ/على أيّهما شئت،نحو :[٦٩و] أزيداً إيّاه ضَربَ إيّاه أخوهُ ؟ وأزيدٌ(١)إيّاه ضَرَبَ أخوه ؛ لأنّ الضمير المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل ؛

وان كان الضمير متّصلاً حملتَ عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك — والضمير منصوب — أزيداً ضرَبَهُ أخوهُ ؟ ومثاله — والضمير مرفوع — أزيدٌ (٣) ضربَ أخاهُ ؟ وأما قول لبيد :

٢٤١ فأن أنتَ لم ينفعك علمك فانتسب لَعَلّكَ تهديكَ القرونُ الأوائل(٤)

---

(١) ر : ازيدا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المنصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :
لم تصدقك نفسك . والمعنى :ان لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان؟ ابيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ، آمالي المرتضى ١/١١٩ ، العيني ١/٢٩١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزانة ١/٣٣٩ ، شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

والفضلات لاتلزم فعلى هذا كلُّ مسألة تؤدى في الاشتغال إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتصل او فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل لايجوز الا في باب الظن والفقد والعدم . وكلّ مسألة تؤدى إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره لاتجوز في باب من الأبواب نحو : زيداً ضَرَبَهُ .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لايخلو أن يكون من الابواب المستثنيات أو من غيرها ، فأن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحد أو سببيّ واحدٌ أو ضميران أو سببيّان أو ضمير وسببي .

فان كان له ضميرٌ واحد حملته عليه نحو : زيداً ضربتُ أخاهُ ، فأن كان له سببيان حملته على أيّهما شئت نحو : أزيداً ضربَ أخوهُ أباه ، وأزيد ضربَ أخوهُ أباهُ ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلا أو منفصلا ، فأن كان منفصلا حملتَ/على أيّهما شئت،نحو :[٦٩و] أزيداً إيّاه ضَربَ إيّاه أخوهُ ؟ وأزيدٌ(١)إيّاه ضَرَبَ أخوه ؛ لأنَّ الضمير المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل ؟
وان كان الضمير متّصلاً حملتَ عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك — والضمير منصوب — أزيداً ضرَبَهُ أخوهُ ؟ ومثاله — والضمير مرفوع — أزيدٌ (٣) ضربَ أخاهُ ؟ وأما قول لبيد :

٢٤١ فأن أنتَ لم ينفعك علمك فانتسب   لعَلّكَ تهديكَ القرونُ الأوائل(٤)

---

(١) ر : ازيدا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المصل ، وهو تحريف ،   (٣) ج ، ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :
لم تصدقك نفسك . والمعنى :ان لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان؟ ابيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ، آمالي المرتضى ١١٩/١ ، العيني ٢٩١/١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزانة ٣٣٩/١ ، شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

فلم يحمل أنتَ على علمك ، لأنّه لو فعل ذلك لأدى إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المنفصل (١)، ألا ترى أنّك لو وضعت«أنتَ» موضع علمك لكانَ التقديرُ فأن لم ينفعْكَ .

ولا يجوز أيضاً حمله على الكاف في ينفعك لأنّه لو فعل ذلك لنصب فقال: فأن إيّاكَ ، فلم يبقِ إلاّ ان يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى ، فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال ، كأنّه قال : فأن ظللت لم ينفعكَ علمكَ ، فأضمر لفهم المعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل فقال : إنْ أنتَ.

فأن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو يكون أحدهما متّصلا والآخر منفصلا ، فأن كانا متّصلين فلا تجوز المسألة لما تقدّم من أنّ فعل الضمير المتّصل لايتعدّى إلى مضمره المتّصل الا في الأبواب المذكورة ، وان كانا منفصلين حملتَ على ايّهما شئت نحو : أزيدٌ إيّاه لم يضْرِبْهُ الاّ هو .

وإن كان أحدهما متصلا والآخر منفصلا حملت على المتّصل نحو : أزيداً لم يضربْهُ الا هو وأزيدٌ لم يضْرِب عمروا إلاّ إيّاه ؟

وإن كان الفعل الذى اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببّي واحدٌ أو ضميران ، أو سببيّان أو ضمير وسببي .

فأن كان له ضمير واحد حملتَ عليه نحو : أزيداً ظنَنْتُهُ قائماً ، وان كان له سببي واحد حملت أيضاً عليه ، مثال ذلك : أزيداً ظننتَ أباهُ قائماً ، وإن كان له سببيّان حملتَ على أيّهما شئتَ نحو : أزيداً ظنّ أخاهُ أبوهُ قائماً ،وان كان له ضميرٌ وسببيفلا يخلو أن يكونَ الضمير متّصلا ومنفصلا. فأن كان متّصلا فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت على أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً ظنّه أخوه قائماً ، وإن كان

(١) ج ، ر : المتصل ، وهو تحريف .

الضمير مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحملُ على السببي أصلاً ، مثال ذلك: أزيداً ظنَّ أخاهُ قائماً . وإنْ كانَ منفصلا حملتَ على أيّهما شئتَ ، مثالُ ذلك : أزيداً لم يظنّن أخاهُ الا هو قائماً .

وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو أحدهما متّصلا والاخر منفصلا ، فأن كانا متّصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب مثال ذلك : أزيداً ظنّه قائماً ، وان كانا منفصلين حملتَ على ايّهما شئت ، ، مثال ذلك : أزيداً إيّاه لم يظنّ الا هو قائماً. وان كانأحدهما متصلا والاخر /منفصلا فلا يخلو من ان يكون المتّصل[٦٩ظ] مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملتَ أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً لم يظنّه الا هو قائماً . وان كان مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحمل على غيره ، مثال ذلك : أزيدٌ لم يظن الا إيّاه قائماً .

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذى اشتغل عنه الفعل موضع ماحملته عليه إن أمكن ، وان لم يمكن حذفتَ ماحملته عليه وتركته في موضعه ونويت به التأخير ، فأن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والا فهي ممتنعة .

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها وينتصب الخبر على أنه خبرها وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وآض وقعد في قولهم : شحذَ شَفرتهُ حتى قَعَدَتْ كأنها حربةٌ (١) ، وليس ومازال وما انفك وما فتيء وما برح ومادامَ وغدا وراح وجاءت في قولهم : ما جاءَت حاجتك (٢) .
وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب ماونيَ ، لانّ معناها كمعنى مازال ، وذلك؛ : ماوَنيَ زيدٌ قائماً ، أي ما فترعن القيام ، ولذلك ألحقها بها(٣).
وهذا لايلزم لأنّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ آخر ولا يكون حكمه كحكمه. ألا ترى أنّ ظلَّ زيدٌ قائماً معناه : أقامَ زيدٌ قائماً النهارَ كلّه. ولاتجعل (٤) العرب لأقامَ اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلَّ .
ومما يدّل على أنّها ليست من أخوات كان أنّه لايقال : ماوني زيدٌ القائمَ ، فالتزام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال .
وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررتُ ، اذا لم ترِد بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان ، وذلك نحو قولك: مررتُ بهذا الأمرِ صحيحاً ، أي كان هذا الأمرُ صحيحاً عندي . (٥)
وذلك لاحجة فيه ، لأنّ المرور هنا متجوّز فيه كأنه قال : مرّ خاطري بهذا الأمر صحيحاً ،ويكون انتصاب صحيحاً على أنّه حال . وكذلك لايجوز تعريف المنصوب بعدها الا أن يكون من الصفاتالّتي يجوز فيها القطع فتنصب اذ ذاك بفعل مضمر نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينَ ، ومررتُ بهِ الشجاع .

(١) حكاه ابن الأعرابي ، التهذيب ٢٠١/١ ، اللسان : قعد . شرح السبع ٦٥٣
(٢) قيل أول من قالها الخوارج لابن عباس حين ارسله علي اليهم ، ويُروى برفع حاجتك . الكتاب ٢٤/١ ، همع الهوامع ١١٢/١ .
(٣) همع الهوامع ١١٢/١ .
(٤) ر : ولم .
(٥) ج : عنده ، وهو تحريف .

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو : لئن ضربتَهُ لتضربَنّهُ الكريمَ ، ولئن أكرمتَهُ لتكرمنّه العاقلَ ، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنّها أخبار للفعل المكرر ، وذلك لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلا من مفعول الفعل ، فأن استدلوا بأنّه لو كان بدلا لم يلزم الاتيان به قيل لهم : ربَّ تابعٍ لازمٍ نحو : الجماءَ الغفيرَ (١)، ألا ترى أنَّ الغفير تابع «الجمّاءَ» أبدا ولا تجيء إلا كذلك .

وكذلك الحقوا بأفعال هذا الباب اسم الاشارة في نحو : هذا زيدٌ قائماً وجعلوا «هذا» تقريباً وزيدا اسم التقريب ، وقائماً خبر التقريب (٢) ، واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول : هذا زيدٌ قائماً ، لمن يقطع بأنه /قد[٧٠و] علم أنَّ المشار اليه زيد ، لانَّ الخبر انما يكون مجهولا عند المخاطب ، وحينئذ يكون «مفيداً» . (٣) ومما يبيّن ذلك قوله تعالى : هذا بَعلي شيخاً (٤) . الا ترى أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أنَّ المشارَ اليه بعلُها وانّما أرادت أن تنبههم على شيخوخته (٥). قالوا : فدلَّ ذلك على صحة ما قلناه .

وهذا الذى ذهبوا اليه فاسد ، لأنَّ هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الأعراب ، وعلى مذهبهم لاموضع له من الاعراب .

فأن قيل : فكيف جعلتم اسمَ الاشارة «مبتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك ؟ فالجواب : إنَّ الكلام إذا ذاك محمول على معناه فأنك اذا قلت : هذا زيدٌ قائماً ، فاللفظ على الأخبار عن المشار اليه بزيد والكلام محمول على معنى تنبّه لزيد وربَّ كلامٍ صوره لفظٌ(٦)على خلاف معناه نحو : غفَرَ اللهُ لزيد ، فأنَّ لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء . وكذلك اتقى اللهَ امروٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر ،

(١) يقال : جاؤا الجماء الغفير ، أي بجماعتهم الشريف والوضيع .
(٢) انظر معاني القرآن ١٢/١ ، ٥٥ ، مجالس ثعلب ٤٢، ٣٥٩ .
(٣) ر : مبتدا ، وهو تحريف ، (٤) هود : ٧٢ .
(٥) ح ، ر :شيخه ، وهو تحريف . (٦) ر : لفظه .

وكذلك قوله تعالى : فليَمدُدْ له الرحمنُ مداً(١)، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فكذلك : هذا زيدٌ ، لفظه لفظ الأخبار عن هذا بزيد ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما .

ومما يدل أيضاً على أنَّ المنصوب حال التزام التنكير فيه ، ولو كان خبرا لسمع من كلامهم معرفة ، وماأجازوه من الأتيان به معرفة نحو هذا زيدٌ القائمَ ، لا يُلتفت اليه لانّهم انّما قالوه بالقياس .

فالذى يَثبُتُ من هذا الباب قد قدّمناه أولا وهي أفعال كلها بلاخلاف إلا ليس فأن فيها خلافاً . فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنّها حرف ، واستدل على ذلك بأنها لامصدر لها ولا تتصرّف ، وأنها ليست على أوزان الأفعال (٢). وذلك كلّه لاحجة فيه . أمّا كونها لاتتصرف وكونها لامصدر لها فأنّه قد وجد من الأفعال ماهو بهذه الصورة نحو التعجب في مثل : ما أحسَنَ زيداً ، ألا ترى أنّه لامصدر له وأنّه لايتصرف ، وقد سلم الخصم مع ذلك أنّه فعل لقيام الدليل عليه ، وسنذكر ذلك في موضعه .

وأمّا كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فأنّه يحتمل أن تكون مخففة من فَعِلَ فتكون في الأصل لَيِسَ نحو : صَيِدَ البعيـــرُ (٣) ، وفَعِل قد تخفّف فيقال : فَعْلَ ، قال الشاعر :

٢٤٢ لو شَهِدَ عاداً في زمانِ عادِ لابتزّها مبارِكَ الجِـلادِ (٤)

---

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) نسب الزجاجي هذا الراي للكوفيين ونقل احتجاج البصريين لمذهبهم وليس في ايضاح الفارسي ما يشير الى هذا الراي . اللامات ٧ .

(٣) صيد من الصيد وهو داء يكون في راس البعير .

(٤) لم أجد نسبه هذا الرجز لقائل ، واستشهد به سيبويه لترك صرف عاد على معنى القبيلة وروايته(عاد) من غير تنوين . واراد بمبارك الجلاد : وسط الحرب ومعظمها واصله من مبارك الابل . ابتزها : سلبها . يريد ان الممدوح لو شهد عاداً – على قوتها – لظهر عليها وغلبها . الكتاب ٢٧/٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المخصص ٤٢/١٧ .

والترم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يمكن ان تكون فَعَلَ في الأصل لأنَّ فَعَلَ لايخفّف(١)، ولا فَعُلَ بضمّ العين ، لأنَّ فَعُلَ لايبني ممّا عليه ياء .

فأن قيل : وماالذى يدلّ على أنّها فِعْلٌ ؟ فالجواب : إنَّ الذى يدلّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل أعني أنّها تثبُت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو : ليسَ زيدٌ قائماً ، وليست هندٌ قائمةً ، كما تقول : قامَ زيدٌ وقامت هندٌ . وليس لحاقُ علامةِ التأنيث الحرفَ كذلك ،بل تلحق مع / المؤنّث والمذكرنحو : قام زيدٌ ثُمّتَ [٧٠ظ] عمروٌ وثُمّتَ هِندٌ .

ويدلّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو : ليسا (٢) أو ليسوا ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها لأنَّ الحرف انّما يتصل ضمير به الخفض أو النصب نحو : انّكَ وانّهُ وبِكَ وبِهِ ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيبويه (٣) ، وقد نصّ على ذلك في مواضع من كتابه .

* * *

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسمها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمنُ الله في القَسَم . أما أيمُنُ اللهِ فأنّها لاتتصرف بل التزم فيها الرفع على الابتداء . وأمّا ما التعجبية واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلها صدر الكلام وجعلها اسماً لهذه الأفعال يُخرِجُها عمّا وَجبَ لها من الصدرية .

وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فأنّها لاتكون أخبارا لهذه الأفعال ، فلا تقول : كان زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ ولا أصبحَ زيدٌ اضرِبْهُ ، ولا أصبحَ زيدٌ لعلّه قائم ، لمناقضة معناها هذه الأفعال.

(١) سياتي المثل على تخفيف «فعل» بالشواهد ٩٠٣، ٩٠٤

(٢) ج : ليست ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٢١/١ . وانظر احتجاج المبرد في المقتضب ٨٧/٤، ١٩٠ .

وذلك أنّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلفّظ بها ، وهذه الأفعال تدلّ على المُضى أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تُجعل أخبارا لهذه الأفعال . فأمّا قوله :

٢٤٣ ألا يا أمّ فارِعَ لا تلومي   على شيءٍ رفعتُ بهِ سماعي(١)
وكُوني بالمكارمِ ذكّريني   ودِلّي دلَّ ماجدةٍ صناعِ

فجعل ذكريني في موضع خبر كوني ، فأنّ ذلك من وضع الأمر موضعَ الخبر، كأنه قال : تذكريني ، فيكون قوله تعالى : فليمدُدْ له الرحمنُ مدّاً (٢) . أي فيمُدّ ، ولذلك قلّ مجيئه لأنّ وضع الأمر موضع الخبر لايكثر ولايُقاس عليه .

واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال اذا كانت ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الافعال إلا في ليس فأنّه يجوز ذلك فيها باتفاق (٣) اجراءاً لها مجرى ما حكَى سيبويه ليسَ خلقَ اللهُ مِثلَهُ (٤) .

واحتج صاحب هذا المذهب بأنّ الفعل الذى يقع خبراً اذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى كان وأخواتها ، لأنّها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان فأذا كان الخبر يُعطي الزمانَ لم يُحتَج اليها ، وكان ذكرها فضلاً ، ألا ترى إنّك إذا قلت : زيدٌ قامَ ، كان المفهوم منه ومن : كانَ زيدٌ قامَ واحداً ، فأن جاءَ شيءٌ من ذلك فهو عنده على إضمار قد ، لأنهّا تقرّب الماضي من الحال ، فأذا قلت : كانَ زيدٌ قد قامَ ، فكأنّك قلت : كانَ زيدٌ يقومُ .

(١) رواهما ابو زيد لرجل من بني نهشل (جاهلي) يخاطب زوجته . فارع مرخم فارعة ، شذوذاً لأن المنادى ام . الصناع : الحاذقة بعمل اليدين . الدل : قريب المعنى من الهدي وهما من السكينه والوقار في الهيأة والنظر والشمائل ، وحرفت في ج ، ر الى : كل . النوادر ٣٠ ، ٥٨ ، المغني ٦٤٧ ، الخزانة ٥٧/٤ .
(٢) مريم : ٧٥ .
(٣) نسب السيوطي هذا القول للكوفيين . الهمع ١١٣/١ .
(٤) الكتاب ٣٥/١ .

والصحيح عندي أنَّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يجوز ذلك فيه بأتفاق وهو ليس . وقسم يمتنع فيه وهو مازال وما انفك وما فتيء وما برح ومادام.وذلك أنَّ هذه الأفعال تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والأفعالُ الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها.وكذلك جاءَ / وقَعَدَ لانّهما[٧١ظ] لايستعملانِ الا حيث سُمِعا لانّهما جريا مجرىَ المثل .

وما بقي فيه خلاف ، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز (١).
حجة المجيز أنّك اذا قلت : أصبحَ زيدٌ قامَ وأمس زيدٌ خرجَ أعطى من المعنى مالم يُعطِ زيدٌ قامَ وزيدٌ خرجَ ، ألا ترى أنَّ قام وخرج لايعطيان أكثر من المضي وأمسى وأصبح يعطيان المضي مع أنَّ ذلك في مساءٍ وصباحٍ وكذلك سائر أخواتها الا كان فأنّها لاتعطي معنى زائداً أكثر من التأكيد . والتأكيد في كلامهم كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلّة ذلك في كلامهم .

وأيضاً فأنَّ ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً ، قال الشاعر :

٢٤٤ وكُنّا حَسِبناهُم فوارس كهمس حيوا بعدَما ماتوا من الدهر أعصرا (٢)

فجعل حسِبناهُم في موضع خبر كنّا . وقال زهير :

٢٤٥ وكانَ طَوى كَشحاً على مُستَكِنَّةٍ
فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ (٣)

---

(١) الذي أجاز ذلك البصريون والمتأخرون ومنعه الكوفيون . الهمع ١١٣/١ .

(٢) نسب لابي حزابة الوليد بن حنيفة ولمودود العنبري . وكهمس من فرسان الخوارج وهو من بني مقاعس . وكهمس من أسماء الأسد . واستشهد به سيبويه والمازني لفك الادغام في حي واسنادها الى الضمير مثل خشي .
الكتاب ٣٨٧/٢ ، المقتضب ١٨٢/١ ، الاشتقاق ٢٤٧، الأصول ٥٥٠/٢ ، المنصف ١٩٠/٢ ، الأغاني ١٥٦/١٩ ، شواهد الشافية ٣٦٣ .

(٣) لزهير بن ابي سلمى من معلقته . ورواية الديوان وشروح المعلقات : ولم يتقدم .
الكشح : الجنب او الخاصرة. المستكنة: الغدرة. لم يتجمجم: لم يتراجع عما أضمر. قال ثعلب هذا باضمار قد والمعنى : وكان قد طوى . شرح السبع ٢٧٥ ، شرح العشر ٦٢ ، شرح الديوان ٢٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٣٨ ، الخزانة ٧٥/٢ .

فجعل تطوى خبراً لكان . وقال النابغة :

٢٤٦ أمست خلاءً وأمسى اهلُها احتملوا
أخنى عليهـا الذي أخنـى على لُبَدِ (١)

فجعل احتملوا خبراً لأمسى ، وقـال :

٢٤٧ وكُنّا ورِثناهُ على عَهدِ تُبّـــع
طويلاً سَوارِيهِ شديداً دَعائِمُــهْ(٢)

فجعل ورِثناه خبر كُنّا ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : أصبَحَتْ نَظَرتْ إلى ذاتِ التَنانيرِ (٣)، يعني ناقَته ، فجعل نظرت خبر أصبحت، وقال تعالى : إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ . وإن كانَ قميصُهُ قُدَّ من دُبُرٍ(٤) . فجعل قُدَّ في الموضعين خبر كان .

ومن اعتذر عن هذا بأنْ قال : إنَّ الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على كان لأنّها تخلّصه(٥) للاستقبال فكأنّه قال : إن يكُنْ قَميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ ، فاعتذاره باطل لأنَّ كان هنا ماضية لفظاً ومعنى ، ألا ترى أنَّ ماكانَ من ذلك قد ثبتَ واستقرَّ .

وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على كان ولم تنقل معناها للاستقبال والخلاف الذي في ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

• • •

---

(١) روى في الديوان : أضحت قفاراً وأضحى أهلها .
قال التبريزي: اراد قد احتملوا . الذي اخنى على لبد : كناية عن الدهر ، ولبد آخر نسور لقمان بن عاد السبعة وكان اجله قد انتهى بموت آخرهن . شرح المفضليات ٥٦٤ ، مقاييس اللغة ٢٢٢/٢ ، المخصص ١٤٥/٨ ، المستقصى ٣٧/١ ، شرح العشر ١٥٣ ، العقد الثمين ٦ ، الخزانة ٧٦/٢ ، الديوان ٥ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في الفخر . ورواية الديوان : قديماً ورثناه ، ولا شاهد فيه . تبع : من ملوك حمير البائدين . والضمير يعود على بيت العز الذي تحدث عنه الشاعر . الكتاب ٢٣٨/١ ، الديوان ٧٦٥ .

(٣) ذات التنانير : عقبة بحذاء زبالة مما يلي المغرب منها . اللسان : تنر .

(٤) يوسف : ٢٦ ، ٢٧ . وفي الأصل وضع دبر مكان قبل وهو سهو .

(٥) ج ، ر : تلخصه ، وهو تحريف .

وأفعال هذا الباب كلّها تتصرف فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر واسم الفاعل إلاّ ليس ومادام وقَعدَ وجاءَ .

أما قَعدَ وجاء فإنّهما لايستعملان من هذا الباب الافي الموضعين المذكورين وهما : ماجاءَت حاجتُك ، وشَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حربةٌ (١).

فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لاتُغيّر عما وضعَت له .

وأما قولهم: قَعَدَ زيدٌ يتهكّم بعرضِ فلان ، فإن أبا الفتح(٢) جعل قَعدَ فيه زائدة (٣) ، وكأنّه قال : زيدٌ يتهكّمُ بعرضِ فلانٍ ، إذ لايراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام ، ولا يتصوّر أن يكون (قَعدَ هنا) (٤)بمعنى صار لأنّها لاتستعمل كذلك إلا في قعدت كأنّها حربةٌ وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره .

وزعم ابن مُلكَون (٥)أنّها بمعنى صار وذلك باطل لما ذكرناه من أنّ ماثبت في المثل خاصة لاينبغي أن يستعمل في غيره .

وأما ليس فإنّها لم تتصرّف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنّها حرف . ألا ترى / أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع [٧١ظ] وأنّها مثل ما في النفي ، وفي أنّها تدخل على المحتمل فتخلّصه للحال فتقول : ليس زيدٌ يقومُ كما تقول مازيدٌ(٦)يقوم ، فتكون في الموضعين بمعنى الحال . و «ما» لاتتصرف فكذلك ليس. وكذلك أشبهت أيضا ليت في أنّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال ، فكما أنّ ليت لا تتصرّف فكذلك ليس .

---

(١) انظر ص٣٧٦ تعليق ١ ، ٢ .

(٢) هو عثمان بن جني الموصلي ، أنبه تلاميذ أبي علي الفارسي . سكن بغداد ودرس بها واقرأ وكان عالماً بالصرف والنحو والقراءات واللغة . توفي ببغداد عام ٣٩٢هـ ترجمه ابن النديم ١٢٨ ، ياقوت ٨١/١٢ ، القفطي ٣٣٥/٢ ، ابن خلكان ٤١٠/٢ .

(٣) ر : زيادة . (٤) ر : بعدها . وهو تحريف .

(٥) هو ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي ، نحوي من أهل أشبيلية مولداً ووفاة توفي عام ٥٨١هـ او ٥٨٤ . البغية ١٨٨ .

(٦) ج : متى ، وهو تحريف .

وأما مادامَ فإنّها لاتتصرّف لأنّها في معنى مالا ينصرف ، وذلك أنّك إذا قلت : أفعلُ هذا مادامَ زيدٌ قائماً ، كان المعنى مثل قولك : أفعلُ هذا إن دام زيدٌ قائماً . ألا ترى أنّ الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين ، فلما كانت في معنى شرط قد تقدّم (١) مايدّل على جوابه لم تكن إلاّ بصيغة الماضي ، لأنّ الفعل إذا كان كذلك (إنّما تكون صيغته للماضي) (٢) تقول العرب : أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ ، ولا تقول : أنتَ ظالمٌ إنْ لم تفعلُ .

وما بقي من الأفعال فهو متصرّف يستعمل منه الماضي والمستقبل وأسم الفاعل تقول : كانَ يكونُ فهو كائنٌ ، وأصبحَ يُصبِحُ فهو مُصبِحٌ وزالَ يزالُ فهو زائل ، وحكى الكسائي : يَزيِلُ ، في مضارع زالَ فتقول : مايَزِيلُ زيدٌ يَفعلُ كذا ، وهو قليلٌ جداً . وكذلك سائر أخواتهـــــا .

• • •

واختُلِفَ في اسم المفعول من هذه الأفعال فمن الناس من أجازه ومنهم من منعه ، فممّن منعه الفارسي (فحجته أن مفعولا) (٣) لايُبني إلامن فعل يجوز رده لما لم يُسمّ فاعله ، فلا يقال عنده : مكونٌ ، كما لايقال : كينَ ، وامتنع عنده ماكان لما لم يُسمّ فاعله ، لأنّك لو حذفت المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدّى ذلك إلى بقاء ماأصلُه الخبر دون مبتدأ ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك غيرُ جائز ، لأنّ الخبر لابد له من المخبر عنه .

وممن أجازَ ذلكَ الفراء والسيرافي وسيبويه (٤) .

---

(١) ر : تقدمه .
(٢) ر : لم يكن الا بصيغة الماضي .
(٣) ر : وحجته ان المفعول .
(٤) الكتاب ٢١/١ .

أما الفراء فأجاز ذلك لأنّهُ يُجيز : كِينَ قائمٌ ، تشبيهاً بضُرِبَ عمروٌ ، لأنَّ المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول ، فعاملَ الفعلَ في هذا الباب معاملة ماأشبهه ، وقد تقدَّم الاستدلال على فساد ذلك .

وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذَفَ الاسم ويُحذَفَ بحذفه الخبر، إذ لا يُتصوَّر حذفُ المخبر عنه لفظاً وتقديراً وابقاءُ الخبرِ ، ثم تُقيم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال : كِينَ . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ هذه الأفعال قد رُفض إحداثُها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف(١).

وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكونٌ ، ولم يُبيّن على أيّ وجهٍ ذلك ، لكنه يتخرَّج ذلك – عندي – على أن يُحذف المخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر، ثم يقام ظرف أو مجرور – إن كان في الكلام – مقامَ المحذوف فتقول على هذا : كِينَ في الدارِ ، والدار مكونٌ فيها ، أي مكونٌ فيها أمرٌ أو قصة، أي واقع .

وكذلك مابَقِي من الأفعال المتصرفة، أعني أنّه يجوز بناء اسم/ المفعول [٧٢و] منها على هذا الوجه .

* * *

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين ، هل تدل على معنى الحَدَث أم لا (١) ؟ فمنهم من ذهب إلى أنّها ليست بمأخوذة من حَدَث وإنّما هي لمجرَّد الزمان ولذلك لم يُلفظ لها بمصدر ، لايقال : كان زيدٌ قائماً كوناً ، ولا أمسى عبدُ اللهِ ضاحكاً إمساءً ، وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنّها مشتقة من أحداثٍ لم(٢) يُنطق بها .وقد تقرَّر من كلامهم أنّهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .

(١) انظر ص ١٠ تعليق ٤ وهمع الهوامع ١/١١٥ .

(٢) ر : ولم .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنّها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنّها مأخوذة من حدث. ومما يدلّ على أنّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها نحو : كُنْ قائماً ، وأنا كائنٌ منطلقاً ، والأمر لايتصور بالزمان ، وكذلك لايبنى اسم الفاعل من الزمان .

فإن قيل : لاتدل على معنى الحدث إذ قد رُفض النطق به ، فالجواب : إنّ الخبر الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل .

* * *

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لاتدخل عليه أداة النفي وهي : جاءَتْ وقَعدَتْ وليسَ وما دام .

أما (جاءَ وقَعَدَ)(١) فإنّهما لايستعملان إلاّ كما سُمعا لما تقدّم من أنّ الكلام الذي استُعملتا فيه جرى مجرى المثل فلا يُغيّر عما وضع له .

وأما ليس فلأنّها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها .

وأما مادام فلأنّها دخلت عليها ما المصدريّة ، وما المصدرية لاتدخل عليها(٢) أداة النفي لأنّها تتقدّر مع مابعدها بالمصدر وهو مفرد وما النافية لاتدخل إلاّ على جملة لاعلى مفرد .

وقسم يلزم أداة النفي إمّا ملفوظاً بها وإمّا مقدّرة ،وهي مازال وما انفك وما فَتِىءَ ، فلا تقول : زالَ زيدٌ قائمـــا ولا انفكّ عبدُ اللّه خارجاً ، ولا فَتِىءَ محمّدٌ ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدّرتَ فيه حرف نفي محذوفاً لم يجز ذلك إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

---

(١) ر : جاز قعد ، وهو تحريف .

(٢) ج ، ر : عليه ، وهو تحريف .

٢٤٨ لَعَمرُ أبي عفراءَ زالت عزيـزةً
علـى قومـها مافتّـلَ الزَنْدَ قادحُ(١)

يريد : مازالت عزيزةً . ولا يجوز حذف حرف النفي قياسا إلاّ اذا كان الفعل مضارعاً في جواب قَسَمٍ نحو قوله تعالى : تاللّهِ تَفتَؤُ تذكرُ يوسفَ (٢) . أي لاتفتأ . وأما قوله :

٢٤٩ ولا أراها تـزالُ ظالمـةً
تُحـدِثُ لي قُرحـةً وتَنكَؤُها(٣)

فأراها اعتراض بين لا وتزال ، والمعنى : ولا تزال ظالمةً فيما أرى .

وأما برَحَ فالغالب عليها أن تكون بمعنى زال ، وقد تستعمل بغير أداة نفي لا ملفوظة ولا مقدرة ؛ وذلك قليل جداً ، فمن كلامهم : بَرَحَ الخَفاءُ أي زالَ الخفاء . وقال الشاعر :

٢٥٠ وأبرحُ ماأدامَ اللّـهُ قـومي   بحمدِ اللّهِ مُنتَطِقاً مُجيداً (٤)

أي أزالُ عن أن أكون صاحبَ نطاقً وصاحبَ جوادٍ ماأدام اللّهُ قومي. وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنفياً.

* * *

(١) انشده الفراء ولم ينسبه ، وروايته : فلا وأبي دهماء ، وهو يعده مما حذفت فيه لا النافية وهي مقدرة . وابن هشام يرى أن فيه فصلا بين لا وزالت بجملة القسم . فتل الزند : أورى فيه النار . معاني القرآن ١/٥٤ ، ١٥٤ ، المغنى ٤٣٩ ، شواهد المغنى ٢٧٨ ، الخزانة٤/٤٥.

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) لابراهيم بن هرمة وهو آخر من يحتج به من الشعراء ، تنكؤها : تهيضها بعد الاندمال . والمبرد يراه استغنى بلا الاولى عن اعادتها.معاني القرآن ٢/٥٧،الكامل٢/٤٤،٣/٢٨٥، الأضداد لا بن الانبارى ٢٦٨ ، المغنى ٤٣٩ ، الديوان .

(٤) لخداش بن زهير (جاهلى) وابو عبيدة يرى أن (لا) محذوفة والتقدير : لا ابرح . قال البغدادى : ودعوى عدم الحذف تعسف . مجاز القرآن ١/٣١٦ ، العيني ٢/٦٤ ، الخزانة ٤/٤٨

وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه. وقسم فيه خلاف/فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لايجوز تقديم خبره عليه مادامَ وقَعَدَ. أما ما دام فلأنّ ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولاتتقدّم الصلة على الموصول، فلايجوز أن تقول: أقومُ قائماً مادام زيدٌ، تريد: أقومُ مادامَ زيدٌ قائماً.

وأمّا قَعَدَ فلأنّها لم(١)تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلايُغيرّ عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شَحذَ شَفرتَهُ حتىقَعدَتْ كأنّها حَربةٌ (٢).

والذي فيه خلاف ليس ومازال وما انفك وما فتيء وما برح. فالمانع من تقديم خبر ليس(٣)أنّ من كان مذهبه فيها أنّها حرف استدل بأنْ معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأنّ من كان مذهبه أنّها فعل استدلّ بأنّ الفعل إذا لم يتصرّف في نفسه لم يتصرّففيمعموله، دليل ذلك في التعجب: ماأحسنَ زيداً، لايجوز: زيداً ماأحسنَ، ولا ما زيداً أحسنَ والذي يجيز التقديم (٤) احتجّ بالسماع ولولا ذلك لميجز تقديمه. والذي. يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاًعنهم(٥).

---

(١) ر. : لا. (٢) انظر صفحة ٣٧٦، تعليق ١.

(٣) هم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابو البركات الانبارى وابن مالك واكثر المتأخرين. الانصاف م ١٨، الهمع ١/١١٧.

(٤) هم سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور، ونسب القول به للجمهور ايضا. إيضاح الفارسي ١٠١، الانصاف مسألة ١٨، ابن الناظم ٥٣، الهمع ١/١١٧.

(٥) هود : ٨

ألا ترى أنّ "يومَ" يأتيهم، منصوب بخبر ليس الذي هو "مصروف" وقد تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فتقديم «يوم» يؤذن بتقديم «مصروفا» فثبت بهذا أنّ تقديم خبر ليس جائز.

والمانع من تقديم خبر مازال وما انفكّ وما فتئ وما بَرِح(١) أنّها أفعال قد نُفيت بدا والأفعال إذا نفيت بما لم يتقدّم معمولها عليها. والذي يجيز التقديم (١) حجته أنّها وإن كانت منفية في اللفظ فإنّها موجبة في المعنى، فكما أنّ الفعل إذا كان موجباً يتقدّم معموله عليه فكذلك هنا. وأيضاً فإنّ حرف النفي قد تنزّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة، فكأنّه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال، فكأنّك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول.

وهذا كلّه لاحجة فيه، لأنّ العرب إنّما تلحظ لفظ «ما» لامعناها في معنى التقديم. ألا ترى أنّك تقول: ما ضربتُ غيرَ زيد، ولا تقول: غيرَ زيد ما ضربتُ، وإن كان الضرب في حقّ زيد موجباً، وكذلك ما ضربَ زيداً إلاّ عمروٌ، لايجوز أن تقول زيداً ماضربَ إلاّ عمروٌ، وأما لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوٍّ لمنع التقديم لأنّ المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً.

فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال.

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق مابقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف من حروف المصدر (٢) نحو كانَ وأمسى وأصبح.

* * *

والأفعال التي ثبت أنّه يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام: قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل، وقسم عرض له ما أوجب فيه تأخيره، وقسم أنت فيه بالخيار.

(١) المانع هم البصريون والفراء، واجازه الكوفيون وابن كيسان. الانصاف م ١٧.
(٢) ج: الصدور، وهو تحريف.

فالقسم الذي عرض له ماأوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط أو ما أُضيف اليه ، أو اسم استفهام أو ما أضيف اليه أو كم الخبرية ، وذلك قولك: أيَّ رجلٍ /كنتَ(٣)؟وغلامَ أيِّهم كنتَ(٣)؟ومَنْ تكنْ أكنْ ،[٧٣و] ومثلَ مَنْ تكُنْ أكنْ ، وكم غلامٍ كانَ غلمانُكَ .

والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها وما النافية ولام التأكيد ، وذلك نحو قولك : هل كان زيدٌ قائماً ، وما كان زيدٌ خارجاً ، وإن كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمروٌ وليكونَنَّ زيدٌ قائماً . لايجوز أن تقول : قائماً هل كانَ زيدٌ ؟ أو خارجاً ماكانَ عمروٌ ولا قائماً إن كانَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، ولا قائماً ليكونَنَّ زيدٌ .

أو يقع الفعل صلة لموصول أو صفة لموصوف فإنّه لايقدَّم على الموصول ولا على الموصوف وذلك نحو : يُعجِبُني أن يكون زيدٌ قائماً ، ويُعجِبُني رجلٌ يكون قائماً ، لايجوز أن تقول يُعجِبُني قائماً أن يكون زيدٌ ، ولا يُعجِبُني قائماً يكون رجلٌ . لأنَّ الصلة والصفة لا يتقدم شيءٌ منها على الموصول ولا على الموصوف .

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإنَّ ذلك يجوز إلاّ أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد أو يكون الموصول حرفاً فإنَّ ذلك لايجوز وذلك : إنْ كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمروٌ ، وليكونَنَّ زيدٌ قائماً ، ويعجبني أن يكون زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : إنْ قائماً كانَ زيدٌ قامَ عمروٌ ولا لَقائماً يكونَنَّ زيدٌ ، ولا يُعجِبُني أنْ قائماً يكون زيد ، لأن هذه الحروف لايليها إلاّ الفعل .

---

(١) ضرب في ر على كنت وكتب أنت ، وهو هم .

وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر ، وسنبين ذلك في بابه إن شاء اللّه تعالى .

وكذلك أيضاً لايجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متّصلاً أو مقروناً بإلاّ أو في معنى المقرون بإلاّ ، وذلك نحو : كانَكَ زيدٌ ولن يكونَ زيدٌ إلاّ قائماً ، وإنّما كان زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : ككانَ زيدٌ ، ولا إلاّ قائماً لن يكونَ زيدٌ ، ولا قائماً إنّما كانَ زيدٌ .

وما عدا ذلك فأنت فيه بالخيار ان شئت قدمته وان شئت أخرته نحو : كان زيدٌ قائماً ، وان شئت قلت : قائماً كان زيدٌ .

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاثة أقسام : قسم يلزم تقديمه وقسم يلزم تأخيره عنه وقسم أنتَ فيه بالخيار .

فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلا والاسم ظاهرا نحو : كانَكَ زيدٌ ، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً والاسم نكرة لامسوغ للاخبار عنها الا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها أو يكون الاسم مقروناً بإلاّ نحو : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما كانَ قائماً زيدٌ ، تريد : ما كانَ قائماً إلاّ زيدٌ .

والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلا والاسم كذلك نحو: كنتُكَ أي كنتُ مثلَكَ ، أو يكون الخبر مقروناً بإلاّ نحو : ماكانَ زيدٌ إلاّ قائماً . أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما كانَ زيدٌ قائماً ، تريد ماكانَ زيدٌ إلاّ قائماً . أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر نحو : كانَ هذا هذا .

واختلف / في الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر ، هل يجوز تقديمه أو [٧٣ظ] لا نحو : كانَ يقومُ زيدٌ ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر .

فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقال : يقومُ زيدٌ ،

على أن يكون يقوم خبراً مقدّماً فكذلك هنا ، لأنّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

ومنهم من أجاز وحجته أنّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظياً والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وأما كان وأخواتها فعوامل لفظية . فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن إعمالها فيه لازما لأنّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبل معمول ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الاعمال . والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم .

والقسم الذي أنت فيه بالخيار مابقي نحو : كان زيدٌ قائماً وكان قائماً زيــدٌ .

* * *

واذا كان للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أن تُقدمَه على الاسم أو على الفعل فإن قدمته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما ، فتقول : كان في الدار زيدٌ قائماً ، وكانَ يومَ الجمعةِ زيدٌ خارجا ، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدّمه على الاسم مع الخبر أو وحدَه فإن قدّمته وحده لم يجز لأنّك تولي الفعل ماليس بمعمول له وتترك معموله . وقد تجنّبت العربُ مثل هذا في المعاني كما تجنّبته في الألفاظ ، قال الشاعر :

٢٥١ كمرضعةٍ أولادَ أخرى وضيّعتْ
بَنِي بَطنِها هذا الضّلالُ عن القصد (١)

فكما سمّت هذا النحوَ ضلالاً كذلك تجنّبته في الألفاظ ، فإن جاء من ذلك

---

(١) من قصيدة نسبت في الحماسة للعديل بن الفرخ العجلى (أموى) وفي حاشية شرح المرزوقي أنها لأبي الأخيل العجلي . وحكى الجاحظ أن العرب تقول : أحمق من جهيزة ، وهي عرس الذئب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع . الحيوان ١٩٧/١ ، شرح السبع ٢٧١ ، المستقصى ٧٧/١ شرح المرزوقي ٧٢٩ ثمار القلوب ٣٩١.

شيءٌ في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه (١) ، قال الشاعر :

٢٥٢ قنـافذُ هـدّاجونَ حول بيوتِهـم
بمـا كـانَ إيّاهـم عـَطيّـةُ عوّدا(٢)

فأولى «كان» اياهم وهو معمول عوّد ، فإن قيل : فلعلّ في كان ضمير الأمر والشأن وعطية مرفوع على الابتداء وعوّدَ في موضع الخبر وقدّمتَ معمول الخبر على المبتدأ وتكون على ذلك قد أوليتَ كان اسمها الذي هو الضمير ، فالجواب : إنّ ذلك يؤدّي إلى مالا يجوز ، وذلك أنّ خبر المبتدأ لايتقدّم معموله على المبتدأ اذا كان فعلا(٣) ، وقد تقدّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال .

وإن قدّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لأيلائك الفعل ماليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك : كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ .

والذي يجيز حجته أنّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر ، وهو الصحيح .

فإن قدّمتَ معمول الخبر قبل هذه الأفعال فلا يخلو أن تقدّمه وحدَه أو مع الخبر ، فإن قدّمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر وذلك نحو : في الدار قائماً كان زيدٌ ، فإن قدّمتَه وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول : في الدار كانَ زيدٌ قائماً، ولا يومَ الجمعة كانَ زيدٌ منطلقاً / ولا طعامَكَ كانَ زيدٌ آكلاً (٤) لكثرة الفصل [٧٤ و] بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

(١) وهو جائز عند الكوفيين في الاختيار حيث جوزوا أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غير الظرف ، الخزانة ٥٨/٤ .

(٢) للفرزدق يهجو جريرا ورهطه . الهدج : السير السريع . المقتضب ١٩١/٤ ، النقائض ٤٩٣ ، المغنى ٦٧٥ ، العينى ٢٤/٢ ، الخزانة ٥٧/٤ .

(٣) تقدير الضمير بعد كان قول البصريين واعتراض المصنف عليه رده ابن هشام بأن المانع من تقديم الفعل خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مامون مع تقدم المعمول . المقتضب ١٠١/٤ ١٠١/٤ ، المغنى ٦٧٥ ، الخزانة ٥٧/٤ .

(٤) وأجاز ذلك المبرد وابن السراج . المقتضب ١٠١/٤ ، الأصول ٤٧/١ .

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون : كان قائماً زيدٌ ، ولا قائماً كان زيد على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر ويكون قائماً خبراً مقدماً ، لأنّ ضمير الرفع عندهم لايتقدّم على مايعود عليه أصلا . ويجوز عند أهل البصرة لأنّ المضمر مرفوع بما النية به التأخير والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه ، وسنبين ذلك في بابه ان شاء الله تعالى.
ولكنهم أجازوا تقديم قائماً على زيد على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر .
هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه ، وهو باطل عندنا ، لأنّ ضمير الأمر والشأن لايُفسّر إلاّ بجلمة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة .

وأجازه الفراء (١) على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بكان وقائم (وقائم)(٢) لايثنى عنده لرفع الظاهر مع أنّه يتقدّر بالفعل ، الا ترى أنّك تقول كان يقوم زيد وكان قيام زيد ، ليكون في معنى كان قائماً زيد .
وهذا فاسد لأنّه لايجوز إعمال عاملين في معمول واحد ، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء اللّـه تعالـى .

وكذلك أجاز الكسائي أن تقول : قائماً كانَ زيدٌ ، على أن يكون قائماً خبراً مقدّماً وقد رفع الظاهر ، وزيد مرفوع به وفي كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنىٰ قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط .
وأما الفراء فإنّ حكمه عنده مع التقديم حكمُه مع التوسط إلاّ أنّهُ يُثنّى قائماً ويجمعه لأنّه لايسوغ في محله الفعل ، فلا تقول : قامَ كانَ زيدٌ ، ولا يقومُ كان زيدٌ ، وهو فاسد عندنا لما تقدّم .

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مقدماً ومتوسطاً ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف وتُثنّيه إذ ذاك

(١) انظر شرح السبع ٤١١ .
(٢) سقطت من الأصول .

وتجمعه فتقول : قائماً كانَ زيد وكان قائماً زيدٌ ، والتقدير : رجلا قائماً كان زيدٌ وكان رجلاً قائماً زيدٌ .
وهذا الذي ذهبوا اليه لايجوز عندنا إلاّ أن تكون الصفة خاصة ، فإنْ لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف .

فأن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الأسم أو الفعل فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده،فأن كان بعده نحو : قائماً في الدار كان زيد وكان قائماً في الدارزيد فأن الأمر فيه عندهم على ماكان عليه لولم يكن له معمول .فأن كانقبله نحو : في الدار قائماً كان زيد وكان في الدار قائماً زيدٌ ،فأنّ الأمر عندهم على ما كان عليه الاّ أنّه لايجوز أن يكون خلفاً من الموصوف .لأنّ الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي ، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف. وأما الفراء فيفصّل،فأن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز/أن تكون[٧٤ظ] الصفة خلَفاً ، وان كان غير ظرف ولا مجرور لم يجز أن تكون خلفاً نحو : طعامَك آكلاً كان زيدٌ ،وكان طعامَك آكلاً زيدٌ .

والصحيح عندنا في جميع ذلك أنّه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً يثنى ويجمع. فأن قدّمت الخبر وأخّرت معموله فقلت : آكلاً كان زيدٌ طعامك ،فأنّ ذلك لايجوز لفصلك بين العامل الذي هو آكل والمعمول الذيهو طعامك بأجنبي أعني بما ليس بمعمول لآكل .وهذا الذيفعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلاّ أنْ تجعل طعامك مفعولاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ،كأنك قلت بعد قولك : آكلا (كان) (١) زيدٌ: يأكلُ طعامك، فأنه يجوز على كلّ مذهب.
فأن قلت : كان كائناً زيدٌ قائماً .فأن الكسائي يجعل ،في كان ضمير أمرٍ وشأن. وكائناً خبر كان وزيد اسم كائن وقائماً خبر كائن .والفراء يجعل كائناً خبر كان وزيد مرفوعاً بكان وكائن على أنّه اسمهما وقائماً خبر كان ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ماتقدم إلاّ أنّه لايجوز عندهم أن تقول :كائنٌ كانَ

(١) سقطت (كان) من ج ، د .

زيدٌ قائماً ، فتفصل بين كائن (١) وبين خبرها وهو قائم بأجنبي. ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان ذلك في آكلاً كان زيدٌ طعامكَ ، لأنّ كائناً ناقص لايتم إلاّ بخبره ، وإنّما يتصوّر قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما(٢) يتم دونه.

ولايجوز عند أهل الكوفة : كان يقومُ زيد ، على أن يكون خبراً مقدماً ، لأنّه لايتصوّر أن يكون مخلّفاً .لأنّ الفعل لايخلف الموصوف ، فيلزم إذا جُعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم ، والضمير المرفوع لايتقدم عندهم على مايعود عليه فلا يجوز عندهم إلاّ على ماقدمناه من مذاهبهم ، أعني كون زيد مرفوعاً بـ «كان» و«يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء أو يكون زيد مرفوعاً بيقوم وفي كان ضمير الأمر والشأن ويقوم في موضع الخبر ولايجوز عندهم تقديم يقوم على الفعل فتقول : يقومُ كانَ زيدٌ ، على وجه من الوجوه ، لأنّ هذه الأفعال لايدخل عليها الفعل ، والظرف والمجرور جاريان مجرى الفعل لكونهما لايخلفان الموصوف.

فأن كان الخبر اسماً لايتحمل ضميراً جاز تقديمه وتوسيطه عندهم ، نحو : كان أخاك زيدٌ وأخاك كانَ زيدٌ ، إذا أردت أخوّة النسب لاأخوة الصداقة .

* * *

واعلم أنّ أفعال هذا الباب ماعدا مازال وماانفكّ ومافتيء ومابَرِحَ ، إذا كان معناها النفي كليس أو دخل عليها أداة نفي نحو : ماكان وأمسى وأمثال ذلك ، فأنّه يجوز دخول الاّ في خبرها إلاّ أن يكون الخبر لايجوز استعماله إلاّ منفياً ، فأنه لايجوز دخول الاّ عليه ، لأنّ إلاّ توجب الخبر فتكون قد استعملت موجباً مالايستعمل إلاّ منفياً .فلا يجوز أن تقول ماكانَ زيدٌ إلاّ زائلاً ضاحكاً ، وما أصبح عبدُ الله إلاّ منفكاً منطلقاً/ ، وما أضحى زيد إلاّ بارحاً قائماً ، لأنّ بارحاً وزائلاً ومنفكاً [٧٥و] لايستعمل في الإيجاب وكذلك : ماكانَ زيدٌ إلا أحداً ، لايجوز لأنّ أحداً من الألفاظ التي لاتستعمل إلا في النفي ولو قلت: ماكان زيدٌ زائلاً ضاحكاً ، جاز

(١) ج ، ر : كان وهو تحريف .

(٢) ج ، ر : فيما ، وهو تحريف .

لأنّ ماإذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنّك قلت: مازال زيدٌ ضاحكاً ولو قلت : ماأضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ، لم يجز أيضاً ، لأنّ حرف النفي لاينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه ، ألا ترى أنّك لو قلت : مازيد العاقلُ قائماً لم يكن نافياً للعقل عن زيد ، فاذا قلت : : ماأضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ، كان الزوال غير منفي وذلك غير جائز .

ويبقى الخبر بعد دخول إلاّ عليه منصوباً كما كان قبل ذلك ، ولايجوز رفعه إلاّ مع ليس فأنّه قد يرتفع اجراء لها مجرى ما فكما أن مايبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك ليس .وحكى من كلامهم : ليسَ الطيبُ إلا المِسك(١).

وزعم الفارسي أنّ ذلك لاحجة فيه لاحتمال أن يتخرَّج على أوجه .أحدها أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن ، ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره ، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي : الطيب المِسكُ (٢) ، فتقول : ليس إلاّ الطيبُ المسكُ . ونظير ذلك – أعني في دخول إلاّ في غير موضعها – قوله تعالى : إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً (٣). وقول الشاعر

٢٥٣ أحلّ به الشَيْبُ أثقالَه
وما اغترّه الشَيْبُ إلاّ اغترارا (٤)

ألا ترى أنّه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسدا ، لأنّه معلوم أنّه لايُظَنُّ غيرُ الظنِ ولا يغترُّ الشّيبُ إلاّ اغتراراً .

وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلاّ فيه في موضعها ويكون ممّا حُذفت فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال : إنّ نَظنُّ إلاّ ظناً ضعيفاً ، وكأنه قال : وما اغترّهُ الشيبُ إلاّ اغتراراً بيّناً ، وهذا أولى لأنّه قد ثبت حذفُ الصفة لفهم المعنى ولم يثبت وضع إلاّ في غير موضعها .

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ١ ، الأشباه والنظائر ٢٣/٣ ، ١٦٥.
(٢) ج ، ر : الطيب والمسك ، والواو زيادة .
(٣) الجاثية : ٣٢ .
(٤) للأعشى . والضمير يعود على الشاعر ، ورواية الديوان : اعترّه ، بالعين أى عرض له والمعترّ الذي يتعرض للمسألة ولا يسأل ، المغنى ٣٢٦ ، الخزانة ٣٠/٢ ، الديوان ٤٥.

والوجه الآخر : أن يكون الطيبُ اسم ليس والخبر محذوف وإلاّ المسك بدل منه كأنّه قال : ليسَ الطيبُ في الوجودِ إلاّ المسكُ . أو يكون إلاّ المسك نعتاً والخبر محذوف كأنّه قال : ليس الطيبُ الذي هو غيرُ المسكِ طيباً في الوجود حقيقة ، وحذفُ خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلا نحو قوله :

لَهفي عليكَ لِلَهفَــةٍ من خائفٍ
يَبغي جِــوارَكَ حينَ ليسَ مُجيرُ (١٢٢)

يريد ليس في الدنيا مجيرٌ .

قال : فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرّج على ماذكر لم يقس عليها وهذا الذي قاله باطل ، لأن أبا عمرو (١) قد نقل أنّه ليس في الدنيا حجازى إلاّ وهو ينصب فيقول : ليس زيدٌ إلاّ قائماً ، ولا تميمى إلاّ وهو يرفع فيقال : ليسَ عمروٌ إلاّ ضاحك (٢) . فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يُتأوّل .

فإن كان الفعل مازال وأخواتها فإنّه لايجوز دخول إلاّ في خبرها ، فلا تقول : مازالَ زيدٌ إلاّ قائماً ، وما انفكّ زيدٌ إلاّ ضاحكاً ، والسبب في ذلك أنّ إلاّلإبطال النفي فكأنّك قلت:زالَ زيدٌ قائماً/ وانفكَ زيدٌ[٧٥ظ] ضاحكاً ، وهذه الأفعال لاتستعمل إلاّ في النفي ، فاما قوله :

٢٥٤ حَراجيجُ ماتَنفــكُّ إلاّ مناخــــة
على الخَسفِ أو نرمِي بها بلداً قَفْرا (٣)

فمناخة ليس بخبر بل هو منصوب على الحال ، وتنفك تامة فيكون المعنى : ماتنفكُّ أي مايزال بعضُها عن بعضٍ لأنّها متّصلةٌ إما للتباري في السّيرِ

(١) هو زبان بن العلاء المازني البصرى وكنيته أبو عمرو وقيل اسمه كنيته . أحد القراء السبعة كان اعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ ،وقيل غير ذلك. السيرافي ٢٢ ، ابن الجزرى ٢٩٢/١ .

(٢) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١.

(٣) لذي الرمة . حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الطويلة الضامرة . وقيل : الرواية : آلا ،أي شخصا وأنث صفته لان الشخص يؤنث ويذكر . الكتاب ٤٢٨/١ ، الموشح ٢٨٦ ، أسماء الوحوش ٢١ ، المفصل ٢٦٧ ، الانصاف ٩١ ، المغني ٧٦ ،الخزانة ٩٤/٤ ، الديوان ١٧٣ .

أو لأنّها مُقَطّرةٌ مربوطةٌ بعضُها ببعضٍ . فإذا أُنيخَت زالت عن الاتصال فلا تنفكّ إلاّ في حال إناختها على الخسف وهو حبسُها على غيرِ علَف ، يريد أنّها تُناخ (بعد السير)(١)عليهافلا تُرسَل من أجل ذلك في المَرعى ، وأو بمعنى إلى أن ، كأنّه قال : هي في حال الإناخةِ إلى أن نرميَ بها بلداً قفرا وسكّن الياء ضرورة(٢).

ويحتمل أن يريد ما تنفكُّ عن تَعَبِ السيرِ إلاّ في حال إناخَتِها إلى أنْ نَرمِيَ بها بلداً قفراً ، فحذف الصفة لفهم المعنى .

* * *

واذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإمّا أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدّرأنَّ المخاطب يعلمه الاسم، والذي تقدّر أنَّ المخاطب يجهله الخبر ، فتقول : كان زيدٌ أخا عمرو ، فإذا قدَّرتَ أنَّ مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنّه أخو عمرو ، فإن قدَّرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أ ن اسمه زيد قلت : كان (أخو عمرو) (٣) زيـــــداً .

وزعم ابن الطّراوة (٤) أنَّ الذي تريد إثباتَه تجعله الخبرَ والذي لاتريد إثباتَه تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كانت عقوبتُك عَزلتَك ، إذا كنت قد عَزلتَ ولم تعاقِب ، وكانت عزلتُك عقوبتَكَ ، إذا كنت قد عوقبتَ ولم تُعزَلُ (٥) .

---

(١) ج ،ر : بعده السير ، وهو تحريف.

(٢) الذى قال ان تنفك تامة هو الفراء كما نقل البغدادى ونقل ابن الانبارى أنه قول الكسائي رواه عنه هشام . الانصاف ٩١ ، الخزانة ٥١/٤ .

(٣) ج ، ر : أخوك ، وهو تحريف .

(٤) هو أبو الحسن بن الطراوة ويعرف بالاستاذ ، نحوي أديب شاعر من أهل الأندلس عاش نيفاً وتسعين سنة ، وتوفي قبل سنة ٥٣٠ هـ .

(٥) كذا في الاصل بالبناء للمجهول.

ومن ذلك قوله :

٢٥٥ وكان مُضِلّي مَن هُدِيتُ برُشدِهِ فللهِ غاوٍ عادَ بالرُّشدِ آمِرا(١)

فأثبت الهداية لنفسه . ولو قال : فكان هادِيّ من أظللتُ بهِ لكان قد أثبتَ الآضلال . قال : وقد غلط في هذا جُلّةُ الشعراء ، فمن ذلك قولهُ :

٢٥٦ ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حِسانها اذا نُشِرت كان الهِباتُ صوانَها(٢)

قال : فذمّه وهو يرى أنّه مدحه ، ألا ترى أنّه قد أثبت الصونَ ونفى عنه الهِبات كأنّه قال : الذي يقوم لها مقامَ الهِبات أن تُصان، ولو قال : كان الهِباتِ صوانُها ، فكان يَهَبُ ولا يَصون ، كأنّه قال : كان الذي يقوم لها مقام الصِوان أن توهب .

وهذا الذي قاله لايتصور الا حيث يكون الخبر عين المبتدأ بل مُنزّل منزلته وقائم مقامه ، و ذلك : كان زيدٌ زُهَيراً ، أذا أردت تشبيه زيد بزهير فيما مضى، فأن أردت عكس هذا قلت : كان زهيرٌ زيداً .

فأما اذا كان الثاني هو الأول فأنّ المعنى على كل حال واحد نحو : كان أخو عمروٍ زيداً ، فأما قوله :

فكان مُضِلّي من هُديتُ برشده ... ... البيت (٢٥٥)

فإنّ المعنى واحد جعلت الخبر مُضِلّي أو مَنْ هُديتُ اذا أردت أنّ الهداية والأضلال وقعا فيما مضى . ألا ترى أنّك اذا قلت : كان مُضِلّي فيما مضى من وقعت الهدايةُ منه اليّ ، وكان من وقَعتْ الهدايةُ منه اليّ مُضِلّي فيما مَضى ، كان المعنى واحداً. وإنّما كان/ يختلف المعنى لو كان [٧٦و]

---

(١) من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيئه من الجن وكان كاهنا فأتاه ربيئه ثلاث ليال كلها ينشده رجزا يبشره فيه برسول الله (ص) فهداه الله للاسلام بسببه . ارتشاف الضرب ١٦٨ و ، الدرر اللوامع ١/٨٢ ، ٨٧ .

(٢) اول قصيدة المتنبي في مدح سيف الدولة وكان قد أهدى اليه ثياب ديباج ورمحاً وفرساً مع مهرها . العرف الطيب ٣٤٠ .

زمنُ الخبر في الحال وزمن المُخبَّر عنه فيما مضى ، ألا ترى أنّك اذا قلت: كان مُصَلي فيما مضى منهُدِيتُ به الآن (كان) (١) عكس قولك: (٢) كان من هُدِيتَ به فيما مضى مُصَلِّي الآن .

وأما قوله :

ثيابُ كريمٍ لايصونُ حِسانها اذا نُشِرَتْ كان الهباتُ صوانَها(٢٥٦)

فأنّك اذا (٣) جعلت الهبات خلافَ الصوان فأنّه يبطلُ المعنى المراد من المدح بجعل الصوان خبراً ، ولوجعلت الهبات هي نفس الصوان لكان المعنى واحداً ، نصبت الصوان أو رفعته فكأنّك قلت : كان الهباتُ صواناً لها ، وكان الصَّوانُ هبةً لها .

هذا ان قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم أحدى المعرفتين ويجهل الأخرى ، فأن قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم المعرفتين الاّ أنّه يجهل نسبة احداهما الى الأخرى وذلك نحو: كان زيدٌ أخا عمرو ،أذا قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم زيداً بقلبه كعلمنا الآن مالكاً والشافعيَّ وأمثالهما ممن لم نعاصره ، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أنَّ اسمه زيدٌ فعرَّفته أنَّ زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه بعينه ، أفلا تراه هنا إنّما جهل نسبة أخي عمرو الى زيد .

فأذا كان الاسمان كذلك فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر ، فأن كان أحدهما أعرف من الآخر فأنّك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر ، هذا هو المختار .

وقد يجوز عكس ذلك نحو : كان زيدٌ القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ، دونه في الجودة .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) ج ، ر : قوله ، وهو تحريف .
(٣) ر : ان .
(٤) ج ، ر : هو ، تحريف .

وقد تقدّم ذكر مراتب التعريف ، الاّ المشار فأنّه يُجعَل المخبَرَ عنه ويُجعَل غيرُه من المعارف الخبَرَ فنقول :هذا زيدٌ ، وهذا القائمُ ، وهذا أخوك . وذلك أنّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالاَشارة فقدّمته .

ولا يجوز عكس هذا الاّ مع المضمرات فأنّها لشبهها بها قد يتقدّم بعضُها على بعض فنقول : ها أناذا ، فتقدّم المضمر. قال الشاعر :

٢٥٧ ... ... لِتَقتُلَني فها أناذا عَمارا (١)

وهو الأفصح لأنّه أعرف منه .

وقد يقدّم المشار ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا قال سيبويه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أنّ العرب تقول : هذا أنت وهو دون الأول في الاستعمال (٢) .

فأن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وذلك نحو : كانَ زيدٌ أخا عمرو ، وكانأخو عمرو زيداً ، إلاّ انّه قد تقدّم أنّ المُضاف الى العلم في رتبة العلم .

وينبغي أن يعلم أنّ أنْ ولن المصدريتين إذا تقدّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمر فنقــول : كان الانتصارَ من زيد أن سببتُه أو أنّي سببتُه ، لأنّ أن سببتُه وأنّي سببتُه يتقدّر بالمصدر المعرفةَ ، فكأنّك قلت : كان انتصاري من زيد سبّي ايّاه ، ولو قلت : كان الانتصارُ من زيدٍ أن سببتُهُ أو أنّي سببتُهُ ، كان ضعيفاً كما كان يضعف أن تجعل الضميرَ خبراً لما هو دونه في التعريف .

(١) صدره : أحولي تنفض استك مذرويها .
وهو لعنترة يخاطب عمارة بن زياد العبسي . والمذروان : جانبا الاليتين المقترنان ، أو الجانبان من كل شيء ولا واحد لهما ، وقولهم : جاء ينفض مذرويه أي جاء يتهدد أو هو مثل لخفته بالوعيد وطيشه . اصلاح المنطق ٣٩٩ ، الكامل ١/١٠٠ ، أمالي المرتضى ١/١٥٦ ، ابن الشجرى ١/١٩ الخزانة ٣/٣٦٢ .

(٢) الكتاب ١/٣٧٩ .

وإنّما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشبهها به في أنّهما لا [٧٦ظ] ينعتان كما أنّ المضمر كذلك . ومن ذلك قوله تعالى : وما كانَ جوابَ قومِهِ الاّ أن قالوا (١) و : ما كان حُجَتَهم الاّ ان قالوا (٢) . الأفصح في جواب قومه وفي حجتهم النصب (٣) .

فإن كانا نكرتين جعلت أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ان كان لكل واحد منهما مسوغ للأخبار عنه نحو : أكانَ رجلٌ قائماً ، وكان قائمٌ رجلاً ، فأن كان الذي له مسوّغ أحدهما جعلته المخبر عنه وذلك نحو : كانَ كلُّ أحدٍ قائماً ولا يجوز : كان قائمٌ كلَّ أحدٍ .

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر نحو : كان زيدٌ قائماً ، ولا يجوز عكس ذلك الاّ في الشعر .

ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوغ للأخبار عنها أو لا يكون ، فأن لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو : كان قائمٌ زيداً ، فزيد وان كان منصوباً هو المُخبَر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فأن كان للنكرة مسوغ للاخبار عنها فأنك إن بنيتَ المعنى على الاخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً ، وأن بنيت على الاخبار بالمعرفة عن النكرة كان غيرَ مقلوب وذلك نحو : أكان قائمٌ زيداً ، إن قدّرت أنّ المعنى : أكان زيدٌ قائماً . كان مقلوباً ، وان قدّرت المعنى : أكانَ قائمٌ من القائمينَ يُسمّى زيداً . كان غير مقلوب . والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنّما الخلاف في جوازه في الكلام ، وسنبيّن صحّة ذلك في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

---

(١) الاعراف : ٨٢.

(٢) الجاثية : ٢٥ .

(٣) قال الطبرسي : يجوز في قوله : جواب قومه ، الرفع الا أن الأجود النصب وعليه القراءة. وقال الزمخشري : قرىء حجتهم بالنصب والرفع .مجمع البيان ١٠٨/٨ ،الكشاف ٥١٣/٣ ، الكتاب ٢٤/١ .

ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله :

كانت فريضة ما تقولُ كما　　كان الزناءُ فريضةَ الرَّجْمِ (٢٣٦)

أي كما كان الرجمُ فريضةَ الزنا .

وينبغي أن تعلم أنَّ ضمير النكرة يعامل في باب الأخبار معاملة النكرة ، وذلك أنَّ تعريفه إنّما هو لفظي ، ألا ترى أنّك اذا قلت : لقيتُ رجلاً فضربتُهُ ، عُلم أنّك تعني بالضمير الرجل المتقدم المذكور وأنَّ الملقى هو المضروب . وأما أن تُعلِمَ من هو في نفسه فلا ، فلمّا علم من تعني به كان معرفة من هذا الطريق .

وأيضا فأنّه ينوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرّر كان بالألف واللام ، فلمّا ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فأذا ثبت أنَّ تعريفه لفظي والاخبار عن النكرة كما تقدَّم في باب الابتداء إنّما امتنع من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة . فأن جاء شيء من الأخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر ، ومن ذلك قوله :

٢٥٨ أسكرانُ كانَ ابنَ المَراغةِ إذ هَجا　　تميماً بجوفِ الشامِ أم مُتساكِر(١)

فأخبر بابن المراغة عن ضمير السكران وهو من المقلوب ،الا ترى أن المعنى على الأخبار عن ابن المراغة بالسكران ، كأنّه قال : أكان ابنُ المَراغةِ سكرانَ ، ولم يرد : أكان سكرانُ من السكارَى يُعرفُ بابنِ المَراغةِ ومثله قوله :

---

(١) للفرزدق في هجاء جرير ، المراغة : الاتان التي لا تمتنع عن الفحول.وهو يشير إلى ان أم جرير راعية حمير . وروى البيت كما نقل سيبويه بنصب سكران ورفع ابن كما روى برفع سكران وابن على أنهما مبتدا وخبر وكان زائدة ، نقله البغدادى .الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب ٩٣/٤ الخصائص ٣٧٥/٢ ، المغنى ٥٤٣ ، الخزانة ٦٥/٤ الديوان ٤٨١ .

٢٥٩ وانَّك لاتُبالي بعدَ حَـولٍ   أظَبـيٌ كـانَ أُمَّكَ أم حمارُ(١)

فأخبر عن ضمير الظبي وهو نكرة بأمك / وهو معرفة . [٧٧و]

وينبغي أن يعلم أن النكرة المختصة تتنزّل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة ، فلا يجوز : كان رجلاً من اخوتِك غلامٌ ، كما لايجوز : كان زيداً غلامٌ ، ولذلك جعل سيبويه :

٢٦٠ وانَّ شفاءً عبرةٌ مهـراقـةٌ   وهل عندَ رَسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ (٢)

ضرورةً ، فأخبر عن شفاء وهو نكرة غير مختصة بعبرة وهي مختصة بالوصف. ومن هذا القبيل قوله :

٢٦١ كأنَّ سبيئةً من بَيـتِ رأسٍ   يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ (٣)

فجعل عسل وماء اسمين ليكون وهما نكرتان غير مختصتين ، وجعل مزاجها خبراً وهو مضاف إلى ضمير سبيئة والسبيئة نكرة مختصة (٤) .

وقد تبيّن أنَّ ضمير النكرة يتنزّل منزلة النكرة ، فمزاجُها أخصُّ من عسل وماء . وقد جعل خبراً للضرورة.

(١) من أبيات نسبت في الحماسة لثروان بن فزارة العامرى (صحابي) وصف تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب وجعل الظبي والحمار أمين لأنه قصد الجنس ، وهو مثل لا حقيقة . وذكر ابن هشام في البيت أعاريب أخرى . الكتاب ٢٣/١ ، شرح المفضليات ٦٠٠ ، المقتضب ٩٤/٤ ، المفصل ٢٦٤ ، ابن يعيش ٩٤/٧ ، المغنى ٦٥٣ الخزانة ٢٣٠/٣ .

(٢) لامرىء القيس . ورواية الديوان وشراح المعلقات : شفائي ، ولاشاهد فيها ، قال ابن هشام هل فيه للنفى . الكتاب ٢٨٤/١ ، شرح السيرافي ١٨/٣ (التيمورية) شرح السبع ٢٥ ، شرح العشر : ٥ ، المحكم ٢٥٨/٢ ، المغنى ٣٨٨ ، الخزانة ٦١/٤ ، الديوان ٩ .

(٣) لحسان بن ثابت . السبيئة الخمر ، سبأها : اشتراها أو اشتراها ليشربها . بيت رأس . اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة احداهما بالبيت المقدس والأخرى من نواحي حلب . وروى برفع مزاجها على زيادة كان وهو قول العكبرى وابن السيد . الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب ٩١/٤ الكامل ١٢٦/١ ، الأصول ٤٣ ، التوجيه ١٢ المفصل ٢٦٤ ، الروض الأنف ٢٨٠/٢ ، اللسان : سبا ، جنى ، الخزانة ٤١/٤ ، الديوان ٣ .

(٤) يريد أنها مخصة بكونها موصوفة بالجار والمجرور .

، وهذا حكم النكرة مع المعرفة اذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوغ للإخبار عنها ، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنّها يجوز الاخبار عنها بالمعرفة لأنّ اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنّه يُسأل به عن الواحد فصاعداً ، والعموم من مسوغات الأخبار عن النكرة ، وكذلك الاستفهام ولذلك آجاز سيبويه أن تكون «أرضك» خبراً لكم في قولهم: كم جريباً أرضُكَ ؟ .

ومما جاء من ذلك في هذا الباب : من كان أخاك ؟ وما جاءَت حاجَتكَ حكاهما سيبويه (١) بنصب الأخ والحاجة وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير مَنْ وما الاستفهاميتين ، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الاخبار بمنزلة النكرة .

واذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلا فتقول : كان زيدٌ إيّاكَ ، وكنت إيّاكَ ، ومنه قوله :

٢٦٢ ليسَ إيّايَ وإيّاكِ ولا نَخشَى رَقيبا(٢)

ولم يقل : ليَسني . وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

٢٦٣ لئن كانَ إيّاه لقد حالَ بعدَنا عَنِ العَهدِ والإنسانُ قد يتَغيّرُ(٣)

ولم يقل : لئن كأنه ، وإنّما كان الأفصح انفصاله لأنّه في الأصل خبر المبتدأ فكما أنّ خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب .

---

(١) الكتاب ٢٤/١ .

(٢) نسب لعمر بن أبي ربيعة والعرجي وهو في ديوانيهما . واسم ليس ضمير يعود على عريب في البيت السابق للشاهد ، وإياي خبرها بتقدير مضاف أي ليس عريب غيري و.ك . الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ الأصول ٩٨/٢ ، ٢٤٣ ، المفصل ١٣٢ ، الخزانة ٢٢٤/٢ ، ديوان عمر ديوان العرجي ٦١ .

(٣) الضمير في كان يعود على الشاعر والكلام على لسان إحدى صواحبه .
حال : تغير ، والعهد يريد به هنا ما كانت تعهده فيه من شباب وجمال .
المفصل ٣١ ، التوضيح ٢٤/١ ، العيني ٢٤/١ الخزانة ٢٠٩/٢ .

وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتّصل كما يتّصل ضمير المفعول ، وعليه قوله :

٢٦٤ فإنْ لايكُنْها أو تَكنْهُ فإنّه أخوها غَذَتهُ أمُّه بِلبانِها (١)

وقد حكى من كلامهم : عليهِ رجلاً ليسنَى (٢) .

وزعم ابن الطراوة أنّ اتصاله هو الأفصح (٣) ، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب .

* * *

وهذه الأفعال اذا دخلت على المبتدأ او الخبر فإنّ الخبر إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فأنّه في موضع نصب،وإن كان مفردا انتصب نحو : كان زيد قائماً ، ولايجوز رفعه على أنّه خبر ابتداء مضمر وتكون الجملة موضع خبر للفعل، لأنّه إضمار لافائدة في تكلفه ، فلا تقول : كنتُ قائم ، على تقدير كنت أنا قائم . وقد نص الخليل (٤) على أنّ ذلك لايجوز فأمّا قول زياد الأعجم (٥) :

٢٦٥ أمِتْها لكَ الخيرُ أو أحْيِها كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ (٦)

(١) لابي الأسود الدولي يخاطب مولى له كان يحمل تجارة إلى الأهواز وكان اذا مضى اليها يتناول شيئا من الشراب فأضطرب أمر البضاعة . ويريد باخيها الزبيب او نبيذه على خلاف بين الشراح . الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، اصلاح المنطق ٢٩٧ ، أدب الكاتب ٤٠٢ ، الأصول ٥٠/١ العيني ٣١٠/١ ، الخزانة ٤٢٦/٢ ، الديوان ٨٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) ووافقه ابن مالك وابنه بدر الدين وإليه ذهب الرماني . التوضيح ٢٤/١ .

(٤) هو ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى . أول من استنبط علم العروض وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عنه. ترجمة السيرافي ٣٠،ابن النديم ٦٣،الزبيدي ١٣،ابن الأنبارى٤٥،القفطي٣٤١/١ .

(٥) ج : الأعجمي ، وهو تحريف .

(٦) من أبيات يخاطب بها يزيد بن المهلب وصواب الرواية :

هل لك في حاجتي حاجة أم أنت لها تارك طارح
أمتها لك الخير أم أحيها كما يفعل الرجل الصالح
إذا قلت قد أقبلت أدبرت كمن ليس غاد ولا رائح

الشعر والشعراء ٤٣٢ .

فرفع غادياً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر / العلماء لأنّه نزل [٧٧ظ] بأصطخر (١) من بلاد فارس ففسد لسانه فلذلك لُقب بالأعجم(٢)، وكثيرا ما يوجد اللحن في شعره .

هذا مالم يكن الموضع موضع تفصيل فأما في التفصيل فيجوز ذلك، وذلك مثل ان تقول : كان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ ، تريد : أحدُهما قائمٌ والآخرُ قاعد او منهما قاعد ومنهما قائم . فأنّما جاز ذلك لان موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الأضمار لأنّ معنى التفصيل يدل على انّ المراد : أحدهما كذا والآخر كذا او ما أشبه ذلك . وقد نص سيبويه على جواز ذلك (٣)، ومما جاء من ذلك قوله :

٢٦٦ فأصبح من حيث التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزعِفُ(٤)

يريد : منهم طليقٌ ومنهم مكتوفُ اليدينِ ومنهمُ مُزعِفٌ .

* * *

وينبغي أن تعلم أنّ كان تنقسم ثلاثة أقسام : تامة وناقصة وزائدة . فالزائدة تزاد بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول ، ولا تزاد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله :

٢٦٧ سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامَوْا على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ(٥)

فزاد كان بين حرف الجر والمجرور . وحُكي من كلامهم : ولَدَتْ

(١) أصطخر مدينة من أقدم مدن فارس واشهرها . معجم البلدان ٢٩٩/١ (ط أوربا) .

(٢) انظر الشعر والشعراء ٤٣٠ والخزانة ١٩٣/٤ .

(٣) الكتاب ٢١٦/١ ، ٢٢٢ .

(٤) للفرزدق من قصيدة في الفخر والرواية : في حيث . المزعف : الذي ينزع للموت مما به من الجراحات . ويروى : مزعف وهو المقتول ، من الزعاف وهو الموت . الكتاب ٢٢٢/١، الخزانة ٢٩٩/٢ ، الديوان ٥٦٢ .

(٥) أنشده الفراء ولم ينسبه . واراد بسراتهم رؤساءهم أو خيولهم فهو يروى أيضا : تسامى. المسومة : الخيل التي وضعت عليها علامة وتركت في المرعى . وسقطت (أبي) من ج ، ر. التوجيه ٢٥٨ ، سر الصناعة ٢٩٨/١ ، المفصل ٢٦٥ ، اسرار العربية ٥٦ ، العيني ٤١/٢ الخزانة ٣٣/٤ .

فاطمةُ بنتُ الخُرشُبِ الكَمَلةَ من بني عبسٍ لم يوجد كانَ أفضلُ مِنهُم(١).

وفي كان هذه خلاف بين السيرافي والفارسي . فمذهب الفارسي أنَّ فاعلها مضمر فيها وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ، كأنك قلت : كان هو ، أي كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها .

ومذهب السيرافي أنّها لا فاعل لها ، وحجته أنَّ الفعل اذا استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك أنَّ قلّما فعلٌ ، لكن لما استعملته العرب للنفي فقالت : قلّما يقومُ زيدٌ . في معنى : ما يقومُ زيدٌ ، لم تحتج الى فاعل كما أنَّ مالا تحتاج الى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال فتقول : قلّما يقومُ زيدٌ ، فكذلك كان ، لمّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أنَّ أمس لايحتاج الى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله . فأن قيل : فقد حمل الخليل قوله :

٢٦٨ فكيف اذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام (٢)

على زيادة كان ، وكان الزائدة ليس لها فاعل ،وعندمن يجعل لها فاعلاً فأنّما يكون ضمير المصدر كما تقدم ، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران ، فكيف يتصوّر فيها أن تكون زائدة ؟

فالجواب : انّه يتصوّر ذلك على أن يكون أصل المسألة : وجيرانٍ لنا هم كرام ، على أن يكون لنافي موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل بلنا ، على حد :

(١) قائله قيس بن غالب البدري وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبسي وهي من منجبات العرب واولادها هم الربيع ، قيس وعمارة وأنس . انظر النقائض ٩٠ ، شرح المفضليات ٢٩ ، ٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٠ الخزانة ٣٥/٤ .

(٢) الفرزدق . ورواية الديوان : رأيت ديار قومي.
ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور ان كان زائدة وخالفهم المبرد، الكتاب ٢٨٩/١، مجاز القرآن ٧/٢ ، ١٤٠ ، المقتضب ١١٦/٤ . النقائض ١٠٥ ، الجمل ٦٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، المغني ٣١٧ ، العيني ٤٢/٢ ، الخزانة ٣٧/٤ ، الديوان ٨٣٥ .

مررت برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً(١)،لأنَّ سيبويه قد نص على أنَّ صقراً مرفوع بمعه لأنّه لو قُدّر المجرور خبرا لصقر لكانت النية به التأخير ، لأنَّ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ،واذا كان صفة وصقر مرفوع به كان في موضع لايُنوي به(٢)التأخير واللفظ اذاأمكنأنيكون في/موضعه لم يجز أن[٧٨و] يُنوي به (٢) الوقوع في غير موضعه،ثمَّ زيدت كان بين لنا وهم ، لأنّها تزداد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتّصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه . لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قوله:

٢٦٩ وما علينا اذا ماكنتِ جارتنا ألاَّ يجاورَنا اِلاَّكِ دَيّار (٣)

فالأ صل اِلا إيّاك ثم وصل الضمير بألا اضطراراً وان كانت غيرعاملة فيه، لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام (٤)،على مايُبيّن في موضعه اِن شاءَ الله تعالى ، واذااتصل الضمير بألاّ وهو حرف فالأحرى أن يتّصل بالفعل، لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف .

فان قيل : وما الذي احوج الى تكلف هذا ؟ اعني ان يتصل الضمير بغير عامله ، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر كان مقدماً وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران ؟ (٥) فالجواب: انّه لو جُعل خبر كان مقدّماً لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه .

فان قيل : فلعل لنا في موضع الصفة لجيران ، و كانوا جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لجيران، وتكون لنا على هذافيموضعها ولا تحتاج الى ما ذكر

---

(١) الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) ج ، ر : لا ينوبه ، وهو تحريف .

(٣) انشده الفراء ولم ينسبه . ورواية البصريين : حاشاك . ديار من الأسماء المختصة بالنفي العام مثل عريب واحد وهو فيعال من الدار أو الدور ـ أصله ديوار . وابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة . الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٩٣ . المفصل ٢٩" ، تخليص الشواهد لابن هشام : ١٠ الخزانة ٤٠٥/٢ .

(٤) قوله عن تمام الكلام ، المعروف أن الذي ينتصب عن تمام الكلام انما هو التمييز.

(٥) وإلى هذا ذهب المبرد في المقتضب ١١٧/٤ .

من التكلف . فالجواب : انّ كانَ اذا كانت تامة تكون بمعنى حدَثَ فأذا قلت : كانَ عبدُ الله ، فالمعنى على هذا : خُلِقَ عبدُ الله ، وحدَثَ عبدُالله فيكون معنى كانوا على هذا خلقوا وحدثوا فيما مضى وذلك معلوم ، فتكون هذه الجملة فضلا لامعنى لها ، واذا كان الاخلال يحتمل أن يكون في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قدّر في جانب اللفظ لأنّ المعنى اعظم حرمة من اللفظ ، لأن اللفظ انّما هو خديمُ المعنى ولأنّه انّما أتى به من أجله .

والناقصة تنقسم قسمين : فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على اعرابهما ويكون في كان اذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة ، وتكون الجملة في موضع الخبر وذلك نحو : كان زيدٌ قائمٌ ، فاسم كان ضمير الأمر والشأن، وزيدٌ قائمٌ في موضع الخبر ، وتقول : كانت هندٌ قائمةٌ ، اذا جعلت الضمير للقصة ، فكأنك قلت : كانت القصةُ هندٌ قائمةٌ وكذلك كانت زيدٌ قائمٌ . هذا مذهب أهل البصرة ، أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق علامة التأنيث أو للقصة فتلحق علامة التأنيث كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً.

وزعم أهل الكوفة أنّ المخبر عنه اذا كان مذكراً فالضميرُ ضميرُ أمرٍ ، وان كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة ، فتقول : كان زيدٌ قائمٌ ، وكانت هندٌ قائمة للمشاكلة ، ولايقال عندهم : كانت زيدٌ قائمٌ ، ولا كان هندٌ قائمةٌ .

وهذا الذي منعوه جائز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضاً،وذلك في قرأءة من قرأ : أولم تكن لهم آيةٌ أن يعلمهُ علماءُ بني اسرائيل(١). الا ترى أنّ آية خبر مقدم و«أن يعلمه»وأن يعلمه في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، والضمير في تكن ضمير / قصة . [٧٨ظ]

فأن قيل : فلعل آية اسم يكن وأن يعلمه في موضع الخبر . فالجواب : أنّ ذلك باطل لأنّه قد تقدم أنّ أنْ وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف ، وهو المضمر ، فلو جعلناه خبراً ليكن لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة ، وذلك من أقبح الضرائر .

(١) وهي قراءة ابن عامر كما في معاني القرآن ٢٨٣/٢ ، الاتحاف ٢٠٥ . وانظر سورة الشعراء ١٩٧

والآخر : أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنّه اسمها(١)وتنصب الخبر على أنّه خبرها وذلك نحو : كان زيدٌ قائماً .

وهذه تنقسم قسمين : أحدهما أن تكون بمعنى صار ، قال الشاعر :

٢٧٠ بتيهاءَ قفرٍ والمَطِيُّ كأنّها قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيوضها(٢)

أي صارت فراخاً .

والآخر أن تكون لمجرد الدلالة على الزمان الماضي فتقول : كانَ زيدٌ قائماً ، إذا أردت أن تخبر أنّ قيامَ زيدٍ كان فيما مضى .

واختلف النحويون في كان هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه ، فأكثرهم على أنّها تقتضي الانقطاع ، فأنّك اذا قلت : كان زيد قائماً ، فأنّ قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم ، وهذا هو الصحيح ، بدليل أنّ العرب أذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجّب منه في الحال قالت : ما أحسنَ زيداً ، فأذا قالت : ما كان أحسنَ زيداً ، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك .

وزعم بعضهم أنّها لاتعطي الانقطاع ، واستدلّ على ذلك بمثل قوله تعالى : وكان اللهُ غفوراً رحيماً(٣). أي كانَ وهو الآن كذلك. وقوله سبحانه(٤): ولا تقربوا الزنا أنّه كان فاحشةً(٥) . أي كان وهو الآن كذلك .

فالجواب : إنّ ذلك قد يُتصوَّر فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الأخبار بأنّ هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرَّض إلى خلاف ذلك ، ويكون معنى قوله :

---

(١) ر : اسم لها .

(٢) من أبيات لعمرو بن أحمر الباهلي (اسلامي مخضرم) . الحزن : ماارتفع من الأرض وقطاة الحزن أكثر عطشا لأنة قليل الماء فهي سريعه الطيران . يشبه سرعة ابلهم بسرعة القطا . شرح الحماسة للمرزوقي ٦٨ ، شرح التبريزي ١ / ٧٠ ، المفصل ٢٦٥ . اللسان : فرض ، كون ، الخزانة ٣١/٤ .

(٣) النساء : ٩٦ .

(٤) ر : تعالى .

(٥) الاسراء ٣٢

إنّه كان فاحشة ، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة ، فيكون المراد الأخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض الى أكثر من ذلك .

والتامّة هي الّتي تكتفي بالمرفوع عن المنصوب وذلك : كان الأمرُ ، أي حَدَثَ وكان عبدُ الله، أي خُلِقَ ، ومنه قوله تعالى : (وان كانَ)(١) ذو عُسرَةٍ (٢) .

أي إن حَدَثَ ذو عُسرةٍ وذلك أنّ العسر إذا حدث على الشخص فكأنّه قد حدث في ذلك الوقتَ مُعسِرٌ .

وقد تكون التامة بمعنى حضر ، يحكى من كلامهم : أكانَ لبنٌ ؟ بمعنى أحضر شيء من هذا الجنس .

وحُكي أيضاً أنّها تكون بمعنى : غَزَلَ ، وأنّه يقال : كانَ زيدٌ الصوفَ ، بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصوفَ ، والصوفَ مفعول بكان ، ويجوز حذفه حذف اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول ضرب .

أما أمسى وأصبح وأضحى فانها تستعمل تامة فتكتفي بالمرفوع عن المنصوب وتستعمل ناقصة فتحتاج الى اسم مرفوع وخبر منصوب ، تقول في التامة : أصبح زيدٌ وأضحى عمروٌ وأمسى عبدُالله ،وتكون/للدلالة [٧٩و] على دخول الفاعلِ في الوقت الذي اشتقّت من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيٍّ أو غيره ، فكأنّك قلت : دخل زيدٌ في الصباح أو في المساءِ أو في الضحى .

وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتُقّت من اسمه فتقول : أصبحَ زيدٌ ، تريد : فعلَ فعلاً في الصباح ، الاّ أنّ ذلك لا يكون الاّ بقرينة ومنه قولهم: أذا سمعتَ بسُرى القَيْنِ فاعلم أنّهُ(٣)

(١) مابين القوسين سقط من ج ، ر وهو في حاشية ج اثبته مصححها .
(٢) البقرة : ٢٨٠ .
(٣) ر : بأنه .

مُصبحٌ(١). الا ترى أنّ المعنى : فاعلم بأنّه مُقيم بالصباح لا داخل في الصباح، لأنّه معلوم أنّ كلّ شخص داخل في الصباح ، ودلّ على الأقامة السرى .

وأما الناقصة اذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لك فيها وجهان : أحدهما أن ترفعْ المبتدأ على أنّهُ اسم لها وتنصب الخبر على أنّه خبر لها فتقول : أمسى زيدٌ قائماً وأضحى زيدٌ منطلقاً وأصبح زيدٌ ضاحكاً .

والآخرْ ان تدخل على المبتدأ والخبر وتضمر فيها (٢) ضمير الأمر والشأن أو القصة .

ويبقى المبتدأ والخبر على اعرابهما وتكون الجملة في موضع الخبر كما كان ذلك في كان فتقول : أمسى زيدٌ قائمٌ وأصبحَ عبدُالله منطلقٌ وأضحى عبدُ الله ضاحكٌ .

وتكون هذه الأفعال في الوجهين للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقت من اسمه ، فكأنّك قلت : كان قيام فلان في المساء أو في الصباح أو في الضحى ، وقد تكون بمعنى صار فلا تتعرض للزمان الذي اشتقت من اسمه أصبح فكأنّك قلت : صارَ فلانٌ قائماً أو منطلقاً أو ضاحكاً ومن ذلك قوله :

٢٧١ أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا املكُ رأسَ البعير إن نَفَرا(٣)

الا ترى ان المعنى : صرت لا أحملُ السلاحَ. ومن ذلك قوله :

---

(١) يضرب لمن عرف بالكذب حتى يرد صدقه ، وأصله أن القين (الحداد) اذا خف عنه شغله قال : اني سائر الليلة ليستصنعه أهل الماء خوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، المستقصي ١٢٤/١.

(٢) ج ، ر : فيهما ، وهو تحريف .

(٣) من ابيات للربيع بن ضبع الفزاري وهو أحد المعمرين العرب . وروى في الكتاب : ارد راس . وبعد هذا البيت بيت آخر هو الشاهد ٥٥١ . الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ١٥٩ المعمرين ٦ ، المستقصى ١٩٢/٢ ، امالى القالى ١٨٥/٢ ، امال المرتضى ١٨٥/١ ، التصريح ٣٦/٢.

٢٧٢ أضحى يُمزّقُ أثوابي ويَشتِمُني   ابعدَ ستّين عندي تبتغي الأدبا(١)
الا ترى انّ المعنى : صار يمزّق أثوابي .
وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزادان ككان ، وحكوا : ما أصبحَ ابردَها وأمسى أدفأها(٢). يعنون الدنيا ، بزيادة أمسى وأصبح بين ما التعجبية وخبرها .
وهذا اذا ثبت هو من القلّة بحيث لايقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن القياس لأنّ القياس في اللفظ أن لايزاد .
وأجاز(٣)بعض النحويين زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب اذا لم تنقص المعنى . وزيادة كلّ فعل متعدٍ من غير هذا الباب(٤). واستدلّ بأنّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله :
الآن قرّبتَ تهجونا وتشتمُنا   فاذهبْ فما بِكَ والأيام من عَجَبِ(١٤٠)
ألا ترى أنّ المعنى : فما بِكَ والأيّام من عَجَبِ ،.ولم ترد أن تأمره بالذهاب .
وكذلك قولهم : فلانٌ قعدَ يتهكّم بعرضِ فلان ، ألا ترى أنّ قعد هنا لا معنى لها وإنّما أراد أن يقول : فلانٌ يتهكم بعرض فلان . وكذلك قوله :
٢٧٣ على ما قامَ يَشتِمُني لئيمٌ   كخنزيرٍ تَمرّغَ في رَمادِ(٥)
ألا ترى أنّ المعنى : على مَ يشتِمُني لئيمٌ ؟ ولا فائدة/ لقام . [٧٩ظ]

(١) من أبيات لامرأة من بني هزان يقال لها ام ثواب ، في ابن لها عقها.وروا ية الحماسة والكامل: انشأ يمزق . ولا شاهد فيه . الكامل ٢٣٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٥٦ .
(٢) الأصول ٦٤/١ .
(٣) ر: اختار . (٤) قال بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ١٠٥. وانظر الخزانة ٤١/٢
(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو فيها بني عابد بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم . ورواية الديوان : ففيم تقول يشتمني .
ولا شاهد فيه . ويستشهد به على اثبات الف ماالاستفهامية المجرورة ضرورة ، وقيل شذوذا، وقيل اثباتها لغة . معاني القرآن ٢٩٢/٢ ، الأضداد لأبي الطيب ٥٨٤، المحتسب ٣٤٧/٢، ابن الشجرى ٢٣٣/٢، المغنى ٣٣١، العيني ٥٥٤/٤، الخزانة ٥٣٧/٢، شواهد الشافية ٢٤٤، الديوان ٧٩.

وهذا الذي ذهبوا اليه باطل ، لأنّ ما جاء مما ظاهرة الزيادة فأن يخرج على أنّه غير زائد – إن أمكن – حمل على ذلك والا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه ، ولا يقاس ذلك .

وأما غدا وراح فيستعملان تامتين وناقصتين ، فأذا استعملا تامتين دلّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره ، فنقول: غدا زيدٌ وراح، أي دخل في الغدو والرواح .

وقد يدلّان على ايقاع الفاعل مشيا في الوقت الذي اشتقا منه، يقال : غدا زيدٌ وراحَ أي مشى في الغدو والرواح .

واذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون كما تقدّم في أخواتهما . ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدّم ، ويكونان اذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقّا منه ، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في وقت الغدو ، وراح عبدُاللهِ منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح .

وقد يكونان بمعنى صار فتقول : غدا زيدٌ منطلقاً وراح عبد الله ضاحكاً أي صارا في حال ضحك وانطلاق .

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا االباب ، وقد تقدم الرد عليه .

وأما آض فتكون تامة وناقصة فأن كانت تامة كانت بمعنى رجع وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لايكون كما تقدّم في أخواتها وذلك نحو آض زيدٌ قائماً فتكون إذ ذاك بعنى صار .

واما صار فتكون أيضاً تامة وناقصة. فان كانت تامة كانت بمعني أنتقل فتتعدّى بإلى فتقول : صار زيدٌ الى موضع كذا أي انتقل ، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيء من حالةٍ الى حالة أخرى لم يكن عليها ، فتقول : صار زيدٌ عالماً ، أي انتقل عن الجهلِ إلى العلم .

وأمّا قَعدَ وجاءَ فيكونان تامّتين وناقصتين ، فأن كانتا تامتين كانت قعد بمعنى جلَسَ وجاءَ بمعنى أتى،وان كانتا ناقصتين كانتا بمعنى صار . إلا أنّهما لم (١) يستعملا كذلك الاّ في الموضع الذي (٢)سُمِعتا فيه . وقولهم : شَحذَ شَفرتَهُ حتّى قَعدَت كأنّها حربة . أي صارت . وأمّا فلان قَعَدَ يتهكّم بعرض فلان .

فقد تقدّمت الدلالة على انّها زائدة . وقولهم : ما جاءَت حاجتَكَ ، وروى برفع الحاجة ونصبها (٣) . فمن رفع الحاجة جعلها اسم جاءت ومن نصب الحاجة جعلها خبر جاءت وجعل في جاءت ضمير مؤنث عائداً على «ما»على معناها لأنّها واقعة على جاءت الحاجة ، كأنه قال: أيّةُ الحاجة جاءَت حاجتك؟ اي صارت هي حاجتك.افان قيل:فهل يجوز :ماجاء حاجتك،على لفظ ما لان لفظها مذكر؟فالجواب :إنّ هذا كلام جرى مجرى المثل، فلايُغير عما سمع عليه.

وأما ظلّ / وباتفتكونان تامتين و ناقصتين ، فأن كانتا تامتين كانت [٨٠و] ظل تدل على إقامة الفاعل نهارَه ، وبات على إقامة الفاعل ليلَه ، وإن كانتا ناقصتين جاز ان يكونفيهما ضمير أمرٍ وشأن وان لايكون فيهما كما تقدم في أخواتهما ولتكون ظلّ للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار وبات للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل، فتقول: ظلّ زيدٌ قائماً،أي وقع قيامه في نهار ، وبات زيدٌ ضاحكاً أي وقع ضحكه في الليل .

وقد يكونان بمعنى صار ومنه قوله تعالى:ظلّ وجهُه مسوَدّاً وهو كظيمٌ(٤). أي صار وجهُ مسْوَداً . وقد حمل قوله عليه السلام : فأنّ احدكم لايدري أينَ باتَت يدُه . (٥) على ذلك ، أي صارت يدُه .

وأما مازال وما انفك وما فتيء وما برح فتستعمل تامة وناقصة ، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول :مازالَ زيدٌ عن وطنه . ومازال عمرو عن الضحك ، وكذلك باقي اخواتها .

(١) ر : لا . (٢) ج ،ر: التي ، وهو وهم .
(٣) انظر الكتاب ٢٤/١ . (٤) النحل : ٥٨ .
(٥) الموطأ : كتاب الطهارة ٩ والبخاري : كتاب الوضوء ٢٦

وزعم بعض نظار النحويين أنّ ما برح تدل على نفى انتقال الفاعل عن مكانه فأذا قلت مابرحَ ، فمعناه عنده : ما انتقل زيدٌ عن المكان الذي كان فيه ، واستدلَّ على ذلك بأنّ برحَ مشتقٌ من البراح الذي هو اسم المكان ، فكأنك اذا قلت : ما برح زيد ، أردتَ مازال زيد عن البراح الذي كان فيه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بدليل قوله تعالى : وإذ قال موسى لفتاهُ لا أبرحُ حتى أبلغَ مجمعَ البحرين (١). ألا ترى أنّ من المحال أن يريد لا أزال عن مكاني حتّى أبلغ مجمع البحرين ، لأنّه معلوم أنّه مادام في مكانه لايبلغ مجمع البحرين فدلّ ذلك على أنّ برح بمعنى زال ، وأنّها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان.

وأما مادام فتستعمل أيضاً تامة وناقصة ، فأن كانت تامة دلت على اتصال ماقبلها مدّة بقاء الفاعل : أقوم مادام زيد ، أى يتصل قيامي مدة بقاء زيد . وان كانت ناقصة فأنها قد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لايكون . وتدل في الحالتين على اتصال ماقبلها مدة بقاء الصفة للموصوف ، فتقول ، أقوم مادام زيدٌ ضاحكاً ، أى مده بقاء الضحك صفة لزيد .

وأما ليس فلاتكون الا ناقصة ، وقد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون وهي في الحالتين لنفي الخبر . فأن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص ، وإن كان محتملا للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول : ليس زيدٌ قائماً الآن ، وليس زيدٌ قائماً غداً . وإذا قلت : ليس زيدٌ قائماً ، فأنّما نفيتَ القيام عن زيد في الحال .

* * *

واختلف الناس في الرافع لأسماء هذه الأفعال . فمنهم من ذهب إلى أنّ هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت/ الخبرَ وبقي المبتدأ[٨٠ط] على رفعه وهو مذهب كوفي (٢) .

(١) الكهف: ٦٠ .
(٢) الأصول ١٧٢/١.

ومنهم من ذهب إلى أنّ كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً ،وهو مذهب أهل البصرة(١)، وهو صحيح. والذي يدلّ على ذلك اتّصال ضمير الرفع بها ، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأنّ الضمير لايتصل الاّ بعامله ، وأيضاً فأنّ الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء .

والتعري قد ذهب بدخول العامل ، وأيضاً فأنّه يؤدّي الى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعني بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، وقدّرت زيداً غير معمول لكان فصلتَ به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها .

* * *

وينبغي أن تعلم أنّ المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وان كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى . وسبب ذلك أنّه لمّا ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل لايحذف فكذلك ما أشبهه وكذلك لايجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً .

فأن قيل : وما الذي يمنع من ذلك وأنت لايخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن ، فأن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فأنّه يشبه المفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وان حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى ، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كلّ حال .

فالجواب : إنّ الذي منع من حذفه أنّه صار عوضاً من المصدر ، فلذلك لايجوز كان زيدٌ قائماً كوناً ، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه ، وإنّما عوّضَ منه لأنّه في المعنى المصدر ، ألا ترى انّ القيام كونٌ من أكوان زيد ، فلما كان

(١)الكتاب ٢٨٠/١، الأصول ٤٢/١ .

الخبرُ المصدرَ (١) في المعنى استُغني به عنه كما استُغني بتَرْك عن وَذَرَ ووَدَعَ لمّا كان في معناهما. ولولا أنّه عوض لصُرِّح بالمصدر إذ لا فعلَ إلاّ وله مصدر أُخذ منه، وقد تقدَّم الدليل على ذلك، فلمّا صار الخبر عوضاً من المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنّه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك. وأيضاً فإنَّ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها .

وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله :

لَهفي عليكَ لِلَهفةٍ من خائفٍ
يَبغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجيرُ (١٢٢)

يريد : ليس في الدنيا مُجيرٌ . فحذف لفهم المعنى . فأمّا قوله :

٢٧٤ إني ضمِنتُ لكلِّ شَخصٍ ما جَنَى
فأَبى فكانَ وكنتُ غَيرُ غدورِ(٢)

وقوله :

٢٧٥ رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي
بريئاً ومن أجلِ الطويِّ رَماني(٣)

فإنّه يُتصوَّر أن يجعل مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة، كأنّه قال: فكانَ غيرَ غدورٍ وكنتُ غيرَ غدورٍ ، وكأنّه قال أيضاً : وكنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً . ويحتمل أن يكون ممّا وضع فيه المفرد في موضع الاثنين ضرورة فيكون نحو قوله :

(١) ج ، ر : المصدر ، وهو تحريف .
(٢) للفرزدق . ورواية النقائض وابن جني : لمن أتاني . قال الفراء : ولم يقل غدورين لا تفاق المعنى يكتفي بذكر الواحد . الكتاب ١/٣٨، معاني القرآن ١/٤٣٤، ٢/٣٦٣، النقائض ٩١٠، شرح مشكلات الحماسة ٣٠٧، البيان للانباري ٢/١٦٤.
(٣) نسب لعمرو بن احمر الباهلي ونسبه ابو عبيدة للأزرق بن طرفة الباهلي .وروى : جول الطوي والجول والجال : جانب البئر والقبر ، الطوي : البئر . وابو عبيدة والفراء يريانه مما أخبر فيه عن الا ثنين بخبر واحد . الكتاب ١/٣٨، مجاز القرآن ٢/١٦١، معاني القرآن ١/٤٥٨ ، إصلاح المنطق ٨٨، شواهد الكشاف ٣١١، اللسان : جول ، جال .

٢٧٦ كأنَّــه وجهُ تُركيَّيْنِ قـد غَضِبـا
..........................(١)

ويحتمل أن يكون غدوراً وبريثاً ، من الألفاظ الواقعة على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كما قالوا عدوّ في معنى أعداء ، قال الله تعالى : هم العدوُّ(٢). وكما قال : فريقٌ في الجنّة وفريقٌ / في السّعير(٣). في معنى مفترقَين مفترِقَيْنِ(٤).[٨١و] قال الشــاعـــــر :

٢٧٧ ....
فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فَريــــقُ (٥)

أي مفترقتان ، وكذلك صديق ، قال :

٢٧٨ ....
بأَعيُنِ أعـداءٍ وهُــنَّ صَدِيــقُ (٦)

---

(١) عجزه : مستهدف لطعان غير منجحر
وهو للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . يسخر منه فيشبهه بمن امرأة هذه صفته . ورواية الفراء : تذبذب مكان منجحر ، والتذبيب: عدم المبالغة في الطعن والدفع . والقصيدة رائية. والفراء يجوزه في الاختيار . قال ابن الشجرى : ولا يكادون يستعملون هذا الا فى الشعر . معاني القرآن ٣٠٨/١ التوجيه ٢٧٥، المحكم ٣٤٤/١، ابن الشجرى ١٢/١، البيان للانبارى ٢٩١/١، الخزانة ٣٧٢/٣، الضرائر : ٩٨، الديوان ٣٧١ .

(٢) المنافقون : ٤. (٣) الشورى : ٧. (٤) ليس في د .

(٥) صدره : أحقاً أن جيرتنا استقلوا .
وهو من قصيدة للمفضل النكرى (عامر بن معشر) وروى لعامر بن أسحم بن عدى الكندى (جاهلي) . استقلوا : نهضوا مرتفعين مرتحلين .
النية : الوجهة التي يتجهون اليها . الكتاب ٤٦٨/١، طبقات ابن سلام ٢٣٣، الاصمعيات ٥٣، حماسة البحترى ٤٨، الأصول ٢١٠/١، المغنى ٨١، العيني ٢٣٥/٢، التصريح ٢٢١/١ .

(٦) صدره : دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا .
وهو لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . وقد حرف في النسخ كما يلي : ياويحه أعداؤهن. ورواية الديوان : بأسهم أعداء. شرح مشكلات الحماسة ٣٦١، الخصائص ٤١٢/٢ ، اللسان : صدق ، الديوان ٣٩٨ .

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنّ الأفعال كلّها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ماأشبه الأفعال فدلّ ذلك على أنّ العمل كحق للاصالة إنّما هو للفعل. فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها .

فإنّ واخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محقّقي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ، كما أنّ الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها (١) ، وكلُّ حرف مختصّ بما يدخل عليه ولا يكونُ كالجزء فإنّه يعمل فيما يختصّ به من اسم أو فعل . ألا ترى أنّ عوامل الأسماء كلّها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها .

وإنّما تحرزت بقولي :ولم تكن كالجزء مما دخل عليه كقد والسين وسوف والألف واللام ،وكذلك إنّ السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلاّ أنّها صارت كالجزء من الفعل ، والدليل على ذلك أنّه لايجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيء إلاّ قد فإنه قد يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قوله : قد واللّـه قامَ زيدٌ . ومما يدلّ على ذلك أنّك تقول :لقد قامَ زيدٌ، لسوف يقومُ زيدٌ . فتفصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها ، ولام التأكيد لايجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير(٢) هذه الأشياء، فلولا أنّ هذه الأشياء تنزّلت من الفعل منزلة الجزء(٣) بدليل أنّك تقول : مررتُ بالرجلِ ، فتفصل بها(٤) بين حرف الجرّ والمجرور ولا يجوز الفصل بينهما بشيءٌ ، فلولا أنّها مع الاسم كالشيءُ الواحد لما جاز ذلك .

---

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ١٠٨/٤. (٢) ر : بشيء غير .

(٣) الواضح أن في الكلام سقطا فجواب لولا غير موجود ويمكن تقديره على هذا النحو : لعملت فيه . وكذلك الالف واللام مع الاسم فهي لاتعمل فيه لأنها كالجزء منه ، بدليل ... الخ .

(٤) ج ، ر: بينها وبين ، وهو تحريف .

فإن قيل : إنّ حروف التحضيض لايليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فهي مختصّة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال، وذلك نحو: هلّا تَضرِبُ زيداً.

فالجواب : إنّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليها الاسم في اللفظ ويضمر معها الفعل وتارة لايضمر الفعل بل يكون ظاهراً ، فصارت مثل الحروف التي لاتختص باللفظ .

ومن النحويين من ذهب إلى أنّها أشبهت الأفعال في أنّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها (١) ، وأنّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي(٢) وأنّ معانيها معاني الأفعال في(٣)التأكيد والتشبيه (٤)والترجي والتمنّي ،وأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل نحو : إنّني وكأنّني وليتني ولعلّني ولكنّني ، وأنّها تتّصل بها ضمائر النصب كما تتّصل بالأفعال وأنّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدي لهما (١) . وهذا باطلٌ ، لأنّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب،وكذلك نون الوقاية إنّما الحقت من أجل ياء المتكلم /وياء [٨١ظ] المتكلم إنّما اتصلت بها بعد العمل . وأما كونها على ثلاثة أحرف وأنّ أواخرها مفتوحة وأنّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها ، ألا ترى « ثُمّ » على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنّ ومعناها العطف ، فكأنّك قلت : عطفتُ، وهي مع ذلك لاتعمل ، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإنْ كان يراد بذلك أنّها تطلب الاسمين على الاختصاص فإنّ ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه .

فإن قيل : فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلأيّ شيء رُفع أحد الاسمين ونُصِبَ الآخر ، وهلاّ كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك ؟

فالجواب : إنّها أشبهت من الأفعال ضَرَبَ ، فكما أنّ ضَرَبَ ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف ، وأيضاً فإنّه لايمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أنّه لايخلو من أن ترفعهما أو تنصبهما أو ترفع أحدَهما وتنصبَ الآخرَ

(١) انظر الجمل ٦٥.

(٢)انظر الأصول ١/١٧٢ .

(٣) ر : من .

(٤) ج ر، السببية ، وهو تصحيف .

أو ترفعَ أحدَهما وتخفضَ الآخر أو تنصب أحدَهما وتخفضَ الآخرَ ، ولا يتصوّر أكثر من ذلك ، فباطل أن ترفعهما ، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر .

وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما ، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً .

وكذلك أيضاً يبطل أن تنصب أحدهما وتخفض الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفض الآخر إذ لايكون خفض إلاّ بواسطة حرف .

فلم يبقَ إلاّ أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر .

فإن قيل : فلِمَ كان المنصوب الاسمَ والمرفوعُ الخبرَ ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنّه لمّا وجب رفعُ أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصبُ أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبرَ ، لأنّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنّيه أو ترجّيه أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات(١).

* * *

وزعم بعض النحويين أنّه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معا ، وممن ذهب إلى ذلك ابن سلاّم(٢) في طبقات الشعراء له ، وزعم أنّها لغة(٣) واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٧٩ إذا اسود جُنحُ الليلِ فَلْتأتِ ولتكُنْ
خُطاكَ خِفافاً إنّ حُرّاسَنا أسدا (٤)

(١) وعلل ابن السراج ذلك بانه للتفريق بين عمل كان واخواتها وهي افعال وان واخواتها . وهي حروف . الأصول ١/١٦٢.

(٢) هو ابو عبدالله محمد بن سلام البصرى الجمحى ، أديب لغوى إخبارى راوية . قدم بغداد وهو في التسعين وتوفي عام ٢٣١هـ ببغداد وقيل بالبصرة . ترجمه ابن النديم ١٦٥، الانباري ٢١٦، السيوطي ٤٧.

(٣) طبقات الشعراء ٦٥، واستدل ابن سلام بالشاهد ٢٨٢ فقط .

(٤) استشهد به ابن هشام للغة من ينصب بان الاسم والخبر . وبعضهم يعده ضرورة . المغنى ٣٦، الضرائر ٢١٥، الدرر اللوامع ١/١١١.

فنصب الحُرّاس والأُسد بإنّ . وكذلك قول الآخر :

٢٨٠ إنَّ العجـوزَ خبّـةً جَـروزا
تأكـلُ كـلَّ ليلـةٍ قَفيـزا (١)

فنصب «بإنّ» العجوزَ خَبَّةً جروزا ، وكذلك قول أبي (٢) نُخَيلة العُماني :

٢٨١ كـأنَّ أذنَيـهِ إذا تَشـوَّفـا
قادمـةً أو قلمـاً مُحرَّفـا (٣)

وزعم الفراء أنَّ ذلك كلّه لايجوز إلاّ في ليت ، واستدلّ على ذلك بقوله :

٢٨٢ ياليـتَ أيّـامَ الصبا رواجعـا (٤)

فنصب أيّامَ الصبا ورواجعا بليت . ولا حجة في شيءٍ من ذلك عندنا .

أما قوله : إنَّ حُراسنا أُسدا ، فيكون الخبر محذوفاً والتقدير : تجدهُم أسداً ، أو تَلقاهم أسدا ، وكذلك قوله :

ياليـتَ أيّـامَ الصبـا رواجعـا

كأنّه قال : أقبلَتْ رواجعا ؛ وخبر هذه الحروف يجوز حذفه اذا فُهِم المعنى على تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى ، وممّا حُذف خبره قوله :

---

(١) لم يذكر قائل هذا الرجز ، وفي الدرر : في مقعدها . الخبة : الخداعة ، الجروز : الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف . الهمع ١/١٣٤، الدرر اللوامع ١/١١٢.

(٢) ج ، ر ، ابن ، وهو تحريف .

(٣) لمحمد بن ذؤيب العماني الراجز في صفة فرس ، وهو غير ابي نخيلة الراجز قلم محرف : عدل باحد طرفيه على الآخر . وروى المبرد ان العماني أنشده بحضرة الرشيد فاصلحه الرشيد وقال له قل : تخال أذنيه . الكامل ٣/١٤١، الشعر والشعراء ٢ ٦٠٢، ٧٥٥، الخصائص ٢/٤٣٠، المخصص ١/٨٢، المحكم ٣/٢٣٠، الخزانة ٤ /٢٩٢، المغنى ٢١١.

(٤) للعجاج ، وقدر الكسائي رواجع خبرا لكان المحذوفة لأنها تستعمل بعد ليت كثيرا واعترضه ابن هشام بان تقدم ان ولو الشرطيتين شرط لكثرة حذف كان،الكتاب ١/٢٨٤، الاصول ١/١٨٨، المفصل ٢٨، ابن يعيش ٨/٨٤، المغنى ٣١٦ ، الخزانة ٤/٢٩٠، الديوان ٨٢.

٢٨٣ فلو كنتَ ضَبِّيّاً عرفتَ قرابتي
ولكنْ زِنجيّاً عَظِيمَ المشافرِ (١)

/ التقدير : لايعرف قرابتي ، لدلالة ما تقدم عليه . [٨٢]

وأمّا قول أبي نخيلة فإنّ الأصمعي وأبا عمرو لحّناه بحضرة الرشيد ، ولولا أنّه غير فصيح لما جاز لهما ذلك .

وأما قول الآخر : إنّ العجوزَ خَبّةً جروزا (٢٨٠)

فانتصاب « خَبّةً وجروزاً » على الذم ، والخبر تأكل .

* * *

وزعم بعض النحويين ان لعل فدتجر الاسم(٢)واستدل على ذلك بقوله :

٢٨٤ فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ دعوةً
لعل أبي المِغوارِ منكَ قَريبُ(٣)

فجر أبا المغوار بلعل ، وزعم أنّهم يكسرون لامهاإذا جرّوا بها ، وانشد يعقوب (٤)

(١) الفرزدق يهجو أيوب بن عيسى الضبي . ورواية سيبويه : زنجي ، ورواية الديوان ولكن زنجياً غلاظاً مشافره ، الكتاب ٢٨٢/١، مجالس ثعلب ١٠٥ ، الاصول ١٨٦/١ التوجيه ١٣٦، المحتسب ١٨٢/٢، الانصاف ١٠٦. المغنى ٣٢٣، الخزانة ٣٧٨/٤ الديوان ٤٨١ .

(٢) نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد ، وذكر الرماني أن اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعل وان الجر بها لغة قوم من العرب . التوجيه ٥١، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة) الخزانة ٣٧٠/٤ .

(٣) لكعب بن سعد الغنوى في رثاء أخيه أبي المغوار.ورواية جمهرة الاشعار : ابا المغوار ،ولا شاهد فيه. وقيل : الجر بلعل لغة عقيل. جمهرة الأشعار ١٣٣ ،التوجيه ٥٠ ،اللامات ١٤٨ ،سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة) ابن الشجرى ٢٣٧/١، المغنى ٣١٧. العيني ٢٤٧/٣، الخزانة ٣٧٠/٤، شواهد الكشاف ٣٣٠ .

(٤) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، أديب نحوى لغوى عالم بالقرآن والشعر ، تعلم ببغداد وصحب الكسائي واخذ عن الفراء .
استشهد ببغداد عام ٢٤٤هـ . ابن النديم ١٠٨، الخطيب البغدادى ٢٧٣/١٤ ، الانبارى ٢٣٨، ياقوت ٥٠/٢٠ .

٢٨٥ لعلَّ اللهِ فضَّلكـــم علينــــا
بشيءٍ أنَّ أمّكـــمُ شَرَيـــمُ (١)

فكسر لام لعل وجرّ اسم الله . وقد يتخرج قوله لعل أبي المغوار عَلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله (٢) ، فان ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام ، ومما جاء من ذلك في الكلام : خيرٍ عاناكَ اللهُ (٣) ولاهِ أنتَ . ومما جاء من ذلك في الشعر قوله :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِـــهٌ .... (١٢٠)

أى رُبَّ رسمِ دارٍ ، فيكون التقدير : لعل لابي المِغوارِ منك قريبٌ ، أي جوابٌ قريبٌ فحُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ويكون اسم لعل ضمير الأمر والشأن محذوفا في الشعر كأنه قال : لعلّه ، أي لعلَّ الأمر ، ونظير ذلك قوله :

٢٨٦ انَّ مَنْ لامَ في بَنى بنتِ حسّانَ ألُمهُ وأعْصه في الخطوبِ (٤)

أى أنه من لام في بني بنت حسان ، وانّما تُكُلّف ذلك لان لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن وأما :

لعلِ الله .... البيت (٢٨٥) .

فأن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى (٥)

---

(١) لم اجد من نسب هذا البيت ولم يذكر مابعده ولا ماقبله . ورواه البغدادى لعاء الله ، على انها لغة في لعل . الشريم والشروم : المرأة المفضاة وهي التي اتحد مسلكاها . الاقتضاب ٤٦٠ ، العيني ٢٤٧/٣، الخزانة ٣٦٨/٤ .

(٢) هذا تخريج الفارسي كما في المغنى ٣١٧. (٤) انظر ص١١٦ تعليق ٣.

(٣) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب . ورواية الديوان : من يلمني على بني ابنه . ولا شاهد فيها . الكتاب ٤٣٩/١، ابن الشجرى ٢٩٥/١ ، المغنى ٦٧٠ ، الخزانة ٤٦٣/٢، الضرائر ٧٥، الديوان ٦٨ .

(٥) كذا في ج ، ر .

إفيها مع الظاهر من أنّها جارة ولاتتعلق بشيء ، بل هي في ذلك بمنزلة لولا ذا جرت المضمر في مذهب سيبويه بمنزلة حروف الجر الزوائد .

• • •

وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسماً لها الا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وايمُنُ اللهِ في القسم. وسبب ذلك ان هذه الاسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية .

وما كان خبر المبتدأ كان خبرا لها الاّ اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب. فلا يجوز أن تقول : ان زيداً إضربْهُ ، وان عَمراً لاتضربْهُ ، فأن جاء ما ظاهرة وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبرا تُؤوِّل ، نحو قوله :

٢٨٧ إن الذيـن قتلتُـم أمسِ سيّــدَهم
لاتحسبو لَيلَهم عن ليلكـم ناما(١)

فأوقع لاتحسبوا موقع خبر إن وهي نهى ، وقول الآخر :

٢٨٨ فلـو أصابت لقالت وهـى صادقــةٌ
إن الرياضةَ لاتُنصبِنْكَ للشيـبِ(٢)

فأوقع لاتنصبنْكَ وهي نهي موقع خبر إن ، فينبغي أنْ يحمل ذلك على إضمار القولِ ، كأنه قال : أقول لكم : لاتحسبوا ليلَهم عن ليلِكم نام ، وأقول لك : لا تُنصِبنْكَ للشيبِ ، وقد تقدم أن القول كثيرا مايضمر .

وانّما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخبارا لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب

---

(١) لأبي مكعت من بني سعد بن مالك (جاهلي) يخاطب بها بني سعد بن ثعلبة . شرح المفضليات ٢٦، ابن الشجرى ٣٣٢/١، المغنى ٦٤٨، الخزانة ٢٩٧/٤، الدرر اللوامع ١١٣/١.

(٢) للجميح الأسدى (منقذ بن الطماح) من قصيدة مفضلية يذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله . والرياضة : تهذيب الأخلاق ، الشيب جمع أشيب . المفضليات ٣٢، شرح المفضليات ٢٦، ابن الشجرى ٣٣٢/١، شرح السبع . ٢٦، الخزانة ٢٩٦/٤ .

مقتضاها الطلب ، فأذا قلت : اضرب / فكأنّك تطلب من المخاطب الضرب[٨٢ظ]
وكذلك ليت زيداً قائمٌ ولعل زيداً قائمٌ تمنّيك للقيام ورجاؤك له طلب ،
فالطلب في هذه الاشياء ثابتٌ ، والتمني والترجي انّما يكون لما لم يثبت .
وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنّيه ، لأن الحاصل لايطلب ، فلذلك لم
يجز أن تقع هذه الجمل خبرا لليت وللعل .

ولم تقع أيضا خبرا لأن وأن ولكن ، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولايؤكد
الاّ مايُحتَمل أن يكون وأن لايكون في حق المخاطب ، وأما ما قد ثبت
واستقر في حق المخاطب فلافائدة فيه ، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب.
ولم تقع خبرا لكأن لانّها للتشبيه ، فاذا قلت : كأن زيداً أضربُه ،
يكون مشبها بزيد بطلب الضرب ولايتصور ذلك .

* * *

وانفردت إن . من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر
اسما نحو: إنّ زيدا لقائمٌ . أو فعلاً مضارعاً نحو: إن زيداً ليقوم . أو جملة
اسمية وذلك قليل نحو: ان زيداً لَوجهُه حَسَنٌ . أو فعلا غير متصرف نحو: ان
زيداً لَنعمَ الرجلُ .أو ظرفاً أو مجروراً نحو: إنّ زيداً لفي الدار وان زيداً
لَخلفَكَ . وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع (خبراً) (١)
لعلة تذكر بعدُ ان شاء الله تعالى. وذلك نحو: ان زيداً قام ولايجوز لَقامَ(٢).
وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر أذا تقدم على الخبر نحو: إن زيداً لفي الدارِ
قائمٌ . وعلى الاسم اذا وقع موقع الخبر نحو : إن في الدار لزيداً .

وأما دخولها على الخبر ومعموله معا فشرطه تقدّمه على الخبر ، فمذهب
أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج (٣) منعه ، وذلك نحو : ان زيداً
لفي الدارِ لقائمٌ . وسنذكر دليل كل واحد منهما بعدُ إن شاء الله تعالى

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال ابن هشام : والذى نحفظه أن الا خفش وهشاماً أجازاها على اضمار قد . التوضيح ٩٢/١.

(٣) ج ، ر: الزجاجي ، وهو تحريف .

وأما أهل الكوفة فإنّهم جوزوا دخول اللام في خبر لكنَّ حيث يجوز في خبر إنَّ ، واستدلوا على ذلك بقوله :

٢٨٩ ....

ولكنّني من حُبِّها لعميدُ (١)

فأدخل اللام في خبر لكنَّ ، وهذا لادليل فيه لأنّه لم يسمع إلاّ في هذا . فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر أنَّ المفتوحة في قراءة من قرأ : إلاّ أنّهم لَيأكلونَ الطعامَ (٢) . وفي خبر المبتدأ في الضرورة نحو قوله :

٢٩٠ أمُّ الحُلَيسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَه

تَرضَى من اللحمِ بِعَظمِ الرَّقَبَه (٣)

فأدخل اللام في عجوز وهو خبر المبتدأ .

ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر إنَّ وذلك بأن يكون الأصل : ولكن إنّي من حبّها لعميد ، فنقل حركة همزة إنّي إلى نون لكن على حد نقلها في : قَدَ أفلحَ ، فصار ولكِنني ، ثم أدغم نون لكن في النون الساكنة من إني إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما قالوا في جعلَ لك : جعلّك ، وكقوله تعالى : لكنّا هو الله ربي (٤). أصله لكنْ أنا ، ثم نُقلت حركة همزة أنا إلى نون لكنْ فصار لكنَنَا ثم أدغم ، فلما أراد إدغام النون من لكن في الساكنة

(١) صدره يلومونني في حب ليلى عواذلي

ولم يعرف قائله ، ورواية الفراء ، لكميد ، وهو من الكمد بمعنى الحزن ، قال الفراء: اصلها (أي لكن) إن زيدت على ان لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحدا.وقوله يلومونني جاء على لغة اكلوني البراغيث معاني القرآن ٤٦٥/١، اللامات ١٧٧، المفصل ٢٩٤، الانصاف : م٢٥، المغنى ٢٥٧، العيني ٢٤٧/٢ .

(٢) الفرقان ٢٠ وهذه قراءة سعيد بن جبير . الأصول ٢١١/١ ، القرطبي ١٣/١٣.

(٣) نسب هذا الرجز كما نقل العيني والبغدادى لعنترة بن عروس من موالي ثقيف ونسب للعجاج أيضاً ، الشهربة : الفانية . ومن بمعنى البدل ، وعند المازني أن اللام زائدة وليست ضرورة مجاز القرآن ٢٢٣/١ ، الاشتقاق ٥٤٤، الأصول ٢١١/١، ابن يعيش ١٣٠/٣ ، الصحاح واللسان : شهرب ، المغنى ٢٥٤ ، العيني ٥٣٥/١ ، الخزانة ٣٢٨/٤ .

(٤) الكهف ٣٨ .

بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لانّه لايدغم الا الساكن في المتحرك ، فلما سكن التقى الساكنان النون من لكن/والنون الساكنة من إنّي ، فحركت الثانية لالتقاء[٨٣و] الساكنين وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم فصار لكنّني .

وانّما لم تدخل اللام إلاّ في خبر إنّ من بين سائر أخواتها لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغيّر معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، ألا ترى أنّ ليت تُدخِل في الخبر التمني ، ولعلّ تدخل فيه الترجي ، وكأنّ تدخل فيه التشبيه ، ولكنّ تصيّر الجملة لاتستعمل إلاّ بعد تقدّم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك ، الا ترى أنّك لاتقول : لكنّ زيداً قائمٌ ، ابتداء ، وأيضاً فإنّ الجملة قبل دخول لكنّ قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو : واللهِ لَزيدٌ قائمٌ ، ولا يتصور ذلك مع لكنّ .

وأما أنّ فتصيّر مع ما بعدها في تقدير مفرد نحو : يُعجبني أنّ زيداً قائمٌ ، ألا ترى أنّها تتقدّر بالمصدر كأنّك قلت : يُعجبني قيامُ زيدٍ . وأما إنّ فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه ، ألا ترى أنّ : إنّ زيداً قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ ، بمعنى واحد ، وأنّ كلّ واحد منهما يقع جواباً للقسم ، تقول (١) : واللهِ لزيدٌ قائمٌ ، واللهِ إنّ زيداً قائمٌ ، فلما لم تغيّر إنّ الحكم ولا المعنى أتوا معها باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك .

وكان حقّها أن تدخل على اسم إنّ لأنّه هو المبتدأ في الأصل ، فلم يمكن ذلك كراهية(٢) الجمع بين حرفين مؤكدين ، فأخروها إلى الخبر فقالوا : إنّ زيداً لَقائمٌ ، لأنّ قائماً هو زيد في المعنى . وقالوا أيضاً : إنّ زيداً ليقومُ ، لأنّ يقوم وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائماً فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها على قائم .

وقالوا أيضاً : إنّ زيداً لَوجهُهُ حَسَنٌ ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، لأنّها تلي الاسم في اللفظ ، فأشبهت بذلك : إنّ زيداً لَقائمٌ .

---

(١) ر : فتقول . (٢) ر : لكراهية .

وقالوا أيضاً : إنّ زيداً لَنِعمَ الرجلُ ، لأنّ نعم لا تتصرّف ، فأشبهت الاسم فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً .

وقالوا ايضاً : إنّ زيداً لفي الدار ، وإنّ زيداً لخلفَكَ ، لأنّهما نائبان مناب مستقر ، ومستقر هو المبتدأ في المعنى فعوملا لذلك معاملة مانابا منابه .

فأما : إنّ زيداً قامَ ، وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنّه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ماهو المبتدأ في المعنى .

وقالوا أيضاً : إنّ في الدار لزيداً قائمٌ ، لأنّ هذه اللام كان حقها أن تدخل على الاسم وانّما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدّين ، فلما فَصَلَ الخبرُ هنا بين إنّ واسمها جاز دخول اللام على الاسم .

وقالوا ايضاً :إنّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ ،لأنّ في الدار من كمال الخبر فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه.

وأما : إنّ زيداً لفي الدارِ لَقائمٌ ، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيدا،ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح، لأنّ الحرف إذا أكد فانما يعاد مع مادخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى : وأمّا الذين سُعِدُوا ففي الجنة خالدين فيها (١) . ولايعاد من غير اعادة مادخل عليهِ إلاّ في ضرورة شعر / نحو قولـه : [٨٣ ظ]

فَلا واللهِ لايُلفَـى لما بِي ولا لِلمابِهِم أبـــــداً دواءُ (١٦٦)

فإذا أعيدت اللام توكيدا في مثل : إنّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ، فينبغي أن يقال: إنّ زيداً لَفي الدارِ قائمٌ لَفي الدارِ قائمٌ ، فأما قوله تعالى : وإنّ كُلاًّ لَمّا لَيُوفِينّهم ربُّكَ أعمالهم (٢) . فاللام الأولى لام إنّ واللام الثانية جواب لِقَسَمٍ محذوف كأنه قال في التقدير : لمّا واللهِ لَيُوفينّهم ربك أعمالهم.

وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إنّ إذا أبدل من همزتها الهاء، فتقول لَهِنّكَ قائمٌ ،وكأنّ الذي سهل ذلك زوال لفظ إنّ، فكأنها ليست في الكلام(٣).

قال الشاعر :

---

(١) هود : ١٠٨. (٢) هود : ١١١ .

(٣) قال بهذا ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ وانظر الكتاب ٤٧٤/١ .

٢٩١ ألا ياسنابَرق ٍ علىقُلَلِ الحِمىَ   لَهِنّك من بَرق ٍ عليَّ كريمُ (١)

ومنهم من ذهبَ إلى أنّ هذه ليست لام إنّ وانّما هي جواب لِقَسَم محذوف وكأنه قال : والله لَهِنّكَ (٢) ،واستدل صاحب هذا المذهب بأنّك قد تأتي بلام «إنّ» فتدخلها على الخبر نحو قوله :

٢٩٢ لَهِنّكِ من عَبسيّةٍ لَوَسيمةٌ   على هنوات كاذبٍ من يقولها (٣)

فلو كانت اللام في لَهِنّك لام إنّ لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر ، وكذلك قول الآخر :

٢٩٣ ....   لَهِنّا لَمَقضيٌّ علينا التَهاجُرُ (٤)

* * *

وهذه الحروف إذا لحقتها ماكان(٥)للنحويين فيها ثلاثة مذاهب . فمنهم من ذهب إلى أنّه يجوز في جميعها الأعمال والالغاء فتقول : إنّما زيدٌ قائمٌ برفع زيد ونصبه ،وكذلك سائر أخواتها ،وهو مذهب الزجّاجي (٦) .
ومنهم من ذهب إلى أنّ ليت ولعلّ وكأنّ يجوز فيها الألغاء والأعمال نحو: ليتما زيداً قائمٌ ولعلّما زيداً قائمٌ وكأنما زيداً قائمٌ ،برفع زيد ونصبه في جميع ذلك ولا يجوز فيما عداها إلاّ الألغاء ،وهو مذهب أبي بكر وأبي اسحاق (٧) .
ومنهم من ذهب إلى أنّ ليت وحدها يجوز فيها الألغاء والأعمال فتقول: ليتما

---

(١) من أبيات لرجل من بني نمير يتشوق فيها إلى اهله وكان في الأسر . النوادر ٢٨، الخصائص ١/٣١٥، ٢/١٩٥، امالي القالي ١/٢٠٠ . المغنى ٢٥٤، الخزانة ٤/٣٣٩ .
(٢) نقل صاحب الصحاح عن ابي عبيد أن الكسائى قال بهذا ، الصحاح : لهن .
(٣) انشده الكسائى ولم ينسبه . يصفها بالجمال على الرغم مما ينسب اليها كذباً من المعائب .
معاني القرآن ١/٤٦٦ ، الصحاح : لهن ، الانصاف ١١٦، الخزانة ٤/٣٣٦ .
(٤) صدره : أباثنة حبى ، نعم وتماضر .
قال البغدادى ولم أقف على قائله ، حبى على وزن دنيا علم امراة .
وفي اللسان (اله) سعدى . وانظر الخزانة ٤/٣٣٢ .
(٥) ر : فان .   (٦) الجمل ٢٩٥، المع ١/١٤٣.
(٧) همع الهوامع ١/١٤٤ .

زيداً قائمٌ وليتما زيدٌ قائمٌ ،وما عداها لايجوز فيها إلاّ الألغاء ،وهو مذهب الأخفش .وذلك أنّه لم يُسمع الألغاء والأعمال إلاّ في ليت وحدها .وقد روى بيت النابغة :

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتِنا ونصفُه فقَدِ (١٥٣)

برفع الحمام ونصبه . وما عدا ذلك لم يُسمع فيه إعمال .

فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على ليت سائر أخواتها .وأما أبوبكربن السراج وأبو اسحق ومن أخذ بمذهبهما فقاسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعلّ وكأن ،وذلكَ أنّهما غيرّا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني .وأما الأخفش فحجتّه القياس والسماع ، أما السماع فأنّه لايُحفظ إلاّ في ليت باتفاق من النحويين إلاّ مايعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء، فأنه قال : ومن العرب من يقول : إنّما زيداً قائمٌ،ولعلّما بكراً قائمٌ ،فيلغي ما وينصب (١) . وكذلك سائر أخواتها .

والذي ينبغي أنْ يُحمل عليه ذلك أنّه لما أقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول:العرب ترفع/ كلّ فاعلٍ ،وان كنت انّما[٨٤ و] سَمعتَ الرفع في بعض الفاعلين ،لمّا اقتضى القياس عندك ذلك .

وأما القياس فأنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص ،وإذ لحقها مافارقها الاختصاص ،فينبغي ألا تعمل إلاّ ليت فأنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى :انّما يَخشَى اللهَ من عبادهِ العلماءُ(٢).فأولاها الفعل .وكذلك قوله:أفَحَسبتُم أنّما خلقناكم عبَثاً(٣). وقوله تعالى : كأنّما يُساقُونَ إلى المَوتِ (٤). وكذلك لكنّما،ولعلّما قال:

٢٩٤ ولكنّما أسعى لِمَجدٍ مؤثّلٍ ... . البيت (٥)

فأولى لكنّما الفعل .وقال الآخر :

---

(١) في الجمل : وينصب بان ٢٩٥ . (٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) المؤمنون : ١١٥. (٤) الأنفال : ٦.

(٥) عجزه : وقد يدرك المجد المؤثل امثالي .

وهو لامرىء القيس . المجد المؤثل : الثابت الموطد . الخزانة ١/١٥٨، الديوان ٣٩ .

٢٩٥ أعِدْ نَظَراً ياعبدَ قَيسٍ لعلّما أضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيّدا(١)

فأولى لعلّما الفعلَ.

وأما ليتما فلم تولِها العرب الفعل قط ،لايُحفظ من كلامهم: ليتما يقومُ زيدٌ . فقد بان اذن سداد هذا المذهب .

* * *

وهذه الحروف إذا كان اسمها ياءالمتكلم فأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل فتقول : انني ولكنّني(٢) .وكذلك سائر أخواتها. وهي في ذلك تنقسم قسمين .قسم تلزمه نون الوقاية وقسم لاتلزمه . والذي تلزمه نون الوقاية ليت، تقول : ليتني ،ولا يجوز ليتي إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٩٦ كمُنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي أصادِفُه وأتلِفُ بعضَ مالــي(٣)

والذي لايلزم (٤) نون الوقاية مابقي.

وإنما حذفت النون من إنّي وكأني وأنّي ولكنّي كراهية اجتماع الأمثال . وحذفت في لعلّ كراهية اجتماع المثلين مع النون المقاربة للام ، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال .ولم تحذف من ليتني لأنّه لم يجتمع لك أمثال ولامقاربات .

وأما الفراء فزعم أنّ ليت قوى شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنّها على وزن عَلِمَ المخفّف من عَلِمَ ،نحو قوله:

(١) للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ويندد بعبد قيس وهو من عدى بن جندب بن العنبر، ورواية الديوان : فربما اضاءت ، ولا شاهد فيها . وفي البيت اشارة إلى ان أهل جرير اصحاب حمير وبهائم فهم رعيان ليس لهم مايفخرون به . النقائض ٤٩١، ابن الشجرى ٢٤١/٢، المفصل ٢٩٢، المغنى ٣١٨، الديوان ٢١٢.

(٢) ر : وكانني .

(٣) لزيد الخيل الطائي . وروى في المقتضب وفي نسخة بحاشية ج :جل مالي . وجابر رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيدا فاختلفا طعنتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئاً وانكسر ظهره ، وابن مالك يرى حذف النون نادرا وليس ضرورة . النوادر ٦٨، الكتاب ٣٨٦/١، المقتضب ٢٥٠/١، الخزانة ٤٤٦/٢، الضرائر ٧٠.

(٤) ر : تلزمه

لو شَهِدَ عاداً في زَمانِ عادِ (٢٤٢)

يريد شَهِدَ. ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل. وأما لكنّ وكأن ولعلّ فليس شيءٌ منها على وزن الفعل، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لها تأكده في ليت، فلذلك حذفت.

وهذا الذي ذهب اليه باطل، لأنّه لو كان الأمر كذلك للزمت نونُ الوقاية لأنها كردّ. فأنْ لم تلزم العرب نون الوقاية «أنّ» دليل على أنّ الذي حذفت له نون الوقاية هو ماذكرناه.

* * *

وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعّفها سوى لعلّ فأنها لم يُسمع فيها التخفيف وماعدا ذلك من مضاعفها فقد سُمِع فيه التخفيف.

فأما لكنّ إذا خففت لم يجز فيها إلا الألغاء، وذلك: ماقام زيدٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ. وإنّما لم تعمل إذا خُففّت لأنّها يزول عنها الأختصاص الذي عملت به فيجوز أن تليها(١) الأفعال. ألا ترى أنّه يجوز أن تقول: ماقام زيدٌ لكنْ قام عمروٌ.

وأما أن وكأنّ فإنّهما إذا خففا لايجوز فيها إلا الاعمال، الا أن أسمهما لايكون إلاظاهراً أو مضمراً محذوفاً فتقول: يعجبني أن زيداً قائمٌ، وكان زيداً قائمٌ / فأن قلت كأن زيدٌ قائمٌ او يعجبني أن زيدٌ [٤٨ظ] قائمٌ، فأن اسم أن وكأنّ محذوف تقديره: يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ قائمٌ.

وأنما التزام حذفه إذا كان مضمراً لأن المضمر يرد الاشياء إلى أُصولها، فلوظهر الاسم المضمر لوجب رد أن وكأنّ الى أُصولهما من التشديد.

فإن قيل: فما الدليل على أنّك إذا قلت: يعجبني أنْ زيدٌ قائمٌ، أنّ اسم أنْ مضمر، وهلاّ كانت ملغاة؟

فالجواب: إنّ الذي يدلُّ على أنّها معملة أنّ الموجب لعملها وهو الاختصاص،

---

(١) ج، تلى، وهو ر: تحريف.

موجود ألا ترى أنّه لايليها فعلٌ وإن وليها فالاسم مضمر نحو : تحقّقتُ أن سيقوم زيدٌ ، التقدير : أنّه سيقوم زيد ، أي أنَّ الأمرَ سيقومُ زيدٌ ، اذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد في الايجاب وبلا في النفي ، إلاّ أن يكون الفعل غير متصرف نحو : عسى وليس فإنّهما لايفصلان إذ ذاك ، لشبههما بالأسماء فكأنّها لم يلها إلاّ الاسم، نحو قوله تعالى: وأنْ ليسَ للأنسانِ إلاّ ماسَعَى (١) ونحو قوله : وأن عَسَى أن يكونَ قد اقترَبَ أجَلُهُم(٢) . ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر ، نحو قوله :

٢٩٧ أن تَقرآنِ عــلى أسماءَ ويَحكُمـا

مِنّـي السّلامَ وأنْ لاتُشعرا أحَدا (٣)

الدليل على أن اسم كأن مضمر أنّه لايجوز إلغاؤها لأنها باقية على أختصاصها الموجب لعملها فلا بدّ من اسمها مضمراً أو مظهراً نحو قوله :

٢٩٨ ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّـــم

كأنْ ظبيــةٌ تَسطو إلى وارقِ السَلَمْ (٤)

فإنّه يروي برفع الظبية على أن يكون الاسم محذوفاً كأنّه قال ، كأنّها ظبيةٌ ، وبنصبها على أن تكون اسم كأنَّ ، وبخفضها على زيادة أنْ .

وأما إنَّ فإنّها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها فإذا أُعملت فإنّها بمنزلة المشددة في كلّ شيْ ، إلا أن اسمها لايكون مضمراً الاّ في ضرورة فتقول:

---

(١) النجم : ٣٩ . (٢) الأعراف : ١٨٥.

(٣) انشده ثعلب ولم ينسبه . وروايته عنده : لا تخبرا ، ورواه ابن جني : لا تعلما ، قال ثعلب هذه لغة تشبه (ان) بما ، واليه ذهب الزمخشرى والانبارى ، ومذهب الفارسي وابن جني انها مخففة من الثقيلة . مجالس ثعلب ٣٩٠ المنصف ١ / ٢٧٨ ، المفصل ٣١٥ ، الانصاف ٢٩٧، المغنى ٢٨، ٧٧٩، الخزانة ٥٥٩/٣.

(٤) لعلباء بن ارقم اليشكرى في امرأته . مقسم : من القسمات وهي اعالي الوجه ويريد : جميل تعطو : تميل او تتناول . ونصب يوماً بالفعل (توافينا) . الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١، الكامل ٨٢/١. الاصول ١٨٦/١، التوجيه ٢٥١، المفصل ٣٠٢، الخزانة ٣٦٤/٤.

إنْ زيداً لَقائمٌ ، ولا تقول : إنّكَ لَقائمٌ ،تريد : إنّكَ لَقائمٌ ، لأن المضمر كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أُصولها ، ومن إعمالها قوله تعالى : وانْ كُلاًّ لمّا لَيُوفِيَنّهم ربُّك أعمالَهم (١) . وإذا أُلغِيَت لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية ، فتقول : إنْ زيدٌ لَقائِمٌ ، لأنّك لو قلت : إنْ زيدٌ قائمٌ ، لاحتمل أن تريد : ما زيدٌ قائمٌ

ولا تدخل الملغاة إلا على المبتدأ والخبر أو ماأصله المبتدأ والخبر نحو : إنْ زيدٌ لَقائمٌ ،وإنْ كانَ زيدٌ لقائماً ، وإن نظنُّك لقائماً ، قال الله تعالى : وإن نظنُّك لَمِنَ الكاذِبين . وقال الله تعالى : وإن كانت لكبيرةٌ إلاّ على الذين هَدَى اللّهُ (٣) .

ولأجلِ أنّها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لابدَّ من دخولِها على الجملة الاسمية أو على ناسخها .

وزعم الكوفيون أنّه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ ، وحكوا : إنْ قَنّعتَ كاتِبَكَ لَسوطاً(٤).يريد: إنّكَ قَنّعتَ كاتِبَكَ سوطاً .واستدلوا/[٨٥و] على ذلك :

٢٩٩ شَلّتْ يَمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلماً
حَلّتْ عليكَ عقُوبةُ المتَعمِّدِ (٥)

فأدخلتْ اللام على مفعول قَتَلتَ وقَنّعتَ وليسا من نواسخ الابتداء .

(١) هود : ١١١، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع وابن كثير ورواية ابي بكر عن عاصم. معاني القرآن ٢٨/٢، الطبرسي ٢٢٢/١٢، الاتحاف ١٥٧ .

(٢) الشعراء : ١٨٦. (٣) البقرة ١٤٣ .

(٤) ووافقهم الأخفش وقاسوا عليه : ان قام لانا وان قعد لزيد . التوضيح ٩٩/١.

(٥) لعاتكة بنت زيد العدوية تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذى اغتال زوجها الزبير بن العوام . المفصل ٢٩٨، اللامات ١٢١، الانصاف ٣٣٦، المغنى ٢١، التصريح ٢٣١/١، الخزانة ٣٤٨/٤ .

وهذا عندنا من القلة بحيث لايقاس عليه . على أنّه قد يحتمل ن تكون االلام زائدة ويكون اسم إنّ مضمراً لأن مجيء اسم إنّ مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعــر . ومما يدل على ذلك أنّ لام التأكيد إنّما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ماهو المبتدأ في المعنى وهو الخبر ، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه ، إلاّ أن تكون زائـــدة .

* * *

وأعلم أنّه لايجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنّها ليست بأفعال ولا من لفظها ، وإنّما عملت بحق الشبه، فلا يجوز أن تقول : زيداً إنّ قائمٌ ، ولا قائمٌ إنّ زيداً، تريد : إنّ زيداً قائمٌ ، وكذلك يضاً لايجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول: إنّ قائمٌ زيداً، لما ذكرناه من ضعفها ، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أومجروراً ، فانه يجوزتقديمه على الاسم وذلك نحو : إنّ زيداً في الدار ، يجوز لك أنْ تقدّم في الدار فتقول: إنّ في الدارِ زيداً ، وإنّما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفاً لأنّ العرب اتسعت في الظروف مالم تتسع في غيرها . والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنّ كلّ كلام لابد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيدٌ ، فلابد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعداله اتسعوا فيه مالم يتسعوا في غيره . والمجرورات تشبه الظروف ، ألا ترى أنّ كل ظرف فهو في التقدير مجرور بفي ، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله فتقول : يومَ الجمعةِ صمتُ فيهِ . فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع .

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات ــ إذا كانا معمولي الخبر ــ على الاسم فلا تقول : إنّ (١) في الدار زيداً قائمُ ، تريد : إنّ زيداً قائمٌ في الدارِ . وإذا جاء ماظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمر من

---

(١) سقطت (ان) من ح ، ر .

معنى الكلام ، ويكون من قبيل مافصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض ، وذلك جائز ، نحو قوله :

٣٠٠ فلا تَلحَنِّي فيها فإنَّ بِحُبِّها
أخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابلُهْ (١)

في رواية من رفع مصاب ، فإنَّ ظاهره أنَّ تَجعل يحبّها مُتعلّقٌ بمصاب وكأنّه قال : فإنَّ أخاك مصاب القلب بحبّها .

لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تَجعلَ بحبّها متعلّقاً بعامل مضمر لا بمصاب ، كأنّه قال : أعني بحبّها ، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إنَّ واسمها ، فيكون ذلك نحو قول الآخر :

٣٠١ كأنَّ وقد أتى حولٌ كميلٌ
أثافيّها حماماتٌ مثُولُ (٢)

ففصل بين كأنَّ واسمها بجملة الاعتراض التي هي : وقد أتى حولٌ كميلٌ ، وانّما لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر لأنّه قد تقرّر في كلامهم أنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل . فلو كان بحبّها متعلّقاً / بمصاب لأدىّ ذلك إلى[٨٥ظ] تقديم مصاب على اسم إنَّ ، وذلك لا يجوز .

ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين ، وأعني بذلك أن يكون بالاخبار (٣) بهما فائدة فتقول: إنَّ زيداً في الدار قائماً ، على أن يكون في الدار الخبر وقائم (حال لا) (٤) على أن يكون قائم الخبر وفي الدار معمول للخبر .

(١) من ابيات الكتاب الخمسين . والفارسي قرر ان الظرف متعلق بالخبر كانه قال : ان أخاك مصاب القلب بحبها ، لا بمحذوف كما قرر ابن عصفور هنا . الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول ١٥٠/١ ، المغنى ٧٧٣ ، العيني ٣٩/٢ ، الهمع ١٣٥/١ ، الخزانة ٥٧٢/٣ .

(٢) لابي الغول الطهوى . في وصف دار مهجورة . قال ابن هشام : وقد يمكن ان تكون هذه الجملة (وقد اتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان . النوادر ١٥١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٢ ، المغنى ٤٣٨ .

(٣) ر : في الاخبار .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وتقول : إنّ زيداً بكَ واثقٌ ، ولا يجوز واثقاً ، لأنّ بك ناقص ليس في الاخبار به فائدة : ألا ترى أنّك لا تقول : إنّ زيداً بكَ ، ويتم الكلام ، فلذلك لم يجز جعلـه خبراً .

وزعم الفراء(١) ومن أخذ بمذهبه أنّه يجوز أن تقول : إنّ زيداً بكَ واثقاً ، على أن يكون «بك» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وان كان في المعنى خبراً ، فيكون الاعراب غير موافق للمعنى فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر ، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال فكأنه فضلـــة .

وهذا الذي ذهب اليه باطل ،لأنّ هذا من قبيل قلب الأعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام .واستدل على ذلك بقوله :

فلاتَلحَنِي فيها .... البيت (٣٠٠)

فأنّه رواه بنصب مصاب فيكون بحبّها خبراً لأنّ في اللفظ وإن كان ناقصاً، ألا ترى أنّك لو قلتَ : إنّ بحبّها أخاكَ ، لم يتم الكلام .

والجواب : إنّ هذا – لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الاعراب – ضرورة ولايقاس عليه الكلام . لكنه قد يتخرج ذلك عندنا عى أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى ،فكأنه قال : فأنّ أخاك مكلّفٌ(٢) بحبّها ، ولكنه حذف مكلّف (٢) من غير أن يُنيب منابه المجرور ، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لايجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف ويكون الدال على كلف قوله بعد : مصابُ القَلب ،وماتقدم في القصيدة ممّا يدلّ على أنّه كَلِفَ بها إذْ فَهْمُ الخَبرِ إذا فُهِمَ المعنى جائزٌ.

* * *

(١) الاصول ١/١٥٠ .

(٢) كذا والوجه : كلف .

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها نحو قوله :

فلو كنت ضبّياً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافـــرِ (٢٨٣)

يريد : ولكنّكَ زنجيٌّ ، فحذف الاسم .ومن ذلك قوله :

٣٠٢ فليتَ دفعتِ الهَمَّ عنّي ساعةً فَبتنا على ماخَيّلَتْ ناعمي بالِ (١)

يريد : فليتَكِ دفعتِ الهَمَّ .إلاّ أن يكون الاسم ضمير أمرٍ أوشأنٍ فأنّه لايجوز حذفه إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله :

٣٠٣ إنَّ مَنْ يَدخلِ الكنيسـةَ يومـاً
يلـقَ فيها جـآذِراً وظِبـاءَ (٢)

يريد : إنّه مَنْ يدخلْ الكنيسةَ . وكذلك قوله :

إنَّ من لامَ في بَني حسّـانَ أَلُمْـهُ وأعصِـهِ فـي الخُطـوبِ (٢٨٦)

يريد : إنّه من لام في بنى بنت حسان .

وإنّما لم يُحذَف اسم هذه الحروف إذا كان ضميرَ أمرٍ أوشأن إلا في ضرورة لأنّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسّرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه اذا كانت الصفة جملة.

وكذلك يجوز حذف الخبر إذا / فُهم المعنى ، وعلى ذلك قوله:[٨٦و]

فلو كنتَ ضَبّياً عرفتَ قَرابَتِي ولكنّ زنجيّاً عظيمَ المَشافـرِ (٢٨٣)

---

(١) لعدى بن زيد ، ورواية ابن الشجرى : خيلت ، من الخيال او التخيل وهو كذلك في ر : ومعنى ماحيلت : على كل حال .
والفارسي وابن الشجرى وابن هشام يقدران اسم ليت ضمير الشأن او الحديث وحذف . للضرورة . وكذلك قدره ابن عصفور في(الضرائر) كما نقل البغدادى وجعله من قبيل مايقبح في الكلام والشعر . النوادر ٢٥، ايضاح الفارسي ١٠٦، ابن الشجرى ١/١٨٣، ٢٩٥، المغنى ٣٢١، الخزانة ٤/٣٨١، الضرائر ٧٦، الديوان ١٦٢ .

(٢) نسب للاخطل وألحق بديوانه . الجاذر كناية عن الصبيان من اولاد النصارى ، وكنى بالظباء عن نسائهم . وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة . الجمل ٢٢١ الخزانة ١/٢١٩، ٢/٣٦٣، الضرائر ٧٤، الديوان ٣٧٦ .

الفأرةِ وإنَّ الفأرةَ خلافُ الزَّبابَةِ .والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صمَّاء (١) قال الشاعر :

٣٠٦ وهم زبابٌ حائرٌ لا تَسمع الآذانُ رَعْدا (٢)

وأنّما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل .

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ الحذف لا يكون الا بعد وجود دليل على المحذوف كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن . وانّما ينبغي أن يُحسن الحذف حيث يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم .

وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في انَّ نحو قول ابن الزبير : إنَّ وصاحِبَها ، في جواب من قال له : لعنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتني إليكَ (٣) . وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنّها بمعنى نَعم كأنّه قال : نعَم وراكبها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى . وهذا أولى عندي ، لأنّه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم (٤) . فأن قيل: فحذفُ الجملةِ حتى لايبقى منها الا حرفٌ واحدٌ وهو « إنَّ » إخلال بها . فالجواب : إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله :

---

(١) نقله ابن السراج عن الفراء . الاصول ١٩٧/١.

(٢) الحارث بن حلزة اليشكرى . والزبابة فأرة صماء تضرب العرب بها المثل فتقول : أسرق من زبابة ، ويشبه بها الجاهل . والتقدير : لا تسمع الاذان منها او منهم ، وحذف المجرور اختصاراً . أدب الكاتب ٧٢ ، أبيات المعاني ٦٥٦ ، الحيوان ٨١/٥ ، جمهرة اللغة ١٨٥/٣ ، الاقتضاب ٣٥٥ ، الصحاح واللسان : زيب .

(٣) قاله له الشاعر عبدالله بن الزبير الأسدى ، وقيل عبدالله بن فضالة الاسدي وكان قد وفد اليه فلم يجد عنده ما كان يأمله . انظر الخبر في الأغاني ٧١/١٢ والخزانة ١٠٠/٢ .

(٤) هذا المعنى قرره ابن هشام لـ «إن» في المغنى ٣٦ واستشهد له وانظر مجاز القرآن ٢٢/٢

٣٠٧ قالت بناتُ العَمّ يا سَلمى وإنْ كان عَيِّياً مُعدَماً قالت وإن (١)

ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى . فأنّ التقدير : وإن كان عيياً معدماً ولكن تمنيته ، ولم يبق في الجملة الا حرف الشرط .ومثل ذلك :

أفِدَ الترحّلُ غيرَ أنّ رِكابَنا لَمّا تزَلْ برحالِنا وكأنْ قَدِ (١٤)

يريد وكأن قد زالت ، فحذف لفهم المعنى .

ومن كلامهم : قاربتُ المدينةَ ولمّا ، أي ولمّا أدخلها . وأما قوله تعالى : إنّ هذانِ لَساحرانِ (٢) . فلا ينبغي أن تجعل فيه إنّ بمعنى نعم ويكون هذانِ مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر ، لأنّه كما تقدّم لم تثبت إنّ بمعنى، نَعَمْ ، وأيضاً فأنّ اللام لاتزاد في الخبر إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهرَبَهْ ترضَى من اللحم بعظم الرقبهْ (٢٩٠)

أو في نادرِ كلام كقراءة من قرأ : إلاّ أنّهم /لَيأكلونَ الطعام(٣) بفتح همزة [٨٦ظ] إنّ فاذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى .

وكذلك لا ينبغي أن تجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون التقدير إذ ذاك : إنّ هذانِ لهما ساحرانِ ،فتكون الجملة من قوله لهما في موضع خبر المبتدأ الذي هو هذان ، وإنّ بمعنى نَعَمْ ، لأنّ في هذا الوجه أيضاً إثباتَ إنّ بمعنى نَعَمْ ، وذلك لم يستقر . وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد ، وذلك غير جائز ، لأن التأكيد من موضع الاطالة والاسهاب ، فيناقضه الحذف والاختصار .

(١) نسب لرؤبة قاله على لسان اعرابية . وروى في التصريح : فقيرا ، وروى فيه ايضاً : وابن بزيادة نون في الموضعين سوها تنوين الغالي . التصريح ٣٧/١ ، الخزانة ٦٣٠/٣ ، الديوان ١٨٦ .

(٢) طه : ٦٣. وقرأ نافع وابن عامر وابو بكر وحمزة والكسائي وابو جعفر ويعقوب بتشديد إن ، وقرأ ابن كثير بتخفيف ان وتشديد نون هذان وكذلك قرأ الخليل بن احمد كما نقل المبرد وخفف نون هذان وهي قراءة حفص أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ان ونصب هذين ، المقتضب ٣٦٤/٣ ، الاصول ١ / ١٧٦ ، البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ ، شذور الذهب ٤٦ ، النشر ٣٠٨/٢ ، المغنى ٣٦ .

(٣) الفرقان ٢٠ ونسبت هذه القراءة لسعيد بن جبير . القرطبي ١٣/١٣ .

وكذلك لاينبغي أن يحمل على أن يكون اسم إنّ ضمير الأمر والشأن محذوفاً ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر إنّ ، لأنّ في ذلك شيئين بابهما أن لايجوزا إلاّ في الضرورة، وهما حذف اسم إنّ وهو ضمير الأمر والشأن ، والآخر : زيادة اللام في الخبر.
وكذلك أيضاً لايجوز في هذا الوجه جعل اللام داخله على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد ، وقد تقدم ذلك .
فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون (هذانِ) اسم إنّ على لغة بني الحارث ابن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، وتكون اللام لام إنّ وساحران الخبر .

* * *

وفي لعلّ لغات ، يقال: لَعَلَّ ،قال الله تعالى : لعلّهُ يتذكّر أو يخشى(١).
وعَلَّ ، قال الشاعر :
٣٠٨ ولا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أن تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ (٢)
ولعنّ وعَنّ ، قال الشاعر :
٣٠٩ أغدُ لَعَنّا في الرهانِ نُرسِلُه (٣)
ولأنّ ، قال امرؤ القيسِ :
٣١٠ عوجاً على الطَلَلِ المُحيلِ لأنّنا نَبكِي الديارَ كما بَكى ابن حذام(٤)

(١) طه ٤٤.
(٢) للاضبط بن قريع السعدي (جاهلي). ورواية القالي : ولا تعاد الفقير ولا شاهد فيه على حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وهو ما يستشهد به النحاة لأجله والأصل : ولاتهينن . ورواية الجاحظ :لا تحقرن . المعمرين٨ ، البيان والتبيين ٣٤١/٣، الشعروالشعراء ٣٨٣، الكامل ١٣٨/٢،التوجيه ١٦٥ ،أمالي القالي ١٠٧/١، المفصل ٣٣٢، الانصاف ١٢٢، الخزانة ٥٨٨/٤.
(٣) لابي النجم العجلي، والضمير في نرسله يعود على فرس أراد الراجز أن يراهن عليه .أمالي القالي ١٣٤/٢ ، المتع ٣٩٥؛همع الهوامع١٣٤/١ ، اللسان: علل،وروايته: لعلنا.الدرر اللوامع١١١/١.
(٤) لامرى القيس ،ورواية ابن دريد : ابن خدام ،قال :ويروى خذام بالذال المعجمة وهوشاعر قديم لايعرف له شعر .جمهرة اللغة ٢٠٢/٢، الكشاف ٤٤/٢،الديوان ١١٤.

وأنّ ، قال الله تعالى : وما يُشعِرُكم أنّها إذا جاءَت لايؤمنونَ(١) المعنى لعلّها. ولَغَنّ وغَنّ (٢) .

ولَعَلّ مركبة من اللام وعلّ ، والدليل على ذلك أنّ اللام لاتخلو أن تكون أصلا أو زائدة . فباطل أن تكون أصلا بدليل سقوطها في لغة من قال : عَلّ ، فثبت أنّها زائدة . فأما أن تكون زيادتها على أنّها حرف هجاء أو على أنّها لام للتأكيد ضمت إلى «عَلّ». فباطل أن تكون حرف هجاء لأنّ اللام لاتزاد الاّ في « ذلك » و«عبدل » فثبت أنّها لام تأكيد ضُمّت إلى «علّ» .

فأن قيل : وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني ؟ فالجواب : إنّ ذلك قد جاءَ ، قال :

٣١١ فبادَ حتّى لَكأنْ لم يُسكَنِ (٣)

فأدخل لام التأكيد على كأن ، فكذلك أدخلها على علّ .

ومعناها الترجـــي في المحبوبات نحو : لعلّ اللهَ يرحمُني ، والتوقع في المحذورات ، نحو : لعلّ العدوّ يأتي .

• • •

وأما كأنّ فهي للتشبيه نحو: كأنّ زيداً الأسدُ. وذهب بعض النحويين إلى أنّ «كأنّ» تكون بمنزلة إنّ للتأكيد(٤)، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

---

(١) الأنعام ١٠٩ ،وقرأ أبي: لعلها إذا ، وقرأ ابن كثير وغيره بكسر همزة ان الكشاف ٢/٤٤ الطبرسي ٧/١٦٠ .

(٢) نقل في لعل أربع عشرة لغة .الانصاف م ٢٦ ،المخصص ١٣/٢٧٥، الخزانة ٤/٣٦٩.

(٣) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ،قال البغدادي : وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني ولم أقف على ماقبله ولا على شيء من خبره أ هـ.وروايته :يكن ،وفي ج ،ر : يشكني، وهو تصحيف . سر الصناعة ١٤٩و (١٢٠ لغة) ،اللسان :أنن ،الخزانة ٤/٣٣٢ .

(٤) نسب ابن هشام والسيوطي القول بهذا للكوفيين والزجاجي . المغني ٢٠٩ ، الهمع ١/١٣٣ .

٣١٢ فأصبحَ بطنُ مكّةَ مُقشعِراً كأنَّ الأرضَ ليس بها هشام(١)
وذلك أنّ هذا الشاعر يرثي هشاماً ، فمعلوم أنّه ليس بالأرض، والمعنى اذن : لأنّ الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الانسان : كأنّ الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه وهشام ليس بالأرض .

وهذا البيت لاحجّة فيه لاحتمال أن تكون كأنّ فيه للتشبيه ، وذلك أنّ هشاماً وان كان قد مات فجسده في الأرض،فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك[٨٧و] أن لايتغيّر ، فلما تغيّر بطن مكة واقشعرّ صارت الأرض كأنّ هشاماً ليس بها (٢) .

وزعم أبو الحسن بن الطراوةَ أنّ كأنّ تكون بمعنى ظننت ، واستدلّ على ذلك بأنّك تقول: كأنّ زيداً قائمٌ،والقائم هو زيد والشيء لا يشبّه بنفسه(٣). فالجواب عن ذلك أنّ الشيء قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون اذا قلت: كأنّ زيداً قائم ، مُشبّهاً لزيد غيرَ قائم به قائماً ، أو يكون قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت: كأنّ هيأة زيد قائم .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون تقريباً وذلك في نحو : كأنّك بالشتاء مقبلٌ،وكأنّك بالفرج آت(٤). ألا ترى أنّ المعنى على تقريب الشتاء،وتقريب إتيان الفرج ، ولا يتصوّر التشبيه اذ لايتصوّر أن يشبّه المخاطب بالشتاء ولا بالفرج اذ ليس المقصود ذلك .

والصحيح عندي أنّ كأنّ للتشبيه فكأنّك أردت أن تقول: كأنّ الفرجَ آت ، وكأنّ الشتاء مقبلٌ،الاّ أنّك اردت أن تدخل الكاف للخطاب والغيبَ كأن

(١) الحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش.قال المبرد :يقول هو وان كان مات فهو مدفون في الأرض فقد كان يجب من أجله أن لا ينالها جدب .وهذا التوجيه أصل ماذهب اليه ابن عصفور هنا .الكامل ١٤٢/٢، المغني ٢١٠، الهمع ١٣٣/١.
(٢) وخرجه السيوطي على أنه من باب تجاهل العارف .الهمع ١٣٣/١.
(٣) ونسب القول به أيضاً للكوفيين والزجاجي وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقاً .المغني ٢٠٩، الهمع ١٣٣/١.
(٤) هم الكوفيون كما في المغني ٢١٠ والهمع ١٣٣/١.

لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب كما أُلغِيتْ لمّا لحقها «ما» في نحو كأنّما ، لزوال الاختصاص ، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنّي بكَ تفعلُ ، ألا ترى أنّها اذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل .

والباء في بالشتاء مقبل ، زائدة وكأنه قال : كأنّكَ الشتاءُ مقبلٌ ، أراد أن يقول : كأنّ الشتاءَ مقبلٌ ، فألحق الكاف للخطاب وألغى كأنّ وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في بِحسَبِكَ زيدٌ .

وأما من زعم أنّ ذلك على حذف مضاف والتقدير : كأنّ زمانَكَ مُقبِلٌ بالشتاءِ ، وذلك أنّه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل به ، فمذهبه باطل لأنّ ذلك لايطرد في كل موضع. ألا ترى أنّ ذلك لايتصوَّر في مثل : كأنّي بك تفعلُ كذا ، ألا ترى أنّه لايتصوَّر أن تقول : كأنّ زماني بك تفعل كذا . فتقرَّر إذن أنّها للتشبيه .

وهي عند النحويين مركبة من إنّ وكاف التشبيه (١) . وذلك أن الأصل: إن زيداً كقائم ، فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على أنّ ، فلمّا خرجت عن الصدر فُتِحَت فصار : كأنّ زيداً قائمٌ . ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على أنّ المفتوحة ، لأنّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك : كأنّ زيداً قائم .

والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيدٌ كعمروٍ ولم يتقرر بأن (٢) ، واذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى .

* * *

(١) وهذا الرأي قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء .وقال قوم منهم أبو حيان إنها بسيطة.
الكتاب ٤٧٤/١، الأصول١٧٢/١، الخصائص ٣١٧/١، همع الهوامع ١٣٣/١.

(٢) ج ، بكأن ، ر : بمكان ،وهو تحريف.

وينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر . فأن عطفتَ على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وضاحكٌ ، وكأنَّ زيداً قاعدٌ وضاحكٌ .

وان عطفتَ على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده .فأن عطفت قبل الخبر فالنصب ليس إلاّ ، تقول : إنَّ زيداً وعمراً قائمان/وكذلك سائر [٨٧ظ] أخوات إنَّ الا فيما شذَّ من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع(١) ، فأنه يحفظ ولا يقاس عليه .

والذي سُمع من ذلك : إنّكَ وعمروٌ ذاهبان (٢) . فأما قوله تعالى : إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هادُوا والصابئونَ ... الآيةْ(٣).فأنَّ من الناس من جعله من قبيل: إنّكَ وزيدٌ ذاهبان (٤) . فيكون قوله : والصابئون ، معطوفاً على موضع اسم إنَّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِل فيه على المعنى قبل تمام الكلام ، ويكون قوله تعالى : مَنْ آمنَ منهم الى آخر الآية جملة من شرط وجزاء في موضع خبر إنَّ .

فأن قيل : فكيف يقول : مَنْ آمنَ منهم ، والذين آمنوا لايتصوَّر التبعيض في حقّهم لأنّهم كلّهم مؤمنون ؟ فالجواب : إنّه يتخرج ذلك على أن يكون معنى قوله : من آمَنَ مِنهُم ، من دام على الايمان ، فيكون ذلك نظير قوله : وإنّي لَغَفّارٌ لِمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً ثم اهتدى (٥) . الا ترى أن نفس الأيمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى ، فدل ذلك على أن المعنى : ثم دام على الهدى .

---

(١) من ذلك قراءة ابن عباس وغيره : أن الله وملائكته ، برفع ملائكة .البحر المحيط ٣٤٨/٧.

(٢) انظر مجالس ثعلب ٢٦٢.

(٣) المائدة ٦٩ .

(٤) هو الفراء : معاني القرآن ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢.

(٥) سورة طه : ٨٢ .

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون من آمن منهم بدلا من قوله : والصابئونَ والنّصارى ، كأنّه قال : إن الذين آمنوا والذينَ هادوا ومَنْ آمنَ من الصابئينَ والنّصارى ، أو يكون«فلهـُم أجرُهم» جملة في موضع الخبر .

والصحيح أنّه لاينبغي أن تُحمَلَ الآيةُ على ذلك ما أمكن حملُها على ما هو أحسن منه ، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر إن محذوفاً ويكون اسم إن الذين آمنو كأنه قال : إن الذين آمنوا لهم أجرُهم عند ربـِّـهم ، ويكون قوله : والذينَ هادوا والصابئونَ والنصارى ، معطوفات عليه وقوله : مَنْ آمَنَ منهم ، جملة في موضع الخبر. وهذا الوجه حسنٌ (٢) جداً لأنّه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم(مجيء)(١)ذلك في فصيح الكلام.

وقد يتصور فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة . وهو أن تجعل الصابئون مبتدأ والنصارى معطوفاً عايه والخبر محذوف ، ويكون من آمن منهم بالله، الى آخره في موضع خبر إن(٢)ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه ، لأن قوله : والصابئون والنصارى ، على هذا جملة معطوفة على الجملة من ان واسمها وخبرها ، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو :

جـَمـَعـَت وفُحـْشاً غـَيـبَةً ونـَميمـَةً ... ... (١٤٣)

فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه الاّ ان هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم ان وخبرها .

هذا مذهب البصريين . وزعم الكسائي ومن أخذَ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين . قسم لايجوز فيه إلاّ العطف على اللفظ وهو أنّ وكأنّ وليتَ ولعل . تقول : كأنّ زيداً وعمراً قائمانِ . وكأنّ زيداً وبكراً ذاهبانِ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين كما نقل الطبرسي ١٥٦/٦ وأنظر الكتاب ٣٨/١ والأصول ١٩٢/١ .

ولا يجوز الرفع ، ويعجبني أن زيداً وعمراً منطلقتان ، وليتَ زيداً وعبدَ الله خارجانِ ولعل عبدَ اللهِ وبكراً ذاهبانِ ، ولا يجوز / في شيء من ذلك[٨٨و] الرفع لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء وحكمه كما تقدم .

وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولكن زيداً وعمراً ذاهبانِ ، وان شئت رفعت عمراً قياساً على قولهم: إنّكَ وعمروٌ ذاهبانِ لأنَّ لكنَّ بمنزلة إن في أنّها لم تغير معنى الخبر كليت ، ولا صيّرت الجملة بتقدير مفرد مثل أنَّ .

ومذهب الفراء كمذهب/ الكسائي في كل شيء إلاّ أنّه لايجوز عنده الرفع في العطف على اسم إنَّ ولكن الاّ اذا لم يظهر الاعراب في الاسم ، لأنّه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف الا حيث لايظهر الاعراب في المعطوف عليه وهو : إنّكَ وعمروٌ ذاهبانِ (١)

والسبب في ذلك من طريق القياس أنَّ الأول اذا لم يظهر فيه الاعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له ، واذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة . وذلك عندنا باطل ، ظَهَرَ الإعراب أو لم يظهر ، وذلك أن الحمل على الموضع لاينقاس الا حيث يكون للموضع مجرور نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ . ألاترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس ، والناصب هو ليس ولم يذهب. واذا قلتَ: إن زيداً قائمٌ ، المعنى : زيدٌ قائمٌ ، إلاّ أن الرافع لزيد إنّما كان التعري وقد ذهب. وأيضاً فأن الحمل على المعنى إنّما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلا : إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، لأن معنى إن زيداً قائمٌ : وزيدٌ قائمٌ .

وأما إن زيداً وعمروٌ قائمانِ فلا ينبغي أن يجوز لأن . «إن زيداً» لا معنى له ، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله .

* * *

وينبغي أن تعلم أنك اذا عطفت على اسم إنَّ وأخواتها فأنهَّ ينبغـي أن

(١) معاني القرآن ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢،الأصول ١٩٥/١.

يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إن زيداً وعمراً قائمانِ ، ولا يجوز : قائمٌ ، إلاّ حيث سُمِع وذلك نحو قوله :

إن شرخَ الشّبابِ والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كانَ جُنوناً (١٤٩)

يريد : ما لمْ يُعاصيَا . وكذلك قول الآخر :

٣١٣ فَمَنْ يكُ سائلاً عنّي فأنّي وجروةَ لاتَرودُ ولا تُعـــارُ (١)

وكان ينبغي أن يقول : لا نرودُ ولا نُعارُ ، فيكنّي بالنون عن نفسه وعنها . وكذلك قول الآخر :

٣١٤ فمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فأنّي وقيّارٌ بهـا لَغَريـــبُ (٢)

كان ينبغي أن يقول : لَغريبانِ .

فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة ، فكأنّه قال : إن شَرْخَ الشّبابِ ما لم يُعاصَ(٣) والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ(٣) ، فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه كأنّه قال : فأنّه لغريبٌ وقيّارٌ بها لغريبُ ، ولما كان بابُ الحذفِ أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه وكان هنا بالعكس لم ينقس . وكذلك ما جاء من هذا . وأما الفارسي فلم يَحمِل شيئاً من هذا على الحذف بل حمله على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد . ألا ترى أن شرخَ الشباب ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قيّار متلازمين ، وكذلك جعل الآخر نفسه مع جروة إشارة لكثرة ملازمة/الأسفار.[٨٨ظ]

---

(١) لشداد بن معاوية العبسي والد عنترة . وجروة : فرسه . ترود : تجيء وتذهب ، يريد أنها مرتبطة بالفناء لعتقها وكرمها لا تهمل ولا تعار . الكتاب ١٥٢/١ ، مجاز القرآن ٢٤٣/١ ، ٤٧/٢ ، النقائض ٩٧ ، الأغاني ٣٢/١٦ ، ٢٠٧/١٧ ، اللسان : جرو.

(٢) لضابيء بن الحارث البرجمي من أبيات قالها وهو في حبس الخليفة عثمان في المدينة ، قيار : اسم فرسه . الرحل : المنزل ورواية سيبويه بنصب قيار . قال الفراء : وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً . وبالرفع رواه أبو عبيدة . الكتاب ٣٨/١ ، النوادر ٢٠ ، مجاز القرآن ١٧٢/١ ، معاني القرآن ٣١١/١ ، الأصمعيات ١٦ ، الشعر والشعراء ٣٥١ ، النقائض ٢٢٠ ، الكامل ٣٢٠/١ ، الأصول ١٩٦/١ ، الخزانة ٣٢٣/٤.

(٣) ر : يعارض ، وهو تحريف .

وكأن الذي حمله على ذلك أن ما حفظه من هذا إنّما جاء في الشيئين المتلازمين فيكون من باب قوله :

فكأنَّ في العينين حبَّ قَرَنفُلٍ أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانهلّتِ (١٧٩)

وقوله ... ... بها العَيْنانِ تَنهَلُّ (١٧٨)

وقوله :

ولو رضَيتْ يداىَ بها وضَنَّت لكان عليَّ للقَدَرِ الخيارُ (١٧٧)

ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن اليدين والعينين كالإخبار عن الواحد لتلازمهما .

وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى مع (١) ، فاذا قلت : إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ ، فكأنّك قلت : إن زيداً مع عمرٍو قائمٌ ، فليس ما يخبّر عنه الا اسم واحدٌ ، ولو أردت العطف عندهم لم يجز الا أن تثنى الخبرَ فتقول : قائمانِ ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١٥ فأنّكَ والكتابَ إلى علّيٍ كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأديمُ (٢)

ألا ترى أن كدابغة لايكون خبراً إلاُ عن الكاف ، فلو أخبر عن المعطوف والمعطوف عليه لقال : كدابغةٍ ودبغها ، فيشبّه الكاتب بالدابغة والكتاب بالدبغِ ، لكنّه لمّا لم يرد بالواو الا معنى مع لم يخبر الاّ عن الاسم الأول. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير : كدابغةٍ ودبغها ، فحذف حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم : راكبُ الناقةِ طَليحانِ (٣) ، تقديره : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحانِ .

---

(١) معاني القرآن ١/٣٠٧ .

(٢) للوليد بن عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال الامام علي. حلم الاديم يحلم حلماً إذا كان فيه الحلمة وهي دودة في الجلد تفسده وتثقبه النوادر ٢٢٤، اصلاح المنطق ١٩٩ ، فصيح ثعلب ٣٣، العقد الفريد ٢/٨٤، ٣/١٠٩ ، المخصص ٤/١٠٨ المستقصي ٢/٢١٦ اللسان : حلم.

(٣) الطليح : المعيي من الأبل .

والصحيح أن الواو وان كانت بمعنى مع فأنّها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين . ويدل على أنّ واو مع في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي من قول العرب : كانَ زيدٌ وعمراً كالأخوينِ . ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو إذ لايتصوّر أن يكون كالاخوين خبراً لزيد وحده .

فأن عطفت على الاسم بعد الخبر فلا يخلو أن تعطف على اسم إنّ ولكنّ أو على اسم غيرهما من أخواتهما . فأن عطفت على اسم إن ولكن فأنّه يجوز في العطف عندأهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة (١) وجهان : النصبُ عطفاً على اللفظ ، والرفع عطفاً على الموضع ، فتقول : إن زيداً قائمٌ وعمراً على لفظ زيد ، وعمروٌ ، على موضع زيد ، لأن : إنّ زيداً قائمٌ ، في معنى : زيدٌ قائمٌ ، فكما تقول : زيد قائمٌ وعمروٌ ، فكذلك يجوز : إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فيكون ذلك عندهم نظير : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، عطفاً على موضع قائمٍ ، فكأنّك قلت : ليسَ زيدٌ قائماً ولاقاعداً .

وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ، كأنّه من الأصل : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قائمٌ ، فحذف قائم من الثاني لدلالة قائم الأول عليه .

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر ان كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه ، فتقول اذ ذاك : إن زيداً قائمٌ هو وعمروٌ وإن زيداً قائمٌ في الدارِ وعمروٌ .ولا يجوز العطف/ من غير تأكيد ولا طول الا في الضرائر .

وأما المحققّون من أهل البصرة فأنّهم يجيزون جميع ذلك الا على العطف على الموضع فأنّه لاينقاس عندهم الا حيث يكون له مجوز ، وذلك نحو : ليسَ

(١) منهم سيبويه والمبرد ،الكتاب ٢٨٥/١ ،المقتضب ١١١/٤ ،معاني القرآن ٣٠٩/١ ،الخزانة ٣١٨/٤.

زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، ألا ترى أن قوله : بقائمٍ ، في موضع نصب كأنّه قال : ليس زيدٌ قائماً ، فالذي يطلب النصب باق وهو ليس. وأما اذا قلتَ : إن زيداً قائمٌ فأنَّ الرافع لزيد ، وهو التعري ،قد زالَ ولم يبق للرفع مجوز ، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس ، بل بابه أن يجيء في الشعر وان جاء في الكلام فنادر بحيث لايقاس عليه .

فمما جاء من العطف على الموضع من غير مجوز في الشعر قوله :

٣١٦ إن تركبوا فركوبُ الخيْلِ عادَتُنا أو تنزِلونَ فأنا مَعشَرٌ نُزُلُ(١)

فحمل على المعنى ، كأنّه قال : أتركبونَ أوتنزلونَ(٢)ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم ، فعطف على المعنى وإن لم يكن في اللفظ مايجوز الرفع ويطلبه

ومما جاء من ذلك في الكلام نادراً قوله تعالى : ألم ترَ إلى الذي حاج ابراهيمَ في ربّه . ثم قال بعد: أو كالذي مرَّ على قرية (٣). كأنّه قال: أرأيتَ كالذي حاج ابراهيمَ أو كالذي مرَّ على قرية ؟ولو لا ذلك لم يسغ عطف ,,كالذي،، على الذي ، لأن المعنى إذ ذاك يختَلُّ ،ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، ولو جعلت كالذي معطوفاً على الذي لكان التقدير: ألم ترَ كالذي مرَّ عـلى قريةٍ . فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرَّ على قرية وليس المعنى على ذلك، بل المراد إنكار وجود مثله فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنّه محمول على المعنى. فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، على أن يكون محمولاً على معنى : زيدٌ قائمٌ ، بل يكون رفع عمرو — عندنا — إمّا على الابتداء والخبر محذوف وإمّا على العطف على الضمير إذا كان هناك(٣) توكيد أو طول كما تقدم .

(١) للأعشى ،ورواية الديوان : قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا .
وعليها لاشاهد فيه .الكتاب ٤٢٩/١ ،شرح مشكلات الحماسة ١٣٧، شرح العشر ١٥١ ،ابن الشجري ٢/ ٣٠ ،المغني ٧٧٣، الخزانة ٦١٢/٣، الديوان ٦٣.

(٢) هذا توجيه الخليل ،ويونس يرفعه على الابتداء بتقدير : أو أنتم تنزلون .الكتاب ٤٢٩/١.

(٣) البقرة : ٢٥٨—٢٥٩. (٣) ر : هنالك .

فإنَّ كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنّه لايجوز إلاّ النصبُ على اللفظ،ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف ، باتفاق من أهل البصرة والكوفة (١) .

أما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأنَّ مابقي من الحروف قد غير المعنى أو الحكم . ألا ترى أن كأن زيداً قائمٌ ، وليتَ زيداً قائمٌ ، ولعل زيداً قائمٌ ، ليس شيءٌ من ذلك في معني : زيدٌ قائمٌ .فإذا لم يكن شيءٌ من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ماليس في معناه. وكذلك قوله : يُعجبني أن زيداً قائمٌ ؛ بتقدير اسم مفرد، كأنّك قلت : يُعجبني قيامُ زيدٍ ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة .

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلأنّك اذا قلت : كأن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وقدرت عمراً مبتدأً وخبره محذوف تقديره :وعمروٌ قائمٌ ، وكانت الجملة من قولك : وعمروٌ قائم ،معطوفة على قولك: كأن زيداً قائمٌ، فلا تكون داخلة / مع الكلام الأول في التشبيه فتكون قد حذفتَ [٨٩ظ] الخبر وجعلتَ الدليل عليه ماليس في معناه .

وكذلك :ليت زيداً قائمٌ وعمروٌ ،ولعلَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ،وجميع ذلك لا يتصور حذف الخبر فيه ، لأن الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف ، فلذلك لم يجز الرفع في شيءٍ من ذلك على الابتداء ، كما لايجوز: تبّاً له ووَيحٌ ، على أن يكون ويح مبتدأ والخبر محذوف تقديره : وويحٌ لهُ ، وحذف لدلالة الأول عليه ، لمّا كان المحذوف والمثبت تبييناً ، فلم يوافق المثبت المحذوف فلم يجز لذلك أن يجعل دليلا عليه .

فإن رفعتَ على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحمله الخبر — ان كان الخبر مما يتحمل الضمير — جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم.

* * *

(١) ٢٨٦/١، المقتضب ١١٤/٤.

فإن أتبعتَ اسم إنّ وأخواتها بتابعٍ من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تُتبعه بعد الخبر أو قبله ،وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو : إنّ زيداً القائمَ منطلقٌ . وإن زيداً منطلقٌ القائمَ ، ولا يجوز غيره إلاّ أن يسمع من ذلك شئٌ فيحفظ ولا يقاس عليه .
وأما أهل الكوفة وبعض البصريين (١) فإنّ الاتباع عندهم فيما عدا إنّ ولكنّ على اللفظ ليس إلاّ ، لأنّها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه، وأما إنّ ولكنّ فلا يخلو أن يُتبع اسمُها قبل الخبر أو بعده . فإن أتبعتَه بعد الخبر جاز عندهم النصبُ على اللفظ والرفع على المعنى ، وإن أتبعتَه قبل الخبر ،فعلى مذهب الكسائي ، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ماسمع من قولهمإنّهم أجمعونَ ذاهبونَ (٢) ، بالرفع على موضع ان قبل دخولها .
وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنيّاً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع (٣) نحو : إن هذا نفسُهُ ذاهبٌ،وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلاّ ، فقاس على قولهم : إنّهم أجمعون ،ماهو مثله (في البناء) . (٤)

والصحيح أنه لايجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله ، لما ذكرنا من أنّه لايقاس الحمل على الموضع إلاّ حيث يكون له مجوّز .

---

(١) هم سيبويه والمبرد ،الكتاب ٢٨٦/١، المقتضب ١١٣/٤.
(٢) حكاه سيبويه ٢٩٠/١.
(٣) معاني القرآن ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢.
(٤) سقط مابين القوسين من ر .

باب الفرق بين إنّ وأنّ

اعلم أنّ النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتُبيِّن بذلك أماكن فتحها ،وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره . والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال : كلّ موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإنّ فيه مكسورة ، وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإنّ فيه مفتوحة . فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل : إن زيداً قائمٌ ، ألا ترى «أن» إنّ وقعت هنا صدراً ، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ويقومُ زيدٌ . / [٩٠و]

ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم : بَلَغَني أنّ زيداً قائمٌ ؛ ألا ترى أنّ «أنّ» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم فتقول : بَلَغَني قيامُ زيدٍ ؟ ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل : لو أنّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن لو لايقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فوقعت أن بعدها موقع الفعل ، ولذلك فتحت . وهذا القانون غير صحيح ، لأن إذا التي للمفاجأة لايليها إلاّ الاسم ، وإن اذا وقعت بعدها تكون مكسورة ، فينبغي على هذا أن تقول : وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلاّ بعد إذا التي للمفاجأة ، وحينئذ يسلم هذا القانون من الكسر .

ومنهم من قال : كلّ موضع هو للجملة فإنّ فيه مكسورة ، وكل موضع هو للمفرد فإنّ فيه مفتوحة . وهذا ينكسر بقولهم : لو أنّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أنّ «أنّ» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه (١) . فإنّه يجعل أنّ مباشرة للو لفظا وتقديراً ، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسدّ الطول مسدّ الخبر . وأمّا غير سيبويه فأن عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير

(١) الكتاب ١/٤٧٠، ٢/٣٠٧.

الفعل وأنّ مابعدها في موضع فاعل (١) ، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون .

إلا أنّ الصحيح مذهب سيبويه ، وذلك أنّك أي المذهبين ارتكبت كان فيه خروج لِلَو عمّا استقر فيها في غير هذا الموضع ، ألا ترى أنّها أبداً لايليها الا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلا في ضرورة شعر . فإذا جعلت أن مع معمولها في موضع مبتدأ ولِيَ لو الاسمُ لفظاً وتقديراً وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع . واذا جعلت أنّ وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقرفيها (لأنّها يضمر)(٢) بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنّ ذلك لايجوز إلا في الضرورة .

وإذا كان كل واحد من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلّف الإضمار .

وضبط ذلك مفصّلا أن تقول : إن لها ثلاثة مواضع . موضع لا تكون فيه إلا مكسورة . وموضع لاتكون فيه إلا مفتوحة . وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها . فالموضع الذي تكسر فيه : إذا وقعت مبتدأ نحو : إن زيداً قائمٌ . وإذا كان في خبرها اللام ، نحو : علِمتُ إنّ زيداً لقائمٌ ، وبعد واو الحال نحو : جاءَ زيدٌ وإنّ يده على رأسه . وبعد حتى نحو : مَرِضَ حتى إن الطيرَ لَتَرحَمَهُ . وبعد ألا التي للاستفتاح نحو : ألا إن زيداً لقائمٌ . وبعد القول المجرد من معنى الظن .

واختلف فيها اذا وقعت بعد القسم نحو : واللّه ِ أنّ زيداً قائمٌ ، فمنهم من لم يجز الا الفتح (٣) . ومنهم من أجاز الفتح والكسر ، واختار الفتح (٤) . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجز الا الكسر (٥) . وهو الصحيح ، لأن

---

(١) هذا مذهب المبرد والزجاج والزمخشري والكوفيين . المقتضب ٣/٧٧ ، الكامل ١/٢٧٨ . التصريح ٢/ ٢٥٩

(٢) ر : لأنك تضمر .

(٣) نسبه السيوطي للفراء . الهمع ١/١٣٧ .

(٤) نسبه السيوطي للكسائي والبغداديين ١/١٣٧ .

(٥) وهو مذهب البصريين المقتضب ٤/١٠٧ ، الهمع ١/١٣٧ .

جواب القسم إنّما هو / جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن [٩٠ظ] تكون إن فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ، وعلى ذلك هو السماع ، قال الله تعالى : يس والقرآنِ الحكيمِ . إنّكَ لَمِنَ المرسلينَ (١) .

والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية ، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم : واللّهِ لزيدٌ قائمٌ .

والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد إذا التي للمفاجأة نحو قولك : خرجتُ فإذا أن زيداً قائمٌ . إن شئتَ كسرتَ فيه إنّ وأن شئتَ فتحتها . فإنْ كسرتها لم تقدر إذا في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة فتكسر إنّ لذلك . وان فتحتها كانت إذا في موضع الخبر وتكون أن ومعمولاها تتقدر بمصدر مبتدأ ، فكأنك قلت : خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ ، وقد روى قوله :

٣١٧ وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سيداً
إذا أنّه عبدُ القَفَا واللّهازِمِ (٢)

بكسر إنّ وفتحها .

وبعد أما نحو قولك : أما إنّ زيداً قائمٌ . ان شئت فتحت فيه إنّ وإن شئت كسرتها ، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين . فإن جعلنا أما استفتاح كلام كألا (٣) كسرتَ إن بعدها ، كما تكسرها بعد ألا فتقول : أما إنّ زيداً قائمٌ ، وإن جعلتها بمعنى أحقاً فتحت إنّ بعدها فتقول : أما أنّك منطلق ، كما تقول : أحقاً أنّك منطلق ؟ لأن إنّ إذ ذاك مع معموليها في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك : أحقاً ، وفي قوله : أما الذي هو بمعنى حقاً ، ويكون انتصابهما على الظرفية كأنّه قال : أفي حقٍّ أنّك منطلق ، أي مما أحقّقه انطلاقُكَ .

* * *

---

(١) سورة يس ١ -٣.

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . اللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتىء في أصل الحنك الأسفل والقفا موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز ، يريد أنه لئيم ذليل . الكتاب ٤٧٢/١ ، المقتضب ٣٥١/٢ الأصول ٢٠٢/١ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، ابن يعيش ٦١/٨ ، الخزانة ٣٠٣/٤.

(٣) في ج ، ر : كالاحف ، وهو تحريف .

م الموضع الذي تفتح فيه لاغير ما بقي .

فإن قيل : فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لايكون كذلك ؟

فالجواب أن تقول : إنَّ القول يجريه بنو سُلَيم مجرى الظن من غير شرط ، وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن الا بأربعة شروط .

أحدها : أن يكون الفعل مضارعاً (١) . والآخر : أن يكون لمخاطَب. والآخر : أن يكون قد تقدّمته أداةُ استفهام . والرابع : أن لايُفصَل بينه وبين أداة الاستفهام إلاّ بالظرف والمجرور فإنّه لايعتّد بهما ، فكأنّه لم يقع فصل(٢) نحو : أتقولُ أنّ زيداً منطلقٌ ، فتفتح إنَّ كما تفتح بعد الظن ، ومن ذلك قوله :

٣١٨ أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غـــد
فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنـــا (٣)

فنصب الدار بتقول لأنّه أجراها مجرى الظن ، وعلى اللغة السُلَيمية جاء قول امرئ القيس :

٣١٩ إذا ما جرى شأوَيْنِ وابتلّ عِطفُه
تقولُ هَزِيزَ الريحِ مرَّتْ بأثأبِ (٤)

في رواية من رواه بنصب هزيز . وعلى هذه اللغة أيضاً قوله :

٣٢٠ إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بلـــدة
نزعتُ بها عنهُ الوليّةَ بالهجْـــرِ (٥)

بفتح أن .

(١) قال ابن هشام : وسوى به السيرافي قلت ، بالخطاب ، والكوفي قل ، التوضيح ١/١٢٧.
(٢) هذا الشرط اشترطه سيبويه والأخفش ، قال ابن مالك : وخولفا. التسهيل ١٧ ، التوضيح ١/١٢٧ .
(٣) لعمر بن أبي ربيعة . والكلام على لسان صاحبة الشاعر ، ولم ترد بالدار داراً بعينها . الكتاب ١/٦٣ ، المقتضب ٢/٣٤٩ ، شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١/١٢٦ ، العيني ٢/٤٣٥ ، الديوان ٤٩٣ .
(٤) الشأو : السبق . العطف : الجانب من الرأس حتى الورك . الأثأب : جمع أثأبة ، نوع من الشجر . والبيت في وصف فرس والبيت العيني ٢/٤٣١ ، التصريح ١/٢٦٢ ، الديوان ٤٩ .
(٥) للحطيأة يصف بعيره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير ليركب عليها الشخص . الهجر من الهاجرة وهو منتصف النهار واشتداد الحر . يريد أنه إذا قدر الوصول إلى بلدة عند الليل وصلها منتصف النهار لسرعة سير بعيره ونجابته . شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١/١٢٦ ، العيني ٢/٤٣٢ ، التصريح ١/٢٦٢ ، الديوان ٣٦٦ .

فان قيل : فلأيّ شيءٍ لم يجز أن يجري مجرى الظن غير بني سُليمٍ إلاّ بالشروط الأربعة المتقدمة ؟ فالجواب : إنّ الذي حمل على ذلك أنّ هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها ، ألاترى أنّ المستقبل لكونه لم يقع / لايكون في الغالب[٩١و] إلاّ مظنوناً وليس كذلك الماضي. وكذلك الاستفهام يناسب الظن ، لأنّ المستفهم أبداً إنّما يستفهم عما لايتحقّق .

وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنّه لم يتقدّمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الظرف والمجرور فلا يُعتد بهما في كلام العرب ، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل.

واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأنّ المخاطب قد يُستفهَم عن (١) ظنّه ولايكاد أن يُستفهم الأنسان عن ظنّ غيره ، لأنّه لايتوصّل إلى حقيقة ذلك ، فتقول للمخاطب : أتظن كذا. ولايقال : أيَظُنُّ زيدٌ كذا ؟ فلما كانت هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن الا مع الشروط المتقدمة المذكورة الا بنو سليم فأنهّم يستعملون القول كلّه استعمال الظن من غير مقوّ ، لأن الأنسان قد يكون قوله (عن علمٍ وقد يكون٢) عن ظنٍ فأجرى لذلك مجرى الظن .

فأن قيل : فالقول إذا استعمل استعمال الظنّ فهل هو بمنزلة الظنّ في العمل خاصة أو في العمل والمعنى ؟

فالجواب : إنّ في ذلك خلافاً بين النحويين. فمنهم من ذهبَ إلى أنّه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغيّر المعنى عما كان عليه. وإلى هذا ذهب ابنُ خروف (٣). ومنهم من ذهب إلى أنّه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني (٤). والصحيح عندي أنّه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل. ولولا ذلك

(١) ج ، ر : عنه ، وهو تحريف . (٢) مابين القوسين ليس في ج .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الأشبيلي من علماء الأندلس في النحو والأدب . شرح كتاب سيبويه وجمل الزجاجي . توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ بحلب . ترجمة ابن خلكان ٣/ ٢٢ ، اليافعي ٤/ ٢١ ، السيوطي ٣٥٤ .

(٤) انظر شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٦٢ — ٦٣ .

لم يشترط العرب فيه ــ غير بني سليم ــ الأشياءَ الأربعةَ المقوية لمعنى الظن كما تقدم . وأيضاً فأنه إذا استقريت الأماكن التي استُعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله :

أمّا الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمتـى تقولُ الدارَ تجمعُنا (٣١٨)

ألا ترى أنّه لايريد متى تتكلم بهذا اللفظ وإنّما يريد: متى تجمعنا الدارُ فيماتظنُّ وتقدّر؟ وكذلك قول الآخر :

٤٢١ متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما يُدنِينَ أمَّ قاسمٍ وقاسِمـــا (١)

لم يرد : متى تنطقُ بهذا ؟ وإنّما يريد : متى تُدني القلصُ الرواسمُ أمَّ قاسمٍ وقاسماً فيما تَظنُّ أو تُقدِّرُ؟ فثبتَ أن المعنى إذن على الظن .

ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط . فمما أُجرى القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه أنَّ قوله :

إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بَلْدَةٍ . . . . البيت (٣٢٠)

ومما لم يجرفيه القول مجرى الظن فكُسِرَت فيه أنَّ قوله تعالى : وإذ قالت الملائكةُ يامريمُ إنَّ اللهَ اصطفاكِ وطَهّركِ (٢) .

وتقول : أولُ ماأقول: إني أحمَدُ اللهَ ، بفتح إنَّ وكسرها . فإذا فتحت كانت ما مصدرية كأنك قلت :أوّلُ قولي حَمدُ اللهِ. والقول هو الحمد في المعنى ؛ كأنه قال : كلُّ قولٍ أقوله فأوّله حمدُ اللهِ تعالى . فإذا أراد المتكلم هذا المعنى أعني أنَّ كلَّ قولٍ يقوله فلابدَّ أن يتقدَّمه حمدُ اللهِ ، فإنّه يفتح ولا يتصوَّر أن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة الذي ، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال : أوّلُ الألفاظ التي أقولها حمدُ اللهِ ، لأنَّ حمدَ اللهِ ليسَ من قبيل

(١) لهدبة بن الخشرم العذري . ورواية العيني : أم حازم وحازماً . وأم حازم هي أخت زياد بن زيد العذري ابن عم هدبة . الرواسم جمع راسمة من الرسيم وهو نوع من سير الابل. الجمل ٣١٥ ، العيني ٢/٤٢٧ .

(٢) آل عمران : ٤٢ .

الألفاظ فكيف يتصوَّر أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو مُنزّل منزلته وهو مفرد ؟

فأن كسرت فأنّه لايخلو أن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هوأول أو تجعلها في موضع مفعول القول . فإن جعلتها في موضع الخبر كانت ما بمنزلة الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنّه قال: أوّلُ الألفاظ التي أتكلّم بها إنّي أحمدُ اللّهَ ، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإنّ أوله هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمد الله. وكأنّ هذا المعنى بعيد لأنّه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا : إنّي أحمدُ الله، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه ، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال: يلزم فيه فتح إنّ لأنّها في موضع خبر المبتدأ لأنّ خبر المبتدأفي الأصل إنّما ينبغي أن يكون مفرداً ، لأنّا إنّما نعني بأنّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد ، أن تكون في موضع تتقدّر فيه بالمصدر وهي هنا لا تتقدّر به فلذلك كسرت .

وإن جعلتها في موضع معمول القول قدّرت ما مصدريّة ولا تقدرها بمنزلة الذي لأنّها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته وليس في الصلة ضمير لأنّ مفعول القول هو : إنّي أحمَدُ اللّهَ ، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلاّ أن تكون حرفاً تتقدّر مع مابعدها بالمصدر ويكون التقدير : أوّلُ قولي إنّي أحمدُ اللّه ثابتٌ ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأنّ القول قد قام مقامه . ولهذا ذهب أبو علي الفارسي .

وزعم ابن الطراوة أنّ ذلك لا يتصور ، لأنّه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أولُ قولي إنّي أحمدُ اللّهَ ثابتٌ ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت . وذلك باطل ، لأنّه قد قال : إنّي أحمدُ اللّهَ ، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً ومعلوم أنّه قد ثبت بجملته فلا فائدة في اختصاص الأولية بالثبوت دون غيرها. وأيضاً فإنّه عندما نطق بقوله : إنّي أحمدُ اللّهَ ، علم أنّ الأول ثابت فيكون قد أخبر بشيء معلوم وذلك لا يجوز لخلوّه من الفائدة .

فردّ ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال : ليس مذهب أبي علي أنّ هذا المبتدأ له خبر محذوف بل هو من قبيل المبتدآت التي سد الطول منها مسدّ الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى ، وذلك أنّ قوله: إنّي أحمدُ اللّهَ ، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أنّ قول العرب : أقائمٌ زيدٌ ؟ على أنّ أقائم مبتدأ وزيدٌ سدّ مسدّ الخبر ويُغنى عنه لايحتاج إلى تقدير خبر لإجتماع الخبر والمخبر عنه في قولك : أقائمٌ زيدٌ ؟

قيل له فكيف قال أبو علي : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إنّي أحمدُ اللّهَ ثابتٌ أو موجودٌ ؟

فانفصل عن ذلك بأن قال : لما كان أول مبتدأ والغالب في / المبتدأ أن يكون له [٩٢و] خبر ملفوظ به قدّر له خبراً محذوفاً كأنّه قال : ثابت أو مستقر .

وهذا الذي ذهب إليه لايتصور لأنّه كذب محض أعني أن يكون أول قولى: مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف وأن يقول : تقديره ثابت أو موجود، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره .

وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال : الخبر محذوف لكنه ليس ثابتاً ولا موجودا ، بل هو خبر لا يمكن تقديره فلما لم يمكن تقديره أتى بلفظ ثابت أو موجود وإن لم يكن المعنى عليهما ليُبيّنَ أن هناك خبراً محذوفاً . وهذا أبينُ فساداً من الأول ، لأنّه أيضاً كذب أعني قوله : تقديرهُ ثابتُ أو موجودٌ وهو لا يتقدر بشيءٍ من ذلك .

والآخر أنّه ادّعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره ، وهذا الذي ذهب إليه خُلفٌ لأنّه لا يحذف شئ إلا أنّه مفهوم معلوم حتّى كأنه ثابت ، ولو أبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمرٍ لفظي : وأما محذوف لايمكن تقديره لأنّه يفسد المعنى فشئٌ لا يتصور .

والصحيح عندي أن ماذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض بل يريد أن أولَ قولِه إنّي أحمدُ اللّهَ قد ثبتَ واستقرّ منه قبل نطقه بهذا الكلام،

كأنه قال : ليس قولي الآن إنّي أحمدُ اللّهَ بأول حمدٍ حَمِدتُه بل أولُ قولي : إنّي أحمدُ اللّهَ قد تقدمَ قبل هذا ، فليس يريدُ بقوله : إنّي أحمدُ اللّهَ ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنّما يريد جنس قوله الألفاظَ التي يُحمد بها الله تعالى . وحكى عن سيف الدولة أنّه أجاز أن يكون : إنّي أحمدُ اللّهَ ، معمولا لقول مضمر يدل عليه ماتقدم كأنّه قال : أولُ ما أقول قولي إنّي أحمدُ اللّهَ ، وأضمر قولي . وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لايجوز الا في الشعر نحو قوله :

٣٢٢ هل تذكُرُنَّ إلى الدَّيْـرَيـنِ هـجرتَكُم
ومسحَكُـمْ صُلْبَكُمْ رحمنُ قُربانا (١)

تقديره : وقولكم : رحمنُ قرباناً ، فأضمر القول وأبقى معموله ضرورة .

(١) لجرير من قصيدة في هجاء الأخطل وقومه ، ورواية الديوان :

هل تتركن إلى القسين هجرتكم ومسحهم صلبهم رحمن قربانا

اعراب ثلاثين سورة ١٣ ، الديوان ٥٩٨ .

باب حروف الخفض

الخفض في الكلام لايكون إلا بثلاثة أشياء : حروف الجر والاضافة والاتباع . أما الاتباع فقد تقدم حكمه عند ذكر التوابع ، فيبقى حكم الاضافة وحروف الخفض.

الاضافة على ما تبين في بابها لاتكون الا على معنى اللام نحو : غلامُ زيدٍ ، تريد غلاماً لزيدٍ ، وعلى معنى مِنْ نحو : ثوبُ خزٍّ ، المعنى ثوبٌ من خزٍّ ، فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه فخفض كما كان الحرف يخفض.

فالخفض إذن في الأصل انما هو بحرف الخفض ، فينبغي أن يُقدم الكلام على حروف الاضافة.

حروف الاضافة هي الباء والكاف واللام التي للجر وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها /وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم والميم المكسورة [٩٢ظ] والمضمومة في القسم نحو : مِ اللهِ ومُ اللهِ ، على خلاف في ذلك هل هي حرف جر بدل من الباء كما أبدلت الواو منها أو بقية أيمُن. وسنبين الصحيح من ذلك بعد حصر حروف الاضافة ان شاء الله تعالى .

هذا جملة ماجاء من حروف الجر على حرف واحد . والذي جاء منها على حرفين : مِنْ وعَنْ وفي ومُذْ وها التنبيه في القسم وبل النائبة مناب رُبَّ على خلاف فيها ومُنْ في القسم ، على خلاف أيضاً في ذلك ، هل هي حرف جر أو بقية أيمُن ، وسنبين ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف .

فهذا (١) جملة ماجاء منها على حرفين .

والذي جاء منها على أزيد من حرفين : عَلَى وإلى وحتّى وحاشا وخلا وعدا ورُبَّ ومُنذ ولولا مع المضمر في مذهب سيبويه(٢) . وزاد بعض النحويين فيها لَعلَّ مكسورة اللام ومفتوحتها(٣) . وسنبين ما استدلوا به على ذلك إن شاء الله تعالى .

---

(١) ر : فهذه .
(٢) الكتاب ١/ ٣٨٩ .
(٣) أنظر الشاهد ٢٨٤ والتعليقات حوله .

والذي ذهب إلى ان الميم من مُ الله ومِ الله بقية أيمن استدل على ذلك أنَّ أيمُن اسم معرب قد غيَّرته العرب ضروباً من التغيير فقالوا: أيمنُ اللهِ وإيمنُ اللهِ وأيمُ الله وإيمُ الله وأيْمُ الله، فيمكن أن يكون قولهم: مُ الله ومِ الله، من جملة التغييرات.

والذى ذهب إلى أنها حرف جر استدل على ذلك أنَّ أيمنُ اسم معرب والاسم المعرب لايجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد الا شاذا، بل لايُحفظ من ذلك الا ماحكاه ابن مقسَم (١): شربت مآ، يريد ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماء وأيضاً فان الاسم في القَسَم اذا حذف منه حرف الجر ولم يعوض منه شيء لم يجز فيه الا الرفع أو النصب نحو: يمينُ الله لأفعلَنَّ، برفع يمين الله ونصبه وأما الخفض فلا يجوز لانَّ اضمار الخافض وابقاء عمله لايجوز الا في ضرورة شعر أو نادر كلام على ما يبيّن بعد.

فقولهم: مِ اللهِ، بكسر الميم دليل على أنّه حرف اذ لوكان اسماً لكان مرفوعاً أو منصوباً. فأن قيل: فلعله مبني على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب. فالجواب: إنَّ أيْمناً معرب والمعرب اذا حذف بقي معرباً، فلو كان الميم بقية أيمنُ لكانت معربة، واذا ثبت أنَّ الميم المكسورة حرف خفض فكذلك المضمومة لأنها بمعنى المكسورة.

والذى ذهب إلى انَّ بل قد يجعل بدلا من رب كالفاء والواو استدل على ذلك بقوله:

٣٢٣ بَل بلدِ مِلءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ (٢)

يريد: بل رُبَّ بلدِ ملءُ الفِجاج. وهذا لاحجةَ فيه لاحتمال أن تكون ربَّ حذفت وأبقي عملُها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الاخر:

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقرىء. سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان وكان ثقة وأحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات. وله في النحو والقراءات تصانيف عدة. توفي سنة ٣٥٤ هـ. ترجمة الخطيب البغدادي ٢/ ٢٠٦، ياقوت ١٨/١٥٠، القفطي ٣/١٠٠، ابن الجزري ٢/١٢٣، السيوطي ٣٦.

(٢) لرؤبة بن العجاج. الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع. القتم: الغبار. المخصص ١٦/ ١٠٢، المغني ١٢٠، الضرائر ١٢٣، الديوان ١٥٠، اللسان: جهرم.

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ   كدتُ أقضي الغداةَ مِنْ جللِهْ (١٢٠)

يريد: ربّ رسمِ دارٍ، فحذف رُبَّ ولم يعوّض منها شيئاً، فكذلك يكون بل بلد مما حذف منه ربَّ ولم يعوّض منها شيء وبل لمجرد/ العطف من غير[٩٣و] ان يكون عوضاً وهذا هو الصحيح، اذ لو كانت بل عوضاً من ربّ لجاز خفض الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لايقولون، بل رجلٍ أكرمتُه كما يقولون ورجلٍ أكرمتُهُ .

والذى ذهب إلى ان مُنْ بقية أيمنُ استدل على ذلك بأنّ أيمنُ قد اتسعوا فيها بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا غيرها فقالوا :أيمنُ الله وأيمُ الله وإيم الله، فيمكن أن تكون بقية من أيمنُ، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف خفض لأنّه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع .

والذى ذهب إلى أنّها ليست بقية أيمن استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها لم تستعمل الاضافة إلى الله كما أنّ أيمناً كذلك، وهم يدخلونها على الربّ فيقولون: مُنْ ربّي لأفعلنّ كذا، فدلّ ذلك على أنها ليست تلخيص أيمنُ وأيضاً فأنها لو كانت بقية أيمنُ لكانت معربة لأنّ الاسم المعرب كما تقدّم إذا حذف منه شيء بقى معرباً، فكون مُنْ مبنية على السكون دليل على أنها حرف خفض وليست بقية أيمنُ .

واستدل الذى ذهب إلى أنّ لَعلّ مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله:

فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت دعوة   لعلّ أبي المغوار منك قريبُ (٢٨٤)

فأنّه يروى بخفض أبي المغوار، وهذا لاحجة فيه عندى، لأنه قد استقر في لعلّ المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فأن أمكن ابقاؤه على ما استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لعلّ ضمير الامر والشأن محذوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الاخر:

إنّ مَنْ لامَ في بَني بنت حسّـ   ـانَ ألمهُ وأعصه في الخطوبِ

يريد: إنّه من لام، ويكون أبي المغوار مخفوضاً بحرف جر محذوف لفهم المعنى،

تقديره : لعلّ لأبي المغوار ، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبع العدواني (١) :

٣٢٤ لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنتَ ديّاني فتَخزوني (٢)

يريد : لله ابنُ عَمِّكَ ، ويكون قريب : صفة لموصوف محذوف كأنّه قال : جوابٌ (٣) قريب فيكون التقدير : لعلّه لأبي المغوار منك جواب (٣) قريب. وحمله على هذا اولى وان كان فيه ضرورتان : حذفُ ضمير الأمر والشأن وحذف حرف الجر وابقاءُ عمله . لأنّ لعل لم يستقر الجرُّ بها (٤) .

واستدل الذى ذهب إلى أن لعل المكسورة اللام حرف جر بقول الاخر :

لعلَّ اللهِ فضّلكم علينا بشيءٍ أنَّ أمّكم شريمُ (٢٨٥)

فخفض اسم الله تعالى .

وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه لأنّه لم يستقر في هذه المكسورة (الاّ)(٥) نصب الاسم بها ورفع الخبر ، فيكون في جعلها جارة خروج عما استقر فيها

* * *

وأما لولا فاستدل سيبويه على جر المضمر بها ، بقول العرب : لولاكَ ولولاهُ ولولايَ(٦). وذلك أن الكاف والهاء والياء لاتكون ضمائر رفع بل هي مترددة بين/أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض. باطلٌ أن تكون ضمائر [٩٣ظ] نصب لأن الحروف اذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون الوقاية نحو : إنني وليتني ، وان أدى ذلك إلى اجتماع الامثال جاز حذف

(١) كذا في الأصل والصواب : ذي الأصبع العدواني .

(٢) الديان : القائم بالأمر المجازي به. خزاه : ساسه ودبر أمره . عني بمعنى علي. شرح المفضليات ٣٢٢ ، أدب الكاتب ٥١٣ ، الخصائص ٢٨٨/٢ ، الاقتضاب ٢٤٩ ، ابن الشجري ١٣/٢ ، الخزانة ٢٢٢/٣ .

(٣) ج ، ر : جوار ، وهو تحريف .

(٤) انظر الشاهد ٢٨٤ وما عليه من تعليقات .

(٥) زيادة يقتضيها السياق . (٦) الكتاب ١/ ٣٨٨ .

نون الوقاية فقلت : انّي وان لم يؤدِّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية الا في ضرورة نحو قوله :

كُمنيةِ جابرٍ اذ قالَ ليتي أصادِفُهُ وأُتلفُ بعضَ مالي.(٢٩٦)

فلو كانت الياء ضمير نصب لكانَ لولاني ، فثبت أنَّ الياء في موضع خفض، واذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك .

وزعم الاخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتّصل موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاه من قولهم : ماأنا كأنتَ ولاأنتَ كأنا (١).

وهذا الذي ذهب اليه الأخفش فاسد ، لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لايجوز إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

وما علينا اذا ما كنتِ جارتَنا ألاّ يجاورَنا إلاّكِ دَيّارُ (٢٦٩)

يريد: إلاّ إيّاكِ ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل .

فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنّهما للنصب فالأحرى اذا كانا من بابين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع .

فإن قيل: فإن لولا لم تعمل في المظهرَ شيئاً فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمرَ ؟ فالجواب : إنّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض ، ألا ترى أن لَدُنْ تنصب غُدوةً ، تقول لَدُنْ غدوةً ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من أسماء الزمان . فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنّها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمر ولا يعمل في المظهر ، إذ هما جنسان مختلفان .

---

(١) أنظر المقتضب ٧٣/٣ . الكامل ٣٤٥/٣ ، ووافقه الكوفيون وأبو البركات الانباري. معاني القرآن ٩٥/٢ الأصول ١٠٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٠/١ ، ٢١٢/٢ ، الانصاف مسألة ٩٧ .

وزعم المبرّد أنّ لولا لاتجر الظاهر ولا المضمر وأنّ لولاكَ ولولايَ ولولاهُ لحنٌ (١) ، وزعم أنّ الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر:

٣٢٥ وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هوَى   بأجرامِهِ من قُلّةِ النيق منهوي (٢)

قال : وهذه القصيدة فيها لحنٌ كثير ومن جملتها قوله : ولولايَ ، فلاينبغي أن يُحتجّ بها .

وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكى النحويّون أن ذلك لغة العرب وأنشد الفراء في ذلك :

٣٢٦ ... ...   ولولاكَ لم يَعرِضْ لأحسابنا حَسَنْ(٣)

وأنسد ايضا :

٣٢٧ .. ..   لولاكَ هذا العامَ لَمْ أحجُجِ (٤)

فدل ذلك على أن ما زعم من أنّ النحويين إنّما أخذوا ذلك من قوله:

وكم موطنٍ لولايَ ...   . البيت فاسد .

* * *

وهذه الحروف تنقسم بالنظر الى ما تجره ثلاثة أقسام .

قسم لايجرّ إلاّ المضمر وهو لولا ، وقد تقدم الاستدلال على ذلك .

---

(١) الكامل ٣٤٥/٣ ، ابن الشجري ١٨٠/١ .

(٢) ليزيد بن الحكم الثقفي . اجرام جمع جرم ، وجرم الانسان خلقه أو جسده . النيق ، أعلى الجبل . الكتاب ٣٨٩/١ ، معاني القرآن ٨٥/٢، الكامل ٣٤٥/٣ ، الخصائص ٢٥٩/٢ المنصف ٧٢/١، ابن الشجري ١٧٧/١ ، المفصل ١٣٥ ، الانصاف ٣٦٦ ، الخزانة ٤٣٠/٢ .

(٣) صدره : أتطمع فينا من أراق دماءنا
وهو من أبيات لعمرو بن العاص يخاطب بها معاوية . ويريد بحسن الحسن بن علي بن أبي طالب . وفي معاني القرآن : حسم ، وهو تحريف . معاني القرآن ٨٥/٢ ، الانصاف ٣٦٦ ، ابن يعيش ١٢٠/٣ ، العيني ٢٦٠/٣ ، اللسان : (ألالا) ٣٥٩/٢٠ .

(٤) صدره : أومت بعينيها من الهودج وهو أول شعر لعمر بن أبي ربيعة . وفك التضعيف في أحجج ، وهو جائز في غير ضرورة . ابن الشجري ١٨١/١،المفصل ١٣٦ ، الخزانة ٤٢٩/٢ شرح الشافية ٢٣٩/٢ .

وقسم لايجرّ إلاّ الظاهر / وهو هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها ومُنذُ ومُذْ وحتّى وكاف التشبيه . وجميع هذه لاتجر إلاّ المظهر ولا تجرّ المضمر إلاّ الكاف وحتى فأنّهما سُمع ذلك فيهما في ضرورة الشعر . فمما جاء من ذلك في الكاف قوله :

٣٢٨ فلا أرى بَعلاً ولا حلائلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا (١)

وقول الآخر :

٣٢٩ ... ... وأُمَّ أَوعالٍ كَهَا أو أقرَبا (٢)

ومما جاء من ذلك في حتّى قوله :

٣٣٠ فلا واللهِ لايُلفى أُناسٌ فتًى حتّاك يا ابن أبي يَزيدِ (٣)

فاما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وواو القسم وتاؤه فاستغنوا عن جرها للمضمر بباء القسم نحو : بِكَ وبِهِ وبِي ، لأن الباء في معناها . وأما حتّاكَ وحتّاهُ وحتّايَ ، فاستغنوا عنها بإليهِ وإليكَ وإلي ، لأنّها في معناها. وأما واو رُبَّ وفاؤها ، فاستغنوا عن جرها للمضمر برُبَّ ، وكذلك مُذْ ومُنذُ لأنّهما في معنى مِنْ أو في معنى أول أو في معنى أمَد نحو : مُذ يومِنا أي في يومِنا ، ومُذْ يومُ الجمعة أي أولُ ذلك يوم الجمعةِ ، ومُذْ يومانِ ، أي أمدُ ذلكَ يومانِ .

---

(١) لرؤية ، والرواية : ترى . الحاظل : المانع من التزويج ، وصف حمارا وحشيا يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٣/٢ ، العيني ٢٥٧/٣ ، الخزانة ٢٧٤/٤ ،

(٢) قبله : خلـى الذنابات شمالا كثبـا وهو للعجاج يصف حمارا وحشيا هرب من الصياد . أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم . الكثب : القرب . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٢/٢ المقاييس ٢٥/١ ، المفصل ٢٨٩ ، المخصص ١٨٥/١٣ ، العيني ٢٥٣/٣ ، الخزانة ٤/ ٢٧٧ ، الديوان ٧٤ .

(٣) لم ينسب لقائل . قال أبو حيان : وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه ولا أدري ماذا عني بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع . وقال الرضى والعيني بشذوذه . قال البغدادي : والأحسن أن يقول ضرورة . العيني ٢٦٥/٣ ، الخزانة ١٤٠/٤ ، الضرائر ١٩٧ .

وأما كَهُ وكَكَ وكَيَ فاستغنوا عن ذلك بمثله ومثلكَ ومثلي .

وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما بقى بعدُ من حروف الجر بعد إخراج (ما يجر) (١) المضمر منها خاصة وما يجر الظاهر خاصة .

والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين : قسم يجرّ كل ظاهر وقسم يجرّ بعض الظاهرات دون بعض .

فالذي يجر بعض الظاهرات دون بعض : هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم ولامه ومُن في القسم والميم المضمومة والمكسورة ورُبَّ وواوها وفاؤها .

أما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم فأنّها لاتجرّ إلاّ اسم الله تعالى ، وذلك أنّها لاتجرّ إلاّ بحق العوضية .

أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء فلم تتصرّف لذلك بل اقتصروا بها على اسم الله تعالى ، وقد حكى دخولها على الرب ، قالوا : تَرَبِّ الكَعبَةِ لأفعلَن كذا ، وذلك قليلٌ جداً . وأما سائرها فأنّها بدل من باء القسم فلم تتصرف لذلك أيضاً . وأما مُنْ فلا تجرّ الا الربّ ، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة لاتجرّانِ الا اسم الله تعالى . والسبب في ذلك أنّهما لم يتمكنا في الجر لكونهما لم يستعملا إلاّ في القسم . وأما رُب وفاؤها وواوها فلا تجرّ إلاّ النكرة .

وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى جميع ولايكون المفرد في معنى جميع إلاّ نكرة . وأما إذا كان معرفة فلايجوز ذلك فيه إلاّ في ضرورة شعر (٢) نحو قوله

لاتُنكِروا الفَضلَ (٣) وقد سُبينا   في حلقِكُم عَظمٌ وقد شَجينا(٧)

يريد في حلوقكم .

وما عدا ذلك من / حروف الجر تجر كل ظاهر .

* * *

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .   (٢) انظر الشاهد ٧ ومابعده من تعليقات .

(٣) كذا والصواب : القتل .

وحروف الجر أيضاً تنقسم أربعة أقسام : قسم لايستعمل الا حرفا ، وقسم يستعمل حرفاً واسما . وقسم يستعمل حرفاً وفعلا . وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلا .

فالذي يستعمل حرفاً واسماً مُذْ ومُنذ وعَنْ . أما مُذْ ومُنذْ فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين اذا انجر ما بعدهما ، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى . وأمّا عن فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم : جلسَ مِن عَنْ يَمينِه . قال الشاعر :

٣٣١ فقلتُ للركب لمّا أن علا بِهِمُ   مِن عَن يَمينِ الحُبَيّا نظرة قَبَلُ (١)

فدخول مِنْ على عَنْ دليل على أنّها اسم ، إذ لايجوز دخول حرف جرّ على حرف جر الا إذا كان لفظهما واحداً ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للاخر نحو قوله :

فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بي   ولا لِلِما بِهِم أبداً دَوَاءُ (١٦٦)

فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيداًلأن لفظهما ومعناهما واحد وقول الآخر :

٣٣٢ فأصبحنَ لايسألنَني عن بِما بهِ   أصعّدَ في عُلو الهَوَى أم تَصوبا (٢)

فأدخل عن على الباء تأكيداً لأنه قد يقال : سألتُ به وسألتُ في معنى واحد. نحو قوله :

٣٣٣ فأن تسألوني بالنساءِ فأنّني   ... ... البيت (٣)

يريد : عن النساءِ ، فلما دخلت من على عن وليست بمعناها علم أنّ عن اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الاعراب فتبيّن أنّها اسم في موضع خفض بِمنْ

(١) للقطامي . الحبيا : موضع بالشام . النظرة القبل : التي لم تتقدمها نظرة . أدب الكاتب ٤٩٩، الجمل ٧٣ ، المحكم ٤٩/١ ، الاقتضاب ٤٢٧ ، العيني ٢٩٧/٣ ، الديوان ٢٨ .

(٢) للأسود بن يعفر . وفي المغني : فأصبح لا يسألنه . وفي النسخ : غاوى الهوى، وهو تحريف صعد : ارتقى مشرفاً . الهوى : مقصور الهواء . التصوب : النزول . سر الصناعة ١٥٣/١، المغنى ٣٩٠ ، اللسان : صعد ، العيني ١٠٣/٤، الخزانة ١٦٢/٤ .

(٣) لعلقمة بن عبدة وعجزه : خبير بأدواء النساء طبيب، شرح المفضليات ٧٧٣، أدب الكاتب ٥٠٠ ، الأضداد للانباري ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٤٠٧/٣ ،العيني ١٠٥/٤ ،الديوان ٢٠

وزعم أهل الكوفة أن رُب تكون اسماً(١)،واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

٣٣٤ إنْ يقتلوكَ فأن قَتْلَكَ لم يَكُنْ   عاراً عليكَ ورُب قَتلٍ عار(٢)

فرُفعَ عار على أنه خبر رُب ورُبَّ مبتدأ . بهذا لاحجة فيه ، لأن الرواية الصحيحة وبعضَ قتل عارُ . وان صحت رواية من روى: ورُب قتلٍ عارُ،لم يكن فيه حجة،لأن عار يكون خبر ابتداء مضمر كأنه قال: هو عارٌ.والجملة في موضع الصفة. ومما يدلّ على أن عارا في هذه الرواية إنّما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك لو جعلت عارا خبر ربَّ لم يجز إبقاء المخفوض برب بغير صفة وذلك لايجوز لما بيّن عند ذكر أحكام ربَّ .

وزعم أبو الحسن الأخفش (٣) أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام،وذلك عندنا باطل،ولا يجوز أن تكون اسماً الا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس(٤).

أما السماع فلأنه لايُحفظ ان الكاف قد جاءت في نثر موجودا فيها أحكام الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية ، بدليل أنّهم يقولون : جاءَني الذي كزيد ، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات . ولو كانت الكاف اسماً لم يجز ذلك إلاّ في ضرورة أو نادر كلام ، كما لايجوز : جاءَني الذي مثلُ زيد ، لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الاّ في/[٩٥و] ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ: تماماً على الذي أحسنُ(٥) ،

---

(١) ووافقهم ابن الطراوة واستدلوا له بأربعة أدلة . الانصاف م ١٢١ الهمع ٢/ ٢٥ .

(٢) لثابت بن كعب الملقب بثابت قطنة يرثى يزيد بن المهلب.المقتضب ٣/ ٦٦ ، البيان والتبيين ١/ ٢٩٣ ، الأغاني ١٤/ ٢٧٩ ، ابن الشجري ٢/ ٣٠١ ، الانصاف م ١٢١ ، المغني ١٤٣ ، الخزانة ٤/ ١٨٤ ، الضرائر ٢٤٠ .

(٣) ووافقه ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٨٥ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٠٣ ، المقتضب ٤/ ١٤٠ .

(٥) الأنعام ١٥٤ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

ومثلا ما بعوضةٌ (١) .

أي تماماً على الذي هو أحسنُ ، ومثلا الذي هو بعوضةٌ ، فكذلك لو كانت الكاف اسماً لم يكن بد من أن تقول : جاءني الذي هو كزيد .

وأما القياس فلأنّ الأسماء الظاهرة لاتجيء على حرفٍ واحدٍ الاّ شذوذا لايلتفت اليه .

واستدلّ أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام بقول الأعشى :

٣٣٥ أتنتهون ولن يَنهي ذَوِي شَطَطٍ كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ (٢)

فاستعمل الكاف فاعلة يَنهى ، فكذلك قول امرىء القيس :

٣٣٦ وأنّك لم يفخَرْ عليكَ كفاخرٍ ضعيفٍ ولم يغلِبْكَ مثلُ مُغَلَّبِ (٣)

فاستعمل الكاف فاعلة بيفخر ، وكذلك قوله :

٣٣٧ ورحنا بكابنِ الماء يجنُبُ وَسطَنا ... ... (٤)

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الشاعر :

٣٣٨ وزِعتُ بكا لهِرواةِ أعوَجيٍّ إذا ونَتِ الرياحُ جرَى وِثابا (٥)

(١) البقرة : ٢٦ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

(٢) رواية الديوان : هل تنتهون ولا ينهى . ورواية التبريزي : لاتنتهون . الشطط : الجور والظلم. الفتل جمع فتيلة وهي ما يوضع في الجرح من قماش ونحوه . المقتضب ٤/١٤١ ، الأصول ١/٣٥٢ ، التوجيه ١١٥ ، الخصائص ٢/٣٦٨ ، سر الصناعة ١/٢٨٥ ، شرح العشر ١٥٠ ، الخزانة ٤/١٣٢ ، ٢٦٣ ، ابن الشجري ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، العيني ٢/٢٨٩ الديوان ٦٣

(٣) الديوان ٤٤ ، اللسان : غلب . الأضداد لأبي الطيب ٥١٩

(٤) لامرىء القيس وعجزه : تصوب فيه العين طورا وترتقي وهو في وصف فرس . ابن الماء: طائر يقال انه الغرنيق . يجنب : يقاد . تصوب : تنحدر ، ترتقي : ترتفع . أدب الكاتب ٥٠١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، ابن الشجري ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الصحاح واللسان : كون. الديوان ١٧٦ .

(٥) لم ينسب لقائل ولم تذكر مناسبته . وروى في اللسان: أعوجياً . على أنه مفعول وزعت وهي بمعنى كففت . أعوجي نسبة الى أعوج وهو فرس كريم تنسب اليه الخيل الكرام . ونت : كلت وتعبت . أدب الكاتب ٥٠٠ ، سر الصناعة ١/٢٨٧ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، المخصص ١٤/ ٦٤ ، اللسان : وثب ، عوج .

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الآخر .

٣٣٩ وصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكولْ (١)

فأضاف مِثْل إلى الكاف ولا تضاف الا الى الاسماء .

وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنّه شِعْرٌ ، والكاف عندنا قد تكون اسما في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى واقامة الصفة مقامه وان لم تكن مختصّة فكأنه قال : ناه كالطّعنِ ، وفاخرٌ كفاخرٍ ضعيف ، وبفرسٍ كابنِ الماء ، وبفرسٍ كالهِراوةِ ، ومثل شيءٍ كَعَصفٍ (٢) إلاّ أن ذلك أيضاً ضرورة . فلذلك تكافأ الأمران .

على أن حذف المخفوض واقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً نحو :

واللهِ ما زيدٌ بنامَ صاحبُهْ ولا يُخالِطُ اللّيانَ جانبُهْ (١١٥)

وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتّى كأنك لم تحذف نحو قوله :

كأنكَ من جمالِ بني أقَيْشٍ يُقَعقَعُ خلفَ رِجلَيْهِ بِشَنِّ (١١٤)

يريد كأنّك جملٌ من جمالِ بني أُقيشٍ فحذف جَمَلاً وأقام صفته مقامه .

والذي يستعمل حرفاً وفعلا «خلا» في الاستثناء فتكون حرفاً اذا انخفض ما بعدها وتكون فعلا اذا انتصب ما بعدها .

فأن قال قائل : ما الدليل على أنّها اذا انتصب ما بعدها فعل واذا انخفض حرف؟ فالجواب أن تقول : الدليل على ذلك أنّها لايخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلا .

(١) لحميد الأرقط ونسب لرؤبة . العصف: الزرع الذي أكل حبه وبقي تبنه . ولم يعلم المراد بالضمير في صيروا . الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠، الأصول ٣٥١/١، سر الصناعة ٢٩٦/١ ، المحكم ٢٧٧/١ ، المغني ١٩٦ ، الخزانة ٢٧٠/٤ ، ديوان رؤبة ١٨١ .

(٢) هذا التوجيه قال به الفارسي في البغداديات ورجع عنه في البصريات كما نقل البغدادي الذي أورد كلامه في الموضعين . الخزانة ٢٦٥/٤ .

فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العاملة(١).

وباطل أن تكون حرفاً بمنزلة إلاّ ، لأنّها لو كانت كذلك لجاز في الاسم بعدها الرفع والنصب في مثل : ما قامَ القومُ خلا زيداً وزيدٍ ؛ كما يجوز : ما قام القومُ الا زيداً والاّ زيدٌ ، وامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بحرف استثناءٍ فثبت أنّها فعل .

والذي يدل على أنّها – اذا انخفض ما بعدها – حرف أنّها لايخلو أن تكون اسماً أو فعلا أو حرفاً .

فباطل أن تكون فعلا لأن الفعل / لايخفض الاسم الا بواسطة حرف الخفض [٩٥ظ]

وباطل أن تكون اسماً اذ لو كان كذلك لولي العامل كما يليه غير ، فكنت تقول : قامَ خلا زيدٍ ، كما تقول : قام غيرُ زيدٍ ، فثبت أنّها حرف .

والغالبُ عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلا .

وكذلك حاشى عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض . فمن نصبه فهي عنده فعل (٢) . وحكى من ذلك : اللهم اغفِر لي ولِمَنْ يَسمَعُ حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ(٣) . بنصب الشيطان ونصب أبي الأصبغ ومن خفضه فهي عنده حرف والاستدلال على ذلك كالاستدلال في خلا ، إلاّ أن أبا العباس استدل أيضاً على أن حاشى فعل باستعمال المضارع منها ، قال النابغة :

٣٤٠ ... ... ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدِ (٤)

---

(١) ج ، ر : الغالبة ، وهو تحريف .

(٢) وهو أيضاً مذهب الجرمي شيخ المبرد ، ونسبه صاحب الانصاف للكوفيين ، ونسبه ابن السراج للبغداديين . المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١ ؛ الانصاف م ٣٧ .

(٣) حكاه أبو زيد عن أعرابي . الأصول ١/ ٢٢٣ .

(٤) صدره . ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه، المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١، ابن الشجري ٨٥/٢، المغنى ١٢٩ ، ابن يعش ٨٥/٢، الخزانة ٤٤/٢، الديوان ١٣.

وهذا لا حجة فيه ، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشى التي هي أداة الاستثناء كأنه قال : ولا أقولُ حاشَى ، كما قالوا : أسوّفتُهُ ، إذا قلت له : سوف أفعلُ مَعَكَ كذا . وإنّما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلاّ لا التي هي بمعنى قلتُ : حاشَى فلاناً . وسيبويه رحمه الله لم يخفظ فيها إلاّ الخفض بها (١)

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً اذا دخل عليها حرف خفض نحو قوله :

٣٤١ غَدَتْ مِن عَلَيه بعدَما تمّ ظِمؤها تَصِلُ وعن قَيْضٍ بِزيزاءَ مَجْهَلِ (٢)

فدخول من عليها دليل على أنها اسم ، لأنّ حرف الجر كما تقدم لايدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم ومن ليست من لفظ على ولا في معناها .

وتكون فعلا اذا احتاجت إلى فاعل ومفعول نحو قوله :

٣٤٢... .... وعلا الخيلَ دماءٌ كالشَّقِرْ(٣)

وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وما بقي من الحروف لايستعمل الاّ حرفاً .

فأن قيل : فلم لم تجعلوا «من وفي» من قبيل مااستُعمل حرفاً وفعلا ؟ ألا ترى «منْ» قد تكون أمراً من المَيْنِ وهو الكذب ، فكذلك ، «في» قد تكون أمراً من الوفاء فيقال : في ياامرأةُ ، وفِ يارجلُ ، على حد قوله :

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . الظمء: مابين الشربين والوردين يستعمل للابل واستعاره القطاة . تصل : يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش . القيض :قشر البيضة الرقيق . الزيزاء : الأرض الغليظة . الكتاب ٢/ ٣١٠ ، المقتضب ٣/ ٥٣ ،الكامل ٢/ ٩٨، أدب الكاتب ٥٠٠ ، الاقتضاب ٤٢٨ ، المفصل ٢٨٨ ، المغني ١٥٦ ، الخزانة ٤/ ٢٥٣

(٣) لطرفة بن العبد . وصدره :وتساقى القوم كأساً مرة وفي النسخ : على الخيل ، وهي ضعيفة . الشقر : جمع شقرة وهي نورة حمراء تشبه الشقائق . أدب الكاتب ٦٩ ، الاشتقاق ١٩٧، جمهرة اللغة ٢/ ٣٤٦ ، مقاييس اللغة ٣/ ٢٠٣ ، اللسان : شقر ، الديوان ٦٦ .

٣٤٣ ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمي بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ (١)

فالجواب : إنّه لم يذكر من ذلك الا مامعناه حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء ، ألا ترى أن «خلا» جرّت أو نصبت معناها واحد وهو الاستثناء . وكذلك « على » كانت اسماً أو فعلا أو حرفاً معناها واحد وهو الاستعلاء والفوقية وكذلك سائر ماذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء وليس كذلك « في ومن » فلذلك لم يورد من قبيل مايخرج عن الحرفية . وكذلك ينبغي أن يفعل لأ ن اللفظ اذا كان مستعملا في موضعين فصاعداً على معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذى استعمل غير حرف ، واذا كان معناهما في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه .

* * *

وحروف الجر / لابد لها مما تتعلّق به ظاهرا أو مضمراً ، الا [٩٦ و] حروف الجر الزوائد نحو: بحسبكَ زيدٌ ، وأمثاله . الا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلّق به . وكذلك«منْ» في نحو : هل من أحد قائمٌ ؟ ليس لمن ما تتعلق به . ولولا من الحروف غير الزوائد نحو : لولاك لاكرمتُ زيداً ، ألا ترى أنّها ليس لها ماتتعلّق به . فأن قيل : فلعلّها تتعلّق بالفعل الذي هو جوابها .

فالجواب : ان ذلك لايجوز لأن مابعد اللام لايعمل فيما قبلها لأنّها من حروف الصدور .

وكذلك الكاف في نحو: جاءني الذي كزيد . ألا ترى أنّ المجرور الذي هو كزيد ليس له مايتعلق به ظاهرا . ، اذ ليس في اللفظ مايمكن أن يعمل فيه ، ولامضمراً اذ لايحذف مايعمل في المجرور اذا وقع صلةً الا مايناسب الحرف نحو : جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي استقر في الدار . لأن

(١) لقيس بن زهير العبسي . ورواية الأغاني : ألم يبلغك ، ولاشاهد فيه . والباء في بما زائدة وما فاعل يأتيك ، وقيل ليست زائدة وفاعل يأتيك محذوف تقديره : النبا . واثبات الياء في يأتيك بعد لم قيل ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل لغة وهو مذهب الفراء والزجاجي والاعلم . الكتاب ١٥/١ ، ٥١/٢، النوادر ٢٠٣ ، معاني القرآن ١٦١/١ ، النقائض ٩٠، الأصول ٧٠١/٢ ، الجمل ٣٧٣ ، الأغاني ٢٨/٦ ،الخزانة ٥٣٤/٣.

«في» للوعاءِ والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء ، ولو قلت: جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي ضحكَ في الدار وأكل في الدار ، لم يجز لأنّه ليس في الكلام مايدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف الا مايناسبها وهو التشبيه وأنتَ قلتَ : جاءَ الذي أشبه كزيدٍ ، لم يجز لأن أشبه لايتعدّى بالكاف بل بنفسها .

وأيضاً فأن العرب لم تلفظ بالشبه ولابما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلا ، فدل ذلك على أن الكاف لايتعلق بشيء كلولا .

وما بقي من حروف الجر فلابد له من عامل ظاهر أو مضمر .

* * *

وحروف الجر لايجوز اضمارها وابقاءُ عملها الا في ضرورة شعر نحو قوله :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِـــهْ كدتُ أقضي الغداةَ من جَلَلهْ(١٢٠)

يريد : رُبَّ رسمِ دارٍ . وقولِ الآخر :

لاهِ ابنُ عمكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عنّي ولا أنتَ دَيّاني فتَخزُوني(٣٢٤)

يريد : للهِ ابنُ عَمكَ ، فحذف اللام وابقى عملها .

ومما جاء من ذلك نادراً في اللام قولهم : خيرٍ عافاكَ اللهُ (١)، وقولهم : لاهِ أنتَ ، يريدون : للهِ أنتَ وبخيرٍ عافاكَ الله . ولايقاس شيء من ذلك .

وإنّما لم يجز إضمار الخافض وابقاءُ عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع لأن الخافض أضعف لأنّه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال .

والخافض أبداً لا يكون إلاّ من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية ، لأن غلامَ زيدٍ ، في نية غلامٌ لِزيدٍ ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال . وأيضاً فأنّ الحروف لاتعمل الخفض الاّ بواسطة الفعل أو ما في معناه ، ألا ترى

(١) انظر ص ١١٦ تعليق ٣

أنّك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ ، فإنمّا خفضتَ زيداً بمررتُ بواسطة الباء . فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً فلم يُتصرّف فيها لذلك

* * *

واذ قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها فينبغي أن تُبيّن معانيها فأما منْ فتكون زائدة ولابتداء الغاية والتبعيض . وزعم بعض النحويين أنّها تكون لانتهاء الغاية كإلى (١) .

فأما الزائدة فأنها لاتزاد عند البصريين إلاّ / بشرطين . أحدهما: أن [٩٦ ظ] يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة . والآخر: أن يكون الكلام نفياً نحو : ما جاءني من أحدٍ . أو نهياً نحو : لا تَضرِبْ مِنْ رجلٍ . أو استفهاماً نحو : هل جاءكَ من رجلٍ (٢) ؟

وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام (٣) ، نحو : إنْ قامَ من رجلٍ قام عمروٌ ، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه . فمثال كونه لاستغراق الجنس : ما جاءَني مِن رجلٍ ألا ترى أنّك إذا قلت ما جاءني رجلٌ (٤) احتمل الكلامُ ثلاثة معانَ أحدها أن تكون أردتَ أن تنفي رجلاً واحداً وكأنّك قلت: ما جاءني واحدٌ بل أكثرُ. والآخر: أن تكون أردت ما جاءَني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاءَ الضعفاءُ. والآخر : أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ لا ضعيفٌ ولا قوي ولا واحدٌ ولا أكثرُ .

---

(١) نسب السيوطي القول به للكوفيين . الهمع ٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، وأنكر المبرد زيادتها في موضع من المقتضب ٤٥/١ .

(٣) منهم الفارسي واليه ذهب أبو بكر الأنباري من الكوفيين : شرح السبع ٢٩٦ ، الهمع ٣٥/٢ .

(٤) ج ، ر : من رجل ، وهو سهو .

فأذا أدخلتَ «مِنْ» زال الاحتمال وكان المعنى : ما جاءَني من جنس الرجال أحدٌ . فهي هنا لاستغراق الجنس . فأذا قلت : ما جاءني من أحدٍ ، كانت مِنْ هنا لتأكيداستغراق الجنس ،لأنّ أحدا يقتضي الاستغراق وان لم تدخل عليه من .

وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا زيادتها في الواجب وحكوا في ذلك : قد كانَ مِنْ مطرٍ ، وقد كان مِنْ حَديث فَخَلٍّ عنّي ،التقدير عندهم : قد كان مطرٌ ،وقد كان حديثٌ فخلٍّ عنّي(١) وهذا لا حجة لهم فيه ، لاحتمال أن تكون مِنْ مُبعّضة ويكون التقدير : قد كان كائنٌ من مطرٍ ، وقد كان كائنٌ من حديثٍ ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة . وقد تقدم في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع مَنْ .

وأمّا الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات فأجاز : جاءني مِن زيدٍ : واستدل على ذلك بقوله تعالى : يَغفرْ لكم من ذنوبكم(٢).ألا ترى أن المعنى يغفرْ لكم ذنوبكم لا بعضها لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار ، قال عليه السلام: الأيمانُ يَجُبُّ ما قبله (٣) . أيُ يُذهبُ حكمه ويُبطِلُه ، فالمغفور اذن لمن آمنَ منهم جميعُ ذنوبهم لابعضها .

وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن تكون من مُبَعّضَة ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه ،فكأنّه قال : يغفرْ لكم جُملة من ذنوبكم وذلك أن المغفور لهم بالأيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الاسلام من الذنوب وما تقدّم لهم من الذنوب في حال الكفر بعضُ ذنوبهم .(٤)

(١) نسب السيوطي القول بذلك للأخفش والكسائي وهشام واشترط أبو بكر الانباري لزيادة من ما اشترطه البصريون . شرح السبع ٢٩٦ ، الهمع ٢/٣٥ .

(٢) الأحقاف : ٣٢ . انظر الطبرسي ٢٦/٢٤ ، الكشاف ٣/٥٢٧ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٣٤ .

(٤) إلى مثل هذا المعنى ذهب الزمخشري . الكشاف ٣/٥٢٧ .

على أن أهل البصرة قد يجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر

نحو قوله : ٣٤٤ أمهرْتُ منها جُبّةً وتَيْساً (١)

يريد : أمهرتُها . وانما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام .
فأن قيل : فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة مِنْ لأمرٍ أوجب ذلك أم لمجرد ورود السماع على حسب ماذكروه ؟
فالجواب :/ إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه، أمّا التزام التنكير[٩٧هـ] فلأن المفردالواقع بعد مِنْ الزائدة في معنى جميع ،لأنّكَ اذا قلت : ماقامَ من رجُلٍ فقد نفيتَ القيامَ عن جنس الرجال والمفرد لايكون في معنى جميع (٢) الا اذا كانَ نكرة نحو قول العرب: عندي عشرونَ رجُلاً ، فرجلا واقع موقع رجال ، لأنّه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك ، فأما قوله :

في حَلْقِكُم عَظْمٌ وقد شجينا (٧)

فوضع خلقكم في موضع حلوقكم وهو معرفة . وقوله :

٣٤٥ بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عظامُها فبيضٌ وأمّا جلدُها فصليبُ(٣)

يريد جلودها، فأوقع جلدها موقع جلودها وهو معرفة، فضرورة لايلتفت اليها؛(٤)
وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنك اذا قلت : ماجاءَ من رجلٍ ، فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثرمن واحد،

---

(١) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه . وقال ابن قتيبة : تقول : مهرت المرأة، وأمهرتها . ولم يستشهد به . أبيات المعاني ١٠٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨٣ ظ .
(٢) ر : موضع ، وهو تحريف .
(٣) لعلقمة بن عبدة الفحل . الحسرى : جمع حسير وهي الناقة التي أعيت وتركها أصحابها فتنفق ، وجعل عظامها بيضاً لتقادم عهدها أو لأن السباع والطير أكلت ما عليه من اللحم فبدا وضحها . الصليب: اليابس الذي لم يدبغ . وصف طريقاً بعيدة شاقة على من سلكها ، قطعها الى الممدوح طمعاً في مكافأته . الكتاب ١٠٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٢ ، شرح المفضليات ٧٧٧ ، التوجيه ، الخزانة ٣٧٩/٣ ، الديوان ٢٦ .
(٤) انظر الشاهد ٧ وما حوله من التعليقات

ولو قلت على هذا : جاءَ مِنْ رجُلٍ ، لزمك أن يكون قولك : من رجلٍ ، على حَدَّهِ بعد النفي فتكون كأنك قلت في حينٍ واحد: جاءَني رجلٌ وحدَهُ ولم يَجئني رجلٌ وحدَهُ بل اكثر من رجل واحد ، وذلك متناقض لأنّه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحده مع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب اذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنّك تقول : مازيدٌ أبيضَ ولاأسودَ ، ولو قلت : زيدٌ أبيضُ وأسود ، لم يتصور ذلك .

وحجة من أجاز زيادة من في الشرط في نحو : إنْ ضَرَبتَ مِنْ رجلٍ ضَرَبكَ ،أن الشرط غير واجب ، الا ترى أنّكَ اذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ ، أنَّ الضرب غير واقع كما أنّه كذلك في قوله : ماضربتُ زيداً. والصحيح أنّه لايجوز ذلك لأنك إذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ فالضرب وان لم يكن واقعاً فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض الا ما لاتناقض فيه. ألا ترى أنّك لو قلت : إنْ قامَ من رجلٍ قامَ عمروٌ ، كان معناه : ان قُدِّر وقوع هذا الخبر الذى هو قامَ مِن رجلٍ . قام عمرو ، وقام من رجلٍ لايمكن وقوعه لما ذكرناه من أنّه يلزمه أن يقوم الرجل وحدَه مع غيره في حينٍ واحد . فلذلك لايمكن تقديره ، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام ، فلذلك لم تجز زيادة من الا في الاماكن الثلاثة .

والمواضع التي تزاد فيها مِنْ : المبتدأ ، نحو : هل مِنْ أحدٍ قائمٌ ؟ والفاعل نحو : ماجاءَني مِنْ أحد ، والمفعول الذى سُمّي فاعله أو لم يُسَمّ نحو : ماضربتُ مِن أحدٍ أو ماضُرِبَ من رجُلٍ . ولذلك لُحّنَ الحسن بن هاني في قوله :

٣٤٠ كأنَّ صُغرَى وكُبرى من فواقعها حصباءُ درّ على ارضٍ من الذهبِ(١)

---

(١) البيت في وصف الخمرة . والرواية فقاقعها ، وهي جمع فقاعة ومعناها النفاخة التي تكون على وجه الماء . والذي لحن أبا نواس في هذا البيت هو الزمخشري في المفصل لأن التنكير إنما يجوز في فعلى التي لا أفعل لها نحو حبلى . المفصل ٢٣٦ ، ابن يعيش ١٠٢/٦ ، المغني ٤٢٥ ،العيني ٥٣/٤، الخزانة ٥١٦/٣ ، شواهد الكشاف ٣٤٦، الديوان ٧٢.

فزاد مِنْ في الواجب وفي غير الاماكن التي ذكرنا .

والذى حمل على ادعاء زيادة من في هذا البيت أنَّ فُعلى التي للمفاضلة لاتستعمل إلا بألالف واللام أو مضافة، فوجب أن تكون صُغرى مضافة / لفواقعها [٩٧ظ] ومن زائدة .

وأما التي تكون لابتداء الغاية فأنها لاتدخل إلا على ماعدا الزمان من مكان أو غيره . فمثال كونها لابتداء الغاية في المكان : سِرت من الكوفةِ إلى البصرةِ إذا أردتَ أن السير كان ابتداؤه من الكوفة وانتهاؤه إلى البصرة .

ومثال كونها لابتداء الغاية في غير المكان قوله : ضَربت مِنَ الصَّغيرِ إلى الكبيرِ . إذا أردتَ أنّك ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به الى الكبير . ومن هذا قولهم :

زيدٌ أفضل مِنْ عمروٍ . وانّما أردت أن تُعلم أن زيداً يُبتدأ في تفضيله من عمرو ويكون الانتهاء في أدنى مَن فيه فضل . إذ العادة ان يَبتدىء التفضيل مما يقرب من الشيء ويدانيه في الصفة الّتي تقع فيها المفاضلة .

وزعم الكوفيون أيضاً أنّها تكون لابتداء الغاية في الزمان (١) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : لله الأمر مِنْ قبل ومِن بعدُ(٢) . ألاترى أن قبلُ وبعد ظرفا زمان وقد دخلت عليهما من ، ومن ذلك قوله تعالى : لَمَسجدٌ أُسّس على التقوى من أولِ يومٍ(٣). فأول يوم زمان وقد دخلت عليه من . ومن ذلك قول الشاعر :

٣٤٧ من الصبحِ حتّى تغربَ الشّمسُ لاترى ... من القومِ إلاّ خارجيّاً مسوّما(٤)

(١) ووافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين : الانصاف م ٤٤ ، ابن يعيش ٨/١١ ، المغني ٣٥٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ ، الهمع ٢/٣٤ . (٢) الروم : ٤ . (٣) التوبة ١٠٨ .

(٤) الحصين بن حمام المري (جاهلي) . الخارجي : كل متناه في جنسه فائق نظراءه . وقيل : يقولون للجواد اذا برز وأبواه ليسا كذلك خارجي . الشعر والشعراء ٦٣٠ ، الاشتقاق ١٧٦ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، شرح الحماسة المرزوقي ٣٨٨ ، شرح الحماسة للتبريزي ١/٣٦١ .

فأدخل من على الصبح وهو زمان . وكذلك قول الآخر :

٣٤٨ أتعرفُ أم لا رسمَ دارٍ مُعَطَّلا   من العامِ تلقاهُ ومن عامِ أوّلا(١)

فأدخل من على العام ، وهو زمان أيضاً . وقول الآخر :

٣٤٩ كأنّهما مِلانِ لم يتغيّرا   وقد مَرّ للدارَيْنِ من دارِنا عُصرُ(٢)

فأدخل من على الآن ، وقول زهير :

٣٥٠ لِمَنِ الديار بقُنّةِ الحَجْـرِ   أقوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهرِ(٣)

فأدخل من على حجج ودهر وهما اسما زمان .

ولما رأى الفارسي كثرةَ مجيء هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن يُنظر فيما جاءَ من هذا ، فأن كثُر قيس عليه وإن لم يكثُر تُؤوّل .

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس، بل لم يجيء من ذلك إلاّ هذا الذي ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال : من تأسيسِ أول يوم . فمن داخلة في التقدير على التأسيس وهو مصدر . وكأنه قال : من مرِّ حجج ومن مرِّ دهر . والمرّ مصدر يسوغ دخول مِن عليه . ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله : حتى تغربَ الشمس، والطلوع مصدر . ومِن تقدُّم العام ومن تقدم عامٍ أوّلَ . وكأنّه قال من بناء الآن أي ممّا بُني الآن أو أحدثَ الآن .

(١) القحيف العقيلي . المعطل : الخالي من السكان . ولم يصرف أول لوزن الفعل والوصفية . النوادر ٢٠٨ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، الخزانة ٣٤١/٢ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . والرواية : من بعدنا . وقوله : ملان ، أصله : من الآن ، فحذف نون من ووصل الميم باللام من الآن فجعلهما كلمة واحدة . الخصائص ٣١٠/١ ، المنصف ٢٢٩/٢ ، التمام ٩٣ ، أمالي القالي ١٤٨/١ ، تثقيف اللسان ١٤٤ الخزانة ٥٥٣/١ .

(٣) مطلع قصيدة لزهير في المدح . وروى في الديوان : من شهر . الحجر بفتح الحاء قصبة اليمامة . يذكر ويؤنث ، وبكسر الحاء منازل ثمود :ناحية الشام عند وادي القرى . أقوين : أقفرن . قال الرضي : (من) فيه تعليلية لا أبتدائية . الانصاف ٢٠٦ ، شرح الحماسة التبريزي ٣٣٩/١ ، الخزانة ١٢٦/٤ ، الديوان ٨٦ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأما قبل وبعد فليسا بظرفين في الأصل وإنّما هما صفتان فكأنّك اذا قلت: سرت قبلَكَ أو سرت بعدَكَ، أصله : سرت زماناً قبلكَ أي قبل زمانك وسرت زماناً بعدَكَ ، فلما لم يتمكنا في الظرفيّة جاز دخول من عليهما .

وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً . وكذلك أخذته من زيد ، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً .

وأما التي زعم النحويون أنها تكون لأنتهاء الغاية فنحو قولك : رأيتُ الهلال/من داري من خلل السحاب . وأبتداء الرؤية وقعت (١) من الدار [٩٨و] وأنتهاؤها من خلل السحاب .وكذلك قولك: شممتُ من داري الريحانَ من الطريق. فابتداءُ شمِّ الريحان من الدار وانتهاؤه الى الطريق .

وهذا وأمثاله لاحجة لهم فيه لأنّه يحتمل أن يكون كلٌّ واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول.الا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل انّما كان في داره وابتداء (٢) وقوع الرؤية بالهلال انّما كان في خلل السحاب ، لأن الرؤية انما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب . وكذلك ابتداء وقوع الشم انما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان انّما كان من الطريق لأن الشّم انّما يسلّط على الريحان وهو في الطريق . ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام الغوثَ الغوثَ (٣). وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر ، فقولنا : بالشام ، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول ، لأنّ الكتبَ إلى عمر انّما كان وعمر بالشام .

ومن الناس من جعل من الثانية لابتداء الغاية ، الا أنّه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال : رأيتُ الهلالَ من داري ظاهراً من خلل السحاب . فجعل

---

(١) كذا ، والصواب : وقع .

(٢) ر وأن ابتداء .

(٣) انظر الأصول ٢/٤١ .

منْ لابتداء غاية الظهور لأنَّ ظهور الهلال بدا من خلل السحاب وكأنّه قال أيضاً : شممتُ الريحانَ من داري كائناً من الطريق . فمن الثانية لابتداء غاية الكون . وهذا الذي ذهب اليه باطل عندي ، لأنّه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنَّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه انّما يكون مما(١) يناسب معناه الحرف ، ومن الابتدائية لايُفهم منها الكون ولا الظهور فلاينبغي أن يجوز حذفهما منه .

والذي زعم أنَّ من لتبيين الجنس استدلَّ على ذلك بقوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ (٢). الا ترى أنَّ الأوثانَ كلّها رجس . وانّما أتيت بمنْ لبيين ما بعدها الجنس الذي قبلها ، فكأنّك قلت : اجتنبوا الرجسَ الذي هو الأوثان ، أي اجتنبوا الرجسَ الوثنيَّ .

واستدلَّ أيضاً بقوله تعالى : وعدَ اللهُ الذينَ آمنوا منكم (٣) . لأنَّ المعنى عنده : وعدَ اللهُ الذين آمنوا الذين هم أنتم . لأنَّ الخطاب(٤) انّما هو للمؤمنين ؛ فلذلك لم يتصور أن تكون منْ تبعيضيّة . وكقوله : وينزّلُ منَ السماءِ منْ جبالٍ فيها من بَرَدٍ (٥) . أي من جبالٍ هي بـــردٌ لأنَّ الجبالَ هي البَرَدُ لا بعضُها .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ . فهو يتخرّج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ، فكأنّه قال : فاجتنبوا من الأوثانِ الرجسَ الذي هو العبادة (٦) ، لأنَّ المحرَّم من الأوثانِ إنّما هو عبادتها .

إلاأنّه قد يتصوَّر أن يستعمل الوثن في بناء/أو غيرِ ذلك مما لم يحرّمه الشارع،[٩٨ظ]

---

(١) ج ، : ر :ما ، وهو تحريف .
(٢) الحج : ٣٠ .
(٣) النور : ٥٥ .
(٤) ر : الخطاب عنده .
(٥) النور : ٤٣ .
(٦) قال السيوطي : كذا قال الزمخشري ، قال الرضي : وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس فلاتكون مبدأه . الهمع ٢/٣٤ .

وتكون من غاية مثلها في قوله : أخذته من التابوتِ (١) . ألا ترى أن اجتناب عبادة الأوثان ابتداؤه وانتهاؤه في الوثن وكذلك قوله تعالى : وعدَ اللهُ الذينَ آمنوا منكم ، قد تكون من مُبَعّضَة ويُقدَّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم وكذلك قوله تعالى : ويُنزّلُ من السماءِ من جبالٍ فيها من بَرَدٍ . قد يتصور أن تكون من فيه مُبعضة ويكون المعنى مثله اذا جعلت من لتبيين الجنس ، وذلك بأن يكون قوله تعالى: من جبال بدلاً من السماء . لأنَّ السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنّه قال : وينزّل من جبالٍ في السماءِ . ويكون من بَرَدٍ بدلا من الجبال بدل شيء من شيء ، كأنّه قال : ويُنزّل من بَرَد في السماءِ ، ويكون من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى : قال الملأُ الذينَ استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لِمَنْ آمَنَ منهُم (٢) . فأذا أمكن أن يُخرَّج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقرّ في مِنْ كان أولى من أن يُثبَتَ لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين .

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة. فالزائدة تنقسم قسمين : زائدة بقياس وزائدة بغير قياس ، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقائمٍ . وفي حسبُكَ إذا كان مبتدأ نحو : بِحَسبِكَ زيدٌ . أي حسبُكَ زيدٌ . وفاعل كفى ومفعوله . فمثال زيادتها في فاعل كفى قوله تعالى : كفى باللهِ شهيدا (٣) أي كفى اللهُ شهيدا ، ومثال زيادتها في مفعول كفى قول الشاعر :

٣٥١ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا　　حُبُّ النّبيِّ مُحمّدٍ إيّانـا(٤)

أي فكفانا حبُّ النّبيّ محمّدٍ إيانا فضلاً على مَنْ غيرُنا .

---

(١) في سورة طه : أن اقذفيه في التابوت : ٣٩ ، ولا ندري مصدر هذا الذي حكاه المصنف .

(٢) الاعراف : ٧٥ .　　(٣) الرعد : ٤٣ .

(٤) لكعب بن مالك الانصاري ونسب لحسان ولغيره . وفيه شاهد على مجيء من نكرة موصوفة بغير على رواية من جر "غير" ويروى برفع غير على أنها صلة من وحذف صدر الصلة والتقدير : من هم غيرنا . معاني القرآن ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣ ، الجمل ٣١١ ، ابن الشجري ٣١١/٢ ، المغني ١١٦ ، ٣٦٤ ، الخزانة ٥٤٥/٢ ، الديوان ٢٨٩ .

فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم . وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد (٤٣)

يريد ألم يأتك مالاقت لبون بني زياد ، لقلّة ماجاء من ذلك .

إلا أنّ أحسنه أن يكون مازيدت فيه الباء قد توجّه عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى : أولم يروا أنّ اللهَ الذي خلقَ السموات والأرضَ ولم يَعْيَ بخلقهنّ بقادرٍ على ان يُحيي الموتى(١). فزاد الباء في خبر ان وهو قادر ، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى ، لأنّ معنى الكلام أو ليس اللهُ بقادرٍ.

وغير الزائدة تكون لمجرّد الالصاق والاختلاط والاستعانة والسبب والقسم وللحال وبمعنى في وللنقل .

وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض(٢) وبمعنى عَن (٣). وذلك باطل لما يُبيّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى .

فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة: قمتُ بزيدٍ ،يريد أقمتُ زيداً ، فيصير الفاعل مفعولاً وذلك لايكون إلاّ في كلّ فعلٍ غير متعدّ . وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد فأنّه يفرق بينهما في المعنى ، فأذا قلت : أقمتُ زيداً ، فالمعنى جعلته يقوم /ولا يلزمك أن تقوم معه ، واذا قلت :[٩٩و] قمتُ بزيدٍ ، فالمعنى جعلته يقوم وقمتُ معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعله . وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة .

ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى :ولو شاءَ اللّه لذهب بسمعهم وأبصارهم(٤).

---

(١) الأحقاف : ٣٣ . (٢) أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، قيل: والكوفيون ، المغني ١١١ ، الهمع ٢/٢١ .

(٣) قال به ابن قتيبة والزجاج ونسبه السيوطي للكوفيين بشرط اختصاصها بالسؤال . أدب الكاتب ٥٠٥ ، المخصص ١٤/ ٦٥ ، الهمع ٢/٢٢ .

(٤) البقره : ٢٠ .

ألا ترى أن اللّه تعالى لايوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم .
وهذا لايلزم أبا العباس ، لاحتمال أن يكون فاعل ذَهبَ «البرق» ، أي لذهبَ البرق مع سمعهم وأبصارهم ، ويحتمل أن يكون فاعل «ذهبَ» اللّه تعالى ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه كما وصف نفسه سبحانه بالمجيْ في قوله : وجاءَ ربُّكَ والمَلَكُ صفّاً صفّاً (١).
والذي يبطل ماأدعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله :

٣٥٢ ديارَ التي كانت ونحن على منـــى
تَحِلُ بنا لولا نَجاءُ الركائـــبِ(٢)

أي تَحِلُّنا ، ألا ترى أن المعنى : تصيّرنا حلالاً محرمينَ وليست هي داخلة معهم في ذلك لأنّها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك .
ولكون الباء بمعنى الهمزة لايتصوَّر الجمع بينهما ، فلا تقول : أذهبتُ بزيد ولا أقمت بعمرو ، لأنّك لو فعلتَ ذلك كانَ أحد الحرفين لامعنى له ، ألاَ ترى أنّك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل .
فإن قيل : فكيف جاز قوله: تُنبِت بالدهنِ . في قراءة من ضمّ التاء (٣)، وتُنبِت مضارع أنبتَ والهمزة في أنبتَ للنقل فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء وهي للنقل ؟ بل كان ينبغي أن يقال تُنبِت الدهنَ أو تَنبُت بالدهنِ .
فالجواب : إن ذلك يتخرج على ثلاثة أوجه (٤) . أحدهما : أن تكون الباء زائدة على غير قياس ، كأنّه قال : تُنبِت الدهنَ ، فتكون بمنزلتها في قوله:
نَضرب بالسيفِ ونرجو بالفرَجْ (٢١٠)

---

(١) الفجر : ٢٢ .
(٢) لقيس بن الخطيم . والرواية : كادت . ونصب ديار على القطع بفعل تقديره : أعنى . والمعنى : كادت تحل بنا ركابنا فنقيم عندها من حبنا لها . وقال السيوطي : أي تجعلنا حلالا ونحن حرام وقال ابو حاتم أراد التي كادت تنزلنا عن ركائبنا ولم يرد أنها كادت تنزل علينا . الأضداد لابي الطيب ٢٠٥، الكامل ٢/٢٥٩ ، الأصول ٢/٧٢١ ، ايضاح الفارسي ١٦٩ ، جمهرة الأشعار ٢٤٧ ، المحكم ٢/٣٦٨ ، الديوان ١١ .
(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وقراءة الضم عن ابن كثير وأبي عمر ويعقوب عن روح . المحتسب ٢/٨٩ ، الطبرسي ١٨/١٤٣ .
(٤) نقل الطبرسي هذه الاوجه ولعلها عن الفارسي فهو ينقل عنه كثيراً . ١٨/١٤٣ .

يريد : نرجو الفرج (١) .
والآخر أن تكون الباء للحال ، فكأنه قال: تُنبتُ ثَمرتَها(٢) وفيها الدُهنُ ،اى في هذه الحال ، أو وفيه الدّهنُ أى وفي الثَمرِ الدُهنُ فيكون الحال اما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر (٣) .
والثالث: أن يكون أنبتَ بمعنى نَبَتَ لأنّه يقال نَبَتَ البقلُ وأنبت البقل بمعنى واحد (٤) كما يقال : تَنبُتُ بالدُهنِ ، فكذلك يقال : أنبتَتْ بالدُهنِ .
ومثال التي لمجرد الألصاق والاختلاط قوله: مسحتُ برأسي ، تريد ألصقتُ المسحَ برأسي ،من غير حائل بينهما. والألصاق هنا حقيقة لأنّ المراد بالآية (٥) اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما. وقديكون الألصاق مجازاً نحو قولك: مررت بزيدٍ ، ألا ترى أنّ المرور بزيد وانما التصق بمكان يقرب من زيد فجُعِل كأنه ملتصق بزيد مجازا .
ومثال كونها للاستعانه : كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسكينِ ، وكذلك كل مايدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل ، ألا ترى أن مابعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى ايقاع الفعل بالمفعول ، والقلم هو الذي وصل / به الفاعل[٩٩ظ] إلى ايقاع الكتابة بالقرطاس ، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى ايقاع البَرْيْ بالقلم .
ومثال كونها للسبب قولك : أخذتُ بزيدٍ ديناراً ، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على ماوقع الفعل بسببه .

(١) قال بهذا ابن قتيبة وايد بشواهد عدة وضعفه ابن جني . أدب الكاتب ٥٢٥ ، المحتسب ٨٩/٢
(٢) ر : ثمرها .
(٣) قال ابن جني: ويؤكد ذلك قراءة عبدالله : تخرج بالدهن،أي تخرج من الأرض ودهنها فيها. المحتسب ٨٩/٢ .
(٤) هذا المعنى أثبته أبو عبيدة والفراء وأنكره الأصمعي . اللسان والصحاح : نبت
(٥) يريد قوله تعالى : وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين . المائدة : ٦ .

والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أنّ باء السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول، ألا ترى أنّك وصلت إلى اخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلاّ انّك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد ، وباء الاستعانة كما تقدم انما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول (١).

ومثال كونها للحال : جاء زيدٌ بثيابهِ ، أي ملتبساً بثيابه ، وجاء زيدٌ بنفسهِ ، أي منفرداً بنفسه . وإنّما سُمّيت باء الحال لأنها قد حذف معها الحالَ لفهم المعنى ونابت منابه ، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سُمّيت باء الحال .

ومثال كونها للقَسم : باللّهِ ليقومَنّ زيدٌ . و كذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقْسَمِ به ، وقد استوفى حكمها في باب القسم .

ومن جعل الباء للتبعيض استدل على ذلك بقول العرب : أخذتُ بثوبِ زيدٍ . ومعلوم أنّ الأخذ انما كان ببعض الثوب . وحمل على ذلك قوله تعالى : وأمسحوا برؤسِكم (٢) . فزعم أنّ مسح بعض الرأس يُجزي .

وهذا الذي ذهب اليه من أن الباء تعطى التبعيض فاسد ، بل التبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام ، وانما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب ، وقد علم أنّ اليد لاتختلط بجميع الثوب ، كما أنك اذا قلت : شربتُ ماءَ البَحرِ ، إنّما تريد شربتُ بعضَ ماءِ البحرِ ، فكما أنّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم : أخذتُ بثوبه ، وإنّما يقال ان الحرف يعطى معنى اذا كان المعنى لايفهم الا من الحرف نحو قولك : قبضتُ من الدراهمِ ، ألا ترى أنّ التبعيض انما فُهم من «مِنْ» بدليل أنّك لو قلت : الدراهم ، وأسقطت من لارتفع التبعيض وكان المقبوض جميع الدراهم ، وأنت لو قلت : أخذت الثوب ، وأسقطت الباء لعُلِم أنّ الأخذ انما كان في بعض الثوب اذ اليد لاتُحيط بجميع أجزاء الثوب .

---

(١) ينظر في هذه المسألة الهمع ٢١/٢ .

(٢) ج ، ر : فامسحوا ، وهو تحريف وانظر المائدة : ٦ .

وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى عن استدل على ذلك بأنّك تقول : سألتُ بهِ ، بمعنى سألتُ عنهُ ، قال الله تعالى : فاسألْ بهِ خبيراً(١) ، أي عنه ؛ وقال الشاعــر :

فإن تسألوني بالنسـاءِ فإنّنـــــــي
بصيرٌ بأدواءِ النسـاءِ طبيبُ (٣٣٣)

أي عن النساء .

ولا حجة في شيْ من ذلك ، لأنّه قد يتصوّر أن تكون الباء للسبب ، لأنّك إذا سألت عن شيْ فقد أوقعتَ السؤالَ بسبب ذلك الشيْ ، فكأنه قال : فإن تسألوني بسببِ النساءِ .

فإن قيل : سألتُ بسببِ كذا ، لاتدري هل السؤال عن ذلك الشيْ الذي دخلت عليه الباء أو عن غيره بسببه ، وأنت اذا قلت : سألت عنه فإنّما السؤال عن الذي دخلت عليه عن.فالجواب:إنّهم اذا فعلوا ذلك أعني جعلوا/الباء[١٠٠و] للسبب وحذفوا المسؤول عنه فلابد من أن يكون في الكلام مايدلّ على المحذوف، فقوله : فإن تسألوني بسبب النساءِ ، معلوم أنّ السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله : بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ .

وكذلك فاسأل بهِ خبيراً ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأنّ طلب السؤال منها عام فكأنّه قال : إذا سألتَ بسببه عن شيْ فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به .

وقد يتخرج ذلك على وجه آخر ، وهو أن يكون الفعلُ مضمّناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته ، فكأنه قال : فإن تطلبوني بالنساءِ أي بأخبارهِنّ ، وكأنه قال : فاطلُبْ بهِ خبيراً ، لأنّ السؤال طلبٌ في المعنى .

فإن قيل : فكما تجوّزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاّ جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى عن ؟

فالجواب : إنّ التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف ، وأيضاً فإنّك اذا

(١) الفرقان : ٥٩ ، وأنظر أدب الكاتب ٥٠٥ ، الطبرسي ١١٨/١٩ .

حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد ، وأذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنّهما لايجتمعان في معنى واحد .

وأما حتى الجارة فإنّها لانتهاء الغاية ، ولا يخلو أن يكون مابعدها جزءً مما قبلها أو لايكون ، فإن لم يكن مابعدها جزء مما قبلها فإنَّ الفعل غير متوجه عليه ، وذلك نحو قولك : سرتُ حتّى الليلِ ، فالسير غير واقع في الليل ، فإنَّ الليل لم يتقدمه ما يكون جزء منه .

وان كان مابعدها جزءً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدل على أنّه داخل (مع) (١) ماقبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقترن به قرينة أصلا .

فأن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها . فأذا قلت : صمتُ الأيامَ حتّى يومِ الفطرِ ، كان يوم الفطر غير داخل في الصوم ، لأنَّ يوم الفطر لايجوز صيامه واذا قلت صمتُ الأيامَ حتّى يومِ الخميسِ صمتُه ،فقولك : صمته، يدل على انَّ يوم الخميس داخل مع ماقبله من الأيام في الصيام .

فأن لم تقترن به قرينة كان داخلا فيما قبله وذلك نحو قولك : صمتُ الأيامَ حتّى يومِ الخميس ، فيوم الخميس داخل مع ماتقدمه من الأيام في الصيام .

وإنّما كان — اذا لم تقترن به قرينة — على ماذكرنا من دخول مابعدها في معنى مادخل فيه ماقبلها ، لأنّه اذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون مابعدها داخلا فيما قبلها ، فحمل — اذا لم تقترن به قرينة — على الأكثر . وأيضاً فأنّهم جعلوها جارة بمنزلتها عاطفة ، فكما أنّها اذا كانت عاطفة شركت ما بعدها مع ماقبلها فكذلك يكون مابعدها اذا كانت جارة إلا أن يقترن (به) (٢) قرينة : تُبيّن انّها بخلاف ذلك ..

وأما إلى فأنّها أيضا لايخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لاتقترن . فأن اقترنت

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

به قرينة تدل عه أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة .
وذلك / نحو قولك: اشتريتُ الشُقّـةَ(١) إلى طرفها . والطرف داخل [١٠٠ظ] في الشراء لأنّ العادة قد جرت بأن لايشتري الانسان شُقّةً من غير أن يكون الطرف داخلا في الشراء .
وكذلك قوله : أشتريتُ الفدّانَ إلى الطريق . فالطريق غير داخل في الشراء لأنّه معلوم أنّ الطريق ليس مما يباع .

فأن لم تقترن به قرينة فأنّ في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى انّ مابعدها داخل فيما قبلها . ومنهم من ذهب إلى انّ مابعدها غير داخل فيما قبلها . وذلك نحو قولك : اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشّجَرة .
فمنهم من ذهب إلى انّ الشجرةَ داخلة في الشراء . ومنهم من ذهب إلى انّ الشجرةَ غير داخلة (في الشراء) (٢) .
والصحيح أنّها غير داخلة (في الشراء) (٣) وعلى ذلك أكثر المحققين من النحويين . وذلك انّه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فأنّ الأكثر في كلامهم أن يكون مابعدها غير داخل فيما قبلها وقد يكون بخلاف ذلك ، فأذا عرى مابعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .
وأيضاً فأنّها لانتهاء الغاية ، فأذا قلت : اشتريتُ المكانَ إلى الشجرة ،فما بعد إلى هو الموضع الذي انتهى اليه المكان المشترى فلا يتصوّر بذلك أن تكون الشجرة من المكان المشترى ، لأنّ الشيء لاينتهي مابقى منه شيء . فكيف يُتَصور أن تكون الشجرة هي التي انتهى اليها المكان مع أنّها بعضه ، الاّ أن يتجوز في ذلك فيجعل ماقرب من الانتهاء انتهاء .
فإذا لم يتصورّ أن يكون مابعدها داخلا فيما قبلها الأ مجازا وجب أن يحمل على أنّه غير داخل فيما قبلها ، لأن الكلام لايحمل على المجاز ماأمكنت الحقيقة ،

---

(١) الشقة ، بكسر الشين : الشظية أو القطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره ، والشقة بضم الشين : الثياب المستطيلة ، أو هي جنس من الثياب ، أو نصف ثوب .
(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر ، فيه .

الا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة ، فتكون تلك القرينة مُرجِّحة لجانب المجاز على جانب الحقيقة .

وأمّا رُبَّ فمعناها عند المحقّقين من النحويين التقليل . فاذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، فكأنّك قلت : قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ وليس ممّنْ لقيتهُ بالكثيرِ . ومثال ذلك قوله :

٣٥٣ ألا ربَّ مولودٍ وليسَ لـهُ أبٌ وذي وَلَدٍ لمَ يَلْدَهُ أبوانِ (١)
وذي شامةٍ غَرّاءَ في حُرِّ وجهِهِ مجلّلةٍ لاتنقضي لأوانِ

فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، والذي له ولد ولم يلده أبوان هو آدم عليه السلام ، وصاحب الشامة هو القمر ، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى أرنب القمر بالشامة ، ألا ترى أنّ رُبَّ في جميع هذا دخلت على ماهو واحد ولا ثاني له . فدلّ ذلك على أنّها للتقليل .

وزعم بعض النحويين أنّها قد تكون للتكثير وذلك في موضع المباهاة والافتخار . (٢) نحو قوله :

٣٥٤ فيارُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ
بآنسةٍ كأنّها خطُّ تمثالِ (٣)

(١) نسب في الكتاب لرجل من أزد السراة وهي حي من اليمن . والسراة أعظم جبال العرب ورواية المبرد : عجبت لمولود ، ولا شاهد فيه على رب .وفيه شاهد على تسكين اللام في يلده للتخفيف . وروى في الخزانة : سوداء ، وهو أنسب للمعنى. وحر الوجه ما بدا من الوجنة أو ما أقبل عليك منه . الكتاب ٣٤١/١ ، الكامل ١٧٧/٣ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، المفصل ٣٥٣ ، المخصص ٢٨/٩ ، الخزانة ٣٩٧/١ . شواهد الشافية ٢٢ .

(٢) هو راي الأعلم وابن السيد كما في الهمع ٢٥/٢ وانظر المغني ١٤٣ ومجلة المورد م٦ع١ص٨٨ ففيه تفصيل المسألة من خلال بحثنا بعنوان : ابن السيد البطليوسي .

(٣) لامرىء القيس ورواية الديوان : ويارب ، وفي الخزانة : بلى رب . خط تمثال : تمثال مصبوب ومنقوش . والعائد في صفة يوم محذوف يريد : لهوت فيه . المغني ١٤٣ ، الخزانة ٣١/١ ، الديوان ٢٩

وقولـــه :

٣٥٥ فيارُبَّ مكروبٍ كـررتُ وراءَهُ
وعانٍ فككتُ الغُـلَّ عنهُ فَفَدّانِي(١)

ألا ترى أنّه إنّما يريد أنّه لها أياماً وليالي كثيرة وكثر منه فكُّ الأسرى وكرُّه وراء المكروبين/، وهذاوأمثاله لاحجةلهمفيه،لأنَّ رُبَّ في هذه الأماكن[١٠١و] وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا (تُتصوَّر إلاّ)(٢) مما يقلّ نظيره من غير المفتخِر ، إذ ما يكثر من المفتخِر وغيره لا يتصوَّر الافتخار به فتكون رُبَّ في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار التقليل النظير فكأنّه قال : الأيام التي لهوتُ فيها والليالي يقل وجود مثلهـــا لغيري ، فكأنّه قال : الأسرى الذي فككت والمكروبون الذي كررتُ وراءَهم من الكثرة بحيث يقلّ فكُّ غيري لهـــم .

ويمكن أيضاً أن يريد أنَّ هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتَخِر فإنّها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة .

فإن قيل : ولعلَّ هذا المقصود بربَّ إنّما هو المباهاة والافتخار وانجرَّ التقليل اذ لا يتصور الافتخار إلاّ بما يقلّ نظيره كما ذكرنا ، فالجواب أنْ تقول : الذي يدل على أنَّ رُبَّ إنّما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أنَّ رُبَّ إذا كانت لغير مباهاة وافتخار إنّما تكون للتقليل في كلامهم فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بهـــا .

وأيضاً فإن المفرد بعد رُبَّ يكون في معنى جمع ، ألا ترى أن قوله :

فيارب يـومٍ قدلهـوت وليلةٍ ....(٣٥٤)

(١) لامرىء القيس . المكروب: الذي أحيط به في ساحة الحرب . العاني: الأسير . فداني: قال فداك أبي وأمي . الشعر والشعراء ١٠٩ ، الخزانة ١٦٢/١ ، الديوان ٩٠ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أيامٌ وليالٍ ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو : كلُّ رجلٍ ، أو يقع تمييزاً في نحو : عشرينَ رجلاً ، أو في نفي نحو : ماقامَ رجلٌ ؛ أو في تقليل نحو : قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ ، ألا ترى أن رجلاً في : قل رجل ، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه ، فلولا أن رب للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى جمع .

قال أبو العباس المبرد : النحويون كالمجمعين على أنَّ رُبَّ جواب لكلام متقدم ، فإذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، هو جواب لمن قال : هل لَقيتَ رجلاً عالماً ؟ أو من قَدَّرَ سؤاله كذلك ، فتقول له : رب رجلٍ عالمٍ لَقيت ، أي لقيت من جنسِ الرجال العلماءَ . إلا أن ذلك ليس بالكثير(١) . والدليل على أنَّ رُبَّ جواب أنَّ واو رُبَّ عاطفة نائبة عن رُبَّ ، بدليل أنّها لا يدخل عليها حرف عطف ، لاتقول : رُبَّ رجلٍ وثُمّ امرأة . فإذا تبيّن أنّها عاطفة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام فتقول : ورجلٍ أكرمتُه ابتداءً ، كما قال :

٣٥٦ وبلدةٍ ليسَ بِها أنيس (٢)

دليل على أن رُبَّ جواب حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدّم المقدر ولولا أنّها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام .

---

(١) هذا القول لأبي بكر بن السراج قاله في الأصول ٣٢٣/١ مع اختلاف يسير .

(٢) لجران العود النميري (جاهلي) ورواية الديوان :

قد ندع المنزل ياليس بساً ليس به أنيس الا اليعافير والا العيس

وروى في الخزانة : ياليتني وأنت ياليس في بلد ليس به أنيس وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه . وفيه شاهد على رفع اليعافير والعيس على الاستثناء المنقطع بدلا من أنيس اتساعا ومجازا ، وذلك في لغة تميم . اليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبية . العيس جمع عيساء وهي البقرة الوحشية . الكتاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ ، مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٧٨/٢ ، ٢٣٧ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٧٩ ، المقتضب ٤١٤/٤ ، ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، الخزانة ١٩٧/٤ ، الديوان ٥٢ .

ولابد للمخفوض بربَّ من الصفة فتقول : رَبَّ رجلٍ عالمٍ لَقيت ، فيكون عالماً صفة لرجل وربَّ ومخفوضها متعلقة بلقيت ، وذلك أنْ تحذف الفعل الذي تتعلّق به رُبّ لدلالة ما تقدم عليه / فتقول : رب رجلٍ ، وتحذف [١٠١ظ] لقيت لدلالة ماتقدم عليه لأن رَبَّ كما تقدم إنّما تكون جواباً ، فكأن قائلاً قال : هل لَقيت رجلاً عالماً ، فتقول : رب رجلٍ عالمٍ ، وتحذف لقيت لفهم المعنى .

وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بقليل وانّما يقل بالنظر إلى صفة ما . وقد تحذف الصفة إذا تقدّم مايدلّ عليها نحو قوله :

ويارُبَّ يــوم قد لَهوتُ وليلــة ... بآنسة كأنّها خَــطُّ تمثال (٣٥٤)

يريد وليلة قد لهوتّ ، فحذف قد لهوتّ لدلالة ماتقدّم عليه ، فأما قول الأعشى :

٣٥٧ ربَّ رفد هرقتُه ذلك اليـــومَ ... وأسرى مِنْ مَعشــرٍ أقيالِ (١)

فيحتمل ثلاثة أوجه ، احدها : ان يكون « من معشر أقيال » في موضع الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشرٍ أقيالٍ .

والآخر : أن يكون حذف الصفة لدلالة ماتقدم عليها وهو هرقته ، كأنه قال : وأسرى من معشرٍ أقيالٍ أخذتُهم ، لأنَّ هراقته للرفد أخذٌ له في المعنى .

والثالث : أن يكون من معشرٍ أقيالٍ ، متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة ، لأنّهم اذا أُسِروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم ، فيؤول المعنى إلى الصفة .

ولايخفض برُبَّ الا النكرة ، لأنَّ المفرد بعدها في معنى جمع ولايكون

---

(١) الخطاب للأسود بن المنذر اللخمي . الرفــد بفتح الراء : القدح الضخم بما فيه من القرى وبكسرها : العطية . أقيال : جمع قيل وهو الملك ، وروى أقتال جمع قتل وهو النظر أو العدو المقاتل . واراقة الرفد كناية عن القتل . مجاز القرآن ٢٩٩/١ ، شرح المفضليات ٣٩ ، المختص ٨٧/١١ ، المفصل ٢٨٦ ، المغني ٦٤٩ ، الخزانة ١٧٦/٤ ، الديوان ١٣ ، ١٦٩ .

المفرد في معنى جمع إلا نكرة . وقد تدخل على مالفظه لفظ المعرفة اذا كان نكرة نحو مثلك وأخواته ممّا إضافته غير محضة (١)، ومن ذلك قوله :

٣٥٨ يارُبَّ مِثلك في النساءِ غَريرةٍ بيضاءَ قد متّعتُها بطَلاقِ (٢)

فأدخل رب على مِثْل.

وقد تدخل أيضاً على ضمير النكرة نحو : ربّهُ رجلاً ، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة ، لان الضمير هو الظاهر في المعنى ،وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ماعرّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ألا ترى أنّك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربتُه ، أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجلَ المتقدّم الذكر ، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ؛ فلما كان الضمير في باب رب مفسّراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ، لأنّهُ إذ ذاك لاينوب مناب اسم معرف بالألف واللام ،فلذلك جاز أن تقول : ربّه رجلا ، وربه رجلين وربّهُ رجالا ، ويكون الضمير مفرداً على كلّ حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك .

ولايحفظ البصريون غير ذلك .وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً (٣) وذلك عندنا لايجوز ، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتَرْكَ عن وَذَرَ ووَدَعَ.

وقد تدخل (أيضاً رُبَّ) (٤) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ماتقدم إلا أنّه يشترط أن يكون مباشراً فتقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه .

وإنما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظي وانمّا هو في الحقيقة نكرة ، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو

---

(١) ج ، ر : مختصة ، وهو تحريف .

(٢) لأبي محجن الثقفي (اسلامي) الغريرة : المغترة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيتها شيئاً تستمع به عند طلاقها . الكتاب ٢١٢/١ ، ٣٥٠ ، المقتضب ٢٨٩/٤ ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٣) الأصول ٣٣٨/١ ، (٤) ر : رب أيضا .

النكرة، جاز ذلك . ولو قلت : رَبَّ رجلٍ / وُربَّ أخيهِ ، لم يجز [١٠٢و] لمباشرته رُبَّ ولاتدخل على معرفة مختصة أصلا .

وزعم بعض النحويين أنّها تجر الاسم المعرف بالألف واللام فتقول : رُبَّ الرجلِ لقيت وأنشدوا في ذلك قوله :

٣٥٩ ربّما الجاملِ المؤبّـلِ فيهـم وعناجيجَ بينهـن المِهار(١)

فخفض الجامل (٢) . والرواية الصحيحة : الجاملُ ، بالرفع على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مخفوض بـُربَّ ، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة كأنه قال : رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبّل (٣) .

وان صحّت الرواية بخفض الجامل كان الجامل مخفوضا بـربَّ على تقدير زيادتها (٤) كأنّه قال : ربّما جاملٍ فيكون مثل قولهم : انّي لأ مُرّ بالرجلِ مثلكَ فأكرمُه أي برجل مثلك .

وفي رُبَّ لغات (٥) : رُبَّ ورُبَ ، شديدة وخفيفة (قال الحُلَيس :

٣٦٠ أزُهيرَ إن يَشِبِ القَذالُ فإنّهُ رُبَ هَيضلٍ مَرِسٍ لَففتُ بهيضلِ)(٦)

وتلحقها تاء التأنيث فيقال : رُبّما ورَبّما وربّتما . فاذا لحقتها ما كانت على حكمها

---

(١) لأبي داؤد الايادي يفخر بقومه . الجامل : الجماعة من الابل لا واحد لها من لفظها . وفيه شاهد على دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية شذوذا أو على قلة . المفصل ٢٨٧ ، المغني ١٤٦ ، ٣٤٣ ، التوضيح ٢٣٦/١ ، العيني ٣٢٨/٣ ، الخزانة ١٨٨/٤ ، الديوان .

(٢) في حاشية ج ، ر : عناجيج الخيل : خيارها واحدها عنجوج يقال ذلك للذكر والانثى .

(٣) هذا تخريج الفارسي وخرجه ابن مالك على أن الجامل مبتدأ وخبره فيهم .
المغني ٣٤٣ ، الخزانة ١٨٩/٤ ، (٤) في ر : أي الألف واللام .

(٥) أنظر في لغات رب الأصول ٣٣٤/١ ، الانصاف ٤٤٩ .

(٦) لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) زهير مرخم زهيرة وهي ابنته .
والهمزة للنداء . الهيضل : الجيش وقيل الجماعة من الناس يغزى بهم .
المرس : الشديد المعالجة في الحرب . وروى في المحتسب بتسكين باء رب .
وما بين القوسين سقط من ر . المحتسب ٣٤٣/٢ ، الخصائص ٤٤٠/٢ ، ابن الشجري ٤/٢ ، ٣٠٢ ، الانصاف ٦٤ ، الخزانة ١٦٥/٤ ، ديوان الهذليين ٨٨/٢ .

في خفضها (١) النكرة إذا وقعت بعدها ؛ ولايجوز رفعها الاّ على أن تكون خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع صفة لما وما نكرة . ومن ذلك قوله :

٣٦١ طالعاتٌ ببطـــنِ فَعْتَــرةَ بُـــدنٌ ربّما ضاعنٌ بِها ومُقيمُ(٢)

برفع ضاعن ومقيم ، كأنّه قالَ : رُبَّ شيء هو ضاعنٌ ومقيمٌ.

وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضيا لفظا ومعنى نحو : ربّما قامَ زيدٌ ، أو ماضياً معنى خاصة ، نحو : ربّما يقومُ زيدٌ ، تريد قام . وأمّا أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك . فأما قوله تعالى : ربّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٣). فأدخل رُبَّ على مستقبل في اللفظ والمعنى لأنّ الكفار لايودون ذلك الا في الآخرة . فأنّ الذي سوغ ذلك أنّ الدار الآخرة قريبة من الدنيا انّما هي هذه فهذه ، فلذلك قال عليه السلام : بُعِثتُ أنا والساعة كهاتَين (٤) . إشارةِ إلى قربها . وما قرب وقوعـــــه فأنّ العرب تعامله معاملة مااستقر وقوعه ، قال الله تعالى : أتى أمر اللهفلا تَستعجلوه (٥). يريد : يأتي ، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع. والدليل على انّ الاتيان هنا مستقبل قوله : فلا تستعجلوه ، والاستعجال لا يتصور إلا بالنظر لما يستقبل ، فلذلك أوقع ربّ في قوله : ربّما يودُّ على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ماذكرنا من القرب .

وأجاز خلف الأحمر(٦) أن يفصل بين ربَّ وما تعمل فيه بالقسم نحو : رُبَّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لقيتُ(٧). وذلك عندنا لايجوز ، لأنّ حرف الجر قد ينزل من

---

(١) ر : من .

(٢) لم أجد من أورد هذا البيت أو نسبه الى أحد . (٣) الحجر : ٢ .

(٤) رواه البخاري في كتاب الرقاق (٩٠) . (٥) النحل : ١ .

(٦) هو خلف بن حيان بن محرز البصري أحد رواة الغريب والشعر واللغة . وعرف عنه أنه كان يعمل الشعر على لسان العرب وينحله إياهم لأنه من نقاده والعلماء به . ترجمة ابن النديم ٧٤ ، الزبيدي ١١٣ ، الانباري ٦٩ ،

(٧) نقل ابن السراج هذا القول عن الاخفش ، ومنعه هو ، وقال أبو حيان : ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بين رب ومعمولها بالقسم لخلف الأحمر وغره شهرة خلف الأحمر . أهـ . وصحح نسبته لعلي بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي . ارتشاف الضرب ٢٦٢ ظ ، الأصول ٣٣٨/١ .

المجرور منزلة الحرف من الكلمة ، ألا ترى أنّ المجرور في موضع منصوب ، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فتعامل زيد معاملة المنصوب فكأنك قلت : لقيتُ زيدًا وعمراً ، فأن جاء الفصل بين حرف الجر / والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله: [١٠٢ظ]

٣٦٢ مُخَلَّقةٌ لايُستطاع ارتقاؤهـــا وليس إلى منها النزولِ سَبيلُ(١)

يريد : وليس إلى النزولِ منها سبيل .

وربَّ من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، وسبب ذلك انها كما قد ذكرنا لتقليل ، فالتقليل يجري مجرى النفي فعوملت معاملة مايجعل له الصدر لذلك . وأيضاً فأنّها للمباهاة والافتخار مثل كم ،وهي للتقليل فهي لذلك نقيضة كم لأنّ كم للتكثير ، والشيء يجرى مجرى نقيضه ومجرى نظيره فعوملت لذلك معاملة كم .

وينبغي أن يعلم أنّ الاسم المخفوض بُربَّ هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم على موضعها بالاعراب ، فان كان العامل الذي بعدها رافعا كانت في موضع رفع على الابتداء نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ ، فلفظ رجل مخفوض بربَّ وموضعه رفع على الابتداء .

وان كان العامل الذي بعدها متعدّيا فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو لم يأخذه . فأن كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد ربَّ في موضع نصب ويكون لفظه مخفوضاً نحو : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ .

وان كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون لفظة مخفوضا نحو قولك : رُب رجلٍ عالمٍ لقيتُه ، لأنّ رب كأنّها زائدة في الاسم ، فكأنك قلت : رجلٌ عالمٌ لقيته (٢) .. فكما يجوز في الرجل في هذه

(١) استشهد ابن جني للفصل بين الجار والمجرور ببيت قريب من هذا

لو كنت في خلقاء أو راس شاهق وليس الى منها النزول سبيل

والخلقاء : الصخرة الملساء . الشاهق : الجبل العالي . الخصائص ٢/٣٩٥، ١٠٧/٣ ، المقرب ٥٧ التمام ٢١١.

(٢) ج ، ر : رب رجل ، وهو سهو .

المسألة أن يُرفعَ ويُنصبَ فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد ربَّ أن يحكم عليه بذلك .

فأن قال قائل : وما الدليل على أنَّ ربَّ بمنزلة حرف زائد على الاسم؟

فالجواب أن تقول : لو لم تكن كذلك لما جاز : رُبَّ رجلٍ عالمٍ ضربتُه ، لانّك لو جعلت ربَّ رجلٍ ، متعلقاً بضربت لكنت قد عدّيتَ الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لايجوز . الا ترى أنّه لايجوز أن تقول : زيداً ضربتُه ، على أن يكون زيدا منصوباً بضربت هذه الملفوظ بها ، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز ، لأنه لايجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجرورا ، لايجوز أن تقول : بزيدٍ مررتُ بهِ ، بل تقول : زيداً مررتُ به ، فدلَّ ذلك على أنَّ رُبَّ كأنّها زائدة ، وكأنّك قلت: رجلٌ عالمٌ ضربتُهُ أو رجلاً عالماً ضربتُهُ ، على حسب ماتنوى ، فكذلك يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربته ، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ماتنوى .

ويجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربتُ ، بالنصب والخفض ، فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، لأنّك لو اسقطت رُبَّ كان الاسم منصوباً . قال امرؤ القيس :

٣٦٣ وسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سناءً وسُنَّماً ذعرتُ بمِدلاجِ الهَجيرِ نَهوضِ(١)

بنصب سنّماً عطفاً على موضع/سنٍّ المخفوض بواو ربَّ ، لأنَّ الواو لو لم [١٠٣و] تدخل عليه لكان الاسم منصوبا بذعرتُ . ويجوز الخفض في سُنَّمٍ على اللفظ .

(١) السن الثور الوحشي السنيق: الجبل . السنم البقرة الوحشية . مدلاج الهجير فرس كثير العدو في الهاجرة كثير الوثوب . وروى الخفاجي في سر الفصاحة عن الأصمعي وأبي عمرو أن البيت مصنوع . أبيات المعاني ٧٧٣ وفيه : وسنم . جمهرة اللغة ٥٢/٣ ، سر الفصاحة ٦٠ ، المسلسل ٥٨ ، الدرر اللوامع ٢١/٢ ، الديوان ٧٦ .

واما على فتكون بمعنى فوق حقيقة أو مجازا ، فمثال على بمعنى فوق حقيقة قولك : زيدٌ على الفرسِ ، وعلى القَصرِ ، أي فوقهما .

ومثال كونها بمعنى فوق مجازا قوله :

٣٦٤ قد استوَى بشرٌ علـى العـراقِ   من غيرِ سَيفٍ ودمٍ مُهراقِ (١)

وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره فصار قَهرُه له ارتفاعا منه عليه .

ومما يدل على أنّ القهر علوٌ وارتفاع على المقهور اطلاقهم «تحت» في حق المقهور فتقول : فلانٌ تحتَ قَهرِفلانٍ وتَحتَ مُلكِهِ ، فاذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبيّن استعمال العلوّ والارتفاع في حق القاهر .

ومن ذلك أيضاً قولهم : أعطيتُ فلاناً على أنّه أساءَ إليّ . وذلك أنّ المسيء من شأنه أن لايُعطَى بل يمنع ويقهر . فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر والغلبة . وكذلك قوله :

٣٦٥ ألا طَرَقَتْ من نَحوِ بثنةَ طارِقَهْ   على أنّها معشوقةُ الدَلّ عاشقَهُ (٢)

يريد : طارقةٌ عاشقةٌ على أنّها معشوقةُ الدَلّ ، وذلك أنّ المعشوقة من شأنها أن تمتنع ولا تقبل لقهرها لمحبها ، فدخلتْ «على» لما في الكلام من معنى القهر، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى عَن (٣) واستدل على ذلك بقولـــــه :

---

(١) استشهد به المرزوقي في شرح الحماسة ١٥٤١،وأورد صدره فقط ولم ينسبه . وانظر اللسان : سوى ، ولم ينسبه .

(٢) لعبيد الله بن قيس الرقيات . ورواية الديوان : من آل نَدرة . وفي نسخة منه : من آل بيبة . قال ابن السيد : هو من باب قولهم : زرته على مرضى وأكرمته على أنه أهانني . الكامل ١٨٦/٣ ، ٣٢٠ ، الاقتضاب ٥١ ٢ الديوان ٢٦٨ .

(٣) ذهب الى ذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٠٣، والمبرد في المقتضب ٣٢٠/٢ .

٣٦٦ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو تَميمٍ
لَعَمرُ اللّهِ أعجبَني رِضاها(١)

معناه عندهم : رضيت عنّي .

وهذا عندنا إنّما جاز لأنّ الرضا عطف على المرضى عنه ، فكأنه قال : عطفت عَلَيَّ . وقد يتخرّج ذلك على ماخرّجه عليه الكسائي من أنّ الرضى ضدّ السخط فأجري لذلك مجراه لأنّ الشئ يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره . فكما يقال : سَخِطَ عليه فكذلك يجوز أن يقال : رَضي عليه (٢)، وإنّما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأنّ التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف . وأيضاً فإنّ الفعل إذا عُدّي خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه ، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ .

وكذلك أيضاً استدلّ على ذلك بقوله :

أرمي عليها وَهْيَ فَرعٌ أجمعُ (١٧٤)

يريد : أرمى عنها ، وهذا لاحجة فيه لأنّ السهم في وقت الرمى يعلو القوس فيتصوّر دخول «على» لذلك ، وقد يتصور دخول عن لأنّ السهم يجاوز القوس ويزول عنها . وكذلك ماجاءَ مما ظاهره أنّ «على» فيه بمعنى عن يُتأوّل حتّى تبقى على معناها من الفوقية .

وزعمت طائفة من النحويين أنّ على تكون بمعنى الباء (٣) واستدل على ذلك بقولهم : إركبْ على اسمِ اللّه ، أي باسم اللّهِ ، فتكون للاستعانة .

---

(١) للقحيف بن سليم العقيلي (اسلامي) . والرواية : بنو قشير . النوادر ١٧٦ ، ادب الكاتب ٥٠٣ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الكامل ١٩٠/٢ ، الخصائص ٣١١/٢ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الاقتضاب ٤٣٢ ، الخزانة ٢٤٧/٤ .

(٢) الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .

(٣) منهم ابن قتيبة والسيوطي . ادب الكاتب ٥١٩ ، الهمع ٢٨/٢ .

ولا حجة لهم في ذلك ، لأنّ على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال: إركبْ متكّلاً (١) على اسمِ اللّهِ . [١٠٣ظ] واستدل (على ذلك أيضاً) (٢) بقوله : /

٣٦٧ فكأنّهنّ رِبابَـةٌ وكأنّـــــــهُ
يَسَـرٌ يَفيـضُ على القِـداحِ ويَصدُعُ (٣)

يريد : يفيضُ بالقِـداحِ .

وهذا لاحجة فيه لأنّه قد يُضمّن يَفيض معنى يحمِلُ على القِـداح ، وقد يُتصوّر أن يتعلق على القداح بيصدع ، لأنه قد حُكي أنّ يصدع يكون بمعنى يَصيح ، فكأنّه قال : يصيحُ على القِـداح ، ثم قدّم ضرورة .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون أيضاً بمعنى في (٤) . واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : واتّبَعوا ماتتلو الشياطينُ على ملكِ سُليمانَ (٥) ، المعنى : في ملكِ سليمان ، لأنّ يتلو بمعنى يقول فكأنّه قال : ماتقول الشياطينُ في ملك سليمان ، وهذا لاحجة فيه ، لأنّه يمكن أن تجعل تتلو في معنى تَتَقَوّلُ ، لأنّ ماتلته باطل فهو تَقَوّل ، وتَقَوّلَ تصل بعلى ، قال الله تعالى : ولو تَقَوّل علينا بعضَ الأقاويل(٦). فكأنّه قال : ماتقوّل الشياطينُ على ملك سليمان .

وأما في فتكون للوعاء نحو قولك : المالُ في الكيسِ ، وزيدٌ في الدار ، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى على (٧)،واستدل على ذلك بقوله تعالى:

---

(١) ر : متوكلا . (٢) ر : أيضاً على ذلك .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف أتنا وحمارا وحشياً . الربابة : الخرقة التي تجمع فيها قداح الميسر واراد هنا القداح باعيانها على المجاز المرسل . اليسر: المقامر صاحب الميسر.يفيض: يدفع يصدع : يصيح بأعلى صوته هذا قدح فلان . أدب الكاتب ٢٥٠ ، المخصص ١٤ / ١٨ الاقتضاب ٢٥٤ ، ٤٥٠ ،اللسان: يسر ، صدع ، الارتشاف ٣٨٩ظ ، ديوان الهذليين ١/ ٦ .

(٤) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥١٥ ، وابن سيده في المخصص ٦٧/١٤ .

(٥) البقرة : ١٠٢ . (٦)الحاقة : ٤٤ .

(٧) أدب الكاتب ٥٠٢ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ .

ولأُصلِّبنَّكُم في جذوعِ النَّخلِ (١) . أي على جذوعِ النخل ، وكذلك قول عنترة :

٣٦٨ بَطَلٍ كأنَّ ثيابَهُ في سَرحةٍ
يُحذَى نِعالَ السِّبْتِ ليسَ بِتَوْأَمِ (٢)

أي على سرحة .
ولا حجة لهم في ذلك لأنَّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها ، وكذلك أيضاً السَّرْحةُ بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها .
وكذلك أيضاً زعم بعض النحويين أنَّها تكون بمعنى الباء (٣) ، واستدل على ذلك بقوله :

٣٦٩ وتركبُ يومَ الروعِ فينا فوارسٌ
بَصيرونَ في طَعْنِ الأَباهرِ والكُلَى (٤)

أي بصيرون بطعن الأباهر ، لأن بصير إنَّما يصل بالباء ، قال :

فإن تسألوني بالنساءِ فإنّني
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ (٣٣٣)

وهذا لاحجة فيه ، لأنَّه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدَّم في غير ذلك من الحروف ، فكأنَّه قال : مُتَحكِّمون في طعنِ الأباهر والكُلَى ، لأنَّه اذا

---

(١) طه : ٧١ .
(٢) السرحة : الشجرة العظيمة . النعال السبتية : المدبوغة بالقرظ وهي أجود النعال . وقوله ليس بتوأم ، يريد أنه قوى لم يزاحمه في بطن أمه أخ ، أدب الكاتب ٥٠٢ ، الكامل ٩٢/١ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ ، المغني ١٨٣ ، ٤٩/٤ الخزانة ١٤٥/٤ ، الديوان ١٥٢ .
(٣) أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ .
(٤) لزيد الخيل الطائي (الصحابي) الأباهر : جمع أبهر ، عرق في المتن متصل بالقلب . الكلى جمع كلية ، والأباهر والكلى مقتلان .
النوادر ٨١ ، أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ ، الاقتضاب ٢٤٢ ، ذيل الأمالي ٢٤ ، المغني ١٨٣ ، الخزانة ١٤٨/٤ .

كان له تصرّفٌ في الشيءٌ تحكمٌ فيه . (١)

وأما عن فتكون للمداولة (٢) . فتقول: أطعمته عن الجوع ، أي أزلت عنه الجوع . وسقيته عن العَيْمَةِ (٣) ،أي أزلت العيمة عنه . ورميتُ عن القوسِ. أي شَرَختُ (٤) بها السهمَ وقذفته عنها .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى الباء (٥). واستدل على ذلك بقوله:

٣٧٠ تَصدُّ وتُبدِي عن أسيلٍ وتتّقي بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ مطفلِ (٦)

المعنى عنده تصدّ بأسيلٍ .

وهذا لاحجة فيه ،لأن قوله : عن أسيلٍ ،متعلق بتُبدي. يقال أبدى عن كذا .

وأما الكاف فللتشبيه ، يقال : زيدٌ كعمرو ، أي مثله .

وأما واو رُبَّ وفاؤها،فبمعنى رُب ، وقد ذكرنا معنى رُبَّ :

وأما باء القسم وواوه ومُنْ . في القسم ، والميم المكسورة والمضمومة وها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمعنى التاء التي للقسم . لأن التاء قد يدخلها مع ذلك معنى التعجب فتقول : تالله مارأيتُ كزيدٍ ،متعجباً.

---

(١) هذا توجيه ابن السيد في الاقتضاب ٢٤٢ .

(٢) كذا في النسخ والظاهر أن الصواب : المجاوزة .

(٣) العيمة : شدة العطش الى اللبن .

(٤) شرخا القوس طرفاها اللذان يقع بينهما الوتر .

(٥) ذهب الى ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة . أدب الكاتب ٥٠٧ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزانة ٢٤٤/٤ .

(٦) لامرىء القيس من معلقته . وجرة : موضع بين مكة والبصرة ، وقيل : فلاة تألفها الوحوش وهي قليلة الماء فوحشها ضامر . وفيه شاهد على تضمين تبدي معنى تكشف . أدب الكاتب ٥٠٧ ، شرح السبع ٥٩ ، شرح العشر ١٦، المخصص ٦٥/١٤، الخزانة ٢٤٤/٤ ، الديوان ١٦ .

وأما مُذْ ومُنذ فيكونان غاية وابتداء غاية (فيكونان غاية) (١) إذا كان مابعدهما بمعنى الحال نحو قولك : مارأيته منذ يومنا ، أو مُذ يومنا . ألا ترى أن اليوم هو/الغاية التي انقطعت فيها الرؤية. أو كان مابعدهما معدوداً نحو قولك: [١٠٤و] مارأيته مُذ يومين ، فغاية انقطاع الرؤية يومان .

ويكونان لابتداء الغاية إذا كان مابعدهما معرفة غير معدود ولاحال نحو : مارأيته مُذ يوم الجمعةِ ، فيوم الجمعة هو أول زمن انقطاع الرؤية . وسنشبع القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى .

وأما اللام الجارة فتكون للاضافة على جهة الملك نحو المال لزيدٍ ، أوعلى جهة الاستحقاق نحو قولك : الباب للدارِ . وتكون للتعجب قسماً وغيرقسم إلاّ أنها يلزمها التعجب في القسم ولايلزمها في غير ذلك وذلك نحو قولك في القسم : لله لايَبقى أحدٌ ، إذا أردت القسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك . ومثالها للتعجب في غير القسم : للهِ أنتَ ، تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه وتكون مقوّية لعمل العامل اذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله : لِزيدٍ ضربتُ ، يريد : زيداً ضربتُ ، قال الله تعالى: إن كنتم للرؤيا تَعبرون (٢). أي الرؤيا تَعبُرونَ .

ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله الا في ضرورة شعر نحو قوله :

ولمـا أن تواقَفْنا قـليـــــــــلاً
أنَخْنـــا للكَلاكلِ فارتَميْنـــا (٢٠٨) .

أي أنخنا الكلاكلَ ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى : قُـلْ عَسى أن يكونَ رَدِفَ لكم (٣) . أي رَدِفكم (٤) .

---

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) يوسف : ٤٣ . (٣) النمل : ٧٢ .

(٤) قيل هي لغة يقال : ردفكم وردف لكم أو هي بمعنى دنا لكم ، وفي الكشاف ١٨٥/٣ أن اللام زيدت للتأكيد ، وانظر القرطبي ٢٣٠/١٣ وينبغي أن يتنبه الشارح الى أن لغة القرآن ليست من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنّما لم يقو ذاك بحرف الجر لأنّه لم (١) يضعف لتقدّم معموله عليه ،بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على المعمول .

وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب (٢) لا ، نحو قولهم : يا بؤسَ للحربِ (٣) ، ولا أبا لك ، فاللام من قولهم للحرب ولك زائدة بين المضاف والمضاف اليه والتقدير : يابؤسَ الحرب ، ولا أباكَ ، وسنبيّن الدليل على ذلك والسبب في أن أقحِمَت هذه اللام بين المضاف والمضاف اليه في بابه إن شاء الله تعالى .

وتكون بمعنى كي نحو :جئتُ لِيقومَ زيدٌ ، أي كي يقومَ زيد .

وللجَحْدِ ، وهي الّتي تقدّمها حرف نفي وكانَ أو مايتصرّف منها نحو : ماكانَ زيدٌ ليقومَ ، وإنّما سُمّيت لام الجحد لأنّها اذا تقدمها كان أو متصرّف(٤)منها لم يكن بدٌ من تقديم النفي ، والنفي هو الجحد ، فلا يجوز أن تقول : كان زيدٌ ليقومَ ، بل لابدّ من تقديم النفي على كان .

وإنّما جعلنا لام كي ولام الجحود من قبيل حروف الجرّ لأنّ الفعل بعدها منصوب بإضمار أنْ ،وأنْ وما بعدها تتقدّر بالمصدر،واللام إذن في الحقيقة إنّما هي جارة لأنْ وما بعدها .

وزاد بعض النحويين في معاني لام الاضافة أن تكون للعاقبة والمآل نحو قوله تعالى : فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدّواً وحَزَناً (٥) . ألا ترى أنّ معنى كي يضعف هنا ، لأنّ الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد

---

(١) ر : لا . (٢) ر : وفي باب .

(٣) من ذلك قول الشاعر : يابؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا
وانظر الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ الشاهد ٧٢٦

(٤) ر : ما تصرف

(٥) القصص : ٨ وانظر الطبرسي ٢٦٨/٢٠، ١٧٠/٨ ، القرطبي ٢٥٢/١٣ ،المخصص ٥٠/١٤ .

لكن الالتقاط كانت عاقبته (إلى) (١) أن كانَ لهم عدّواً وحزَناً .[١٠٤ظ]
والجواب أنّ اللام هنا لام كي ، وتكون من إقامة المُسبّب مقام السبب ، لأنّ السبب الذي التقطوه له أن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأَنْ كان عدّواً ، فحُذِف السبب وأقيم المسبّب مقامه (٢) .

وأما حاشا وخلا وعدا فبمعنى إلاّ ، وذلك : قام القوم حاشى زيدٍ وخلا عمروٍ وعدا بكرٍ ، ومعنى ذلك كلّه إلا .

وأما لعلّ فحرف ترجٍّ وتوقّع بمنزلة الناصبة للاسم الرافعة للخبر .

وأما لولا نحو قولهم : لولاكَ لأَكرمتُ زيداً ، فحرف امتناع لوجود ، كما كانت غير جارة .

---

(١) كذا في النسخ وهي زيادة .
(٢) قال بهذا الزمخشري في الكشاف ١٦٦/٣ .

بـــاب حـــتى

تنقسم حتّى (١) أربعة أقسام ، أحدها : أن تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتّى زيدٌ قائمٌ .

والثاني : أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنصبه وتكون بمعنى إلى أنْ نحو : سرتُ حتّى تطلعَ الشَّمسُ . أي إلى أنْ تطلعَ الشمسُ ، أو بمعنى كي نحو : سرتُ حتّى أدخلَ المدينةَ ، أي كي أدخُلَ المدينةَ.

والثالث : أن تكون عاطفة ، وهي التي تحمل مابعدها على ما قبلها فتصيّره في مثل حاله في الإعراب ، وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتّى زيدٌ ، ورأيت القومَ حتّى زيداً ، ومررتُ بالقومِ حتّى زيدٍ .

والرابع : أن تكون جارة ، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمعنى إلى وذلك نحو قولك : أكلتُ السَّمكةَ حتّى رأسِها ، أي إلى رأسها .

وأما العاطفة فقد تقدّم حكمها في باب العطف . وأما الناصبة فسيفرد لها باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى .

وأمّا حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ماذُكر من أنّها تدخل على الجمل فلا تؤثّر فيها ، وأما الجارّة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلاّ أن نبيّن مسائلها فنقول:

إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أن يكون مابعدها جزءاً مما قبلها أو لايكون ، فإن لم يكن مابعدها جزءاً ممّا قبلها لم يجز فيه إلاّ الخفض خاصة نحو قولك : سرتُ حتّى الليلِ . ولا يتوجه السير على الليل كما ذكرنا في باب حروف الخفض ، فإن كان مابعدها جزءاً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدلّ على أنّه غير داخل فيما قبلها أو لا تقترن . فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أنّ مابعدها غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلاّ الخفض نحو قولك : صمتُ الأيّامَ حتّى يومِ الفِطرِ ، على معنى إلى يوم الفطر ولا يجوز النصب على العطف فتقول : حتّى يومَ الفِطر ، لأنّها في العطف بمنزلة الواو

(١) ر : حتّى تنقسم .

تشرك مابعدها فيما قبلها في المعنى ، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً ، ومعلوم أنّ يوم الفطر ليس مما يُصام .

وإن لم تقترن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان : الخفضُ على أن تجعل حتّى بمنزلة إلى ، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول ، وذلك نحو قولك: صمتُ الأيّامَ حتى يومَ الخميس ، فالخفض على أن / تكون [٥١٠و] حتّى بمنزلة إلى والنصب على العطف ، ويكون يوم الخميس مصوماً (١) في الوجهين .

فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه. أحدها : الرفع بالابتداء ، والآخر : الحمل على إضمار فعل فتكون المسألة من باب الاشتغال ، والآخر : العطف على ماتقدّم ، والآخر : أن يكون مخفوضاً بحتّى وذلك نحو قولك: قامَ القومُ حتّى زيدٌ قامَ ، بالرفع والخفض. فالخفض على أن تكون حتّى خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب ، والرفع على ثلاثة أوجه:

أحدها : الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت : حتّى زيدٌ قائمٌ . والثاني : أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت : حتّى (قامَ) (٢) زيدٌ قامَ .

والثالث : أن يكون زيدٌ معطوفاً على ماقبلُ وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لاموضع لها من الإعراب . وذلك : ضربتُ القومَ حتّى زيداً ضربته ، يجوز في زيد ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض . فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد زيد تأكيداً لاموضع لها من الإعراب .

والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت : حتّى زيدٌ مضروبٌ. والنصب من وجهين : أحدهما : النصب بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت : حتّى ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، والآخر : أن يكون الاسم معطوفاً

(١) ج ، ر : منصوباً ، وهو تحريف .
(٢) سقطت (قام) من ج .

على ماقبله وتكون الجملة الواقعة بعده (١) تأكيداً لاموضع لها من الإعراب . والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال ، لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها ؛ ثم الرفع على الابتداء : وأما الخفض والعطف فضعيفان لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . والعطف أقلّ لأنّ العطف يجئ أقل من الخفض بها .

وزعم بعض نحاة الأندلس أنّه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتّى يكون الفعل الواقع بعد حتّى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك : ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ ضربتُهم ، كأنّك قلت : ضربتُ القومَ ضربتُهم حتّى زيدٍ . وحجته إنْ لم يكن كذلك لم يَسُغْ أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم . ألا ترى أنّك إذا قلت : ضربتُ القومَ حتّى زيدٌ ضربتُهُ ، لايسوغ جعل ضربته تأكيداً لضربتهم ويزعم أنّ الخفض في قول الشاعر :

٣٧١ ألقى الصَّحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ
والزادَ حتّى نَعلَهُ ألقاها (٢)

إنّما جاز الخفض هنا لأنّ الضمير عائد على الصحيفة ولو كان عائداً على النعل لم يجز الخفض عنده .

والصحيح أنّه لايشترط أن يكون الضمير عائداً على ماقبل حتّى . بل قد يجوز أن يكون عائداً على الاسم الذي بعد(٣) حتّى ، لأنّك اذا قلت : ضربت القومَ حتّى زيدٍ ، وخفضت كان زيد داخلاً مع القوم في الضرب ، لأنّ ما بعد حتّى داخل فيما قبلها ، فكأنّك قلت : ضربت القومَ وزيداً ، فإذا / قلت بعد[١٠٥ظ] ذلك : ضربتُهُ ، كان تأكيداً من طريق المعنى .

---

(١) سقطت (بعده) من ج .

(٢) نسب في الكتاب لأبي مروان النحوي وفي الجمل للمتلمس . الصحيفة : الكتاب الذي كتبه عمرو بن هند الى عامله بالبحرين بقتل المتلمس موهماً إياه ان له فيه أمراً بصلة . وجوز ابن السراج الوجوه الثلاثة في النعل .
الكتاب ٥٠/١ ، الأصول ٣٣٩/١ ، الجمل ٨١ ، ابن يعيش ١٩/٨ ، المغنى ١٣٢ ، العيني ١٣٤/٤ ، الخزانة ٤٤٥/١ .

(٣) ج ، ر : قبل ، وهو سهو .

بـــاب القســـم

يُحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء ، القَسَم والمُقسَم به والمُقسَم عليه وحروف القَسَمِ والحروف التي تُعلِّق المُقسَم به بالمقسَمِ عليـــه .

فأمّا القَسَم فهو جملة يؤكد بها جملة أُخرى كلتاهما خبرية .

فقولنا : القسم جملة ، يعني في اللفظ أو في التقدير . فإما في اللفظ فقولهم : أُقسِمُ باللّـــهِ ، وأما في التقدير فقولك : باللّهِ واللّه ، لأنَّ هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالة عليه ، كأنّه قال : أُقسِمُ باللّـــهِ .

وقولنا : يؤكد بها جملة أُخرى ، لأنَّ المُقسَم عليه يكون جملة أبدا نحو قولك : باللّهِ لأَفعلَنَّ ، وباللّهِ لَزيدٌ فاعلٌ .

وزعم أبو الحسن(١)أنَّ جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل ، نحو قولك : باللهِ ليقومَ زيدٌ ، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات ، لأنَّ لام كي انّما تنصب باضمار أنْ وأنْ وما بعدها بتأويل المصدر كأنّك قلت : باللهِ القيامُ ، الا أنَّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة اجر..ان الجملة بالذكـ..ر بعد لام كي فوضعت لذلك ليفعلَ موضع ليفعلَنَّ ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٣٧٢ اذا قلتُ قدْني قالَ : باللهِ حلفَةً لتغنِيَ عنّي ذا اِنائكَ أجمعا(٢)

فوضع لتغني موضع لتغنينَّ عني ذا اِنائكَ .

---

(١) هذا القول نقله الفارسي عن الأخفش كما في المغنى ٢٣١ ، الهمع ٤١/٢ .

(٢) لحريث بن عناب الطائي . ورواية ثعلب :

اذا قال قطني قلت اليت حلفة . وروى في المغني : لتغنن ، بحذف لام الفعل المعتل عند اتصاله بالنون الثقيلة على لغة طيء ، والمعنى : لتبعد عني . وفيه شاهد على التأكيد بأجمع دون أن تسبقها كل .

مجالس ثعلب ٥٣٧ ، التوجيه للرماني ١٨٧ ، الأغاني ٩٨/١٣ ، المفصل ٩٠ ، ابن يعيش ٨/٣ ، المغني ٢٣١، ٤٥٧ ، الخزانة ٥٨٠/٤ .

وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير : قال : بالله حلفةً لتشربَنّ لتغنيَ عني ذا انائكَ أجمعا ، ويكون لتغني متعلّقاً بالفعل المضمر الذي هو : لتشربَنّ . فكأنّه قال : لتَشربَنّ لتكفيني باقي انائكَ(١)وكذلك أيضاً استدل بقوله تعالى : ولتصغَى اليه أفئدةُ الذين لايؤمنونَ بالآخرة(٢) . جعل لتصغَى جواباً لقسم محذوف كأنه قال : واللهِ لتَصغى اليهِ أفئدة الذين لايؤمنونَ ، أي لتصغَيَنّ .

والذي دعاه الى ذلك أنّه ليس معه مايعطف عليه قوله : ولتصغى ، لانّه متصل بقوله تعالى : وكذلك جعلنا لكلّ نبيٍ عدّوا شياطينَ الأنسِ والجنّ . الآية (٣) .وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون ولتصغى معطوفاً عليه ، فحمله لذلك على أنّه جواب لقسم محذوف .

ولا حجة له في ذلك ، لأنّه يمكن أن يكون لتصغى متعلّقاً بفعل مضمر يدلّ عليه ما قبله ، كأنّه قال : فعلنا ذلك لتصغى اليه أفئدةُ الذين لايؤمنون بالآخرة (٤).

وقولنا : كلتاهما خبرية ، يعني أنّ جملة القسم والجواب اذا اجتمعتا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو : واللهِ ليقومَنّ زيدٌ ، ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً ، فأن جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على أنّه ليس بقسم نحو قول الشاعر :

٣٧٣ باللهِ ربّكَ ان دخلتَ فقل لَهُ   هذا ابنُ هَرمَةَ واقفاً بالبابِ(٥)

ألاترى أنّه لايحسن هنا/ (أن يقال) (٦)صدَقَ ولاكذب .وقول الآخر:[١٠٦و]

---

(١) هذا التوجيه عن الفارسي في البصريات كما في المبع ٤١/٢ .

(٢) الأنعام : ١١٣ .   (٣) الأنعام : ١١٢ .

(٤) وعلى هذا المعنى ورد التفسير ، الطبرسي ١٦٩/٨ ، الكشاف ٤٥/٢ ، القرطبي ٦٩/٧.

(٥) لابراهيم بن هرمة ، وروى في ديوانه مفردا ، والرواية فيه : لها .
الشيرازيات ٢٣و، المفصل ٣٤٧ ، ابن يعيش ١٠١/٩ ، الديوان ٧٠ .

(٦) ما بين القوسين سقط من ر .

٣٧٤ بدينكَ هل ضَممتَ اليكَ ليلى وهل قبّلتَ قبلَ الصبحِ فاها!(١)
لايحسن أيضاً أن يقال هنا : صدقَ ولا كذبَ . فلايمكن لذلك أن يكون قسماً لأنَّ القَسَمَ لايتصور الا حيث يتصور الصدق والحنثُ ، والصدق والحنث لايتصوَّر الا فيما يتصوَّر الصدق والكذب .

ومما يبيّن أنَّ هذا وأمثاله ليس بقسم أنّه لايتصور أن يكون الفعل المتعلق به المجرور أقسم . ألا ترى أنّه لايتصور أن يقال : أُقسمُ باللهِ ربّكَ اذا دخلتَ فقل له . ولا : أُقسمُ بدينكَ هل ضممتَ اليكَ ليلى . بل الفعل الذي يتعلق به المجرور : أسألُ ، كأنك قلت : أسألك باللهِ ان دخلتَ فقل له ، وأسألك بدينكَ (٢).

فأن قيل : مما يدلّ على أنَّ هذا وأمثاله قسم قول الشاعر :

٣٧٥ أحارِثُ ياخيرَ البريّةِ كلّها أباللهِ هلى لي في يميني من عقدِ(٣)
مراده قسمي قولي : باللهِ هلى لي في يميني من عقد .

وانّما مراده : أبالله هل لي في يميني من عقد ان حلفتُ على أنّه خير البرية.

• • •

والمقسَم به هو كل اسم لله أو لما يُعظّم من مخلوقاته نحو : باللهِ ليقومَنَّ زيدٌ ، والنّبي لاكرمَنَّ عمراً ، وأبيك لتفعلنَّ كذا ، ومنه: قد أفلحَ وأبيهِ انْ صدقَ ، لأنَّ أبا المقسم له معظّمٌ عنده ، هذا اذا كان المُقسمُ يريد

---

(١) لقيس بن الملوح ، ورواية الديوان : قبيل الصبح أو قبلت فاها .
قال ابن جني : القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى . فأن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف . وبه قال ابن مالك والرضي وابن هشام.
الشيرازيات ٢٣ظ ، المنصف ٢١/٣ ، الأغاني ١٧٦/١ ، المفصل ٣٤٧ ، المغني ٦٤٧، الخزانة ٤ /٢١٠ ، الديوان ٢٨٦ .

(٢) هذا توجيه الفارسي في الشيرازيات ٢٣ظ .

(٣) استشهد به الفارسي ولم ينسبه ، وروايته عنده : أيا خير حي في البرية ..
ووجهه بأنه في معنى : في يميني ان حلفت على أنك خير حي ، ليس على أنه جعل هذا الكلام قسماً . أهـ. ونقله ابن عصفور عنه . الشيرازيات ٢٣ ظ .

تحقيق ما أقسم عليه وتبيينه . فأن كان مقصوده الحنثُ فيما أقسم عليه فأنّه لايقسم الا بغير مُعظّم ، وذلك نحو قوله :

٣٧٦ وحياة هجرك غيرَ معتمد الاّ ابتغاءَ الحنثِ في الحلف (١)
ماأنتِ أحسنُ من رأيتُ ولاّ كلَفي بحُبّكِ مُنتَهى كلَفي

فأقسم بحياة هجرها وهو غير معظّم عنده رغبة في أنّ يحنث فيموت هجرها. الا أنّ القسم على هذه الطريق يقل فلا يلتفت اليه .

والمقسم عليه : هو كلّ جملة حلف عليها بأيجاب أو نفي نحو : واللهِ ما قامَ زيدٌ ، ووالله ليقومَنّ زيد ،وقد تبيّنَ أنّ المفرد لايقسم عليه .

وحروف القسم الجارة بأنفسها هي : الباءُ والتاءُ والواوُ واللام ومُن والميم المكسورة والمضمومة .

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمر نحو : باللهِ لأفعلنّ ، وبكَ لأفعلنّ . ومن دخول الباء على المضمر قوله :

٣٧٧ رأى برقاً فأوضع فوقَ بَكْرٍ فلابكِ ما أسالَ ولا أغاما(٢)

أي فلا وحقّكِ (٣)لا أسالَ ولا أغامَ . وقول الآخر :

٣٧٨ ألا نادت أُميمةُ باحتمال لتُحزنَني فلا بكِ ما أبالي (٥)

(١) لم أعثر على نسبة هذين البيتين لقائل ، واستشهد بهما أبو حيان في الارتشاف ونقل عبارة ابن عصفور بنصها . ارتشاف الضرب ٢٦٧ و .

(٢) من أبيات لعمرو بن يربوع بن حنظلة (جاهلي) . اوضع : اسرع في السير . البكر : الفتى من الابل . يدعو لديار أهلها بأن تسلم من أذى البرق والسيل ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان . النوادر ١٤٦ ، الحيوان ١٨٦/١ ، جمهرة اللغة ١٥٢/٣ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٧/١ ، ١٥٩ ، ايضاح الفارسي ٢٥٥ ، المخصص ٥٢/١٤ ، سمط اللالي ٧٠٣ .

(٣) الأول : بحقك . (٤) ر : ما .

(٥) لنوية بن سلمى بن ربيعة . ورواية الحماسة والخصائص : أمامة . والاحتمال : الرحيل . قال المرزوقي : وروى : فأبك ما أبالي . قال : فيكون دعاء عليها ،ومعنى آبك : أبعدك الله . أهـ . شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٨/١ ، ١٦٠ ، المفصل ٣٤٦ ، شواهد الكشاف ٥٠٨ .

أي فلا وحقّك (١) ما أبالي.

وأما الواو فتدخل على كل محلوف به ظاهر فتقول : وزيدٍ لأقومنّ، ووالله لأكرمنّ (٢) .

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلنّ . وحكى الأخفش دخولها على الربّ ، حكى من كلامهم : تربِّ الكعبةِ لأفعلنّ كذا .

وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب نحو : للهِ لايبقى أحدٌ ، يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك.

وأما مُنْ فلا تدخل /الا على الربّ نحو: مُنْ ربّي لأفعلنّ كذا[١٠٦ظ]. وزعم بعض النحويين أن مُنْ بقية أيمُن ، فهي على هذا اسم . وذلك باطل لأمرين : أحدهما : أنّها لاتضاف الا الى الله فيقال : أيمُنُ الله ، ومُنْ لاتدخل الاّ على الرب . والآخر : أن أيمُناً معرب والاسم المعرب اذا نقص منه شيء بقي مابقي منه معرباً ، فلو كانت مُن بقية أيمنُ لكانت معربة . فبناؤها على السكون دليل على أنّها حرف .

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو : مُ اللهِ لأفعلنّ ، مِ اللهِ لأفعلنّ، فلاتدخل الاّ على الله .وزعم بعض النحويين أنّها أيضاً بقية أيمنُ . وذلك باطل لأنّ الاسم المعرب لايحذف حتى يبقى منه حرف (٣) واحد . وأيضاً لو كانت بقية أيمُن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب اذا لم يدخل عليه حرف خفض لايكون الاّ مرفوعاً أو منصوباً ، فاستعمالها مكسورة دليل على أنّها مبنية وأنّها ليست بقية أيمُنِ .

* * *

والأصل في حروف القسم الباء وذلك أنّ فعل القسم انّما هو أقسم أو أحلف وهما لايصلانِ الاّ بالباء ، فدلّ ذلك على أنّ الباء هي الأصل،

---

(١) الأولى : بحقك . (٢) كذا ولم يذكر مفعول أكرم .

(٣) ج : على حرف ، وهي زيادة .

ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فجرّت الظاهر والمضمر.
والواو بدل من الباء وانّما أبدلت منها لأمرين :
أحدهما : أنّ معنى الباء قريب من معنى الواو ، لأنّ الواو للجمع والباء للالصاق ، والالصاق جمع في المعنى .
والآخر : أنّها من حروف مقدم الفم .
ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرّف الباء ، لأنّ الفرع لايتصرف تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر ، لأنّ المضمر يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد تقدم ذلك .

والأصل هو الباء ، والتاء بدل من الواو ، وذلك أنّها لايخلو من أن تكون بدلا من الواو أو من الباء ، فلا ينبغي أن تُجعل بدلا من الباء لأنّ التاء لم يثبت ابدالها من الباء في موضع وقد ثبت ابدالها من الواو في مثل : تُراث وتُخمة وتُكأة فينبغي أن تُجعل في هذا الباب بدلا من الواو ولم تتصرّف تصرفها ، فلذلك لم تجرّ الا اسم الله تعالى أو الربّ .

وأما اللام فأنها أيضاً ليست أصلا في هذا الباب ، لما تقدّم من أنّ فعل القسم وهو أُقسم وأحلف لايصل باللام وانّما يصل بالباء ، لكن لما أُريد معنى التعجب والتعجب يصل باللام ضُمّنَ فعل القسم معنى عجبت ، فيتعدّى بتعديته فقلت : لله لايبقى أحدٌ ، فكأنّك قلت : عجبتُ لله الذي لايُبقِي أحداً .
ولما لم تكن اللام أصلا في هذا الباب لم تتصرّف فلم تدخل الاّ على اسم الله تعالى .

وأما مُن والميم المكسورة والمضمومة ، فأنّها لم (١) تتصرّف في الخفض (فأنّها لايخفض) (٢) بها الاّ في القسم خاصة ، لذلك لم يدخلوا من الاّ على الرّبّ ، والميم / المكسورة والمضمومة الاّ على الله . [١٠٧و]

(١) ر : لا .
(٢) ما بين القوسين سقط من ر .

ولما كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملا بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا : أُقسم بالله وأحلف بالله .

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال : أُقسمُ واللهِ لأفعلنَّ كذا.وهذا لاينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي(١) ليس استعمالها(٢) بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين . فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأوَّل على أن يكون أقسم كلاماً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «واللهِ» متعلقاً بأقسم .

• • •

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسَم عليه حرفان في النفي وحرفان في الايجاب . ففي الايجاب : أنَّ واللام ، وفي النفي : ماولا . وذلك أنَّ الجملة لايخلو أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية . فإن كانت منفية نفيت بها نحو : واللهِ ما زيدٌ قائماً . وان كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه :

أن تدخل (إنَّ)(٣) على المبتدأ واللام على الخبر فتقول : واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ . أو تأتي بأنَّ وحدها أو باللام وحدَها فتقول : باللهِ انَّ زيداً قائمٌ . وواللهِ لزيدٌ قائمٌ ، ولايجوز حذفهما (٤) .

وان كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالا أو مستقبلا. فأن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفياً . فأن كان منفياً نفي بما فقلت : واللهِ ما قامَ(٥) زيدٌ . وان كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه . فأن كان قريباً من زمن الحال أدخلتَ عليه اللام

(١) ج ، ر : الذي ، وهو سهو ، (٢) ج ، ر : استعماله ، وهو سهو .
(٣) سقطت (إن) من النسخ . (٤) ج ، ر : حذف ما ، وهو تحريف
(٥) ج : قائم ، وهو تحريف .

وقد ، فقلت : والله لقد قامَ زيدٌ . فأنَّ قد تقرّب من زمن الحال ، وان كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها فقلت : والله لقامَ زيدٌ. قال الشاعر :

٣٧٩ حلفتُ لها بالله حلفةَ فاجرٍ   لناموا فما انْ منْ حديثٍ ولاصالِي(١)

فأدخل اللام على جواب حلفتُ وهو ناموا ، من غيرِ قد (٢) .

ومن الناسِ من زعمَ أنّه لابدَّ من«قد» ظاهرةً أو مقدَّرةً ، فأنّه قاس ذلك على اللام الداخلة في خبر انَّ ، فكما لاتدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده . وذلك باطل ، لأنَّ لام انَّ انّما لم يجز دخولها على الماضي لأنَّ قياسَها أن لاتدخل على الخبر الاَّ اذا كان المبتدأ في المعنى نحو : انَّ زيداً لقائمٌ . أو مشبّهاً بما هو المبتدأ في المعنى نحو : انَّ زيداً ليقومُ ، فيقوم يشبه قائم لانَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، فلما تعذّر دخولها على المبتدأ دخلت على ماهو المبتدأ وليست كذلك اللام التي في جواب القسم. وأيضاً فأنَّ «قد» تقرب من زمن الحال ، فأذا أردناالقسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجز الأتيان بها .

فأن كان الفعل مستقبلا فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفياً . فأن كان منفياً نفيته بلا فقلت : واللهِ لايقومُ زيدٌ ، وان شئت حذفتَ «لا لأنّه(٣) لايلبس بالإيجاب . وان كانَ موجباً أتيتَ باللام والنون الشديدة أو الخفيفة فقلت : واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ . ولا يجوز حذف النون وابقاء اللام / ولا[٧٠ظ] حذف اللام وابقاء النون الاَّ في الضرورة ، على مايُبيّن بعد .

وان كان حالا فمن الناس من قالَ انّه لايجوز أن يقسم عليه . لأنَّ

---

(١) لامرىء القيس . الصالي : الذي يوقد النار للدفء أو الطعام . وان زائدة مؤكدة للنفي وكذلك من زائدة . المفصل ٣٢٧ ، ابن يعيش ٩٧/٩ ، المغني ١٨٨ ، ٧٠٨ ، الخزانة ٢٢١/٤ ، شواهد الكشاف ٤٨٣ ، الدرر ٤٨/٢ ، الديوان ٣٢ .

(٢) انظر تعقيب ابن هشام على رأي ابن عصفور هذا في المغني ١٨٨ .

(٣) ر : فانه .

مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه . وهذا باطل ، لأنّه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج اذ ذاك إلى القسم نحو قولك : واللهِ انَّ زيداً في حال قيام ، لمن لايدرك قيام زيد . والصحيح أنّه يجوز أن يقسم عليه ، الا أنّه لايخلو أن يكون موجباً أو منفياً . فأن كان منفياً نفي بما خاصة نحو : واللهِ ما يقومُ زيدٌ ، ولايجوز حذفها .

وان كان موجباً فأنك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيره خبراً لمبتدأ ثمَّ تقسم على الجملة الاسمية فتقول : واللهِ انَّ زيداً لَقائمٌ ، وواللهِ انَّ زيداً قائمٌ ، وواللهِ لزيدٌ قائمٌ .

وانّما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنّك لو قلت : واللهِ ليقومُ زيدٌ ، لأدّى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ، وذلك اذا قلتَ : إنَّ زيداً واللّهِ لَيقوم ، لَم تدر هل «يقوم» خبر إنَّ أو جواب للقسم ، ولا يجوز إدخال النونَ فارقة فتقول : إنَّ زيداً واللّهِ لَيقومَنَّ ، لأنَّ النون تخلّص للاستقبال .

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يُلتفت إلى اللبس ، إلاّ أنَّ ذلك قليل جدّاً بابه الشعر . قال الشاعر :

٣٨٠ تألّـى أبنُ أوسٍ حلفةً لَيَردُنّـــي
إلى نِسوةٍ كأنّهـنَّ مفائــــدُ (١)

إلاّ أن يكون جواب القسم لو وجوابها ، فإنَّ الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاكَ إنّما هو «أنْ» نحو : واللّـهِ أنْ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمروٌ ، ولا

---

(١) لزيد الفوارس بن حصين الضبي (جاهلي)
تألي : حلف ، من الألية وهي اليمين . المفائد : جمع مفأد وهو السفود . وابن أوس . هو قيس بن اوس بن حارثة وقد قتله زيد في وقعة رواها التبريزي في شرح الحماسة . والمعنى أن ابن أوس حلف على أن يأسر زيداً ثم يمن عليه فيرده على نسائه . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، شرح التبريزي ١٢٨/٢ ، الخزانة ٢١٨/٤ .

يجوز الإتيان باللام كراهةً من (١) الجمع بين لام القسم ولام لو ،فلا يجوز واللّـهِ لو قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ .

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيُبنى الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه ، فتقول : واللّهِ إن قامَ زيدٌ ليَقومَنَّ عمروٌ ، فتجعل ليقومَنَّ جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً ، لأنّه لايجوز حذف جواب الشرط إلاّ إذاكان الفعل ماضياً لعلّةٍ تذكر في الشرط .

فالذي يقول من العرب : أنتَ ظالِمٌ إن فَعلتَ ، لايقول : أنتَ ظالمٌ إن تفعَلْ ، فإن قدَّمتَ الشرط فقلتَ : إنْ قامَ زيدٌ واللّهِ يَقُمْ عمروٌ، بنيتَ الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرطعليه المتقدّم في الرتبة،وإنّما لم تَبنِ الجواب على المتأخر منهما لأنّك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليهوالباب في المحذوفاتالّتي يفسرها اللفظ أن لايحذف شيٌ منها إلاّ لتقدّم الدليل عليه . فأما قوله :

٣٨١ حلفتُ لها إن يُدلجْ الليـلَ لايـــزل
أمـامي بيتٌ مـن بيوتِـكِ سائـرُ (٢)

فإنّما بنى على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمنّه القسم لبنى «لايزال» عليه ، لتقدّمه ، فكأنّه قال : حلفتُ ، وتَمَّ الكلام ، ثم أراد أن يبيّن بعد ذلك ماالذي حلف عليه .

فإن تقدَّم على القسم/مايطلب خبراً أو مايطلب صلة فإنّهيجوز أن يبني [١٠٨و]

(١) كذا و من زيادة .

(٢) أنشده الفراء عن العرب وصواب انشاده :

حلفت له أن تدلج اليل لايزل   أمامك بيت من بيوتي سائر

وارد بالبيت جماعة من أقاربه أو اهله يسيرون أمام المخاطب يحرسونه .

ولم ينسب البيت . معاني القرآن ٦٩/١ ، المقرب ٦١ ، الخزانة ٥٤٠/٤ .

الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول فتقول : زيدٌ واللّهِ يقومُ ، وإن شئت قلت : زيدٌ واللّهِ لَيقومَنَّ ، ويُعجبُني الذي واللّهِ يقومُ ، وإن شئت : يُعجبُني الذي واللّهِ ليقومَنَّ .

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ماتقدم عليه، وإن بنيتَ على القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنّه لايؤدي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

* * *

ولا يجوز حذف جواب القسم إلاّ اذا توسّط بين شيئين متلازمين كما تقدم أو جاءَ عَقيب كلام يدلّ على الجواب نحو : زيدٌ قائمٌ واللّهِ ، فحذف جواب واللّهِ لدلالة زيدٌ قائمٌ عليه . ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب : لاها اللّهِ ذا ، خبر ابتداء مضمر كأنه قال : لا ها اللّهِ الحقُّ ذا(١)، والجملة هي : الحقُّ ذا ، جواب القسم ولم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب اليه الأخفش (٢)، كأنّه قال : لاها اللّهِ الحاضرِ ،فإنّ ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب ؛

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلاّ اذا كان في الكلام مايدلّ عليه ،وذلك في موضعين :مع اللام ومع إنّ ، لأنّهما لايكونان إلا على نيّة القسم وذلك قولك : ليقومَنَّ زيدٌ ، ولقد قامَ زيدٌ ،وإنّ زيداً لقائمٌ ، جميع ذلك على نيّة قَسَمٍ محذوف، وما عدا ذلك لايجوز حذف القسم منه لأنّه ليس عليه دليل .

واذا جاء في كلام مثل : وزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ لأَقومنّ ، فينبغي أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف ، فيكون القسم واحداً فيحتاج إلى جواب واحد فيكون لأَقومنّ الجواب . ولو جعلت كلّ واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان لأَقومنّ جواباً لقسم واحد عنها وبقي سائرها بلا

---

(١) الكتاب ١٤٥/٢ . (٢) ووافقه المبرد في المقتضب ٣٢٢/٢

جواب فتحتاج أن تقدّر لكلّ واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً . فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لايكون فيه حذف كان أولى ، ومثل ذلك قوله تعالى : والشّمسِ وضحاها والقمرِ اذا تلاها .. الآية (١) .

• • •

وقد تُضمّن العرب أفعال القلوب كلّها معنى القسم (٢)نحو : علمتُ وظننتُ ، قال الله تعالى: وظنّوا مالهُم مِنْ مَحيصٍ (٣). وقال الشاعر :

ولقد علمتُ لتأتينّ منيّتي
إنّ المنايا لاتطيشُ سهامُها (٥٧)

وغير ذلك من الجمل . إلا أنّه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع ،والذي جاء من ذلك : عليّ عهدُ اللّهِ لأقومنّ ، وفي ذمّتي كذا لأفعلنّ (٤) . قال

٣٨٢ تُساوِرُ سوّاراً إلى المجدِ والعُلا
وفي ذمّتي لئِن فعلتَ ليَفعلا (٥)

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ماذكر (٦) .

• • •

واذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن تعوّض منه شئ أو لاتعوّض ،فإن عُوّض منه شئٌ لم يجز إلاّ الخفض لأنّ / العوض يجري مجرى المعوّض منه[١٠٨ظ]

(١) الشمس : ١ ، ٢ .
(٢) في حاشية ج ، ر : إطلاقه القول بتضمين أفعال القلوب كلها معنى القسم خطأ فأن «عرفت وذكرت ونحوهما» من أفعال القلوب ولا يجوز فيها ذلك فينبغي أن يقول : أفعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر ، على أنه لم يأت ذلك في جميعها ، كعلمت وظننت .
(٣) فصلت : ٤٨ . (٤) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ،المقتضب ٣٢٥/٣.
(٥) ليلى الأخيلية تخاطب النابغة الجعدي . سوار هو ابن أوفى القشيري وكان بينه وبينها مودة . تساور : تغالب . والف الاطلاق أبدلت مكان النون الخفيفة المحذوفة والأصل ليفعلن . ورواية الديوان : وأقسم حقاً إن فعلت ليفعلا . الكتاب ١٥١/٢ ،المقتضب ١١/٣ ، شرح السيرافي ٦٥٣/٤ (تيمورية) العيني ٥٦٩/١ ، الديوان ١٠١ .
(٦) ر : ذكرنا .

والعوض ها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . إلاّ أنّ العرب لم تجعل العوض إلاّ في اسم الله تعالى نحو : ها اللّهِ لأقومنّ وأفألله (١) ليقومنّ زيدٌ ، وا أللهِ ليَخرُجنّ عمرو . فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلاّ في اسم اللّه تعالى ، فإنّهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول : اللّهِ لأقومنّ . حكى ذلك الأخفش (٢) إلاّ أنّه لايقاس عليه، لأنّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لايجوز الا حيث سمع . فإن لم يعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل ، والاختيار النصب على إضمار فعل ، لأنّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمينُ اللّهِ لأخرجَنّ . فمن الرفع قوله :

٣٨٣ اذا ماالخبزُ تأدِمُهُ بلَحمٍ

فذاكَ أمانَةُ اللّهِ الثّريدُ(٣)

برفع أمانة ، الأصل فيه : وأمانةِ اللّهِ ، فلمّا حُذف رفع ، ومن النصب قوله :

٣٨٤ فقلتُ يمينَ اللّهِ أبرحُ قاعداً

.... البيت (٤)

---

(١) في الأصل : تالله ، وهو تحريف وانظرالكتاب ١٤٥/٢ ،الأصول ٣٤٦/١ .

(٢) حكاه سيبويه والمبرد وابن السراج ومنعه المبرد . الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٣٦/٢ ، الأصول ٣٤٧/١ .

(٣) استشهد به سيبويه لرفع ما بعد اذا لأنها تخص وقتاً بعينه وحرف الشرط يقتضي الابهام في الأوقات وغيرها . ولم ينسب البيت وقيل مصنوع .
الكتاب ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ ، المفصل ٣٤٨ ، ابن يعيش ١٠٢/٩ .

(٤) عجزه : ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي وهو لامرىء القيس . الأوصال : المفاصل . قال البغدادي: وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب(يمين)بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره: الزم نفسي يمين الله ، ورد بأن الزم ليس بفعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس اهـ . ورواية النصب أوردها الفارسي في الشيرازيات ٢٧، وانظر الكتاب ١٤٧/٢، معاني القرآن ٥٤/٢ ، المقتضب ٣٢٦/٢ ، الأصول ٣٤٨/١ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، ابن يعيش ١٠٤/٩ ، الخزانة ٢٠٩/٤ ، الديوان ٣٢ .

فإنّه روى برفع يمين ونصبه ، فرفعه على تقدير : قسمي يمينُ اللّهِ ، ونصبه على تقدير : الزِمُ نفسي يَمينَ اللّهِ . إلاَ أسماءَ شذّت فيها العرب فالتزموا فيها الرفع أو النصب ، والذي التزم فيها الرفع : أيمنُ اللّهِ ، ولعمرُكَ . والذي التزم فيها النصب أجدّكَ ، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد لأنها لاتتصرّف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم .

وأما عَوْضُ وجَيْرِ ،فمبنيّان يجوز أن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب.

باب ما لم يُسمّ فاعله

حكم مالم يُسمّ فاعله أن يبني الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ، فيُحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء ، وهي : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأَولى منها بالاقامة اذا اجتمعت، وهل فِعلُ المفعول بناءٌ برأسه أو مُغَيّرٌ من فعل الفاعل .

فأمّا السبب الذي لأَجله حذف الفاعل فهو إمّا للعلم به نحو قولك : أُنزِلَ المطرُ ، لأنّه عُلِم أنّ منزله الله تعالى . وأما للجهل به نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، اذا كنت لاتعلم الضارب ، وأمّا للتعظيم نحو قولك : ضُرِبَ اللصُّ ، تريد ضَرَبَ القاضي اللصَّ ، إلاّ أنّك لم تذكر القاضي إجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد . وإما للتحقير نحو : طُعِنَ عُمَرُ ، ولا تذكر العلج الطاعن له إجلالاً لعمرَ رضي اللّهُ عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العلج في كلام واحد ، أو للإبهام نحو : ضُرِبَ زيدٌ وأنت عالم بالضارب إلاّ أنّك قصدتَ الإبهام على السامع . وامّا للخوف منه أو عليه نحو : قُتِلَ الأميرُ، ولا تذكر قاتله خوفاً من أن يُقتصّ منه ، واما لاقامة الوزن أو اتفاق القوافي نحو قولـه :

٣٨٥ وأدركَ المُتَبَقّى من ثَميلتِـــــــه
ومن ثَمائِلِهـا واستُنشِيَ الغَرَبُ (١)

ألا / ترى أنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب الغربَ فتختلف القوافي.[١٠٩و]
وأما لتقارب الأسجاع نحو قوله: ونُبِذَتِ الصنائعُ وجُهِلَ قدرُ المَعروفِ(٢)،

(١) لذي الرمة . الثميلة : بقية الماء في الحفرة التي في الجبل ، أو هي بقية الطعام والشراب في البطن . استنشي: شم ، والنشوة : الرائحة . الحر ويجف المرعى . اللسان : الغرب : الماء يسيل من الحوض . وصف حمارا وحشياً وأتنه في فصل الصيف حيث يشتد غرب ، نشأ : ثمل الديوان ١١ .

(٢) يريد بالسجع هنا المزاوجة .

ألا ترى أنّه لو ظهر الفاعل فقال :ونبذ الناسُ الصنائعَ ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع ، والذي بعده مثلها اذا حذف الفاعل .

* * *

وأما الأفعال فأنّها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على انّه لايجوز بناؤه للمفعول ، وهو كل فعل لايتصرف نحو : نعِمَ وبئس وعَسَى وفعل التعجب وليسَ وحبَّذا .

وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها . وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو مابقي من الأفعال المتصرفة .

وأما الأفعال التي لاتتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول،لأنَّ في ذلك ضرباً من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها .

وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يسُمَّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ماأشبهه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد لأنّه يؤدّي إلى بقاء الخبر دون مُخبَرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومذهب السيرافي انّه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر اذ لايجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

وهذا الذي ذهب فاسد لأنَّ «كان» الناقصة وأخواتها لامصدر لها .

ولما رأى الفارسي انَّ بناءها يؤدى إلى ماذكره الفراء وإلى ماذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول .والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه (١)، لكن لابد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كينَ في الدار ، فالأصل مثلا : كان زيدٌ

(١) الكتاب ٢١/١ ، ومنع ابن السراج بناءها للمفعول . الأصول ٤١/١ .

قائماً في الدار ، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان (١) حُذِفَ المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف .

• • •

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق والظرف من الزمان والظرف من المكان او المفعول به والمجرور .

ويشترط في الظرف أن يكون تاما متصرفاً وأعني بذلك أن يجوز استعماله في موضع الرفع فتقول : قيِمَ يومُ الجُمعةِ ، ولو قلت : قيم سَحَرُ لم يجز لانّ سحر لايتصرف .

ويشترط في المصدر أن يكون متصرفاً ، فلا يجوز إقامة معاذ الله وريحانهُ وعمَرَكَ اللهِ وأمثال ذلك مقام الفاعل ، لأنّ العرب التزمت فيها النصب على المصدر . ويشترط فيه أيضا أن يكون مختصا في اللفظ أو في التقدير نحو قولهم : قيم قيامٌ حَسَنٌ ، وقيم قيامٌ ، اذا اردت قياما ما ، فحذفت الصفة وأقمت الموصوف مقامه . ولو قلت : قيمَ قيامٌ ، ولم تصفه لافي اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنه / لافائدةفيه، الاترى أنه معلوم[١٠٩ظ] أنه لايقام الا قيام .

• • •

واذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها الا المفعول به المسرح ويترك ماعداه (٢) . فأن قيل : قد قُرِىء : وليُجزَى قوماً بما كانوا

(١) في حاشية ج ، ر : قوله على أن يكون في الدار متعلقاً بكان ، لأن القاعدة أنه لا يجوز أن يقوم مقام الفاعل الا ما يعمل فيه عامل الفاعل فلو جعلت في الدار متعلقاً بقائم لم يجز .

(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجود مطلقاً ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب واحتجوا له بشواهد من الشعر أيضاً . معاني القرآن ٢/٢١٠ ، الخصائص ١/٣٩٧ ، التوضيح ١/١٤٥ ، الخزانة ١/١٦٣ . شرح التسهيل ٨٦ و.

يكسبونَ(١)بنصب قوم وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا،وترك المسرّح وهو قوم.فالجواب:انّ قوما ليس بمعمول ليُجزَى بل لفعل مضمر يدل عليه يُجزى كأنه قال : جزى اللهُ قوماً . ويكون مفعول يُجزَى ضمير المصدر المفهوم منه كأنّه قال : لُيجزَى هو أو ليجزى الجزاء (٢) ونظير ذلك قوله :

٣٨٦ ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومـــــــة
ومختَبطٌ مما تُطيحُ الطوائـــحُ (٢)

تقديره : يبكيه ضارعٌ . وكذلك قول الشاعر :

٣٨٧ ولو ولَدَتْ قُفَيْــرةُ جروَ كلبٍ
لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابــا (٣)

ظاهره أنّه اقيم المجرور وهو «بذلك» وترك المفعول المسرّح وهو الكلاب لكنّه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يُلتفت إليها ، أو على أن يكون الكلاب منصوباً بولدت فلا يكون لسُبَّ مايقوم مقام الفاعل إلا المجرور

---

(١) الجاثية : ١٤ وهذه القراءة قراءة أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة.قال أبو عمرو : وهذا لحن ظاهر . الطبرسي ١٢٨/٢٥ ، الكشاف ٥١١/٣ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ، النشر ٣٥٦/٢ .

(٢) هذا تخريج الكسائي كما نقل القرطبي ١٦٢/١٦ .

(٣) لنهشل بن حرى (اسلامي مخضرم) في رثاء يزيد بن نهشل . ونسب لغيره . الضارع : الذليل الخاضع . المختبط : الطالب المعروف . الكتاب ١٤٥/١ ، ١٨٣ ، مجاز القرآن ٣٤٩/١ ، الشعر والشعراء ٩٩ ، المقتضب ٢٨٢/٣ الخصائص ٣٥٣/٢ ، التوجيه ٧٦ . المحكم ٣٢٨/٣ ، المفصل ٢٢ ، العيني ٤٥٤/٢، الخزانة ١٤٧/١ .

(٤) لجرير في هجاء الفرزدق وسقط من الديوان . قفيرة أم الفرزدق . الجرو ولد السباع ومنها الكلب . قال أبن جني هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلا . الخصائص ٣٩٧/١ ، التوجيه ٣٧ ، ابن الشجري ٢١٥/٢ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ، الخزانة ١٦٣/١ ، الدرر ١٤٤/١ .

ويكون جرو كلب منادى محذوفا منه حرف النداء كأنّه قال : ولو ولدت قُفيرةُ الكلابَ ياجروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو (١) .

فأن كان للفعل من المفعول بهم السراح أزيد من واحد فأنك تقيم المسرَّح في اللفظ والتقدير وتترك المسرح في اللفظ المقيدَ في التقدير . وذلك نحو قولك: أمرتُ زيداً الخيرَ ، واخترت الرجالَ زيداً ، وتقول : أمَر زيدٌ الخيرَ واختيرَ زيدٌ الرجالَ . ولايجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأنّهما مقيّدان في التقدير . قال الشاعر :

٣٨٨ مِنّا الذي اختيرَ الرجالَ سَماحةً
وجوداً اذا هبَّ الرياحُ الزّعازعُ (٢)

فأقام الضمير لأنّه مسرَّح لفظا وتقديرا وترك الرجال لأنّه مجرور في الأصل. ألا ترى أنّ المعنى : اختير من الرجال .

فأن كانت كلّها مسرَّحة في اللفظ والتقدير فأنّ المسألة لاتخلو أن تكون باب ظننتُ أو من باب كسوتُ أو ن باب أعلمتُ .

فان كانت من باب ظننت أو من باب كسوت جاز اقامة الأول اقامة الثاني والاختيار اقامة الأول فتقول : كسِيَ زيدٌ ثوباً وظُنَّ زيدٌ قائماً وظُنَّ قائمٌ زيداً . والأول من باب ظننت هو المبتدأ في الأصل والأول من باب كسوت هو الفاعل في المعنى فاذا قلت : كسوتُ زيداً ثوباً ، كان زيد هو المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل ، ألا ترى أنّه لابسٌ الثوبَ وآخذٌ له.

وان كان من باب أعلمت لم يجز إلاّ إقامة الأول خاصة نحو :

(١) نقل هذا التخريج في الخزانة عن القالي ١٦٣/١ .

(٢) مطلع قصيدة للفرزدق في الفخر . الزعازع : الشديدة واحدتها زعزع . وفيه شاهد على نصب الرجال على نزع الخافض والأصل : من الرجال .
الكتاب ١٨/١ ، المقتضب ٣٣٠/٤ ، الكامل ٣٣/١ ، النقائض ٦٩٦ ، ابن الشجري ٣٦٤/١ ، المفصل ٢٩١ ، الخزانة ٦٧٢/٣ . الديوان ٥١٦ .

أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ، فتقول : أُعلِمَ زَيدٌ عمراً منطلقاً ، ولا يجوز خلاف ذلك (١) . وذلك أنّ الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلمّا اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يُقم إلاّ المفعول / الصحيح . وأما في باب كسوت فكلا [١١٠و] المفعولين فيه مفعول صحيح وفي باب ظننت كلاهما غير صحيح لأن أصلهما المبتدأ والخبر . ولذلك(٢) تكافأ المفعولان في البابين أعني في باب كسوت وفي باب ظننت بخلاف باب أعلمتِ .

ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث . والذي ورد به السماع ويقتضيه القياس انّما هو ماذكرناه من إقامة الأول . وكانت إقامة الأول في البابين (٣) أولى لأنّ مرتبة الأول ان يليَ الفاعل، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل مامرتبته أن يكون بعده .

فأن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور ولم يكن له مفعول به مسرّح كنت بالخيار في اقامة أيّها شئت ، إلا أنّ اقامة المصدر اذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى : فأذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ(٤). فأقام المصدر وهو نفخة . ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب النفخة .

والسبب في ذلك أنّ المصدر يصل اليه الفعل بنفسه والمجرور يصل اليه الفعل بواسطة حرف الجـــر ، وكذلك الظرف يصل اليه الفعل بتقدير في ، فلما كان تَعدى الفعل إلى المصدر أقوى كانتِ اقامته أولى ، وانّما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصاً في اللفظ لأنّه لابدّ من تقديـــر حـــذف الصفة وحذف الصفة يقل .

* * *

(١) نقل ابن هشام جواز نيابة الثالث ان لم يلبس نحو : أعلمت زيدا كبشك سمينا . التوضيح ١٤٦/٢ .

(٢) ر : فلذلك .

(٣) يريد باب ظننت وباب كسوت .

(٤) الحاقة : ١٣ .

وأما فعل المفعول هل هو مغيرٌ من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من ذهب إلى أنّه مُغَيّرٌ .ومنهم من ذهب إلى أنّه بناء برأسه غير مغيرٌ من شيءٍ،واستدلَّ على ذلك بأنّه قد يوجد فعل مفعول لم يُبْنَ في موضع الفاعل نحو : جُنَّ وغُمَّ ،ولا يقال : جنَّ اللهُ زيداً ، ولا غَمَّ اللهُ الهِلالَ ، فثبت بذلك عنده أنّه غير مغيّر من شيءٍ ، إذ لم يُسمع من كلامهم مايمكن أن يكون غُمَّ وجُنَّ مغيّراً منه .

وهذا الذي استدل به لاحجة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيّر من فعل الفاعل على مايُبيّن بعد،وجب أن يقدر غُمَّ وجُنَّ وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ماتستعمل الفرع وتهمل الأصول نحو كادَ زيدٌ يقومُ ، ألا ترى أنَّ يقوم في موضع قائم، إذ أنَّ العربَ لم تأتِ بالاسمِ إلا في الضرورة نحو قوله :

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آيباً
وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ (٢٧)

لولا الضرورة لكان : وما كدت أؤوبُ .

والذي ذهب إلى أنه مُغَيّر من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين، أحدهما :أنّه قد تقرر من كلامهم أنّه متى اجتمع واو وياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء نحو:طَوَيتُ طَيّاً ولويتُ ليّاً، والأصل طَوْياً ولَوْياً ، وهم مع ذلك يقولون : سُويرَ وبُويعَ،فلا يدغمون الواو في الياء فدلّ ذلك على أنهما مُغيّران / من ساير وبايع ، وأنَّ [١١٠ظ] اجتماع الواو والياء عارض ولذلك لم يدغموا ، إذ لو كانا غير مغيّرين لكان اجتماعهما لازما فكان يجب الإدغام .

والآخر:إنّه قد تقرّر من كلامهم أنّه إذا أدّى قياسٌ إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان هُمِزَت الأولى منهما على اللزوم فتقول في جمع واصل،أواصل، وفي تصغيره أُوَيصِل ، والأصل : وَواصِلٌ و وُوَيْصِلٌ ،لكنه أبدل من

الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين وهم مع ذلك يقولون : وُورِيَ ، فلا يلتزمون الهمزة ، فدلّ ذلك على أنّ وُورِيَ مغيّر من وارى وأنّ اجتماع الواوين عارض ، إذ لو كان بناء أصلاً غير مغيّر من شيءٍ لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز . (١)

* * *

وأما كيفية بناء الفعل للمفعول فإنّ الفعل لايخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد ، فإن كان على ثلاثة أحرف فلايخلو أن تكون حروفه كلها صحاحا أو يكون معتل الفاء أو معتلّ العين أو معتل اللام ، أو معتل الفاء واللام أو معتل العين واللام ، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك .

فإن كانت حروفه كلها صحاحا ضَممتَ أوله و كسرت ماقبل آخره في الماضي وفتحت ماقبل آخره في المضارع نحو : ضُرِبَ ويُضرَبُ ، إلاّ أن يكون مضعّفاً نحو : رددت ، فإنّك تفعل به ماتفعل بالصحيح . وقد يجوز نقل الكسرة من العين إلى الفاء قبلها فتقول : رِدّ ، بكسر الراء وقد قرئ : هذه بضاعتنا رِدّت إلينا . (٢) ومن العرب من يُشِمّ الضم في الفاء إشعاراً بأنّها قد كانت مضمومة (٣) .

وان كان معتل الفاء فاما أن تكون فاؤه واواً أو ياء . فإن كانت فاؤه واوا كان حكمه حكم الصحيح ، إلا أنّك إذا(٤) شئتَ أبدلتَ من الواو همزة في الماضي فتقول : أُعِدَ يوعَدُ(٥) . وان كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح . إلا أنّك تبدل من الواو ياء (٦) في المضارع فتقول : يُسِرَ يُوسَرُ .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأندلسي (ر : الأبـــدي) في شـــرح الجزولية : والاستدلال القوى انه مغير من فعل الفاعل أن طلب الفعل انما هو للفاعل من جهة المعنى أولا والمفعول ثانياً فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولا وللمفعول ثنياً .....

(٢) يوسف : ٦٥ وهذه القراءة قراءة علقمة في الشواذ . وقيل هي لغة بني ضبة وبعض تميم . ابن خالويه ٦٤ ، المحتسب ٣٤٥/١ ، الارتشاف ١٩٣ .

(٣) الجمل : ٨٨ . (٤) ر : ان .

(٥) ر : ووعد يوعد ، وهو تحريف وفي ج : وعد يوعد.

(٦) كذا والصواب من الياء واوا .

فإن كان معتل العين فإنّ فيه ثلاثة أوجه في الماضي .أحدهما أن تضمّ أوله وتكسر ثانيه ثم تستثقل الكسرة من حرف العلة فتحذف فتقول: قُول وبُوعَ(١) والأصل: قُوِلَ ،فحذفت له الكسرة من الواو ، وبُيِعَ ، فحذفت له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واوا .

والثاني : أن تستثقل الكسرة في الياء فتنقل فتقول : قِيلَ وبِيعَ، والأصل: قُوِلَ وبُيِعَ ، فنقلت الكسرة إلى الفاء فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء . والثالث : أن تفعل مثل مافعلت في هذا الوجه،إلا أنّك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل ، ولا يضبط ذلك إلاّ بالمشافهة (٢) .

فأما المضارع فيُفعل به مايفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله ، ويقلب حرف العلة ألفاً فتقول : يُقالُ ويُباعُ ، والأصل: يُبْيَعُ ويُقْوَلُ ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ماقبلها فصارا : يُقَوْلُ ويُبَيْعُ ،ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ماقبلهما/ في اللفظ وتحركهما في[١١١ظ] الأصـــل .

فإنْ كان معتل اللام فأنّه إن كان من ذوات الياء فإنّك تفعل به في الماضي ماتفعل بالصحيح فتقول : رُمِيَ ، وكذلك المضارع ، الا أنك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ماقبله فتقول : يُرمَى والأصل : يُرْمَيُ ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً .

وان كان من ذوات الواو فأنّك في الماضي تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلاّ أنّك تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فتقول : غُزِيَ ، والأصل غُزِوَ ، فقلبت الواو ياء وفي المضارع تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلاّ أنّك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها .

---

(١) نقل الفراء كما في اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت

(٢) وهو ما يسمى في القراءة بالاشمام .

والمعتل العين واللام كطَوِيتُ ولويت بمنزله المعتل اللام وحدها ، والمعتل الفاء واللام كيَدَيْتُ (١) ووَفَيْتُ يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاء معاً .
فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكون . فإن كانت كلها صحاحاً فإنّك تضم أوله وتفتح ماقبل آخره في المضارع نحو يُستَخرَجُ ويُدَحرَجُ . وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون . فان كان في أوله همزة وصل ضممت أوله وثالثه وكسرت ماقبل آخره في الماضي فتقول : استخرج وانطُلِقَ .
فان كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه وكسرت ماقبل آخره نحو : تُدُحرِجَ وتُقُرطِسَ ، فأن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة ضممت أوله وكسرت ماقبل آخره في الماضي فتقول : دُحرِجَ وقُرطِسَ .
وان لم تكن حروفه كلها صحاحاً فإنّك تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلاّ أن يؤديّ ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة(٢) فإنّك تقلبها واواً فتقول في ضارب وبيطِر : ضُورِبَ وبُوطِر ، أو إلى وقوع حرف علّة متحرك عيناً بعد ساكن صحيح فانك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن وتصيّره (٣) على حسب الحركة المنقولة وذلك نحو : استُقِيمَ ، أصله : استُقْوِمَ ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة ثم قلبت الواو ياء ، ونحو استُبِين أصله ، استُبْيِن ، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها . ونحو : يُستَقام ويُستَبان ، أصله : يُستَقْوَمُ ويُستَبْيَنُ . فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قُلِبَتا ألفاً .
فان كان الساكن حرف علّة فأنّك لاتنقل الحركة اليه نحو بُويِعَ ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها .

---

(١) يديت الرجل : ضربت يده ، ويديت اليه : اتخذت عنده يداً أي نعمة ، ويدى فلان من يده اي ذهبت يده ويبست ، ويدى : شكا يده ، اللسان : يدى .
(٢) ج ، ر : بعدها ، وهو تحريف .
(٣) ج ، ر : نظيرة ، وهو تحريف .

أو إلى وقوع حرف العلة متحركاً بعد فتحة فأنّك تقلب الياء ألفاً وذلك نحو: يُستغزَى ويُستَدنى ، أصله : يُستَغزَيُ ويُستَدنَيُ ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها .

* * *

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحدمنهما وتركت ماعداه منصوباً فإنّ في نصبه خلافاً .

فمنهم من ذهب / إلى أنّ الناصب له هو ماكان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول[١١١ظ] وذلك نحو قولك : أعطِيَ زيدٌ درهماً ، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باق على النصب الذي كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول ،لأنّ الأصل أعطى زيدٌ عمراً درهماً(١) ، فلمّا قلت: أعطى ،رفعت عمراً لأقامتك له مقام الفاعل، ويبقى الدرهم على نصبه .

وهذا المذهب فاسد لأنّ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز ابقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أنّ المعنى ليس إلاّ على اسنادالفعل للمفعول .

ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب على أنّه خبر مالم يُسمّ فاعله ،وهو مذهب أبي القاسم (٢).وحجة صاحب هذا المذهب أنّه رأى النحويين يسمون المنصوب اذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو :ما زيدٌ قائماً، فقائمامنصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهوزيد، فكذلك أعطِيَ زيدٌ درهماً،درهممنصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبراوسمى المرفوعَ قبله اسمَمالميُسمّفاعله .

وهذا المذهب فاسد ، لأ نا اذا قلنا في قائم من قولك : مازيدٌ قائماً ، خبرا فأنما نعني به الخبر الذي عملت فيه«ما»وسُمّي خبرا لأنّه في الأصل خبر المبتدأ ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولك : أعطِيَ زيدٌ درهماً،لأنّه لم يكن خبراًقط.

(١) كذا والصواب : أعطى عمرو زيدا درهما .

(٢) قال الزجاجي : وليس هذا من ألفاظ البصريين و لكنه تقريب على المبتدىء ، الجمل ٩٠

ومنهم من ذهب إلى انّ الدرهم منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل (١) وذلك انّ المفعول الذي لم يُسمّ فاعله قام مقام الفاعل ، فكما انّ فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل.

وإذا أقمتَ الثاني من المفعولين في باب أعطيت فقلت : أعطِيَ درهمٌ زيداً ، فأنّ بين النحويين في ذلك خلافا . فمنهم من ذهب إلى انّ المعنى على ماكان عليه وقت إقامتك الأول من أنّ زيداً هو الذي أخذ الدرهم الاّ انك أقمت الثاني . ومنهم من ذهب إلى انّ المعنى ينعكس . فأذا قلت : أعطِيَ درهمٌ زيداً . فكأنّك قلت : أخذَ الدرهمُ زيداً .

وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داع . والذي حمل صاحب هذا المذهب على ماذكرته عنه أنّ سيبويه حكى أنّ قول(٢) العرب : أدخلَ فوهُ الحَجرَ على القلب كأنّك قلت : ادخلَ فوه في الحَجَر ، وإذا قلت : أدخلَ الحَجَرَ فاه ، كان المعنى : أدخلَ الحجرُ في فيه وليس في الكلام قلب (٣) فلما رأى سيبويه قد ادعى القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب .

وذلك لاحجة فيه لأن سيبويه حمله على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري لأن قولك : أدخلت فاه الحَجَرَ ؛ إذا لم يكن مقلوبا كان الحجر مفعولاً مُسرّحا لفظا وتقديراً والفم مسرّح في اللفظ مقيّد في التقدير لأنّ المعنى أدخلَ الحجرُ في فيه ،فلا يجوز اذا لم يرد القلب / الا اقامة الحجر الذي[١١٢و] هو مسرّح في اللفظ والتقدير لأ نّه قد تقدّم انّ المسرّح لفظاً وتقديراً أولى من المسرّح لفظاً لاتقديراً ، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر مفعول أدخل فوه الحجَر . علم أنّ المسألة مقلوبة وأنّ الأصل : أدخلت فاه الحَجَر ، تريد : في الحجَر ، حتى يكون الذي أقيم المسرّح لفظا وتقديرا وبقي المقيد . فهذا هو الذي قاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب . واما اعطِي وأمثاله فلم يحوج إلى ادعاء القلب فيه شيء

---

(١) هذا أحد قولي الزجاجي ونسبه لسيبويه . الجمل ٩٠ ، الكتاب ١٩/١ .
(٢) ج : بأن (٣) الكتاب ٩٢/١ .

باب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ماقدمناه من القوانين في الباب الأول . فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه الا ماذكره من مسألة . أعطِيَ المُعطَى فأنّه لم يوفّها حقّها من الوجوه الجارية (١) فيها ، فينبغي لذلك أن تُبيّن بأكثر مما ذكره .

فممّا يُسهّل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم انّ أُعطِيَ تحتاج إلى مفعولين : أحدهما مرفوع والآخر منصوب . وكذلك المُعطى لأنّ اسم المفعول يجرى مجرى الفعل الذي أخِذَ منه إذا بُني للمفعول فيجرى المُعطَى لذلك مجرى أُعطِيَ ويجوز حذف منصوب أُعطِيَ والمُعطَى اختصاراً واقتصاراً. وأن تعلم أنّ الألف واللام اذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى الذي والتي فلا بدّ من ضميرٍ يعود عليها ولايجوز الفصل بين مادخلت عليه وبين معموله لأنّها من قبيل الموصولات ، ولايجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، فعلى هذا اذا قلت : أُعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثين ، فأنّ أُعطِي يحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، والمعطى كذلك.
وفي المسألة أربعة أسماء وهي : المعطى والضمير الذي فيه والديناران والثلاثون .
ولايخلو من ان يُسرَّح المُعطى والضمير الذي فيه أو يقيّد او يسرّح أحدُهما ويقيّد الآخر .

فأن سُرِحَا فلا يخلو من أن يقام لأُعطِيَ والمُعطَى الأول من المفعولين أو الثاني ، أو يقام الأول للأول والثاني «للثاني»(٢) أو بالعكس .
فأن أقمتَ الأول لهما قلت : أُعطِيَ المُعَطى دينارين ثلاثين ديناراً ، فيكون المُعطى مرفوع أُعطِيَ والضمير الذي فيه مرفوع المُعطى والديناران منصوب المعطى والثلاثين منصوب أُعطِيَ ، ولايجوز أن تجعل الدينارين منصوب

(١) ر : الجائزة .
(٢) سقطت «الثاني» من النسخ .

أُعطيَ والثلاثين منصوب المُعطى لأنّك لو فعلت ذلك لفصلت بين المُعطى ومعموله وهو الثلاثون بالدينارين وهو معمول أُعطي وقد تقدّم أنّه لايجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي .

وإن أقمت لهما الثاني قلت : أعطيَ المُعطى «ديناران» ثلاثون دينارا ، فتجعل المُعطى منصوب أعطي والضمير منصوب المُعطى والديناران مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أعطي ،ولايجوز أن تجعل الديناران مرفوع/ أعطي [١٢ظ] والثلاثون مرفوع المُعطى ، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدّم .

فأن اقمتَ الأول للأول والثاني للثاني قلت : اعطَى المُعطَى ديناران ثلاثين ديناراً، فتجعل المُعطى مرفوع أعطي والضمير منصوب المُعطى والديناران مرفوع المُعطَى والثلاثون منصوبَ أُعطيَ .

وإن أقمتَ الأول للثاني والثاني للأول قلتَ : أُعطيَ المُعطَى دينارين ثلاثون ديناراً فتجعل المُعطى منصوب أُعطيَ والضمير المستتر في المُعطى مرفوع أُعطيَ والديناران منصوب المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطي ، والمُعطى في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين .

وإن قيّدته (١) قلت : أُعطيَ بالمُعطَى به ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الديناران مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطي . ولايجوز أن تجعل الدينارين مرفوع أُعطي والثلاثين مرفوع المُعطَى لما يؤدى ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ويكون منصوب المُعطَى وأُعطيَ محذوفاً حذف اقتصار ، أو الباء باء السبب كأنك قلت : أُعطيَ ثلاثون دينارا مَنْ شاءَ اللهُ من الناسِ بسبب المُعطَى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناسِ . فأُعطي بسبب المعطى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئا .

ولايجوز في هذه المسألة الا رفع الدينارين والثلاثين لما تقدّم من أنّه اذا أجتمع سريح ومقيّد لم يُقَم الاّ السَريح وترك المقيد ، الا أن يُجعل في المُعطَى ضميرا

(١) ر : قدرته ، وهو تحريف .

آخر يعود على الالف واللام ، فأنك ان فعلت ذلك قلت : أُعطِيَ بالمُعطى به دينارين ثلاثون دينارا ، فتقيم لأُعطى الثلاثين لأنّه سريح والمعطى مقيّد بالباء وتجعل مرفوع المعطى ضميرا مستترا وتجعل منصوبه الدينارين .
هذا ان أقمت الاول ،فان أقمت الثاني لأنه سريح قلت : أعطى بالمعطاهُ ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الضمير منصوب المعطى والديناران مرفوع المعطى ويكون التقدير اذا جعلت في المعطى ضميراً آخر : أعطِيَ ثلاثون دينارا من شاءَ اللهُ من الناس بسبب المعطَيَ هو دينارين بسبب نفسه لابسبب غيره .

فيكون في هذه المسألة قد أخذ بسببه ثلاثون وأخذ هو بسبب نفسه دينارين. فأن قيّدتَ المعطى وسرّحت الضمير قلت : أعطِيَ بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً ، فتجعل الضمير مرفوع المعطى والدينارين منصوبه والثلاثون مرفوع أعطي ويكون منصوب أعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطي ثلاثونَ ديناراً مَنْ شاءَ اللهُ من الناسِ بسبب المعطى هو دينارينِ .
وإن أقمتَ الثاني للمُعطَى قلت : أعطِي بالمعطاه ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الضمير منصوب منصوب المعطى والديناران مرفوعه والثلاثون مرفوع أعطي ، ولا يجوز في الثلاثين إلاّ الرفع لأنّهسريح وليس لأُعطِيَ غيره الاّ قولك بالمعطى ، وهو مقيد،والتقدير/أيضاً : أُعطِيَ ثلاثون [١٣و] درهماً مَن شاءَ اللهُ من الناسِ المعطاه ديناران ولا يكون المعطى في هذه المسألة قد أخذَ دينارين وأخذَ بسببه ثلاثون دينارا . فأن قيدتَ الضمير وسرّحت المعطى قلت:أُعطيَ المُعطَى به ديناران ثلاثين دينارا،فتجعل المعطى مرفوع أعطى والديناران مرفوع المعطى والثلاثون منصوب أُعطِيَ ويكون منصوب المُعطى محذوفاً ويكون التقدير : أُعطى ثلاثين ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَن شاءَ اللهُ من الناسِ .
وان أقمتَ لأعطِيَ الثاني قلت : أُعطِيَ المُعطى به ديناران ثلاثونَ دينارا ، فتجعل المُعطَى منصوب أعطي والديناران مرفوع المُعطَى والثلاثون مرفوع

عطِيَ ويكون منصوب المُعطَى محذوفاً ويكون التقدير : عطِيَ ثلاثونَ دينارًا المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناس ، ويكون المُعطَى قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين دينارا وأُخذ بسببه ديناران وليس للمعُطَى مايُقام له إلاّ الديناران ، لأنّه سريح والضمير مقيّد ، الا ان يجعل في المُعطَي ضميرٌ آخرُ ، فأنّك اذ ذاك إن أقمتَهُ قلتَ : أُعطِيَ المُعطى به دينارين ثلاثينَ ديناراً ، فتجعل المعطى مرفوع أُعطِيَ والضمير الذى فيه مرفوعه والدينارين منصوب المُعطى والثلاثين منصوب أُعطِيَ . وان أقمت للمُعطى الدينارين قلت : أُعطي المعطاهُ به ديناران ثلاثين دينارا ، ويكون المُعطى في هذه المسألة قد أخذ الاثنين والثلاثين دينارا .

باب اسم الفاعل

العمل أصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف ، فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله .

واسم الفاعل من جنس الاسماء فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

فمنهم من ذهب إلى أنّ سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، لأنّ ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه (١).

ومنهم من ذهب إلى أنّ سبب ذلك أنّه في معنى معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضى وهو مذهب الكسائي.

ومنهم من ذهب إلى أنّ سبب ذلك أنّه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لايعمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى (٢).

فأما الكسائي فيستدل على (إعمال)(٣) اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى ماحكاه عن العرب من قولهم : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسوَيرٌ فرسخاً ، ويقول الله تبارك وتعالى : وكلبُهم باسِطٌ ذراعيه بالوَصيدِ(٤). وهذا كله لاحجة فيه.

أما هذا مارّ بزيد أمسِ فسُويرٌ فرسخاً، فأنما عمل في المجرور والظرف ، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الافعال بخلاف المفعول به ، مثل قول الشاعر : / أنا ابــنُ ماويّةَ اذ جَدّ النَّقُر . (٢٥) [١١٣ظ] العامل في «اذ» ما في ابن ماويّة من رائحة الفعل، كأنه قال : أنا المشهور اذْ جَدّ النَّقْرُ . فاذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالاحرى والاولى أن يعمل فيهما مافيه من معنى الفعل ولفظه .

---

(١) قال بهذا المبرد في المقتضب ١١٩/٢ .

(٢) هذا المذهب والذي قبله يرجعان في حقيقتهما إلى مذهب واحد هو مذهب سيبويه ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٣) سقطت من ج ، ر .

(٤) الكهف : ١٨ .

وأما قوله تعالى : وكلبُهم باسطٌ ذراعيْه بالوَصيد ، فعلى حكاية الحال الماضية ، ألا ترى أنّ الواو في : وكلبُهم ، واو الحال تقديره : وكلبُهم يبسط (١). فبطل حال المذهب .

وأما من قال إنّ السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول(٢)والأمثلة ، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله .

فأن قال : أُجرِيَ اسم المفعول مجرى اسم الفاعل ، والامثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قيل له : فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحدا كان اولى من هذا التكلف ، وقد وجدنا ذلك هو السبب .

والثالث وهو الذى ذهب اليه صاحب الكتاب(٣)وذلك أنّه عمل لأنّه في معنى فعل قد أشبه الاسماء . فأذا كان فيه الالف واللام عمل عمل فعله قولا واحدا كان ماضياً او بمعنى الحال والاقبال(٤)، وذلك أنّ الالفِ واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول الا بالجمل .

فأذا قلت : هذا الضاربُ زيداً ، فهو في موضع اليَضرِبُ . والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الاصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر :

ماأنتَ بالحكمِ الترضى حكومته ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدلِ (١٦)

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضىّ ، فأن كان بمعنى المضيّ فأما أن يكون متعدّيا إلى واحد أو إلى أزيد من واحد . فأن كان متعدياً إلى واحد فحذف التنوين والاضافة بالاجماع ، إلاّ الكسائي . وقد تقدّم بطلان مذهبه .

(١) هذا التوجيه في الطبرسي ١٣٠/١٥ ، الكشاف ٤٧٥/٢ .
(٢) قال المبرد : واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يفعل . المقتضب ١١٩/٢ .
(٣) الكتاب ٨٢/١ ، ٨٧ .
(٤) ر : الاستقبال .

وإن كان متعدّياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالأضافة بالإجماع إلاّ الكسائي ، فأنّه يثبت التنوين وينصب . وأما الثاني فاختلف فيه أهل البصرة ، فمنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بفعل مضمرٍ يدلّ عليه اسم الفاعل ، فأذا قلت : هذا مُعطِي زيدٍ درهماً أمسِ ، فعلى تقدير : أعطاهُ درهماً .

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب باسم الفاعل نفسه . وهو الصحيح . ألا ترى أنّه لايسوغ إضمار في باب ظننت . ألا ترى أنّك إذا قلت : هذا ظانُّ زيدٍ قائماً أمسِ : لايتُصوّر أن يكون قائماً محمولاً على فعل مضمر ، لأن ظاناً يطلب اسمين مما لايخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار .

فالاقتصار لايجوز في هذا الباب ، والاختصار بمنزلة الثابت ، فصحّ إعماله في الثاني بمعنى المضي . وانما عمل لأنّه اشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنّه طالب لاسم بعده وفيه مايقوم مقام التنوين/ وهو المضاف اليه .[١١٤و]

* * *

واسم الفاعل لايخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لايكون ، فأن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً جمع سلامة لانّ جمع التكسير يجرى مجرى المفرد في جميع أحواله.

فأن كان مفردا فلا يخلو أن يكون في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى مافيه الالف واللام أو لايكون . فأن كان في معموله الالف واللام أو كان مضافاً إلى مافيه الألف واللام جاز فيه وجهان الخفض والنصب . مثال ذلك: جاءني الضاربُ الرجلِ ،ورأيتُ الضاربَ غلامَ الرجلِ .

فأن لم يكن في معموله الألف واللام ولا كان مضافاً لما فيه الالف واللام لم يجز إلاّ النصب ، مثاله : جاءني الضاربُ زيداً .

فأن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها،

فأن أثبتها فالنصب ليس الا ، مثاله : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربونَ زيداً .

فأن حذفتها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للاضافة ، فأن حذفتها للطول فالنصب ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيداً وهولاءِ الضاربو زيداً.

فأن حذفتها للأضافة فالخفض ليس الاّ ، مثال ذلك : هذانِ الضاربا زيدٍ وهؤلاء الضاربو زيدٍ

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضيّ . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان : حذف التنوين والنون والأضافة . مثال ذلك قوله : هذا ضاربُ زيدٍ ، وهذان ضاربا زيدٍ ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ . واثباتهما والنصب ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وهذانِ ضاربانِ زيداً وهؤلاء ضاربونَ زيداً .

وان كان بمعنى المضى فلا يجوز الاّ حذف التنوين والنون والأضافة ، خلافاً للكسائي فأنّه يجيز ذلك ، وقد تقدم بطلان مذهبه .

* * *

واعلم أنّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو أستفهام أو يقع خبراً لذي خبر ، ومثاله : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، أوصلة لموصول ، مثاله : هذا الضاربُ زيداً . أو صفة لموصوف مثاله : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً . أو حالاً لذي حال ، مثاله : جاء زيدٌ ضارباً عمراً . أو يقع مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتها أو مفعولا ثالثاً لأعلمتُ وأخواتها ، مثال ذلك قولك : ظننتُ زيداً ضارباً عمراً وأعلمتُ بكراً عمراً ضارباً زيداً .

وإنّما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذُكر لأنّه اذا اعتمد على شيء مما ذكرنا قوي فيه جانب الفعلية ، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فأنّه يعمله وان لم يعتمد(١) لأنّه في معنى فعل قد أشبهه . فيجيز : ضاربٌ زيدٌ عمراً ، على أن يكون

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك ، شرح التسهيل ٥٤و،التوضيح ٤٤/١

ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ودانيةٌ عليهم ظِلالُها(١). في قراءة من/قرأ برفع دانية(٢) فجعل دانية مبتدأ وعليهم[١١٤ظ] متعلقاً بدانية ، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية .

وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره : ظِلالُها دانيةٌ عليهم .

* * *

واعلم انّ اسم الفاعلَ اذا صُغّر لايعمل (٣) ، لأنّ التصغير من خواص الأسماء ، فلما دخله خاصة (من خواص الأسماء)(٤) بعد شبهه الفعلَ فضعف عن العمل ، خلافاً لأهل الكوفة فأنّهم يجيزون ذلك .

* * *

واذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده . فأن كانت الصفة بعد العمل عمل لأنّه لم يوصف الاّ بعدما أعمل ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ . فأن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم .

* * *

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك : هذا زيداً ضاربٌ ، ألاّ اذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف ، فأنّه لايجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، لايجوز أن تقول هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ ، لئلا يؤدي الى تقديم الصفه على الموصوف لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل. وكذلك تقول : هذا الضاربُ زيداً ، لايتقدّم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله تبارك وتعالى : وكانوا فيه من الزاهدين(٥) . فأنّ «فيه» متعلقة بعامل

---

(١) الانسان : ١٤ .

(٢) هذه القراءة ذكرها الزمخشري في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ولم يبينا من بها .

(٣) ج : لم .

(٤) سقط مابين القوسين من ر .

(٥) يوسف : ٢٠ وانظر الشاهد ٩١ وما حوله من تعليقات .

مضمر تقديره : أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه(من)(١)الزاهدين ، ثم حذف زاهدين لدلالة من الزاهدين عليه ، وهذا أولى ، لأنّه حذف مادلّ عليه دلالة .

ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنّ العرب قد تتسع فيهما مالا تتسع في غيرهما، لكن مهما أمكن إبقاؤهما على ما استقرّ فيهما من منع التقديم كان اولى . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

٣٨٩ تقول وصكّت وجهَها بيمينِها أبعلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقاعِسُ(٢)

اما على اضمار أعني بالرحى أو على إضمار متقاعسٌ بالرَّحى ثم حذف متقاعس لدلالة المتقاعس كما تقدم .

* * *

وإذا أتبعْتَ معمولَ اسم الفاعلِ فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً . فأن كان منصوباً فتتبعه على اللفظ ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وهذا ضاربٌ زيداً نفسهُ ، وهذا ضاربٌ زيداً أخاهُ ، وهذا ضاربٌ زيداً العاقِلَ .

وان كان مخفوضاً فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطفاً أو بدلا . فأن كان نعتاً أو تأكيداً فمنهم من قال : نُتبِعه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نُتبعه على اللفظ والموضع ، الاّ اذا كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ ولم يكن فيه الألف واللام فأنّك تتبعه على اللفظ .

وإن كان التابع عطفاً أو بدلا فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لايكون. فأن كانت فيه الألف واللام / فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى[١١٥و] أو مجموعاً جمع سلامة ، لأنّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كما تقدّم. فأن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض . النصب على الموضع

(١) سقطت (من) ج ، ر .

(٢) لمذلول بن كعب العنبري ، ونسب للمحلم السعدى . والرواية : صدرها ، وهو من فعل النساء ، المتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . الكامل ٣٩/١ ، اللامات ٤٢ ، شرح الحماسة المرزوقي ٦٩٦ ، المنصف ١٣٠/١ ، الخصائص ٢٤٥/١ ، شرح الحماسة التبريزى ٢٢٨/٢ .

والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيدٍ وعمراً ، وعمروٍ ، وهذان الضاربا زيدٍ وأخيكَ ، وأخاكَ .

فأن كان مفردا فلا يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام أو يكون مضافاً لما فيه الألف واللام أو مضافاً الى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو لا يكون .

فأن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض . فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذا الضاربُ الرجلِ والغلامِ ، والغلامَ ، وغلامِ الرجلِ ، وغلامَ الرجلِ . وهذا ضاربُ الرجلِ والغلامِ والغلامَ (١) ، وغلامِ المرأةِ وغلامَ المرأةِ .

فأن كان مضافاً الى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد فسيبويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضافِ إلى مافيه الألف واللام فيجيز النصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وأما المبرّد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضافِ الى ما فيه الألف واللام فلا يجيز الا النصب على الموضع . (٢)

والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روى من قول الشاعر :

٣٩٠ الواهبُ المئةِ الهِجانَ وعبدِهَا عُوذاً تُزجّى بَيْنَها أطفالُها (٣)

بنصب وعبدها وخفضه . (٤)

فان لم يكن في التابع الألف واللام ولا كان مضافاً الى ما فيه الألف واللام ولا إلى ضمير ما فيه الألف واللام فالنصب نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلِ وأخاكَ ،

---

(١) هذا المثال غير متفق مع السياق لأن الحديث عن اسم الفاعل المحلى بأل .

(٢) الكتاب ٩٤/١ ،والمبرد يجيز الخفض على تقدير اعادة المضاف وخلافه مع سيبويه إنما هو في اجازة : هذا الضارب الرجل وزيد، بجر زيد فالمبرد لا يجيزه وسيبويه يجيزه. المقتضب ١٦٣/٣.

(٣) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معديكرب . الهجان : البيض ، وهي أعز الابل . عوذ جمع عائذ وهي التي وضعت حديثا فيعوذ بها ولدها . الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب ١٦٣/٤ ، الأصول ٨٨/١ ، الخزانة ١٨١/٢ ، الديوان ٢٩ .

(٤) أجاز المبرد الخفض في (عبد) بتقدير إعادة المضاف (الواهب) لابالعطف على الموضع . المقتضب ١٦٤/٤.

وهذا الضاربُ الرجلِ وزيداً ، فأما قول الشاعر :

أبا أبنُ التارك البَكريَّ بشرٍ   عليهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقوعا (١٩٦)

بخفض بشر ، فبشر عطف بيان وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع أحواله وليس بِشرٌ بدلا .

فأن لم يكـــن في اسم الفاعل الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المُضى . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وذلك مثل قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً وعمروٌ . وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاكَ وأخيكَ .

وإن كان بمعنى المضيّ فالخفض ليس الاّ ، وذلك نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ أخيكَ وكذلكَ وأخيكَ . وقد يجوز النصب بأضمار فعل .

واذا اتّصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف .

فمنهم من ذهب الى أنّه في موضع خفض أبداً . الاّ أن يكون قد اتصل باسم الفاعل مفرداً أو مكسّرا أو فيه الألف واللام ، فأنّه عنده في موضع نصب .

ومنهم من ذهب الى أنّه في موضع نصب أبداً الا أن يكون اسم الفاعل بمعنى/[١١٥ظ] المضيّ وليس فيه ألف ولام .

ومنهم من ذهب إلى أنّه في موضع خفضٍ ان لم يكن في اسم الفاعل الف ولام (١).وفي موضع نصب ان كان في اسم الفاعل الألف واللام أو مكسّراً(٢) أو مفرداً .

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفضٍ اذا كان الفاعل مثني أو مجموعاً جمع سلامة ، فيكون في موضع نصب مع تقدير حُذف النون للطول ، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للاضافة ، وهذا أسدُّ المذاهب لاجراء الضمير مجرى الظاهر .

---

(١) ر : الألف واللام .
(٢) ر : وكان مكسرا .

فأما من ذهب الى أنّه ابدا في موضع خفض الا ً في موضع الضاربكَ ، فأنّه يقول : حذف النون للأضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل على الأقوى .

والجواب : انّه يجوز ماذكر على الأول ولا مانع يمنع من أنّ النون محذوفة للطول وان كان ذلك أقل من حذفها للأضافة .

وأما من يجعله في موضع نصب الا ان يكون اسم الفاعل بمعنى المضي وبغير الف ولام فحجتّه أن النون لو كانت محذوفة للطول لثبتت في بعض المواضع مع الضمير ، فثبت أنّها محذوفة للطافة الضمير ، أعني أنّه شديد الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك .

وذلك باطل ، لأنّ حذف النون للأضافة والطول قد ثبت ولم يثبت حذفها للطافّة الضمير . والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل فلذلك رفضت العرب الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون (١).

ولا يجوز اثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلاّ ضرورة. كقول الشاعر :

٣٩١ وما أدري وظَنّي كلّ ظَنٍ   أمسلمُني إلى قومي شَراحِ(٢)

وقولـه :

---

(١) انظر هذا التعليل في معاني القرآن ٢/٤٨٦ .

(٢) نسب ليزيد بن مخزم الحارثي . شراح : مرخم شراحيل في غير نداء . وروى في المحتسب : شراحى ، بالياء . واتصال النون باسم الفاعل ضرورة عند الفراء وشاذ عند ابن جنى ، ورواه العيني. أيسلمني بنو البده اللقاح . ولا شاهد فيه . والبده اللقاح : السيد الذي لم يدل . معاني القرآن٢/٤٨٦ ؛المحتسب ٢/٢٢٠ ،البحر المحيط ٧/٣٦١، المغنى ٣٨٠ ، العيني ١/٣٨٥ شواهد المغنى ٢٦١ الدرر ١/٤٣ .

٣٩٢ ألا فتًى من سَراةِ الناسِ يَحملُني وليس حاملُني إلاابنُ حمالِ(١)

وكان الأصل أن يقول : وليسَ حاملي ، ومُسلمي . وكذلك قوله :

٣٩٣ وليس بمُعييني وفي الناس ممتعٌ رفيقٌ اذا أعيَى رفيقٌ وممتعُ(٢)

وكذلك قوله :

٣٩٤ هم القائلونَ الخيرَ والآمرو نهُ اذا ما خَشُوا من مُحدَثِ الأمرِ مُعظما(٣)

وكذلك قول الآخر :

٣٩٥ ولم يرتفقْ والناسُ مُحتضرونَه جميعاً وأيدي المُعتَفينَ رواهقُهْ(٤)

فنّون ضرورة .

---

(١) نسبه المبرد لابي المحلم السعدى في مدح طلحة بن حبيب الذبياني .
وروايته : بني ذبيان . قال : وانشد بعضهم : وليس حاملني الا ابن حمال
وهذا لا يجوز في الكلام لأنه اذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، الكامل ٣٦٣/١ ،
شرح السيرافي ٦٤/٢ (التيمورية) ، الأنصاف ٧٥ ، البيان للأنبارى ٣٠٥/٢ ، الخزانة
١٨٥/٢.

(٢) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة ولم اجد من أورده أو استشهد به .

(٣) لم أعثر له على نسبه وقيل مصنوع ورده المبرد ومنعه حتى في الضرورة . المعظم : الأمر الذي يعظم دفعه . ورواية الفراء : والفاعلونه . الكتاب ٩٦/١، معاني القرآن ٣٨٦/٢ ، الكامل ٣٦٤/١ ، المفصل ٨٥ ، ابن يعيش ١٢٥/٢ ، الخزانة ١٨٧/٢ ، شواهد الكشاف ٥٣٨.

(٤) لم اعثر له على نسبه وأنكره المبرد والبغدادى . يرتفق : يتكيء على مرفقه . المعتفون السائلون . رواهق جمع راهقة من الرهق وهو التعب . يريد أن طالبي معروفه غشوه فجلس لهم جلوس متصرف متبذل ليس مشغولا عنهم . الكتاب ٩٦/١ ، الكامل ٣٦٤/١،شرح السيافي ٢٠٦/١ ، ابن يعيش ١٥/٢ ، الخزانة ١٨٨/٢ .

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِلٌ وفَعِيلٌ . فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وان لم تكن أسماء فاعلين . والدليل على أنّها ليست بأسماء فاعلين أنّها للمبالغة . وفعل المبالغة والتكثير أبدا على وزن فَعَّل بتضعيف العين واسم الفاعل من فَعَّل مُفَعِّل . فهذه الأمثلة اذن وقعت موقع مُفَعِّل . ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل ، أعنى لأنّها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها . ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنّها ليست بجارية على الفعل / عند من يرى أنّ اسم الفاعل انّما عمل [١١٦و] لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه .وقد تبين فيما تقدّم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال .

وهذه الامثلة تنقسم قسمين : قسم اتفق النحويون على أنّه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف .

فالقسم الذي لاخلاف في اعماله : فَعُولٌ ، ومنه قول الشاعر :

٣٩٦ ضروبٌ بنَصلِ السَّيفِ سُوقَ سمانِها اذا عدموا زاداً فانّكَ عاقِرُ(١)

وقولـه :

٣٩٧ هجومٌ عليها نَفسَهُ غيرأنّه متى يُرمَ في عينيهِ بالشَّبحِ يَنْهَضِ(٢)

وفَعّال ، ومنه قولهم : أمّا العَسلَ فأنتَ شَرّابٌ . وقال الشاعر :

٣٩٨ أخا الحرب لبّاساً اليها جِلالَها وليسَ بولّاجِ الخوالِفِ أعقَلا(٣)

(١) لأبي طالب في رثاء أبي أمية بن المغيرة المخزومي ، الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الاشتقاق ١٥٠ ، الأصول ٧٨/١ ، ابن الشجرى ١٠٦/٢ ، المفصل ٢٢٦ ، ابن يعيش ٦٩/٦ ، الخزانة ١٧٥/٢ . الديوان ٧٩ .

(٢) لذى الرمة في وصف ظليم . والضمير في (عليها) يعود على بيضاته . الكتاب ٥٦/١ ، اللسان هجم ، الخزانة ٤٥١/٣ ، الديوان ٣٢٤ .

(٣) للقلاخ بن حزن المنقرى . الجلال : جمع جل وهو مايغطى به جسم الفرس وغيره ، وأراد به هنا لأمة الحرب . الخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت ، ويقال شقة في أسفل مؤخر البيت . الأعقل : الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفاً . الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٣/٢ شرح مشكلات الحماسة ٣٣ ، المفصل ٢٦٦ ، العيني ٥٣٥/٣ ، التصريح ٦٨/٢ .

فنصب جِلالَهَا بلبَّاس .
ومِفْعال ،ومنه قولهم : انّه لمِنحارٌ بوائكَها (١).

فهذه الامثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين . وأما أهل الكوفة فيزعمون أن مابعد الأمثلة الخمسة منصوب بأضمار فعل يدل عليه المثال(٢)، فاذا قلت : هذا ضروبٌ زيداً ، فتقديره عندهم : ضروبٌ يَضرِبُ زيداً . ولذلك لايجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة ، لانّ الفعل انّما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فأذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له مايدلّ عليه .

وهذا مذهب فاسد ، لأنّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع ، وأيضاً فأنّ ما انكروه من تقديم المفعول قد سُمع ، ومنه قوله :

٣٩٩ بكيتُ أخا لأْواء يُحمَدُ يومُهُ كريمٌ رؤوسَ الدارعينَ ضروبُ(٣)

فقدّم رؤوس الدارعين على ضروب تقديره : ضروبٌ رؤوسَ الدارعين . فدلّ ذلك على أنّه منتصب بنفس المثال .

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٤)فَعِلٌ وفَعيلٌ . فمذهب سيبويه اعمالها ومذهب المبّرد أنّه لايجوز ذلك(٥) .

استدلّ المبرّد على منع اعمالها بأنّ فعيلاً اسم فاعل من فَعُلَ وفَعُلَ لايتعدّى، فكذلك ما اشتُقّ منه . وكذلك فَعِلٌ اسم فاعل من فَعِلَ الذي لايتعدّى فهو اذن كفعله لايتعدّى .

وهذا الذي ذهب اليه من الاحتجاج فاسد . اذ الكلام لم يقع إلاّ في فَعِل وفَعيل الواقعين موقع مُفعل . فأن قال : فما الدليل على أنّ العرب قد أوقعتهما موقع مُفعل ؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلُّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره.

---

(١) بوائك جمع بائكة وهي السمينة . والفعل : باك : وانظر الكتاب ٥٨/١ .
(٢) مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، التصريح ٦٨/٢ .
(٣) نسبة ابن يعيش لابي طالب وليس في ديوانه . اللأواء : الشدة والجهد . شرح السيرافي ٤٤٥/١ ، المفصل ٢٨٧ ، ابن يعيش ٧١/٦ .
(٤) قوله : وأهل الكوفة ، لاوجه له فالخلاف بين أهل البصرة فقط .
(٥) الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الأصول ١٩/١

فالجواب : انّ سيبويه لم يقل ذلك الاّ بعد ورود السماع بأعمالها . فمن الدليل على اعمال فَعيل قوله :

٤٠٠حتى شآها كليلٌ موهناً عملٌ باتَتْ طراباً وباتَ الليلَ لم ينَمِ (١)

فَمَوْهِنٌ منصوب بكليل . ومن الدليل على اعمال فعل قوله :

٤٠١حَذِرٌ أموراً لاتَضيرُ وآمِنٌ ماليس مُنجيَهُ منَ الأقدارِ(٢)

فأعمل حَذراً في أمور . وكذلك قوله :

٤٠٢أو مِسحلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ بسَراتهِ نَدَبٌ لهُ وكلومُ(٣)

فأعمل شَنجاً في عضادة .

واعمالها عند سيبويه ومن أخذ / بمذهبه قليل . وهو في فعلٍ أقلّ منه في فعيلٍ بكثير . [١١٦ظ]

وأما المبرد فلم ير أنّ في هذا الذي استدل به سيبويه دليلا . أما قوله :

حذِرٌ أموراً لاتضيرُ وآمِنٌ ....

فزعم المازني أنّما خبره أبو يحيي اللاحقي أنّه سأله سيبويه هل يحفظ بيتاً في اِعمال فَعل فوضع له هذا البيت . قال : فالبيت مصنوع .

(١) لساعدة بن جويه الهذلي يصف بقرا وحشيا ، شآها : شاقها ، وقيل : ساقها وازعجها كليل كليل : ضعيف ، وأراد به برقاً ضعيفاً لكثرة مابرق طوال الليل . الموهن : آخر الليل طرابا : مسرعة . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الخزانة ٤٥٠/٣ ، ديوان الهذليين ١٩٨/٣ .

(٢) قيل هذا الشاهد مصنوع . وفي ج ، ر : حذراً،وما أثبتناه ورد في نسخة بحاشية ج وهو الرواية . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٧/٢ ، ابن الشجرى ١٠٧/٢ ، العيني ٥٤٣/٣ الخزانة ٤٥٦/٣ .

(٣) للبيد بن ربيعة . ورواية الديوان : بسراتّها ندب له .
المسحل : الحمار الوحشي . شنج : مبالغة من شانج والفعل شنج بمعنى لزم أو قبض . العضادة الناحية ، وأراد هنا قوائم الأتان . السمحج : الطويلة . السراة : اعلى الظهر ووسطه الندب : آثار الجروح . واحدتّها ندبة . الكتاب ٥٧/١ ، اللسان : عضد الخزانة ٤٦٥/٢ الديوان ١٢٥ .

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لايُلتفت إليه لأنّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنّ اللاحقيّ هو الذي أنشده ، وسيبويه رحمه الله أحفظُ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة ، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب .

وأما قوله :

أو مِسحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمحَجٍ ... ... (٤٠٢)

فعِضادة عنده (١) منصوب على الظرفية كأنّه قال : في عِضادةِ سَمحج ، والظروف لايُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلةِ اذ قد تعمل فيها روائحُ الأفعالِ ، وأما الذي ينكر أعمالها فيه المفعول به .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد . لأنّ العضادة اسم للقوائم ، والأسماء ماعدا اسم الزمان والمكان لاتجعل ظروفاً تقاس . وأيضاً فأنّ المعنى يفسد . لأنّه يكون اذ ذاك قد شبه فرسه في الجري(٢) بحمارٍ منقبض في قوائم أتان ، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري ، فثبت أنّ شَنِجاً هذا بمعنى مُشنِج ، كأنّه قال : مُشنِج عِضادةَ سَمحجٍ . فيكون اذ ذاك قد شبّه فرسه بحمارٍ يطارد أتاناً فهو يعضُّها وهي تعضّه .

ومما يدلّ على اعمال فَعِل قول زيد الخيل :

٤٠٣ أتاني أنّهم مَزِقونَ عِرضي جِحاشُ الكِرمِلَينَ لها فَديدُ(٤)

فعرضي منصوب بمَزِقينَ ولا يسوغ فيه غير ذلك .

وأما كليلٌ مَوْهِناً ، فموهناً عنده منصوب على الظرف بكليل ، قال : ومما يدلُّ على ذلك أنّه من كلَّ وكَلَّ لايتعدّى فكذلك ما أُخِذَ منه .

---

(١) أى عند المبرد .

(٢) ج : بالجرى .

(٣) قوله : فرسه ، سهو فالبيت في وصف ناقته .

(٤) مزقون : جمع مزق مبالغة في مازق . الكرملين : اسم ماء جبل طيء الفديد : الصياح والتصويت يريد أن هؤلاء الذين يتنقصون منه لا يعبأ بهم و لا يكترث لهم . حاشية الكتاب ١/٥٨ المقتضب ٢/١١٦ ، التوضيح ٢/٤٥ ، العيني ٣/٥٤٥ ، التصريح ٢/٦٨ ، الخزانة ٣/٤٥٦ .

وهذا الذي ذكره فاسد ؛ لأنّه قد قدّمنا أنّ كليلاً – على مذهب سيبويه – إنّما يكون من كَلَّل .

فإن قيل : فلعلّه كما ذكر أبو العباس من أنّ مَوْهناً منصوب على الظرف ، كأنّه قال : كليلٌ موهناً ، أي ضعيف في موهن .

فالجواب : إنّه إن حُمِلَ على ما ذهب اليه المبرد تناقض مع قوله : وبات الليلَ لم يَنَمِ ألا ترى أنّه اذا ضعف مَوْهناً وكان عَمِلا في وقت آخر فأنّه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام . وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عَمِلٌ بمعنى تَعِبَ كما ذهب اليه بعض الناس كان متناقضاً لأنّه اذا كان ضعيفاً تَعِبا في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله : وباتَ الليلَ لم يَنَمِ ، فثبت أنّ كليلا بمعنى مُكَلِّ موهنا لكثرة خفقه فيه كما يُقال : أتعبتَ نهارَكَ بكثرة عملك فيه .

فأن قيل : فلأيّ شيء جعله مكلّلا موهناً . وإنما هو مكلّلٌ الليلَ بدليل قوله : وباتَ الليلَ لم ينم؟ فالجواب/إنّه اوقع موهناً موقع مواهن الليل كلّها ،[١١٧و] فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر نحو قوله :

٤٠٤ كلوا في بَعضِ بطنِكم تعفُّوا ... ... البيت (١)

أي في بعض بطونكم . فثبت أذن أنّ فَعِلاً وفَعيلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلا.

* * *

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والأضافة والفصل ، وأنّ الأضافة غير محضة ، وسائر أحكام أسماء الفاعلينَ إلاّ ما ذكره ابن خروف من أنّ هذه الامثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي ،واستدلّ على ذلك بأنّها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلا على ذلك قوله :

(١) عجزه : وإن زمانكم زمن خميص .
وهو من أبيات الكتاب الخمسين . ورواية الفراء والمبرد : نعف بطنكم تعيشوا .
والفراء يراه جائزا في الاختيار وبه وردت بعض الآيات ووافقه ابن جني .
الكتاب ١٠٨/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المقتضب ١٧٢/٢ ، الأصول ٢٤٥/١ ، المحتسب ٨٧/٢ ، ابن الشجرى ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٤٣ ، الخصص ٣١/١ . المفصل ٣١٣ .

بَكَيتُ أخا اللأواء (١)يُحمَدُ يَومُهُ ... ...البيت (٣٩٩)
ألا ترى أنّه يندب ميّتاً ، فدلّ ذلك على أنّه يريد بضروب معنى الماضي .
وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدّم ذلك
في قوله تعالى : وكلبُهم باسطٌ ذِراعَيه بالوَصِيد (٢) .

(١) الرواية : لأرواء ، وبها رواه قبل قليل .
(٢) الكهف . ١٨ .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي(١) كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنّها إنّما شُبّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدّي فعملت عمله .

ووجه الشبه بينهما أنّها صفة كما أنّ اسم الفاعل كذلك .وأنّها متحملة للضمير كما أنّ اسم الفاعل متحمّل ضميراً،وأنّها طالبة للاسم بعدها كما أنّ اسم الفاعل طالب للاسم بعده، وأنّها تذكّر وتؤنّث وتثنّى وتجمع كما أنّ اسم الفاعل كذلك، فتقول : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً . فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عَمَله،فأن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل ، مثال ذلك : أفعَلُ مِنْ ، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسمَ بعدَهُ تقول : زيدٌ أفضلُ من عمروٍ أباً ، ولا تقول : زيد أفضلُ من عمروٍ الأبَ لأنّه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث .

* * *

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام .قسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه عموماً. وقسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه خصوصاً . وقسم فيه خلاف .

فالذي يُشبّه باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، ونعني بالعموم أنّ تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر ،مثال ذلك : مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ .

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث ، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث : مثال ذلك :

(١) ج ، و : هو ، وهو سهو .

عذراء في المؤنث ومُلتَحٍ في المذكّر ،تقول : مررتُ برجلٍ مُلتَحِ الابنَ ، وبامرأةٍ عذراءِ البنتِ ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ أعذرَ البنتِ ولا بأمرأةٍ مُلتحيةِ الابنِ ،لئلا تحدث لفظاً ليس من/كلام العرب[١١٧] . والذي فيه خلافٌ كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاصٌ بأحدهما مثال ذلك : حائضٌ في المؤنث وخصي في المذكر ، فتقول مررتُ برجلٍ خَصِيِّ الابنِ وبامراةٍ حائضِ البِنتِ .

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكّر والمذكّر على المونث نحو : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبأمرأةٍ خَصِي الزَوج . ووجه جوازه عنده أنّه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب ، لأنَّ خَصِياً فَعيلٌ ، وفَعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر . وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ، لأنَّ هذا الباب مجاز والمجاز لايقال منه الاّ ماسُمِعَ ، ولم يُسمع من كلامهم مثل : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ولا بأمرأةٍ خَصِيِّ الزوج. وأيضاً فأنَّ المجاز لايقال إلاّ حيثُ تسوغ الحقيقة ، والحيضُ لايكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازاً ، لأ نَّ المجاز مشبه بالحقيقة . وكذلك الخصاء لايكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً .

* * *

والصفة لاتكون مشبّهة حتى تنصب أو تخفض ، لأنَّ الخفض لايكون الاّ من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى اضافة الشيء إلى نفسه .

وهذه الصفة اذا نصبت أو خفضت تبعت لما قبلها في أربعة من عشرة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع . مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، وبرجلين حَسَنَي الاب . وأما قوله :

٤٥٠ ياليلةً خُرْسَ الدَّجاج سَهِرتُها ببغدادَ ما كادت إلى الصبح تنجلي(١)

فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطولها كالجمع فكأنَّ كلُّ جزء من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا ،حكى من كلامهم : ثوبٌ أخلاقٌ وبُرمَةٌ أعشارٌ (٢)وضَبعٌ حَضاجرُ (٣)، للعظيم البطن (٤) .

وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أنَّ يعقوب حكي عن الأصمعي أنَّ العرب تقول : ليلةٌ خُرُسٌ ، اذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب قد تسكن فُعُلا فتقول في عُنُقٍ :عُنقٌ ، وفي أُذُنٍ : أذْنٌ ، وفي طُنُبٍ:طُنْبٌ(٥). فعلى هذا لا أشكال في البيت . لأنّه من وصف المفرد بالمفرد .

وإذا رُفعت تبعت لما قبلها اثنين من خمسة ، في الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ؛وتبعت لما بعدها في لغة :أكلتني البراغيثُ في واحد من اثنين، في التأنيث والتذكير ، وفي لغة من يقول : أكلوني البراغيثُ ، في اثنين من خمسة : في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع .

وهذه الصفة لا تعمل إلاّ في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، أو مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ غلامِ الأبِ ، أو نكرة مثل : مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً، أو مضافاً إلى الضمير مثل مررت/ برجل حسنٍ وجهُهُ [١١٨و] .

(١) لم أعثر على نسبة لهذا الشاهد . وليلة خرس : لا يسمع فيها صوت ، ولعله أراد أنها طويلة فلا تكاد تسفر عن الصبح ، ورواية ابن جني وغيره : طويلة .. عن الصبح . شرح المفضليات ٥٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٣ ، التمام ١٦٥ ، المخصص ١٦٣/١٦ ، المقرب ٣٦ ، اللسان : بغدد بغدن .

(٢) البرمة : قدر من الحجارة . أعشار جمع عشر ، قطعة تنكسر من القدح أو القدر . وقيل قدر أعشار أى عظيمة كأنها لا يحملها الا عشرة .

(٣) حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضباع . سميت بذلك لسعة بطنها والمفرد حضجر ومعناه الوطب او السقاء الضخم . اللسان : حضجر .

(٤) الصواب : للعظيمة ، لأن الضبع مؤنث والمذكر ضبعان .

(٥) انظر أدب الكاتب : ٥٤٣ .

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بـمَنْ واستدلَّ على ذلك بقوله :

٤٠٦ ومَهْمَهٍ هالكِ مَنْ تَعرَّجا(١)

وهذا لاحجة فيه ، لأنَّ هالكاً ليس بصفة مشبّهة وإنّما هوواقع موقع مُهلِك(٢) وفاعل قد يقع موقع مُفعِل ، وحُكِيَ من كلام العرب : أورسَ الشّجرُ فهو وارِسٌ ، وأيفعَ الغُلامُ فهو يافعٌ .

* * *

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لاتخلو أن تكون معرفة أو نكرة ، فأن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون مضافاً الى ما فيه الألف واللام (أو نكرة) (٣) ، أو مضافاً الى الضمير .

فأن كانت فيه الألف واللام أو كان مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ برجل حسنِ الوَجهِ ومررتُ برجلٍ حَسنِ وَجهِ الأخِ ، جاز في المعمول ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والخفض . أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع .

وإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه ، أجودها النصب ثم الخفض ثم النصب على الشّبه بالمفعول به ، ثم الرفع .

وإن كان مضافاً إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع في فصيح الكلام والنصب والخفض في ضرورة الشعر .

فأن كانت الصفة معرفة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون مضافاً الى ما فيه الألف واللام أو مضافاً الى الضمير أو نكرة .

فأن كان فيه الألف واللام أو مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل قولك : مررتُ بالرجل الحسَنِ الوجهِ ، أو الرجُل الحسَنِ وجهِ الأخِ ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) العجاج . المهمه : الفلاة الواسعة . تعرج ، سلك ، المقتضب ٤/١٨٠ ، ١٨١ ، شرح المفضليات ٢١٧ ، الخصائص ٢/٢١٠ ، المخصص ٦/١٢٧ ، الاقتضاب ٤٠٣ العيني ١/٢٩ الديوان ٩ .

(٢) انظر مجاز القرآن ١/٣٤٨ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

النصبُ والرفعُ ثم الخفضُ ، أجودها النصبُ ثم الخفضُ ثم الرفع .
وإن كان مضافاً الى الضمير تُصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ .
الرفع في فصيح الكلام والنصبُ في ضرورة الشعرِ والخفضُ ممتنع.
وان كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض . النصب في فصيح الكلام والرفع قليل والخفض ممتنع .

* * *

وهذه الصفة لايخلو أن يكون معمولها مرفوعاً او منصوباً أو مخفوضاً .
فان كان مخفوضاً فبالأضافة . وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فان كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول وان كان نكرة جاز فيه وجهان :
أحدهما النصب على التمييز وأن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به .
وأن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً الى الضمير أو معرفاً بالألف واللام .
فأن كان مضافاً إلى الضمير فعلى أن يكون فاعلا . وان كان معرّفاً بالألف واللام ففيه خلاف . فمذهب سيبويه رحمه الله أنّه فاعل . وعلى مذهب أبي علي الفارسي أنّه بدل من الضمير الذي في الصفة . والصحيح / مذهب سيبويه على [١١٨ظ] مايُبيّنُ بعدُ ان شاءَ الله تعالى .

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصوّرة فيه ثمانِ عشرةَ . ثلاثٌ في مثل :
مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ ، بالرفع والنصب والخفض . وكذلك المضاف الى ما فيه الألف واللام نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهُ الأخ، يجوز فيه أيضاً ثلاثة أوجه. وثلاثة في مثل قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، بالرفع والنصب والخفض.
وثلاثة في مثل : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ بالرفع والنصب والخفض.
ومثل ذلك مع تعريف الصفة نحو : مررت بالرجل الحسنِ وجهِ الأخِ .
وثلاثة في مثل : مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وجهُهُ ، بالرفع والنصب والخفض .
وكذلك مررت بالرجلِ الحَسنِ وجه ، بالرفع والنصب والخفض .
فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثمان عشرة كما تقدم . امتنع منها مسألتان :
الحسنِ وجهِهِ والحَسَنِ وجهٍ ،لما يذكر بعد،فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة

ثلاث منها لاتجوز الا في ضرورة ، وهي : حسنُ وَجهَه ، بالنصب والخفض والحَسَنُ وجهَهُ ، بالنصب . والباقي منها وذلك ثلاث عشرة جائزة في الكلام الفصيح لكنّ بعضها أقوى من بعض على ما يبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى .

(قال الأستاذ) (١): والموجب لامتناع الحسنِ وجهِهِ أنّه اجتمع فيه شيئان(٢) ضعيفان: أحدهما تكرار الضمير لأنّ الاضافة متى نصبت (معمولها) (٣) فلابد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف . والآخر الجمع بين الألف واللام والأضافة . وكل واحد منهما على انفراده ضعيف . فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . وأيضاً فأنّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت(٤) الصفة لأضافتها إلى معرفة . والألف واللام لما لم يكن من قبيل الأضافة لم يجز أن يكون عوضاً منها .

وكذلك : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهِ ، لم يجز لأنّه عكس الاضافة، أعني اضافة المعرفة إلى النكرة ، والباب اضافة النكرة إلى المعرفة وأيضاً فأنّ الالف واللام ليس لها ماتكون عوضاً منه .

وأما مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ ، بالخفض والنصب ، ومررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهَهُ بالنصب فلم يجز الا في الضرورة لأنّه يؤدى إلى تكرار الضمير .

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة اذا كان مرفوعاً وليس فيه إضافة إلى الضمير فسببه أنّ الصفة لابدّ فيها من ضمير يعود على الموصوف فأذا قلت : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى ، كأنّك قلت : الحسنِ الوجهُ منهُ .

ومذهب أهل الكوفه أن الالف واللام عوض من الضمير والاصل عندهم:

---

(١) مابين القوسين سقط من ر و ج واثبته مصحح ج في حاشيتها .
(٢) في نسخة بحاشية ج : وجهان .
(٣) زيادة من حاشية ج .
(٤) كذا وهو غير متجه ، ولعله : منحته .

مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ ، فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضاً من الضمير / وهذا فاسد ،لأنّه لاوجه لادخال الالف واللام على[١١٩و] المعرفة ، وأما على مذهبنا فأنّما أدخلناها على النكرة والاصل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ منهُ ، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى . ولما كان حذف الضمير من الصفة قليلا حمله الفارسي على أنّ الوجه بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لاتخلو الصفة من ضمير . وهذا الذي حمل الفارسي على جعل الوجه بدلا من الضمير ينبغي أن لايلتفت اليه ؛ لأنّه يلزمه أن يجعل الوجه بدلا من الضمير بدل بعض من كلّ ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه الا في قليل من الكلام . فأذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه الا قليلا فلا فائدة في تكلف الاضمار .

وينبغي أن يعلم ان الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز ، ثم يليه الخفض لأنّها اذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الاصل ، ثم النصب الاّ أن يكون النصب على التمييز لأنّه في رتبة الرفع .

والاصل هذا مالم يؤد الرفع إلى حذف الضمير لأنّه يكون اذ ذاك دون النصب والخفض .

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرّفاً بالاضافة إلى الضمير ، لأنّه هو الاصل مالم يؤد إلى تكرير الضمير ، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنّه يشبه الاصل في ان معموله معرّف، ثم التنكير .

فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة فأما قول أبي القاسم الزجاجي : والوجه الحادى عشر أجازه سيبويه رحمه الله وحدَه ... الفصل (١). ففاسد من غير وجه .

---

(١) الجمل ١١١ .

أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال : وقد جاءَ في الشعر : حسنةُ وجهِها(١) ، فقصره على الشعر كما ترى .

وأما قول أبي القاسم: وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين ، فباطل بل لايحفظ لأحد من النحويين خلافٌ لسيبويه في ذلك الا للمبرد فأنّه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر وتأول البيت على خلاف ماحمله عليه سيبويه رحمه الله ، وأنا أذكره بعدُ ان شاء الله تعالى .

وقوله : لأنّه قد أضافَ الشيء إلى نفسه ، فاسد ، لأنَّ اضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لاتتصور الا ان تكون الاضافة من رفع ، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب . فتبيّن أنّه ليس من اضافة الشيء إلى نفسه ، والدليل على ما ذكره سيبويه من أنَّ الاضافة فيه من نصب قوله : وقد جاءَ في الشعر : حَسَنَةُ وجهِها ، فباطل أن تكون الاضافة هنا من رفع لأنّه لو كان كذلك لوجب أن تكون حَسَنُ وجهُها لانَّ الصفة اذا رفعت الظاهر/كانت على حسبه من تذكير وتأنيث واذا رفعت المضمر كانت [١١٩ظ] على حسبه فدلَّ ذلك على أنَّ في«حسن»من قولك مررتُ بامرأة حسنٍ وجهُها ضميراً يعود على امرأة ، ويكون وجهُها اذ ذاك في موضع نصب . واستدلَّ سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله :

٤٠٧ أمِنْ دِمنتَيْنِ عرَّجَ الركبُ فيهما بحقلِ الرُخامِي قد عفا طللاهُما(٢)
أقامت على رَبْعَيهِما جارتا صفًا كميتا الأعالي جونتا مُصطلاهما

(١) الكتاب ١٠٢/١ .

(٢) الشماخ وروى في الخزانة والكتاب : عرس ، ومعناه نزل للمبيت ليلا . ورواية الديوان قد انى لبلاهما .

حقل الرخامى : موضع . الربع : المحل ينزل في الربيع . وأراد بجارتي صفا :أثفيتين توضعان تحت القدر ويسند من جهة إلى جانب الجبل ليكون ثالثهما . وأراد بالصفا حجر الجبل . كيت : حمراء مائلة إلى السواد ، الجون :الأسود ويطلق على الأبيض فهو من الأضداد . الكتاب ١٠٢/١ ، الأصول ٧٢٩/٢ ،الخصائص ٤٢٠/٢ ، المفصل ٢٣١. الخزانة ١٩٨/٢ ، الديوان ٨٦ .

فكميت صفة للجارتين وكذلك جونتا صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف الى المُصطَلَى المضاف الى ضمير الجارتين ، ولو كان المصطلى في موضع رفع لكان جون مفرداً مذكّراً ، لأنّ الصفة اذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث ، وتكون مفردة على كل حال .
لقد تَبيّن أنّ الأضافة في ذلك من نصب .

وأما المبرد فزعم أنّه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائداً على الأعالي ، فكأنّه قال : جونتا مُصطَلَى الأعالي ، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنّهما في المعنى أعليانِ ، فوقع الجمع موقع التثنية لأنّه من باب قطعتُ رؤوسَ الكَبشين ، فيكون نظير قول الآخر :

٤٠٨ ... . رؤوسُ كَبيرَيهنّ يَنتَطِحانِ (١)

واذا كان على هذا لم يكن مثل مررتُ برجلٍ حسن وجهُهُ ، ألاترى أنّ «حسنٌ وجهُهُ» وبابه يلزم فيه تكرار الضمير ، لأنّ في حسن ضميراً يعود على الرجل والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضاً وليس كذلك : جونتا مُصطَلاهما ، على ما أخذه سيبويه رحمه الله ، لأنّ الضمير الذي في جونتا يعود على الجارتين والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي .

والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرّد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فأنّ عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل . وأمّا فساد المعنى فأنّه يكون المعنى اذ ذاك : جونتا مصطَلَى الأعالي ، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو للجارتين لا للأعالي ، فيصير ذلك بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَ رأسهِ ، فتضيف الوجه الى الرأس وإنّما هو للرجل ، فكما أنّ العربَ لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته .

وأيضاً فأنّ أهل الكوفة قد حكوا مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ ، بالنصب .

(١) صدره : رأت جبلا فوق الجبال اذا التقت .
وهو للفرزدق ، الخصائص ٤٢١/٢ ، الخزانة ٢٠٢/٢ ، الديوان ٨٧٢ .

وإذا ثبت النصب جاز الخفض ، لأنَّ الأضافة إنّما تكون منه ، وأنشدوا على ذلك : (١)

٤٠٩ أنعتُها إنّيَ مِــــن نُعّاتِها كومُ الذُّرَى وادقةٌ سُرّاتِها (٢)

ففي وادقة ضمير يعود على الأرض(٣) المتقدّمة الذكر ، وسُرّاتها منصوبة والضمير المتّصل بها يعود على الأرض المتقدّمة أيضاً . ومثل جونتا مصطلاهما بيت الأعشى في إحدى الروايتين (٤) أيضاً :

٤١٠ فقلتُ لهُ هذهِ هاتِهـا بأدماءَ في حَبلِ مُقتادِهـــا(٥)

ألا ترى أنَّ أدماءَ فيها ضمير الناقة وهو بعد/ذلك مضاف الى المقتاد المضاف [١٢٠و] الى ضمير الناقة ، ولا تكون الإضافة من رفع ، إذ لو كان كذلك لكان آدمُ مُقتادُها ، لأنَّ المقتاد مذكر والصفة قد تقدّم أنّها تكون من تذكير وتأنيث على حسب فاعلها .

---

(١) ر : هذا .

(٢) أنشده الفراء عن الكسائي ولم ينسبه ، والرواية فيه :

أنعتها انـي مـن نعـاتهـا مدارة الأخفـاف مجمراتهـا
غلـب الـذفـارى وعفـرنياتها كـوم الذرى وادقـة سراتها

ونسبه ابن الاعرابي لبعض الأسديين والضمير في أنعتها للإبل .

مدارة الأخفاف : مدورة الأخفاف . مجمرة : صلبة . غلب : جمع أغلب وهو الغليظ الرقبة الذفرى : موضع خلف الأذن حيث يعرق البعير . عفرنيات : جمع عفرناة وهي الناقة القوية . الذرى جمع ذروة ويريد بها السنام . كوم : جمع كوماء وهي العظيمة السنام . وادقه : من ودق البطن أي اتسع ودنا من السمن . ويريد أن بطونها اندلقت لكثرة الشحم فدنت من الأرض ، المفصل ٢٣٢ ، اللسان : نعت ، ودق . الخزانة ٤٧٨/٣ ، الضرائر ٢٦٣ .

(٣) كذا والصواب الابل لأنه يصفها .

(٤) الرواية الأخرى هي : الينا بأدماء مقتادها .
ورواه الفراء : فجاء بأدماء مقتادها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ .

(٥) ماأثبته ابن عصفور هنا رواية الديوان وابن قتيبة ولا شاهد فيها . والضمير في له يعود على صاحب الحانة . الأدماء : الناقة البيضاء . المقتاد : القائد . والمعنى : هات هذه الخمرة وخذ هذه الناقة بحبل قائدها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ ، أدب الكاتب ٥٣ الاقتضاب ٣١١ ، الخزانة ٤٧٨/٣ ، الديوان ٦٩ .

باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها وخرج بها المتعجَّبُ منه عن نظائره أو قل نظيره .

فقولنا : استعظام لأنَّ التعجب لايصح الا ممَّن يصحّ في حقه الاستعظام ، ولذلك لايجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فأن ورد فبالنظر الى المخاطَب وذلك نحو قوله تعالى : أسمِع بِهِم وأبصِر (١) ، ونحو قوله تعالى : فما اصبَرَهُم على النار (٢) .

وقولنا : زيادة ، لأنَّ التعجب لايجوز الاّ ممّا يزيد وينقص . فأما الخَلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها الاّ ما شذّ وهو : ما أحسَنَهُ وما أقبَحَهُ وما أطوَلَه وما أقصَرَهُ وما أهوَجَهُ وما أنوَكَهُ وما أحمَقَهُ وما أشنَعَهُ (٤) .

وقولنا : في وصف الفاعل ،تحرز من وصف المفعول لأنّه لايجوز التعجب من وصف المفعول ، فلا يجوز أن تقول : ما أضرَبَ زيداً . وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به .

وأختُلِف في السبب المانع (من ذلك) (٥) فمنهم من قال (إنّه)(٦) لم يجز التعجب

(١) مريم : ٣٨ .
(٢) البقرة : ١٧٥ .
(٣) النوك : الحمق .
(٤) في حاشية ج ،ر :قال ابن برى رحمه الله : فعل التعجب على ضربين ، فعل يقال فيه ماأفعله وهمزته همزة نقل ، وضرب يقال فيه أفعل به وهمزته همزة بناء لا نقل ، والدليل على صحة ذلك ان لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر . الا ترى انه يجوز ان يقال فيه صدق وكذب ، ومعنى أحسن بزيد تريد حسن زيد جدا ، فهذا مما يدلك على ان الهمزة فيه ليست للنقل فهي بمنزلة قول العرب : سرى وأسرى ، وما جاء من هذا الباب ، ولولا أنها كذلك ماجاء في كتاب الله : سبحان الذي أسرى بعبده ، تجمع بين الهمزة والباء حيث كان سرى بمعنى أسرى واذا كان الأمر على ذلك كان أحسن هاهنا بمعنى حسن .
(٥) زيادة من ر .
(٦) زيادة من ر .

منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فهذا يجيز التعجب إذا عدم اللبس فيكون قول الرمادي :

٤١١ ولا شبلَ أحمى من غزالٍ كأنّه من السُّمرِ والأحراس في حبس ضيغمِ (١)

جائزاً ، لأنّه قد عدم اللبسَ المانع من التعجب . والدليل من هذا البيت انّ أفعل التي للمفاضلة تجرى مجرى فعل التعجب ، فلا يُبْنى الاّ مما بُني منه .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّه لايجوز التعجب من فعل المفعول لأنّه ليس للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه لذلك الخلق والألوان اذ ليس ذلك من كسب المُتعجَّبِ منه ، فعلى هذا يكون بيت الرمادى الاول لحنا .

ولايجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاّ فيما سُمِع من ذلك وهو : ماأشغلَهُ وما أجنّهُ وما أولعَهُ وما أخوفَهُ عندى وما أحبّه إليَّ وما أمقتَهُ عندى وما أبغضَهُ إليَّ ، والدليل على جواز ماأخوفه عندى قول كعب بن زهير :

٤١٢ فلهو أخوفُ عندى اذْ أُكلِّمُــــهُ
وقيلَ إنّكَ محبوسٌ ومقتولُ (٢)
من ضَيغَمٍ بضَراءِ الأرضِ مُخْدَرُهُ
ببَطْنِ عثّرَ غيلٌ دونَها غيلُ

وقولنا : خفى سببها ، تحرّز مما هو غير خفى السبب كالألوان فأنّه لايجوز التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة الاّ في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

(١) لم أجد لهذا الشاهد ذكراً ولم اعرف مصدر روايته .
(٢) رواية الديوان: لذاك أهيب ... مسبور ومسؤول . وما أثبته ابن عصفور رواية في البيت. والضيغم من أسماء الأسد. مخدرة: مكانه. عثر: موضع بتبالة . الغيل: الشجر الملتف . المقرب ١٣ ، الدرر اللوامع ٢٢٣/٢ ، شرح ديوان كعب ٢١ .
(٣) انظر الانصاف مسألة ١٦ . والمبرد وابن السراج يريانه شاذا. الأصول ٦٣/١ .

٤١٣ . اذا . الرجالُ شتَوا واشتدَّ أكلُهـم :
فأنتَ أبيضُهم سربالَ طبّـاخِ (١)

ونحو قوله :
٤١٤ جاريةٌ في درعها الفضفـاضِ
أبيضُ منْ أختِ بني إبـاضِ (٢)

وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد /والبياض لأنهما أصلان للالوان [١٢٠ظ]
واستدلوا على جوازه في البياض بما قدمناه أولا ، وفي السواد بما جاء في صفة
جهنم من قوله صلى الله عليه وسلم : لَهِيَ أسْودُ منَ القارِ (٣) . وبقول
أمّ الهيثم : هو أسود من حَنَكِ الغُراب(٤). وهذا من القلة بحيث لايقاس.

وقولنا : وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لانّه لايجوز
التعجّبِ الاّ بما كانَ منَ الصفات قد يزيد زيادة لايمكن أن يكون لها نظير،
وأن وجد فقليل .ولذلك لم يجز التعجّب من الله تعالى الاّ قليلا لأنّه لانظير
له . وإذا جاء فمجاز ومشبه بما يجوز التعجب منه . ومن ذلك قول الشاعر:

٤١٥ ماأقدرَ اللهَ أن يُدنِي على شَحَـطٍ
مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممَّن دارُهُ صُولُ (٥)

(١) لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند . ورواية الفراء :
أما الملوك فأنت اليـوم ألأمهـم لؤماً وابيضهـم سربـال طبـاخ
اكلهم : بضم الهمزة القوت ، وبفتحها المأكول . معاني القرآن ١٢٨/٢ ، الجمل ١١٦
الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش ٩٣/٦ ، الخزانة ٣٨١/٣ ، الديوان ١٥٠ .

(٢) نسب لرؤبة وليس في ديوانه . وروى على صور أخرى الا ان موضع الاستشهاد فيه ثابت.
الدرع : القميص . واخت بني إباض معروفة بالبياض . وقيل : بنو اباض قوم . الأصول
٦٢/١ ، الجمل ١١٥ التمام ٩٥ ، أمالي المرتضى ٥٣/١ ، الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش
٩٣/٦ المغنى ٦٦٠ ، اللسان : بيض ، الخزانة ٤٨١/٣ .

(٣) رواه مالك في الموطأ : كتاب جهنم ٢ .

(٤) حنك الغراب منقاره وقيل سواده . الصحاح واللسان : حنك .

(٥) لحندج بن حندج المرى . الشحط : البعد ، وحركت الحاء ضرورة.الحزن موضع ببلاد العرب،
وصول ضيعة من ضياع جرجان . الانصاف ٧٥ ، ٨٦ ، العيني ٢٣٨/١ ، الدرّ اللوامع
٢٢٤/٢ .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ماأفعَلَهُ وأفعِلْ به ولَفَعُلَ(١) . ويجرى «أفعَلُ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجبا في أنّه لايبنى الا مما بنى منه فعل التعجب .

فأما ماأفعَلَهُ فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيدٍ أو غير مزيد . فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفعَلَ أو على غيرِ ذلك من الأوزان . فأن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه ، لأنه لايجوز التعجب من فعل حتّى يصير على وزن فَعَلَ ، فأذا فُعِل به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطى معانيها فتفقد بزوالها الاّ ماشذّ من ذلك وهو قول العرب : ماأفقَرَهُ ، من افتقر ، وما أغناهُ ، من استَغْنَى وما أتقاهُ ، من أتّقى ، وما أقومَهُ ، من استقامَ .

وكأن التعجب انّما هو من فَقُر وغَنِيَ وتَقِيَ وقامَ في معنى استقامَ وان لم ينطق بشيء من ذلك . وممّا يدلّ على ذلك فقير وغنّي وتقيّ ، الا ترى أنّ فعيلا لايُبْنى إلاّ من فعلٍ ثلاثي نحو كريم وظَريف من كَرُم وظرُف ومما يسهّل ذلك في اتقى أنّهم قد حذفوه حتّى صار تَقَي ، ومنه قول الشاعر :

٤١٦ تَقُوه أيُّها الفتيانُ انّي رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدودا (٢)

فان كان على وزن أفعَلَ ففيه خلاف.فمنهم من منع التعجب منه في الجميع(٣) ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع (٤) ومنهم من فَصّل .

---

(١) انظر المقتضب ١٤١/٢ .

(٢) لخداش بن زهير العامرى (جاهلى) . الجدود : جمع جد وهو الحظ . النوادر ٤ ، اصلاح المنطق ٢٤ ، سر الصناعة ٢٠٩/١ . شرح المفضليات ٧٨٣ ، المسلسل ٣٠٥ المخصص ١٦١/١٤ .

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٦١/١ .

(٤) وهو مذهب سيبويه . الكتاب ٣٧/١ .

أما الذي منعه في الجميع فقاسه على غيره من المزيدات . والذي أجازه في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة . والذي فصّل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل ، لأنّها اذ ذاك حرف معنى ، وأجاز اذا كانت لغير نقل لانّها لامعنى لها .

والصحيح أنّه لايجوز التعجب منه الا فيما شذ من ذلك وهو قولهم : ماأنتَنَهُ ، من أنْتَنَ ، وما أخطَاهُ ، من أخطأ،وما أصوَبهُ من أصابَ ، وما آتاهُ للمعروفِ وما أعطاهُ للدراهم وما أولاهُ للمعروفِ وما أضَيَعه لكذا .

والدليل على جواز ماأضيعه لكذا قول ذى الرمة :

٤١٧ وما شنّتا خرقاءَ واهيــة الكُلَــى
سقَى بهما ساقٍ ولمّا تَبَلّــلا(١)

بأضيَعَ من عَينيكِ للماءِ كلّمــــا
توهَّمتَ رَبعاً أو تذكَّرتَ مـنزلا

/ وأما غير المزيد فيه فلا يخلو أن يكون متصرّفاً أو غير متصرف [١٢١و].
فأن كان غير متصرّف لم يجز التعجب منه نحو نعمَ وبئسَ وعَسَى وأمثالها وان كان متصرّفاً فلا يخلو أن يكون من باب ظننْتُ أو من باب كانَ أو لايكون .

فأن كان من باب كان لم يجز التعجب منه لأنّه اذا بنُى على فَعُلَ لم يحتج إلى اكثر من فاعل ، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولا ، فتقول : ماأكون زيداً ، فيؤدى إلى بناءِ المبتدأ دون خبر ، ولايجوز : ماأكون زيداً لقائمٌ .

(١) روى في الديوان :
وما شنتا خرقا راه كلا همـــا سقى فيهما مستعجل لم تبـــلا
بأنبع من عينيك للــدمع كلمـــا تعرفت داراً أو توهمت منزلا
شرح مشكلات الحماسة ٢١٨ ، ٢٧١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧٢ أمالي القالي ٢١٢/١ ، المقرب ١٣ ، الصحاح والتاج واللسان : سقى ، بلل ، الديوان ١٧١

لانّ اللام لاتدخل على خبر المبتدأ .

وأما ظننتُ فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاقتصار على الفاعل ، فتقول ما أظنّني ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر .

أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر ، وباطل أن تذكر المفعولين لأنّه لابدّ من نقله إلى فَعُل وفَعُل لايتعدّى . ولا يجوز دخول اللام على المفعولين لأنه لايجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر .

فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن فَعُل أو فَعِلَ أو فَعَلَ . فإن كان على وزن فعُلَ بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولا . فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى فَعُل وحينئذ يتعجب منه ، والدليل على ذلك شيئان :

أحدهما : أنّك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقى على ماكان عليه فقلت : ماأضربَ زيداً لعمرو ، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعدّيه إلى مفعولين ، لأنّ همزة أفعَل التّي للتعجب للنقل ، بدليل أنّك تقول : ماأظرفَ زيداً فيصير ظَرُف يتعدّى بعد أن كان غير متعدٍّ ، فدلّ ذلك على أنّه منقول إلى فَعُل حتّى يصير غير متعد .

والآخر : أنّهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا : لَفَعُلَ ، نحو : لَشَرُفَ زيداً ولضَرُبَت يَدَكَ ، فينقلون فَعَل وفَعِل إلى فَعُل ،ومن كلامهم : ضَرُبَت إليكَ يدُك ، أي ماأضربَها .

فإن قيل : فلأَىّ شئ بنى على فَعُل ؟ فالجواب : إنّ التعجب موضع مبالغة وفعُل من أفعال الغرائز والطبائع ، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنّه طبع في التعجّب منه . إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشدّ وما في معناها ، وهي : قامَ وقعَدَ ونامَ وسكِرَ وغضِبَ وجلَس وقالَ ، من القائلة ، فلم يقولوا : ماأقومَه ، لئلا يلتبس بأقومَه من استقام ، ولم يقولوا : ماأقعَدَه ، لئلا يلتبس بما أقعدَه من أب ، ولم يقولوا : ماأجلَسَهُ ، حملا على ماأقعَد

لأنّه في معناه أو حملاً على «ماأقومَه لأنّه نقيضه ، ولم يقولوا : ماأسكَرَهُ ، لئلا يلتبس بقولهم : ماأسكَرَ التمرَ ، إذا كان فيه السُكّر .

وأما ماأنومَهُ وما أغضبَهُ وما أقيله فلم نقل استغنت عنها بالتعجب بأشد وما في معناها وكلّ ماذكرنا / أنّه لايجوز التعجب منه،فإنّ العرب[٢١١ظ] إذا أرادت التعجب منه أتت بفعل يجوز أن تتعجب منه ونصبت مصدر ذلك الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنّه مفعول له فتقول : ماأشدّ استخراجَهُ للمال ، وما أبينَ حُمرتَهُ وما أسوأ عماهُ ، وكذلك جميع مالا يُتعجّب منه.

* * *

وفي «ما» في أفعلَهُ خلاف بينهم ، فمذهب أبي الحسن الأخفش أنّها موصولة (١) والفعل الذي بعدها صلة لها والخبر محذوف والتُزِم حذفه كما التُزِم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، إذ لايسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً، لأنّ ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلاّ في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت نحو: مررتُ بما مُعجِب لكَ ، وهذا فاسد لأنّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة فيناقض ذلك معنىَ التعجب لأنّ التعجب لايكون إلا من خفيّ السبب .

فإن اعتذر بأنّ الإبهام في حذف الخبر ، فنقول : هذا الخبر لايخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة ، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه ، وباطل أن يكون لغير دلالة لأنّ الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب ، وأيضاً فإنّه يؤديّ جعلُها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع الخبر إلى الإبتداءِ بالنكرة من غير شرط (٢).

وأيضاً فإنّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف مالم يلفظ به في موضع من المواضع ، ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع .

(١) المقتضب ١٧٧/٤، الأصول ٥٩/١، ابن يعيش ١٤٩/٧.

(٢) في حاشية ج ، ر: قال ابن يعيش في شرح المفصل : إنما جاز الابتداء بالنكرة هنا لا نها في معنى النفي كما في قولك : شرأهرذا ناب ، تقديره : ماحسن زيداً الا شيء ، ونقل عن الاخفش انها موصولة لا تحتاج إلى صلة وموصوفة لا تحتاج إلى صفة ، وقال ابن درستويه : ما استفهامية ، تمت وانظر ابن يعيش ١٤٦/٦.

ومذهب سيبويه رحمه الله أنّها اسم تامٌ بغير صفة ولا صلة ، وما بعدها في موضع الخبر (١) .
فإن قيل : إنّ ذلك يؤدي إلى ماذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط فالجواب : إنّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب ، فجاز لذلك كما جاز : عَجَبٌ لزيدٍ .
فإن قيل : فإنّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلاّ في الشرط والاستفهام فالجواب : إنّ ذلك قد جاءَ قليلا ، حُكيَ من كلامهم : غَسلتُه غَسلاً نعماً (٢) ، ولأمرٍ ماجَدَعَ قصيرٌ أنفَهُ (٣). ألا ترى أنّ مالا يخلو أن تكون زائدة أوغير زائدة . باطل أن تكون زائدة لأنّه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو نعمَ من فاعل ظاهر أو مضمر ، فثبت أنّها اسم وليس لها صلة .
والصحيح إذن مذهب سيبويه رحمه اللـه .

* * *

وفي أفعَلَ أيضاً خلاف بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنّه اسم(٤) واستدل على ذلك بأنّه قد صُغّر والتصغير إنّما هو من خواص الأسماء كقوله :

ياما أمَيلحَ غزلاناً شَدَنّ لنــــــا
من هؤليّائكُنّ الضالِ والسَمُرِ (١٨)

واستدل بأنّه لا يتصرّف ولا مصدرَ له .
وهذا لاحجة فيه ، أما تصغيره فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم : هذا حبُ رُمّانى ، أعني في أنك أردت أن تضيف الحَبَّ إلى نفسك فاضفت الرمان ، فكذلك أردت/أن تُصغّر ماالتي هي سبب التعجب فصغّرتَ الفعل ومثل ذلك[١٢٢و]

(١) الكتاب ٣٧/١ .
(٢) الكتاب ٣٧/١، المقتضب ١٧٥/٤ .
(٣) قصير هو صاحب جذيمة الابرش والآخذ بثأره من الزباء في القصة المعروفة ، وهذا القول روى عنها حينما رأته يدخل المدينة وقد جدع أنفه احتيالا وتمويها . المستقصى ٢٤٠/٢،
(٤) هذا قول الكوفيين غير الكسائى . ابن الشجرى ١٣١/٢، الانصاف مسألة ١٥، أسرار العربية ١١٣.

قولهم : قامَت هندٌ ، في أنّك الحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا .

وأما عدم تصرفه وأنّه لا مصدر له فقد وجد من الأفعال ماهو على هذه الصفة كعسى .

ومنهم من ذهب إلى أنّه فعل(١)واستدل على ذلك ببنائه على الفتح ، ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه ، واستدلَّ أيضاً بنصبه للمفعول ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ولا من قَبيل المصادر المقدَّرة بأنْ والفعل،ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل .

* * *

ولا يجوز التعجب من صفةٍ فيما يستقبل إلاَّ أنْ يكون في الحال مايدل على أنَّ المتعجبَّ منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها نحو : ماأحسنَ ما تكونُ هذه الجاريةُ وما أطولَ مايكونُ هذا الزرعُ .

* * *

واختلف في زمن فعل التعجب . فمنهم من ذهب إلى نّه بمعنى الحال ، واستدلَّ بأنّك لاتقول : ماأحسنَ زيداً ، الا وهو في الحال حسن ، واذا أردت الماضي أدخلت كان فقلت : ماكانَ أحسنَ زيداً .

ومنهم من ذهب إلى أنّه بمعنى المُضي ،إبقاءً للصيغةِ على بابها ، إلاَّ أنّه يدل على الماضي المتصل بزمان الحال . فيحصل الحال بحكم الانجرار . فاذا أردت الماضي المنقطع أتيت بكان . وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه، ألا ترى أنَ أفعَلَ صيغة الماضي .

* * *

واذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله . فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت : ماكانَ أحسنَ زيداً ، ففي ذلك خلاف بين

(١) هذا قول البصريين والكسائي . الكتاب ٣٧/١، المقتضب ١٧٣/٤، ١٩٥، الأصول ٥٩/١.

النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنّ كان زائدة وأحسَنَ في موضع الخبر . ومنهم من ذهب إلى أنّها في موضع خبر «ما» واسمها مضمر فيها يعود على «ما» والجملة التي هي أفعَلَ وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها .

وهذا فاسد ، لأنّ ما التعجبية لايكون خبرها إلا على وزن افعَلَ ، إلا فيما جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم : ماخَيْرَ اللبنَ للصحيح وما شَرَّهُ للمبطونِ (١) . والذاهبون إلى أنّها زائدة اختلفوا فيها ، فمنهم من جعل لها فاعلاً وهو مضمر المصدر وهو السيرافي(٢).ومنهم من ذهب إلى أنّه مفرغ ليس له فاعل وهو أبو علي الفارسي (٣).

واستدل السيرافي على صحة مذهبه بأن الفعل لابد له من فاعل ، وتكون على مذهبه تامة .

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة وإذا كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات .

فإن قيل : إنّها فعل والفعل لابد له من فاعل فالجواب : إنّ الفعل اذا استعمل استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك «قلّما» فإنّها لما استعملت استعمال «ما» في أنّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل . فكذلك «كان» لمّا استعملت للدلالة على الزمن/الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك [١٢٢ظ] استغنت عن الفاعل كما استغنى عنه الظرف نحو أمسِ .

وإن أتيتَ بكان بعد الفعل فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان فتقول : ماأحسنَ ماكانَ زيدٌ ، برفع زيد على أنّه فاعل كان وما مصدرية وهي مع مابعدها في موضع مفعول فعل التعجب كأنّه في التقدير : ما أحسَنَ كونَ زيد. ومنهم من أجاز نصب زيد على أن تكون «ما» بمنزلة الذي و كان ناقصة واسمها

---

(١) قاله أعرابي لخلف الأحمر بمحضر من أبي زيد . اللسان : خير .

(٢) ابن يعيش ١٥٢/٧. (٣) وابن السراج ايضاً . الا صول ٦٤/١.

مضمر فيها يعود على «ما» وزيد خبرها (١) . وهذا فاسد من جهة المعنى ، ألا ترى أنَّ المعنى إذ ذاك : ماأحسنَ الذي كانَ زيد ، ويغني عن ذلك : ما أحسنَ زيداً . وأيضاً فإنَّ ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلاَّ على ماله مصدر وهو الفعل التام .

فإن كُررّت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرَّ فيها قبل التكرار .

* * *

ولا يزاد في هذا الباب من الأفعال إلاَّ كان عند أهل البصرة (٢) وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها مالم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب، وحكوا من كلام العرب : ماأصبحَ أبردَها وما أمسَى أدفأها ، يعني الدنيا (٣). ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدّى نحو : ماقامَ أحسنَ زيداً ، إذا أردت ماأحسنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى ، واستدلَّ على ذلك بقوله :

على ماقام يَشتمني لئيمٌ
كخنزيرٍ تَمرَّغَ في رَماد (٢٧٣)

فقام زائدة ، والمعنى : على مَ يَشتمُني لئيمٌ .

وكذلك استدل بقول الآخر :

فالآنَ قَرَّبتَ تهجُونا وتَشتمُنا
فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَب (١٤٠)

فاذهب زائدة ، وحكوا من كلام العرب : فلانٌ قَعَدَ يتهكّم بعرضِ فلان . على زيادة قعد ، وحكى الكسائي : مامرأغلظَ أصحابَ موسى ، على معنى أغلظَ مامرّوا ؛ وهذا من القلة والشذوذ بحيث لايقاس عليه .

* * *

(١) أجاز هذا المبرد ، قال : وهو بعيد ، وعلله بأن ما لغير العاقل . المقتضب ١٨٥/٤ .

(٢) الأصول ٦٤/١، ابن يعيش ١٥١/٧.

(٣) نقل ابن يعيش ان هذا القول حكاه الاخفش ونقله ابن السراج عن (قوم من النحويين) ولعله يريد الكوفيين . الاصول ٦٤/١ .

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه. واختُلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز(١) ومنهم من منع (٢) . فالمانع يحتج بضعف هذا الفعل وقلّة تصرفه ، والذي يجيز يحتج بأنّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنّ الحرف أضعف من الفعل فالأحرى أن يجوز مع الفعل وذلك نحو قولك : إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ .

فإن قيل : إنّ الحرف قد خرج من الباب الأضعفِ إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف فالجواب : إنّ فعل التعجب قوى الأصل لأنّه فعل و «إنّ» ضعيفة الأصل لأنّها حرف فلا أقلّ من أن يكونا في رتبة واحدة .

والصحيح أنّ ذلك جائز . وحُكي من كلام العرب : ماأحسنَ بالرجُل أن يَصدُقَ(٣)ومن كلام عمرو بن معد يكرب : للّهِ درّ بني مجاشع ، ماأكثرَ في الهيجاءِ لقاءَها وأكثرَ في اللزْبات عطاءَها (٤) .

* * *

---

(١) منهم الفراء والجرمي والمازني والفارسي . ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٢) منهم الأخفش والمبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الاصول ٦٥/١.

(٣) المقتضب ١٨٧/٤، الاصول ٦٥/١، ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٤) انظر حكاية عمرو هذه ومناسبها في الدرر اللوامع ١٢١/٢، وفيها : بنى سليم مكان مجاشع .

فصــل *

وأفعِلْ بهِ في معنى ماأفعَلَهُ ، ولا يجوز بناؤه إلاّ فيما بُني منه ماأفعَلَهُ.
واختُلِف في المجرور ، فمنهم من جعله / في موضع رفع (١). ومنهم من جعله [١٢٣و] في موضع نصب (٢)، فالذي جعله في موضع رفع استدل على ذلك بأنّ أفعَلَ فعلٌ والفعل لابدّ له من فاعل ولا فاعلَ ملفوظ به ولا مقدّر ، إذ لو كان مضمراً لبرز في بعض الأحوال فدلّ ذلك على أنّ المجرور فاعل والباء زائدة.
فإن قيل : لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل : كَفَى باللّهِ شَهيدا (٣).
فالجواب : إنّ الباء لزمت هنا إصلاحاً للفظ ؛ وذلك أنّ فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلاّ في هذا الباب . فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنّه مفعول ، فإن قيل : فلأيّ شيءٍ جاء فاعله مظهراً وهو أمر ؟ فالجواب : إنّه إنّما جاء ذلك لأنّه ليس بأمر صحيح ، ألا ترى أنّ معناه التعجب ؛ ونظير ذلك في أنّ اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى : قُلْ من كانَ في الضَّلالةِ فليَمدُدْ له الرّحمنُ مَدّاً (٤). فمعناه : فيَمُدُّ . وهذا الأمر من أفعَلَ الذي معناه صارَ ذا كذا نحو: أبقلت الأرض ، أي صارت ذاتَ (٥) بقلٍ ، وأجنى الشَّجرُ ، صار ذا جَنَى ، ودليل ذلك أنّ همزته همزة قطع ، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل .
ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول . وهؤلاء اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحُسن كأنّه قال : أحسنْ ياحُسنُ زيداً ، ولذلك كان مفرداً على كلّ حال .
ومنهم من جعل الضمير عائدا على المخاطب ولم يبرز في تثنية ولاجمع لأنّه جرى مجرى المثل .وهذان المذهبان فاسدان، بدليل أنّه لو كان كذلك لم يَخل أن يكون منقولا من أفعل المتعدية أو من أفعل غير المتعدية .وباطل أن يكون من أفعل

* كان موضع هذا العنوان الفرعي قبل قوله : وان أتيت بكان بعد الفعل ... في ص ٥٨٥ ونقلناه الى هنا لأن هذا موضعه المناسب.
(١) هو مذهب الجمهور ، الاصول ١/٦٠، ابن يعيش ١٤٨/٧.
(٢) حكاه ابن يعيش عن الزجاج ١٤٨/٧ .
(٣) الرعد : ٤٣ .   (٤) مريم : ٧٥ .
(٥) ج ، ر : ذا ، وهو تحريف .

المتعديـة ؛ إذ لو كان كذلك لوجب أن يقول : أَحسنْ زيداً فتوصله إلى المفعول بنفسه ،فثبت أنّه منقول من أفعل غير المتعدية .وإذا ثبت ذلك ثبت أنّ الظاهر في موضع الفاعل ،وهذا مع أنّ أحد الوجهين فاسد، بدليل عدم الظهور في التثنية والجمع ،أعني مذهب من زعم أنّ الفاعل ضمير المخاطب.

* * *

ويجوز التعجب من كلّ فعل ثلاثي تنقله إلى فَعُلَ مضموم العين ، وإذا فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً ،ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولاتلزم فتقول : ضَرُبَ زيدٌ ،وضَرُّبَ بزيد ، في معنى : ماأضربَهُ ، ولايلزم فاعله أن يكون معرّفاً بالألف واللام فتقولَ:لَضَرُبَتْ يدُكَ، ولَضَرُبَتْ اليدُ. ومن زيادة الباء قوله :

٤١٨ حُبَّ بالزَّورِ الذي لايُـرى منـه إلاّ صَفحَةٌ أو لِمـامْ(١)

وإذا بنيته من فعلٍ معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واوا لانضمامما قبلها كرَمُوَ الرجلُ ،في معنى ما أرماهُ ،ومن كلام العرب: لَسَرُوَ (٢)الرجلُ ، في معنى : ماأسراهُ. ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم (٣)عند / من لا بَصَرَ له بكلام العرب . لكـنّ الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أنّ أفعل في[١٢٣ظ] التعجب فعل ، فان اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلابدّ من الحاق نون الوقاية في حال الأفراد ، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من الأحوال ، وأفعل في النفي فعل إلا أن المتّصل به ضمير رفع فلابدّ من تسكين

(١) الطرماح . ورواية الديوان : لمحة عن لمام .
وما هنا رواية . الزور : الزائر يقال : رجل زور وقوم زور . صفحة الشيء : جانبه، اللمام جمع لمة وهي من الشعر ماجاوز شحمة الاذن وتجمع على لمم . واللمام أيضاً الزيارة لا لبث فيها . العيني ١٥/٤ ، الدرر اللوامع ١١٩/٢ ، اللسان : زور ، الديوان ٩٧ .

(٢) كذا في النسخ واللام زائدة .

(٣) في ر : وفي نسخة بحاشية ج : مخاطب .

آخر الفعل فتقول في التعجب في الإفراد : ماأحسنني ، وفي التثنية والجمع : ما أحسنَنَا ، وتقول في الاستفهام في الإفراد : ماأحسنُني ،وفي التثنية والجمع : ما أحسنُنا ، برفع أحسن . وتقول في النفي في الإفراد : ماأحسنتُ، وفي التثنية والجمع ما أحسنّا .

* * *

واعلم أنَّ كلَّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب ،فأنك في الحاقها بالخيار ، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله :

٤١٩ . . . . يسوءُ الفاليات إذا فَلَيْنـــي(١)

مع أنّه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب .فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك.

---

(١) صدره : تراه كالثغام يعل مسكاً

وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدى يخاطب امرأته . والضمير في تراه يعود على شعر رأسه . وفاعل تراه يعود على المرأة . الثغام : شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بثمرها . تعل: من العلل وهو الشرب الثاني . الفاليات : جمع فالية وهي التي تفلى شعر الرأس . قال العيني : وعند سيبويه المحذوفة هي نون الاناث . وعند الفارسي أن المحذوفة نون الوقاية لانها زائدة . الكتاب ١٥٤/٢، معاني القرآن ٩٠/٢، شرح المفضليات ٧٨ ، الطبرسي ٣١/٤، البيان للانبارى ٣٢٦/٢ ، العيني ٣٧٩/١، الخزانة ٤٤٥/٢، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

باب مـــا

كلّ حرف يليه الاسم مرّة والفعل أخرى فبابه أن لايعمل ، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به .

وتحرّزتُ بقولي : ولم يكن كالجزء منه ، من السين وسوف وقد ولام التعريف . ألا ترى أنّ اللام تنفرد بها الأسماء ولاتعمل مع ذلك فيها لأنّها تنزّلت منزلة الجزء منها ،ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو: مررتُ بالرجلِ ، فلولا أنّها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور .وكذلك قد والسين وسوف ،تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها ،قال الله تعالى:ولسوفَ يُعطيكَ ربُّكَ فترضَى (١) .فلولا أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بأنّ وأخواتها .وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها،والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها ،ومالم ينفرد نحو همزة الاستفهام وما أشبهها فإنّه غير عامل .

و «ما» لم تختص ،فكان القياس فيها أن لاتعمل ،إلاّ أنّها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت .

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها(٢)الأسماء والأفعالُ وشبهها الخاص شبهها بليس ، وذلك أنّها للنفي كما أنّ ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس كذلك ،وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنّ «ليس» كذلك ، تقول : مازيدٌ يقومُ ، فيكون المعنى على الحال، وكذلك ليس زيدٌ يقوم ، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملْها وهم بنو تميم ، ومن راعى شبهها الخاص أعملَها وهم الحجازيون ،وذلك بشروط .

---

(١) الضحى : ٥.

(٢) ج ، ر: تلي ، وهو تحريف .

منها أن لايقع بعدها إنْ نحو قولك : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، فإنوقعت بعدها إن بطل عملها نحو قول الشاعر :

٤٢٠ فما إن طبُّنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا (١)

/ومنها أن لايدخل على الخبر حرف يقتضي الإيجاب نحو : مازيدٌ إلاّ قائمٌ. [١٢٤و]
ومنها أن لايتقدّم خبرها على اسمها مالم يكن ظرفاً أو مجروراً ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين ، وسيُبيَّن إن شاءَ اللّه تعالى ، فأما قول الشاعر .

٤٢١ وما الدهرُ إلاّ منجنوناً بأهلهِ وما صاحبُ الحاجات إلا مُعذَّبا(٢)

فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجاب وهو إلاّ على الخبر فيتخرَّج على وجهين ، أحدهما : أن يكون منجنوناً اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر ما ويكون تقديره : وما الدهرُ إلاّ يُجَنُّ جنوناً بأهله (٣) ، ثم حذف يُجَنّ الذي هو خبر ما وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي : وما الدهرُ إلاّ جنونٌ ، كما تقول : ماأنتَ إلاّ شرباً ، تريد : تشربُ شرباً . هذا في موضع الكثرة مقيس ، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون .
والآخر أن يكون منجنوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر ما محذوفاً تقديره : وما الدهرُ إلا موجوداً على هذه الصفة ، أي مثل المنجنون وهو السانية ، يريد أنّه لا يستقر على حالة واحدة .

وأما قوله : وما صاحبُ الحاجات إلاّ مُعذَّباً ، فمُعذَّباً مصدر تقديره إلا يُعذَّبُ معذَّباً ، أي تعذيباً ، وذلك أنّ كلّ اسم مفعول من فعل زائد على

(١) لفروة بن مسيك المرادى (صحابي) الطب : العلة والسبب . الكتاب ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠٥ ، الوحشيات ٢٧ ، المقتضب ١/٥١ ، ٢/٣٦٤ ، الكامل ١/٣٤١ ، الاصول ١/١٧٧ ، الخصائص ٣/١٠٨ ، المنصف ٣/١٢٨ ، الروض الانف ٢/٣٤٤ ، الخزانة ٢/١٢١ .
(٢) نسبه ابن جني لبعض العرب ولم يعينه . وروايته : أرى الدهر ، على زيادة الا ، ولا شاهد فيه . المغنى ٧٦ ، العيني ٢/٩٢ الخزانة ٢/١٢٩ .
(٣) ج ، ر : لأهله ، وهو تحريف .

ثلاثة أحرف فإنّه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة :
وأما قولـــه :

٤٢٢ فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهم إذ هم قُريشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ(١)

فنصب « مثلَ» مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه سبعة أقوال للنحويين ، فمنهم من جعله شاذّاً ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله (٢) . ومنهم من قال : البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط لأنّه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل لأنّ العربي اذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته ، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته .

ومنهم من قال : إنّما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم ، لأنّك اذا قلت : مامثلُك أحداً ،نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذمّاً ، فأذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحا ، فلذلك نصب مثلهم في البيت (٣) .

وهذا باطل ، لأنّ ماقبله وما بعده يدلّ على أنّه قصد المدح .

ومنهم من قال: هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال. تقديره : وإذا مامثلهم في الوجود . (٤)

وهذا باطل لأنّ معاني الحروف لاتعمل مضمرة .

ومنهم من جعله ظرفا بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة واستدلوا على صحة مذهبهم بقول المهلّب بن أبي صفرة : مايسرّني أن يكون لى ألف فارس

(١) الفرزدق ، وروى في الخزانة : دولتهم ، وفي البيت اشارة لعودة سلطان المدينة إلى آل مروان بعد ان تركها جدهم ليتولى الخلافة في دمشق .
الكتاب ٢٩/١، المقتضب ١٩١/٤، المغنى ٤٠٢، العيني ٩٦/٢، شواهد المغنى ٨٤ ، الخزانة ١٣٠/٢، الديوان ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ .

(٣) هذا رأى الاعلم ، حاشية الكتاب ٢٩/١ .

(٤) هذا رأى المازني والمبرد ، المقتضب ١٩١/٣، المغنى ٤٠٢ .

مثل بَيْهَسَ لانّى لو رأيتهم يتساموْنَ لقلت لعلّهم يتساموْنَ لِواذاً .
فقالوا : محالٌ أن لايسرّه أن يكون له ألف فارس كـلّ واحد منهم مثل بَيْهَس وإنّما المعنى / أنّه لايسرّه أن يكون له ألف فارس [١٢٤ ظ] بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب .

وهذا الذي قاله أهـل الكوفة لاحجة فيه لأنّ العرب إذا قالت مررتُ برجالٍ مثلك ، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ (١) كلّهم كلّ واحدٍ منهم مثلك . والآخـر : أن يكون المعنى مررتُ برجّال كلّهم أذا اجتمعوا مثلك ، فعلى هذا يكون مايسّرني أن يكـون لى ألف فارسٍ مثـل بيهس ، يعنى أنّـه لايسرّه أن يكون لـه ألف فارس كلّهم اذا اجتمعوا مثل بيهس وحده ، لأنّ شجاعة الف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة ، لأنّـــه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس ، وألف فارس اذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم . ومنهم من قال : مثل منصوب على الظرف وكأنّه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف : اذ ما مكانا مثل مكانهم بشر ، ثمّ حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت بأعرابه فصار : إذ مامثلَ مكانهم بَشرٌ (٢) .

وهذا باطل لأنّه تقدّم أنّه لايحذف الموصوف إلا اذا كانت الصفة خاصة ، ومثل ليس من الصفات الخاصة ، أو يتقدّم مايدلّ على المحذوف .

ومنهم من قال : انّ ما هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ في البيت . وذلك أنّها أضيفتِ إلى مبنّى فبنُيت على الفتح بمنزلة قوله :يومئذٍ وحينئذٍ ، وهو الصحيح (٣) .

---

(١) ج ، ر: برجل ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادى هذا القول عن الكوفيين ، الخزانة ١٣٠/٢ .

(٣) من قال بهذا ابن هشام ، قال : وزعم ابن مالك أن ذلك (البناء) لا يكون في (مثل) لمخالفتها للمبهمات فانها تثنى وتجمع . المغنى ٥٧١ .

فأما إن كان خبر ما ظرفا أو جاراً او مجروراً ففيه خلاف . فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم ، ومنهم من منع من ذلك .
والذين أجازوا هم البصريون قياساً على انّ التي يتقدّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجروراً ، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش ، ومنع أن يقاس هذا على انّ لانّها أقوى من ما ، وذلك انّها اختصت بما دخلت عليه و«ما» ليست كذلك . والصحيح انّ ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى : فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين (١) . فحاجزين خبر ما ، وهو منصوب فثبت أنّها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو منكم فأذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لايجوز في انّ الاّ قليلا كقول الشاعر :

فلا تَلحَنِي فيها فأنّ بِحُبِّـــــــها
أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلا بِلُه (٣٠٠)

فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في أنّ في فصيح كلام العرب نحو : انّ في الدار زيداً .

* * *

ويجوز دخول الباء على الخبر ، وفي دخولها خلاف ، فمنهم من لايدخلها الاّ مع التأخير ، وذلك حيث ينصب الخبر ، ولا يجيز دخولها مع التقديم .
ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معا ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

٤٢٣ أما واللهِ أنْ لــو كنتَ حُـــراً
وما بالحُرِّ أنتَ و لا القَمِـينِ (٢)

(١) الحاقة : ٤٧ .
(٢) أنشده الفراء عن امرأة من غني وروايته : العتيق . ورواه الفارسي :
أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق
لو أنك ياحسين خلقت حرا وما بالحر أنت ولا الخليق
معاني القرآن ٤٤/٢، المغنى ٣١، العيني ٤٠٩/٣، الخزانة ١٣٣/٢.

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم ، فدلّ ذلك انّ الباء يجوز دخولها على الخبر.
ويجوز زيادة من في اسم ما اذا كان نكرة نحو : مامْن أحدٍ قائماً ، على الحجازية ، وقائمٌ ، على التميمية .

* * *

واذا عطفت / في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم او على الخبر [١٢٥و] أو على الاسم والخبر معا . فأن عطفت على الخبر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فأن كان مرفوعاً فعلى اللفظ ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لايكون .

فأن كان موجباً للخبر رفعت مثل قولك: مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وان لم يكن موجباً نصبت مثل قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً . وحكى سيبويه رحمه الله الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ، بخفض قاعد وذلك قبيح ،وان كان مخفوضا فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الايجاب او لايكون يقتضيه فأن كان يقتضي الأيجاب رفعته نحو ما زيدٌ بقائمٍ (١) بل قاعدٌ ،ولا يجوز خفض قاعد ،لأنّك لو خفضته كان على نيّة الباء ، كانّك قلت : بل بقاعدٍ (٢) ،والباء لاتزاد في الواجب بقياس . وان لم يكن يقتضي الايجاب جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع إن قدّرت ماحجازية ، والرفع على الموضع إن قدّرت ماتميمية .

وإن عطفت على الاسم رفعت نحو : مازيدٌ قائماً و لا عمروٌ . فأن عطفت على الاسم والخبر معاً فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً فأن كان الخبر مرفوعاً رفعتَ نحو : مازيدٌ قائمٌ و لا عمروٌ خارجٌ ، وان كان منصوبا فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الأيجاب [او لايكون فأن كان يقتضي الايجاب رفعت وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ماعطف عليه نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ خارجاً . فأن كان مخفوضاً فلا يخلو أن

(١) ج ، ر: قائم ، وهو تحريف .
(٢) ج ، ر: قاعد ، وهو تحريف .

يكون حرف العطف موجبـــا للخبر أو لايكون فأن كان موجباً رفعت المعطوف نحو قولك : مازيدٌ بقائمٍ بل عمروٌ خارجٌ .

وان لم يكن موجبا فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع . فأن عطفت على الموضع رفعتَ الاسم ونصبت الخبر فيالحجازية نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ و لاعمروٌ قاعداً ، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول : مازيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعدٌ .

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسما ، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم ما او لايكون . فأن لم يكن من سبب اسم ما فلا يخلو من أن يتقدّم على الخبر أو يتأخّر . فأن تقدّم نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ قاعداً جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدّمين ، تقديره : و ماعمروٌ قاعداً. ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى. فأن تأخر فالرفع ليس إلا نحو : مازيدٌ قائماً ولا منطلق عمرو ، فيكون منطلق خبرا مقدّما وعمرو مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة . وانّما لم يجز نصب منطلق لأنّك اذ ذاك لاتخلو من ان ترفع عمراً بمنطلق أو بالعطف على اسم ما ولايجوز أن يكون معطوفاً على اسم ما لأنّ/[١٢٥ظ] ذلك يؤدى إلى تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، ألا ترى أن التقدير : وما منطلقاً زيدٌ ، ولايجوز أن يكون مرفوعاً بمنطلق ويكون منطلق معطوفاً على خبر ما لأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر ما وذلك لايتصورّ هنا ، لأنّه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه ، ألا ترى أنّ التقدير : مازيدٌ قائماً وما زيدٌ منطلقاً عمرو ، فلا يكون في منطلق ضمير يعود على زيد . ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنّه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، وذلك : ليس زيدٌ قائماً ولا منطلقاً عمروٌ ، ويكون تقديره إذ ذاك : وليس منطلقاً عمروٌ .

بـاب نعـــم وبئس

اعلم أنّ نعم وبئس من قَبيل الأفعال إلا أنّ النحويين أفردوا لهما باباً لأنّ لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال وسنذكرها إن شاء الله تعالى .

واختلف هل هما فعلان أم لا ، منهم من ذهب إلى أنّهما فعلان وهم أهل البصرة ، ومنهم من ذهب إلى أنّهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة(١).
والذي ذهب إلى أنّهما فعلان استدلّ على ذلك برفعهما الفاعل وليسا من قَبيل الأسماء العاملة عمل الفعل ، وبنائهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لكانا معربين اذ لا موجب لبنائهما ، وبتحمّلهما الضمير في قولك : نعمَ رجلاً زيدٌ ، بل قد حكي : نعْما رَجُلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدونَ ، على مايُبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى ، أو بلحاق علامة التأنيث لما على حدّ ماتلحق الأفعال ، أعني أنّها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث ، نحو : نعمَ الرجلُ ونعمَت المرأةُ .

والذاهبون إلى أنّهما اسمان استدلوا على صحّة مذهبهم بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرّفان ، وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، لأنّه قد وجد من الأفعال مالا يتصرف ولا مصدر له كعسى .
واستدلوا أيضاً بدخول حرف الجر عليهما وحكوا من كلام العرب : نعم السيرُ على بئسَ العيرُ . وحكى عن بعض العرب أنّه ولد له بنت قيل له : نعمَ الولد هي فقال : واللّهِ ماهي بنعمَ الولدُ : نَصرُها بكاءٌ وبرُّها سَرِقَةٌ . وأنشدوا في دخول حرف الجر على نعْمَ قول الشاعر :
٤٢٤ صبّحكَ اللّهُ بخيرٍ باكرِ بِنُعَمِ طَيرٍ وشبابٍ فاخرِ (٢)

(١) معاني القرآن ١/٥٦ ، ٥٧، ٢٦٧، الأصول ١/٦٨، الانصاف م١٤
(٢) لم اجده منسوباً لقائل ، أراد : صبحك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون ورواية ابن سيدة : بنعم عين ، وهو من قولهم : يانعم عيني أى ياقرة عيني .
المحكم ٢/١٤٠، العيني ٤/٢، اللسان والتاج : نعم ، الدرر ٢/١٠٨ .

وأنشدوا أيضاً قوله :

٤٢٥ فقد بُدِّلتُ ذاكَ بنعمَ بالٍ وأيامٍ لياليها قصـــارُ(١)

ولا حجة لهم في شئٍ من هذا .

أما قولهم : على بئسَ العَيرُ ، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنّه قال : على عيرٍ بئسَ العيرُ ، وعلى ذلك يتخرَّج : واللّهِ ما هي بنِعمَ الولدُ ، بولدٍ نِعمَ الولدُ ، ونظير ذلك قول الشاعر :

واللّهِ مازيدٌ بنامَ صاحِبُهُ ولا مخالطِ الليانِ جانِبُهُ (١١٥)

فأدخل الباء على نام وهو فعل تقديره : واللّه مازيدٌ برجلٍ نامَ صاحبُهُ ، ثم حُذِفَ رجل وأقيم نامَ صاحبُه مقامه لأنّه صفة له .

وأما / قولهم : بنِعمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ،وبِنُعمَ بالٍ ،فإنّ نعم اسم [١٢٦و] للخير الباكرِ واسم للعافية في قوله : بنعم بال ، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما ولا يضاف إلاّ الاسم وكأنّهما في الأصل : نَعِمَ ، التي هي فعل فُسُمّيَ بها وحكيت ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها . ونظير ذلك : قِيلَ وقال ، فإنّ العرب لما جعلتهما للقول حكيا ، وعلى ذلك جاءَ الأثر : نهى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وقالَ وعن إضاعةِ المال (١).

فإذا تبيّنَ أنّه لاحجة فيما استدلوا (به)(٣)على أنّهما اسمان تبين أنّهما فعلان بما تقدَّم من الدلالة(٤)القاطعة .

* * *

وفي نِعمَ أربع لغات(٥): نِعْمَ ، بكسر النون واسكان العين ، وهي الأفصح وكثرتها تغني عن الاستشهاد عليها . ونِعِمَ ، بكسر النون والعين وعليه قوله تعالى : إن تُبدوا الصدَقاتِ فَنِعِمّا هي(٦). ونَعِمَ ، بفتح النون وكسر

---

(١) لعدى بن زيد . الزهرة ٢٧٣، المقرب ١٠، شرح المقرب ١٠و ،الديوان ١٣٣.

(٢) رواه البخارى في كتاب الاعتصام ٦٣ وكتاب الرقاق : ٦٠ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : الا دلة .

(٤) انظر لغات نعم في الكتاب ٢/٢٥٥، المقتضب ٢/١٤٠ ، الاصول ١/٦٨، ابن يعيش ٧/١٢٨. (٦) البقرة : ٢٧١ .

العين ، وعليه أنشدوا قول الشاعر :

٤٢٦ خالتي والنفسُ قِدْماً إنّهم نَعِمَ الساعونَ في القَومِ الشُطُرْ(١)

ونَعْمَ ، بفتح النون وتسكين العين .

وفي بئس لغتان (٢) : بَئِسَ ، بفتح الباء ، وبِئْسَ ، بكسرها .

* * *

ولا يكون فاعلهما إلاّ فيه الألف واللام نحو قولك : نِعمَ الرجلُ وبئسَ الغلامُ أو ماأضيف إلى مافيه الألف واللام نحو : نِعمَ غلامُ الرجلِ وبئسَ غلامُ المرأةِ ،ونِعمَ فتى العَشيرة عمروٌ،أو مضمراً على شريطة التفسيروذلك نحو قولك : نِعمَ رجلاً زيدٌ،أومضافاً إلى نكرة و ذلك قليل جداًوبابه الشعر(٣) ،

وسبب ذلك أنّهم عزموا على أن لايكون فاعلهما إلاّ الجنس أو ما يُفهم منه الجنس نحو قولك : غلامُ الرجلِ ، إذ معلوم أنّه لايكون الجنس غلامَ واحدٍ .

وانّما (لم)(٤)يجئْ فاعلهما مضافاً لنكرة إلاّ في الشعر لأنّ النكرة لا يفهم منها الجنس إلاّ في بعض المواضع ، وذلك نحو قولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ . فمثال ماجاءَ من ذلك في نِعمَ قول الشاعر :

---

(١) لطرفة بن العبد يمدح قومه . القوم الشطر : البعداء والغرباء ، وفي حاشية ج ، ر : اليوم المطر ، الامر الكبر ، وروى في المقتضب : الامر المبر ، وخالتي خبر لقوله : فداء ، في البيت السابق للشاهد . الكتاب ٤٠٨/٢ ،المقتضب ١٤٠/٢ ، ابن الشجرى ٥٥/٢ ، الخزانة ١٠١/٤ .

(٢) في حاشية ج : وقال ابن الخشاب في شرح الجمل : وفي بئس أيضاً أربع لغات : بئس ، بئس ، بئس ، بئس . اهـ. وانظر الكتاب ٢٥٥/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ .

(٣) نقل البغدادى أن الاخفش والكوفيين وابن السراج أجازوه في الاختيار ونقلوا أنه لغة لبعض العرب . انظر الاصول ٧٥/١ ، الخزانة ١١٧/٤ .

(٤) سقطت (لم) من ج ، ر .

٤٢٧ فنعمَ صاحبُ قوم لاسلاحَ لهم وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفانا(١)
ومثال ماجاءَ من ذلك في بئس قوله :

٤٢٨ بئسَ قرينا يَفَنٍ هالـــكِ أمُّ عُبَيْـدٍ وأبـو مالـكِ (٢)
واختلف في من وما الموصولتينَ وما أُضيف إليهما ، فمنهم من أجازَ أن يكونا فاعلين لهما ، ومنهم من منع . فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسماع .
أما القياس فأنهما في معنى مافيه الألف واللام ،ألا ترى أنّهما بمعنى الذي والتي .
وأمّا السماع فقوله تعالى: فنعـمّا هي(٣).وقول الشاعر :

٤٢٩ فَنعمَ مَزْكاً مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ونعمَ مَنْ هوفي سرٍّ واعلانِ (٤)
وهذا الذي استدل به لاحجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعمَ وبئس على حسب مااستقر فيهما بالسماع ماأمكن ،وأمّا السماع فمؤوّل .
أما قوله تعالى فَنعـمّا هي . فأصله : فنعمَ ماهي .وما بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمر ،وجاء التمييز بما وان كانت شديدة الأبهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم الممدوح وهو الأبداء لدلالة : انتُبدُوا،

(١) في رثاء عثمان بن عفان واختلف في نسبتها ، فنسبت لحسان وليست في ديوانه ولأوس بن مغراء ولكثير بن عبدالله النهشلي .
وقوله : لا سلاح لهم ، اشارة إلى قول عثمان يوم الدار : من رمى سلاحه كان حرا.
الركب : ركب الحج ، ايضاح الفارسي ٨٥ ، ابن يعيش ١٣١/٧ ، المقرب ١١ ، العيني ١٧/٤، الخزانة ١١٧/٤، الدرر اللوامع ١١٣/٢.

(٢) لم أجده منسوباً لقائل . وأم عبيد : الفلاة الساعة لا ماء فيها . او السنة الجدبة .
أبو مالك : السغب أو شدة الجوع وقيل : الكبر . اليفن : الشيخ الطاعن . المخصص ١٧٦/١٣، ١٨٦، اللسان: ملك ، الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٣) البقرة : ٢٧١ .

(٤) من أبيات في مدح بشر بن مروان لم يعرف قائلها . وزكا : لجأ. المذاهب : الطرق، وضيقها كناية عن الخوف الذى يتهدد السالك فيها . وحرف في النسخ إلى : من كامن . وكتب في حاشية ج : كاه عن الشيء نكل عنه والكيء : الضعف أهـ . جمهرة اللغة ٢٨٣/٣ ، ٤٨٦، المغنى ٣٦٦، ٤٨٦، ٤٨٨، اللسان : زكا ، الخزانة ١١٥/٤ ، الدرر ٧٠/١.

عليه / كأنه قال: فنعم شيئاً هو، أي الابداء، وكذلك فنعم مزكاً (١) مَنْ [١٦٢ظ] ضاقتْ مذاهبه «مَنْ» فيه بمنزلة شيء وضاقت مذاهبه في موضع الصفة، فيكون مثل قول الآخر :

فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهم ....(٤٢٧)

واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى . وكذلك قوله : مَنْ هو في سرٍ وإعلانِ ، مَنْ فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيءٍ (٢) وهو في سرٍ واعلانِ جملة في موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى .

* * *

ولابدّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم ، ولابدّ من ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى .

فمنْ حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى : نعم العبدُ إنهّ أوّاب (٣). تقديره : نعمَ العبدُ أيوب . فحذف أيوب لفهم المعنى .

ومنْ حذفِ اسم الممدوح والتمييز معاً قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ توضأَ يومَ الجمُعةِ فبها ونعمتْ ومن اغتسلَ فالغُسلُ أفضلُ (٤) فقوله : فبها ، أى فبالرُخصةِ أخذَ وقوله : ونعمتْ (أى نعمتْ) (٥) رخصةُ الوضوءِ . فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء لفهم المعنى .

ولايكون اسم الممدوح والمذموم أبداً الا أخص من فاعلهما . فلو كان أعمّ منه أو مساوياً له لم يَجُز ، لأنّه ليس فيه بيان نحو : نِعَم الرجلُ زيدٌ ، فزيدٌ أخصّ من الرجل لأنّ الرجل يكون زيداً وغيره ،

---

(١) ج : ر، من كامن ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادى أى هذا توجيه الفارسي وان ابن مالك رده بأمرين ، الخزانة ١١٦/٤.

(٣) سورة ص : ٤٤.

(٤) صحيح الترمذى ٢٨٢/٢ (أبواب الجمعة) سنن النسائي ٢٠٥/١.

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ولو قلت : نِعمَ الرجلُ إنسانٌ ، لم يجز لأنّ الأنسان أعمّ من الرجل، لأنه يطلق على الرجل والمرأة ، فأذا قلت : نِعمَ الرجلُ ، عُلِم أنّه إنسان فلا فائدة في ذكر الأنسان بعد ذلك .

ولو قلت : نِعمَ الجملُ جَملٌ ، ونعِمَ البعيرُ جَمَلٌ ،على لغة من يجعل البعير لايقع الا على الجمل لم يجز أيضاً ، لأنّه ليس فيه فائدة ، وقد يجوز : نِعمَ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمل والناقة.

* * *

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يخلو أن تقدّمه على نِعمَ وبئس أو تذكره بعدهما . فأن ذكرته بعدهما فمَنْ(١)يجعلهما اسمين يجعل نعم وبئس مبتدأين والاسم الذي بعد للممدوح أو المذموم خبرهما ، أو يجعلهما خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ والمذموم عمروٌ، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم اذا تقدم مبتدأ ، ونِعمَ وبئسَ جُملتان في موضع الخبر .

فأن قيل : فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست المبتدأ في المعنى ؟ فالجواب : إنّ للنحويين في ذلك مذهبين :

كأنّه قال : زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ ، وعمروٌ هو بئسَ الرجلُ ، وهو مذهب ابن السيد(٢)، وهو فاسد لأنّ الجملة من نعم وبئس إذ ذاك تكون في موضع خبر ذلك المضمر ، فيحتاج فيها إلى رابط آخر .

ومنهم من ذهب إلى أنّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير ، ألا ترى أنّه يراد به الجنس. ولقائلٍ أن يقول : / وما الدليلُ على ذلك ؟ [١٢٧و] أعني على أنّه يراد به الجنس فالجواب : إنّ الذي يدل على ذلك

(١) في نسخة بحاشية ج : فعلى مذهب من .

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد المعروف بالبطليوسي . أديب نحوى لغوى من اهل الأندلس ، سكن في بلنسية وتوفي بها عام ٥٢١هـ. القفطي ٢ / ١٤١ ؛ ابن فرحون ١٤٠، ابن خلكان ٢/٢٨٢، البغية ٢٨٨.

شيئان : أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الاضافة الى مافيه الألف واللام او أن يكون مضمرا يفسره اسم الجنس،فلولا أنّه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ماهو بمنزلتهما . والآخر : إنّه يجوز في فصيح كلام العرب : نِعمَ المرأةُ ونِعمَت المرأةُ، بالحاق العلامة وحذفها ، ولايجوز : قام المرأة ، الاّ شذوذا نحو ماحكى من كلامهم : قال فلانةُ ، فلولا أنّه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك . فيكون اذ ذاك بمنزلة : قال النساءُ ، وقالت النساءُ ، (في أنّه حمل) (١) تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة، فلا (٢) وجه لقول من قال : انّ الذي سوّغ ذلك في نِعمَ وبئس كونهما لايتصرفان لأنّ ليس لايتصرف ولا (٢) يجوز : ليس المرأةُ ، فان قيل : فكيف أسند فعل المدح والذم وهما نعم وبئس إلى الجنس وانّما الممدوح بعضه وهو الاسم الذي تأتي به تبييناً لفاعلهما ؟

فالجواب : إنّ الذي يتصوّر في ذلك وجهان : أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنّك قلت : زيدٌ نِعمَ جنسُهُ الذي هو الرجالُ ، فأذا أثنيت على جنسه انجرّ له الثناء معهم ، والآخر : أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كلّه مبالغة ، فأذا قلت : زيدٌ نِعمَ الرجلُ ، فكأنّك قلت : زيدٌ نِعمَ زيدٌ الذي هو من جنس الرجال. والعرب قد تجعل المفرد بمنزله الجنس كله مبالغة في المدح ، من كلامهم : أكلت شاةً كلَّ شاةٍ فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة ، ومنه قولهم : كلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفَرا(٣)فجعل الفَرا الذي هو حمارالوحش لجلالته بمنزلة جنس للصيد.

---

(١) ر : لأنه . (٢) ر : ولا .

(٣) الفرا ، حمار الوحش ، وهذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه . وقد تمثل به الرسول (ص) حين أسلم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، يريد إن دخوله في الاسلام كان امراً عظيماً . الكامل ٣١٩/١ ، النهاية ١/ ٢٩٠ ، ٤٢٢/٣ ، جمهرة الأمثال ١٦٢/٢.

وقد صرّح المتنبي بهذا المعنى فقال :

٤٣٠ وليسَ للهِ بمُستَنكَرٍ أنْ يَجمعَ العالَمَ في واحــدِ(١)

وكذلك يفعل في اللام.وعلى هذا الوجه ينبغي أن يُحمل التثنية وجمعه في قولهم الزيدانِ نعمَ الرجلانِ والزيدون نعمَ الرجالُ ، والجنس لايُثنّى ولا يُجمع وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه ،لأنك تجعل كلّ واحدٍ من التثنيةأو من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً ، فتسوغ التثنية والجمع .

فأن قلت : ألم تزعم أنّ سيبويه رحمه الله لايُجيز: زيدٌ قامَ أبو عمرو ،إذا كان أبو عمرو كنية لزيد ،لأنه ليس في الجملة ضمير للأول ولاتكراره بلفظه، وأنتم قد فعلتم ذلك في زيدٌ نعمَ الرجلُ؟

فالجواب: إنّ الذي لأجله منع سيبويه رحمه اللهزيدٌقام أبو عمرو هو أنّ أباعمرو لايُفهم منه أنّ المراد به زيد، ولولا ذلك لجازت المسأله.وأما زيدٌ نعمَالرجلُ، فليس ثَمّ مايلتبس به زيد لأنه للجنس كله ،والجنس لاثاني له فيلتبس به. ولما خفي وجهُ التثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن مَلكُون اعتقد/ أنه[١٢٧ظ] لايراد بفاعلها الا الاسم الممدوح خاصة . وأجاز خلوّ الجملة من رابط على مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته :زيدٌ قامَ أبو عمروٍ ،وأبو عمرو كنية لزيد، وقد تقدم الدليل على أنّ المراد بفاعلهما الجنس.

فاذا تأخرّ اسم الممدوح أو المذموم بعد نعمَ وبئس كان فيه ثلاثة أوجه، أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمر ،والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وكأنه في الوجهين لما قال : نعمَ أو بئس الرجلُ قيلَ له : فمَنْ هذا الممدوح أو المذموم فقال : زيدٌ ، على تقدير : هو زيدٌ ،أو على تقدير : زيدٌ الممدوح وزيدٌ المذموم .

---

(١) لابي نؤاس يستعطف الرشيد على الفضل البرمكي وليس للمتنبي كما وهم ابن عصفور،ورواية ابن السيد : ليس على الله ، وكذا في حاشية الديوان ، الاقتضاب ٦١ ، الديوان ٤٥٤ .

والثالث : أن يكون مبتدأ ونعمَ الرجلُ جملة في موضع الخبر ،وقد تقدّم على المبتدأ فيكون أمره كأمر : زيدٌ نعمَ الرجلُ ،وخبر المبتدأ قد يتقدّم عليه وإن كان جملة كقول الشاعر :

إلى ملكٍ ماأمــه من مُحــارِبٍ أبوهُ ولا كانت كُليبٌ تُصاهرُهْ (٢٣٤)

يريد : أبوهُ ماأمُّه من محاربٍ ،فقدّمَ.

* * *

وإن (١) كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عنه في قولك : نعمَ رجلين الزيدانِ ،ونعمَ رجالا الزيدونَ.

هذا هو كلام العرب ،وحكي أبو الحسن الاخفش أنّ من العرب من يبرز الضمير فيقول: نعمّا ونعمّوا (٢) ،حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل ثم قال بعد ذلك: إنّي لاآمَنُ أن يكونا قد فُهّما التلقين.

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييزِ والفاعل ظاهرٌ (٣) ،فأما قوله :

٤٣١ تزوّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا(٤)

فزاداً منصوب بتزوّد،ومثل منصوب على الحال وكأنّه في الأصل صفة لمثلْ (٥) فقُدّم فانتصب على الحال لأنّ النكرة إذا تقدّمت نصبت على الحال ،تقديره: تزوّد زاداً مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ.

ولا يجوز إدخال منْ على تمييزها فأمّا قول الشاعر :

---

(١) ر: واذا . (٢) الأصول لابن السراج ١/٧٦ .

(٣) منع ذلك سيبويه والسيرافي وابن جنى وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك الكتاب ١/٣٠٠، المقتضب ٢/١٥٠ ، الاصول ١/٧٣ ، الخصائص ١/٨٣، ٣٩٥، الخزانة ٤/١٠٩.

(٤) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز ، وأراد بأبيك عمر بن الخطاب وهو جده لأمه . المقتضب ٢/١٥٠، ايضاح الفارسي ٨٨، الخصائص ١/٨٣ ، ٣٩٦ ، المفصل ٢٧٢ ، العيني ٤/٣٠، الخزانة ٤/١٠٨، الديوان ١٤٣،

(٥) كذا ، وهو سهو والصواب : لزاد

٤٣٢ تَخَيَّرهُ فلم يَعدِلْ سواهُ فنعمَ المرءُ منْ رَجُلٍ تَهامِ(١)

فمن القلة بحيث لايقاس عليه .

ولايقع تمييزاً في هذا الباب ولافي غيره من الأسماء المتوغلة في الابهم شيءُ إلاّ أن يُخصّص بالوصف.

• • •

وفاعلهما اذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التأنيث وان كان مؤنثاً جاز الحاق علامة التأنيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم ، الا أن يكون مذكراً كُنّي به عن مؤنث أو مؤنثاً كُنّي به عن مذكر فإنّك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ماكنّيتَ به عنه فتقول: هذه الدارُ نِعمَتْ البلدُ، فتُلحِق العلامة وان كان البلد مذكراً، لأنّك أردتَ به الدار، وتقول: هذا البلدُ نِعمَ الدارُ، فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة ، لأنّك عنيت بها البلد وهو مذكر .

ومن ذلك قول الشاعر :

٤٣٣ أو حُرَّةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مُجفرةٌ دعائمَ الزَّورِ نعمَتْ زورق البلد (٢)

/ فألحق العلامة وإن كان الزورق مذكراً لأنّه كناية عن الناقة [١٢٨و] .

• • •

وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبني على وزن فَعُلَ يراد به معنى المدح أو الذم ويكون حكمه اذ ذاك كحكم نِعمَ وبئس في الفاعل وفي التمييز وفي ذكر اسم الممدوح .

---

(١) نسبة ابن دريد لبجير بن عبد الله بن سلمة يرثى هشام بن المغيرة ، ونسبة العيني لابي بكر ابن الاسود ، وفاعل تخير يعود على الموت .
الاشتقاق ١٠١ ، ابن يعيش ١٣٢/٧ ، للعيني ٢٢٧/٣ ، الخزانة ١٠٩/٤ .

(٢) لذى الرمة يصف ناقته ، الحرة: الكريمة ، العيطل : الطويلة العنق ثبجاء : ضخمة الثبج وهو الصدر ، وقيل : عظيمة السنام . المجفرة : العظيمة الجنب . الواسعة الجوف . الدعائم : القوائم، الزور: أعلى الصدر يريد أنها عظيمة القوائم ونصب دعائم على التشبيه بالمفعول به مثل الحسن الوجه . المفصل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، الخزانة ١١٩/٤ ، الديوان ١٤٦ .

وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف نِعمَ فأجاز : حُبَّ زيدٌ .
وذلك باطل بل العرب إذا صيّرت الفعل على وزن فَعُلَ وأرادت به معنى المدح أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب ومنهم من لايدخله ذلك . فمن أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لايدخله معنى التعجب كان حكمه كحكمها في جميع ماذُكر ومنه قوله تبارك وتعالى : ﴿كَبُرَ مَقْتاً عندالله أن تقولوا ما لاتفعلون﴾ (١)، وكذلك : ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرُجُ من أفواههم﴾(٢) . وكذلك : ساءَ مثلاً القومُ (٣) . وأشباه ذلك كثير .
والدليل على أنّه يراد به معنى التعجب قوله :

حُبَّ بالزَوْرِ الذي لا يُرى منه إلاّ صَفحةٌ أو لِمامٌ (٤١٨)

فزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أحبِبْ بالزَوْرِ ، الذي يُراد به معنى التعجب مراعاةً للمعنى ، فافهم .

(١) الصف : ٣. (٢) الكهف : ٥. (٣)الاعراف : ١٧٧

باب حبذا

اعلم أنَّ حبَّذا مركبة من حبَّ وذا ، إلاّ أنَّ النحويين اختلفوا فيها . فمنهم من ذهب إلى أنَّ حبَّ مع ذا لم يُجعلا كشيءٍ واحدٍ ، بل ذا عندهم فاعل حَبَّ والاسم الواقع بعد اسم الاشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الاعراب مايجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمر وكأنّه قال : هو زيدٌ ، أي المحبوبُ زيدٌ ، أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : زيدٌ المحبوبُ ، فحذف الخبر ، أو يكون مبتدأ وحبّذا (١) في موضع خبره واستغنى باسم الاشارة عن الضمير كما كان ذلك في قوله تبارك وتعالى : ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ (٢) . في قراءة من رفع لباس التقوى (٣) ، أي هو خيرٌ .

والذاهبون إلى أنَّ حبّذا ليست بمنزلة كلمةٍ واحدة منهم من زعم أنَّ إفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها(٤)لم تتغيّر بالنظر إلى التثنية والجمع شذوذ . فلذلك لم يقل : حبّذانِ ولا حبَّ أولاءِ بل جرى مجرى المثل ، فكما لايتغيّر المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو ، ألا ترى أنّك تقول : الصيفَ ضيّعتِ اللبَنَ (٥) للمفرد والمثنى والمجموع والمونث والمذكر بلفظ واحد. وهذا فاسد لأنّه اذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشذوذ كان أولى .

ومنهم من زعم أنَّ «ذا» إنّما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حبّذا زيدٌ : حبذا حسنُ زيدٍ ، وكذلك حبّذا الزيدانِ ، حبّذا حسنُ الزيدَينِ ، وكذلك حبّذا الزيدونَ ،

---

(١) ر : حب . (٢)الأعراف : ٢٦ .

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي واهل المدينة بالنصب والباقون بالرفع . الطبرسي ٣٥/٨، الكشاف ٧٤/٢، القرطبي ١٨٥/٧ .

(٤) ج ، ر: كونه ، وهو تحريف .

(٥) قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته ففركته وكان موسرا فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان فقيرا فمرت بابل عمرو فسألته اللبن فقال لها ذلك . يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر،الميداني ٦٨/٢.

أي حبّذا حسنُ الزيدينَ ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب ابن كيسان ، وهو فاسد لأنّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه / مقامه فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع [١٢٨و] وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف فتقول : اجتمعت اليمامةُ ، ولا تقول : إجتمعَ اليمامةُ وان كان الأصل قبل الحذف : اجتمعَ أهلُ اليمامةِ .

ومنهم من ذهب إلى أنّ حبَّ مع «ذا» بمنزلة كلمة واحدة (١)، واستدلوا على ذلك بكون اسم الاشارة لا يتصرف بحسب المشار اليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرّف كتصرّفه في غير هذا الموضع ، وبكون العرب لا تفصل بين حبَّ و «ذا» بشيْ فلا تقول : حبَّ في دارِ ذا زيدٍ ، تريد حبّذا في دارِ زيدٍ ، وهو أولى من حمل ذا على الشذوذ .

والذاهبون إلى أنّهما بمنزلة شيْ واحد منهم من ذهب إلى أنّ حبّذا كلّه فعل ، ومنهم من ذهب إلى أنّه اسم كلُّه (١) .

والذاهب إلى أنّه فعل استدلّ على صحة مذهبه بأنّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً فينبغي أن يُغلّب على الاسم (٢) .

والذاهبون إلى أنّه اسم استدلوا على ذلك بأنّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم ، لأنّ الأسماء أصل الأفعال والأصول أبداً تُغلّب على الفروع اذا اجتمعت . وأيضاً فإنّه قد وجد من الأسماء ماهو مركبْ نحو بَعلبَكَّ ورام هُرْمُز وخَمسَ عَشرَةَ وأمثال ذلك كثير ،ولم يوجد من الأفعال ماهو مركبْ . وأيضاً فإنّ العرب قد تُدخل عليه حرف النداء كثيراً ومن ذلك قول الشاعـــر .

---

(١) هو رأى الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي . الكتاب ٣٠٢/١ ، المقتضب ١٤٥/٢، الاصول ٧١/١ ، الجمل ١٢٢ ،

(٢) قال ابن يعيش : واستدلوا بتصريفه فيقال : لا يحبذه ١٤١/٧ .

٤٣٤ ياحبّذا جبلُ الرّيّان من جبَلٍ وحبّذا ساكنُ الرّيان مَن كانا (١)

والنداءُ من خواص الأسماء .

فإن قيل : فلعلّ ذلك على حذف المنادى ، تقديره : ياقومُ حبّذا ، أو تكون «يا» تنبيهاً لاحرف نداء ، فالجواب : إنّ كثرة ذلك في حبّذا وقلّته مع غيرها من الأفعال دليل على أنّها اسم ، وهذا هو أصح هذه المذاهب في حبّـــــذا :

فمَن جَعلَ حبّذا كلّه فعلا جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به ، ومن جعل حبّذا كلّه اسماً واحداً كان حبّذا عنده من باب المبتدأ والخبر ، فيجوز عنده أن يكون حبّذا مبتدأ وزيد خبره أو عكسه ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ .

فمن جعله على ماتقدّم من كون حب ليست مع ذا كشيْ واحد ألحقه بنعم وبئس لشبهه بنعم في أنّه فعل مدح كما أنّ نعم كذلك ،وفي أنّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لايكون فاعله إلاّ «ذا» وفي أنّه لابدّ من ذكر اسم الممدوح.

ويخالف نعم في أنّ فاعله لا يكون بالألف واللام ولا مضافاً إلى مافيه الألف واللام ولا مضمراً على شريطة التفسير ، وفي أنّه يجوز الجمع بين فاعل حبّذا وان كان اسماً ظاهراً وبينَ التمييز ، وفي أنّه يجوز دخول من على تمييزها في مثل قـول الشاعـــــر :

ياحبذا جبلُ الريّان من جبلٍ وحبّذا ساكن الرّيانِ مَنْ كانا(٤٣٤)

ومن جعل حبّذا كلمة واحدة فلاتشبه نعمَ عنده إلاّ في مجرد المدح/. [١٢٩و]

والاسم المنصوب بعد حبّذا لايخلو من أن يكون مشتقاً أو غير مشتق . فإن كان غير مشتق كان تمييزاً نحو قولك : حبّذا رجلاً ، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف بين النحويين .

منهم من زعم أنّه حال (٢) ، ومنهم من زعم أنّهتمييز ، وهو مذهب أبي عمرو ، واستدل على ذلك بجواز دخول مِنْ عليه فتقول في حبّذا زيدٌ راكباً:

(١) لجرير . والريان جبل في ديار طيء غزير الماء وهو اطول جبال أجأ .ابن يعيش ١٤٠/٧، اللسان : حبب ، الديوان ٥٩٦.

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والزجاجي . الاصول ٧٦/١، الجمل ١٢٣.

حبّذا من راكبٍ زيدٌ . ونقيض حبّذا لا حبّذا ، كما أنّ نقيض نعم بئس وعليه قوله :

٤٣٥ لاحبّذا أنتِ ياصنعاءُ من بلدٍ ....(١)

(١) عجزه : ولا شعوب هوى مني ولا نقم .
وهو اول ابيات لزياد بن منقذ العدوى وكان نزل بصنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد . ونسبت في الحماسة لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة ، ونسبت لغيره.شعوب ونقم موضعان باليمن شرقي صنعاء، وقيل : من قبائل اليمن .شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٨ شرح الحماسة للتبريزي ٣٢٤/٣ ،المنازل والديار لأسامة بن منقذ ٢٥٦، ابن يعيش ١٣٩/٧. معجم البلدان ٣٨٩/٥، الخزانة ٣٩٣/٢، الدرر ١١٧/٢.

باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الاخر

وهذا الباب يسمّيه النحويون باب الأعمال ، وهو أن يتقدّم عاملان فصاعدا ويتأخّر عنهما معمول فصاعداً كلّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك: ضربَني وضربتُ زيداً ، فزيد معمولٌ وقد تقدّم عاملان وهما ضربتُ وضَرَبَني ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه ، فضربني يطلبه على أنّه فاعل وضربت يطلبه على أنّه مفعول . وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين وعليه قول الشاعر :

٤٣٦ سُئلتَ فلم تبخَلْ ولم تعطِ طائلاً فسيّانَ لا حمدٌ لديكَ ولا ذم(١)

فقد تقدّم في هذا البيت على الطائل ثلاثة عوامل وهي : سُئِلتَ وتَبخَلْ وتعطى، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويُمكن إعماله فيه .

وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة . واختلف في أيهّما أولى بالأعمال ، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني ، والاختيار عند أهل الكوفة اعمال الأول (٢) .

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأنّ المتقدم أولى بالأعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام . ومما يقوّى مذهبهم أن يقولوا : قد وجدنا من كلام العرب أنّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإنّ التأثير للمتقدّم منهما .

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا فإنّ العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول : إن قامَ زيدٌ واللهِ يقُمْ عمروٌ ، واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لَيقومَنّ عمروٌ ، فكذلك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول .

---

(١) الحطيئة يخاطب عتيبة بن النهاس العجلي والرواية : لاذم عليك ولا حمد المفاخر ١٧٣ (ليدن) الشعر والشعراء ٣٢٥، الاغاني ١٦٨/٢، الديوان ٣٢٩ .

(٢) المقتضب ١١٢/٣، ٧٢/٤،الانصاف م ١٣، وانظر الكتاب ٣٧/١.

م/٣٩/ع

واحتجوا بأنّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على مايُبيّن بعدُ إن شاءَ الله تعالى ، واعمال الأول لايؤدي إلى شئ من ذلك ، فلذلك كان إعمال الأول أولى .

وهذا كله لا حجة فيه . أما قولهم : اذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فأنّ العرب تجعل المطلوب للمتقدّم منهما ، فغير مسلّم على الأطلاق بل لايخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملا والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا.وأما اذا اجتمع طالبان/عاملان[١٢٩ظ] فأنّ المعمول للمتأخر منهما نحو : إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ ، فيقم تقدّمه عاملان : إن ولم ، والذي يعمل فيه إنّما هو المتأخر وهو لم بدليل أنّ اداة الشرط اذا جزمت فعل الشرط فأنّه يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ ، بل لايوجد ذلك الاّ في ضرورة شعر (١) وذلك نحو قوله.

٤٣٧ مَنْ يَكدُني بسيّءٍ كنتُ منه كالشّجا بَينَ حَلقهِ والوَريدِ(٢)

فلوكان «يقوم» مِن : إنْ لم يقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ ، مجزوماً بأنْ لوجبَ أن لايجوزفي الجواب فعل ماضٍ إلاّ في الشعر أو في نادر الكلام ، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم لم دون إنْ لمجاورتها له ، بل أذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم : هذا جُحرُ ضَبٍ خرِبٍ، فجروا خرباً على أنّه صفة لضب مع أنّ الخَرِب في الحقيقة إنّماهو الجُحرُ، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

---

(١) أجازة في الاختيار الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المغنى. معاني القرآن ٢٧٦/٢، المقتضب ٥٩/٢، شرح التسهيل ٢٢٨ظ ، التوضيح ١٧٨/٢، المغنى ٧٧٢ .

(٢) لابي زبيد الطائي . الشجا : مايعترض في الحلق كالعظم ونحوه . معاني القرآن ٢٧٦/٢ ، المقتضب ٥٩/٢ ، الجمل ٢١٩ ، شرح الكافية الشافية ١٧٧ظ ، العيني ٤٢٧/٤ ، التصريح ٢٤٩/٢. الخزانة ٦٥٤/٣ الديوان ٥٢

وأما ما يؤدي اليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا ، وهو الصحيح على ما يُبيّن بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى ، ففي مقابلته ما يؤدي إليه اعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لايجوز في باب من الأبوابِ إلاّ في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول .

فما يؤدي في بعض المسائلِ إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل الى مالا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب خاصة .

وأيضاً فأنّ أكثر السماع إنّما ورد بأعمال الثاني وعليه نزل القرآن.قال الله تعالى:آتوني أُفرِغ عليه قِطْراً(١).فقطراً منصوب بأُفرِغُ ،فلو كان منصوباً بآتوني لكان: أُفرِغْهُ عليه،وقال الله تعالى:هاؤم اقرأوا كتابيه(٢).فكتابيه منصوب باقرأوا ولو كان منصوباً بهاؤم لكان اقرأوه كتابيه .

فثبت بما ذكرنا أنّ الاختيار اعمال الثاني وأنّ أعمال الأولِ جائز ومنه قول الشاعر :

٤٣٨ ولم أمدَحْ لأُرضِيَهُ بشعري لئيماً أن يكونَ أفادَ مالا (٣)

فلئيماً منصوب بأمدح بدليل الأضمار في قوله : لأُرضِيَهُ .

وكذلك قول الآخر :

٤٣٩ قَطوبٌ فما تلقاهُ إلاّ كأنّما زَوَى وَجهَهُ أن لاكهُ فوهُ حنظلُ (٤)

فأَعمل في حنظل زَوَى ولذلك رفعه وأضمر لِلاكهُ مفعولهُ .

فأذن ثبت أنّه يجوز أعمال الأول والثاني في هذا الباب ، وان كان الاختيار أعمال الثاني كما تقدّم .

* * *

---

(١) الكهف : ٩٦ . (٢) الحاقة : ١٩.

(٣) لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة التمام ٧٧ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤،الديوان ٤٤١ ،

(٤) رواه ابن جني عن أبي زيد ولم ينسبه ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤،

فينبغي أن يُبيّن كيفية كل واحد منهما فأقول والله الموفّقُ للصوابِ بمنّه : لايخلو أن تُعمِلَ في هذا الباب الأول أو الثاني ، فأن اعملتَ الأول أضمرتَ في الثاني كلّ ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض. هذا هو الاختيار عندنا .

وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني اذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر كقوله :

٤٤٠ بعُكاظَ يُعشِي الناظِرينَ اذا هُمُ لمحــوا شُعاعُــهُ (١)

فشعاعه فاعل بيُعشي ، ومفعول لمحوا محذوف تقديره : اذا هم لمحوه .

وأن أعملت الثاني فلا/ يخلو (الاول من) (٢) أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب [١٣٠و] ومخفوض فأن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو لايكون. فأن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو: ضربتُ وضرّبني زيدٌ ، ولا يجوز اضماره قبل الذكر فتقول : ضربتُه وضرّبني زيدٌ الا في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٤٤١ علّموني كيـــف أبكـيـهـم اذا خفّ القـطيـــــنُ (٣)

فأعمل في القطين خفّ وأضمر لابكي مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت لذلك اذ قد يجوز له حذفه .

فأن كان المنصوب لايجوز حذفه أصلا وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب ، منهم من قال أُضمره قبل الذكر . ومنهم من قال :

---

(١) لعاتكة بنت عبدالمطلب من ابيات تفخر فيها بقومها .وعكاظ موضع قرب مكة كانت فيه سوق في الجاهلية . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٧،شرح الحماسة للتبريزى ٢/٢٥٧، المغنى ٦٧٦، العيني ٣/١١، التصريح ١/٣٢٠ .

(٢) مابين القوسين سقط من ج .

(٣) لم أعثر على نسبة هذا الشاهد لقائل . خف : رحل . القطين جمع قاطن وهو الساكن: المقرب ٧٦، الاشباه والنظائر ٣/١٢١.

أُضمره وأؤخره وأفرّق بينه وبين الفاعل في ذلك كأن الفاعل اذا أُضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يُسكّن له آخر الفعل في نحو : أكرمتُ وضربتُ ، فلم يجز تأخره لذلك لئلا يفصل بينه وبين مايعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني ، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل .

ومنهم من ذهب إلى أنّه يحذف اذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار(١) لأنّه حذف لفهم المعنى وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على أنّه يجوز .

وهو أصح المذاهب ، اذ الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ اليهما ضرورة وذلك نحو : ظنّني وظننتُ زيداً قائماً ، فعلى المذهب الاول تقول : ظنّنيه وظننتُ زيداً قائماً (وعلى الثاني : ظنّني وظننتُه زيداً قائماً إيّاه ،وعلى المذهب الثالث :ظنّني وظننتُ زيداً قائماً) (٢)وهو الاولى لما تقدم فأن احتاج الاول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة ،مذاهب .

مذهب سيبويه رحمه الله الاضمار قبل الذكر (٣) ومذهب الكسائي حذفه فاعلا كان أو مشبهاً بالفاعل (٤) ومذهب الفراء : انّ كل مسألة يؤدي فيها اعمال الثاني إلى الأ ضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فأنها لاتجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، فأما ماوجد من قولهم : قامَ وقعَدَ زيدٌ ، فأنّ زيد عنده مرتفع بالفعلين معاً ، فلا يجوز عنده اعمال الثاني مع احتياج الاول إلى مرفوع الا ان يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما (٥) .

(١) ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب ١١٣/٣ .
(٢) سقط ما بين القوسين من د .
(٣) الكتاب ٤٠/١، ابن يعيش ٧٧/١ .
(٤) الجمل ١٢٥، ابن يعيش ٧٧/١ .
(٥) معاني القرآن ٤٢٢/١، الجمل ١٢٤، ابن يعيش ٧٧/١.

وهذا فاسد لانّه قد تقرر أن كل عامل يحدث اعراباً وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان الا اعراباً واحداً . وهذا الذى قاله كسر لما اطرد في كلام العرب من أنه لابدّ لكل عامل من احداث اعراب ، وأيضاً فالسماع يرد عليه ، الا ترى قوله :

٤٤٢ وكُمتاً مُدمّاةً كأن متونها جرَى فوقَها واستشعرَتْ لونَ مذْهبِ(١)

بنصب لون ، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الاول وهو جرى إلى مرفوع وليس / العاملان متفقين في العمل فيعملها في لون فلم يبق الا [١٣٠ظ] مذهب سيبويه رحمه الله أو مذهب الكسائي .

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر :

٤٤٣ فأن كان لايرُضيك حتى تَردّني إلى قطرى الا إخالُكَ راضيا (٢)

ففاعل يرضي محذوف . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنّه قال : لايرضيكَ مُرضٍ ، ولأنّه قد علم على مَنْ يعود كأنّه قال : لايرضيكَ هو أي شيء .

وانّما لم يجز حذف الفاعل لأنّه لايخلو من أمرين : أحدهما أن يُحذَف حذف اقتصار والآخر أن يُحذف حذف اختصار .

أما الاقتصار فلا يتصوّر لأنّك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره لكنت قد تكلمت بغير مفيد .

---

(١) لطفيل الغنوى . المدماة الشديدة الحمرة ، استشعرت : لبست الشعار وهو مايلي الجسد من الثياب ، المذهب : المموه بلون الذهب . الكتاب ٣٩/١، المقتضب ٧٥/٤، ايضاح الفارسي ٦٨ ، المحكم ٢٢٥/١ ، الانصاف ٥٨ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، العيني ٢٤/٣، الديوان ٧ .

(٢) لسولر بن المضرب التميمي يخاطب الحجاج لما عزم عليه فيمحاربة الخوارج. قال ابن جني: معناه لا يرضيك الا ان تردني فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ، أهـ. وقال ابن الشجري : أراد ان كان لايرضيك شأني وما أنا عليه ، فأضمر ذلك للعلم به . اهـ. معاني القرآن ٢٣٢/١، الكامل ١٠٢/٢، ايضاح الفارسي ١٢٦، الخصائص ٤٣٣/٢، ابن الشجرى ١٨٥/١، ابن يعيش ٨٠/١، العيني ٤٥١/٢.

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد ، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك : أكرمتُ وضربتُ .

فأن قيل : الدليل على صحة مذهب الكسائي قولُ الشاعر :

٤٤٤ لو كانَ حيّي قبلَهُنَّ ظَعائناً   حيّي الحطيمُ وجوهَهُنَّ وزمزمُ (١)

فأعمل في الحطيم حيّي الثاني ، اذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كل مايحتاج اليه باتفاق كما تقدَّم ، فكان يقول : حيّيا ، فلما أعمل الثاني قال : حيّي، وحذف الفاعل ، وكذلك أيضاً قول النابغة :

٤٤٥ تَعفق بالأرطى لها وأرادها   رجالٌ فبَذّتْ نبلَهم وكَليبُ (٢)

ولو أضمر الفاعل لقال : تعفّقوا ، على مذهب سيبويه رحمه الله من اعمال الثاني وكذلك قول الآخر :

٤٤٦ وهل يُرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى   ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ (٣)

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال : أو يكشفْنَ (٤) ، اذ الفرقُ بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكسائي إنّما يظهر بالتثنية والجمع ، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما على مذهب الكسائي فالأفراد والتثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل .

---

(١) أبيات أنشدها المبرد لبعض القرشيين وهو ابن أذينة ، في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج . الكامل ٢٩٥/١، الأغاني ١١٠/٢١.

(٢) لعلقمة بن عبدة الفحل وليس للنابغة كما توهم المصنف . تعلق : استتر الأرطى : شجر يدبغ به واحدته أرطاة ، بذت : سبقت وفاتت . كليب : جمع كلب . يصف بقرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلابهم لسرعتها وخفتها . النوادر ٦٩ ، شرح المفضليات ٧٧٦ ، المخصص ٨٢/١٢، المحكم ١٣٨/١، العيني ١٥/٣، الديوان ٢٣ .

(٣) لذي الرمة ، ورواية المبرد : أو يدفع البكا . البلقع : الارض القفز . العمى يراد به هنا زوال الا ثار من الدار .الرسوم :الا ثار غير الشاخصة . اصلاح المنطق ٣٠٣، المقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، المخصص ١٠٠/١٧، الديوان ٣٣٢.

(٤) كذا والصواب : يرجعن ، لأنه هو الفعل الأول .

فالجواب : إنَّ الذي يدلُّ على صحة مذهب سيبويه أنّه قد حُكي من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومَكَ(١) وضرباني وضربتُ الزيدَينِ ، وهذا لا يخرَّج إلاّ على مذهب سيبويه رحمه الله .

وأما هذه الأبيات فقد تتخرَّج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الأفراد ، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثنى والمجموع على حد عوده على المفرد ما حُكيَ من كلام العرب هو أحسنُ الفتيانِ وأجمله ، وأحسنُ بني أبيه وأنبلُه ، (٢) وقد كان ينبغي أن يقول : وأجملُهم وأنبلُهم ، فأجرى ذلك مجرى المفرد .

ومنه قوله تبارك وتعالى : وإنَّ لكم في الأنعام لعِبرةً نسقيكم مما في بُطونِه(٣) ولم يقل : في بطونها ، وكذلك أنشدوا قول الشاعر :

٤٤٧ ألبانُ إبْلِ تَعِلّةَ بنِ مُسافرٍ ما دامَ يَملِكُها عليَّ حَرامُ(٤)
وطعامُ عِمرانَ بنِ أوفى مثلُهُ ما دامَ يُسلَكُ في البطونِ طعامُ [١٣١و]

فقال : مثله ، ولم يقل مثلها . وكذلك قول الآخر :

٤٤٨ مثلُ القَطا قد نَتقَتْ حواصِلُه (٥)

(١) الكتاب ١/٤٠ ، ٤١ وهذه الامثلة مقيسة كما يظهر وليست مسموعة .

(٢) الكتاب ١/٤١ ، معاني القرآن ١/١٢٩ .

(٣) النحل : ٦٦ وانظر معاني القرآن ١/١٢٩ .

(٤) رواه المبرد لرجل من تميم وروايته : مثلها وكذلك رواه ابن الشجرى ولا شاهد فيه . قال الاخفش الصغير في تعليقاته على الكامل : وروى أيضاً : مثله ، لأن الالبان تجرى مجرى اللبن فحمل على المعنى ، وقد يجوز ان تجعل الألبان جمعاً فتذكر لتذكير الجمع . أهـ . الكامل ١/٥٩ ، ابن الشجرى ١/٣٢٩ .

(٥) انشده الفراء ولم ينسبه وروايته : مثل الفراخ ، وهي رواية الفارسي ايضاً . نتقت : سمنت . قال الفراء : الفراخ جمع لم يبن على واحده فجاز ان يذهب بالجمع إلى الواحد . معاني القرآن ١/١٣٠ ، ٢/١٠٩ ، الشيرازيات ٨٢و ، ١١٥ظ التوجيه ٩٦ ، رسالة الغفران ٤١٦ .

ولم يقل حواصلها ، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله :

٤٤٩ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ كأنّه في الجلدِ توليعُ البَهَقْ(١)

ولم يقل كأنّها . ومنه الأثر : خيرُ النساء صوالحُ نساء قريشٍ ، أحناهُ على ولدِهِ وأرعاه على زوجِهِ في ذاتِ يَدِهِ(٢). ولم يقل أحناهُنَّ ولا أرعاهنَّ .

ومثال عوده مفرداً على المثنّى قول الشاعر :

فكأنَّ في العَينينِ حبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانهلّتِ(١٧٩)

ولم يقل كُحِلتا به . وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي :

لِمَنْ زُحلوقَـــةٌ زُلٌّ بها العينانِ تَـــنـــهَلُّ (١٧٨)

ولم يقل : تنهلان وكذلك قول الآخر :

ولو رضِيَتْ يداىَ بها وضنّت لكانَ عليَّ للقَدَرِ الخِيارُ (١٧٧)

ولم يقل : وظنّتا .

فتخرَّج الأبيات على هذا ، وأمثال ذلك قليل ، بل الفصيح من كلامهم : ضربوني وضربتُ قومَكَ .

• • •

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى ، وذلك نحو : ظننت وظُننتُ زيداً قائماً، المعنى : وظنّني قائماً ، فعاد الضمير على قائم الأول لفظاً لا معنى ، ألا ترى أنّه لا يريد : وظنّني ذلك القائم المذكور لأنَّ القائم المذكور هو زيد ، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان المعنى : وظنّني زيدٌ نَفسَهُ ، وذلك لايتصور .

---

(١) لرؤبة يصف حمراً وحشية . البلق : سواد مع البياض . الوهق : بياض في الجلد وهو داء . التوليع : استطالة البهق . قال أبو عبيدة : فقلت لرؤبة ان كانت خطوطاً فقل كأنها وان كان سواد وبلق فقل كانهما. فقال : كأن ذاك - ويلك - توليع البهق . مجاز القرآن ٤٣/١، ١٢٣/٢، مجالس ثعلب ٣٧٥، التنبيه ٢٩، المغنى ٧٥٥، الديوان ١٠٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والاثر ٤٥٤/١، ٢٣٦/٢ .

ولما خَفِيَ هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها ، والدليل على أنّ الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر :

٤٥٠ أرى كُلَّ قومٍ قاربوا قَيْدَ فحلهم ونحنُ خلعنا قَيْدَهُ فهو ساربُ (١)

أراد ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر والمراد انّما هو غيره . ومنه قول النابغة :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنـــا إلى حمامتنا ونصفُه فَقَدِ (١٥٣)

أراد ونصف حمامٍ آخر مثل هذا الحمام ، لأنّه قد كان تمنى الحمام كلّه، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه ، فثبت أنّه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ ، ومثل ذلك كثير . وقد أوضحت ذلك وبيّنته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا ، فعلى ماذكرنا من القوانين يكون اجراء مسائل هذا الباب ان شاء الله تعالى .

• • •

ومما ذكرناه في أول الباب في حدّ الإعمال يتبيّن اذن فساد من الحق قول امرئ القيس :

٤٥١ فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ (٢)

بالإعمال ، لأنّ كفاني يطلب « قليلاً » و لم أطلب يطلب الملك ، كأنّه قال : ولم أطلب الملك ، لأنّ حقيقة الإعمال أن يتقدّم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول ، ولم أطلب لايتسلّط هنا على القليل ، ألا ترى أنّه لايصح :

(١) للأخنس بن شهاب التغلبي . سرب الفحل : توجه للرعي. وقيل المراد بالفحل هنا السيد وقيل اراد به فحل الابل . اصلاح المنطق ٢٠١ ، المفضليات ٢٠٨ ، شرح المفضليات ٤٢١ ، ٢١٠ المحكم ٧٥/١.

(٢) ذكر الانباري أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت على اعمال الاول وعدوه من التنازع. الكتاب ٤١/١ ، المقتضب ٧٦/٤ ، ايضاح الفارسي ٦٧ ، الخصائص ٣٨٧/٢ ، الانصاف ٥٧ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغنى ٥٦٢ ، الخزانة ١٥٨/١ ، الديوان ٣٩.

لو أنَّ سعيي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال ، لأنّه اذا لم يَسعَ لأدنى معيشة فأنّما يطلب الكثير ، فكان حقه أن يقول : لطلبتُ القليلَ ، فهو غير [١٣١ظ] متسلّطٍ عليه ، فلهذا قلنا انّه ليس من باب الأعمال ، والعامل انّما هو كفاني .

فإن قيل : لأيّ شيء جعلت و«لم أطلب» جواباً للو وعطفت على كفاني حتّى لزم هذا ؟ وهلاّ جعلت الجملة في قوله : ولم أطلب ، معطوفة على قوله : فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني . وكأنّه قال : وأنا لم أطلب قليلا ، فيتصور توجيهه عليه فيكون منْ باب الأعمال .

فالجواب : انّ هذا لايتصور ، وقد كان الاستاذ أبو على الشلوبيني يجعله من الاعمال بهذا الطريق ، ووجه بطلان أنّ العاملين في هذا الباب لابد ان يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لايكون الفصل معتبراً أو يكون الفعل الثاني معمولا للاول وذلك نحو قولك : جاءني يضحكُ زيدٌ ، فتجعل في جاءني ضميرا أو في يضحك حتى لايكون هذا الفعل فاعلا ، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل .

وأما اذا جعلت : ولم أطلب ، معطوفاً على فلو أنّ ما اسعى ، فأنك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الاول ، فتكون اذ ذاك بمنزلة : أكرمتُ وأهنتُ زيداً ، والعرب لاتتكلّم بهذا أصلا .

وسيبويه رحمه الله لم يجيء به على الاعمال بل جاء به على أنّه من غير الاعمال ألا ترى إلى قوله : فأنها رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً وأنما المطلوب عنده الملك (١) فأطلب لايتوجه على القليل الا تراه يقول : ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ لفَسدَ المعنى .

فأن قيل : فكيف جاء به الفارسي على الاعمال (٢) .

فالجواب : إنّه أراد بقوله من الاعمال أنّه شبه للاعمال لتداخل الجملتين في العطف ونظير هذا ما أنشده في الـذكرة على أنّه من شبه الاعمال لكثير عزّة :

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) الايضاح ٦٧ .

٤٥٢ وأني وان صدّت لمُشْنٍ وقائل عليها بما كانت الينا أزلّتِ (١)
فما أنا بالداعي لعـزة بـالردى ولا شامتٌ ان نعلُ عزَّةَ زلّتِ

لأنّه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أنّ معمول مُشْنٍ إنما هو«عليها» وقد فصل بينهما بقوله : وقائلٌ ومعمول قائل انما هو : فما أنا بالداعي لعزّة بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مُشْنٍ ، فاذن قد جعل هذا يشبه الاعمال لتداخل الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل . كذلك يكون مذهبه في بيت امرىء القيس . فأن قيل: اذا لم يكن من الاعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية ؟ فالجواب : إنها غير أجنبية ، لأنا انما جعلناها معمول لم أطلب الملك . فأذا كانت كذلك كانت مشتركة لانها في معنى : كفاني القليل ، الا ترى أن لم أطلب الملك يكون جواباً لاو وماذاك الا لأنّ المعنى واحد .

فهذا نهاية الكلام في هذا البيت .

---

(١) أمالي القالي ١٠٩/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٢ الديوان ٤٦/٢

محتويات الجزء الاول









